٣٢٢٢ ـ (في قوله تعالى : ﴿ذلكَ أدنَى أنْ لا تَعُولُوا﴾ ، قالَ : أنْ لا تَجورُوا) .

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (رقم ١٧٣٠ ـ الموارد) ، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٢/١٠٤/٢/٢) من طرق عن عبدالرحمن بن إبراهيم : حدثنا محمد بن شعيب عن عمر بن محمد العُمَري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ في قوله . . . وقال ابن أبي حاتم :

«قال أبي : هذا حديث خطأ ، والصحيح عن عائشة موقوف» !

قلت : كذا قال ! ولم تطمئن النفس لهذه التخطئة ؛ فإن رجال الإسناد كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ غير عبدالرحمن بن إبراهيم ـ وهو أبو سعيد الدمشقي الحافظ الملقب بـ (دُحَيْم) ـ ، قال الحافظ في «التقريب» :

«ثقة حافظ متقن» .

وغيرَ محمد بن شعيب ـ وهو ابن شابور الدمشقي ـ ، وهو ثقة اتفاقاً ، وهو غير محمد بن شعيب الراوي عن داود بن علي الهاشمي الأمير ـ وهو مجهول ـ كما في «الميزان» ، ثم ذكر عقبه ابن شابور هذا ، وقال فيه :

« . . فمشهور ، وما أعلم ـ والله ! ـ به بأساً» .

ووصفه في «السير» (٣٧٦/٩) في مطلع ترجمته بـ :

«الإمام المحدث العالم الصادق . .» .

وختمها بقوله :

«كان إماماً طَلاَّبة للعلم» .

فأقول : إذا عرفت حال هذا الإسناد ثقة وصحة ، ودون علة ظاهرة تقدح فيه ؛ فمن الصعب جداً على من تشبَّع وتفقَّه بقواعد علم الحديث أن يقبل توهينه بمجرد القول بخطأ رفعه ؛ لأنه مخالف للمتفق عليه أن الرفع زيادة يجب قبولها من الثقة ـ كما هنا ـ ولو خالف ثقة مثله أوقفه لو وجد ؛ فكيف وهو مفقود؟! ولا سيما أن جمهور العلماء على تفسير الآية بما في هذا الحديث الصحيح ، فهو مما يؤكد صحته .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (٣/٣٨٦ ـ الكردي) بعد أن ذكر الآية :

«أي : لا تجوروا في القَسْم ؛ هكذا قال السلف ، وجمهور العلماء . وظن طائفة من العلماء : أن المراد : أن لا تكثر عيالكم ! وقالوا : هذا يدل على وجوب نفقة الزوجة . وغَلَّط أكثرُ العلماء من قال ذلك لفظاً ومعنى .

أما اللفظ ؛ فلأنه يقال : عال يعول ؛ إذا جار ، و : عال يعيل ؛ إذا افتقر . و : أعال يُعيل ؛ إذا كثر عياله ، وهو سبحانه قال : ﴿**تعولوا**﴾ لم يقل : تُعيلوا .

وأما المعنى ؛ فإن كثرة النفقة والعيال يحصل بالتسرِّي كما يحصل بالزوجات ، ومع هذا فقد أباح مما ملكت اليمين ما شاء الإنسان بغير عدد ؛ لأن المملوكات لا يجب لهن قَسْمٌ ، ولا يستحققن على الرجل وَطْأً . . .» .

ونقل الحافظ ابن كثير خلاصة هذا ، وقال :

«والصحيح قول الجمهور» .

٣٢٢٣ـ (لا ، ولكنْ برَّ أباك ، وأَحسِنْ صحبتَه) .

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٢٠٢٩) ـ من طريق شَبيب بن سعيد ـ ، والبزار (٣/٢٦٠/٢٧٠٨) ـ من طريق عمرو بن خليفة ـ عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال :

مرَّ رسول الله ﷺ على عبدالله بن أبيّ ابن سَلول ، وهو في ظل أَجَمة ، فقال : قد غبَّر علينا ابن أبي كبشة ! فقال ابنه عبدالله بن عبدالله :

والذي أكرمك وأنزل عليك الكتاب ! إن شئت لأتيتك برأسه . فقال النبي ﷺ : . . . فذكره . وقال البزار :

«لا نعلم رواه عن محمد بن عمرو إلا عمرو بن خليفة ، وهو ثقة» .

قلت : قد تابعه شبيب بن سعيد ـ كما رأيت ـ وكلاهما وثقهما ابن حبان ، وفيهما كلام . والأول أخرج له ابن خزيمة في «صحيحه» ـ كما في «اللسان» ـ ، والآخر روى له البخاري ، فأحدهما يقوي الآخر ، فالإسناد حسن ، للخلاف المعروف في محمد بن عمرو .

٣٢٢٤ـ (ما تُوُفِّيَ حتّى أحلَّ اللهُ له أن يتزوَّجَ من النساءِ ما شاءَ) .

أخرجه الدارمي (٢/١٥٤) ، والنسائي (٢/٦٨) ، وفي «الكبرى» (٦/٤٣٤) ، وابن حبان (٢١٢٦ ـ موارد) ، والحاكم (٢/٤٣٧) ـ ومن طريقه البيهقي (٧/٥٤) ـ ، وأحمد أيضاً (٦/١٨٠) ، وكذا ابن جرير في «التفسير» (٢٢/٢٤) ، وابن سعد في «الطبقات» (٨/١٩٥) من طرق عن ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير الليثي عن عائشة قالت : . . . فذكره .

وصرَّح ابن جريج بالتحديث كما في «المستدرك» ، وقال الحاكم :

«صحيح على شرط الشيخين» ، ووافقه الذهبي ، وهو كما قالا .

وكذلك صرح بالتحديث في رواية أخرى لأحمد ، إلا أن عطاءً شك في الواسطة بينه وبين عائشة .

فقال أحمد (٦/٢٠١) : ثنا عبدالرزاق قال : أنا ابن جريج قال : وزعم عطاء أن عائشة قالت (فذكره) ، قلت : عمن تأْثِرُ هذا؟ قال : لا أدري ؛ حسبت أني سمعت عبيد بن عمير يقول ذلك .

وتابعه أبو عاصم عن ابن جريج عن عطاء قال : أحسب عبيد بن عمير حدثني عن عائشة .

أخرجه ابن جرير .

وقد تابعه سفيان عن عمرو عن عطاء عن عائشة .

أخرجه أحمد أيضاً (٦/٤١) ، وابن جرير ، والترمذي (٣٢١٤) ـ وقال : «حسن صحيح» ـ ، والنسائي أيضاً ، وسكت عنه في «الفتح» (٨/٥٢٦) .

وللحديث شاهدان : أحدهما من رواية المغيرة بن عبدالرحمن الحِزامي عن أبي النضر مولى عمر عن عبدالله بن وهب بن زَمْعَةَ عن أم سلمة قالت :

لم يمت رسول الله ﷺ حتى أحل الله له أن يتزوج من النساء ما شاء ؛ إلا ذات مَحْرَمٍ .

أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» كما في «تفسير ابن كثير» (٣/٥٠٠) ، ووقع فيه أخطاء مطبعية في الإسناد .

وهو إسناد حسن .

وأخرجه ابن سعد (٨/١٩٤) من طريق محمد بن عمر الواقدي عن بَرَدَان بن أبي النضر عن أبيه به .

والشاهد الآخر ؛ يرويه داود بن أبي هند قال : ثني محمد بن أبي موسى عن زياد ـ رجل من الأنصار ـ قال :

قلت لأبيٍّ بن كعب : أرأيت لو أن أزواج النبي ﷺ تُوُفِّين ، أما كان له أن يتزوج؟! فقال : وما يمنعه من ذلك ـ وربما قال داود : وما يحرم عليه ذلك ـ؟! قلت : قوله : ﴿**لا يَحِلُّ لك النساءُ من بعدُ**﴾ ، فقال : إنما أحل الله له ضرباً من النساء فقال : ﴿**يا أيها النبي إنا أحللنا لك أزواجك . .**﴾ إلى قوله : ﴿**إن وهبتْ نفسها للنبي . .**﴾ ثم قيل له : ﴿**لا يحل لك النساء من بعدُ**﴾ [من بعد هذه الصفة] .

أخرجه الدارمي (٢/١٥٣ ـ ١٥٤) ، وابن سعد (٨/١٩٦) ، والبخاري في «التاريخ» (٢/١/٣٦٠) ، وابن جرير في «التفسير» (٢٢/٣١) ، وعبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» (٥/١٣٢) ، والضياء المقدسي في «المختارة» (رقم ١١٧١ و١١٧٢) .

أورده البخاري مختصراً في ترجمة زياد هذا ، وسمى أباه (عبدالله) ؛ وكذلك سماه ابن أبي حاتم ، ولم يذكر له راوياً غير محمد بن أبي موسى هذا ، ولا توثيقاً ولا تجريحاً ؛ ولذلك قال الحسيني في «رجال المسند» :

«لا أعرفه» .

وأقره الحافظ في «التعجيل» .

وأما الهيثمي ؛ فقال ـ بعد أن عزاه لعبدالله بن أحمد (٧/٩٣) ـ :

«رأيت في «ثقات ابن حبان» : «زياد ، أبو يحيى الأنصاري ، يروي عن ابن عباس» ؛ فإن كان ؛ فهو ثقة ، والظاهر أنه هو . ومحمد بن أبي موسى ذكره ابن حبان في (الثقات)» .

وأقول : في «ثقات ابن حبان» ثلاثة بهذا الاسم والنسب ، أحدهم (٥/٣٧٦) تابعي يروي عن ابن عباس ، وعنه أبو سعد البقَّال .

والآخران من أتباع التابعين :

أحدهما : (٤٢٦/٧) نُسب إلى جده ابن أبي عياش ، يروي عن عطاء بن يسار . وعنه أبو أويس .

والآخر : (٤٢٧/٧) روى عن عبدالله بن عبدالرحمن عن علي ، وعنه شريك .

وإذا عرفت هذا ؛ فمن الصعب تحديد أيّهم المراد في هذا الحديث ! على أنه لا فائدة تُذكر من وراء ذلك ؛ لأنهم جميعاً في حكم المجهولين ، مع أن صنيع البخاري في «التاريخ» (٢٣٦/١/١) إلى أنه التابعي الراوي عن ابن عباس .

وإن مما يلفت النظر أن ابن أبي حاتم لم يذكر هذا مطلقاً ، وإنما ذكر الذي روى عنه أبو أويس ، وآخر روى عن القاسم بن مُخَيْمِرَةَ ، وعنه الأوزاعي ، وقال أبوه فيه : «مجهول» .

ومن العجيب أن أحداً من هؤلاء الأربعة لم يُذكر في «الميزان» ولا في «اللسان» .

نعم ، المذكور أولاً ـ وهو الراوي عن ابن عباس ـ قد ذُكِر في «التهذيب» ، وقال في «التقريب» :

«مستور» .

وأورده في «التعجيل» أيضاً ، ونقل عن الحسيني قوله :

«مجهول» . وأقره .

هذا ما يقال في محمد بن أبي موسى .

وأما شيخه زياد الأنصاري ؛ فمن المحتمل ما ذكره الهيثمي أنه زياد أبو يحيى

الأنصاري الذي ذكره ابن حبان في «الثقات» (٢٦١/٤) .

وأما جزمه بأنه ثقة ؛ فلا وجه له ؛ لأنه ليس بالمشهور ، ولم يوثقه غير ابن حبان . والله أعلم .

ومما سبق تعلم أن قول الشيخ المعلق على «الأحاديث المختارة» :

«إسناده حسن» !

غير حسن ؛ للجهالة التي بيَّنَّا . والله ولي التوفيق .

٣٢٢٥ـ (اللَّهمَّ ! أَعزَّ الإسلامَ بعمرَ بنِ الخطّابِ خاصّةً) .

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٢١٨٠ ـ موارد) من طريق عبدالله بن عيسى الفَرْوي ، وكذا البيهقي في «سننه» (٣٧٠/٦) ، وابن عدي في «الكامل» (٣١٠/٦) ، وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧١٨/١٢) ـ وكنوه بأبي علقمة ـ قال : حدثنا عبدالملك بن الماجشون : حدثني مسلم بن خالد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف الفروي هذا ، ويُستغرب تصحيح ابن حبان إياه ، مع أنه قد ذكره في «الضعفاء» باسمه وكنيته (٤٥/٢) ، وقال :

«يروي العجائب ، ويقلب على الثقات الأخبار التي يعرفها مَنِ الحديثُ صناعتُه أنها مقلوبة» .

وضعفه غيره أيضاً . وسمَّاه الحسيني في «الإكمال» (٨٤/٧) : «عبدالله بن محمد الفروي» !

ومَنْ فوقه ثقات ، لولا أن مسلم بن خالد سيئ الحفظ ، وهو الزَّنجي المكي

الفقيه من شيوخ الإمام الشافعي ، وقد وثقه بعضهم ، ومنهم ابن حبان ، لكنه أشار إلى ضعف حفظه ، فقال في «ثقاته» (٧/٤٤٨) :

«يخطئ أحياناً» .

قلت : فمثله يُحتج به عند المتابعة على الأقل .

وقد وجدت له متابعاً قويّاً ، فقال عبدالعزيز بن عبدالله الأويسي : ثنا الماجشون بن أبي سلمة عن هشام بن عروة به .

أخرجه الحاكم (٣/٨٣) ، وعنه البيهقي ، ومن طريقه : ابن عساكر (٦/٧١٩) ، وقال الحاكم :

«صحيح على شرط الشيخين» . ووافقه الذهبي .

وقال الحافظ في «الفتح» (٧/٤٨) :

«أخرجه الحاكم بإسناد صحيح» .

وهو كما قال ؛ فإن الماجشون هو عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة المدني ؛ ثقة فقيه من رجال الشيخين .

وعبدالعزيز بن عبدالله الأويسي ثقة من شيوخ البخاري .

ومن دونه ثقات حفاظ .

وهذه المتابعة مما فات المعلق على «إحسان المؤسسة» (١٥/٣٠٦) ؛ فإنه وقف مع الضعف الظاهر في إسناد ابن حبان بسبب الزنجي والفروي !

وإذا عرفت هذا المتابِع ؛ فلعله به يزول الاستغراب الذي سبق ذكره ؛ فإن

الفروي الذي ضعفه ابن حبان يحتمل أن يكون عنده من أولئك الضعفاء الذين يقول فيهم :

«لا يحتج به إلا فيما وافق فيه الثقات» .

فإن إخراجه لحديثه هذا في «صحيحه» يشير إلى هذا ، وإلا ؛ كان متناقضاً ، وهذا غير لازم ما أمكن التوجيه الحسن ، كما هو معروف عند أهل العلم من باب : (التمس لأخيك عذراً) . والله أعلم .

ولا منافاة بين هذا الحديث وحديث ابن عمر :

«اللهم ! أعز الإسلام بأحب الرجلين إليك : أبي جهل بن هشام أو عمر بن الخطاب» .

رواه ابن حبان (٢١٧٩ ـ موارد) ، وله شواهد ، ذكرت بعضها في «تخريج المشكاة» (٦٠٣٦/التحقيق الثاني) ، وقواه الحافظ (٤٨/٧) بشواهده .

أقول : لا منافاة ؛ لاحتمال أن يكون هذا قاله ﷺ في أول الأمر ، فلما رأى عناد أبي جهل وإصراره على معاداته ﷺ ؛ دعا لعمر خاصة ، واستجاب الله دعاءه ، وأعز الله به دينه ، كما هو معروف في سيرته ـ رضي الله عنه ـ ، وهو ما صرح به عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ بقوله :

«ما زلنا أعزَّة منذ أسلم عمر» .

أخرجه البخاري (٣٦٨٤) ، وابن حبان (٦٨٤١ ـ الإحسان) ، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٢/١٢ ـ ٢٣) ، وابن سعد (٢٧٠/٣) ، وغيرهم .

واستدركه الحاكم (٨٤/٣) على الشيخين ؛ فوهم على البخاري !

(تنبيـه) : أخرج ابن أبي عاصم حديث ابن عمر في كتابه «السنة» (رقم ١٢٦٤) من طريق أخرى عنه نحوه ، وزاد في آخره :

«قال ابن عمر : والله ! ما ذكر رسول الله ﷺ يومئذٍ لنا أبا جهل» !

فهي زيادة باطلة لمخالفتها لتلك الشواهد المشار إليها آنفاً ، مع ضعف الإسناد .

معتدَّة الوفاة تُحِدُّ بالسواد ثلاثاً فقط

٣٢٢٦ـ (تَسلِّبي ثلاثاً ، ثم اصْنَعي ما شئْتِ . قاله لأسماءَ بنتِ عُميسٍ لما أُصيبَ زوجُها جعفرُ بنُ أَبي طالبٍ) .

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٧٤٥ ـ موارد) ، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤٤/٢) ، وأحمد (٤٣٨/٦) ، وابن سعد (٢٨٢/٨) ، وابن جرير الطبري في «التفسير» (٣١٨/٢) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٦٩ /١٣٩/٢٤) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١٨٧/١) ، والبيهقي في «السنن» (٤٣٨/٧) ، و«معرفة الآثار» (٤٦٧٦/٦١/٦) من طرق كثيرة عن محمد بن طلحة بن مُصَرِّف عن الحكم بن عُتَيبة عن عبدالله بن شداد بن الهاد عن أسماء بنت عُمَيس أنها قالت :

لما أصيب جعفر بن أبي طالب ؛ أمرني رسول الله ﷺ فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات رجال الشيخين ، وقد أعله البيهقي بالانقطاع بين عبدالله بن شداد وأسماء ، وبمحمد بن طلحة !

أما الانقطاع ؛ فدعوى باطلة ؛ فإن عبدالله من كبار التابعين الثقات ، ولد على عهد النبي ﷺ ، وأسماء خالته ، ولم يُرْمَ بتدليس .

وأما محمد بن طلحة ؛ فهو من رجال الشيخين ، وفيه كلام يسير لا يسقط به

حديثه ، ولذلك جزم الذهبي في «المغني» بأنه ثقة . وقال الحافظ :

«صدوق له أوهام» .

ولذلك قوى إسناده في «الفتح» (٤٨٧/٩) ، وذكر عن أحمد أنه صححه .

وقد رد ابن التركماني على البيهقي إعلاله بما تقدم ردّاً قويّاً ، فراجعه .

ومعنى قوله ﷺ : «تسلَّبي» ـ كما قال ابن الأثير ـ :

«أي : البسي ثوب الحداد ، وهو (السِّلاب) ، والجمع (سُلُب) ، وتسلَّبتِ المرأة : إذا لبسته . وقيل : هو ثوب أسود تُغطي به المُحِدّ رأسها» .

فأقول : هذا المعنى هو صريح في رواية أحمد ؛ فإنها بلفظ :

«البسي ثوب الحداد ثلاثاً ، ثم اصنعي ما شئت» .

ولكن في رواية أخرى له (٣٦٩/٦) بلفظ :

«لا تُحِدِّي بعد يومك هذا» .

وهو شاذ عندي بهذا اللفظ ؛ لمخالفته للطرق المتقدمة من جهة ، وللحديث المتواتر عن جمع من أمهات المؤمنين وغيرهن ـ من جهة أخرى ـ الصريح في أن المتوفى عنها زوجها تحد عليه أربعة أشهر وعشراً ، وهو مخرج في «الإرواء» (٢١١٤) .

فذهب بعض العلماء إلى أن هذا الحديث المتواتر ناسخ لحديث الترجمة ، ومنهم أبو جعفر الطحاوي .

فأقول : لو كان الحديث محفوظاً باللفظ الثاني ؛ لكان القول بالنسخ مما لا بد منه ، أما والمحفوظ إنما هو باللفظ الأول : «تسلبي ثلاثاً» ؛ فهو أخص من الحديث المتواتر ، فيستثنى الأقل من الأكثر ، أي : تحد بما شاءت من الثياب الجائزة غير

السواد ؛ إلا في الثلاثة أيام ، وهذا هو اختيار الإمام ابن جرير ، قال ـ رحمه الله ـ :

«فإنه غير دالٍّ على أن لا إحداد على المرأة ، بل إنما دَلَّ على أمر النبي إياها بالتسلب ثلاثاً ، ثم العمل بما بدا لها من لبس ما شاءت من الثياب مما يجوز للمعتدة لبسه ؛ مما لم يكن زينة ولا طيباً ؛ لأنه قد يكون من الثياب ما ليس بزينة ولا ثياب تسلُّب ، وذلك كالذي أذن ﷺ للمتوفى عنها أن تلبس من ثياب العَصْب وبرود اليمن ؛ فإن ذلك لا من ثياب زينة ، ولا من ثياب تسلُّب» .

قلت : وهذا هو العلم والفقه والجمع بين الأحاديث ، فعَضَّ عليه بالنواجذ . والله هو الموفق لا رب سواه .

(تنبيه) : إن من أعجب وأغرب التحريفات التي مرَّت بي في حياتي العلمية ـ وقد دخلت في الثمانين من عمري ـ ما أصاب هذا الحديث في لفظ (تسلَّبي) : فقد وقع في «الموارد» (٧٤٥) : «سلِّمي» وكذلك وقع في أصله «صحيح ابن حبان» (٣١٣٨ ـ دار الكتب ـ بيروت) ! وفي طبعة المؤسسة (٣١٤٨) «تسلَّمي» ، وكذا في «طبقات ابن سعد» (٢٨٢/٨) !

وفي «شرح المعاني» ، و«المعجم الكبير» : «تسكني» !

وفي «سنن البيهقي» : «تسلبني» ، وفي «المعرفة» : «لا تسلني» بدون الباء الموجودة ، ولكني أظن أنه خطأ مطبعي ؛ لأن المعلق عليه أفاد أن الفرق بين كتابَيِ البيهقي «السنن» و«الآثار» إنما هو زيادة حرف (لا) النافية ، وقال : «كذا في المخطوطة» يعني أن فيها : «لا تسلبني» !

وقد نبَّه الحافظ ـ رحمه الله ـ في «الفتح» (٤٤٨/٩) على خطأ ابن حبان ، وجزم بأن الصواب ما أثبتُّه أعلاه . ثم قال :

«وقد وقع في رواية البيهقي وغيره : «فأمرني رسول الله ﷺ أن أتسلب ثلاثاً» ، فتبين خطؤه» .

ولم أقف على هذه الرواية عند البيهقي ولا عند غيره من أصحاب المصادر المتقدمة ، والله أعلم .

نعم ؛ لفظ رواية أحمد يعطي معناها ؛ فإنه قال :

«البسي ثوب الحداد ثلاثاً ، ثم اصنعي ما شئت» .

وما أثبتُّه هو لفظ الطبري وأبي نعيم .

وإن من ذلك التحريف : ما وقع في «مجمع الزوائد» (١٧/٣) معزوّاً لرواية أحمد : «تسلَّي» !

ولا وجود لها في «مسنده» المطبوع !

وأعجب من ذلك كله : أن الأخ الفاضل حمدي السلفي أورد في فهرسه القيم «مرشد المحتار» (٣٢/٢) الحديث بلفظه الصحيح : «تسلبي . .» معزوّاً لأحمد بالرقم المتقدم مني (٤٣٨/٦) ، وليس هو فيه - من الطبعة الميمنيّة - أيضاً إلا باللفظ الذي ذكرته آنفاً : «البسي ثوب الحداد . .» !

٣٢٢٧ - (اللهمَّ ! عَلِّمْ معاويةَ الكتابَ والحسابَ ، وَقِهِ العذابَ) .

روي من حديث العِرباض بن سارية ، وعبدالله بن عباس ، وعبدالرحمن ابن أبي عَمِيرة المزني ، ومَسْلَمة بن مُخَلَّد ، ومرسل شُرَيْح بن عُبَيد ، ومرسل حَرِيز بن عثمان .

١ - **أما حديث العرباض** ؛ فيرويه يونس بن سيف عن الحارث بن زياد عن أبي رُهْمٍ السمعي عن العرباض بن سارية السلمي قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١٩٣٨) ، وابن حبان (٢٢٧٨) ، وأحمد (١٢٧/٤) ، وفي «فضائل الصحابة» (١٧٤٨) ، والبزار (٢٧٢٣) ، والفسوي في «التاريخ» (٣٤٥/٢) ، والحسن بن عرفة في «جزئه» (١٢٢/٦١) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٢٨/٢٥١/١٨) ، وابن عدي في «الكامل» (٤٠٦/٦) ، ومن المخطوطات : أبو القاسم الكَتَّاني في «جزء من حديثه» (ق٤/٢) ، وفي مجلس البطاقة» أيضاً (ق١٨٨/١) ، وابن بِشْران في «الأمالي» (ق١٤/١) ، وابن حمصة في «جزء البطاقة» (ق٧٠/٢) ، وأبو طاهر الأنباري في «مشيخته» (ق١٤٩/١) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٨٢/١٦ و٦٨٣) ، وأبو موسى المديني في «جزء من الأمالي» (ق١/٢) كلهم عن يونس به .

قلت : وهذا إسناد حسن في الشواهد ، رجاله ثقات ؛ غير الحارث بن زياد ؛ فإنه مجهول لم يوثقه غير ابن حبان ، ولم يذكر له راوياً غير يونس هذا ، وعليه ؛ فقول الحافظ فيه :

«لين الحديث» !

ليس على الجادة .

ثم إنه ليس يخفى أن إخراج ابن خزيمة لحديثه في «الصحيح» يعني أنه ثقة عنده ، إلا أنه قد عرف بالتساهل في التصحيح والتوثيق ـ كتلميذه ابن حبان ـ ، فلا أقل من أن يصلح للاستشهاد به ، وهذا هو الذي مال إليه من قوى هذا الحديث كما يأتي .

ومع هذا ؛ فقد خفي توثيق ابن حبان المذكور على الهيثمي ، فقال في «مجمع الزوائد» (٣٥٦/٩) :

«رواه البزار وأحمد ـ في حديث طويل ـ والطبراني ، وفيه الحارث بن زياد ؛ ولم أجد من وثقه ، ولم يرو عنه غير يونس بن سيف ، وبقية رجاله ثقات ، وفي بعضهم خلاف» .

٢ ـ **وأما حديث ابن عباس** ؛ فيرويه عثمان بن عبدالرحمن الجُمَحِي عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعاً به .

أخرجه أبو جعفر الرزاز في «حديثه» (١/٩٩/٤) ، وابن عدي (١٦٢/٥) ، وابن عساكر (٦٨٣/١٦ ـ ٦٨٤) ، وقال :

«وهو ضعيف» .

قلت : وعلته الجمحي هذا ؛ فإنه مختلف فيه ، وهو كما قال الذهبي في «الميزان» :

«صويلح» .

وقال الحافظ في «التقريب» :

«ليس بالقوي» .

قلت : فمثله يستشهد به أيضاً ، فكأنه لذلك سكت عنه الحافظ ابن كثير في «البداية» (١٢١/٨) ولم يضعفه .

٣ ـ **وأما حديث عبدالرحمن بن أبي عميرة المزني** ؛ فيرويه سعيد بن عبدالعزيز عن ربيعة بن يزيد عنه به .

أخرجه البخاري في «التاريخ» (٣٢٧/١/٤) ، وابن عساكر (٦٨٤/١٦ ـ ٦٨٦) ، والذهبي في «السير» (٣٨/٨) .

قلت : وهذا إسناد جيد عندي ، وشاهد قوي ، رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير ابن أبي عميرة ؛ وهو صحابي كما جاء مصرحاً به في بعض الطرق ، وبلفظ : «اللهم ! اجعله هادياً مهديّاً ، واهده ، واهد به» .

وقد تقدم تخريجه برقم (١٩٦٩) ، وحسنه الترمذي كما ذكرت ثمة ؛ وكذلك حسنه الجَوْرَقاني في كتابه «الأباطيل» (١٩٣/١) .

وقد أعلّ حديثَ الترجمة ـ من رواية ابن أبي عميرة ـ المعلقُ على «الإحسان» (١٩٣/١٦) بقوله :

«ورجاله ثقات إلا أن سعيد بن عبد العزيز قد اختلط» !

وقد غفل ـ كما هو شأن كل كاتب ـ أو تغافل عن كون الراوي لهذا الحديث عن سعيد إنما هو أبو مُسْهِرٍ ـ واسمه عبدالأعلى بن مسهر ـ ، وأنه هو الذي رماه بالاختلاط ، وأنه يستبعد منه ـ لفضله ـ أن يحدِّث عنه فيما سمعه منه في حال اختلاطه ، كما كنت ذكرت ذلك فيما تقدم .

وأضيف الآن فأقول :

وإن مما يؤيد ذلك : أن الإمام مسلماً قد احتج في «صحيحه» برواية أبي مسهر عن سعيد بن عبدالعزيز عن ربيعة بن يزيد ، كما في «تهذيب المزي» ، وما أجد لهذا وجهاً إلا ما تقدم ، أو أن اختلاطه كان ضيِّقاً لا يضر ، وهو الذي يَكْني عنه بعضهم بأنه : «تغير» ؛ وهو ما وصفه به الحافظ حمزة الكناني ، وهذا الوصف هو الذي يلتقي مع إطلاقاتِ أئمة الجرح الثناءَ عليه ، كقول أحمد :

«ليس بالشام رجل أصح حديثاً منه» .

وقول ابن معين فيه :

«حجة» . ونحوه كثير .

ولعل قول الحافظ الذهبي في «السير» (١٢٤/٣) عقب حديث العرباض :

«وللحديث شاهد قوي» .

أقول : لعل هذا القول منه هو ما ذكرته . والله أعلم .

٤ ـ **وأما حديث مَسْلَمة بن مُخَلَّد** ؛ فيرويه أبو هلال محمد بن سُلَيم قال : ثنا جَبَلَة بن عَطِيَّة عن مسلمة بن مخلد أو عن رجل عن مسلمة بن مخلد .

أنه رأى معاوية يأكل ، فقال لعمرو بن العاص : إن ابن عمك هذا لَمِخْضَدٌ ، أما إني أقول هذا ، وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكر الحديث ؛ لكنه لم يذكر : «الحساب» ، وقال مكانه :

«ومكِّن له في البلاد» .

أخرجه أحمد في «الفضائل» (١٧٥٠) ، وكذا ابن سعد كما في «البداية» (١٢١/٨) ـ وليس في المجلدات المطبوعة ، ولا في المجلد الذي طبع منه ـ حديثاً ـ كمتمم ـ ، وابن الجوزي في «العلل» (٢٧٢/١) ، وابن عساكر (٦٨٤/١٦) .

وأعله ابن الجوزي بأبي هلال ، وهو صدوق فيه لين كما في «التقريب» .

وأعله الهيثمي بالانقطاع فقال (٣٥٧/٩) :

«رواه الطبراني من طريق جبلة بن عطية عن مسلمة بن مخلد ، وجبلة لم يسمع من مسلمة ؛ فهو مرسل ، ورجاله وثقوا ، وفيهم خلاف» .

قلت : والصواب إعلاله بالرجل الذي لم يُسَمَّ ، فهو مجهول ، ولم يقع له ذكر في إسناد ابن الجوزي ، وكذلك في طريق الطبراني فيما يظهر من كلام الهيثمي ، والقسم الذي فيه مسلمة بن مخلد .

وجبلة هذا : الظاهر أنه ابن عطية الفلسطيني المترجم في «التهذيب» برواية جمع عنه ، ومنهم الراسبي هذا ، وبتوثيق ابن معين وابن حبان ، ووثقه الذهبي أيضاً في «الكاشف» .

وصنيعه في «الميزان» يدل على أنه يفرِّق بين الفلسطيني الموثَّق ، وبين جبلة ابن عطية هذا ؛ فإنه ذكره هكذا في «الميزان» غير منسوب ، وقال :

«لا يعرف ، والخبر منكر بمرة ، وهو من طريق ثقتين عن أبي هلال محمد بن سليم : حدثنا جبلة عن رجل . . .» فذكر الحديث .

وتعقبه الحافظ في «اللسان» ، فقال :

«ولعل الآفة في الحديث من الرجل المجهول ، وأما جبلة ؛ فنقل ابن أبي حاتم توثيقه عن ابن معين . . .» .

٥ ـ وأما مرسل شُريح بن عُبيد ؛ فقال أحمد في «الفضائل» (١٧٤٩) : ثنا أبو المغيرة قال : ثنا صفوان قال : حدثني شريح بن عبيد : أن رسول الله ﷺ دعا لمعاوية بن أبي سفيان : «اللهم . . .» الحديث بلفظ الترجمة .

قلت : وهذا إسناد شامي مرسل صحيح ، رجاله ثقات ، وشريح بن عبيد : هو الحضرمي الحمصي تابعي ثقة ، روى عن جمع من الصحابة ، وأرسل عن آخرين .

وصفوان : هو ابن عمرو هو السَّكْسَكي الحمصي ، وهو من رجال مسلم .

وأبو المغيرة : اسمه عبدالقدوس بن الحجَّاج الخولاني الحمصي ، من رجال الشيخين .

٦ ـ **وأما مرسل حَريز بن عثمان** ؛ فقال الحسن بن عرفة في «جزئه» (٦٦) : حدثنا شَبَابة بن سَوَّار عن حريز بن عثمان أن رسول الله ﷺ دعا . . . الحديث . ومن طريق الحسن : أخرجه ابن عساكر (٦٨٤/١٦) .

وهذا أيضاً إسناد شامي مرسل صحيح ؛ فإن الحسن بن عرفة ثقة من شيوخ الترمذي وابن ماجه .

وشَبابة بن سوَّار : ثقة حافظ من رجال الشيخين .

وحريز بن عثمان : هو الرَّحَبي الحمصي ، وهو ثقة من رجال البخاري ؛ ولكنه كان يبغض علياً أبغضه الله ! ولذلك أورده ابن حبان في «الضعفاء» (٢٦٨/١ ـ ٢٦٩) ، وقال في «صحيحه» ـ بعد أن ساق حديث عقبة بن عامر في التشهد بعد الوضوء من طريقين عنه ، أحدهما : عن أبي عثمان عن جبير بن نفير عنه (٣٢٥/٣ ـ ٣٢٨/١٠٥٠ ـ المؤسسة) ـ :

«أبو عثمان هذا يشبه أن يكون حريز بن عثمان الرحبي ، وإنما اعتمدنا على هذا الإسناد الأخير ؛ لأن حريز بن عثمان ليس بشيء في الحديث» !

وأرى أن في موقف ابن حبان هذا من حريز ـ مع تواتر أقوال الأئمة في توثيقه تواتراً عجيباً ، نادراً ما نرى مثله في كثير من الثقات المعروفين مع وصف بعضهم إياه بالبغض المذكور آنفاً ـ مبالغةً ظاهرةً ، وهو قائم على مذهبه الذي

أفصح عنه في مقدمة «ضعفائه» (ص٨١) : «أن منهم المبتدع إذا كان داعية إلى بدعته» .

وهي مسألة طالما اختلفت فيها أقوال العلماء ، كما هو مبسوط في «علم المصطلح» ، والذي تحرر عندي فيها - ورأيت فحول العلماء عليها - : أن المبتدع إذا ثبتت عدالته وضبطه وثقته ؛ فحديثه مقبول ما لم تكن بدعته مكفرة ، ولم يكن حديثه مقوِّياً لبدعته ، وإلى هذا مال الحافظ في «شرح النخبة» تبعاً للعلامة المحقق ابن دقيق العيد ، وقد حكى كلامه في «مقدمة الفتح» (ص٣٨٥) ، وهو جيد ومهم جدّاً ، فراجعه .

وإذا عرفت هذا ؛ فحديث عقبة ليس فيه ما يؤيد البدعة ، وكذلك حديثنا ، إنما هو في دعاء النبي ﷺ لمعاوية - رضي الله عنه - ، وهذا يقال فيما لو تفرد به حريز ، فكيف وقد توبع من جمع كما تقدم؟!!

فلا غرابة إذن أن ذَهَبَ إلى تقويته مَنْ سبق ذكرهم من الحفاظ ، ويمكن أن نُلحق بهم الحافظ ابن عساكر ؛ فإنه بعد أن ساق الأحاديث المتقدمة ، وغيرها مما لا مجال بوجه لتقويتها ، وروى بسنده الصحيح عن إسحاق بن راهويه أنه قال : «لا يصح عن النبي ﷺ في فضل معاوية بن أبي سفيان شيء» ؛ عقب عليه بقوله :

«وأصح ما روي في فضل معاوية حديثُ أبي حمزة عن ابن عباس أنه كان كاتب النبي ﷺ ، فقد أخرجه مسلم في «صحيحه» ، وبعده حديث العرباض : «اللهم ! علمه الكتاب . . .» ، وبعده حديث ابن أبي عميرة : «اللهم ! اجعله هادياً مهديّاً» . . .» .

٣٢٢٨ - (يا شدادَ بنَ أوْسٍ ! إذا رأيتَ الناسَ قدِ اكْتَنزُوا الذهبَ والفضةَ ؛ فأَكثرْ هؤلاءِ الكلماتِ :

اللَّهم ! إنِّي أَسأَلُكَ الثّباتَ في الأمرِ ، والعزيمةَ على الرُّشْدِ ، وأسأَلُكَ موجِباتِ رحمتِكَ ، وعزائمَ مغفرتِكَ ، وأسألك شكرَ نعمتِك ، وحُسْنَ عبادتِكَ ، وأسأَلُك قلباً سليماً ، ولساناً صادقاً ، وأسأَلُك مِنْ خَيرِ ما تعلمُ ، وأعوذُ بكَ من شرِّ ما تعلمُ ، وأَستغفرُك لما تعلمُ ؛ إنّكَ أنتَ علاّمُ الغيوبِ) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧/٣٣٥ - ٣٣٦) ، ومن طريقه : أبو نعيم في «الحلية» (١/٢٦٦) ، وكذا ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/١٢٧) من طريقين عن سليمان بن عبدالرحمن : ثنا إسماعيل بن عياش : حدثني محمد بن يزيد الرحبي عن أبي الأشعث الصنعاني عن شداد بن أوس قال : قال لي رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله ثقات ، وفي بعضهم خلاف لا يضر :

١ - سليمان بن عبد الرحمن : هو ابن بنت شرحبيل أبو أيوب الدمشقي ، قال الذهبي في «الكاشف» :

«مُفْتٍ ثقة ، لكنه مُكْثِرٌ عن الضعفاء» .

٢ - إسماعيل بن عياش : ثقة في روايته عن الشامين ، وهذه منها كما يأتي .

٣ - محمد بن يزيد الرحبي ، وهو دمشقي ، له ترجمة في «تاريخ دمشق» لابن عساكر (١٦/١٢٧) ، وأفاد أنه روى عنه خمسة آخرون غير إسماعيل بن عياش ،

وأكثرهم ثقات ، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (٣٥/٩) . وذكره أبو زرعة الدمشقي في «تسمية نفر ذوي إِسناد وعلم» كما ذكر ابن عساكر . ولم أجده في «تاريخ دمشق» المطبوع لأبي زرعة .

٤ ـ وأما أبو الأشعث الصنعاني ـ واسمه شَراحِيل بن آدَّة ـ ؛ فهو ثقة من رجال مسلم .

فصح الإسناد والحمد لله ، وهو مما فات المعلق على «الإحسان» (٢١٦/٣) أن يذكره في جملة ما خرَّج من طرق الحديث ، وكلها لا تخلو من ضعف أو جهالة أو انقطاع ، ولذلك لم يصرح بمرتبة الحديث ! لكنه صرح بأنه ضعيف عقبه في طبعته من «الموارد» (١٠٨٩/٢) .

ومن تلك الطرق : ما عزاه للحاكم (٥٠٨/١) من طريق عمر بن يونس بن القاسم اليمامي عن عكرمة بن عمار قال : سمعت شداداً أبا عمار يحدث عن شداد بن أوس . قال المعلق :

«وصححه الحاكم على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي» .

وسكت عليه ولم يتعقبهما بشيء ، مع أنَّ خطأهما في ذلك ظاهر ؛ لأنه من رواية أبي الحسن محمد بن سنان القزاز : ثنا عمر بن يونس . . .

فأقول : القزاز هذا ليس من رجال مسلم أولاً ، ثم هو متكلَّم فيه ، فأورده الذهبي نفسه في «الميزان» وقال :

«رماه أبو داود بالكذب ، وابن خراش يقول : ليس بثقة . وأما الدارقطني فمشَّاه ، وقال : لا بأس به» .

ولذلك ؛ جزم الحافظ بضعفه في «التقريب» .

ومن ذلك يتبين أن المعلِّق المشار إليه لم يحسِن حينما ساق إسناد الحاكم من عند عمر بن يونس ؛ فإن ذلك يوهم أن من دونه ليس فيهم أي ضعف ، وما هكذا يكون التحقيق !

ومن هذا القبيل : أنه ضعف إسناد ابن حبان في هذا الحديث بسُوَيد بن عبدالعزيز قال : حدثنا الأوزاعي عن حسان بن عطية عن أبي عبيدالله مسلم بن مِشْكَم قال :

خرجت مع شداد بن أوس . . . فذكر قصة ، وفيها هذا الحديث ؛ فعلق عليه بقوله :

«سويد بن عبدالعزيز لين الحديث ، وباقي رجاله ثقات ، وأخرجه أحمد (١٢٣/٤) من طريق رَوح عن الأوزاعي عن حسان بن عطية قال : كان شداد بن أوس . . . ورجاله ثقات إلا أن حسان بن عطية لم يدرك شداداً» .

فأقول : نعم ؛ ولكن قد ذكر الحافظ المزي في ترجمة حسان أن من شيوخه أبا عبيدالله مسلم بن مشكم ، فلا يبعد أن يكون هو الواسطة بين حسان وشداد ، فتكون طريق روح ـ وهو ابن عبادة ـ متابعة قوية لسويد بن عبدالعزيز .

وهناك احتمال آخر ، وهو أن تكون الواسطة بينهما أبا الأشعث الصنعاني فإنه من شيوخ حسان أيضاً .

وللحديث طرق أخرى : منها ما عند النسائي ، وابن حبان (٢٤١٦ ـ موارد) ، والطبراني (٧١٨٠/٣٥٣/٧) من طريق سعيد الجُرَيْري عن أبي العلاء عن شداد به .

ورجاله ثقات ، لكنه منقطع بين أبي العلاء وشداد .

ووصله الترمذي (٤٠٠٤) ، وأحمد (١٢٥/٤) ، والطبراني (٧١٧٥ - ٧١٧٨) ، وأبو نعيم أيضاً . . . بذكر رجل حنظلي بينهما .

والحنظلي لم أعرفه ، وانظر تعليقي على «المشكاة» (٩٩٥) .

وقد وجدت له شاهداً ، ولكنه واهٍ جداً ، فأذكره لبيان حاله ، فأقول :

رواه إسماعيل بن عمرو البَجَلي : ثنا موسى بن مُطَيْر عن أبي إسحاق قال : قال لي البراء بن عازب : ألا أعلمك دعاء علمنيه رسول الله ﷺ ؟ قال : . . . فذكره .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/٩ - ١٠) ، وفي «الأوسط» (٧٥٤٢/٢/١٥٦/٢) ، ومن طريقه : أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢٧/٢) ، وقال الطبراني :

«لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا موسى بن مطير ، تفرد به إسماعيل بن عمرو» .

قلت : هذا ضعيف ، وشيخه موسى ؛ قال الذهبي :

«واهٍ ، كذبه يحيى بن معين ، وقال أبو حاتم والنسائي وجماعة : متروك . . .» .

وبه أعله الهيثمي فقال (١٧٣/١٠) :

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ، وفيه موسى بن مطير ، وهو متروك» .

وأبو إسحاق - وهو السبيعي - كان اختلط ، لكن العلة ممن دونه .

وفي حديث شداد - ولا سيما من الطريق الأولى - ما يغني عن الاستشهاد بهذا الإسناد الواهي .

٣٢٢٩ ـ (مَنْ صامَ رمضانَ ، وصلّى الصلواتِ [الخمسَ] ، وحجَّ البيتَ ـ لا أدْري أذكرَ الزكاةَ أمْ لا؟ ـ ؛ إلاّ كانَ حقّاً على الله أن يغفرَ له ، إنْ هاجرَ في سبيلِ الله ، أو مَكَثَ بأرضِه التي وُلدَ بها ، قال معاذٌ : ألا أُخبرُ بهذا الناسَ؟! فقالَ : ذَرِ الناسَ [يا معاذُ] يعملون) .

أخرجه الترمذي (٢٥٣٠) ، وأحمد (٢٣٢/٥ و٢٤٠ ـ ٢٤١) ، والبزار (٢٣/١/ ٢٦) عن عبدالعزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن معاذ بن جبل مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات من رجال مسلم ، لولا أنه منقطع ؛ فقد قال الترمذي عقبه :

«عطاء لم يدرك معاذ بن جبل ، ومعاذ قديم الموت ، مات في خلافة عمر» .

قلت : مات سنة (١٨) كما جزم به في «التقريب» ، وعطاء كانت ولادته سنة (١٩) ، وعليه ؛ فقول الترمذي المذكور : « . . . لم يدرك معاذاً» أدق من قول الحافظ في «التهذيب» :

«وفي سماعه من معاذ نظر» !

وذلك ؛ لأنه يفيد بمفهومه أنه أدركه ؛ وليس كذلك .

ثم وجدت للحديث شاهداً من حديث أبي هريرة عند البخاري وغيره ؛ وهو مخرج فيما تقدم برقم (٩٢١) .

٣٢٣٠ - (يَظْهرُ هذا الدِّينُ حتى يجاوزَ البحارَ، وحتّى تُخاضَ بالخيلِ في سبيل الله، ثمَّ يأْتي أقوامٌ يقرأُونَ القرآنَ، فإذا قرأُوا قالُوا: قدْ قرأْنا القرآنَ، فمَنْ أَقرَأُ منّا؟ مَنْ أَعْلَمُ منّا؟!

ثمّ التفتَ إلى أصحابِه، فقال:

هلْ ترونَ في أولئك من خيرٍ؟

قالوا: لا. قال:

فأولئكَ منكُم، وأولئكَ مِنْ هذهِ الأمةِ، وأُولئك هُمْ وَقُودُ النارِ).

أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٤٥٠/١٥٢) قال: أخبرنا موسى بن عُبيدة عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن ابن الهاد عن العباس بن عبدالمطلب قال: قال رسول الله ﷺ: . . . فذكره.

وأخرجه أبو يعلى (٦٦٩٨/٥٦/١٢)، والبزار (١٧٤/٩٩/١) من طريقين آخرين عن موسى بن عُبيدة به[1].

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف موسى هذا مع عبادته.

وابن الهاد: اسمه يزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهاد؛ لم يدركْ العباس كما يدل على ذلك تاريخ وفاتهما.

وقد جاء عنه موصولاً من طريق عبدالعزيز بن أبي حازم عن يزيد بن الهاد قال: حدثتني هند بنت الحارث الخثعمية امرأة عبدالله بن شداد عن أم الفضل أم

---

(١) ثم رأيته في «ترغيب الأصبهاني» (٨٧٦/٢) من طريق رابع عن موسى، لكنه شذ فقال: «عن ابنة الهاد أنها قالت: أخبرني العباس بن عبدالمطلب . . .».

عبدالله بن عباس عن رسول الله ﷺ :

أنه قام ليلة بمكة ، فقال :

«اللهم ! هل بلّغتُ؟» ثلاث مرات .

فقام عمر بن الخطاب فقال : اللهم ! نعم ، ونصحتَ وجهدتَ . فأصبح فقال :

«ليظهرن الإيمان حتى يردَّ الكُفرَ إلى مواطنه ، وليخوضَنَّ البحارَ بالإسلام ، وليأتين على الناس زمان يتعلمون فيه القرآن . . .» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/٢٧ ـ ٢٨) ، وقال المنذري في «الترغيب» (١/٨٠) :

«وإسناده حسن إن شاء الله» .

وقال الهيثمي (١/١٨٦) :

«ورجاله ثقات ؛ إلا أن هند بنت الحارث الخثعمية التابعية لم أر من وثقها ولا جرحها» !

وأقول : بلى ؛ قد وثقها من أنت كثير الاعتماد عليه ، وهو ابن حبان ؛ فقد ذكرها في «الثقات» (٥/٥١٧) برواية يزيد هذا عنها ، وقد قال الحافظ فيها : «مقبولة» .

يعني عند المتابعة ، وقد توبعت ؛ فقال البزار في «مسنده» (١/٤٠٥/٢٨٣ ـ البحر الزخار) : حدثنا عبدالله بن شبيب قال : نا إسحاق بن محمد الفروي قال : نا عبدالله بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب قال : قال رسول الله ﷺ : «يظهر الإسلام حتى تخوض الخيلُ البحارَ ، وحتى يختلف التجار في البحر ، ثم يظهر قوم يقرأون القرآن . . .» الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبدالله بن زيد ، قال الحافظ :

«صدوق فيه لين» .

قلت : فمثله يكون حديثه حسناً لغيره على الأقل إذا سلم ممن دونه ؛ فلننظر .

وإسحاق بن محمد الفروي من رجال البخاري ، لكن قال الحافظ :

«صدوق ، كفَّ فساء حفظه» .

فهو كالذي قبله .

فيبقى النظر في الراوي عنه : عبدالله بن شبيب ؛ فإن له ترجمة سيئة في «الميزان» و«لسانه» ، ولم يوثقه أحد ، وأحسن ما قيل فيه قول الدارقطني :

«غيرُ عبدِالله بنِ شبيب أَثْبَتُ منه» .

ولذا قال الذهبي :

«أخباري علامة ، لكنه واهٍ» .

فالاستشهاد به موضع نظر . والله أعلم .

ولم يتفرد به ؛ فقال الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٨٦/٢/٦٣٧٨) : حدثنا محمد بن علي الصائغ قال : نا خالد بن يزيد العُمَري قال : ثنا عبدالله بن زيد بن أسلم به . وقال :

«لم يروه عن عبدالله بن زيد بن أسلم إلا العمري» !

كذا قال ! وكأنه لم يقف على متابعة الفَرْوي ، أو أنه لم يعتدَّ بإسناده إليه . وهذا أعدل من قول الحافظ (١/١٤٣) :

«قلت : وقد أخطأ في ذلك» .

وقال الهيثمي :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، والبزار ، ورجال البزار موثَّقون» .

وهذا نحو قول المنذري قبله في «الترغيب» (٧٩/١) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» والبزار بإسناد لا بأس به ، ورواه أبو يعلى والبزار والطبراني من حديث العباس بن عبدالمطلب» .

وأقول : بمجموع الطريقين إليهما مع طريق أم الفضل زوجة العباس بن عبدالمطلب يمكن القول بأن الحديث يرتقي إلى مرتبة الحسن ، مع ملاحظة أن معناه مطابق للواقع ، وطرفه الأول من معجزاته العلمية التي تدل على صدق نبوته ﷺ . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٣٢٣١ - (مرَّ رجلٌ ممنْ كان قبلَكُم بجُمْجُمة ، فنظرَ إليها ، فحدَّثَ نفسَه بشيءٍ ثم قال : يا ربِّ ! أَنتَ أنتَ ، وأَنا وأَنا ، أنتَ العوّادُ بالمغفرةِ ، وأَنا العوّادُ بالذّنوبِ ! وخرّ للهِ ساجداً ، فقيلَ له : ارفعْ رأسَكَ ، فأنتَ العوّادُ بالذّنوبِ ، وأنا العوّادُ بالمغفرةِ ، [فرفَعَ رأسَه ، فغُفِرَ له]) .

أخرجه ابن عدي (١٤٧/٢) ، والخطيب في «التاريخ» (٩٢/٩) ، والديلمي في «مسند الفردوس» (٦٧/٣) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧١/٢) من طريق سعيد بن نُصَير البغدادي : حدثنا سَيَّار بن حاتم : حدثنا جعفر بن سليمان الضُّبَعِي قال : سمعت محمد بن المنكدر يحدث عن جابر مرفوعاً .

وقال الخطيب :

«تفرد بروايته هكذا مرفوعاً سيَّارُ بن حاتم عن جعفر بن سليمان ، ورواه العباس

ابن الوليد النَّرْسي عن جعفر عن ابن المنكدر عن جابر موقوفاً ، وذاك أصح» .

قلت : يعني الموقوف ؛ لأن النرسي ثقة ، وسيَّار فيه ضعف .

لكني وجدت له متابعاً قوياً ، فقال البزار في «مسنده» (١/٣٦١/٧٥٥) : حدثنا الوليد بن عمرو بن سُكَين : ثنا حبَّان بن هلال : ثنا جعفر بن سليمان عن محمد بن المنكدر عن جابر رفعه .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله كلهم ثقات من رجال مسلم - ليس فيهم مغمز - سوى الوليد بن عمرو ؛ فليس من رجاله ، ولكنه ثقة كما قال الذهبي . وقال النسائي :

«لا بأس به» ، وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال (٩/٢٢٨) :

«ربما أخطأ» . وقال الحافظ :

«صدوق» .

وأعله البزار بعلة غريبة ؛ فقال عقبه :

«ولا نعلمه عن جابر إلا من هذا الوجه ، ولا أحسب جعفر بن سليمان سمع ابن المنكدر ، ولا روى عنه إلا هذا» !

قلت : هذا ليس بشيء ؛ فقد روى عمن هو أقدم وفاة منه ، وهو ثابت البناني ، ولم يُرْمَ بتدليس ، وهو ثقة من رجال مسلم كما سبقت الإشارة إليه .

نعم ؛ قد أورده ابن عدي في ترجمة جعفر هذا ، مشيراً إلى أنه من مفاريده ، وليس ذلك بضارِّه ؛ فقد ساق له الذهبي عده أحاديث من هذا القبيل ، وقال :

«وغالب ذلك في «صحيح مسلم» . . .» .

وقال الذهبي فيه :

«ثقة ، فيه شيء مع كثرة علومه ، قيل : كان أمِّيّاً ، وهو من زهاد الشيعة» .

وقال الحافظ :

«صدوق زاهد كان يتشيع» .

قلت : فمثله يحتج به من أهل العلم ما لم يظهر خطؤه . والله أعلم .

(تنبيه) : تحرف (سيار بن حاتم) في «الديلمي» إلى (سفيان الثوري) !

ولم يتنبه لذلك المعلق على «الفردوس» (٤/١٧٢/٦٥٣٥) فنقله على خطئه ! ولم يتكلم على إسناده بشيء !

والحديث قال الهيثمي (٢/٢٨٧) :

«رواه البزار ، ورجاله ثقات» .

٣٢٣٢ - (إنَّ مِنْ تمامِ إسْلامِكم أنْ تُؤَدُّوا زكاةَ أَموالِكم) .

أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤/٣٠٩/٢٣٣٤) : حدثنا يعقوب بن حُميد : ثنا عيسى بن الحضرمي بن كلثوم بن علقمة بن ناجية الخزاعي عن جده كلثوم عن أبيه :

أن النبي ﷺ قال لهم عام (المُرَيْسِيعِ) حين أسلموا : . . . فذكره .

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/٨/٦) : حدثنا أحمد بن عمرو الخلال المكي : ثنا يعقوب بن حميد به ، وزاد في نسب (ناجية) فقال : (ابن الحارث الخزاعي) .

وأخرجه البزار في «مسنده» (١/٤١٥/٨٧٦) : حدثنا بعض أصحابنا عن عيسى بن الحضرمي به . ووقع فيه بعض الأخطاء المطبعية .

قلت : وهذا إسناد حسن ؛ يعقوب بن حميد فيه كلام لا ينزله عن مرتبة الاحتجاج به ، وقوّاه البخاري كما في «المغني» ، وقال الحافظ :

«صدوق ربما وهم» .

وعيسى بن الحضرمي ، قال ابن أبي حاتم (٣/٢٧٤) عن أبيه :

«لا بأس به» .

وكلثوم بن علقمة ـ ويقال : (كلثوم بن المصطلق) نسبةً إلى جده الأعلى ـ وَثَّقَه ابنُ حبان (٥/٣٣٥) ، وروى عنه جماعة ، وقيل : له صحبة ، ولذلك جزم الحافظ بأنه ثقة ، وعلى ذلك خرجت له حديثاً في «صحيح أبي داود» (٢٧٠٣) .

(تنبيه) : كنت حينما ألفت «صحيح الترغيب والترهيب» ونشرته ؛ جرَّدتُ منه هذا الحديث لتضعيف المنذري إياه ؛ بتصديره له بقوله : «روي . . .» ، وإعلال الهيثمي بقوله (٣/٦٢) :

« . . . وفيه من لا يعرف» .

وما كان يمكنني إلا الاعتماد عليهما يومئذ ؛ لعدم التمكن من الوصول إلى إسناده في تلك المصادر ، وبخاصة منها كتاب ابن أبي عاصم ، فلما منّ الله تعالى بطبعها ، ويسر لي الرجوع إليها ودراسة إسناده ؛ تبينت أن ما أعل به غير وارد ، وبخاصة بالنسبة لإسناد ابن أبي عاصم ، أما بالنسبة لإسناد البزار فالعلة واضحة ؛ لأنه لم يسم شيخه ، وإن كنت لا أستبعد أن يكون هو يعقوب بن حميد ، وأما

بالنسبة لإسناد الطبراني ؛ فيجوز أن يكون الهيثمي أشار بقوله المتقدم إلى شيخ الطبراني : (أحمد بن عمرو الخلال) ؛ فإني لم أجد له ترجمة ، أقول هذا مع ملاحظتي أن الهيثمي ليس من عادته إعلال الحديث بشيخ الطبراني إلا نادراً ، وبخاصة أن (الخلال) هذا قد روى له في «المعجم الأوسط» (١٧) سبعة عشر حديثاً .

ويحتمل أن يكون خفي عليهما حالُ مَنْ فوق يعقوب بن حميد ، وبخاصة عيسى بن الحضرمي الذي لم يُذكر إلا في كتاب ابن أبي حاتم . والله أعلم .

٣٢٣٣ - (لا نبيَّ بَعْدِي ، ولا أُمَّةَ بعدَكم ؛ فاعبدُوا ربَّكُم ، وأَقيمُوا خَمْسَكُم ، وأَعْطُوا زكاتَكُم ، وصُومُوا شهرَكُم ، وأطيعُوا وُلاةَ أمرِكم ؛ تدخلوا جنةَ ربِّكم) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٩٧/٣١٦/٢٢) وفي «مسند الشاميين» (١٩٣/٢ - ١٩٤) ، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١/٢٨٣/٢) ، وابن مندة في «المعرفة» أيضاً (١/١٧٥/٢) من طريق بقية بن الوليد عن بَحير بن سعد عن خالد ابن مَعدان عن أبي قُتَيْلَة : أن رسول الله ﷺ قام في الناس في حجة الوداع فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ، لكن بقية مدلس وقد عنعن .

لكن له شاهد قوي من حديث أبي أمامة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «أيها الناس ! إنه لا نبيَّ بعدي ، ولا أمةَ بعدكم ، ألا ! فاعبدوا ربكم . . .» الحديث ، وزاد بعد جملة الزكاة :

«طيبةً بها أنفسُكم» .

أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢/١٦/٨٣٤) وفي «المعجم الكبير» (٨/١٣٦/٧٥٣٥) من طريق إسماعيل بن عياش : حدثني شُرَحْبِيل بن مسلم ومحمد بن زياد : أنهما سمعا أبا أمامة يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد شامي متصل صحيح .

وأخرجه في «المعجم الكبير» (٨/١٦٢ ـ ١٦٣) من طريق أخرى عن إسماعيل به مختصراً ، لكنه قرن مع شيخَيِ ابن عياش : (أسد بن وداعة) ، وقد وثقه ابن حبان (٤/٥٦) ، وروى البخاري في «التاريخ» (١/٢/٥٠) ، والفسوي في «المعرفة» (١/١١٧) عن معاوية بن صالح أنه كان مرْضيّاً ، وروى الفسوي (٢/٣٨٥) ما يدل على أنه كان من الذين نصبوا أنفسهم للفقه ، وحبسوها في المسجد عن طلب الدنيا ، وأنه كان قاضي الجند بحمص .

ثم روى الطبراني (٧٦١٧) بإسناد آخر صحيح عن إسماعيل عن شرحبيل عن أبي أمامة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول في خطبته عام حجة الوداع : . . . فذكره ببعض اختصار .

وروى في «مسند الشاميين» (٢/٤٠١ ـ ٤٠٢) من طريق فَرَجِ بن فَضَالة عن لقمان بن عامر عن أبي أمامة قال :

كنت مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع ، فخطب الناس ، فقال في موعظته :

«ألا لعلكم لا تروني بعد عامكم هذا ، (ثلاث مرات)» .

فقام رجل طويل أشعث ، كأنه من رجال شنوءة ، قال : فما الذي نفعل يا رسول الله؟! فقال :

«اعبدوا ربكم . . .» الحديث ، وفيه : «طيبة بها أنفسكم» .

وفرج ضعيف .

وللحديث طريق رابع عن أبي أمامة مرفوعاً بلفظ :

«اتقوا الله ربكم . . .» الحديث نحو لفظ الترجمة .

وتقدم تخريجه برقم (٨٦٧) .

٣٢٣٤ - (حمَى رسولُ اللهِ ﷺ كلَّ ناحيةٍ منَ المدينةِ بريداً بريداً) .

أخرجه أبو داود (٢٠٣٦) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٢٢/١١١/١٧) من طريق سليمان بن كِنانة مولى عثمان بن عفان : أخبرنا عبدالله بن أبي سفيان عن عَدي بن زيد قال : . . . فذكره ، وزاد :

«لا يُخبَط شجره ولا يُعضَد ؛ إلا ما يساق به الجمل» .

قلت : وهذا إسناد مجهول كما هو مبين في غير هذا الموضع ، وإنما أوردته هنا لأثبت صحته ببعض الشواهد التي وقفت عليها ؛ ولم أر من صنع ذلك من قبل ، فأقول :

الأول : روى أبو بكر الفضل عن جابر قال : . . . فذكر مثله .

أخرجه البزار في «مسنده» (١١٩٠/٥٤/٢) ، وقال :

«لا يروى إلا من هذا الوجه ، والفضل بن مبشر . . صالح الحديث» .

كذا قال ! وتعقبه الحافظ ، فقال في «مختصر الزوائد» (٤٧٩/٢) :

«قلت : بل هو ضعيف» .

وقال في «التقريب» :

«فيه لين» .

قلت : وهذا في الجرح ألين ، وإن كان ضعفه الأكثر ، فقد قال ابن معين في رواية :

«ليس به بأس» .

قلت : فمثله يستشهد به ولا بأس - إن شاء الله - ، وسائر الرجال ثقات .

الثـــاني : عن صالح بن محمد بن زائدة الليثي عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال : . . . فذكره بمعناه .

أخرجه ابن عدي (٤/٥٩) .

وهذا كالذي قبله أو هو خير منه ؛ فإن صالحاً هذا ، قال الذهبي في «الميزان» :

«مقارب الحال . . .»

وقال في «المغني» :

«صويلح ، قال الدارقطني : ضعيف ، وقال أحمد : ما أرى به بأساً ، وقال ابن معين : ضعيف» .

وذكر في «الكاشف» أنه كان صاحب ليل وتألُّه وجهاد .

فمثله يستشهد به ، ويرتفع الحديث إلى مرتبة الحسن على الأقل ، وإلى الصحيح يقيناً بالشاهد الآتي وهو :

الثالث : عن أبي هريرة قال :

حرَّم رسول الله ﷺ ما بين لابَتَيِ المدينة . . وجعل اثني عشر ميلاً حول المدينة حِمًى .

أخرجه مسلم (٤/١١٦) ، وأحمد (٢/٢٧٩) .

وإن مما يحسن ذكره : أنني اعتبرت هذا الحديث الصحيح شاهداً لحديث الترجمة مع الاختلاف الظاهر بين لفظيهما ؛ لما هو معروف عند العلماء أن البريد يكون عادة اثني عشر ميلاً ، وكأنه لذلك سكت الحافظ في «الفتح» (٨٥/٤) عن حديث عدي بن زيد ؛ مع ما في إسناده من الجهالة .

وأما الزيادة التي في آخره : «لا يخبط شجره . . .» ؛ فلها شواهد من حديث جابر وغيره ، خرجتها في «صحيح أبي داود» (رقم ١٧٧٧) .

٣٢٣٥- (أَحْسِنُوا مبايعةَ الأَعرابيِّ) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٥٥٩/٣٥/٤ و٥٢٩٤/٣٠٧/٥) من طريق أبي الهيثم خلَف بن الهيثم النَّهْشَلِيِّ القصَّابِ : حدثنا غسان بن الأغر النهشلي : ثنا عمي زياد بن الحُصين عن أبيه حُصين بن قيس :

أنه حمل طعاماً إلى المدينة ، فلقي رسول الله ﷺ ، فقال :

«ماذا تحمل يا أعرابي !؟» .

قال : قمحاً .

قال : «ما أردت به - أو ما تريد به -؟» .

قال : أردت بيعه ، فمسح رأسي ، وقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير خلف هذا ، فلم أجد له ترجمة ، لكنه قد توبع من :

١- الصَّلْت بن محمد قال : حدثنا غسان بن الأغر به مختصراً .

أخرجه النسائي (٢٧٧/٢) .

والصلت هذا ثقة من رجال مسلم .

ولغسّان متابعةٌ ـ أيضاً ـ من :

٢ـ نُعَيم بن حُصَين السَّدُوسي : ثنا عمي زياد به مختصراً .

أخرجه البزار في «مسنده» (١٢٧٣/٨٩/٢) ، والطبراني أيضاً (٣٥٦٠) ، وفي «الأوسط» (٢٠١٢ ـ مجمع البحرين) من طريق عبدالله بن معاوية الجُمَحي : ثنا نعيم بن حصين السدوسي به . وقال الطبراني :

«لم يروه عن نعيم إلا عبدالله ، وهو نعيم بن فلان بن حصين . وجدُّه حصين السدوسي» .

قلت : وعبدالله بن معاوية ثقة ، لكن شيخه نعيم لم أجد له ترجمة .

٣ـ موسى بن إسماعيل : ثنا غسان بن الأغر به ، مختصراً .

أخرجه البخاري في «التاريخ» (١/١/٢) ، والطبراني أيضاً (٣٥٥٨) ، وأبو نعيم في «المعرفة» (١/١٨٢/١) من طريقه ومن طريق إسماعيل بن عبدالله : ثنا موسى بن إسماعيل به ، ولفظه :

أنه قدم المدينة بإبل ، فقال : يا رسول الله ! مُرْ أهل الوادي أن يعينوني ويُحسنوا مخالطتي ؛ فأمرهم ، فقاموا معه فأحسنوا مخالطته ، ثم دعاه ، فمسح يده على وجهه ودعا له .

وموسى بن إسماعيل هو المنقري ، ثقة ثبت ، فصح الإسناد والحمد لله .

وإسماعيل بن عبدالله هو الأصبهاني الملقب بـ (سَمُّوَيه) ، وهو حافظ ثقة ؛ وقد ترجمه الذهبي في «السير» ، ومن قبله أبو نعيم في «أخبار أصبهان» .

ومن طريقه أخرجه الحافظ المزي في «التهذيب» (٩/٤٥٤ ـ ٤٥٥) .

٣٢٣٦ـ (إذا باعَ أحدُكم الشَّاةَ واللِّقْحةَ ؛ فلا يُحَفِّلْها) .

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/١٩٨/١٤٨٦٤) ، ومن طريقه : النسائي (٢/٢١٤) ، وابن حبان (٧/٢٢٤/٤٩٤٨) ، وأحمد (٢/٢٧٣ ـ ٢٧٤) كلهم عن عبدالرزاق قال : أخبرنا معمر عن يحيى بن أبي كثير قال : أخبرني أبو كثير أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم .

وتابعه علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير به .

أخرجه أحمد (٤/٤٨١) .

وإسناده صحيح أيضاً .

وقد أخرجه الشيخان وأصحاب «السنن» وغيرهم من طرق عديدة ، وبألفاظ متقاربة عن أبي هريرة ، وهي مخرجة بتوسع في «أحاديث البيوع» .

وهو شاهد قوي لحديث أنس : «نهى عن بيع المحفلات» ، وكنت خرجته في «الضعيفة» (٤٧٢٦) لضعف سنده ، وبالتالي أوردته في «ضعيف الجامع» ؛ فلينقل منهما .

٣٢٣٧ـ (ما أَخَافُ على أُمَّتِي إلا ثلاثاً : شُحٌّ مُطاعٌ ، وهَوىً متَّبَعٌ ، وإِمامُ ضلالٍ) .

أخرجه البزار في «مسنده» (٢/٢٣٨/١٦٠٢) ، والدَّولابي في «الكنى» (١/١٦) ، وابن منده في «المعرفة» (٢/٦٢/٢) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»

(٤٦٢/١٣) من طرق ؛ أحدها : أبو عبدالرحمن المقرئ : نا ابن لهيعة : حدثني ابن هُبَيرة عن عمرو البِكَالي عن أبي الأعور عن رسول الله ﷺ به .

قلت : وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات ، لم يعرف بعضَهم **الهيثميُّ** ، فقال في «مجمع الزوائد» (٢٣٩/٥) :

«رواه الطبراني ، والبزار ، وفيه من لم أعرفه» .

أقول :

أولاً : أبو الأعور الأسلمي ، أثبت صحبته مسلمٌ وأبو أحمد الحاكم والبغوي وغيرهم ، ونفاها بعضهم . وتفصيل ذلك في «الإصابة» .

ولعله مما يرجِّح صحبته أن الراوي عنه صحابي ، وهو :

ثانياً : عمرو البِكالي ، قال البخاري : «له صحبة» ، وكذا قال أبو حاتم . ونفاها بعضهم . انظر «الإصابة» .

ثالثاً : ابن هبيرة ـ اسمه عبدالله السَّبَئي الحضرمي المصري ـ تابعي ثقة ، احتج به مسلم .

رابعاً : ابن لهيعة ـ واسمه عبدالله ـ ثقة معروف بالضعف في حفظه ؛ إلا فيما رواه عنه أحد العبادلة ، ومنهم عبدالله بن يزيد المقرئ ، وهو أبو عبدالرحمن أحد الرواة عنه لهذا الحديث ، ولذا صححته ، والحمد لله .

٣٢٣٨ـ (لقد تابَ توْبةً ، لوْ تابَها صاحبُ مُكْسٍ ؛ لقُبِلَتْ منْه) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٤٨/١) عن أبي شيبة عن الحكم عن مِقْسَمٍ عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ أبو شيبة هذا اسمه إبراهيم بن عثمان العبسي مولاهم الكوفي ، قال البخاري :

«سكتوا عنه» . وقال النسائي والدولابي :

«متروك الحديث» . وقال أبو حاتم :

«ضعيف الحديث ، سكتوا عنه وتركوا حديثه» .

ثم وجدت له طريقاً آخر ، يرويه أبو إسماعيل المؤدِّب عن الأعمش عن أنس ابن مالك :

أن امرأة اعترفت بالزنى أربع مرات وهي حبلى ، فقال لها رسول الله ﷺ : «ارجعي حتى تضعي» ، ثم جاءت ، فقال : «ارجعي حتى تفطمي» ، ثم جاءت ، فرُجمت ، فذكروها ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره بلفظ :

«لغُفر له» .

أخرجه البزار في «مسنده» (٢/٢١٢/١٥٤١ ـ الكشف» ، وابن عدي في «الكامل» (١/٢٤٩) من طريقين عن أبي إسماعيل المؤدب به وقالا :

«تفرد به عن الأعمش أبو إسماعيل المؤدب» .

قلت : واسمه إبراهيم بن سليمان ، وهو كما قال ابن عدي :

«حسن الحديث ، وله أحاديث كثيرة غرائب حسان ، تدل على أنه من أهل الصدق ، وهو ممن يُكتب حديثه» .

قلت : فهو شاهد قوي لولا الانقطاع بين أنس والأعمش ، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/٢٥٢) :

«رواه البزار ، ورجاله ثقات ؛ إلا أن الأعمش لم يسمع من أنس ، وقد رآه» .

ثم وجدت للحديث شاهداً من حديث بُرَيدَةَ بْنِ الحُصَيبِ رضي الله عنه في قصة رجم الغامدية حين جاءت إلى النبي ﷺ تطلب إقامة الحد عليها ، فقال لها ﷺ :

«اذهبي حتى تلدي» .

فلما ولدت أتته بالصبي في خرقة ، قالت : هذا قد ولدته . قال :

«اذهبي فأرضعيه حتى تفطميه» .

فلما فطمته أتته بالصبي في يده كِسْرةُ خبز ، فقالت : هذا يا نبي الله ! قد فطمته ، وقد أكل الطعام ، فدفع الصبيَّ إلى رجل من المسلمين ، ثم أمر بها فحُفر إلى صدرها ، وأمر الناس فرجموها . . ثم قال ﷺ :

«فوالذي نفسي بيده ! لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغُفر له» .

أخرجه مسلم (٥/٢٠) ، وأبو داود (٤٤٤٢) ، والبيهقي (٤/١٨ و٨/٢١٨ و٢٢١) ، وأحمد (٥/٣٤٨) .

٣٢٣٩ - (إنَّ صاحبَ السُّلطانِ على بابِ عَنَتٍ ؛ إلاّ من عَصَمَ اللهُ عزّ وجلّ) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٤/٥٥/٣٦٠٣) من طريق معاوية بن هشام عن سفيان عن عطاء بن السائب عن مالك بن الحارث عن رجل - قال الحضرمي (شيخ الطبراني) في كتاب أبي كريب (شيخ الحضرمي) : عن حميد قال : عن رجل - قال :

استعمل النبي ﷺ رجلاً على سَرِيَّةٍ ، فلما مضى ورجع إليه قال له :

«كيف وجدت الإمارة؟» .

فقال : كنت كبعض القوم ، كنت إذا ركبت ركبوا ، وإذا نزلتُ نزلوا ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

فقال الرجل : والله ! لا أعمل لك ولا لغيرك أبداً . فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه !

قلت : وهذا إسناد جيد ، وأعله الهيثمي فقال : (٥/٢٠١) :

«رواه الطبراني ، وفيه عطاء بن السائب وقد اختلط ، وبقية رجاله ثقات» . وأقره المعلق عليه !

قلت : وكأنه لم يتنبه لكونه من رواية سفيان ـ وهو الثوري ـ ، وأنه ممن سمع منه قبل الاختلاط .

ويشهد للحديث ما رواه سوَّار أبو حمزة عن ثابت عن أنس :

أن رسول الله ﷺ استعمل المقداد بن الأسود على جريدة خيل ، فلما قدم قال :

«كيف رأيت؟» .

قال : رأيتهم يرفعون ويضعون ، حتى ظننت أني ليس ذاك !

فقال النبي ﷺ :

«هو ذاك» .

فقال المقداد : والذي بعثك بالحق ؛ لا أعمل على عمل أبداً . فكانوا يقولون له : تقدَّمْ فصلِّ بنا ، فيأبى .

وقال البزار :

«لا نعلم رواه عن ثابت إلا سوار ، ولم يكن بالقوي ، وقد حدث عنه كثير من أهل العلم» .

قلت : هو وسط ، وهو حسن الحديث ما لم يخالف ، وعلى ذلك جرى العلماء من بعد الحفاظ ، وأشار إلى ذلك الحافظ بقوله فيه :

«صدوق له أوهام» .

وقال الذهبي في «المغني» :

«صالح الحديث» .

وانظر أقوال الحفاظ في «صحيح أبي داود» (٥١٠) .

وقال الهيثمي في تخريج الحديث :

«رواه البزار ، وفيه سوار بن داود أبو حمزة ، وثقه أحمد وابن حبان وابن معين ، وفيه ضعف ، وبقية رجاله رجال الصحيح» .

وقد نقل الأعظمي هذا في تعليقه على «البزار» ؛ لكن سقط منه قوله :

«وفيه ضعف . . .» إلخ .

وطبع مكانه : «وغيره ، وعبدالله بن أحمد ثقة مأمون» !!

وهذا وقع عند الهيثمي في حديث آخر عقب هذا ، فاختلط الأمر على الشيخ الأعظمي ، فاقتضى التنبيه !

ويقوِّي حديثَ المقداد هذا : ما روى عبدالله بن عون عن عُمَير بن إسحاق عنه قال :

بعثني النبي ﷺ مبعثاً ، فلما رجعت قال لي :

«كيف تجد نفسك؟» .

قلت : ما زلت حتى ظننت أن معي خولاً لي ! وايمُ الله ! لا أعمل على رجلين بعدها أبداً .

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٠/٢٥٨ ـ ٢٥٩) .

قال الهيثمي عقب تخريج حديث المقداد السابق :

«رواه الطبراني ، ورجاله رجال «الصحيح» ؛ خلا عمير بن إسحاق ، وثقه ابن حبان وغيره ، وضعفه ابن معين وغيره ، وعبدالله بن أحمد ثقة مأمون» .

وأقول : لم يرو عنه غير عبدالله بن عون ، فمثله يستشهد به ولا يحتج به . وبخاصة أن ابن معين وغيره قد ضعفه[1] . لكن إطلاق نسبة الضعف إلى ابن معين ليس بجيد ، بل يجب تقييده بمثل قوله : «في رواية» ؛ فإنه قد وثقه في رواية أخرى . وتوثيقه لعبدالله مما لا شك فيه ، لكن ذلك قد يوهم من لم يقف على الحديث عند الطبراني أن عبدالله تفرد به ! وليس كذلك ؛ فقد أخرجه من غير طريقه أيضاً ، فاقتضى التنبيه .

٣٢٤٠ ـ (لَيَدْخُلَنَّ عليكُم رجلٌ لَعِينٌ . يعني : الحكَمَ بنَ أَبي العاصِ) .

أخرجه أحمد (٢/١٦٣) ، والبزار في «مسنده» (٢/٢٤٧) من طريق عبدالله ابن نُمير : ثنا عثمان بن حَكيم عن أبي أمامة بن سهل بن حُنَيف عن عبدالله بن عمرو قال :

---

(١) وقد بينت ذلك في «تيسير الانتفاع» .

كنا جلوساً عند النبي ﷺ ، وقد ذهب عمرو بن العاص يلبس ثيابه ليلحقني ، فقال ونحن عنده : . . . فذكر الحديث ، فوالله ! ما زلت وجلاً أتشوَّف داخلاً وخارجاً حتى دخل فلان : الحكم [بن أبي العاصي] .

والزيادة للبزار ، وقال :

«لا نعلمه بهذا اللفظ إلا عن عبدالله بن عمرو بهذا الإسناد» .

قلت : وهو إسناد صحيح على شرط مسلم ، وقال الهيثمي (٥/٢٤١) :

«رواه أحمد والبزار والطبراني في «الأوسط» ، ورجال أحمد رجال (الصحيح)» .

وله شاهدان قويّان ساقهما البزار :

أحدهما : من طريق الشعبي قال : سمعت عبدالله بن الزبير يقول ـ وهو مستند إلى الكعبة ـ : وربِّ هذا البيت ! لقد لعن الله الحكم ـ وما ولد ـ على لسان نبيه ﷺ .

وقال البزار :

«لا نعلمه عن ابن الزبير إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو إسناد صحيح أيضاً ، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ غير شيخ البزار (أحمد بن منصور بن سَيَّار) ، وهو ثقة ، ولم يتفرد به كما يشعر بذلك تمام كلام البزار :

«ورواه محمد بن فُضَيل أيضاً عن إسماعيل عن الشعبي عن ابن الزبير» .

ولذلك لم يسع الحافظَ الذهبي ـ مع تحفظه الذي سأذكره ـ إلا أن يصرِّح في «تاريخ الإسلام» (٢/٥٧) بقوله :

«إسناده صحيح» . وسكت عنه في «السير» (١٠٨/٢) ؛ ولم يعزه لأحد !

وقد أخرجه أحمد أيضاً (٥/٥) : ثنا عبدالرزاق : أنا ابن عينية عن إسماعيل ابن أبي خالد عن الشعبي .

وهذا صحيح على شرط الشيخين كما ترى .

والشاهد الآخر : يرويه عبدالرحمن بن مَعْنٍ (وهو ابن مَغْرَاءَ) : أنبأ إسماعيل ابن أبي خالد عن عبدالله البَهِيِّ - مولى الزبير - قال :

كنت في المسجد ، ومروان يخطب ، فقال عبدالرحمن بن أبي بكر : والله ! ما استخلف أحداً من أهله . فقال مروان : أنت الذي نزلت فيك **﴿والذي قال لوالديه أفٍّ لكما﴾** ، فقال عبدالرحمن : كذبت ، ولكن رسول الله ﷺ لعن أباك ، وقال البزار :

«لا نعلمه عن عبدالرحمن إلا من هذا الوجه» .

قلت : وإسناده حسن كما قال الهيثمي ، وأقره الحافظ في «مختصر الزوائد» (٦٨٦/١) .

وقد وجدت لابن مغراء متابعاً قوياً ، وهو يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، وقد ساقه بسياق أتم وأوضح ، رواه عنه ابن أبي حاتم - كما في «تفسير ابن كثير» (١٥٩/٤) - عن عبدالله البهي قال :

إني لفي المسجد حين خطب مروان فقال : إن الله تعالى قد أرى أمير المؤمنين في (يزيد) رأياً حسناً وأن يستخلفه ، فقد استخلف أبو بكرٍ عمرَ - رضي الله عنهما - . فقال عبدالرحمن بن أبي بكر - رضي الله عنهما - : أهرقلية؟! إن أبا بكر - رضي الله عنه - ما جعلها في أحد من ولده ، وأحد من أهل بيته ، ولا جعلها معاوية إلا رحمة وكرامة لولده ! فقال مروان : ألست الذي قال لوالديه : **﴿أفٍّ لكما﴾**؟ فقال

عبدالرحمن : ألست يا مروان ! ابن اللعين الذي لعن رسولُ الله ﷺ أباك؟! قال : وسمعتهما عائشة ـ رضي الله عنها ـ ، فقالت : يا مروان ! أنت القائل لعبدالرحمن كذا وكذا؟! كذبت ! ما فيه نزلت ، ولكن نزلت في فلان بن فلان . ثم انتحب مروان (!) ثم نزل عن المنبر حتى أتى باب حجرتها ، فجعل يكلمها حتى انصرف .

قلت : سكت عنه ابن كثير ، وهو إسناد صحيح .

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٨٢٧) بإسناد آخر مختصراً ، وفيه :

فقال (مروان) : خذوه ! فدخل بيت عائشة ، فلم يقدروا عليه .

وفيه إنكار عائشة على مروان .

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٤٥٨/٦ ـ ٤٥٩) من طريق ثالثة من رواية شعبة عن محمد بن زياد قال :

لما بايع معاوية لابنه قال مروان : سنة أبي بكر وعمر ! فقال عبدالرحمن بن أبي بكر : سنة هرقل وقيصر !

وفيه أن عائشة قالت ردّاً على مروان :

كذب والله ! ما هو به ، ولو شئت أن أسمي الذي أُنزلت فيه لسمَّيته ، ولكن رسول الله ﷺ لعن [أبا][1] مروان ، ومروان في صلبه فَضَض[2] من لعنة الله .

قلت : وإسناده صحيح ، وعزاه الحافظ في «الفتح» (٥٧٧/١٣) ، والسيوطي في «الدر» (٤١/٦) لعبد بن حميد ، وابن المنذر ، والحاكم ـ وصححه ـ ، وابن مردويه .

---

(١) سقطت من «سنن النسائي» ، واستدركتها من «الدر» .

(٢) أي : قطعة وطائفة منها ؛ كما في «النهاية» ، وفي «الدر» : (فضفض) ! فهو تصحيف ، وكذلك وقع في «تفسير ابن كثير» ، فليصحح .

ثم وجدت لحديث الترجمة طريقاً أخرى عن ابن عمرو ، من رواية ابن عبدالبر في «الاستيعاب» بإسناده الصحيح عن عبدالواحد بن زياد : حدثنا عثمان ابن حكيم قال : حدثنا شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح أيضاً ؛ فإن رجاله كلهم ثقات ، وعبدالواحد بن زياد ثقة محتج به في «الصحيحين» ، ولم يتكلموا فيه إلا في روايته عن الأعمش خاصة ، وهذه ليست منها كما ترى ، وعليه : يكون لعثمان بن حكيم إسنادان صحيحان في هذا الحديث ، وذلك مما يزيد في قوّته . والله سبحانه وتعالى أعلم . وهذه الطريق كالطريق الأولى ؛ سكت عنها الذهبي في «التاريخ» !

هذا ؛ وإني لأعجب أشدَّ العجب من تواطؤ بعض الحفاظ المترجمين لـ(الحكم) على عدم سوق بعض هذه الأحاديث وبيان صحتها في ترجمته ، أهي رهبة الصحبة ، وكونه عمَّ عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ ، وهم المعروفون بأنهم لا تأخذهم في الله لومة لائم؟! أم هي ظروف حكومية أو شعبية كانت تحول بينهم وبين ما كانوا يريدون التصريح به من الحق؟ فهذا مثلاً ابن الأثير يقول في «أسد الغابة» :

«وقد روي في لعنه ونفيه أحاديث كثيرة ، **لا حاجة إلى ذكرها** ، إلا أن الأمر المقطوع به : أن النبي ﷺ ـ مع حلمه وإغضائه على ما يكره ـ ما فعل به ذلك إلا لأمر عظيم» .

وأعجب منه صنيع الحافظ في «الإصابة» ؛ فإنه ـ مع إطالته في ترجمته ـ صدَّرها بقوله :

«قال ابن السكن : يقال : إن النبي ﷺ دعا عليه ، ولم يثبت ذلك» !

وسكت عليه ولم يتعقبه بشيء ، بل إنه أتبعه بروايات كثيرة فيها أدعية مختلفة عليه ، كنت ذكرت بعضها في «الضعيفة» ، وسكت عنها كلها وصرح بضعف بعضها ، وختمها بذكر حديث عائشة المتقدم : أن رسول الله ﷺ لعن أباك وأنت في صلبه . ولكنه ـ بديل أن يصرح بصحته ـ ألمح إلى إعلاله بمخالفته رواية البخاري المتقدمة ، فقال عقبها :

«قلت : وأصل القصة عند البخاري بدون هذه الزيادة» !

فأقول : ما قيمة هذا التعقب ، وهو يعلم أن هذه الزيادة صحيحة السند ، وأنها من طريق غير طريق البخاري؟! وليس هذا فقط ، بل ولها شواهد صحيحة أيضاً كما تقدم؟! اكتفيت بها عن ذكر ما قد يصلح للاستشهاد به ! فقد قال في آخر شرحه لحديث : «هلكة أمتي على يدي غلمة من قريش» من «الفتح» (١٣/١١) :

«وقد وردت أحاديث في لعن الحكم والد مروان وما ولد . أخرجها الطبراني وغيره ؛ غالبها فيه مقال ، **وبعضها جيد** ، ولعل المراد تخصيص الغلمة المذكورين بذلك» !

وأعجب من ذلك كلِّه تَحَفُّظُ الحافظ الذهبي بقوله في ترجمة (الحكم) من «تاريخه» (٢/٩٦) :

«وقد وردت أحاديث منكرة في لعنه ، لا يجوز الاحتجاج بها ، وليس له في الجملة خصوص من الصحبة بل عمومها» !

كذا قال ! مع أنه ـ بعد صفحة واحدة ـ ساق رواية الشعبي عن ابن الزبير مصححاً إسناده كما تقدم !! ومثل هذا التلون أو التناقض مما يفسح المجال لأهل الأهواء أن يأخذوا منه ما يناسب أهواءهم ! نسأل الله السلامة .

وبمناسبة قوله المذكور في صحبته ؛ أعجبتني صراحته فيها في «السير» (١٠٧/٢) ؛ فقد قال :

«وله أدنى نصيب من الصحبة» !

(تنبيه) : وأما ما رواه الحاكم (٤٧٦/٣) من طريق **إبراهيم بن محمد** بن عبدالعزيز بن عمر بن عبدالرحمن بن عوف عن أبيه عن جده قال :

بعث معاوية إلى عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنهما ـ بمئة ألف درهم بعد أن أبى البيعة ليزيد بن معاوية ، فردها عبدالرحمن وأبى أن يأخذها ، وقال : أبيع ديني بدنياي؟! وخرج إلى مكة حتى مات بها .

بيض له الحاكم والذهبي ، وكأنه لظهور ضعفه ؛ فإن إبراهيم هذا قال ابن عدي : «عامة أحاديثه مناكير» .

٣٢٤١ ـ (مَعَ أَحدِكُما جبريلُ ، ومَعَ الآخرِ ميكائيلُ ؛ وإسرافيلُ مَلَكٌ عظيمٌ يشهدُ القتالَ ، أو قالَ : يشهدُ الصّفَّ . قاله لعليٍّ ولأبي بكرٍ) .

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢٠٠٢/١٦/١٢) ، وأحمد (١٤٧/١) ، وابن سعد في «الطبقات» (١٧٥/٣ ـ ١٧٦) ، والبزار (١٧٦٥/٣١٤/٢) ، وأبو يعلى (٢٨٣/١ ـ ٢٨٣) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٧٤/٢ ـ ٥٧٥) ، والحاكم (٦٨/٣) من طريق مِسْعَر عن أبي عون الثقفي عن أبي صالح الحنفي عن علي قال : قال لي النبي ﷺ ولأبي بكر ـ رضي الله عنه ـ يوم بدر : . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي ، وأقره الحافظ في «الفتح» (٣١٣/٧) .

وقال البزار :

«لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد» .

٣٢٤٢ـ (كان يومَ الأحزابِ (وفي رواية : يومَ الخندق)[1] ينقلُ معَنَا الترابَ ، ولقدْ وارى التُّرابُ بياضَ بطْنِه (وفي رواية : شَعَرَ صدرِه)[2] [وكانَ رَجُلاً كثيرَ الشَّعَر][3] ، وهو [يرتجزُ برَجَزِ عبدِالله بنِ رواحةَ][4] ، وهو :

والله لولا أنتَ ما اهتدَينا ولا تصدَّقْنا ولا صلّينا

فأَنْزِلَنْ سَكِينةً عَليْنا [وثبِّتِ الأقدامَ إنْ لاقَيْنا][5]

إنّ الأُلَى قد أَبَوا (وفي رواية : بَغَوا)[6] علينا

إذا أَرادُوا فِتْنَةً أَبينَا [أبينا][7]

ويرفَعُ بها صوتَه) .

أخرجه البخاري (رقم ٢٨٣٧ و٤١٠٦ و٦٦٢٠ و٧٢٣٦) ـ والروايتان مع الزيادات له ـ ، ومسلم (١٨٧/٥ ـ ١٨٨) ، والدارمي (٢٢١/٢) ، وابن حبان (٤٥١٨ ـ الإحسان) ، والبيهقي (٤٣/٧) ، وفي «الدلائل» (٤١٣/٣ ـ ٤١٤) ، وابن أبي شيبة (٤١٩/١٤) ، وأحمد (٢٨٢/٤ و٢٨٥ و٢٩١ و٣٠٠ و٣٠٢) ، والطيالسي أيضاً (٧١٢/٩٧) ،

---

(١) خ .

(٢) خ ، ش ، حم ، هق .

(٣) خ ، هق .

(٤) خ ، ش ، حم ، هق .

(٥) خ ، طيا ، حم .

(٦) خ .

(٧) خ ، طيا .

وأبو يعلى (١٧١٦/٣) من طرق ، منها : سفيان وشعبة عن أبي إسحاق عن البراء ابن عازب به ؛ يزيد بعضهم على بعض كما أشرنا إلى ذلك بوضع الزيادات بين المعكوفات ، ورمزنا في الحاشية لمخرجيها .

وللحديث شاهد من حديث أنس ، يرويه زكريا بن يحيى قال : سمعت ثابتاً البُناني يحدِّث عنه بلفظ :

«كان يقول يوم الخندق :

والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا

فأنزلَنْ سكينة علينا

أخرجه البزار (١٨٠٤/٣٣٢/٢) هكذا ؛ دون قوله :

«وثبِّت الأقدام إن لاقينا» !

فلا أدري أسقط من الناسخ أم من أحد رواته؟! فإنّ فيه ضعفاً ، خلافاً لقول الهيثمي عقبه (١٣٣/٦) :

«رواه البزار وأبو يعلى ، ورجاله ثقات»!

فأقول : زكريا بن يحيى - وهو أبو يحيى الذَّارع - لم يصرح بتوثيقه أحد ، غير ابن حبان بإيراده إياه في كتابه «الثقات» (٣٣٤/٦) ، ومع ذلك فإنه غمزه بسوء الحفظ ، فقال :

«يخطئ» .

وتبناه الحافظ ؛ فقال في «التقريب» :

«صدوق يخطئ» .

وأما الذهبي ؛ فمشّاه ؛ فقال في «الميزان» :

«اختلف في الاحتجاج به . كذا قال ابن الجوزي ، والرجل صدوق» .

قلت : فمثله حسن الحديث إن شاء الله تعالى إذا لم يخالف الثقات ، وقد خالفهم في لفظ الحديث كما يأتي بيانه قريباً إن شاء الله تعالى .

ومن طريقه رواه أبو يعلى (٨٤/٦) مختصراً بلفظ :

«كان يقول :

اللهم إن الخير خير الآخرة فاغفر للأنصار والمهاجرة» .

قلت : ومع أن الراوي عن زكريا ـ عنده ـ سويد بن سعيد ، وهو ضعيف ، فهو الصواب من حديث أنس ؛ لأن زكريا قد تابعه عليه حماد بن سلمة عن ثابت عنه بلفظ أتم ، قال :

إن أصحاب محمد ﷺ كانوا يقولون يوم الخندق :

نحن الذين بايعوا محمدا على الإسلام ما بقينا أبدا

أو قال : على الجهاد ـ شك حماد ـ والنبي ﷺ يقول :

«اللهم إن الخير . . .» إلخ .

أخرجه مسلم (١٨٩/٥) ، وأحمد (٢٥٢/٣ و٢٨٨) ، وأبو يعلى أيضاً (٧٠/٦/ ٣٣٢٤) ، والبيهقي في «الدلائل» (٤١١/٣) ، وقد قرن هذا مع (ثابت) حُميداً .

أخرجه البخاري (٣٧٩٦ و٤٠٩٩) ، والنسائي في «السنن الكبرى» (٢٧٠/٥/ ٨٨٥٩) ، وابن سعد (٧٠/٢) ، والبيهقي أيضاً (٤١٠/٣) ، وفي «السنن» (٤٣/٧) ،

وابن أبي شيبة (٤١٩/١٤) ، وأحمد (١٨٧/٣ و٢٠٥) كلهم عن حميد مختصراً ومطولاً ، وهذا لفظه : سمعت أنساً ـ رضي الله عنه ـ يقول :

خرج رسول الله ﷺ إلى الخندق ، فإذا المهاجرون والأنصار يحفرون في غداة باردة ، فلم يكن لهم عبيد يعملون ذلك لهم ، فلما رأى ما بهم من النَّصَبِ والجوع قال :

«اللهم إن العيش عيش الآخرة فاغفر للأنصار والمهاجرة» .

فقالوا مجيبين له :

نحن الذين بايعوا محمدا على الجهاد ما بقينا أبدا

والسياق للبخاري .

ومن هذا التخريج يتبين خطأ رواية زكريا بن يحيى للحديث ؛ حيث خالف الثقات عن ثابت ، وكذا عن حميد ، فجعل الحديث الذي رواه البراء لحديث أنس ، وحديث أنس في «الصحيحين» بلفظ آخر مخالف له كما ترى .

ومن الواضح أنه لا تعارض بين حديث البراء من جهة وحديث أنس بن مالك من جهة أخرى ، مع ما بينهما من اختلاف لفظهما ؛ لأنه يمكن أن يقال : إنهم كانوا يقولون تارة هذا ، وتارة هذا ، وهذا بيِّن لا يخفى . والله تعالى أعلم .

هذا ؛ وقد تقدم تخريج الحديث من رواية قتادة وغيره عن أنس مختصراً برقم (٣١٩٩) .

من أعلام نبوته ﷺ

٣٢٤٣ ـ (الآنَ (وفي رواية : اليومَ) نغزوهُم (يعني : مشركي مكةَ الذينَ انهزمُوا في غزوةِ الخندقِ) ولا يغزُونا ، [نحنُ نسيرُ إليهم]) .

أخرجه البخاري (٤١٠٩ و٤١١٠) ، والطيالسي (١٢٨٩) ، وأحمد (٢٦٢/٤) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٤٨٤/١١٥/٧ و٦٤٨٥) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٤٥/٤ و١٣٥/٧) ، والبيهقي في «الدلائل» (٤٥٧/٣ ـ ٤٥٨) من طريق جمع منهم سفيان وشعبة عن أبي إسحاق قال : سمعت سليمان بن صُرَدٍ قال : سمعت النبي ﷺ حين أُجليَ الأحزاب [يعني يوم الخندق] عنه . . .

والسياق للبخاري مع الزيادة الأولى ، وهي للبيهقي أيضاً ، والزيادة الأخيرة لأحمد ، والرواية الثانية للطبراني وهي من طريق شعبة .

وقال أبو نعيم عقب الحديث :

«مشهور من حديث الثوري ؛ ثابت صحيح» .

قلت : وله شاهد من حديث جابر بن عبدالله ، يرويه عُبَيدة بن الأسود عن مجالد عن عامر عنه .

وهذا إسناد حسن في الشواهد ، عُبيدة هذا صدوق ربما دلس ، ومجالد ـ وهو ابن سعيد ـ ليس بالقوي ، كما في «التقريب» للحافظ ، ومع ذلك فإنه جزم في «الفتح» (٤٠٥/٧) بحسن إسناده ! وفيه ما ذكرت وما يأتي ، فقد قال البزار عقبه :

«قد اختلفوا في إسناده ؛ فرواه زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي عن الحارث ابن البَرْصاء . وقال مجالد : عن الشعبي عن جابر» .

قال الحافظ عقبه في «مختصر الزوائد» (٢/٣٧) :

«والصواب رواية زكريا» .

وأقول : كان ينبغي أن يكون الأمر كما قال الحافظ ؛ لأن زكريا أوثق وأحفظ من مجالد ؛ لولا أمران اثنان :

الأول : أنه كان يدلِّس ، كما ذكر ذلك الحافظ نفسه في «التقريب» .

والآخـر : أنه قد خالفه عبدالله بن أبي السَّفَرِ . **فقال** : عن عامر الشعبي عن عبدالله بن مطيع بن الأسود عن أبيه مطيع **قال** : سمعت رسول الله ﷺ حين أمر بقتل هؤلاء الرهط بمكة يقول : . . . فذكر الحديث ، ولفظه :

«لا تغزى مكة بعد هذا العام أبداً ، ولا يقتل قرشي بعد هذا العام أبداً» .

وهو مخرج في المجلد الخامس من هذه السلسلة الصحيحة برقم (٢٤٢٧) .

وأزيد هنا **فأقول** : إن زكريا قد وافق ـ في رواية يحيى بن سعيد وغيره ـ عبدَالله ابنَ أبي سفر ؛ فقال : ثنا عامر به ؛ إلا أنه لم يذكر الجملة الأولى منه .

أخرجه ابن حبان (٦/١٣/٢٧١٠) ، وأحمد (٣/٤١٢ و٤/٢١٢) .

قلت : وبهذا التخريج تتبين لنا حقيقتان اثنتان :

الأولـــى : أن رواية زكريا عن الشعبي عن الحارث بن بَرْصَاء خطأ منه ، وأن الصواب روايته الموافقة لرواية عبدالله بن أبي السفر عن الشعبي عن عبدالله بن مطيع عن أبيه .

الأخرى : أن مَتْنَ حديثه ـ أعني زكريا ؛ على الوجهين المرويين عنه ـ غيرُ متن حديث الترجمة ؛ فإنه بلفظ :

«لا تغزى مكة بعد اليوم . . .» .

هذا قاله في حق مكة ، وهو فيها بعد فتحها ، وذاك قاله في المشركين المنهزمين عن الخندق ، وهو ﷺ في المدينة ؛ وكلاهما صحيح والحمد لله ، وإنما يختلفان من حيث وضوح المراد منهما ؛ فإن هذا أشكل على بعضهم ، كما شرحه الإمام أبو جعفر الطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/٢٢٧ ـ ٢٢٩) .

فمعنى الفقرة الأولى منه : «لا تكفر قريش ـ سكانِ مكة يومئذٍ ـ حتى تغزى على الكفر» ؛ كقوله في تمامه : «ولا يقتل قرشي . .» أي : لا يرتد فيقتل صبراً .

وأما حديث الترجمة ؛ فهو كما قال الحافظ في «الفتح» :

«علم من أعلام النبوة ؛ فإنه ﷺ اعتمر في السنة المقبلة ، فصدَّته قريش عن البيت ، ووقعت الهدنة بينهم إلى أن نقضوها ، فكان ذلك سبب فتح مكة ، فوقع الأمر كما قال ﷺ» .

(تنبيه) : حديث غزو مكة من رواية الحارث بن البرصاء عزاه الحافظ في ترجمة (الحارث) من «الإصابة» للترمذي وابن حبان وصححاه ! وما أظن عزوه لابن حبان إلاّ وهماً ؛ لأن المتبادر منه أنه يعني «صحيح ابن حبان» ولم نره في ترتيبه المسمى بـ«الإحسان» للأمير علاء الدين الفارسي ، ولا في ترتيب زوائده المعروف بـ«موارد الظمآن» للحافظ الهيثمي ، وليس له في «الإحسان» إلا حديث واحد في اليمين الفاجرة ، هو في «الإحسان» (٧/٣٠٣ ـ ٣٠٤) ، وهو في «الموارد» برقم (١١٨٩) ، فلو كان الحديث في «صحيح ابن حبان» ؛ لأورده الهيثمي إن شاء الله في «موارد الظمآن» .

وبياناً للحقيقة أقول : ما ذكرته عن الموارد إنما هو من باب الاستشهاد لا

الاحتجاج ؛ فقد استخرجت أنا بنفسي عشرات الأحاديث من «الإحسان» مما فات على الهيثمي فلم يوردها في «موارد الظمآن» ، وهي على شرطه ، فضممتها إليه في مشروعي الذي أرجو أن يطبع قريباً بقسميه : «صحيح موارد الظمآن في زوائد صحيح ابن حبان» و«ضعيفه» . والله ولي التوفيق .

٣٢٤٤ ـ (إنِّي دافعٌ لِوَائي غَداً إلى رجُلٍ يحبُّ اللهَ ورسولَه ، ويحبُّه اللهُ ورسولُه ، لا يرجعُ حتّى يُفتحَ لهُ . يعني : علياً ـ رضي الله عنه ـ) .

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٨٤٠٢/١٠٩/٥) ، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢١٠/٤) ، وأحمد (٣٥٣/٥ ـ ٣٥٤ و٣٥٥) من طريق الحسين بن واقد عن عبدالله بن بريدة قال : سمعت أبي بريدةَ يقول :

حاصرنا خيبر ، فأخذ اللواء أبو بكر ؛ ولم يُفتح له ، وأخذ من الغد عمر ؛ فانصرف ولم يُفتح له ، وأصاب الناسَ يومئذ شدة وجَهد ، فقال رسول الله ﷺ (فذكره) ، وبتنا طيبة أنفسنا أن الفتح غداً ، فلما أصبح رسول الله ﷺ صلى الغداة ، ثم قام قائماً ، ودعا باللواء والناس على مصافهم ، فما منا إنسان له منزلة عند رسول الله ﷺ إلا هو يرجو أن يكون صاحب اللواء ، فدعا عليَّ بن أبي طالب وهو أرمد ، فتفل في عينيه ، ومسح عنه ، ودفع إليه اللواء ، وفتح الله له ، وأنا فيمن تطاول إليها .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم ، والحسين بن واقد فيه كلام يسير لا يضر ، أشار إليه الحافظ بقوله : «له أوهام» .

وقد تابعه **ميمون أبو عبدالله** أن عبدالله بن بريدة حدثه به نحوه ، وزاد قصة قتل علي ـ رضي الله عنه ـ لِمَرْحَبٍ في مبارزته إياه .

أخرجه النسائي (٨٤٠٣) ، والحاكم (٤٣٧/٣) ، وابن أبي شيبة (٤٦٢/١٤/ ١٨٧٥) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (٦٠٨/٢) ، والبزار في «مسنده» (٣٣٨/٢/ ١٨١٤) من طرق عن عوف عنه ؛ وزاد ابن أبي شيبة والبزار ؛ ولم يذكرا إلا بعث عمر :

«فلقي أهلَ خيبر ، فردوه وكشفوه هو وأصحابه ، فرجعوا إلى رسول الله ﷺ يجبِّن أصحابه ، ويجبِّنه أصحابه» .

ولعل هذا من مناكير ميمون هذا ، وهو مولى عبدالرحمن بن سمرة ، فقد أجمعوا على تضعيفه ؛ خلافاً لابن حبان فذكره في «الثقات» (٥/ ٤١٨) ، ومع ذلك قال :

«كان يحيى القطان سيِّئ الرأي فيه» .

وذكره الذهبي في «المغني» ، وقال :

«وقال أحمد : أحاديثه مناكير» .

وتابعه أيضاً المسيب بن مسلم الأزدي قال : حدثنا عبدالله بن بريدة به ، وفيه ذكر العمريين وقتالهم قتالاً شديداً دون فتح ، لكن فيه جملة (التجبين) .

أخرجه الحاكم (٣٧/٣) مختصراً ، والبيهقي بتمامه (٢١٠/٤ ـ ٢١٢) ، وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي !

وأقول : المسيب هذا لم أجد له ترجمة فيما عندي من المصادر ، ولا ذكره المزي في الرواة عن عبدالله بن بريدة ، ولا في شيوخ يونس بن بُكَير الراوي عنه هنا ، فالظاهر أنه مجهول . والله أعلم .

وللحديث شاهدان :

أحدهما : من حديث علي ؛ يرويه **محمد بن عبدالرحمن** بن أبي ليلى عن الحكم والمنهال عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن أبيه عنه .

أخرجه النسائي (٥/١٠٨ ـ ١٠٩) ، والحاكم (٣/٣٧) ، والبيهقي (٥/٢١٢ ـ ٢١٣) ، وابن أبي شيبة (١٨٧٢٩) ، وقرن (عيسى) مع (الحكم والمنهال) ، وهو عند الحاكم مكان (المنهال) ، وقال :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي .

ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى سيّئ الحفظ معروف بذلك ، فهو صالح للاستشهاد به ، وفيه عند غير الحاكم ذكر (العمريين) دون (التَّجْبين) .

وله طريق أخرى عن علي ؛ يرويه نُعيم بن حكيم عن **أبي مريم الحنفي** عن علي به .

أخرجه البزار (١٨١٥) ـ مطولاً ، وفيه ذكر عمر وأصحابه مهزومين ـ ، والحاكم ، ولم يسقه بتمامه ، ولكنه ذكر الهزيمة وزاد (التجبين) ، وقال ـ هو والذهبي ـ :

«صحيح الإسناد» .

وأقول : أبو مريم الحنفي هذا لم يتبين لي حاله ، فقد اختلفوا في نسبته هل هو الحنفي أم الثقفي؟! وفي اسمه هل هو (قيس) أم (إياس)؟! وقيس وثقه ابن حبان وغيره ، وإياس لم يوثقه غيره ، فإن كان ثقة فالسند صحيح ، وإلا ؛ فهو صحيح بما تقدم من الطرق والشواهد .

والشاهد الآخر : عن سلمة بن عمرو بن الأكوع ؛ يرويه محمد بن إسحاق في «السيرة» (٣/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦ ـ ابن هشام) ، ومن طريقه : الحاكم (٣/٣٧) ،

والبيهقي (٢٠٩/٤ ـ ٢١٠) قال : حدثني بريدة بن سفيان بن فروة الأسلمي عن أبيه سفيان عنه به ، وفيه ذكر (العمرين) .

لكن بريدة هذا اتفقوا على تضعيفه ، بل قال الدارقطني :

«متروك» . وقال ابن عدي :

«منكر الحديث جداً» .

وشذ ابن حبان فذكره في «الثقات» ، فلا يعبأ به ، وفيما تقدم من الأسانيد والطرق ما يغني عنه ، وبخاصة طريق بُرَيدة بن الحُصَيب ؛ فإنها أصحها ، وهي تشهد على أن النبي ﷺ أرسل أولاً أبا بكر ، فلم يفتح له ، وثانياً عمر ، فلم يفتح له ، ثم كان الفتح على يد علي ، خصوصية خصه الله بها دونهما ـ رضي الله عنهم ـ أجمعين .

لكن بقي النظر في جملة (تجبين عمر) ؛ فإن النفس لم تطمئن لثبوتها في الحديث ؛ لعدم ورودها في الطريق الصحيحة وغيرها أولاً ، ولعدم وجود شاهد معتبر ثانياً ، اللهم إلا إن صحت رواية أبي مريم الحنفي ، وقد ذكرتُ ما فيها عندي . والله أعلم .

فإن قيل : ألا يقويها ما أخرجه الحاكم (٣٨/٣) من طريق القاسم بن أبي شيبة : ثنا يحيى بن يعلى : ثنا مَعْقِل بن عبيدالله عن أبي الزبير عن جابر :

أن النبي ﷺ دفع الراية يوم خيبر إلى عمر ـ رضي الله عنه ـ ، فانطلق فرجع يجبِّن أصحابه ويُجَبِّنونه . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : القاسم واهٍ» .

قلت : وهو القاسم بن محمد بن أبي شيبة العبسي أخو الحافظين أبي بكر وعثمان ، وقد تركه أبو زرعة وأبو حاتم ، وقال الساجي :

«متروك الحديث» .

وشذ ابن حبان فذكره في «الثقات» (٩/١٨) ، ولكنه قال :

«يخطئ ويخالف» !

ثم أقول : إن سلم منه ؛ فلن يسلم من شيخه (يحيى بن يعلى) ، وهو الأسلمي ؛ فإنه «ضعيف شيعي» ؛ كما في «التقريب» .

فتبين أن حديث جابر هذا في منتهى درجات الضعف ، فلا يصلح للاستشهاد به . والله ولي التوفيق .

(تنبيه وفائدة) :

عزا الحافظ في «الفتح» (٧/٤٧٦) حديث بريدة هذا لـ«أحمد والنسائي وابن حبان والحاكم» ، وليس هو في «صحيح ابن حبان» يقيناً ، لا في «الإحسان» ولا في «الموارد» . ولم أره في «مستدرك الحاكم» بعد البحث عنه في مظانِّه ، والاستعانة عليه بالفهارس الخاصة والعامة .

وذكر في ترجمة (محمود بن مسلمة) من «الإصابة» أنه ورد في «زيادات المغازي» ليونس بن بكير عن الحسين بن واقد عن عبدالله بن بريدة : أخبرني أبي قال :

لما كان يوم خيبر ؛ أخذ اللواءَ أبو بكر ، ثم عمر ، فلم يفتح لهما ؛ وقتل محمود ابن مسلمة . وهو عند أحمد عن زيد بن الحباب عن الحسين نحوه .

فأقول : ليس عند أحمد هذه الفائدة ، وهي : «وقتل محمود بن مسلمة» . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٣٢٤٥ - (صدَقَ الخبيثُ . يعني : الجنيَّ في قوله : يُجيرُ الإنسَ من الجنِّ آيةُ ﴿الكرسيِّ﴾) .

أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٥٣٣/٩٦٠) ، وابن حبان (١٧٢٤) ، والحارث في «زوائده» (ق١٢٥/٢) ، وأبو الشيخ في «العظمة» (٥/١٦٥٠) ، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (ص٥٢٥) ، وكذا البيهقي في «الدلائل» (٧/١٠٨ - ١٠٩) ، والبغوي في «شرح السنة» (٤/٤٦٢ - ٤٦٣) من طرق عن الأوزاعي قال : حدثنا يحيى بن أبي كثير قال : حدثني ابن أُبيّ : أن أباه أخبره :

أنه كان لهم جُرن فيه تمر ، وكان أبي يتعاهده ، فوجده ينقص ، فحرسه ، فإذا هو بدابة تشبه الغلام المحتلم ، قال : فسلمتْ ، فرد السلام ، فقلت : من أنت أجن أم إنس؟ قال : جن ! قال : فناولني يدك ، فناولني يده ، فإذا هي يد كلب وشعر كلب . قال : هكذا خلق الجن؟ قال : لقد علمتِ الجن ما فيهم أشد مني . قال له أبي : ما حملك على ما صنعت؟ قال : بلغنا أنك رجل تحب الصدقة ، فأحببنا أن نصيب من طعامك . قال أبي : فما الذي يجيرنا منكم؟ قال : هذه الآية : آية ﴿الكرسي﴾ . ثم غدا إلى النبي ﷺ ، فأخبره ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد متصل مسلسل بالتحديث ، رجاله كلهم ثقات ؛ غير ابن أبي بن كعب ، وقد كان لأُبيٍّ ثلاثةٌ من الولد : محمد ، والطفيل - وبه يكنى - ،

وعبدالله ؛ والأولان ثقتان معروفان ، فإن كان السند دار على أحدهما فهو صحيح ، وإلا ؛ فعبدالله غير معروف إلا في هذا الحديث فيما رواه أبو يعلى في «مسنده الكبير» كما ذكر الحافظ في «النكت الظراف» (٣٨/١) ، أخرجه عن أحمد بن إبراهيم الدَّورقي عن مبشر بن إسماعيل عن الأوزاعي بهذا الإسناد ، لكن قال :

«عن عبدالله بن أبي بن كعب ؛ أن أباه أخبره» .

وأقول : الدورقي هذا ثقة حافظ ، لكني أرى أنه شذ هو أو شيخه مبشر بن إسماعيل في هذه التسمية ، وذلك لأمور ثلاثة يقطع الواقف عليها بشذوذها :

١ ـ أنه خالف عبدالحميد بن سعيد ـ شيخ النسائي ؛ وقد وثقه بقوله : لا بأس به ـ ، فقال : حدثنا مبشر . . . فذكره دون التسمية .

٢ ـ إذا لم نقل بأن الدورقي هو الذي شذ ـ لما ذكرتُ من حفظه ، ولأن عبدالحميد بن سعيد دونه في الحفظ ؛ كان لا بد من القول بأن الذي شذ هو مبشر ابن إسماعيل هذا ؛ لأنه خالف الجماعة ، وهم الوليد بن مسلم عند ابن حبان وأبي الشيخ والبغوي ، وهِقْل بن زياد عند الحارث وأبي نعيم ، والوليد بن مَزيد عند البيهقي . وإن مما لا ريب فيه أن رواية الجماعة أقوى من رواية الفرد ، ولا سيما إذا وافقهم أحياناً ، كما هو الواقع هنا .

٣ ـ قد جاء الحديث من طريق آخر عن يحيى بن أبي كثير بإسناد آخر عن أُبيّ بن كعب سمى ابنه (محمداً) ، فقال معاذ بن هانئ : حدثنا حرب بن شداد : حدثني يحيى : حدثنا الحضرمي بن لاحق التميمي قال : حدثني محمد بن أبي ابن كعب قال : كان لجدي جرن . . .

أخرجه النسائي (٩٦١) هكذا : «كان لجدي . . .» وهذا معناه ـ كما هو ظاهر ـ

أن (محمد بن أبي بن كعب) ـ كما وقع في السند ـ ليس ابنه وإنما حفيده .

ويؤيده رواية أبي داود الطيالسي قال : حدثنا حرب بن شداد ؛ به غير أنه قال : عن محمد بن عمرو بن أبي كعب عن جده أبي بن كعب أنه كان له جرن . . . فوافقه في (الجد) وزاد عليه ، فسمى أبا محمد (عَمراً) .

أخرجه الحاكم (١/٥٦١ ـ ٥٦٢) ، ومن طريقه : البيهقي (٧/١٠٩) .

وخالف حرباً : أبانُ بن يزيد فقال : عن يحيى بن أبي كثير عن الحضرمي بن لاحق عن محمد بن أبي بن كعب عن أبيه : كان له جرن . . .

أخرجه الطبراني (١/١٦٩/٥٤١) . وقال المنذري (١/٢٣٢) : «إسناده جيد» .

وقد ذكر هذين الوجهين من الاختلاف الإمام البخاري في ترجمة (محمد ابن أبي بن كعب) من «التاريخ» (١/١/٢٧) ، كما ذكر رواية الوليد بن مسلم المتقدمة عن الأوزاعي ، وفيها إبهام اسم (ابن أُبي بن كعب) .

وهذا اختلاف شديد يقف الباحث أمامه حيران لا يستطيع الجزم بشيء منه ! وإن كان لا بد من إبداء رأيي فيه ، فإني أرى أن رواية من قال : (محمد بن أبي بن كعب : كان لجدي . . .) أرجح ؛ لأنها متفقة مع رواية الطيالسي التي جعلت (أبي ابن كعب) جَدّاً لـ (محمد بن أبي بن كعب) ؛ غاية ما في الأمر أنها سمت ابن أبي بن كعب (عَمراً) ، وهي زيادة من ثقة ـ بل وحافظ ـ وهو الإمام الطيالسي صاحب «المسند» ، وزيادة الثقة مقبولة كما هو معلوم .

هذا رأيي ، ولكني لم أجد في الحفاظ المتقدمين من احتفل به ، مثل الحافظ المزي والعسقلاني ؛ فإنهما لم يترجما في «التهذيب» إلا لـ (محمد بن أبي بن كعب) ؛ لأنه هو المسمى عند النسائي دون (محمد بن عمرو بن أبي) كما تقدم ، فقالا :

«محمد بن أبي بن كعب الأنصاري أبو معاذ المدني ، ويقال : محمد بن فلان ابن أبي . .» .

فأشارا بقولهما : «فلان» إلى (عمرو) ، وإلى أن ذكره بين (محمد) و(أبي بن كعب) لا يصح . وعمدتهم في ذلك ـ والله أعلم ـ قول أبي حاتم في ترجمة (محمد بن أبي) من «الجرح» (٢٠٨/٢/٣) :

«روى عن أبيه ، روى عنه بُسْر بن سعيد والحضرمي بن لاحق وابنه معاذ بن محمد ، **جعله البخاري اسمين** ، فسمعت أبي يقول : هما واحد ، روى الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عنه . وروى حرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير عن الحضرمي بن لاحق عنه» .

وإن مما يلفت النظر اختلاف الترجمة بين «تهذيب المزي» و«تهذيب العسقلاني» ؛ فإن الأول قال : «روى عن جده» ! ثم يذكر عن الواقدي أن محمد ابن أبي بن كعب كان فيمن قتل يوم الحرة سنة ثلاث وستين ! فلعل قوله : «عن جده» سبق قلم منه .

ومن ذلك أن أبا حاتم الذي أنكر على البخاري جَعْلَ الاسم اسمين ، وجزم هو بأنهما واحد كما تقدم ، فإنه مع ذلك ترجم ترجمة خاصة لمحمد بن عمرو بن أبي ابن كعب الأنصاري ، وقال :

«روى عن أم الطفيل امرأة أبي بن كعب ، روى عنه محمد بن عبدالرحمن ابن سعد بن زرارة» .

وسبقه إلى ذلك البخاري (١٩٢/١/١) ، وتبعهما ابن حبان ، فذكره في «الثقات» بهذه الرواية .

فاتفاق أبي حاتم مع البخاري في هذه الترجمة قد كشف لي أن إنكاره المشار إليه ليس يعني أنه ليس هناك ترجمة ثانية باسم (محمد بن عمرو بن أبي) ، وإنما يعني ـ والله أعلم ـ أنه ليس هناك آخر روى حديث (الجَرِين) غير (محمد بن أبي بن كعب) ، أي : أنه يرجح أنه صاحب هذا الحديث ، وليس (محمد بن عمرو بن أبي) .

وحينئذ يرد إشكال آخر ، وهو : أين ما عزاه أبو حاتم إلى البخاري من «جعل الاسم اسمين» وتراجمهما لـ (المُحَمَّدَيْنِ) متشابهة تماماً؟ ذلك مما لم يتبين لي ، ﴿**وفوق كل ذي علم عليم**﴾ !

وبهذه المناسبة أقول :

ومما لاحظته في ترجمة (محمد بن عمرو بن أبي) في الكتب الثلاثة : أن (امرأة أبي) لم تكن مسماة أو مكنية عند البخاري وابن حبان (٣٦٨/٧) ، فتوهم هذا الأخير أنها تابعية ؛ فأورد (محمداً) هذا ـ الراوي عنها ـ في (طبقة أتباع التابعين) ، وهذا من أوهامه ـ رحمه الله ـ ! فإن المرأة هي (أم الطفيل) كما صرح ابن أبي حاتم في ترجمة (محمد) هذا ، وهي صحابية معروفة مترجمة في «الصحابيات» ، ومنهم ابن حبان في «كتاب الثقات» (٤٦٠/٣) ، ولها حديث في «مسند أحمد» (٣٧٥/٦ ـ ٣٧٦) في قصة سبيعة الأسلمية ، أنها تتزوج إذا وضعت . وعليه ؛ يكون محمد بن عمرو تابعياً .

وإن مما يرجح ذلك : أن الراوي عنه (محمد بن عبدالله بن سعد بن زرارة) هو نفسه من التابعين وثقاتهم ؛ ، فقد روى عن بعض الصحابة ، وعن بعض التابعين ، ولذلك أورده ابن حبان في الطبقتين : (التابعين) و(أتباعهم) (٣٧٥/٥ و٣٧٢/٧) ، إذا كان هذا حال التلميذ ؛ فيندر جداً أن يكون شيخه من (أتباع التابعين) ، فتأمل !

والذي يتبين لي من هذا البحث ـ وقد طال أكثر مما كنت أتصور ـ : أنه لم

يتبين لي أن (ابن أبي بن كعب) هو (محمد) الابن ، أم (محمد) الحفيد ! مع جزم الحافظ العسقلاني بأنه الأول ، وقد وثقه ابن سعد (٧٦/٥) وابن حبان أيضاً كما تقدم ، والآخر لم يوثقه غير ابن حبان .

ومع ذلك كله ؛ أرى أن الحديث صحيح ثابت ؛ لأن ابن أُبيّ - مع كونه ابن صحابي جليل - وقد روى عنه على الأقل ثقتان : يحيى بن أبي كثير ، والحضرمي ابن لاحق ، وقد صحح الحاكم والذهبي هذا الحديث ، وسكت عنه ابن كثير (٣٠٥/١) والسيوطي في «الدر» (٣٢٢/١) . والله أعلم .

(تنبيه) : أورد السيوطي الحديث في «الدر» بزيادة في آخره نصها :

« . . آية الكرسي التي في سورة البقرة ، من قالها حين يمسي أجير منا حتى يصبح ، ومن قالها حين يصبح أجير منا حتى يمسي ، فلما أصبح أتى رسول الله ﷺ . . .» الحديث ، وعزاه لمن سبق ذكرهم حاشا الحارث ! وليست عند أحد منهم هذه الزيادة ، فيحتمل أن تكون في «مسند أبي يعلى الكبير» ، وقد ذكرت إسناده نقلاً عن الحافظ ، وبينت ما فيه من الشذوذ والمخالفة في السند ، فمن المحتمل أن تكون هذه الزيادة عنده ؛ فإني لم أقف على متنه عنده ، وهي على كل حال زيادة شاذة . والله أعلم .

٣٢٤٦ - (تَغْزونَ جزيرةَ العربِ فيفتَحُها اللهُ ، ثمَّ فارسَ فيفتَحُها اللهُ ، ثمّ تغزونَ الرّومَ فيفتَحُها اللهُ ، ثمّ تغزونَ الدجّالَ فيفتَحُه اللهُ) .

أخرجه مسلم (١٧٨/٨) ، وابن ماجه (٤٠٩١) من طريق ابن أبي شيبة - وهذا في «المصنف» (١٤٦/١٥ - ١٤٧) - ، وأحمد (١٧٨/١) ، وكذا البخاري في «التاريخ» (٨١/٢/٤ - ٨٢) ، وابن أبي عاصم أيضاً في «الآحاد» (٦٤٢/٤٦٢/١) من طريق

ابن أبي شيبة والحاكم (٣/٤٣٠ ـ ٤٣١) من طرق عن عبدالملك بن عمير عن جابر ابن سمرة عن نافع بن عتبة بن أبي وقاص ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ .

وله في «مسند أحمد» (٣٣٧/٤ ـ ٣٣٨) طريقان آخران عن ابن عمير ، أحدهما من طريق المسعودي عن عبدالملك به ـ وهذه عند ابن أبي عاصم أيضاً (٦٤٣) ـ ، لكن وقع فيه مكان (عبدالملك) : (عبدالله بن عمير) ، ولعله خطأ مطبعي ـ ، ومع ذلك قال المعلق الفاضل عليه :

«إسناده صحيح رجاله رجال الصحيح» !

وفاته أن المسعودي هذا كان اختلط ، وأنه لم يرو له الشيخان إلا البخاري تعليقاً ، فهو صحيح بالطرق الأخرى .

وخالفها يونس بن أبي إسحاق فقال : عن عبدالملك بن عمير عن جابر بن سمرة عن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص مرفوعاً بلفظ :

«يظهر المسلمون على جزيرة العرب . . .» الحديث نحوه .

أخرجه الحاكم أيضاً (٣٩٥/٣) ؛ فجعل مكان (نافع بن عتبة) : (هاشم بن عتبة) ! وأظنه من أوهام يونس هذا ؛ فإنه مع كونه من رجال مسلم ، فقد قال الحافظ فيه :

«صدوق يهم قليلاً» .

وإن مما يؤكد ذلك ـ وهو أن الحديث من مسند (نافع) وليس من مسند (هاشم) ـ : أن سماك بن حرب قد تابع ابن عمير على الصواب ، فقال شعبة : عنه عن جابر بن سمرة به .

أخرجه ابن حبان (٨/٢٨٥/٦٧٧٠ ـ الإحسان) .

وثمة مخالفة أخرى من يونس هذا أو ممن دونه ـ وهو بها أولى ـ ؛ فقال البزار في «مسنده» (١٨٤٧/٣٥٧/٢) : حدثنا علي بن المنذر : ثنا محمد بن فُضيل : ثنا يونس بن عمرو ـ وهو يونس بن أبي إسحاق ـ عن عبدالله بن جابر عن ابن أخي سعد بن مالك عن سعد مرفوعاً باللفظ المذكور آنفاً . وقال البزار :

«لا نعلمه يروى عن سعد إلا بهذا الإسناد ، وعبدالله لا نعلم روى عنه إلا يونس بن عمرو» !

قلت : كذا قال ! ويظهر لي أنه الذي في «ثقات ابن حبان» (١٨/٥) :

«عبدالله بن جابر بن عبدالله الأنصاري المدني أخو محمد وعبدالرحمن ابني جابر . روى عنه سعيد المقبري» .

وكذا في «تاريخ البخاري» وكتاب ابن أبي حاتم ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

لكن ذكره في هذا الإسناد يبدو أنه وهم آخر ليونس السبيعي ، وكذلك جعله الحديث من مسند (سعد بن مالك) ـ وهو : سعد بن أبي وقاص ـ ، وإنما هو من مسند أخيه : (نافع بن عتبة بن أبي وقاص) للطرق المتقدمة ، ولمتابعة سماك ، وعزاها الحافظ في «الإصابة» لابن عساكر ! وهو الذي صوبه البغوي وابن السكن ؛ كما نقله الحافظ في ترجمة (هاشم) هذا .

(تنبيه) : عزا الأخ الفاضل أبو إسحاق الحويني في تعليقه على «مسند سعد ابن أبي وقاص» (١٥٩/٢٤٠) حديث عبدالله بن جابر لابن أبي عاصم في «الآحاد» ! وهذا وهم ، وإنما عنده حديث عبدالملك بن عمير فقط كما سبق .

وكذلك قوله في (عبدالله بن جابر) : «مجهول» ، ولعل مستنده في ذلك قول

الهيثمي في «المجمع» (٦/١٤) : «رواه البزار ، وفيه من لم يُسَمَّ» !

يشير إلى عبدالله هذا ؛ فإن سائر رواته مترجَمون في «التهذيب» ، فكأن الهيثميَّ لم يقف عليه في الكتب الثلاثة ، وبخاصة منها «الثقات» لابن حبان ، وهذا عجيب منه - رحمه الله - ! فإنه كانت له به عناية خاصة ، فإنه رتبه على حروف المعجم ، بحيث يسهل على الباحث الحصول على الراوي بيسر . ولكن جل من قال : ﴿**لا يضل ربي ولا ينسى**﴾ .

٣٢٤٧ - (ذَكِّرهُ باللهِ ثلاثَ مرّاتٍ ؛ فإنْ أبَى فقاتِلهُ ، فإنْ قتلكَ ؛ فأنتَ في الجنةِ ، وإنْ قتلتهُ ؛ فإنَّه في النَّارِ . يعْني : العاديَ على الغيرِ) .

أخرجه البخاري في «التاريخ» (٤/١/١٩٨ - ١٩٩) ، والبيهقي في «السنن» (٨/٣٣٦) ، وأحمد (٣/٤٢٢) ، والبزار (٢/٣٦٥/١٨٦٤) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/٣٩/٨٣) من طريق عبدالعزيز بن المطلب عن أخيه الحكم عن أبيه المطلب بن حَنْطَبٍ عن قُهَيْد الغفاري قال :

سأل سائل النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! إنْ عدا عليّ عادٍ؟ فقال له النبي ﷺ : «ذكِّره بالله - وأمره بتذكيره - ثلاث مرات . . .» الحديث .

وقال البيهقي :

«كذا قال !» .

يشير إلى أن فيه علة ، وقد أفصح عنها البخاري ؛ فقال عقبه :

«هذا مرسل» .

وأما الهيثمي ؛ فتكلم عليه كلاماً مجملاً كغالب عادته ، فقال - بعد ما عزاه لأحمد والبزار والطبراني (٦/٢٤٥) - :

«ورجالهم ثقات» .

فأقول : نعم ، لكن فيه ثلاث علل :

الأولى : عنعنة المطلب بن جنطب ؛ فإنه كثير التدليس .

الثانية : الاختلاف في صحبة (قُهَيْد بن مُطَرِّف) . ولما ذكره ابن حبان في الصحابة في كتابه «الثقات» ؛ قال (٣/٣٤٨) :

«يقال : إن له صحبة» .

وكذا قال غيره ، ولذلك أعاد ابن حبان ذكره في «ثقات التابعين» (٥/٣٢٦) . ولم يذكر الحافظ في «الإصابة» أو غيره ما يدل على صحبته غير هذا الحديث ، وحكى الاختلاف فيه ، وبينه في «التهذيب» على نحو ما يأتي ، وليس في كل ذلك ما يفيد صحبته ، ولذلك أعله البخاري بالإرسال كما تقدم ، يشير بذلك إلى ترجيح عدم صحبته .

الثالثة : أن المطلب بن حنطب قد خولف في إسناده من مولاه عمرو بن أبي عمرو ، فقال : عن قُهيْد بن مطرف عن أبي هريرة . . . فزاد في السند (أبا هريرة) ؛ فوصله .

أخرجه البخاري أيضاً عن شيخه إسماعيل بن أبي أويس : حدثني ابن وهب عن يحيى بن عبدالله بن سالم عن عمرو مولى المطلب .

قلت : وهذا إسناد جيد رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير (قهيد) ، وهو ثقة كما تقدم .

وفي إسماعيل كلام لا يضر ، ولا سيما وقد توبع ، فرواه الليث بن سعد عن

يزيد بن الهاد عن عمرو [مولى المطلب] عن[1] قهيد بن مطرف به .

أخرجه البخاري أيضاً وابن حبان في ترجمة (قهيد) من «الثقات» (٣٢٦/٥) والمزي في «التهذيب» (١٩٥/٢٢) من طريق عبدالله بن صالح : حدثني الليث به .

وإسناده صحيح أيضاً ؛ لكن اختلف في إسناده عن الليث على وجوه ثلاثة : هذا أحدها .

الثاني : قال أحمد (٣٣٩/٢) ، والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٠٨/٢/ ٣٢٤٥) : أخبرنا قتيبة بن سعيد قال : ثنا الليث عن ابن الهاد عن عمرو بن قهيد الغفاري عن أبي هريرة .

وتوبع قتيبة ، فقال أحمد أيضاً : ثنا يونس : ثنا ليثٌ به .

الثالث : رواه شعيب بن الليث قال : أنبأنا الليث عن ابن الهاد عن قهيد بن مطرف به ؛ فأسقط (عمراً) من بين ابن الهاد وقهيد .

أخرجه النسائي أيضاً (٣٥٤٦) ، والبيهقي أيضاً ؛ لكنه قرن مع (شعيب) (عبدالله بن عبدالحكم) .

وتابعهما أبو سلمة الخزاعي : ثنا ليث به ؛ إلا أنه لم يسم (قهيداً) فقال : (ابن مطرف) . أخرجه أحمد (٣٦٠/٢) . وقال البيهقي عقبه :

«كذا وجدته ، والصواب : عن ابن الهاد عن عمرو بن أبي عمرو عن قهيد» .

يعني كما في الوجه الأول ، وتبعه على ذلك الحافظان : المزي والعسقلاني ؛

---

(١) وقع في «التاريخ» : (بن) مكان (عن) ، وهو خطأ مطبعي فيما أظن ، ويؤيده الزيادة التي بين المعكوفتين ، وهي لابن حبان ، وتصويب المزي والعسقلاني الآتي ذكره قريباً إن شاء الله .

فقال الأول في «التهذيب» (٢٢/١٩٥) :

«وهذه الرواية هي الصواب إن شاء الله تعالى ، ورواية قتيبة ومن تابعه وهم . والله أعلم» .

وزاد العسقلاني ، فقال :

«هكذا رواه ابن وهب عن يحيى بن عبدالله بن سالم عن يزيد[١] عن عمرو» .

قلت : وهذه الزيادة ضرورية جداً ؛ لأنه بدونها لا يظهر التصويب المذكور ، كيف وابن صالح قد خالفه جمع ، الواحد منهم مثل (قتيبة) أرجح منه ، فكيف بهم مجتمعين؟!

إلا أن هذا يقال لو كانوا متفقين على مخالفته ، أما والواقع أنهم اختلفوا هم أنفسهم على الليث ، فلم يبق لمخالفتهم إياه تلك القوة .

وتوضيحه : أننا بيّنا أن الوجه الثاني قد اتفق مع الوجه الرابع على تسمية شيخ ابن الهاد (عمراً) ، بينما الوجه الثالث أسقطه ، فكان شاذّاً ؛ لأن زيادة الثقة مقبولة ، وهم ابن صالح وقتيبة ويونس ـ وهو ابن محمد المؤدب ـ .

وبعد هذا الإسقاط بقي التعارض بين رواية ابن صالح من جهة ـ وهي التي قال فيها ابن الهاد : عن (عمرو مولى المطلب) عن قهيد ـ وبين رواية قتيبة ويونس التي قال فيها ابن الهاد : عن (عمرو بن قهيد) ، فخلط بين الراوي والمروي عنه فجعلهما اسماً واحداً من جهة أخرى ، فكان لا بد من المراجحة بينهما ، فلما

---

(١) كذا في «التهذيب» ؛ بذكر (يزيد) بين ابن سالم وعمرو . وتقدم مني نقلاً عن «تاريخ البخاري» بإسقاطه من بينهما ، ولا أدري الصواب منهما ، والغريب أن المزي قد ذكر في ترجمة ابن سالم أنه روى عن كلٍّ من عمرو ، ويزيد !

وجدوا رواية ابن سالم شاهدة لرواية ابن صالح ، وهي من غير طريق الليث المضطربة ، فجعلوها مرجحة .

وبعبارة أخرى ـ لتقريب وجه ذلك التصويب ـ أقول :

اعتبار حديث الليث مضطرباً بتلك الوجوه الثلاثة ، والاعتماد على رواية ابن سالم السالمة من الاضطراب ، ثم أخذوا الوجه الأول من حديث الليث الموافق لها تقوية لها .

هذا ما عندي بيَّنته ؛ و﴿**لا يكلف الله نفساً إلا وسعها**﴾ ، فإن أصبت فبفضل الله ، وإن أخطأت فمن نفسي ، سائلاً المولى أن يغفر لي خطئي وعمدي ، وكل ذلك عندي ؛ إنه هو الغفور الرحيم .

وخلاصة ما تقدم : أن الحديث روي عن قهيد مرسلاً ، وعنه عن أبي هريرة مسنداً ـ وهو الصواب ـ ، وأن إسناده صحيح .

وقد جاء من طريق آخر ، يرويه العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال :

جاء رجل إلى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال : «فلا تعطه مالك» . قال : أرأيت إن قاتلني؟ قال : «قاتله» . قال : أرأيت إن قتلني؟ قال : «فأنت شهيد» . قال : أرأيت إن قتلته؟ قال : «هو في النار» .

أخرجه مسلم (٨٧/١) ، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤٣/١) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٥٠/١) ، والبيهقي في «السنن» (٢٦٥/٣ ـ ٢٦٦ و٣٣٥/٨ ـ ٣٣٦) .

وله شاهد من حديث قابوس بن مخارق عن أبيه قال :

جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : الرجل يأتيني فيريد مالي؟ قال : «ذكِّره

بالله» . قال : فإن لم يذَّكر؟ قال : «فاستعن عليه مَن حولك من المسلمين» ، قال : فإن لم يكن حولي أحد من المسلمين؟ قال : «فاستعن عليه بالسلطان» . قال : فإن نأى السلطان عني؟ قال :

«قاتل دون مالك حتى تكون من شهداء الآخرة ، أو تمنع مالك» .

أخرجه النسائي (٣٥٤٤) ، والبيهقي (٣٣٦/٨) ، وأحمد (٢٩٤/٥ و٢٩٤ ـ ٢٩٥) .

قلت : وإسناده حسن .

٣٢٤٨ ـ (وما سبيلُ اللهِ إلاّ مَنْ قُتِلَ؟! مَنْ سعَى على والديهِ ؛ ففي سبيلِ اللهِ ، ومَن سعَى على عيالهِ ؛ ففي سبيلِ اللهِ ، ومَن سعَى على نفسهِ ليُعِفَّها ؛ ففي سَبيلِ اللهِ ، ومَن سعَى على التّكاثر ؛ ففي سبيل الشيطان . وفي روايةٍ : الطاغوتِ) .

أخرجه البزار في «مسنده» (٢/٣٧٠/١٨٧١ ـ الكشف) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/٢٥٤/٤٣٧٢) ، ومن طريقه : أبو نعيم في «الحلية» (٦/١٩٦ ـ ١٩٧) ، والبيهقي في «السنن» (٩/٢٥) و«الشعب» (٦/٤١٢/٨٧١١ و٧/٢٩٩/ ١٠٣٧٧) من طريق أحمد بن عبدالله : ثنا رِياح بن عمرو : ثنا أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال :

بينما نحن جلوس مع رسول ﷺ ؛ إذ طلع علينا شاب من الثَّنِيَّةِ ، فلما رأيناه (وفي رواية : رميناه) بأبصارنا ؛ قلنا : لو أن هذا الشاب جعل شبابه ونشاطه وقوته في سبيل الله ! قال : فسمع مقالتنا رسول الله ﷺ ، فقال : . . . فذكره ـ والسياق للبيهقي ـ وقال الطبراني :

«لا يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد ، تفرد به أحمد» .

قلت : وهو ثقة حافظ ، وكذلك من فوقه ؛ غير (رياح) ـ بالمثناة من تحت ـ ، قال أبو زرعة :

«صدوق» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٣١٠) . وقال في «الميزان» :

«رجل سوء . قاله أبو داود . قلت : هو من زهاد المبتدعة بالكوفة . روى عن مالك بن دينار . وعنه روح بن عبدالمؤمن ، قال أبو زرعة : صدوق وقال أبو عبيد الآجري[1] : سألت أبا داود عنه؟ قال : هو ، وأبو حبيب ، وحبان الجريري ، ورابعة رابِعَتُهم في الزندقة» !

قلت : وكذا في «اللسان» لم يزد عليه شيئاً ، وإني لأرى تبايناً شاسعاً بين قول أبي داود هذا ، وقول أبي زرعة وابن حبان ، ومع هذا ؛ فإني أرى في قول أبي داود مبالغة غير محمودة ، وإن كان قصده التنفير أو التحذير من بدعته التي أشار إليها الذهبي ! والظاهر أنه يعني غلوَّه في الزهد والعبادة ، وقد روى له أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١٩٢ ـ ١٩٧) غرائب وعجائب ، منها قوله : «سمعت مالك بن دينار يقول : لا يبلغ الرجل منزلة الصديقين حتى يترك زوجته كأنها أرملة ، ويأوي إلى مزابل الكلاب» ! ونقله الذهبي في ترجمته من «السير» (٨/ ١٧٤) ، وسكت عنه على خلاف عادته في مثل هذه الطامة المخالفة لهدي سيد الأنبياء والصديقين عليه الصلاة والسلام ! بل إن هذا ينافي حديثه هذا الذي جعل السعي على

---

(١) «سؤالات الآجري» (٣٢١/ ٣٢١) ، ووقع فيه : (وأربعة) مكان : (ورابعة) ! فليصحح من هنا .

العيال من سبيل الله كما هو ظاهر ، ومنه أستظهر أن الرجل لم يكن داعية إلى بدعته ، وإلا ؛ لما روى من الحديث ما يهدمها ، فهو في الرواية صدوق كما قال أبو زرعة ـ رحمه الله ـ .

هذا ؛ وللحديث شواهد كثيرة عن غير واحد من الصحابة ، منهم : عبدالله بن عمر نحوه .

أخرجه البيهقي في «السنن» (٤٧٩/٧) و«الشعب» (٨٧١٠/٤١٢/٦) من طريق شريك عن الأعمش عن مَغْراء العَبْدي عنه .

وهذا إسناد حسن في الشواهد على الأقل ، و(مغراء) وثقه ابن حبان والعجلي ، وروى عنه جمع .

ومنها : عن كعب بن عُجْرة ؛ يرويه إسماعيل بن مسلم المكي عن الحكم بن عتيبة عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عنه .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٨٢/١٢٩/١٩) و«الصغير» (١٩٣ ـ هند) و«الأوسط» (٦٨٣٥) ، و(٢٨٦٢/١٦٩/٥ مجمع البحرين) ؛ وقال :

«لا يروى عن كعب إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو ضعيف ، لضعف إسماعيل بن مسلم المكي ، ووهم المنذري (٤/٣) وتبعه الهيثمي (٣٢٥/٤) فقالا ـ واللفظ لهذا ـ :

«رواه الطبراني في الثلاثة ، ورجاله رجال الصحيح» !

والظاهر أنهما توهما (إسماعيل) هذا (إسماعيل بن مسلم العبدي البصري) ؛ فإنه ثقة ومن طبقة الأول !

ومنها : عن إبراهيم بن ميسرة أن أعرابيّاً طلع على أصحاب رسول الله ﷺ . . . الحديث مثل حديث الترجمة :

أخرجه حسين بن حسن المروزي في «البر والصلة» (١٥٦/٣١ ـ مخطوط) قال : أخبرنا عبدالوهاب الثقفي قال : حدثنا أيوب عنه .

قلت : وهذا إسناد صحيح مرسل .

ثم تبين أنني كنت خرجت الحديث فيما تقدم برقم (٢٢٣٢) ، ولكن في تخريجه هنا فوائد جديدة لم تذكر هناك . وما قُدِّرَ كان .

٣٢٤٩ ـ (أَمَا ترضَى أنْ أكونَ أنا أَبوكَ ، وعائشةُ أمّكَ؟ قاله لبشْرِ ابنِ عَقْرَبَةَ حينَ بكَى لاستشهادِ أبيهِ) .

أخرجه البخاري في «التاريخ» (٧٨/٢/١) ومن طريقه : ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٧٧/٣) : قال لي عبدالله بن عثمان بن عطاء : حدثنا حُجْرُ بن الحارث الغَسَّاني قال : سمعت عبدالله بن عوف القاريٌّ قال : سمعت بِشْرَ بن عقربة يقول :

استُشهد أبي مع النبي ﷺ في بعض غزواته ، فمر بي النبي ﷺ وأنا أبكي ، فقال لي :

«اسكت ، أما ترضى . . .» الحديث .

ثم أخرجه ابن عساكر من طريق أخرى عن عبدالله بن عثمان ، لكنه قال :

عبدالله بن محمد بن عثمان بن عطاء به ؛ دون قوله : «اسكت» ، وذكر مكانها :

«يا حبيب ! ما يبكيك؟ أما ترضى . . .» .

قلت : وهذا إسناد حسن أو قريب من الحسن ؛ رجاله ثقات ليس فيهم من تُكُلِّمَ فيه سوى شيخ البخاري (عبدالله بن عثمان) ، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (٣٤٧/٨) ، وكذلك ذكر الذين فوقه ، ولكنه قال في هذا الشيخ :

«يُعتبر حديثه إذا روى عنه غير الضعفاء» .

هكذا وقع فيه : (عنه) ! وفي «تهذيب العسقلاني» - عن «الثقات» - :

(عن) . ولعله أصح ؛ لأنه المعهود من كلام ابن حبان في مثل هذا الراوي .

وعلى كل حال ؛ فهذا الحديث معتبر ؛ لأن شيخه (حُجر بن الحارث) ثقة . والراوي عنه الإمام البخاري ، وقد أورده في «التاريخ» ، ولم يضعفه ، وأما أبو حاتم فقال :

«صالح» .

وقال الذهبي في «الكاشف» .

«ليس بذاك» .

ولكن مما يقوي حديثه هذا : أن له طريقين آخرين :

الأول : يرويه أبو الأسعد (أو أبو الأسود) - من ولد بشير بن عقربة الجهني ، وكان ينزل (عسقلان) في (الرملة) في قرية (طور) - ، عن أبيه عن جده عن بشير ابن عقربة الجهني قال :

لقيت رسول الله ﷺ يوم أحد ، فقلت : ما فعل أبي؟ فقال :

«استشهد رحمة الله عليه» ، فبكيت ، فأخذني فمسح رأسي ، وحملني معه وقال : . . . فذكره .

أخرجه البزار في «مسنده» (٢/٣٨٥/١٩١٠) ، وقال :

«لا نعلمه يروى إلا بهذا الإسناد» !

قلت : قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/١٦١) :

«وفيه من لا يعرف» .

قلت : وفاتَ البزارَ الإسنادُ الأول .

والطريق الآخر : يرويه ابن عساكر أيضاً من طريق **عقبة بن عقبة** (!) بن عبدالله بن بشير بن عقربة عن **أبيه** عن **جده** عبدالله بن بشير قال : سمعت أبي يقول :

قتل أبي عقربة يوم أحد . . . الحديث .

قلت : وهذا إسناد مجهول ؛ مَنْ دون بشير لم أعرفهم .

الصوت الإلهي والإيمان به

٣٢٥٠ ـ (يقولُ اللهُ عزّ وجلّ يومَ القيامةِ : يا آدمُ ! فيقولُ : لبَّيكَ ربَّنا ! وسعدَيك ، فيُنادَى بصوتٍ : إنَّ اللهَ يأمُركَ أنْ تُخرجَ مِن ذرِّيتكَ بَعْثاً إلى النّارِ . قال : يا ربِّ ! وما بعْثُ النّارِ؟ قال : مِنْ كلِّ ألفٍ ـ أُراه قالَ ـ : تِسْعَ مِئَةٍ وتسعةً وتسعينَ ، فحينئذٍ تضعُ الحاملُ حمْلَها ، ويشيبُ الوليدُ ، ﴿وترى الناسَ سُكارى وما هُمْ بِسُكَارى ولكنَّ عذابَ اللهِ شديدٌ﴾ . فشقَّ ذلكَ على النّاسِ حتّى تغيَّرتْ وجوهُهُم ، فقالَ النبيُّ ﷺ : مِن يأجوجَ تَسْعَ مئةٍ وتسعةً وتسعينَ ، ومنكم واحدٌ . ثم أنتُم في

الناسِ كالشعرةِ السوداءِ في جنْبِ الثورِ الأبيضِ ، أو كالشعرةِ البيضاءِ في جنْبِ الثورِ الأسودِ ، وإنِّي لأرجُو أنْ تكونُوا رُبُع أهلِ الجنَّةِ ؛ فكبَّرنا ، ثمَّ قالَ : ثُلُثَ أهْلِ الجنَّة ؛ فكبَّرنا ، ثمَّ قالَ : شَطْرَ أَهْلِ الجنَّة ؛ فكبَّرنا) .

أخرجه البخاري (٥/٢٤١) ، ومسلم (١/١٣٩) ، وأحمد (٣/٣٢ ـ ٣٣) من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً - والسياق للبخاري - .

وعزاه شيخ الإسلام ابن تيمية في بعض فتاويه (٣/١٧٠ ـ مجموع الفتاوى) لـ «الصحيحين» بهذا اللفظ : «فينادى بصوت» ! وهو تساهل ؛ لأنه ليس عند مسلم لفظ الصوت[1] .

وقد أعله أبو الحسن بن الفضل بقوله : إنه تفرد به حفص بن غياث عن الأعمش بهذا اللفظ ! ولكن رده الحافظ ابن حجر بقوله في «الفتح» (١٣/٣٨٦) :

«وليس كما قال ؛ فقد وافقه عبدالرحمن بن محمد المحاربي عن الأعمش . أخرجه عبدالله بن أحمد في كتاب «السنة» عن أبيه عن المحاربي» .

قلت : وله شاهد من حديث جابر بن عبدالله في حديث له بلفظ : «فينادي بصوت يسمعه من بَعُدَ كما يسمعه من قَرُبَ . .» .

وهو حديث صحيح ، علقه البخاري في «صحيحه» ووصله في «أفعال العباد» (ص٨٩) ، وفي «الأدب المفرد» (٩٧٠) وغيره ، وقواه الحافظ ابن حجر ، وقد خرجته في «ظلال الجنة في تخريج السنة» (رقم ٥١٤) .

---

(١) وأعاد ذلك في مكان آخر ، فقال (٣٣/١٧٤) : «خرَّجا في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه ﷺ قال : «إن الله ينادي آدم بصوت» . . .» .

وفي ذلك كله رد على البيهقي في قوله : «ولم يثبت لفظ الصوت في حديث صحيح عن النبي ﷺ» !

ثم تأول الحديث بأن الصوت راجع إلى مَلَكٍ أو غيره كما بينه الحافظ عنه ، ثم أشار إلى رده بقوله :

«وهذا حاصل كلام من ينفي الصوت من الأئمة ، ويلزم منه أن الله لم يُسْمِعْ أحداً من ملائكته ورسله كلامَه ، بل ألهمهم إياه» .

قلت : وهذا باطل مخالف لنصوص كثيرة ، وحسبك منها قول الله تبارك وتعالى في مكالمته لموسى : ﴿فاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى﴾ [طه : ١٣] . ثم قال :

«وحاصل الاحتجاج للنفي الرجوع إلى القياس على أصوات المخلوقين ؛ لأنها التي عُهد أنها ذات مخارج . ولا يخفى ما فيه ؛ إذ الصوت قد يكون من غير مخرج كما أن الرؤية قد تكون من غير اتصال أشعة كما سبق . سلمنا ؛ لكن نمنع القياس المذكور ، وصفات الخالق لا تقاس على صفة المخلوق ، وإذا ثبت ذكر الصوت بهذه الأحاديث الصحيحة ، وجب الإيمان به ، ثم إما التفويض ، وإما التأويل . وبالله التوفيق» .

قلت : بل الإيمان كما نؤمن بسائر صفاته ، مع تفويض معرفة حقائقها إلى المتصف بها سبحانه وتعالى كما قال : ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ [الشورى : ١١] .

ثم إن حديث الترجمة رمز له في «الفتح الكبير» - وبالتالي في «صحيح الجامع الصغير وزيادته» - بـ (حم ، ن) فلعل (ن) محرف من (ق) أي : البخاري ومسلم . والله أعلم . فليراجع في «الجامع الكبير» للسيوطي .

٣٢٥١ـ (لو رأَيتُموني وإبليسَ فأَهويتُ بيدي ، فما زلتُ أَخنقُه حتّى وجدتُ بَرْدَ لُعابِه بيْنَ إصبعيَّ هاتين : الإِبهام والتي تليها ، ولولا دعوةُ أَخِي سُليمان ؛ لأَصْبحَ مرْبوطاً بساريةٍ مِن سوَاري المسجدِ ، يتلاعبُ به صبيانُ المدينةِ ، فمنِ استطاعَ منكُم أنْ لا يَحُولَ بينَه وبينَ القبلةِ أحدٌ ؛ فليفعلْ) .

أخرجه أحمد (٣/٨٢ ـ ٨٣) : حدثنا أبو أحمد : حدثنا مَسَرَّة بن مَعْبَد : حدثني أبو عُبيد صاحب سليمان قال : رأيت عطاء بن يزيد الليثي قائماً يصلي معتماً بعمامة سوداء ، مُرْخٍ طرفها من خلف ، مُصفر اللِّحيةِ ، فذهبت أمرُّ بين يديه ، فردني ثم قال : حدثني أبو سعيد الخدري :

أن رسول الله ﷺ قام فصلى صلاة الصبح وهو خلفه ، فقرأ ، فالتبست عليه القراءة ، فلما فرغ من صلاته قال : . . . فذكره .

قلت : وإسناده جيد ، رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير مسرة بن معبد ، وهو صدوق له أوهام ؛ كما في «التقريب» .

ومن هذا الوجه رواه أبو داود (٦٩٩) مختصراً ، وهو في كتابي «صحيح أبي داود» (٦٩٦) ، وله شواهد ذكر بعضها شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١/١٧٠) ، أحدها من رواية النسائي عن عائشة مختصراً بقصة خنق الشيطان ، وقال :

«وإسناده على شرط البخاري ، كما ذكر ذلك أبو عبدالله المقدسي في (مختاره) الذي هو خير من (صحيح الحاكم)» .

قلت : وفيه من الفقه وجوب اتخاذ السترة في الصلاة ، ولو كان في مكان

يظن أنه لا يمر أحد بين يديه ، كما نسمع ذلك من كثير من الناس حينما تأمرهم بالصلاة إلى سترة ، فيستغربون ذلك ويبادروننا بقولهم : يا أخي ما في أحد !! فنذكرهم بهذه القصة وقوله تعالى في إبليس : ﴿إنه يراكم هو وقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لا تَرَوْنَهُم﴾ [الأعراف : ٢٧] . و﴿إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد﴾ [ق : ٣٧] .

٣٢٥٢ـ (ما كانَ لي ولِبَني عبدِ المطَّلِبِ ؛ فَهُوَ لكم) .

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٥/٢٦٩/٥٣٠٣) و«الصغير» (١/٢٣٦ ـ ٢٣٧) و«الأوسط» (٤٦٣٠) : حدثنا عبيدالله بن رُمَاحِس الجشمي : ثنا أبو عمرو زياد بن طارق ـ وكان قد أتت عليه عشرون ومئة سنة ـ قال : سمعت أبا جَرْول زهير بن صُرَدٍ الجُشَمِي يقول :

لما أسَرَنا رسولُ الله ﷺ يوم حنين ـ يوم هوازن ـ ، وذهب يفرِّق الشبان والسبي ؛ أنشدته هذا الشعر :

امنن علينا رسول الله في كرمٍ ... فإنك المرءُ نرجوه وننتظر

امنن على بيضةٍ قد عاقها قَدَر ... مفرَّقاً شملها في دهرها غِيَرُ

أبقت لنا الدهرَ هتَّافاً على حزنٍ ... على قلوبهمُ الغماءُ والغُمُرُ

إن لم تداركهُم نعماء تنشُرُها ... يا أرجَحَ الناس حلماً حين يُختبرُ

امنن على نسوة قد كنتَ تَرضَعُها ... وإذ يزينُك ما يأْتي وما تذرُ

لا تجعلنَّا كمنْ شالتْ نعامته ... فاستبقِ منّا فإنا مَعْشرٌ زُهَرُ

إنا لنشكرُ للنعماءِ إذ كُفِرَتْ ... وعندنا بعد هذا اليوم مُدَّخَرُ

فَألبِسِ العفْوَ مَنْ قد كنتَ تَرضَعُه ... من أمّهاتك إنّ العفوَ مشتَهَرُ

يا خير من مرحت كمْتُ الجيادِ به ... عند الهياجِ إذا ما استُوقِدَ الشَّررُ

إنا نؤمِّل عفْواً منك نلبسُهُ ... هادي البريَّةِ إذْ تعفُو وتنتصِرُ

فاعفُ عفا الله عمّا أنت راهبُهُ ... يوم القيامة إذ يَهدِي لك الظفَرُ

فلما سمع هذا الشعر قال : . . . فذكره . وقالت قريش : ما كان لنا ؛ فهو لله ولرسوله ، وقالت الأنصار : ما كان لنا ؛ فهو لله ولرسوله .

وقال الطبراني :

«لا يروى عن زهير بهذا التمام إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عبيدالله بن رُماحس» .

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/١٨٧) :

«رواه الطبراني في (الثلاثة) ، وفيه من لم أعرفهم» .

قلت : يعني ابن رُماحس هذا وشيخه زياد بن طارق .

أما الأول ؛ فما قاله فيه عجيب ؛ فقد أورده الذهبي في «الميزان» برواية جمع عنه غير الطبراني ، منهم أبو سعيد بن الأعرابي ، وقال :

«ما رأيت للمتقدمين فيه جرحاً ، وما هو بمعتمد عليه» .

وقد رد عليه الحافظ في «اللسان» بما خلاصته ؛ أنه روى عنه جماعة بلغ عددهم عنده أربعة عشر نفساً ، فليس بمجهول ، مع أنه نقل عن أبي منصور الباوردي أنه قال : «عبيدالله وزياد مجهولان» . وعن علي بن السكن : «إسناده مجهول» . ثم قال الحافظ :

«فالحديث حسن الإسناد ؛ لأن راوييه مستوران لم يتحقق أهليتهما ، ولم يُجرحا ، ولحديثهما شاهد قوي» .

وقال في «العُشاريّات» (الحديث الأول) منه (ق٣/ب) :

«ورواه الحافظ ضياء الدين المقدسي في كتابه «الأحاديث المختارة مما ليس في واحد من الصحيحين» من وجهين إلى الطبراني» ، وقال بعده :

«زهير لم يذكره البخاري ولا ابن أبي حاتم في كتابيهما ، ولا زياد بن طارق ، وقد روى محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحو هذه القصة والشعر . وساقه من طريقه الطبرانيُّ بتمامه . قلت : ولا أعلم للحافظ ضياء الدين في تصحيحه سلفاً ؛ لكن رواته لم يجرحوا ، وقد صرح كل منهم بالسماع من شيخه ، فهو فرد غريب ، لا وجه لتضعيفه» !

وأقول : أما من جهة ابن رُماحس ؛ فنعم ؛ لا وجه لتضعيفه .

وأما بالنسبة لزياد بن طارق ؛ فالوجه تضعيفه به ؛ لأنه مجهول ؛ كما تقدم نقله من الحافظ عن الباوردي أنه مجهول ، وأقره عليه ، وكذلك صنع في ترجمته من «اللسان» ، كما أقر الذهبي على قوله فيه :

«نكرة لا يعرف» .

فأنى لإسناد حديثه الحسن؟! لا سيما وقد أعله الذهبي بعلة قادحة كما بدا له ؛ لكن الحافظ قد رد ذلك عليه وأصاب ، فالعلة جهالة زياد .

نعم ؛ يمكن أن يقال : إنه حسن لغيره ؛ للشاهد الذي أشار إليه الضياء المقدسي من رواية ابن إسحاق عند الطبراني ، فقد أخرجه ـ عقب حديث الترجمة

مباشرة (٥٣٠٤) ـ من طريق محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

أن وفد هوازن لما أتوا رسول الله ﷺ بالجِعْرانة وقد أسلموا قالوا : إنا أهل وعشيرة ، وقد أصابنا من البلاء ما لا يخفى عليك ، فامنن علينا منَّ الله عليك ، وقام رجل من هوازن ـ ثم أحد بني سعد بن بكر ـ يقال له : زهير ، يكنى بأبي صرد ، فقال : . . . فذكره بنقص البيتين الأخيرين ، والقصة أتم .

وهذا إسناد حسن ؛ لولا عنعنة ابن إسحاق ، لكنه قد صرح بالتحديث في كتابه «السيرة» التي اختصرها ابن هشام من رواية زياد بن عبدالله البَكَّائي عن ابن إسحاق قال : فحدثني عمرو بن شعيب به . (ج٣ ص٤٨٨ ـ ٤٩٠) .

فهذا شاهد قوي لحديث الترجمة ؛ كما قال الحافظ في «اللسان» .

٣٢٥٣ـ (أنتَ مَعَ مَنْ أَحببتَ ، ولكَ ما احتسبْتَ) .

رواه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/٢٠٠/٢٠٣١٩) ، وعنه البيهقي في «الشعب» (٦/٤٨٩/٩٠١١) : أخبرنا معمر عن الأشعث بن عبدالله عن أنس بن مالك قال :

مرَّ رجل بالنبي ﷺ وعنده ناس ، فقال رجل ممن عنده : إني لأحب هذا لله . فقال النبي ﷺ :

«أَعْلَمْتَهُ؟» . قال : لا . قال :

«فقم إليه فأعْلِمْه» .

فقام إليه فأعلمه ، فقال :

أحبَّك الذي أحببتني له .

قال : ثم رجع إلى النبي ﷺ فأخبره بما قال ، فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح ؛ إن كان الأشعث ـ وهو الحُدَّاني ـ سمعه من أنس ، فقد قال ابن حبان في «الثقات» : «ما أراه سمع من أنس» .

ولعل السبب في ذلك أن حفص بن غياث رواه عنه عن الحسن عن أنس به مختصراً بلفظ :

«المرء مع من أحب ، وله ما اكتسب» .

رواه الترمذي (٢٣٨٦) ، وقال :

«حديث حسن غريب من هذا الوجه» .

قلت : لكن فيه أبو هشام الرفاعي ـ واسمه محمد بن يزيد ـ ، قال الحافظ : «ليس بالقوي» .

قلت : فلا يحتج به ، وقد خالف في إسناده ومتنه : أما السند ؛ فهو أنه أدخل بين الأشعث وأنس : الحسن ، وهو البصري .

وأما المتن ؛ فهو قوله : «وله ما اكتسب» ! والصحيح : «ولك ما احتسبت» ؛ كما في حديث الترجمة .

نعم ؛ للحديث أصل عن الحسن ؛ فقد قال المبارك بن فَضَالة : ثنا الحسن : أخبرني أنس بن مالك قال :

كنت عند رسول الله ﷺ في بيته ، فجاء رجل فقال : يا رسول الله ! متى الساعة؟ قال : «أما إنها قائمة ، فما أعددت لها ؟» ، قال : والله يا رسول الله !

ما أعددت لها من كثير عمل ؛ غير أني أحب الله ورسوله . قال : «فإنك مع من أحببت ، ولك ما احتسبت . . .» .

أخرجه أحمد (٣/٢٢٦ و٢٨٣) وأبو يعلى (٥/١٤٤/٢٧٥٨) ومن طريقه : ابن حبان (١/٣٨٧/٥٦٥) .

قلت : وهذا إسناد جيد قد صرح فيه المبارك والحسن بالتحديث ، وهو شاهد قوي للفظ حديث الترجمة . والله أعلم .

وللمبارك إسناد آخر ؛ فقد قال : حدثنا ثابت البناني عن أنس أن رجلاً كان عند النبي ﷺ . . . الحديث إلى قوله : «أحبك الذي أحببتني له» .

أخرجه أبو داود (٥١٢٥) والحاكم (٤/١٧١) ـ وصححه ـ ، وأحمد (٣/١٥٠) .

وتابعه الحسين بن واقد : حدثني ثابت به . أخرجه ابن حبان (٥٧٠) ، وأحمد (٣/١٤٠ ـ ١٤١) .

وتابعه عبدالله بن الزبير الباهلي : حدثنا ثابت به . أخرجه أبو يعلى (٦/١٦٢/٣٤٤٢) ، ومن طريقه : ابن عدي في «الكامل» (٤/١٧٥) ، وعلي بن الجعد ؛ كما تقدم برقم (٤١٨) .

والحديث في «الصحيحين» وغيرهما من حديث أنس وابن مسعود مثل حديث المبارك عن الحسن عن أنس ؛ لكن بلفظ :

«المرء مع من أحب» .

وهو مخرج في «الروض النضير» وغيره ؛ فانظر «صحيح الجامع الصغير» (٦٥٦٥) .

والداعي إلى تخريج حديث عبدالرزاق : هنا إنما هو أنني لما خرجت «المشكاة»

قديماً ؛ رأيت المؤلف قد عزاه (٥٠١٧) للبيهقي في «شعب الإيمان» ، ولم يتيسر لي يومئذ الوقوف على إسناده ولو عند غيره ، فبيضت له وعزوته لأبي داود فقط ، والآن وقفت على إسناده عند عبدالرزاق ؛ فخرجته .

ثم وجدت لحديث ثابت عن أنس شاهداً من حديث ابن عمر قال :

بينا أنا جالس عند النبي ﷺ ؛ إذ أتاه رجل فسلم عليه ، ثم ولى عنه ، فقلت : يا رسول الله ! إني لأحب هذا لله ، قال :

«فهل أعلمته ذاك؟» .

قلت : لا . قال :

«فأعلم ذاك أخاك» .

قال : فاتبعته فأدركته ، فأخذت بمنكبه ، فسلمت عليه ، وقلت : والله ! إني لأحبك لله . قال هو : والله إني لأحبك لله . قلت : لولا أن النبي ﷺ أمرني أن أعلمك لم أفعل .

أخرجه ابن حبان (٥٦٨/٣٨٨/١) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٦٦/١٢/ ١٣٣٦١) من طريق الأزرق بن علي أبي الجهم قال : حدثنا حسان بن إبراهيم قال : حدثنا زهير بن محمد عن عبيدالله بن عمر وموسى بن عقبة عن نافع قال : سمعت ابن عمر يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد حسن ، رجاله ثقات ، وفي حسان ـ وهو الكرماني ـ وزهير ابن محمد كلام لا يضر هنا . وقال الهيثمي (٢٨٢/١٠) :

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ، ورجالهما رجال «الصحيح» ؛ غير الأزرق بن علي وحسان بن إبراهيم ، وكلاهما ثقة» .

(فائدة) : زاد أبو يعلى ـ بعد قوله : «ولك ما احتسبت» ـ :

ثم قال :

«تسألوني عن الساعة؟ والذي نفسي بيده ! ما على الأرض نفس منفوسة اليوم تأتي عليها مئة سنة» .

قال : فصلى رسول الله ﷺ ، ثم قال :

«أين السائل عن الساعة؟» . فجيء بالرجل تُرعَد فرائصه ، فنظر رسول الله ﷺ إلى غلام من دَوْسٍ يقال له : سعد ، فقال :

«إن يعش هذا لا يهرم حتى تقوم الساعة» .

قال أنس : وأنا يومئذٍ قدر الغلام .

وعند أحمد قضية الصلاة وقوله : «أين السائل . . .» إلخ .

وأخرجها ابن حبان في «صحيحه» (١/٣٨٧/٥٦٥ و٤/٢٨٠/٢٩٧٩) مفرقاً في موضعين من طريق أبي يعلى .

وأخرجها مسلم (٨/٢٠٩) ، وابن حبان (١/٣٨٧/٥٦٦) ، وأحمد (٣/٤٢٨) ، وأبو يعلى (٣٢٧٧) من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس .

والجملة الأخيرة ـ جملة الهرم ـ أخرجها البخاري (٦١٦٧) ، ومسلم أيضاً ، وأحمد (٣/١٩٢) من طريق قتادة عن أنس .

ثم رواه مسلم من طريقين آخرين عن أنس .

ثم وجدت لهذه الجملة الأخيرة طريقاً أخرى يرويها قيس بن وهب الهَمْداني عنه ، وفيه قصة السؤال عن الساعة وقوله :

«أين السائل عن الساعة؟» . وقوله :

ومر سعد فقال رسول الله ﷺ :

«إنْ هذا عُمِّر حتى يأكل عمره ؛ لم يبق منكم عين تطرف» .

أخرجه أبو يعلى (٧/١٠٤/٤٠٤٩) بسند ضعيف .

وعنده طريق أخرى (٧/٢٣/٣٩٢٠) ، وسنده حسن .

ثم وجدت للمبارك بن فضالة متابعاً ، وهو عمران القطان : ثنا الحسن عن أنس . . . مثل رواية المبارك عند أبي يعلى .

أخرجه أحمد (٣/٢١٣) .

٣٢٥٤ـ (تكونُ فتنةٌ ؛ النائم فيها خيرٌ من المضْطجع ، والمضطجعُ فيها خيرٌ من القاعدِ ، والقاعدُ فيها خيرٌ من القائمِ ، والقائمُ خيرٌ من الماشي ، والماشي خيرٌ من الراكبِ ، والراكبُ خيرٌ من المُجْري ، قتلاها كلُّها في النّارِ . قال : قلتُ : يا رسولَ الله ! ومتى ذلكَ؟ قال : ذلكَ أيامَ الهَرْجِ . قلتُ : ومتى أيامُ الهرْجِ؟ قال : حينَ لا يأْمنُ الرجلُ جليسَهُ . قال : فبِمَ تأْمُرني إنْ أدركْتُ ذلكَ الزَّمانَ؟ قال : اكْفُفْ نَفْسكَ ويدَكَ ، وادخلْ دارَكَ . قال : قلتُ : يا رسولَ الله ! أرأيتَ إنْ دخَلَ عليَّ داري؟ قال : فادخلْ بيتَكَ . قال : قلتُ : يا رسولَ الله ! أرأيتَ إنْ دخَلَ عليَّ بيتي؟ قال : فادخلْ مسجدَكَ ، واصنعْ هكذا ـ وقَبَضَ بيمينهِ على الكوعِ ـ وقلْ : ربِّيَ اللهُ ؛ حتّى تموتَ على ذلكَ) .

رواه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/٣٥٠/٢٠٧٢٧) ، ومن طريقه : أحمد

(٤٤٨/١) ، والحاكم (٤/٤٢٦ ـ ٤٢٧) عن معمر عن إسحاق بن راشد عن عمرو ابن وابصة الأسدي عن أبيه قال :

إني لَبِالكوفة في داري ؛ إذ سمعت على باب الدار : السلام عليكم ، أَأَلِجُ؟ قلت : وعليك السلام ؛ فَلِجْ . فلما دخل إذا هو عبدالله بن مسعود . قال : فقلت : يا أبا عبدالرحمن ! أية ساعة زيارة هذه؟ وذلك في نحر الظهيرة ، قال : طال علي النهار فتذكرت من أتحدث إليه ، قال : فجعل يحدث عن رسول الله ﷺ وأحدثه . قال : ثم أنشأ يحدثني فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي . وهو كما قالا .

وتابعه عبدالله بن المبارك : أنا معمر به .

أخرجه أحمد (٤٤٩/١) . وقال الهيثمي (٣٠٢/٧) :

«رواه أحمد بإسنادين ، ورجال أحدهما ثقات» .

قلت : يعني بالأول : روايته من طريق عبدالرزاق ، وبالآخر : روايته من طريق ابن المبارك ، ولا فرق بينهما في الحقيقة ؛ لولا أنه في الرواية الأولى لم يقع له تسمية إسحاق بن راشد ، بل قال فيها : (عن رجل) وهو إسحاق كما في رواية «المصنف» و«المستدرك» ، ورواية «المسند» الأخرى .

ولم يتنبه لها الشيخ الأعظمي في تعليقه على «المصنف» ! فلم يعز لأحمد إلا الرواية الأولى !

هذا ؛ وقد أدخل بعض الرواة بين إسحاق وعمرو : رجلاً لا يعرف ، وهي رواية شاذة بل منكرة ، وبيان ذلك إن شاء الله تعالى في أول «كتاب الفتن» من «صحيح سنن أبي داود» .

٣٢٥٥- (إنَّما يَهْدِي إِلى أحْسنِ الأَخلاقِ: اللهُ، وإنّما يصرفُ مِن أَسوَئها هُوَ).

رواه عبدالرزاق في «المصنف» (٢٠١٥٦/١٤٦/١١) عن طاوس قال: قال رسول الله ﷺ وهو على المنبر: ... فذكره.

قلت: إسناده صحيح مرسلاً، وقد وصله الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٨٩٦/١٧/١١) من طريق شاهين بن حَيَّان: ثنا حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قال في خطبته ... فذكره.

وشاهين هذا؛ قال أبو حاتم:

«ضعيف الحديث». وذكره ابن حبان في «الثقات».

لكن للحديث شاهد قوي من حديث علي - رضي الله عنه - في استفتاحه ﷺ الصلاة؛ وفيه قوله:

«اللهم! اهدني لأحسن الأخلاق، لا يهدي لأحسنها إلا أنت، واصرف عني سيئها، لا يصرف عني سيئها إلا أنت».

أخرجه أحمد (١٠٢/١)، ومسلم، وأبو عوانة في «صحيحيهما»، والترمذي - وصححه - وغيرهم، وهو مخرج في «صحيح سنن أبي داود» (رقم ٧٣٨).

وله شاهد من حديث جابر بلفظ:

«اللهم! اهدني لأحسن الأعمال وأحسن الأخلاق؛ لا يهدي لأحسنها إلا أنت، وقني سيئ الأعمال وسيئ الأخلاق؛ لا يقي سيئها إلا أنت».

رواه النسائي وغيره بسند صحيح، وهو مخرج في المصدر السابق برقم (٧٣٩).

(تنبيه) : إنما حملني على هذا التخريج : أنني رأيت الشيخ الأعظمي في تعليقه على «المصنف» لم يزد في تخريج الحديث على عزوه للطبراني ! هذا من جهة ، ومن جهة أخرى : رأيت صاحبنا عبدالمجيد السلفي في تعليقه على «الطبراني» أعل الحديث بشاهين المذكور ، ولما كان ذلك يشعر القراء بضعفه ؛ رأيت من الواجب بيان صحته بالشاهدين المذكورين من حديث علي وجابر . والله سبحانه هو الموفق .

٣٢٥٦- (قدِ اختلفْتُم وأنا بينَ أَظْهُرِكم ، وأَنتُم بعْدِي أشدُّ اختلافاً) .

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢٠٨١٨/٣٨٩/١١) ، ومن طريقه : الطبراني في «المعجم الكبير» (١٤٦/٣) عن معمر عن الزهري عن سنان بن سنان أنه سمع حسين بن علي يحدث :

أن النبي ﷺ خبأ لابن صياد (دخاناً) ، فسأله عما خبأ له؟ فقال : دخ . فقال :

«اخسأ ؛ فلن تعدو قدرك» .

فلما ولَّى قال النبي ﷺ :

«ما قال؟» .

فقال بعضهم :

دخ . وقال بعضهم :

بل قال : زخ[١] . فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح .

---

(١) الأصل (ريح) ! وقال المعلق عليه : في «الكنز» من «طب» : «ذخ» .

قلت : وهو قريب مما أثبته أخذاً من روايتي الطبراني . والله أعلم .

ثم رواه الطبراني (٢٩٠٩) من طريق عبدالله بن صالح : حدثني الليث : حدثني عُقَيل [عن] ابن شهاب به . وقال الهيثمي (٥/٨) :

«رواه الطبراني بإسنادين ، ورجال أحدهما رجال الصحيح» .

وكأنه يعني الأول ، والثاني كذلك عندي لولا أن عبدالله بن صالح فيه ضعف من قبل حفظه ، ولكنه مما يستشهد به ، فيزداد الحديث به قوة على قوة .

واعلم أن أحاديث ابن صياد وسؤال النبي ﷺ إياه عن (الدخان) وعجزه عن الجواب كثيرة ، وبعضها في «الصحيح» و«السنن» ، فانظر : «المشكاة» (٥٤٩٤) ، و«صحيح سنن أبي داود» (الملاحم) ، وليس هذا فيها ، وإنما خرجته هنا لأمرين :

الأول : لما فيه من الزيادة عليها من سؤاله ﷺ أصحابه عما قال ابن صياد ، ورده ﷺ عليهم بقوله : «قد اختلفتم . . .» .

والآخر : أنني أردت أن أذكر به أولئك الغافلين الذين ينسبون إلى الدين ما ليس منه ، فيقولون : إن النبي ﷺ قال : «اختلاف أمتي رحمة» أو : «اختلاف أصحابي لكم رحمة» ، وغير ذلك مما بينت وضعه في محله ، ولهذا فهم يقرون الاختلاف الشديد بين المذاهب ويتخذونه ديناً ، خلافاً للكتاب والسنة كما بينه العلماء - رحمهم الله تعالى - ، ويغلو بعض أولئك فيزعم أن لكل قول من تلك الأقوال المتناقضة دليلاً من السنة ؛ كخروج الدم مثلاً ، فيتخيلون أن النبي ﷺ سئل مرة عنه ، فأجاب بأنه ينقض الوضوء ، وسئل مرة أخرى فأجاب بأنه لا ينقض ! ونحو ذلك من التخيلات التي لا أصل لها في السنة ، وينشدون بهذه المناسبة قول (بُوصيريِّهم) في مدح النبي ﷺ :

وكُلُّهم مِنْ رَسُولِ اللهِ مُلْتمِس ....

وغير ذلك من الأقوال التي لم يقلها عالم من قبل .

فلعل في أولئك الغافلين من يتنبه من غفلته ، ويعود إلى رشده حين يرون النبي ﷺ لا يرضى من الصحابة - رضي الله عنهم - اختلافهم في تحديد ما قال ابن صياد ؛ هل هو (الدُّخ) أو (الزخ)؟ مع أن مثل هذا الاختلاف ليس له علاقة بالدين مطلقاً كما هو ظاهر ، لعلهم حين يتنبهون لهذا يتبين لهم أنه ﷺ لا يرضى منهم الاختلاف في الدين ولا يقره من باب أولى .

فالحق أن الخلاف - وهو الذي يسميه ابن تيمية - رحمه الله - اختلاف تضاد - إنما هو نقمة وليس برحمة .

وحسب المسلم البصير في دينه أن يعتذر عن المختلفين بعذر معقول ، ويعتقد بأنهم جميعاً مأجورون على التفصيل الوارد في الحديث . أما أن يقر الاختلاف نفسه ويدافع عنه ، بدعوى الدفاع عن الأئمة ، كما يعلن ذلك بعضهم في بعض الإذاعات الإسلامية ؛ فذلك من التدليس على الناس ، والخلط بين الحق والباطل . نسأل الله السلامة في ديننا وعقولنا .

٣٢٥٧- (لا يدخلُ الجنةَ مَنْ كانَ في قلبهِ مثقالُ حبَّةٍ من خَردلٍ مِن كِبْرٍ) .

أخرجه عبدالله بن أحمد في «زوائد الزهد» (ص١٨٢) ، والأصبهاني في «الترغيب» (١/٦٥ - ٢) (١/٢٧٠/٦٠٠ط) - والزيادة له - ، وكذا الطبراني في «الكبير» (١٣/١٤٧/٣٦٣) عن [إسماعيل بن] سنان - يعني : العُصْفُرِيَّ - ، والحاكم (٣/٤١٦) ، والخرائطي في «المساوئ» (٢٦٥) عن سالم بن إبراهيم صاحب المصاحف ، والأصبهاني أيضاً (١/٢٤٥) (٢/٩٥٦/٢٣٣١ط) عن عمر بن

يونس اليمامي ـ ثلاثتهم ـ عن عكرمة بن عمار عن القاسم بن محمد قال : زعم عبدالله بن حنظلة :

أن عبدالله بن سلام مر في السوق ، وعليه حزمة من حطب ، فقيل له : أليس الله قد أغناك عن هذا؟ قال : بلى ، ولكن أردت أن أدفع به الكبر ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه في ذكر عبدالله بن سلام» .

فتعقبه الذهبي بقوله :

«قلت : سالم واهٍ» .

قلت : قد تابعه من تقدم قَرْنه به .

وإسماعيل بن سنان العصفري ما بحديثه بأس ، كما قال أبو حاتم (٥٩٢/١٧٦/٢) .

وعمر ـ وفي الأصل : عثمان ، وهو خطأ من الناسخ ـ ابن يونس اليمامي ثقة من رجال الشيخين .

والراوي عنه سليمان بن داود : هو ابن محمد بن شعبة بن يزيد بن النجار اليمامي ، أثنى عليه ابن معين خيراً ، وقال :

«قلَّ من رأيت أفهم بحديث اليمامة منه» . وقال أبو حاتم (٤٩٥/١١٤/٤) : «صدوق» .

قلت : فإسناد الأصبهاني جيد ، وهو من فوائد كتابه العزيزة .

والحديث قال المنذري (١٨/٤) :

«رواه الطبراني بإسناد حسن ، والأصبهاني ؛ إلا أنه قال : مثقال ذرة من كبر» .

قلت : الذي في نسختنا من «الأصبهاني» هو باللفظ المذكور أعلاه ، ولفظ الطبراني عند المنذري :

«من في قلبه خردلة من كبر» .

وكذلك ذكره الهيثمي (١/٩٩) ، وحسن إسناده أيضاً .

والحديث صحيح ، له شواهد كثيرة ، بعضها في «صحيح مسلم» عن ابن مسعود ، وإنما آثرت هذا بالذكر ؛ لقصة عبدالله بن سلام ـ رضي الله عنه ـ .

من تربية نبينا وأخلاق سلفنا

٣٢٥٨ـ (أَجلْ ، فلا تَرُدَّ عليهِ ، ولكنْ قلْ : غَفَرَ اللهُ لك يا أبا بكْرٍ ! غَفَرَ اللهُ لكَ يا أبا بكْرٍ !) .

أخرجه أحمد (٤/٥٨ ـ ٥٩) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤٥٧٧) من طرق عن مبارك بن فَضَالة : ثنا أبو عمران الجَوْنِي عن ربيعة الأسلمي قال :

كنت أخدم رسول الله ﷺ ، فأعطاني أرضاً ، وأعطى أبا بكر أرضاً ، وجاءت الدنيا فاختلفنا في عذق نخلة ، فقال أبو بكر : هي في حد أرضي ! وقلت أنا : هي في حدي ! وكان بيني وبين أبي بكر كلام ، فقال لي أبو بكر كلمة كرهتها وندم ، فقال لي : يا ربيعة ! رُدَّ علي مثلها حتى يكون قصاصاً . قلت : لا أفعل . فقال أبو بكر : لتقولن أو لأستعدين عليك رسول الله ﷺ . قلت : ما أنا بفاعل . قال : ورفض الأرض . فانطلق أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ إلى النبي ﷺ ، فانطلقت أتلوه ، فجاء أناس من أسلم فقالوا : رحم الله أبا بكر ! في أي شيء يستعدي عليك رسول الله ، وهو الذي قال لك ما قال؟! فقلت : أتدرون من هذا؟ هذا أبو بكر الصديق ،

وهو (ثاني اثنين) ، وهو ذو شيبة المسلمين ، فإيَّاكم يلتفت فيراكم تنصروني عليه فيغضب ، فيأتي رسول الله ﷺ فيغضب لغضبه ، فيغضب اللهُ لغضبهما ، فيهلك ربيعة . قالوا : فما تأمرنا؟ قال : ارجعوا . فانطلق أبو بكر - رضي الله عنه - إلى رسول الله ﷺ ، وتبعته وحدي ، وجعلت أتلوه ، حتى أتى النبي ﷺ فحدثه الحديث كما كان . فرفع إلي رأسه فقال : «يا ربيعة ! ما لك وللصديق؟» ، قلت : يا رسول الله كان كذا وكان كذا ؛ فقال لي كلمة كرهتها ؛ فقال لي : قل كما قلتُ لك حتى يكون قصاصاً . فقال رسول الله ﷺ : . . . (فذكره) قال : فولى أبو بكر - رحمه الله - وهو يبكي .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات ، وإنما يخشى من عنعنة ابن فضالة ، وقد صرح بالتحديث ، ولذلك وثقه جماعة ، وقال أبو زرعة :

«إذا قال : (ثنا) فهو ثقة» .

٣٢٥٩- (لا تحرِّم الإمْلاجةُ والإمْلاجتانِ) .

أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/١٣/٤) ، ومن طريقه وطريق غيره : مسلم في «صحيحه» (١٦٦/٤ - ١٦٧) عن المعتمر بن سليمان عن أيوب يحدث عن أبي الخليل عن عبدالله بن الحارث عن أم الفضل قالت :

دخل أعرابي على نبي الله ﷺ وهو في بيتي ، فقال : يا نبي الله ! إني كانت لي امرأة ؛ فتزوجت عليها أخرى ، فزعمت امرأتي الأولى أنها أرضعت امرأتي الحُدثى رضعة أو رضعتين ، فقال نبي الله ﷺ : . . . فذكره .

(قال ابن الأثير) :

«الملج : المصُّ ، مَلَج الصبي أمه يَملُجها ملجاً ، ومَلِجَها يملَجها : إذا رضعها . والملجة : المرة .

والإملاجة : المرة أيضاً ، من أملجته أمه ؛ أي : أرضعته ، يعني : أن المصة والمصتين لا تحرمان ما يحرمه الرضاع الكامل» .

قلت : والحديث من الأدلة الكثيرة على أن الرضاع القليل لا يحرم ، وهي - لصحتها - صالحة لتقييد قوله تعالى : **﴿وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة﴾** [النساء : ٢٣] ، فكما أن الآية مقيدة بالسنة في أنه لا رضاع إلا في حولين ، فكذلك هي مقيدة بهذا الحديث وغيره ، فلا يغرنك ما صرح به الحنفية - وبخاصة منهم أبو بكر الجصاص في «أحكام القرآن» (٢/١٢٤) - :

«ولا يجوز قبول أخبار الآحاد عندنا في تخصيص حكم الآية الموجبة للتحريم بقليل الرضاع . . .» !

فإنهم لا يلتزمون هذا في كثير من فروعهم ، وهو الحق ؛ فإنهم مثلاً يحرمون الفضة والذهب والحرير على الرجال ، مع مخالفة ذلك لعموم قوله تعالى : **﴿قل من حَرَّمَ زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق﴾** ؛ [الأعراف : ٣٢] والأمثلة في ذلك كثيرة لا مجال للخوض فيها الآن ، والحُرُّ تكفيه الإشارة .

من بطولات الصحابيات

٣٢٦٠- (يا أمَّ سُليم ! إنَّ اللهَ عزّ وجلّ قدْ كفَانا وأَحْسنَ) .

أخرجه أحمد (٣/٢٨٦) ، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٤/١٥/١) قالا : ثنا عفان : ثنا حماد قال : أنا ثابت عن أنس :

أن أم سُليم كانت مع أبي طلحة يوم حُنين ، فإذا مع أم سليم خنجر ، فقال أبو طلحة : ما هذا معك يا أم سليم ؟! فقالت : اتخذته ؛ إن دنا مني أحد من الكفار أَبْعَجُ به بطنه . فقال أبو طلحة : يا نبي الله ! ألا تسمع ما تقول أم سليم؟! تقول كذا وكذا ! فقالت : يا رسول الله ! أَقْتُلُ من بعدنا من الطلقاء انهزموا بك يا رسول الله ! فقال : . . . فذكره .

قلت : هذا إسناد صحيح على شرط مسلم .

وقد أخرجه هو (١٩٦/٥) وأحمد (١٩٠/٣) من طرق أخرى عن حماد به .

ورواه أحمد (١٠٨/٣ ـ ١٠٩) من طريق حميد عن أنس به نحوه .

ورواه (٢٧٩/٣) من طريق إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عن أنس .

وإسناده ثلاثي ؛ لكن بين حميد وأنس ثابت كما ذكروا . والله أعلم .

٣٢٦١ـ (إنّ إبليسَ يضعُ عرشَهُ على الماءِ (وفي طريق : البحر) ، ثمّ يبعثُ سَرَاياهُ ؛ فأَدْناهُم منه منزلةً أعظمُهم فتنةً ، يجيءُ أحدُهم فيقولُ : فعلتُ كذا وكذا ، فيقولُ : ما صنعتَ شيئاً ، ثمَّ يجيءُ أحدُهم فيقولُ : ما تركتُه حتّى فرّقْتُ بينَهُ وبينَ امرأتهِ ، فيُدْنِيه منه ويقولُ : نِعْمَ أنتَ ! قال الأعمش : أراه قال : فيلْتزِمُه) .

جاء من حديث جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنه ـ من طرق :

الأولى : الأعمش عن أبي سفيان عنه .

أخرجه مسلم (١٣٨/٨) ، وأحمد (٣١٤/٣) ، وعبد بن حميد في «المنتخب» (١٠٣١/٢٠/٣) من طريق أبي معاوية : ثنا الأعمش به .

ثم بدا لي إشكال على متن الحديث، وهو أن فيه اختصاراً مُخلاً بينته في «الضعيفة» (٦١٠٢)؛ فراجعه.

وتابعه جرير عن الأعمش به مختصراً بلفظ:

«إن عرش إبليس على البحر، فيبعث سراياه، فيفتنون الناس، فأعظمهم عنده أعظمهم فتنة».

أخرجه مسلم.

الثانية: أبو الزبير عن جابر به مختصراً مثل رواية جرير.

أخرجه مسلم (١٣٩/٨)، وأحمد (٣٣٢/٣ و٣٦٦ و٣٨٤)، وصرح أبو الزبير بالتحديث في رواية لأحمد.

الثالثة: وهب بن مُنبِّه قال: أخبرني جابر بن عبدالله أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: ... فذكره.

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (رقم ٦١٥٤ - الإحسان).

قلت: وإسناده صحيح.

الرابعة: ماعز التميمي عن جابر مرفوعاً.

أخرجه أحمد (٣٥٤/٣).

قلت: ورجاله ثقات؛ غير ماعز هذا، قال الحافظ في «التعجيل»:

«غير معروف، وهو غير ماعز بن عبدالرحمن العامري الذي في (ثقات التابعين) لابن حبان».

الخامسة : عن مصعب بن المقدام قال : نا سعيد بن بَشير عن قتادة عن سليمان ابن يسار عنه .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/٢٤٨/١/٤٢٨٥/٢) (٥/٧٨/ ٤١٣٩ ـ ط) ، وقال :

«لم يروه عن سعيد إلا مصعب» .

قلت : وكلاهما ضعيف .

وللحديث شاهد من حديث أبي موسى الأشعري ، تقدم برقم (١٢٨٠) .

(تنبيه) : مع كثرة طرق هذا الحديث في «صحيح مسلم» وغيره ؛ لم يعزه المعلق على «الإحسان» (١٤/٦٦ ـ ٦٧) إلا إلى «أوسط الطبراني» ! وبواسطة «مجمع الزوائد» (٧/٢٨٩) !

٣٢٦٢ـ (إنَّ الرّوحَ لتلقَى الروحَ (وفي رواية : اجلسْ واسجدْ واصنعْ كما رأيتَ) . قاله لخُزَيمة بن ثابت) .

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٤/٣٨٤/٧٦٣١) ، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/٧٨/١٠٥٦٤) ، وأحمد (٥/٢١٤ و٢١٥) ، وابن سعد (٤/٣٨٠ ـ ٣٨١) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤/٩٧/٣٧١٧) من طريق حماد بن سلمة : نا أبو جعفر الخَطْمِيُّ عن عُمَارة بن خزيمة بن ثابت : أن أباه قال :

رأيت في المنام كأني أسجد على جبهة رسول الله ﷺ ، فأخبرت بذلك رسول الله ﷺ ، فقال . . . فذكره ، وأقنع رسول الله ﷺ هكذا ـ [قال عفان برأسه إلى خلف] ـ فوضع جبهته على جبهة النبي ﷺ .

والسياق لأحمد ، وزيادة عفان للنسائي ، والرواية الأخرى للطبراني ، وإسنادهم صحيح ، رجاله كلهم ثقات . وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٨٢/٧) :

«رواه أحمد بأسانيد أحدها هذا ، وهو متصل ، . . ورواه الطبراني ورجالهما ثقات» .

ولالتقاء الأرواح شاهد من حديث ابن عمرو مرفوعاً ؛ مخرج في الكتاب الآخر لزيادة فيه برقم (١٩٤٧) .

(**تنبيه**) : قوله : (لتلقى) هكذا وقعت هذه الكلمة عند النسائي ، وكذا في «المصنف» ، ووقعت في ابن سعد وأحمد : (لا يلقى) بالنفي ! وأظنه محرفاً لمنافاته للسياق وللشاهد المذكور .

ولما ذكره الهيثمي معزواً لأحمد ؛ ذكره على الصواب ، وكذلك هو في «كنز العمال» (٤٢٠١٧/٥١٧/١٥) برواية ابن أبي شيبة وأبي نعيم . والله أعلم .

وقد جاء الحديث عن خزيمة بلفظ : «صدّق رؤياك» ، وهو مخرج في «المشكاة» (٤٦٢٤) .

٣٢٦٣- (﴿المغضوب عليهم﴾ : اليهودُ ، و﴿الضالِّينَ﴾ : النصارى) .

ورد من حديث عَدي بن حاتم الطائي ، وعمن سمع النبي ﷺ ، وأبي ذر .

١- أما حديث **عدي** ؛ فله عنه طريقان :

الأولى : عن سماك بن حرب قال : سمعت عَبَّادَ بن حُبيش يحدث عن عدي بن حاتم به .

أخرجه الترمذي (٢٩٥٦ و٢٩٥٧) ، وابن حبان (١٧١٥ و٢٢٧٩) وابن جرير

في «التفسير» (١/٦١ و٦٤) ، وابن أبي حاتم (١/٣١/ رقم ٤٠) ، وأحمد (٤/٣٧٨ - ٣٧٩) ، ومن طريقه : البيهقي في «دلائل النبوة» (٥/٣٣٩ - ٣٤١) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/٩٨ - ١٠٠) عنه به . وفيه عند ابن حبان وأحمد وغيرهما قصة إسلام عدي - رضي الله عنه - ، ومنهم الترمذي ؛ وقال :

«حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث سماك بن حرب» .

قلت : هو ثقة وسط في غير روايته عن عكرمة ؛ فإنها مضطربة ، وهذه من روايته عن عباد بن حبيش ، ولا يعرف إلا به ، فهو مجهول ، فهو علة هذا الإسناد ، وقد جهله ابن القطان ، وقال الذهبي :

«لا يعرف» .

فقول المعلقين على «الموارد» (٥/٣٧٥) :

«إسناده حسن من أجل سماك بن حرب ، وباقي رجاله ثقات . . .» .

فليس بحسن ؛ لأنه قائم على قاعدة وضعوها لأنفسهم ، وهي الاحتجاج بالمجهولين الذين لا يعرفون إلا برواية واحد ، ما دام وثقه مثل ابن حبان وغيره من المتساهلين ، وعلى تجاهل موقف الحفاظ النقاد تجاه هذا التساهل ، فهناك العشرات بل المئات من الرواة الموثَّقين من أولئك المتساهلين ، لم يأخذ بتوثيقهم الحفاظ المشار إليهم ، وهذا هو المثال بين يديك أيها القارئ الكريم !

الثانية : عن محمد بن مصعب عن حماد بن سلمة عن سماك بن حرب عن مُرَيّ بن قَطَرِيّ عن عدي بن حاتم . . .

أخرجه الطبري أيضاً .

قلت : وهذا إسناد لا بأس به في الشواهد ؛ فإن مري بن قطري حاله تقريباً كحال ابن حبيش ؛ إلا أنه قد وثقه أيضاً ابن معين ، وقال فيه الذهبي : «لا يعرف ، تفرد عنه سماك» .

ومحمد بن مصعب ـ وهو القَرْقُساني ـ مختلف فيه ، قال الحافظ :

«صدوق كثير الغلط» .

وتجاهل هذان المشارُ إليهما آنفاً ، فوثَّقاه وحسَّنا إسناده !

الثالثة : قال الطبري : حدثني **أحمد بن الوليد** الرملي : قال : ثنا عبدالله بن جعفر الرقي قال : حدثنا سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن عدي بن حاتم به .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير أحمد بن الوليد الرملي ، وأنا أظن أنه (أحمد بن الوليد بن برد الأنطاكي) ؛ وثقه ابن حبان فقال (٣٨/٨) :

«يروي عن ابن عيينة وابن أبي فُدَيْك ، حدثنا عنه الفضل بن محمد العطار بأنطاكية ، وهو قديم الموت» .

وترجمه ابن أبي حاتم برواية ابن أبي فديك وجمع وقال (١٧٦/١٧٩/٢) :

«سمع منه أبي بأنطاكية» .

وصحح الإسناد الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ في تعليقه على «التفسير» (١٨٥/١) ، دون أن يفيدنا شيئاً عن حال الرملي هذا عنده .

وكذلك صنع المعلقان المشار إليهما !

٢ـ وأما حديث من سمع النبي ﷺ ؛ فيرويه مَعْمَرٌ عن بُدَيْلٍ العُقَيلي : أخبرني عبدالله بن شقيق : أنه أخبره مَنْ سمع النبيَّ ﷺ ـ وهو بوادي القرى ـ وهو على فرسه ، فسأله رجل من (بلقين) فقال : من هؤلاء؟ قال :

«هؤلاء ﴿المغضوب عليهم﴾ . وأشار إلى اليهود» .

قال : فمن هؤلاء؟ قال :

«هؤلاء ﴿الضالين﴾ يعني : النصارى» .

أخرجه الطبري ، وأحمد (٥/٣٢ ـ ٣٣) من طريق عبدالرزاق ، وهذا في «تفسيره» (١/٣٧) قال : ثنا معمر به .

قلت : وهذا إسناد صحيح كما قال الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ ؛ لأن جهالة الصحابي لا تضر .

وأقول : لكن قد خولف بديل العقيلي ، فأخرجه الطبري عن سعيد الجريري وخالد الحذاء عن عبدالله بن شقيق : أن رجلاً سأل النبي ﷺ . . . فذكر نحوه فأرسلاه ، وهذا أصح .

ورواية خالد الحذاء : أخرجها البيهقي في «شعب الإيمان» (٤/٦١/٤٣٢٩) ؛ لكنه قال : عن عبدالله بن شقيق عن رجل من (بلقين) عن ابن عم له أنه قال :

أتيت النبي ﷺ . . . فأسنده من جهة ، وأدخل بين عبدالله بن شقيق وابن العم رجلاً لم يُسَمَّ .

لكن في الطريق إليه إبراهيم بن علي ـ وهو الذهلي ـ ، لم أعرفه .

٣ـ وأما حديث أبي ذر ؛ فذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/١٦) من رواية

ابن مردويه من طريق عبدالله بن شقيق عنه . وقد حسن إسناده في «الفتح» (١٥٩/٨) ؛ وأنا أخشى أن يكون وجهاً من وجوه الاختلاف الواقع في إسناده عن عبدالله بن شقيق . والعلم عند الله تعالى .

والخلاصة أن الحديث بمجموع هذه الطرق صحيح ، وقد أشار إلى ذلك الحافظ ابن كثير في «تفسيره» ، وصرح بثبوته ابن أبي العز الحنفي في آخر شرحه للعقيدة الطحاوية ، وجزم بنسبته إلى النبي ﷺ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٢٧/٣) ، وعقب عليه بقوله :

«وذلك أن اليهود عرفوا الحق ولم يتبعوه ، والنصارى عبدوا الله بغير علم» .

بل إنه صرح بصحته في مكان آخر منه (٦٤/١) . والحمد لله رب العالمين .

٣٢٦٤ـ (سبحانَ اللهِ ، والحمدُ للهِ ، ولا إله إلاّ اللهُ ، واللهُ أكبرُ ؛ مِنَ الباقياتِ الصالحاتِ) .

أخرجه ابن جرير الطبري في «التفسير» (١٦٦/١٥) قال : وجدت في كتابي : عن الحسن بن الصَّبَّاح البَزَّار عن أبي نصر التَّمَّار عن عبدالعزيز بن مسلم عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد حسن ؛ للخلاف المعروف في محمد بن عجلان ، وسائر رجاله ثقات رجال الشيخين ، والحسن بن الصباح من شيوخ ابن جرير ، كما ذكر الذهبي في ترجمته من «السير» (٢٦٩/١٤) .

وقد توبع ؛ فقال حفص بن عمر الحَوْضِي : حدثنا عبدالعزيز بن مسلم به مطولاً بلفظ :

«خذوا جُنَّتَكم» .

قالوا : يا رسول الله ! أمن عدو حضر؟ قال :

«لا ، ولكن جنتكم من النار ؛ قول : سبحان الله . . . فذكرهن الأربع ؛ فإنهن يأتين يوم القيامة مُجَنِّبات ومعقِّبات ، وهن الباقيات الصالحات» .

أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٨٤٨/٤٨٨) وابن أبي حاتم في «العلل» (١٧٩٣/١٠٠/٢) والحاكم (٥٤٩/١) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٠٦/٤٢٥/١) .

وتابعه داود بن بلال السعدي : حدثنا عبدالعزيز بن مسلم القسملي به .

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٠٣٩/٢٦/٥) و«الدعاء» (١٦٨٢/١٥٦١/٣) ، وقال :

«لم يروه عن ابن عجلان إلا عبدالعزيز ، ولا رواه عنه إلا أبو عمر الحوضي وابن بلال» .

قلت : وكلاهما ثقة . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم» ! ووافقه الذهبي !

وأعله أبو حاتم بعلة غريبة ، فذكر ابنه عنه أنه قال :

«كنا نرى أن هذا غريب ، حتى حدثنا أحمد بن يونس عن فُضَيل بن عياض عن ابن عجلان عن رجل من أهل الإسكندرية عن النبي ﷺ . . فعلمت أنه قد أفسد على عبدالعزيز بن مسلم ، وبيَّن عورته ، وحديث فضيل أشبه» .

وأقول : إن مما لا شك فيه أن فضيلاً أوثق من عبدالعزيز ـ وهو القسملي ـ وإن

كانا كلاهما محتجاً به في «الصحيحين» ، إلا أنني أرى - والله أعلم - أنه ليس من الضروري تعصيب الوهم بـ (عبدالعزيز) ؛ بل (محمد بن عجلان) أولى به ؛ لما تقدم من الإشارة إلى الاختلاف فيه ، فمن الجائز أنه كان تارة يرسله عن الإسكندراني هذا ، وتارة يسنده عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة .

وقد روي من طريق أخرى عن أبي هريرة ، ولكنها واهية لا يفرح بها ؛ لأنها من طريق صلة بن سليمان العطار : حدثنا أشعث عن ابن سيرين عن أبي هريرة به .

أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٣٣٦/٩) في ترجمة صلة هذا ، وقال :

«قال أبو حاتم : متروك الحديث ، أحاديثه عن أشعث منكرة» .

وقال الذهبي في «المغني» :

«تركوه» .

ونحوه ما رواه عمر بن راشد عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف عن أبي الدرداء نحوه مختصراً .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» ، قال المنذري (٢٤٨/٢) : «بإسنادين ؛ أصلحهما فيه عمر بن راشد ، وبقية رواته محتج بهم في «الصحيح» ، ولا بأس بهذا الإسناد في المتابعات» .

ونحوه في «مجمع الزوائد» (٩٠/١٠) ؛ إلا أنه قال في عمر بن راشد :

«وقد وثق على ضعفه ، وبقية رجاله رجال الصحيح» .

قلت : وقال الذهبي في «المغني» :

«ضعفوه» .

ومن طريقه : أخرجه الطبري (١٦/٩١) مطولاً .

ووجدت له متابعاً ؛ يرويه يوسف بن العَنْبَسِ اليماني : ثنا عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

أخرجه الأصبهاني في «الترغيب» (١/٣١٤/٧١٣) .

قلت : وعكرمة بن عمار ضعيف في يحيى بن أبي كثير .

ويوسف بن العنبس اليماني لم أجد له ترجمة .

وروي من حديث ابن مسعود في آخر حديث : «إن الله قسم بينكم أخلاقكم . . .» مثل حديث الترجمة ، وزاد :

«فإنهن مقدمات مجنبات ومعقبات ، وهن الباقيات الصالحات» .

أخرجه البيهقي في «الشعب» (١/٤٢٦) من طريق الحاكم (١/٣٤) ؛ لكن هذا ليس عنده هذه الزيادة ، وفي إسناده من لم أعرفه ، وقد سقط من سند البيهقي فليستدرك من «المستدرك» ؛ وهو بدونها صحيح الإسناد ، تقدم تخريجه برقم (٢٧١٤) .

ومن حديث ابن عباس يرويه إسماعيل بن صالح بن علي بن عبدالله بن عباس : حدثني أبي صالح : حدثني أبي : حدثني عليٌّ : حدثني أبي عبدالله بن عباس قال :

كنت مع النبي ﷺ . . . الحديث نحو حديث أبي الدرداء المطول .

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/٨٤١) في ترجمة إسماعيل هذا ، ولم يذكر في ترجمته ما يدل على حاله في الرواية ، ولا وجدت له ذكراً في شيء

من كتب الرجال ، وكذلك أبوه صالح بن علي لم أجده ، فهو إسناد مظلم .

وأسوأ منه : ما رواه محمد بن إسحاق الأسدي : ثنا الأوزاعي عن عروة بن رُويم اللخمي قال : سمعت أبا أمامة الباهلي مرفوعاً : . . . فذكره مثل حديث حفص بن عمر الحوضي .

أخرجه الأصبهاني في «الترغيب» (٧١٢/٣١٤/١) .

قلت : وهذا آفته الأسدي هذا ـ وهو العكاشي ـ ؛ قال الدارقطني :

«يضع الحديث» .

والمشهور في هذا الباب : حديث دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال :

«استكثروا من الباقيات الصالحات» .

قيل : وما هي يا رسول الله؟ قال :

«الملَّة» .

قيل : وما هي يا رسول الله؟ قال :

«التكبير . . .» فذكر الأربع ، وزاد : «ولا حول ولا قوة إلا بالله» .

أخرجه ابن حبان (٢٣٣٢) والحاكم (٥١٢/١) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٠٥/٤٢٥/١) والطبري في «التفسير» (١٦٧/١٥) والبغوي في «شرح السنة» (٦٤/٥) وأحمد (٧٥/٣) وأبو يعلى (٥٢٤/٢) . وقال الحاكم :

«هذا أصح إسناد المصريين» !

كذا قال ! ومن الغريب أن الذهبي قال في «تلخيصه» :

«صحيح» !

وهو ينافي إيراده إياه في «المغني» ، وقوله فيه :

«قال أحمد وغيره : أحاديثه مناكير ، ووثقه ابن معين ، وتركه الدارقطني» .

قلت : وأحاديثه تشهد لقول أحمد فيه ، ومنها حديث :

«أكثروا ذكر الله حتى يقولوا : مجنون» .

وهو مخرج في «الضعيفة» برقم (٥١٧) .

قلت : وهذا الحديث منكر أيضاً ؛ لمخالفته لكل أحاديث الباب في قوله : «استكثروا» ، وفي زياداته في آخره : «ولا حول . .» .

(تنبيه) : وقد شذ ابن حبان عن كل أصحاب المصادر المذكورة ، فلم يذكر في الحديث جملة : «الملة» .

ثم رأيت في «المسند» (٤/٢٦٧ ـ ٢٦٨) من طريق **رجل** من الأنصار من آل النعمان بن بشير عن النعمان بن بشير مرفوعاً ، بلفظ :

«ألا ! وإن سبحان الله . . هن الباقيات الصالحات» .

ورجاله ثقات ؛ غير الرجل الذي لم يسم .

وجملة القول ؛ أن الحديث صحيح بشواهده ، وهو من حيث المعنى أظهر منها ؛ لأنه يتفق مع التفسير الصحيح لقوله تعالى : ﴿**والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً وخير أملاً**﴾ [الكهف : ٤٦] . فقد ذكر ابن جرير في تفسيرها عدة

أقوال ، اختار منها ما يجمع أعمال الخير كلها ، ومنها ما في هذا الحديث من الذكر على روايته هو : «من الباقيات الصالحات» .

وأما الرواية الأخرى : «هن الباقيات الصالحات» ؛ فإما أنها من باب المبالغة كقوله ﷺ : «الحج عرفة» ، وقوله : «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» ، ونحوه كثير معروف ، أو أنه سقط من الراوي حرف (من) الدال على التبعيض . والله أعلم .

ثم وجدت لحديث «خذوا جنتكم . . .» طريقاً آخر ؛ يرويه منصور بن سلمة المدني : حدثني حكيم بن قيس بن مخرمة الزهري عن أبيه : أنه سمع أبا هريرة ـ رضي الله عنه ـ يقول :

كنا حول النبي ﷺ فقال : . . . فذكره .

أخرجه الطبراني أيضاً في «الدعاء» (١٦٨٤/١٥٦٢/٣) .

وحكيم بن قيس وأبوه لم أجد لهما ترجمة .

٣٢٦٥ـ (رَحِمَ اللهُ عبْداً كانتْ لأَخيهِ عندَه مَظْلمَةٌ في عِرْضٍ أو مالٍ ، فجاءَه فاستحلَّه قبلَ أن يُؤْخَذَ ، وليسَ ثَمَّ دينارٌ ولا درهمٌ ، فإنْ كانَت له حسناتٌ ؛ أُخِذَ من حسناتِه ، وإنْ لمْ يكنْ له حسناتٌ ؛ حَمَلُوا عليهِ من سيئاتِهم) .

أخرجه الترمذي (٦٨/٢) ، وابن جرير الطبري (٢٧٥/٢٨/٢) ، وأبو يعلى (١٥٤١/٤) من طريق أبي خالد يزيد بن عبدالرحمن الدالاني عن زيد بن أبي أُنيسة عن سعيد المَقْبُري عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الترمذي :

«حديث حسن صحيح غريب من حديث سعيد المقبري ، وقد رواه مالك بن أنس عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه» .

قلت : أما هذا اللفظ ؛ فهو ضعيف ؛ لأن أبا خالد الدالاني يخطئ كثيراً ، وكان يدلس كما قال الحافظ في «التقريب» ، وهو قد عنعنه كما تراه .

وقد خالفه في لفظه جماعة ؛ منهم : مالك ؛ فرواه ـ كما تقدم عن الترمذي ـ عن سعيد المقبري بلفظ :

«من كانت عنده مظلمة لأخيه ؛ فليتحلله منها ؛ فإنه ليس ثَمَّ دينار ولا درهم . . .» الحديث ؛ ليس فيه : «رحم الله عبداً» .

أخرجه البخاري (٢٣٨/٤) وابن جرير وابن عبدالبر (٤٢/٢٠ و٢٣٣/٢٣ ـ ٢٣٤) وغيرهم .

ثم أخرجه البخاري (٩٩/٢) ، وأحمد (٤٣٥/٢ و٥٠٦) من طريق ابن أبي ذئب قال : حدثنا سعيد المقبري به .

ثم وجدت للدالاني متابعاً قوياً . وشاهداً ضعيفاً :

أما المتابع ؛ فهو الإمام مالك ؛ يرويه محمد بن الحارث الحَرَّاني : حدثنا محمد ابن سلمة عن زيد عن مالك عن سعيد به .

أخرجه ابن حبان (٧٣١٨ ـ الإحسان) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٤٣/٦) . وقال :

«صحيح في «الموطأ» ، غريب من حديث زيد عن مالك» .

قلت : وإسناده جيد ، رجاله رجال مسلم ؛ غير محمد بن الحارث الحراني ، قال النسائي :

«صالح يرسل» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/١٠٢) ، وقال الحافظ :

«صدوق» .

وقد توبع الحرَّانيُّ هذا ؛ فقال الطبراني في «الأوسط» (١٦٨٣) : حدثنا أحمد (هو النسائي) قال : أنا أبو المعافى محمد بن وهب بن أبي كريمة الحراني قال : نا محمد بن سلمة به .

وهذه متابعة قوية .

وأما **الشاهد** ؛ فيرويه هاشم بن عيسى اليَزَني قال : ثنا الحارث بن مسلم عن الزهري عن أنس بن مالك مرفوعاً به .

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥١٥٩) وقال :

«لم يروه عن الحارث إلا هاشم بن عيسى» .

قلت : قال العقيلي (٤/٣٤٣) :

«منكر الحديث ، مجهول بالنقل» .

ثم ساق له حديثاً آخر بإسناد آخر في وضع اليد تحت الخد عند النوم ؛ زاد فيه :

«هذه نومة الأنبياء» .

ونقل ذلك عنه الذهبي في «الميزان» ، والحافظ في «اللسان» ، وأقرَّاه .

ولم يعرفه الهيثمي ، فقال في «المجمع» (١٠/٣٥٥) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه هاشم بن عيسى اليزني ، ولم أعرفه ،

وبقية رجاله وثقوا على ضعف في بعضهم» !

وحديث الترجمة عزاه الحافظ في «الفتح» (٥/١٠١) للترمذي ، وسكت عنه مشيراً إلى ثبوته عنده ، ولعل ذلك للشاهد الذي ذكرته . والله أعلم .

٣٢٦٦- (لا تقومُ الساعةُ حتّى يُمطَرَ الناسُ مطَراً ، لا تُكِنُّ منه بيوتُ المدَرِ ، ولا تكنُّ منه إلاّ بيوتُ الشَّعَرِ) .

أخرجه أحمد (٢/٢٦٢) : ثنا أبو كامل وعفان قالا : ثنا حماد عن سهيل - قال عفان في حديثه : أنا سهيل - بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم .

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٨/٢٧٠/٦٧٣٢ - الإحسان) من طريق أبي يعلى قال : حدثنا بسام بن يزيد النَّقَّال قال : حدثنا حماد بن سلمة به .

قلت : وبسام النقال ؛ هذا ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/١٥٥) ، وقال :

«روى عنه أهل العراق» .

قلت : منهم الحافظ البغوي وغيره ؛ كما في «تاريخ بغداد» (٧/١٢٧) ، وروى عن الأزدي أنه قال :

«يتكلم فيه أهل العراق» .

فقال الذهبي عقبه :

«قلت : هو وسط في الرواية» .

وأقره الحافظ في «اللسان» .

قلت : فهو حسن الحديث ؛ لكنه هنا قد توبع ؛ فهو صحيح .

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٣١/٧) :

«رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح» .

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» لأحمد فقط ؛ لكن وقع فيه : «المدينة» مكان : «المدر» ! وهو خطأ من الناسخ .

ثم اعلم أن ظاهره يخالف ما جاء في حديث النواس بن سمعان في قصة يأجوج ومأجوج ، وإهلاك الله تعالى إياهم حتى تنتن الأرض من زُهومتهم ، وفيه :

«ثم يرسل الله عليهم مطراً ، لا يكن منه بيت مدر ولا وبر ، فيغسل الأرض ، حتى يتركها كالزلفة» . رواه مسلم وغيره ، وقد مضى تخريجه برقم (٤٨١ و١٧٨٠) .

فقوله : «ولا وبر» ينافي قوله في حديث الترجمة : «إلا بيت الشعر» ! فلعل ذلك يكون في زمنين مختلفين . والله أعلم .

ثم إن الحديث من الأحاديث الكثيرة التي هي على شرط كتاب «موارد الظمآن» للحافظ الهيثمي ، ولم ترد فيه ، وقد استدركتها في كتابيَّ الجديدين : «صحيح موارد الظمآن» و«ضعيف موارد الظمآن» ، وهما تحت الطبع ، نسأل الله تعالى تيسير الإتمام .

٣٢٦٧ـ (إنَّ مِنْ أَشَدِّ النّاسِ بلاءً الأنبياءَ ، ثمّ الذينَ يلونَهم ، ثمّ الذينَ يلونَهم ، ثمّ الذين يلونَهم) .

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٧٤٩٦/٣٥٥/٤ و٣٧٩ ـ ٣٨٠) ، والحاكم (٤٠٤/٤) ، وأحمد (٣٦٩/٦) ، ومن طريقه الحافظ المزي في «التهذيب» (٥٥/٣٤) ،

وابن سعد في «الطبقات» (٣٢٥ ـ ٣٢٦) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٢٩/٢٤٥/٢٤) من طريق شعبة عن حُصَين بن عبدالرحمن : سمعت أبا عُبَيدة ابن حذيفة يحدث عن عمته فاطمة قالت :

أتينا رسول الله ﷺ نعوده في نساء ، فإذا سقاء معلق نحوه ، يقطر ماؤه عليه (وفي رواية : على فؤاده) من شدة ما يجد من حرِّ الحمَّى ، قلنا : يا رسول الله ! لو دعوتَ الله فشفاك ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

ثم أخرجه الطبراني من طرق أخرى عن حصين به ؛ والرواية الأخرى له في بعضها .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله ثقات معروفون ؛ غير أبي عبيدة هذا ، وقد وثقه ابن حبان ، وروى عنه جمع من الثقات ، وقال الهيثمي عقب الحديث (٢٩٢/٢) :

«رواه أحمد والطبراني في «الكبير» بنحوه . . وإسناد أحمد حسن» .

وقال الحافظ في ترجمة فاطمة بنت اليمان من «الإصابة» :

«أخرج حديثها النسائي وابن سعد بسند قوي» .

يعني هذا . وفي «الفتح» (١١١/١٠) :

«أخرجه النسائي وصححه الحاكم» . وأقره .

فأقول : تقدم عزوه مني للحاكم ، ولكنه بيض له في الموضع الذي أشرت إليه ، فلا أدري إذا كان الحافظ يعنيه ، ويكون التصحيح قد سقط من الناسخ ، أو يعني مكاناً آخر منه لم أقف عليه؟

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» من رواية أحمد والطبراني فقط ، وسكت عليه كما هي غالب عادته .

٣٢٦٨- (صلُّوا عليَّ ؛ فإنَّ صلاتَكم عليَّ زكاةٌ لكُم ، وسَلُوا اللهَ ليَ الوسيلةَ) .

أخرجه الإمام إسماعيل بن إسحاق القاضي في «فضل الصلاة على النبي ﷺ» (٤٦/١٨) : حدثنا سليمان بن حرب قال : ثنا سعيد بن زيد عن **ليث** عن كعب عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير ليث - وهو ابن أبي سليم - ، وهو صدوق ، لكنه كان اختلط ، روى له مسلم مقروناً ، قال الذهبي في «الكاشف» :

«فيه ضعف يسير من سوء حفظه ، كان ذا صلاة وصيام وعلم كثير ، وبعضهم احتج به» .

قلت : فمثله يستشهد به ، وقد وجدت له شاهداً كما يأتي .

وسعيد بن زيد : هو الأزدي أخو حماد ، روى له مسلم ؛ لكنهم تكلموا في حفظه ، فقال الحافظ :

«صدوق له أوهام» .

قلت : وقد توبع ؛ فقال إسماعيل (٤٧) : حدثنا محمد بن أبي بكر : ثنا معتمر عن ليث به .

وقال ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥١٧/٢) : حدثنا ابن فُضَيْلٍ عن ليث به دون جملة الوسيلة .

وهذه متابعة قوية ؛ ابن فضيل : هو محمد بن فضيل بن غزوان ، ثقة محتج به في «الصحيحين» ، فلم يبق في الإسناد من فيه ضعف غير الليث .

لكن يشهد له حديث دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ :

«أيما رجل مسلم لم يكن عنده صدقة ؛ فليقل في دعائه : اللهم ! صل على محمد عبدك ورسولك ، وصل على المؤمنين والمؤمنات ، والمسلمين والمسلمات ؛ فإنها زكاة» .

صححه ابن حبان (٩١٣ ـ المؤسسة) والحاكم ؛ لكن دراج ضعيف في أبي الهيثم ، وهو مخرج في «التعليق الرغيب» (٢/٢٨١) .

وأما جملة الوسيلة ؛ فلها شواهد كثيرة ، أصحها حديث عبدالله بن عمرو مرفوعاً :

«إذا سمعتم المؤذن ؛ فقولوا مثلما يقول ، ثم صلوا علي ؛ فإنه من صلى علي صلاة ؛ صلى الله عليه بها عشراً ، ثم سلوا الله لي الوسيلة . . .» الحديث رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في «الإرواء» (١/٢٥٩/٢٤٢) .

إذا أسلم الكافر تولاه المسلمون

٣٢٦٩ـ (أَقيمُوا اليهوديَّ عن أَخيكُم . يعني : ابنَ اليهوديِّ الذي أَسْلمَ) .

أخرجه الإمام أحمد (٥/٤١١) : ثنا إسماعيل عن الجُرَيري عن أبي صخر العُقيلي : حدثني رجل من الأعراب قال :

جلبْتُ جَلوبة[1] إلى المدينة في حياة رسول الله ﷺ ، فلما فرغت من بيعتي ؛ قلت : لألقَيَنَّ هذا الرجل ، فلأسمعن منه . قال : فتلقاني بين أبي بكر وعمر ؛ يمشون ، فتبعتهم في أقفائهم حتى أتوا على رجل من اليهود ناشراً التوراة يقرؤها ، يعزي بها نفسه على ابن له في الموت ؛ كأحسن الفتيان وأجمله ، فقال رسول الله ﷺ :

«أنشُدُك بالذي أنزل التوراة ! هل تجد في كتابك صفتي ومخرجي؟» .

فقال برأسه هكذا ؛ أي : لا . فقال ابنه : إي والذي أنزل التوراة ! إنا لنجد في كتابنا صفتك ومخرجك ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأنك رسول الله . فقال . . . فذكره ، ثم ولي كفنه ، وحنطه[2] ، وصلى عليه .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير أبي صخر العقيلي ، فذكره ابن حبان في الصحابة من «الثقات» (٣/٤٥٧) ، وسبقه إلى ذلك البخاري ومسلم ؛ فجزموا بصحبته ، كما في «الإصابة» و«التعجيل» .

وإذا كان كذلك ؛ فالسند صحيح ؛ لأن جهالة الصحابي لا تضر ، ولهذا قال ابن كثير في تفسير سورة (الأعراف) (٢/٢٥١) :

«هذا حديث جيد قوي ، له شاهد في «الصحيح» عن أنس» .

قلت : والشاهد الذي أشار إليه شاهد مختصر جدّاً ، فيه أمر النبي ﷺ لابن

---

(١) كذا في الأصل بالجيم ، وهي ما يجلب للبيع من كل شيء .

وفي «تفسير ابن كثير» و«المجمع» : (حلوبة) بالحاء المهملة ، أي : ذات اللبن .

(٢) أي : جعل عليه الحنوط ، وهو ما يخلط من الطيب لأكفان الموتى وأجسامهم خاصة ، من مسك وذريرة وكافور وغير ذلك .

اليهودي بأن يسلم، فأسلم، وقوله ﷺ:

«الحمد لله الذي أنقذه من النار».

فلما مات قال:

«صلوا على صاحبكم».

رواه البخاري وغيره، وهو مخرج في «أحكام الجنائز» (ص٢١).

وله شاهد آخر أتم منه يأتي ذكره قريباً إن شاء الله.

وقد ذكر الحافظ اختلافاً على الجريري في إسناده؛ فرواه ابن خزيمة في «صحيحه»، والحسن بن سفيان في «مسنده» من طريق سالم بن نوح عن الجريري عن عبدالله بن شقيق عن أبي صخر ـ رجل من بني عقيل ـ وربما قال: عبدالله بن قدامة، قال: قدمت المدينة على عهد رسول الله ﷺ . . . الحديث. فأسقط من الإسناد الأعرابيَّ، وجعله من مسند أبي صخر نفسه، وزاد في الإسناد: (عبدالله ابن شقيق).

وهكذا رواه أبو أحمد الحاكم في «الكنى» (١/٢٤٢/٢ ـ ٢٤٣) من طريق ابن خزيمة، وأبو نعيم في «المعرفة» (١/٢٧١/٢) من طريق الحسن بن سفيان وغيره قالوا: ثنا محمد بن المثنى: ثنا سالم بن نوح به.

قلت: وسالم بن نوح ـ وإن كان من رجال مسلم ـ؛ ففيه كلام؛ كما يشعر بذلك قول الحافظ فيه:

«صدوق له أوهام».

فمثله إذا خالف إسماعيل ـ وهو ابن عُلَيَّة ـ تكون روايته مرجوحة؛ لأن

إسماعيل ثقة اتفاقاً ، ولا سيما في روايته عن الجريري ؛ فقد رمي بشيء من الاختلاط ، وإسماعيل روى عنه قبل الاختلاط ، فروايته هي الراجحة يقيناً .

ولا يعارض هذا رواية ابن سعد في «الطبقات» (١/١٨٥) من طريق الصلت ابن دينار عن عبدالله بن شقيق عن أبي صخر العقيلي قال : خرجت إلى المدينة . . . الحديث .

قلت : لا يعارض بهذا الترجيح ؛ لأن الصلت هذا ضعيف جدّاً ، متروك .

هذا ؛ ولم يعرف الهيثمي أبا صخر العقيلي ، فقال عقب الحديث (٨/٢٣٤) :

«رواه أحمد ؛ وأبو صخر لم أعرفه ، وبقية رجاله رجال الصحيح» !

وهذا غريب منه ؛ فإنه من أعرف الناس بكتاب «ثقات ابن حبان» ؛ لكثرة اعتماده عليه ، ونقله عنه أولاً ، ولأنه رتبه على الحروف ثانياً ، ودمج فيه أسماء الصحابة بأسماء الآخرين ، وكذلك فعل في «الكنى» ، وقد أورد فيه (أبا صخر) ، وأشار إلى صحبته بكتابة رقم (١) في أول الكنية (٣/١٦٦/٢ ـ المصورة) .

وأما **الشاهد** ؛ فيرويه حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن أبي عبيدة ابن عبدالله بن مسعود عن أبيه ابن مسعود قال :

إن الله عز وجل ابتعث نبيه ﷺ لإدخال رجل إلى الجنة ؛ فدخل الكنيسة ، فإذا هو بيهود ، وإذا يهودي يقرأ عليهم التوراة ، فلما أتوا على صفة النبي ﷺ أمسكوا ، وفي ناحيتها رجل مريض ، فقال النبي ﷺ :

«ما لكم أمسكتم؟» .

قال المريض : إنهم أتوا على صفة نبي فأمسكوا ! ثم جاء المريض يحبو حتى

أخذ التوراة ، فقرأ حتى أتى على صفة النبي ﷺ وأمته ، فقال : هذه صفتك وصفة أمتك ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأنك رسول الله ، ثم مات ، فقال النبي ﷺ لأصحابه :

«لُوا أخاكم» .

أخرجه أحمد (٤١٦/١) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/١٩٠/ ١٠٢٩٥) . وقال الهيثمي (٢٣١/٨) ـ بعدما عزاه إليهما ـ :

«وفيه عطاء بن السائب ؛ وقد اختلط» .

فتعقبه الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ ؛ فقال في تعليقه على «المسند» (٢٣/٦) :

«فترك علَّته ؛ الانقطاع ، وأعله بما لا يصلح ؛ لأن حماد بن سلمة سمع من عطاء قبل اختلاطه على الراجح» !

قلت : الراجح أنه سمع منه بعد الاختلاط أيضاً ؛ كما حرره الحافظ في «التهذيب» ، فما أعله به الهيثمي صحيح . والله أعلم .

٣٢٧٠ـ (أَولُ هذا الأمرِ نبوةٌ ورحمةٌ ، ثمَّ يكونُ خلافةً ورحمةً ، ثمّ يكونُ مُلْكاً ورحمةً ، ثمّ يتكادمونَ عليه تكادُمَ الحُمُرِ ، فعليكُم بالجهادِ ، وإن أَفضلَ جهادِكم الرِّباطُ ، وإنّ أَفضلَ رباطِكم عسقلانُ) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١١٣٨/٨٨/١١) : حدثنا أحمد بن النضر العسكري : ثنا سعيد بن حفص النُّفيلي : ثنا موسى بن أعْيَن عن أبي شهاب عن فِطْر بن خليفة عن مجاهد عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله كلهم ثقات ؛ غير سعيد بن حفص النفيلي ؛ ففيه كلام يسير ، وقد وثقه ابن حبان (٨/٢٦٨) ، وأخرج له في «صحيحه» ثلاثة أحاديث ، والذهبي ، والعسقلاني فقال :

«صدوق تغير في آخر عمره» .

وأبو شهاب : هو موسى بن نافع الخياط ، ووقع في الأصل : (ابن شهاب) ! والتصحيح من المخطوطة (٣/١١١/١) وكتب الرجال .

وللحديث شاهد بنحوه من حديث حذيفة - رضي الله عنه - ، وقد مضى في أول المجلد الأول برقم (٥) .

٣٢٧١- (إنْ عشْتُ - إنْ شَاءَ اللهُ - زجرْتُ أنْ يُسمَّى : بركةَ ، ونافعاً ، وأفلحَ ، فلا أدري قال : أَفلحَ أوْ لا ، فقُبضَ النبيُّ ﷺ ولم يَزْجُرْ عن ذلكَ) .

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٧/٥٣٣ - ٥٣٤) من طريق إسماعيل بن عبدالكريم : حدثني إبراهيم بن عَقيل بن مَعقِل عن أبيه عن وهب بن منبِّه : أخبرني جابر بن عبدالله أنه سمع النبي ﷺ يقول . . . فذكره ، وزاد في آخره :

فأراد عمر أن يزجر عن ذلك ، ثم تركه .

قلت : وهذا إسناد صحيح متصل ، رجاله كلهم ثقات ، فيه تصريح وهب بن منبه بسماعه من جابر ، وصححه الحافظ المزي في «التهذيب» (٣/١٤٠) في حديث آخر .

والحديث في «صحيح مسلم» من طريق ابن جريج : أخبرني أبو الزبير : أنه سمع جابر بن عبدالله يقول : . . . فذكره نحوه ، وقد مضى تخريجه في المجلد الخامس برقم (٢١٤٣) .

ورواه بعضهم من طريق أخرى عن أبي الزبير به ؛ إلا أنه أدخل عمر بن الخطاب بين جابر والنبي ﷺ ؛ فأعدت إخراجه هنا من هذه الطريق العزيزة الصحيحة ؛ كشاهد لرواية مسلم ، وأن جابراً سمعه من النبي ﷺ ؛ ليس بينهما أحد .

وأما ما رواه المُفَضَّل بن فَضالَة عن ابن جريج عن أبي الزبير : أنه سمع جابر ابن عبدالله يقول :

همَّ النبي ﷺ أن يزجر أن يسمى (ميمون) و(بركة) و(أفلح) ، وهذا النحو ، ثم تركه .

أخرجه ابن حبان أيضاً (٥٨١٢) .

ورجاله كلهم ثقات ؛ لكن ابن جريج لم يصرح فيه بالتحديث ، وزاد في الأسماء : (ميمون) ، وهي زيادة شاذة ، لم ترد في طرق الحديث الأخرى .

ومثلها : ما رواه سعيد بن سالم عن ابن جريج : أخبرني أبو الزبير : أنه سمع جابر بن عبدالله يقول :

أراد رسول الله ﷺ أن ينهى أن يسمى بـ (علاء) و(بركة) و(أفلح) ونحو ذلك ، ثم إنه سكت بعد عنها ، فلم يقل شيئاً .

أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/٣٠٢) .

وسعيد بن سالم : هو القداح ، قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يهم ، ورمي بالإرجاء ، وكان فقيهاً» .

قلت : فالظاهر أن ذكره (علاءً) دون سائر الثقات إنما هو من أوهامه ؛ ويحتمل أن يكون هذا الاسم تحرف على بعض النساخ من (يعلى) ؛ فإنه هكذا وقع في

«صحيح مسلم» (٦/١٧٢) ، و«الأدب المفرد» للبخاري (٨٣٤) من طريقين عن ابن جريج به ، ولفظه : « . . بـ (يعلى) وبـ (بركة) . . .» الحديث .

ومن الغرائب المؤيدة لقول إمام دار الهجرة : «ما من أحد إلا يؤخذ من قوله ويرد ؛ إلا النبي ﷺ » : إعلال أبي داود لذكر اسم (بركة) في هذا الحديث بما يعود حجة عليه عند التحقيق ؛ فإنه قال عقب الحديث ـ وقد رواه عن شيخه أبي بكر ابن أبي شيبة (٤٩٦٠) وهذا هو «المصنف» (٨/٦٦٦/٥٩٥٨) ـ من طريق الأعمش عن أبي سفيان عن جابر نحوه ، وفيه : (وبركة) ، وكذلك أخرجه البخاري في «الأدب» أيضاً (٨٣٣) من طريق أخرى عن الأعمش به ـ قال أبو داود عقبه مُعِلاً ذكر (بركة) فيه :

«وروى أبو الزبير عن جابر عن النبي ﷺ نحوه ؛ لم يذكر (بركة)» !

فتعقبه الحافظ المنذري في «مختصر السنن» (٧/٢٥٧) ؛ فقال عقبه :

«فيه نظر ؛ فقد أخرج مسلم الحديث في «صحيحه» من حديث ابن جريج عن أبي الزبير ، وفيه : «أراد النبي ﷺ أن يسمي (الغلام) ـ كذا ـ بـ (مقبل) ـ كذا ـ وبـ (بركة) . . .» الحديث» .

قلت : يشير إلى حديث ابن جريج الذي خرجته آنفاً ، وفيه اسم (بركة) الذي أشار أبو داود إلى إنكار وجوده فيه ، وهو وهم منه ـ رحمه الله ـ ، فهو فيه كما رأيت ، كما هو في طريق أبي سفيان أيضاً عن جابر .

ويشهد له حديث سمرة بن جندب مرفوعاً بلفظ :

«لا تسمينَّ غلامك يساراً ولا رباحاً . . .» الحديث .

رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في «الإرواء» (١١٧٧) .

ويلاحظ القراء معي في كلام المنذري أمرين غريبين :

أحدهما : ذكر اسم : (مقبل) في حديث جابر ! وهو وهم محض ؛ فإنه مما لا أصل له ، لا عند مسلم ، ولا عند غيره فيما علمت ، ويغلب على الظن أنه محرف أيضاً من اسم (يعلى) ، كما تحرف إلى (علاء) فيما سبق في رواية الطحاوي !

والآخر : أنه ذكر لفظ : (الغلام) في حديث جابر ، ولا أصل له فيه أيضاً ، وإنما هو في حديث سمرة المذكور آنفاً ، وهو في «مسلم» قبيل حديث جابر ، فأخشى أن يكون انتقل بصره أو حفظه منه إلى الذي قبله . والله أعلم .

سبب نزول قوله تعالى : ﴿وَيُؤْثِرُونَ على أَنْفُسِهِم . . .﴾ الآية

٣٢٧٢- (لقدْ ضَحِكَ اللهُ - أو عَجِبَ - مِنْ فِعالِكُما [بضَيْفِكما الليلةَ] ، وأنزلَ اللهُ : ﴿وَيُؤْثِرونَ على أنفسِهِم ولَو كانَ بهِم خَصَاصَة ومَنْ يُوقَ شُحَّ نفسِهِ فأُولئكَ همُ المفلحونَ﴾ . يعني : أبا طلحةَ الأَنصاريَّ وامرأَتَه) .

أخرجه البخاري (٣٧٩٨ و٤٨٨٩) وفي «الأدب المفرد» (٧٤٠) ومسلم (٢٠٥٤) ، والترمذي (٣٣٠٤) - مختصراً - ، وكذا النسائي في «السنن الكبرى» (١١٥٨٢/٤٨٦/٦) ، والبيهقي أيضاً (١٨٥/٤) وفي «الأسماء» أيضاً (ص٤٦٩) من طرق عن فُضَيل بن غزوان عن أبي حازم عن أبي هريرة :

أن رجلاً أتى النبي ﷺ ، [فقال : أصابني الجَهْد (وفي رواية : إني مجهود)] ، فبعث إلى نسائه ، فقلن : [والذي بعثك بالحق !] ما معنا إلا الماء ، فقال رسول الله ﷺ :

«من يضم - أو يضيف - هذا [يرحمه الله]؟» .

فقال رجل من الأنصار [يقال له : أبو طلحة] : أنا ، فانطلق به إلى امرأته فقال : أكرمي ضيف رسول الله ﷺ [لا تدَّخري شيئاً] ، فقالت : [والله !] ما عندنا إلا قوت للصبيان ! فقال : هيِّئي طعامك ، وأصلحي سراجك ، ونوِّمي صبيانك إذا أرادوا عشاءً ، فهيأت طعامها ، وأصلحت سراجها ، ونوَّمت صبيانها ، ثم قامت كأنها تصلح سراجها فأطفأته ، وجعلا يريانه أنهما يأكلان ؛ [وأكل الضيف] ، وباتا طاويين ، فلما أصبح غدا إلى رسول الله ﷺ فقال . . . فذكره .

والسياق لـ «الأدب المفرد» ، والزيادات لمسلم ؛ إلا بعضها فهي للبخاري . وقال الترمذي :

«حديث حسن صحيح» .

وتابعه يزيد بن كيسان عن أبي حازم به مختصراً جدّاً دون القصة .

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/٢٥٠/٥٧٠) .

(تنبيه هام) : ذكر البيهقي في «الأسماء» ـ قُبَيل هذا الحديث وبُعَيده ـ عن الخطابي أنه قال :

«قال البخاري : معنى الضحك : الرحمة» !

فأقول في هذا العزو للبخاري نظر ؛ لأنه معلق منقطع ، لم يذكر الخطابي ولا البيهقي مستنده في ذلك ، ولأن أعلم الناس بالبخاري ـ ألا وهو الحافظ العسقلاني ـ لم يقف عليه ؛ فقد قال عقبه :

«قلت : ولم أر ذلك في النسخ التي وقعت لنا من البخاري» .

وإن مما يؤكد عدم ثبوت ذلك عن البخاري : أننا نعلم يقيناً أنه من كبار أئمة

الحديث ، وأن هؤلاء مجمعون على اتباع السلف في الإيمان بحقائق الصفات الإلهية اللائقة به تبارك وتعالى : إثبات بلا تمثيل ، وتنزيه بلا تعطيل : ﴿**ليس كمثله شيء وهو السميع البصير**﴾ [الشورى : ١١] .

واعلم أن الشك المذكور في الحديث - بين الضحك والعجب - لا يضر في ثبوتهما ؛ لأن كلاً منهما قد جاء فيها أحاديث كثيرة في سياقات متعددة في كتب السنة ، وبخاصة منها كتب التوحيد والعقيدة ، مثل «السنة» لابن أبي عاصم ، و«التوحيد» لابن خزيمة ، و«الشريعة» للآجري ، وقد خرجت بعضها في «ظلال الجنة» (٥٦٩ - ٥٧٣) ، و«الصحيحة» (٧٥٥ و١٠٧٤ و٣١٢٩) ، و«صحيح أبي داود» (٢٤٠١) وغيرها .

٣٢٧٣- (ما مِنْ رَجُلينِ تحابَّا في اللهِ بظهْرِ الغيْبِ ؛ إلا كانَ أحبُّهُما إلى اللهِ أَشدَّهما حُبّاً لصاحِبه) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٢١/٢/٥٤١٢) (٦/١٣٤/٥٢٧٥ - ط) : حدثنا محمد بن أحمد بن البراء قال : ثنا المعافى بن سليمان قال : ثنا موسى بن أعين عن جعفر بن بُرْقان عن محمد بن سُوقة عن طلحة بن عبيدالله بن كريز - وكان جليس أم الدرداء - يرفع الحديث إلى أم الدرداء ، ترفعه أم الدرداء إلى أبي الدرداء ، يرفعه أبو الدرداء . . . فذكره . وقال :

«لم يروه عن جعفر بن برقان إلا موسى بن أعين» .

قلت : وكلاهما ثقة من رجال «الصحيح» ، وكذا سائر الرواة ، وهم من رجال «التهذيب» ؛ غير محمد بن أحمد بن البراء ، وهو من ثقات شيوخ الطبراني . وقال المنذري في «الترغيب» (٤/٤٦) :

«رواه الطبراني بإسناد جيد قوي» .

وقال الهيثمي (٢٧٦/٨) :

« . . ورجاله رجال الصحيح ؛ غير المعافى بن سليمان ، وهو ثقة » .

والحديث في «الجامع الكبير» معزو لـ (هب) ! وأظنه محرفاً من (طب) . والله أعلم .

٣٢٧٤- (كذَبَ أَبو السنابلِ ؛ ليسَ كما قالَ ، قدْ حَلَلْتِ ، فانْكِحِي ؛ [إذا أتاكِ أحدٌ ترضَيْنَه فأْتيني ، أَو أَنبِئيني] . قالَه لسُبَيْعَةَ بنتِ الحارثِ ؛ وقدْ وضَعَتْ بعْدَ وفاةِ زوجِها بأيامٍ) .

أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (١٥٠٦/٣٥٠/٢) : نا سفيان عن الزهري عن عبيدالله بن عبدالله [بن عتبة] عن أبيه :

أن سبيعة بنت الحارث تَعَالَت[١] من نفاسها بعد وفاة زوجها بأيام ، فمر بها أبو السنابل ، فقال : إنك لا تحِلِّي (!) حتى تمكثي أربعة أشهر وعشراً ، فَذَكَرَتْ ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال : فذكره دون الزيادة .

وكذا رواه الشافعي في «الأم» (٢٠٦/٥) : نا سفيان بن عيينة به ؛ إلا أنه زاد (أو) ، فقال : «أوليس . . .» .

وهكذا رواه عنه البيهقي في «السنن» (٤٢٩/٧) ، والبغوي في «شرح السنة» (٢٣٨٨/٣٠٤/٩) . و«التفسير» (١٥٣/٨) ، وقال البيهقي :

«وهذه الرواية مرسلة ، وفيما قبلها من الموصولة كفاية» .

---

(١) أي : ارتفعت وطهرت : «نهاية» .

قلت : يعني رواية الشيخين من طريق يونس عن ابن شهاب : حدثني عبيدالله بن عبدالله أن أباه عبدالله بن عتبة كتب إلى عمر بن عبدالله بن الأرقم الزهري يأمره أن يَدْخُلَ على سبيعة بنت الحارث الأسلمية ، فيسألها عن حديثها ، وعما قال لها رسول الله ﷺ حين استفتته ، فكتب عمر بن عبدالله إلى عبدالله بن عتبة يخبره : أن سبيعة أخبرته أنها . . . قلت : فذكر الحديث بأتم ، لكن ليس فيه قوله : «كذب أبو السنابل» ، وهو مخرج في «جلباب المرأة المسلمة» (ص٦٩) وفي «الإرواء» (١٩٢/٧) ، من طريق أخرى .

ثم أخرجه البيهقي (٧٠٩/١٠) من طريق محمد ، وأحمد (٤٤٧/١) من طريق خلاس ، كلاهما عن عبدالله بن عتبة : أن سبيعة بنت الحارث وضعت . . . الحديث . وقال البيهقي :

«هذا مرسل حسن ، وله شواهد» .

ومحمد : هو ابن سيرين ، رواه البيهقي من طريق أيوب عنه .

وتابعه منصور عن ابن سيرين ؛ لكنه قال : إن سبيعة . . . الحديث ، لم يذكر في إسناده (عبدالله بن عتبة) .

أخرجه سعيد بن منصور أيضاً (١٥٠٨) .

وإسناده مرسل أيضاً صحيح .

وله شاهد آخر من مرسل الحسن ، وهو البصري .

رواه عبد بن حميد ؛ كما في «الدر المنثور» (٢٣٦/٦) .

ومن شواهده ، حديث عبدالله بن مسعود أن سبيعة بنت الحارث وضعت

حملها بعد وفاة زوجها بخمس عشرة ليلة ، فدخل عليها أبو السنابل ، فقال : كأنك تحدِّثين نفسك بالباءة؟ ما لك ذلك حتى ينقضي أبعد الأجلين ، فانطلقت إلى رسول الله ﷺ ، فأخبرته بما قال أبو السنابل ، فقال رسول الله ﷺ :

«كذب أبو السنابل ، إذا أتاك أحد ترضينه ؛ فأتيني به ، أو قال : فأنبئيني» .

فأخبرها أن عدتها قد انقضت .

أخرجه أحمد أيضاً ، وإسناده صحيح ، قال الهيثمي (٥/٣) :

«ورجاله رجال الصحيح» .

(تنبيه) : لقد عزا جماعة من المعلقين على هذا الحديث حديثَ الترجمةِ إلى الشيخين ، وذلك وهم فاحش أو تساهل سيئ ؛ لأنه يوهم أنه عندهما بهذا اللفظ : «كذب أبو السنابل» ! وليس كذلك ، منهم الشيخ الأعظمي في تعليقه على «سنن سعيد» ، والشيخ شعيب في تعليقه على «شرح السنة» ؛ والمعلقون على «تفسير البغوي» !

٣٢٧٥- (نهَى عنْ كسْبِ الزَّمّار) .

أخرجه أبو بكر الخلال في «الأمر بالمعروف» (ص٣٣ - مطابع القصيم) عن شيخين له ثقتين قالا كلاهما : ثنا رَوح قال : ثنا شعبة قال : سمعت محمد بن جُحَادة قال : سمعت أبا جعفر قال : سمعت أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ نهى . . . الحديث .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير أبي جعفر هذا ، وهو الأشجعي ؛ ذكره البخاري في «الكنى» وابن أبي حاتم (٣٥٢/٢/٤) من رواية

مطرف بن طريف والعوام بن حوشب ، وسكتا عنه ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥٦٨/٥) ، ولم يذكروا في الرواة عنه محمد بن جُحَادة هذا ، وقد ذكروا في شيوخ هذا أبا حازم الأشجعي ، فأخشى أن يكون هو الراوي لهذا الحديث عن أبي هريرة ، تحرف على الراوي ، أو الناسخ ، أو الطابع إلى (أبا جعفر) ، إلا أن يكون له كنيتان ، وهذا مما أستبعده !

ويؤيد الأول : أنه رواه جماعة من الثقات عن شعبة به ؛ إلا أنهم قالوا :

«الإماء» مكان : «الزمار» .

وهذا مما يُلقي في النفس أن هذا اللفظ : (الزمار) محرف من : (الإماء) ؛ لكن يأتي في طريق أخرى بلفظ : «الزمارة» .

أخرجه البخاري (٢٢٨٣ و٥٣٤٨) ، وأبو داود (٣٤٢٥) ، وابن الجارود (٥٨٧) ، وابن حبان (٥١٣٦) ، وكذا الطحاوي في «مشكل الآثار» (٢٥٤/١) ، والبيهقي (١٢٦/٦) ، والطيالسي (٣٢٧٥) ، وأحمد (٢٨٧/٢ و٣٨٢ و٤٣٧ ـ ٤٣٨ و٤٥٤ و٤٨٠) من طرق عن شعبة به .

وتابعه همام : حدثنا محمد بن جُحَادة بلفظ :

نهى رسول الله ﷺ عن كسب الحجام وكسب الأمة .

أخرجه أحمد (٣٤٧/٢) .

وإسناده صحيح على شرط الشيخين .

وزاد ابن حبان في رواية (٥١٣٧) من طريق أبي يعلى قال : ثنا محمد بن المنهال الضرير قال : حدثنا يزيد بن زريع قال : ثنا شعبة به ، وزاد :

«مخافة أن يَبْغِينَ» .

وإسنادها صحيح على شرط الشيخين ؛ لكن في ثبوت هذه الزيادة وقفة عندي في هذا الحديث ؛ لعدم ورودها في تلك الطرق ، فالظاهر أنها مدرجة .

وللحديث عن أبي هريرة طرق :

الأولى : عن خالد بن أبي يزيد : حدثنا حماد بن زيد عن هشام عن محمد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ :

أنه نهى عن ثمن الكلب ، وكسب الزَّمّارة .

أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٨/٣٠٤) ، والبغوي في «شرح السنة» (٨/٢٢ ـ ٢٣) .

قلت : وهذا إسناد حسن ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير خالد بن أبي يزيد ، وهو المَزْرَفِيُّ البغدادي ، ترجمه الخطيب (٨/٣٠٤) برواية جمع من الثقات عنه ، وروى عن ابن معين أنه قال :

«لم يكن به بأس» .

وقال الذهبي في «الكاشف» ، والحافظ في «التقريب» :

«صدوق» .

وقد توبع ؛ فرواه أبو عبيد في «غريب الحديث» (ق ٦٠ ـ ٦١) : حدثنيه حجاج عن حماد بن سلمة عن هشام بن حسان وحبيب بن الشهيد عن ابن سيرين به ؛ الجملة الثانية منه . وقال : قال حجاج : «(الزمارة) : الزانية» .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، وحجاج هو ابن منهال الأنماطي .

وقال أبو معمر : ثنا عبدالوارث : ثنا هشام بن حسان بلفظ :

« . . ومهر الزمارة» .

أخرجه البيهقي .

قلت : وإسناده صحيح .

الثانية : عن عبدالرحمن بن شَريك : ثنا أبي : ثنا الأعمش عن أبي صالح وأبي حازم عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«لا يحل مهر الزانية ، ولا ثمن الكلب» .

أخرجه الحاكم (٢/٣٣) ، وقال :

«صحيح على شرط مسلم» . ووافقه الذهبي !

وأقول : عبدالرحمن بن شريك لم يخرج له مسلم ، وهو صدوق يخطئ .

وأبوه شريك ـ وهو ابن عبدالله القاضي ـ أخرج له مسلم متابعة ، وهو صدوق يخطئ كثيراً .

الثالثة : عن مسلم بن خالد الزَّنجي عن العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً :

نهى عن كسب الأمة ؛ إلا أن يكون لها عمل وأصل يعرف .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٢٨/٢/٨٢١٩) ، وقال :

«لم يروه عن العلاء إلا مسلم ، تفرد به عبدالله بن عبدالحكم» .

قلت : وهو المصري ، ثقة ، وكذلك سائر رواته ؛ إلا أن مسلم بن خالد الزنجي كثير الأوهام ، وبه أعله الهيثمي فقال (٤/٩٣) :

«وهو ضعيف ، وقد وثق» .

(تنبيه) : تمام إسناده في «المعجم» هكذا : «حدثنا موسى بن هارون : ثنا سعد ابن عبدالله بن عبدالحكم : ثنا أبي . . .» إلخ .

فسقط من إسناده في «مجمع البحرين» المطبوع (٣٧٨/٣) : (سعد بن) ، وترك محققه بياضاً مكانه ! وهذا غريب ؛ فإنه قد أحال به إلى الأصل الذي يرجع إليه مشيراً إلى المجلد والورقة ، وهو الذي نقلت منه ، ويظهر لي أنه لم يتمكن من قراءة اسم (سعد) ؛ فإنه غير ظاهر جداً في الأصل - وهو مصور - ، وإذا كان كذلك ، فكان عليه أن يستعين بترجمة أبيه ؛ فإنه سيجد فيها أن من الرواة عنه ابنه هذا ، وإذ لم يفعل ؛ فلم أسقط أداة النسبة : (ابن) وهو ظاهر؟!!

والاستثناء المذكور في هذه الطريق ؛ له شاهد من مرسل طارق بن عبدالرحمن القرشي قال :

جاء رفاعة بن رافع إلى مجلس الأنصار فقال : لقد نهانا رسول الله ﷺ اليوم . . . فذكر أشياء وقال :

نهانا عن كسب الأمة إلا ما عملت بيدها - وقال هكذا بإصبعه - نحو المغزل ، والخَبْز ، والنَّفْش» .

أخرجه أبو داود (٣٤٢٦) ، والبيهقي .

قلت : وهو مرسل حسن الإسناد ، يتقوى به الاستثناء في حديث أبي هريرة الموصول ، ولا سيما وقد جاء موصولاً من طريق ابن أبي فُدَيك عن عبيدالله بن هُرَيْرٍ عن أبيه عن جده رافع بن خَديج قال :

«نهى رسول الله ﷺ عن كسب الأمة حتى يعلم من أين هو؟» .

أخرجه أبو داود أيضاً (٣٤٢٧) ، والبيهقي ، وكذا الحاكم (٤٢/٢) شاهداً .

وإسناده حسن في نقدي ؛ عبيدالله بن هرير روى عنه آخرون ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (١٥١/٧) ، وأبوه وثقه ابن معين وغيره .

وله طريق يرويه أبو بَلج عن عَبَاية بن رِفَاعة أن جده توفي وترك أَمَةً تُغَلّ ، فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ ، فكره كسب الأمة ، وقال :

«لعلها لا تجد شيئاً ، فتبتغي بنفسها» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٤٤٠٨/٣٢٨/٤) .

قلت : وإسناده جيد مرسل .

وأخرجه أحمد (١٤١/٤) ، والطبراني أيضاً (برقم ٤٤٠٥) من طريق أخرى عن عباية بن رفاعة به مختصراً ، دون قوله : «لعلها . . .» إلخ ؛ لكن زاد أحمد :

«قال شعبة : مخافة أن تبغي» .

ولعل هذا هو أصل تلك الزيادة التي وقعت في رواية ابن حبان المتقدمة ، وهِم بعض الرواة فأدرجها في الحديث .

وقد جاءت مرفوعة من حديث ابن عباس بإسناد واهٍ ، أذكره لبيان حاله ؛ يرويه سَوَّار بن مصعب عن عطية العوفي قال : سمعت ابن عباس يقول :

نهى رسول الله ﷺ عن كسب الإماء .

قلت لابن عباس : ولم نهى عنه؟ قال :

مخافة أن يعجزن فيفجرن .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٦٧٣/١٢٩/١٢) .

وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ سَوَّار هذا متروك الحديث ؛ كما قال الدارقطني وغيره .

وعطية العوفي ؛ ضعيف .

(فائدة) : جاء في «النهاية» :

«(الزَّمَّارة) : هي الزانية . وقال الأزهري : يحتمل أنه أراد المغنية ، يقال : غناء زمير ، أي : حسن . وزمَّر ؛ إذا غنى ، والقصبة التي يزمر بها : (الزمارة)» .

٣٢٧٦ـ (إنَّ أعظمَ المسلمينَ [في المسلمينَ] جُرماً : مَن سألَ عن شيءٍ لمْ يُحرَّمْ [ونقَّر عنه] ؛ فَحُرِّم [على النّاسِ] مِن أَجْلِ مسأَلتِه) .

أخرجه البخاري (٧٢٨٩) ومسلم (٩٢/٨) وأبو داود (٤٦١٠) وابن حبان (١١٠/٦١/١) والحميدي في «مسنده» (٦٧/٣٧) وأحمد (١٧٦/١ و١٧٩) والبزار في «البحر الزخار» (١٠٨٤/٢٩٢/٣) وأبو يعلى (١٠٤/٢ ـ ١٠٥) من طرق عن الزهري عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه : أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . والسياق للبخاري ، والزيادات لمسلم وغيره .

وله شاهد من حديث عُمَير بن قتادة : عند الحاكم (٦٢٦/٣) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٥/٤٨/١٧) ، ومن طريقه : أبو نعيم في «الحلية» (٣٥٧/٣) .

وفيه بَكْر بن خُنَيْس ، وهو ضعيف ؛ كما قال الهيثمي (٢٣١/٥) وغيره .

٣٢٧٧ـ (يا حُمَيراءُ ! أتحبِّينَ أنْ تنظُرِي إليهمْ؟! يعني : إلى لَعِبِ الحَبَشَةِ ورقْصِهم في المسجدِ) .

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٨٩٥١/٣٠٧/٥) ، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١١٧/١) قالا : أنا يونس بن عبدالأعلى قال : أنا ابن وهب قال :

أخبرني بكر بن مُضر عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت :

دخل الحبشةُ المسجدَ يلعبون ، فقال لي : (فذكره) ، فقلت : نعم ، فقام على الباب ، وجئته ، فوضعت ذَقني على عاتقه ، فأسندت وجهي إلى خده ، قالت : ومن قولهم يومئذٍ : أبا القاسم طَيِّباً . فقال رسول الله ﷺ :

«حسبكِ؟!» .

فقلت : يا رسول الله ! لا تعجل . فقام لي ، ثم قال :

«حسبكِ؟!» .

فقلت : لا تعجل يا رسول الله ! قالت : وما لي حب النظر إليهم ، ولكني أحببت أن يبلغ النساءَ مقامُه لي ، ومكاني منه .

قلت : وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ غير يونس بن عبدالأعلى ، فهو على شرط مسلم وحده . وقال الحافظ في «الفتح» (٢/٤٤٤) - بعدما عزاه للنسائي وحده - :

«إسناده صحيح ، ولم أر في حديث صحيح ذكر (الحميراء) إلا في هذا» .

وعقب عليه بعضهم بحديث آخر في الصوم ، كما كنت نقلته في «آداب الزفاف» (ص٢٧٢) .

وكان ذلك قبل طبع «السنن الكبرى» للنسائي ، فافترضت يومئذٍ أن الحديث الآخر فيه ، والآن وقد طبعت هذه «السنن» ، ولم أجد الحديث فيه ، كما لم أجده من قبل في «الصغرى» - وهي المسماة بـ «المجتبى» - ؛ فقد غلب على ظني خطأ

هذا البعض ، وأنه اشتبه عليه بحديث الترجمة ، ولا سيما وأحفظ الحفاظ ـ وهو العسقلاني ـ ينفي ذلك ، وهو متأخر عن ذاك البعض ؛ والله أعلم .

وللحديث طريق أخرى ؛ يرويه زيد بن حُبَاب قال : أخبرني خارجة بن عبدالله قال : أنا يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة قالت :

كان رسول الله ﷺ جالساً ، فسمعنا لَغَطاً وصوت الصبيان ؛ فقام رسول الله ﷺ ، فإذا حبشية تَزْفِنُ والصبيان حولها ، فقال :

«يا عائشة ! تعالَيْ فانظري» .

فجئت ، فوضعت ذَقَني على منكب رسول الله ﷺ ، فجعلت أنظر إليها ما بين المنكب إلى رأسه ، فقال لي :

«أما شبعت؟» .

فجعلت أقول : لا ؛ لأنظر منزلتي عنده ، إذ طلع عمر ، فارفضَّ الناس عنها ، فقال رسول الله ﷺ :

«إني لأنظر إلى شياطين الجن والإنس قد فرُّوا من عمر» .

قالت : فرجعت .

قلت : أخرجه النسائي (٨٩٥٧/٣٠٩/٥) ، والترمذي (٣٦٩١) ، وقال :

«حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه» .

قلت : وإسناده حسن ، رجاله رجال مسلم ؛ غير خارجة بن عبدالله ، وهو صدوق له أوهام كما في «التقريب» ، وصححه أيضاً ابن شاهين في كتاب «السنة . . فضائل العشرة» رقم (١٤٠ - نسختي) .

وتابع يزيدَ بن رومان : محمدُ بن عبدالرحمن عن عروة به مختصراً ؛ لكن فيه : أن النبي ﷺ قال لعائشة :

«تشتهين تنظرين؟» .

فقالت : نعم ، قالت : فأقامني وراءه ؛ خدي على خده . . .

رواه مسلم (٣/٢٢) وكذا البخاري (٩٥٠) .

وله عندهما طرق وألفاظ وزيادات عديدة ، كنت جمعتها في سياق واحد في الكتاب المذكور آنفاً : «الآداب» ، وأعدت تخريجه هنا باللفظ المذكور أعلاه ؛ لأنّ الغزالي كان قد ذكر للحديث في «الإحياء» عدة روايات ، منها قوله (٢/٣٠٤) :

«وفي رواية أنه قال لعائشة ـ رضي الله عنها ـ : «أتحبين أن تنظري إلى زفن الحبشة؟» ، والزفن : الرقص» .

ومع أن الحافظ العراقي قد أخرج الحديث في مكان آخر كان الغزالي ذكره فيه (٢/٢٧٨) ، وعزاه «للصحيحين» ، وأحال عليه في المكان الذي أشرت إليه أولاً ؛ إلا أنه لم يخرِّج الرواية المذكورة ، بل إن إحالته المشار إليها قد يوهم من لا علم عنده أنها من المتفق عليه ! وليس كذلك ، فكان هذا من الدواعي على تخريجها .

وأهم من ذلك : أن الشيخ السّبْكي ذكر أنها مما لا أصل له في فصلٍ هام كان عقده في ترجمة الغزالي جمع فيه «جميع ما وقع في كتاب «الإحياء» من الأحاديث التي لم يجد لها إسناداً» (٤/١٤٥ و١٥٨) من كتابه «طبقات الشافعية الكبرى» !

تنبيهان :

الأول : وهم الشيخ شعيب في تعليقه على «مشكل الآثار» (١/٢٦٨) بقوله في الحديث :

«إسناده صحيح على شرط الشيخين» !

وإنما هو على شرط مسلم وحده كما تقدم ؛ لأن يونس بن عبدالأعلى ليس من رجال البخاري .

والآخر : قوله في تعليقه على ترجمة النسائي من «تهذيب الكمال» (٢/٣٢٨) :

«ولا بد لي هنا من ذكر فائدة ، ربما تخفى على كثير من طلبة العلم ، وهي أن قول المنذري في «مختصر سنن أبي داود» : «أخرجه النسائي» ؛ إنما يعني «السنن» لا «المجتبى» الذي صنفه ابن السني ، وكذلك الحافظ المزي في «الأطراف» يعني : الأصل ، لا المختصر» !

قلت : الفائدة الأولى معروفة ، وأما الأخرى ففي الإطلاق نظر ؛ لأن المزي قد يعزو في «الأطراف» لـ «السنن الصغرى» أيضاً «المجتبى» ، كما نص على ذلك محققه الفاضل عبدالصمد شرف الدين في «المقدمة» (١/١٨) ، وإن كان لي عليه ملاحظة لا مجال الآن لذكرها ، وفي تعليقه على «مقدمة المزي» (١/٣) ؛ فقد عزا حديثاً لابن عباس إلى «كتاب القصاص» في موضعين منه (٤/٣٩٠ و٤٤٧) ، وليس هذا الكتاب من كتب «السنن الكبرى» ، وإن كان موجوداً فيها في كتاب «المحاربة» ، وفيه أحاديث أخرى هي في «القصاص» أيضاً ، توهم الفاضل المذكور أنها زائدة على ما في «الكبرى» !

ويقابل الوهمَ المذكور ؛ قولُ الشيخ الكتاني في «الرسالة المستطرفة» ـ وقد ذكر «سنن النسائي» (ص١٠) ـ :

«والمراد بها «الصغرى» ؛ فهي المعدودة من الأمهات ، وهي التي خرج الناس عليها الأطراف والرجال ، دون «الكبرى» ؛ خلافاً لمن قال : إنها المرادة» !

وإنما يصدق هذا على «ذخائر المواريث» للشيخ النابلسي ، والله أعلم .

٣٢٧٨ ـ (أحسنتَ ، اتركْها حتّى تَماثلَ . يعني : خادماً زنتْ حديثةَ عهْدٍ بنفاسها) .

أخرجه مسلم (١٢٥/٥) والدارقطني (١٥٩/٣ ـ ١٦٠) ، والبيهقي (٢٤٤/٨ ـ ٢٤٥) من طريق إسرائيل عن السُّدِّيِّ عن سعد بن عبيدة عن أبي عبدالرحمن قال : خطبنا علي ـ رضي الله عنه ـ فقال :

أيها الناس ! أيما عبد وأمة فجرا ؛ فأقيموا عليهما الحد . . ثم قال :

إن خادماً لرسول الله ﷺ ولدت من الزنى ، فبعثني لأجلدها ، فوجدتها حديثة عهد بنفاسها ، فخشيت [إن أنا جلدتها] أن أقتلها ، فقال : فذكره .

والزيادة لمسلم وغيره من طريق أخرى عن السدي ، وهو مخرج في «الإرواء» (٣٦٠/٧) مختصراً دون قوله : «اتركها . . .» ، ومن أجله خرجته هنا .

والسدي : اسمه إسماعيل بن عبدالرحمن بن أبي كريمة ـ وهو السدي الكبير ـ ، وفيه كلام يسير ، ولذلك قال الذهبي في «الكاشف» :

«حسن الحديث ، قال أبو حاتم : لا يحتج به» .

وقال الحافظ :

«صدوق يهم» .

وقد ذكرت له هناك في «الإرواء» طريقاً آخر عن علي رضي الله عنه من رواية عبدالأعلى بن عامر ومتابع له ، حسنت إسناده لاجتماعهما ، وفي رواية للأول منهما عند البيهقي وغيره : أن الأَمَةَ لبعض أزواج النبي ﷺ .

ولفظ أبي داود (٤٤٧٣) :

لآل رسول الله ﷺ .

ونحوه لأحمد (٨٥/١) بلفظ :

إن أمةً لهم زنت . . .

أقول : فهذا هو اللائق بمقام النبي ﷺ : أن هذه الأمة ليست مملوكة له ، وإنما هي لبعض نسائه ، كانت تخدم النبي ﷺ كثيراً ، حتى ظُن أنها أَمَةٌ له .

ويؤيد ما ذكرت - والله أعلم - قصة الرجل الذي اتُّهِمَ بأم ولده ﷺ ، فأمر علياً - رضي الله عنه - بقتله ، فلما رآه مجبوباً ما له ذَكَرٌ ؛ أمسك عنه ، ولم يقتله ، وأخبر النبي ﷺ بذلك ، فقال ﷺ :

«الحمد لله الذي يصرف عنا أهل البيت» .

وقد مضى والقصة برقم (١٩٠٤) من طريق ثالث .

قوله : (تماثل) أي : تقارب البَرْء ، والأصل (تتماثل) ؛ يقال : تماثل العليل ؛ إذا قارب البرء . كما في «القاموس» .

(تنبيه) : تبين أن الحديث سبق تخريجه برقم (٢٤٩٩) ، ولما كان قد وقع هنا من الفائدة الحديثية والفقهية ما لم يقع هناك ؛ فقد آثرت الاحتفاظ به هنا .

وأيضاً ؛ فإني أريد أن أحذر هنا من ضلالة من ضلالات ذلك الشيخ الغزالي ، الذي ملأ الدنيا بالتشكيك في أحاديث النبي ﷺ الصحيحة ، والطعن فيها باسم الدفاع عن رسول الله ﷺ في كتابه «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» ! والحقيقة ؛ أن كل من درس كتابه هذا من العلماء ؛ تبين له ـ كالشمس في رائعة النهار ـ أنه لا فقه عنده ولا حديث ؛ إلا ما وافق عقله وهواه ! وقد بينت شيئاً من ذلك في رسالتي في الرد على ابن حزم ومن قلده ، في تضعيفهم لحديث البخاري في تحريم المعازف وغيره مما في معناه ، وأنا الآن في صدد تبييضها وإعدادها للنشر إن شاء الله تعالى[1] .

ومن تلك الأحاديث التي طعن فيها وأنكر صحتها : حديث الرجل المتهم بأَمَةِ النبي عليه السلام ؛ فإنه جزم في الكتاب المذكور (ص٢٩) أنه :

«يستحيل أن يحكم النبي ﷺ على رجل بالقتل في تهمة لم تتحقق» !

وجواباً عليه أقول :

هذه مغالطة ظاهرة ، لا تخفى على أهل العلم العارفين بحقيقة عصمة النبي ﷺ ، فهي العاصمة له ﷺ من أن يقتل رجلاً بتهمة لم تتحقق ، وأما أن يحكم على ما ظهر له ﷺ من الأدلة الشرعية القائمة على الظاهر ؛ فهو ما دل عليه صريح قوله ﷺ :

«إنما أنا بشر ، وإنه يأتيني الخصم ، فلعل بعضهم أن يكون أبلغ من بعض ،

---

(١) ثم طُبِعت بحمد الله وفضله .

فأحسب أنه صادق ؛ فأقضي له ، فمن قضيت له بحق مسلم ؛ فإنما هي قطعة من النار ، فليحملها أو يذرها» . متفق عليه - واللفظ لمسلم - ، وهو مخرج في «الصحيحة» (٤٥٥) ، و«الإرواء» (١٤٢٣) ، (٢٦٣٥/٢٥٨/٨) عن أم سلمة .

والمقصود : أن النبي ﷺ في حكمه على الناس أو بين الناس ؛ إنما يحكم بمقتضى كونه بشراً ، وليس بحكم كونه نبيّاً معصوماً ، ألا ترى إلى قوله ﷺ :

«أُمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله»؟! متفق عليه ، وهو مخرج فيما تقدم برقم (٤٠٧) .

ولهذا ؛ قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» ، وهو يذكر فوائد حديث أم سلمة (١٧٤/١٣) :

«وفيه : أنه ﷺ كان يقضي بالاجتهاد فيما لم يُنزل عليه شيء ، وخالف في ذلك قوم ، وهذا الحديث من أصرح ما يُحتج به عليهم ، وفيه أنه ربما أداه اجتهاده إلى أمر يحكم به ، ويكون في الباطن بخلاف ذلك ؛ لكن مثل ذلك - لو وقع - لم يُقَرَّ عليه ﷺ ؛ لثبوت عصمته» .

وعلى هذا الوجه من العلم الصحيح والفهم الرجيح : يُخرَّج حديث الرجل المتهم ، ويبطل ما ادعاه الغزالي من الاستحالة فيه ، ويتبين لكل باحث لبيب أن الرجل مفلس من العلم النافع ، فلا هو من أهل الفقه ، ولا من أهل الحديث **﴿لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء﴾** !

وإن مما يؤكد ذلك : موقفه من الحديث التالي وطعنه فيه ؛ مع اعترافه بصحة سنده ، ونقضه للقاعدة التي ذكرها بين يديه !

٣٢٧٩ ـ (جاءَ مَلَكُ الموتِ إلى (وفي طريق : إنَّ ملَكَ الموتِ كانَ يأْتي الناسَ عِيَاناً ، حتّى أتى) موسى عليه السلام ، فقال له : أجبْ ربَّكَ ، قال : فلَطَم موسى عليه السلام ، عينَ مَلَكِ الموتِ ففقَأَها ، فرجعَ المَلَكُ إلى الله تعالى ، فقالَ : [يا ربِّ !] إنّك أرسلتَني إلى عبدٍ لكَ لا يريدُ الموتَ ، وقد فقأَ عيْني ، [ولولا كرامتُه عليكَ لشقَقتُ عليه] . قال : فردَّ اللهُ إليه عينَه ، وقال : ارجعْ إلى عبدِي فَقُل : الحياةَ تريدُ؟ فإنْ كنتَ تريدُ الحياةَ ؛ فضعْ يدَكَ على متنِ ثورٍ ، فما توارَتْ يدُكَ من شعْرة ؛ فإنّك تعيشُ بها سَنَةً ، قال : [أيْ ربِّ !] ثمَّ مَهْ؟ قالَ : ثم تموتُ ، قال : فالآنَ من قريبٍ ، ربِّ ! أمتْني من الأرضِ المقدّسةِ رميةً بحجَر ! [قال : فشمَّه شمّةً فقبضَ روحَه ، قال : فجاءَ بعدَ ذلكَ إلى النّاسِ خفيّاً] .

قال رسول الله ﷺ :

والله ! لو أني عنده لأَريتُكم قبرَه إلى جانب الطريق عند (وفي طريق : تحت) الكثيبِ الأحمرِ) .

قلت : هذا الحديث من الأحاديث الصحيحة المشهورة التي أخرجها الشيخان من طرق عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ ، وتلقته الأمة بالقبول ، وقد جمعت ألفاظها والزيادات التي وقعت فيها ، وسقتها لك سياقاً واحداً كما ترى ؛ لتأخذ القصة كاملة بجميع فوائدها المتفرقة في بطون مصادرها ، الأمر الذي يساعدك على فهمها فهماً صحيحاً ، لا إشكال فيه ولا شبهة ، فتسلِّم لقول رسول الله ﷺ تسليماً .

والطرق عنه ثلاثة :

الأولى : عن طاوس عن أبي هريرة :

أخرجه الشيخان وغيرهما ، وعندهما الزيادة الثالثة ، وهي الطريق المشار إليها في آخر الحديث .

الثانية : عن هَمّام عنه .

أخرجاه أيضاً وغيرهما ، والسياق لمسلم ، وهو أتم .

الثالثة : عن عمار بن أبي عمار قال : سمعت أبا هريرة يقول . . .

أخرجه أحمد ، وابن جرير الطبري في «التاريخ» (٢٢٤/١) ، وإسناده صحيح ، وهو الطريق المشار إليه في أول الحديث ، وفيه كل الزيادات إلا الثالثة .

وهذه الطرق كنت خرجتها في «ظلال الجنة» (٢٦٦/١ ـ ٢٦٧) دون أن أسوق متونها ، والطريقان الأولان أخرجهما ابن حبان أيضاً في «صحيحه» (٦١٩٠ و٦١٩١) ، وأخرج أبو عوانة (١٨٧/١ ـ ١٨٨) الثاني منهما .

واعلم أن هذا الحديث الصحيح جداً مما أنكره بعض ذوي القلوب المريضة من المبتدعة ـ فضلاً عن الزنادقة ـ قديماً وحديثاً ، وقد رد عليهم العلماء ـ على مر العصور ـ بما يشفي ويكفي من كان راغباً السلامة في دينه وعقيدته ؛ كابن خزيمة ، وابن حبان ، والبيهقي ، والبغوي ، والنووي ، والعسقلاني ، وغيرهم .

وممن أنكره من المعاصرين : الشيخ الغزالي في كتابه «السنة . .» المذكور في الحديث الذي قبله ، بل وطعن في الذين دافعوا عن الحديث ؛ فقال (ص٢٩) :

«وهو دفاع تافه لا يساغ» !

وهكذا ؛ فالرجل ماضٍ في غيّه ، والطعن في السنة والذابين عنها بمجرد عقله (الكبير !) . ولست أدري ـ والله ـ كيف يعقل هذا الرجل ـ إذا افترضنا فيه الإيمان والعقل ـ ! كيف يدخل في عقله أن يكون هؤلاء الأئمة الأجلة من محدِّثين وفقهاء ـ من الإمام البخاري إلى الإمام العسقلاني ـ على خطأ في تصحيحهم هذا الحديث ، ويكون هو وحده ـ صاحب العقل الكبير ! ـ مصيباً في تضعيفه إياه ورده عليهم؟!

ثم هو لا يكتفي بهذا ! بل يخادع القراء ويدلس عليهم ، ويوهمهم أنه مع الأئمة لا يخالفهم ، فيقول بين يدي إنكاره لهذا الحديث وغيره كالذي قبله (ص٢٦) :

«لا خلاف بين المسلمين في العمل بما صحت نسبته لرسول الله ﷺ وفق أصول الاستدلال التي وضعها الأئمة ، وانتهت إليها الأمة ، إنما ينشأ الخلاف حول صدق هذه النسبة أو بطلانها ، وهو خلاف لا بد من حسمه ، ولا بد من رفض الافتعال أو التكلف فيه ، فإذا استجمع الخبر المروي شروط الصحة المقررة بين العلماء فلا معنى لرفضه ، وإذا وقع خلاف محترم في توفر هذه الشروط أصبح في الأمر سعة» !

هذا كلامه ، فهل تجاوب معه؟ كلا ثم كلا ؛ فإن الحديث لا خلاف في صحته بين العلماء ، وله ثلاثة طرق صحيحة كما تقدم ، فكيف تملص من كلامه المذكور؟! لقد دلس على القراء وأوهم أن الحديث مختلف في صحته ؛ فقال (ص٢٧) :

«وقد جادل البعض في صحته» !

ويعني : أن الحديث صار من القسم الذي فيه سعة للخلاف ! فنقول له :

أولاً : هل الخلاف الذي توهمه «خلاف محترم» أم هو خلاف ساقط الاعتبار؟! لأن المخالف ليس من العلماء المحترمين !! ولذلك لم تتجرأ على تسميته ! ولعله من الخوارج أو الشيعة الذين يطعنون في أصحاب النبي ﷺ ، وبخاصة راوي هذا الحديث (أبي هريرة) ـ رضي الله عنه ـ .

وثانياً : يحتمل أن يكون المجادِل الذي أشرتَ إليه هو أنت ، وحينئذٍ فبالأولى أن يكون خلافك ساقط الاعتبار ، كما هو ظاهر كالشمس في رائعة النهار !

ثم قال : «إن الحديث صحيح السند ؛ لكن متنه يثير الريبة ؛ إذ يفيد أن موسى يكره الموت ولا يحب لقاء الله . . .» إلى آخر هرائه !

فأقول : بمثل هذا الفهم المنكوس يرد هذا الرجل أحاديث النبي ﷺ !! ولا يكتفي بذلك ، بل ويرد على العلماء كافة الذين فهموه وشرحوه شرحاً صحيحاً ، وردوا على أمثاله من أهل الأهواء الذين يسيئون فهم الأحاديث ثم يردونها ، وإنما هم في الواقع يردون جهلهم ، وهي سالمة منه والحمد لله ، وها هو المثال ؛ فإن الحديث صريح بخلاف ما نسب إلى موسى عليه السلام ، ألا وهو قوله عليه السلام : «فالآن من قريب» . فتعامى الرجل عنه ، وتشبث باللطم المذكور في أوله ، ولم ينظر إلى نهاية القصة ، فمثله كمثل مَنْ يَرُدُّ قولَه تعالى : ﴿**فويل للمصلين**﴾ بزعم أنه يخالف الآيات الآمرة بالصلاة ، ولا ينظر إلى ما بعده : ﴿**الذين هم عن صلاتهم ساهون**﴾ !

هذا من جهة .

ومن جهة أخرى ؛ فإن الرجل بنى رَدَّهُ للحديث على زعمه أن موسى عليه السلام كان عارفاً بملك الموت حين لطمه ! وهذا من تمام جهله وإعراضه عن كلام العلماء الذي نقله (ص٢٨) :

«أن موسى لم يعلم أنه ملك من عند الله ، وظن أنه رجل قصده يريد قتله ، فدافعه عنه ، فأدت المدافعة إلى فَقْءِ عينه» .

ومع أن هذا الكلام يدل عليه تمام القصة كما قدمتُ ، ويؤكده قوله في أول الحديث : «أن ملك الموت كان يأتي الناس عياناً» ، أي : في صورة البشر ، وَفْقءُ عينه وردها إليه مما يقوي ذلك .

أقول : مع هذا كله ، استكبر الرجل ولم يرد على علماء الأمة إلا بقوله الذي لا يعجز عن مثله أيُّ مُبْطِلٍ غريق في الضلال :

«نقول نحن (!) : هذا الدفاع كله خفيف الوزن ، وهو دفاع تافه لا يساغ» !

وإن من ضلال الرجل وجهله قوله (ص٢٧) :

«ثم ؛ هل الملائكة تعرض لهم العاهات التي تعرض للبشر من عَمَىً أو عَوَر؟! ذاك بعيد» !

فأقول : وهذا من الحجة عليك، الدالة على قلة فهمك ؛ فإن هذا الذي اسْتَبْعَدْتَهُ مما جعل العلماء يقولون في دفاعهم : إن موسى لم يعلم أنه ملك ، أفما آن لك أن تعقل؟!!

ثم ختم ضلاله في هذا الحديث وطعنه فيه بقوله :

«والعلة في المتن يبصرها المحققون (!) وتخفى على أصحاب الفكر السطحي» !

فيا له من مغرور أهلكه العجب ! لقد جعل نفسه من المحققين ، وعلماءَ الأمة من «أصحاب الفكر السطحي» ! والحقيقة أنه هو العلة ؛ لجهله وقلة فهمه ؛ إن لم يكن فيه ما هو أكثر من ذلك مما أشار إليه الكفار وهم يعذَّبون في النار : ﴿**لو كنا**

نَسْمَعُ أو نعْقِلُ ما كنا في أصحاب السَّعير﴾ ؛ نسأل الله حُسْنَ الخاتمة والوفاةَ على سبيل المؤمنين .

وأرى من تمام الفائدة أن أنقل إلى القراء الكرام كلام إمامين من أئمة المسلمين وحفاظ الحديث ، فيه بيان الحكمة من تحديثه ﷺ بهذا الحديث ، قال ابن حبان عقب الحديث :

«إن الله جل وعلا بعث رسول الله ﷺ معلّماً لِخَلْقِهِ ، فأنزله موضع الإبانة عن مراده ، فبَلَّغ ﷺ رسالَتَه ، وبيّن عن آياته بألفاظ مجملة ومفسرة ، عقلها عنه أصحابه أو بعضهم ، وهذا الخبر من الأخبار التي يدرك معناه مَنْ لم يُحْرَمِ التوفيق لإصابة الحق ، وذاك أن الله جل وعلا أرسل ملك الموت إلى موسى رسالة ابتلاء واختبار ، وأمره أن يقول له : «أجب ربك» : أمر اختبار وابتلاء ، لا أمراً يريد الله جل وعلا إمضاءه ؛ كما أمر خليله صلى الله على نبينا وعليه بذبح ابنه أمر اختبار وابتلاء ، دون الأمر الذي أراد الله جل وعلا إمضاءه ، فلما عزم على ذبح ابنه ﴿وتلَّه للجبين﴾ ؛ فداه بالذِّبح العظيم .

وقد بعث الله جل وعلا الملائكة إلى رسله في صور لا يعرفونها ؛ كدخول الملائكة على رسوله إبراهيم ولم يعرفهم ؛ حتى أوجس منهم خيفة ، وكمجيء جبريل إلى رسول الله ﷺ وسؤاله إياه عن الإيمان والإسلام ، فلم يعرفه المصطفى حتى ولّى .

فكان مجيء ملك الموت إلى موسى على غير الصورة التي كان يعرفه موسى عليه السلام عليها ، وكان موسى غيوراً ، فرأى في داره رجلاً لم يعرفه ، فشال يده فلطمه ، فأتت لطمته على فقء عينه التي في الصورة التي تصور بها ، لا الصورة

التي خَلَقَهُ اللهُ عليها ، ولما كان المصرح عن نبينا في خبر ابن عباس حيث قال : «أَمَّني جبريلُ عند البيت مرتين . . .» فذكر الخبر ، وقال في آخره : «هذا وقتك ووقت الأنبياء قبلك»[1] ، كان في هذا الخبر البيانُ الواضح : أن بعض شرائعنا قد تتفق ببعض شرائع مَن قبلنا مِن الأمم .

ولما كان من شريعتنا أن من فقأ عين الداخل دارَهُ بغير إذنه ، أو الناظر إلى بيته بغير أمره ، من غير جناح على فاعله ، ولا حرج على مرتكبه ، للأخبار الواردة فيه ، التي أمليناها في غير موضع من كتبنا[2] ؛ كان جائزاً اتفاق هذه الشريعة بشريعة موسى بإسقاط الحرج عمّن فقأ عين الداخل داره بغير إذنه ، فكان استعمال موسى هذا الفعل مباحاً له ، ولا حرج عليه في فعله .

فلما رجع ملك الموت إلى ربه ، وأخبره بما كان من موسى فيه ؛ أمره ثانياً بأمر آخر أمْرَ اختبار وابتلاء كما ذكرنا قبل ، إذ قال الله له : «قل له : إن شئت ، فضع يدك على متن ثور ، فلك بكل ما غطت يدك بكل شعرة سنة» ، فلما علم موسى كليم الله صلى الله على نبينا وعليه أنه ملك الموت ، وأنه جاء بالرسالة من عند الله ؛ طابت نفسه بالموت ولم يستمهل ، وقال : «فالآن» .

فلو كانت المرة الأولى عرفه موسى أنه ملك الموت ؛ لاستعمل ما استعمل في المرة الأخرى عند تيقنه وعلمه به ، ضدَّ قول من زعم : «أن أصحاب الحديث حَمَّالة الحطب ورعاة الليل ، يجمعون ما لا ينتفعون به ، ويروون ما لا يؤجرون

---

(١) حديث حسن صحيح ؛ كما قال الترمذي ، وصححه جمع ، وهو مخرج في «الإرواء» (٢٦٨/١) ، و«صحيح أبي داود» (٤١٧) ، وعزاه بعضهم لـ «صحيح ابن حبان» ، فوهم !

(٢) قلت : من ذلك كتابه «الصحيح» (٥٩٧/٧ ـ ٥٩٨ ـ الإحسان) من حديث أبي هريرة بألفاظ متقاربة ، بعضها في «الصحيحين» ، وهو مخرج في «الإرواء» (١٤٢٨ و٢٢٢٧) .

عليه ، ويقولون بما يبطله الإسلام» ، جهلاً منه لمعاني الأخبار ، وترك التفقه في الآثار ، معتمداً على رأيه المنكوس ، وقياسه المعكوس» .

قلت : ما أشبه الليلة بالبارحة ! فهذا الزاعم الطاعن في أصحاب الحديث هو سلف الغزالي في طعنه فيهم ، وفي أحاديثهم الصحيحة ، وما وصفه به ابن حبان من الجهل بمعاني الآثار ، يشبه تماماً جهل الغزالي بها ، وكتابه المتقدم ذكره والنقل عنه مشحون بطعنه في الأحاديث الصحيحة التي لا خلاف عند أهل العلم في صحتها ، وقد ختم الكتاب بإنكاره عدة أحاديث صحيحة في إثبات القدر ؛ لأنه فهم منها - بفهمه المعكوس والمنكوس - أنها تفيد الجبر ، وتنفي عن الإنسان الاختيار الذي به كُلِّفَ ، وترتب عليه الثواب والعقاب ، مشاركاً في هذا الفهم العامة الجهلة ، ولكنه فرَّ من فهمه الخاطئ إلى ما هو مثله أو أسوأ منه ، ألا وهو إنكاره القدر والأحاديث الدالة عليها ، وألحق نفسه بالمعتزلة !!

وقد قام بواجب الرد عليه كثير من العلماء والكتَّاب ، وكشفوا للناس ما فيه من زيغ وضلال في الحديث والعقيدة والفقه ، وكان أطولهم نفساً ، وأكثرهم إفادة ، وأهدأهم بالاً : الأخ الفاضل سلمان العودة في كتابه «حوار هادئ مع محمد الغزالي» ، فنِعْمَ الردُّ هو ؛ لولا تساهل وتسامح لا يستحقه الغزالي تجاه طعناته العديدة مع أئمة الحديث والفقه ، وإن كان الأخ الفاضل قد كشف القناع عنها بأدبه الناعم !

والحافظ الآخر الذي سبقت الإشارة إليه : هو الإمام البغوي ؛ فإنه بعد أن ذكر أن الحديث : «متفق على صحته» ؛ قال رحمه الله :

«هذا الحديث يجب على المرء المسلم الإيمان به على ما جاء به من غير أن يعتبره بما جرى عليه عُرف البَشرِ ، فيقع في الارتياب ؛ لأنه أمرٌ مصدره عن قدرة

الله سبحانه وتعالى وحُكمه ، وهو مجادلة بين ملك كريم ، ونبي كليم ، كلٌّ واحد منهما مخصوص بصفة خرج بها عن حكم عوامِّ البشر ، ومجاري عاداتهم في المعنى الذي خُصَّ به ، فلا يعتبر حالهما بحال غيرهما ، قد اصطفى الله سبحانه وتعالى موسى برسالاته وبكلامه ، وأيده بالآيات الظاهرة ، والمعجزات الباهرة ، كاليد البيضاء ، والعصا ، وانفلاق البحر ، وغيرهما مما نطق به القرآن ، ودلّت عليه الآثار ، وكل ذلك إكرام من الله عز وجل أكرمه بها ، فلما دنت وفاته ـ وهو بشرٌ يكره الموت طبعاً ، ويجد ألمه حسّاً ـ ؛ لطف له بأن لم يفاجئه به بغتة ، ولم يأمر الملك الموكل به أن يأخذه به قهراً ؛ لكن أرسله إليه منذراً بالموت ، وأمره بالتعرض له على سبيل الامتحان في صورة بشرٍ ، فلما رآه موسى استنكر شأنه ، واستوعر مكانه ، فاحتجز منه دفعاً عن نفسه بما كان من صكه إياه ، فأتى ذلك على عينه التي ركبت في الصورة البشرية التي جاءه فيها ، دون صورة الملكية التي هو مجبول عليها ، وقد كان في طبع موسى ﷺ حَمِيَّةٌ وحِدَّةٌ على ما قص الله علينا من أمره في كتابه من وكزه القبطي ، وإلقائه الألواح ، وأخذه برأس أخيه يجره إليه .

وروي أنه كان إذا غضب اشتعلت قلنسوته ناراً ، وقد جرت سنة الدين بدفع من قصدك بسوء ، كما جاء في الحديث : «من اطلع في بيت قوم بغير إذنهم حلَّ لهم أن يفقأوا عينه»[1] ، فلما نظر موسى إلى شخص في صورة بشر هجم عليه يُريد نفسه ، ويقصد هلاكه ، وهو لا يثبته ، ولا يعرفه أنه رسول ربه ؛ دفعه عن نفسه ، فكان فيه ذهاب عينه ، فلما عاد الملك إلى ربه ، ردَّ الله إليه عينه ، وأعاده رسولاً إليه ؛ ليعلم نبيُّ الله عليه السلام ـ إذا رأى صحة عينه المفقوءة ـ أنه رسول الله بعثه لقبض روحه ، فاستسلم حينئذٍ لأمره ، وطاب نفساً بقضائه ، وكلُّ ذلك

---

(١) تقدم تخريجه قريباً .

رفق من الله عز وجل ، ولطف منه في تسهيل ما لم يكن بد من لقائه ، والانقياد لمورد قضائه ، قال : وما أشبه معنى قوله : «ما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن ؛ يكره الموت . . .»[1] بترديده رسوله ملك الموت إلى نبيه موسى عليه السلام ، فيما كرهه من نزول الموت به ، وقد ذكر هذا المعنى أبو سليمان الخطابي في كتابه رداً على من طعن في هذا الحديث وأمثاله من أهل البدع والملحدين أبادهم الله ، وكفى المسلمين شرهم» .

٣٢٨٠ - (يا ابنَ رواحة ! انزلْ ، فَحَرِّكِ الرِّكاب) .

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥/٧٠/٨٢٥١) ، وكذا البيهقي (١٠/٢٢٧) من طريق عمر بن علي عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس ابن أبي حازم عن عبدالله بن رواحة :

أنه كان مع رسول الله ﷺ في مسير له ، فقال له : (فذكره) فقال : يا رسول الله ! قد تركت ذاك ، فقال له عمر : اسمع وأطع ، قال : فرمى بنفسه وقال :

اللهم لولا أنت ما اهتدينا ... ولا تصدقنا ولا صلينا

فأنزِلَنْ سكينة علينا ... وثبِّتِ الأقدام إن لاقينا .[2]

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ، وله علتان :

الأولى : الانقطاع بين قيس بن أبي حازم وعبدالله بن رواحة ، قال الحافظ المزي في «التحفة» (٤/٣١٩) :

---

(١) رواه البخاري (٦٥٠٢) ، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٦٤٠) .

(٢) هنا زيادة في «عمل اليوم والليلة» للنسائي (٥٣٢) : «وإن أرادوا فتنة أبينا» ! وأظنها مقحمة ، وهي ثابتة في حديث آخر عن البراء بن عازب تقدم (٣٢٤٢) .

«قيس لم يدرك ابن رواحة» .

قلت : وذلك ؛ لأنه استشهد في حياته ﷺ في معركة (مؤتة) .

والأخرى : عنعنة عمر بن علي ، وهو المقدَّمي كان يدلس شديداً كما في «التقريب» ، فانظر «التهذيب» .

وقد خالفه عبدالله بن إدريس ، فقال : عن إسماعيل عن قيس قال : قال عمر : قال رسول الله ﷺ لعبدالله بن رواحة :

«لو حركت بنا الركاب» .

فقال : قد تركت قولي . . . الحديث ، وزاد :

فقال رسول الله ﷺ :

«اللهم ! ارحمه» .

فقال عمر : وجبت .

وقال الحافظ المزي :

«وهو أشبه» .

يعني : أن الصواب أنه من رواية قيس بن أبي حازم عن عمر ، وأنه من مسند عمر ، لا من مسند عبدالله بن رواحة ، وقيس قد سمع من عمر ، فاتصل السند وصح والحمد لله ؛ فإن عبدالله بن إدريس ـ وهو الأودي ـ ثقة فقيه احتج به الشيخان .

أخرجه النسائي رقم (٨٢٥٠) ، والضياء في «الأحاديث المختارة» (١/٣٨١/ ٢٦٤) ، وكذا الدارقطني في «الأفراد» ؛ كما في «كنز العمال» (١٣/٤٤٩/٣٧١٦٩) .

وفي حديث سلمة بن الأكوع :

فقفل رسول الله ﷺ من خيبر ، فقلت : يا رسول الله ! أتأذن لي أن أرتجز؟ فأذن له رسول الله ﷺ ، فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : اعلم ما تقول ! فقلت :

والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا

فقال رسول الله ﷺ :

«صدقت» .

فأنزلن سكينة علينا وثبت الأقدام إن لاقينا

والمشركون قد بغوا علينا

فلما قضيت رجزي ؛ قال رسول الله ﷺ :

«من قال هذا؟» .

قلت : أخي . قال رسول الله ﷺ :

«يرحمه الله» . . . الحديث .

رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٢٢٨٩) .

٣٢٨١ - (يا عائشةُ ! أَتعرفينَ هذهِ؟ قالتْ : لا ، يا نبيَّ الله ! قال : هذه قَينةُ بني فلان ، تحبِّينَ أن تُغَنِّيَكِ؟ قالتْ : نعمْ ، قالَ : فأعطاها طَبَقاً فغنَّتْها ، فقال النبيُّ ﷺ :

قدْ نَفَخَ الشَّيْطانُ في مِنْخَرَيها) .

أخرجه أحمد (٤٤٩/٣) : ثنا مَكِّيٌّ : ثنا الجُعَيْدُ عن يزيد بن خُصَيفة عن

السائب بن يزيد :

أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ ، فقال : . . . فذكره .

ومن طريق مكي هذا ـ وهو ابن إبراهيم ـ : أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥/٣١٠/٨٩٦٠) و(ق٧٥/٢ ـ عشرة النساء ـ مخطوطة الظاهرية) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧/١٨٧ ـ ١٨٨) ؛ دون قوله : «فأعطاها طبقاً» .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ، والسائب بن يزيد صحابي صغير ، حُجَّ به في حجة الوداع ، وهو ابن سبع سنين ، فالظاهر أنه تلقاه عن السيدة عائشة ـ رضي الله عنها ـ ، وقد روى عنها .

والجعيد : هو ابن عبدالرحمن بن أوس ، وقد يقال : (الجعد) مكبراً .

وقال الهيثمي ـ وقد ساقه بلفظ أحمد ـ (٨/١٣٠) :

«رواه أحمد والطبراني ، ورجاله رجال الصحيح» .

وقال الزَّبيدي في «شرح الإحياء» ـ بعدما عزاه للنسائي ـ (٦/٤٩٤) :

«وإسناده صحيح ، وأخرجه الطبراني في (الكبير)» .

(تنبيه) : سقط من مطبوعة «السنن الكبرى» قوله : «قد نفخ الشيطان في منخريها» ، وهو ثابت في مخطوطة الظاهرية ، وكذا في سياق الزبيدي من رواية النسائي .

وقوله : (طبقاً) . قال في «القاموس» :

«(الطَّبَق) محركة : غطاء كل شيء ، والذي يؤكل عليه» .

ولم ترد جملة الطبق هذه في رواية النسائي والطبراني ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

٣٢٨٢ ـ (كانَ في بعضِ المشاهدِ قد دَمِيَتْ إِصْبَعُه فقالَ :

هلْ أنتِ إلا إصبَعٌ دَمِيتِ وفي سبيلِ اللهِ ما لَقِيتِ) .

أخرجه البخاري (٢٨٠٢) ومسلم (١٨١/٥) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٦٢٠) وأبو يعلى في «مسنده» (١٥٣٣) ، وعنه ابن حبان في «صحيحه» (٦٥٤٣) وكذا ابن السني في «عمله» (٥٠٥) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧٠٨/١٨٦/٢) من طريق أبي عوانة عن الأسود بن قيس عن جندب بن سفيان أن رسول الله ﷺ كان . . . والسياق للبخاري .

وقد اضطرب الرواة على الأسود بن قيس ـ رحمه الله ـ في ضبط المناسبة التي وقعت فيها هذه الحادثة ، فقال أبو عوانة ـ كما ترى ـ : في بعض المشاهد .

وقال سفيان ـ وهو الثوري ـ :

بينما النبي ﷺ يمشي ؛ إذ أصابه حجر ، فعثر ، فدميت إصبعه .

أخرجه البخاري (٦١٤٦) والنسائي (٥٥٩) والطبراني (١٧٠٣) .

ورواه أحمد (٣١٣/٤) مختصراً .

وقال سفيان بن عيينة :

كنت مع النبي ﷺ في غار ، فنُكِبَتْ إصبعه فقال : . . . فذكره .

أخرجه مسلم ، والترمذي (٣٣٤٥) ـ وصححه ـ ، والحميدي (٧٧٦) ، والطبراني (١٧٠٥) .

وقال حسن بن صالح :

أصاب رِجْلَ النبيِّ ﷺ حَجَرٌ ، فدميت ، فقال . . . الحديث .

أخرجه الطبراني (١٧٠٧) ، وسنده صحيح .

وتابعهم ـ باختصار ـ : شعبة ؛ عند أحمد (٣١٢/٤) ، والرُّوياني (٢/١٦٤) ، والطبراني (١٧٠٤) .

وعلي بن صالح ـ أخو حسن بن صالح ـ عند الطبراني أيضاً (١٧٠٦) .

وقال عمر بن زياد الهلالي[1] :

أصابت إصبع النبي ﷺ شجرة (كذا) فدميت فقال : . . . فذكره ، وزاد :

فحُمل فوضع على سرير مرمول بخوص أو شريط ، ووضع تحت رأسه مرفقة من أدم حشوها ليف ، فأثر الشريط في جنبه ، فجاء عمر بن الخطاب فبكى ، فقال : «ما يبكيك؟» ، فقال : يا رسول الله ! كسرى وقيصر يجلسون على سرير من الذهب ، ويلبسون الديباج والإستبرق ! قال :

«أما ترضى أن لهم الدنيا ولكم الآخرة؟!» .

رواه الطبراني (١٧١٩) ، وابن سعد (٤٦٦/١) .

قلت : فهذه الزيادة باطلة ، وعلتها ـ مع المخالفة للروايات السابقة ـ الهلالي هذا ؛ فقد قال البخاري فيه في «التاريخ» (٢٠١٢/١٥٦/٦) :

«تعرف وتنكر» .

---

(١) الأصل (عمرو بن زياد الألهاني) ! والتصحيح من «تاريخ البخاري» ، وغيره من كتب الرجال ، و«المجمع» (٣٢٧/١٠) .

وقال فيه أبو زرعة وابن عدي :

«لا بأس به» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (١٧٤/٧) .

قلت : فمثله حسن الحديث إذا لم يخالف . وهنا قد خلط بين هذا الحديث الصحيح ، وحديث آخر ، فيه قصة دخول عمر على النبي ﷺ وهو على السرير المرمول . . . الحديث ، وهو في «الصحيحين» من رواية ابن عباس عن عمر في الحديث الطويل في قصة اللتين تظاهرتا عليه ﷺ ، وهو مخرج في «التعليق الرغيب» (١١٤/٤) ، فوهم الهلالي فربط بين قصة عمر هذه وقصة الإصبع ، وجعلهما قصة واحدة ، وأوهم أن الإصابة كانت شديدة حتى حمل على السرير . . . !

وقد روى ابن عدي (٥٢/٥ ـ ٥٣) قصة عمر وحدها من رواية الهلالي هذا عن الأسود عن جندب :

أن عمر دخل على النبي ﷺ وهو مضطجع على حصير مرمول . . . الحديث ؛ وهذا هو الصواب ؛ أن قصة عمر لا علاقة لها بحديث الترجمة .

وخالف إسرائيلُ ـ وهو ابن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي ـ جميعَ أولئك الثقات ، فقال : عن الأسود بن قيس عن جندب ، قال :

لما انطلق أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ مع رسول الله ﷺ إلى الغار ، وقال له أبو بكر : لا تدخل الغار يا رسول الله ! حتى أستبرئه . قال : فدخل أبو بكر الغار ، فأصاب يديه شيء ، فجعل يمسح الدم عن إصبعه وهو يقول : هل أنت إلا إصبع . . . إلخ .

أخرجه محمد بن عاصم الثقفي الأصبهاني في «جزئه» (١٩/٩٥) ومن طريقه : الذهبي في «السير» (٥٢٨/٩) والبيهقي في «دلائل النبوة» (٤٨٠/٢) مختصراً من طريقين عنه .

قلت : وهو ـ بهذا السياق ـ شاذ غريب ؛ لتفرد إسرائيل به ومخالفته أولئك الثقات ، وهو إن كان ثقة من رجال الشيخين ، فقد تكلم فيه غير ما واحد من قبل حفظه ، وأحد الطريقين المشار إليهما طريق يحيى بن آدم الثقة الإمام الفقيه ، وقد ذكر ابن عدي في ترجمة إسرائيل عن يحيى هذا أنه قال :

«كنا نكتب عنده من حفظه ، وقد كان لا يحفظ ، ثم حفظ بَعْدُ» .

فالظاهر أن هذا الحديث حدث به من حفظه ، فوهم .

وقد فات هذا التحقيقُ المعلقَ على «السير» ، فوثق رجاله فحسب ، ولعله ألقي في نفسه شيء منه ، ولذلك لم يتجرأ على تصحيح إسناده ! وقال ثمة :

«وقد نسبه الزرقاني في «شرح المواهب» (٣٣٦/١) إلى ابن مردويه» .

قلت : وظني أنه رواه من طريق ابن عاصم الثقفي .

وذكر الزرقاني هناك أن البيت من إنشاء الصديق ، وأن المصطفى تمثل به .

فأقول : أما أنه من إنشاء أبي بكر ؛ فلا دليل عليه ، حتى لو فرض أن القصة صحيحة ، وقد عرفت شذوذها ؛ لأنه كما يحتمل أن يكون النبي ﷺ تمثل به ، فهو محتمل بالنسبة للصديق أيضاً ، ولا سيما وقد قيل : إنه من إنشاء الوليد بن الوليد ابن المغيرة في قصة الحديبية .

وأما أن المصطفى ﷺ تمثل به ؛ فهو ممكن ، ولكن ليس بلازم ؛ لأن من الجائز

وقوع الكلام منه ﷺ منظوماً من غير قصد إلى ذلك ، ولا يسمى ذلك شِعراً ، كما حققه الحافظ في «الفتح» (١٠/٥٤١ ـ ٥٤٢) ، فراجعه فإنه مهم .

٣٢٨٣ ـ (لا تزالونَ بخَيرٍ ما دامَ فيكُم مَن رآني وصاحَبَنِي . واللهِ ! لا تزالونَ بخَيرٍ ما دامَ فيكُم مَنْ رأى مَنْ رآنِي وصاحَبَ مَنْ صاحَبَني ، واللهِ ! لا تزالونَ بخَيرٍ ما دامَ فيكُمْ مَن رأى مَنْ رأَى مَنْ رآني ، وصاحَبَ من صَاحَبَ مَنْ صاحَبَنِي) .

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/١٧٨/٤/١٢٤٦٣) ومن طريقه : ابن أبي عاصم في «السنة» (٢/٦٣٠/١٤٨١) ـ والسياق له ؛ وهو أتم ـ ، والطبراني أيضاً عنه في «المعجم الكبير» (٢٢/٨٥/٢٠٧) : حدثنا زيد بن الحُبَاب قال : ثنا عبدالله بن العلاء أبو الزبير الدمشقي قال : ثنا عبدالله بن عامر عن واثلة ابن الأسقع قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله رجال «الصحيح» ، وقال الحافظ في «الفتح» (٧/٥) .

«أخرجه ابن أبي شيبة ، وإسناده حسن» .

قلت : وإنما لم يصححه ؛ لأن زيد بن الحباب وإن كان من رجال مسلم ؛ ففيه بعض الكلام من جهة حفظه ، ولذلك قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق ، يخطئ في حديث الثوري» .

والخطب في مثله سهل ، ولا سيما وقد توبع ؛ فقال ابن السماك في «حديثه» (٢/٢٢/٢) : حدثنا مُضَرُ بن محمد الأَسَدي : ثنا صفوان بن صالح : ثنا الوليد بن

مسلم : ثنا عبدالله بن زيد : حدثني عبدالله بن عامر اليحصبي قال : سمعت واثلة ابن الأسقع به .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات مسلسل بالتحديث ، ومضر ابن محمد الأسدي ؛ وثقه الخطيب (١٣/٢٦٨ ـ ٢٦٩) . وهو بهذا التسلسل عزيز نفيس ؛ فقد أخرجه ابن أبي عاصم (١٤٨٢) ، والطبراني من طريقين آخرين عن الوليد بن مسلم به دون تصريح اليحصبي بالسماع .

وقد توبع زيد والوليد من إبراهيم بن عبدالله بن العلاء بن زيد قال : حدثني أبي به مختصراً .

أخرجه الطبراني في «الكبير» وفي «مسند الشاميين» (١/٤٥٢ ـ ٤٥٣) ، وعنه أبو نعيم في «المعرفة» (١/٤/١) .

وإبراهيم هذا روى عنه أبو حاتم وسكت عنه (٢/١٠٩/٣١٩) ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/٦٦) ، وأما النسائي فقال :

«ليس بثقة» ! ولا يضر هذا ؛ فإنه متابع ، ولذلك قال الهيثمي (١٠/٢٠) :

«رواه الطبراني من طرق ، ورجال أحدها رجال الصحيح» .

وذكره الحافظ العلائي في « . . من ثبتت له شريف الصُّحبة» (٧٠/١٥) من رواية الوليد بن مسلم بسنده المتقدم معنعناً ، ودون أن يعزوه لأحد ؛ وقال :

«وإسناده صحيح» .

ولم يزد محققه الدكتور عبدالرحيم القشقري ـ في تخريجه ـ على نقله قول الحافظ الهيثمي المذكور آنفاً !

٣٢٨٤ ـ (ثَكِلتكَ أمُّك [يا معاذُ] بنَ جَبَل ! وهلْ يكبُّ الناسَ على مناخرِهم في جهنَّمَ إلا حصائدُ ألسنتِهم؟!) .

أخرجه ابن البَنَّاء في «جزء السكوت ولزوم البيوت» (٥/٥٧) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٧/٢٠ ـ ١٢٨) من طريقين عن أبي أحمد الزُّبيري قال : حدثنا عمرو بن عبدالله النَّخَعِيُّ قال : حدثنا أبو عمرو الشيباني عن معاذ بن جبل ـ رضي الله عنه ـ قال :

قلت : يا رسول الله ! أنؤاخَذُ بكل ما نتكلم به؟ فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير عمرو بن عبدالله النخعي ، وهو ثقة اتفاقاً ، روى له البخاري في «الأدب المفرد» ، كما في «تهذيب المزي» ، و«تقريب العسقلاني» ، ووقع في «تهذيب العسقلاني» مرموزاً له بـ (خ) ! ويبدو أنه تحريف ، والله أعلم .

واعلم أن الباعث على تخريج هذا الحديث ، ـ وهو الطرف الأخير من حديث طويل لمعاذ رضي الله عنه ـ ؛ أنني كنت خرجته من رواية الترمذي وغيره من طريق أبي وائل ، وشهر بن حوشب ، وميمون بن أبي شيبة مطولاً ، يزيد بعضهم على بعض ، وكلها معلولة بالانقطاع إلا رواية عن شهر ، كما يأتي ، خرجت ذلك في «الإرواء» (١٣٨/٢ ـ ١٤١) ، وبين عللها أيضاً المنذري في «الترغيب» (٤/٥ ـ ٦) ، ثم ابن رجب في «شرح الأربعين» (ص١٩٦) ، وعقب عليها بقوله :

«وله طرق أخرى كلها ضعيفة» .

فلما وقفت على هذا الإسناد لهذا الطرف ؛ بادرت إلى تخريجه ؛ لعزته وصحته خلافاً لتلك الطرق .

ثم تابعت البحث ، فوجدت له طريقاً أخرى من رواية مبارك بن سعيد ـ أخي سفيان بن سعيد ـ : ثنا سعيد بن مسروق عن أيوب بن كُريز عن عبدالرحمن بن غَنْمٍ عن معاذ بن جبل . . . الحديث مطولاً ، وفيه الطرف .

أخرجه الطبراني (٢٠/٧٣ ـ ٧٤) من طريقين عنه .

وهذا إسناد رجاله ثقات من رجال «التهذيب» ؛ غير أيوب بن كريز هذا ؛ فإنه لا يعرف إلا في هذه الرواية ، ومع ذلك ذكره ابن حبان في « الثقات» (٦/٥٤) ! فهو مستور ، فيقوى حديثه بمتابعة شهر بن حوشب عن عبدالرحمن بن غنم به .

أخرجه أحمد (٥/٢٣٥ و٢٣٦ و٢٤٥) مطولاً ومختصراً .

مشروعية السلام على القارئ

٣٢٨٥ ـ (تعلَّموا كتابَ اللهِ واقتنُوه ، وتغنَّوا به ، فوالذِي نفسُ محمَّدٍ بيدِهِ ! لَهُوَ أشدُّ تفلُّتاً من المخاضِ من العُقُلِ) .

أخرجه أحمد (٤/١٥٠) ، والشجري في «الأمالي» (١/٧٣) من طريق عبدالله بن يزيد : ثنا قُبَاث بن رَزِين اللَّخْمي قال : سمعت عُلَيَّ بن رَبَاح اللخمي يقول : سمعت عقبة بن عامر الجهني يقول :

كنا جلوساً في المسجد نقرأ القرآن ، فدخل رسول الله ﷺ فسلَّم علينا ، فرددنا عليه السلام ، ثم قال : . . . فذكره .

ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/٢٩٠/٨٠٠) . . لكنه لم يسق لفظه .

ثم أخرجه أحمد (٤/١٥٣) ، والطبراني (٨٠٠ و٨٠٢) من طرق أخرى عن قباث به .

وهذا إسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات .

وتابع قباثاً : موسى بن عُلَيٍّ بن رباح عن أبيه به دون القصة .

أخرجه ابن أبي شيبة (١٠/٤٧٧) ، وعنه ابن حبان (١٧٨٨ ـ موارد) ، وأحمد (٤/١٤٦) ، وابن نصر في «قيام الليل» (ص٥٦) ، والرُّوياني في «مسنده» (ق٤٥/٢) ، والطبراني أيضاً (٨٠١) من طريق ابن أبي شيبة . وقال الهيثمي (٧/١٦٩) :

«رواه أحمد والطبراني ، ورجال أحمد رجال الصحيح» .

قلت : وفي هذا الحديث من الفقه : مشروعية السلام على من كان جالساً يقرأ القرآن ، ففيه رد على من قال بكراهة ذلك ، وهذا مع كونه مجرد رأي ؛ فهو مخالف لهذا الحديث ، ولعموم قوله ﷺ : «أفشوا السلام بينكم»[1] . وإذا كان قد صح إقرار النبي ﷺ للصحابة حين كانوا يسلمون عليه وهو يصلي في مسجد قباء ، ويرد عليهم إشارة بيده الكريمة ؛ فمن باب أولى أن يشرع السلام على التالي للقرآن خارج الصلاة ، ويكون الرد حينئذ لفظاً لا إشارة كما لا يخفى على أولي النهى ، وإلى هذا ذهب النووي ـ رحمه الله ـ .

وقد خرَّجت حديث الإقرار المشار إليه في «صحيح أبي داود» برقم (٨٦٠) ، وفيما تقدم من هذا الكتاب برقم (١٨٦) ، وذكرت فيه عمل أحمد وإسحاق وابن العربي به . وتطرقت للسلام على القارئ والمؤذن ، وأشرت إلى هذا الحديث ، ولم يتيسر لي هناك تخريجه ، والآن فقد وفق الله ويسر لي تخريجه ؛ و ﴿**لكل أجل كتاب**﴾ . والله ولي التوفيق .

---

(١) ورد من حديث البراء ، وأبي هريرة ، وابن عمرو ، وأنس ، فانظر كتابي الجديد «صحيح الأدب المفرد» (٧٥٠ ـ ٧٥٢ و٧٦٠) .

٣٢٨٦ - (يُكتَبُ في كلِّ إشارةٍ يشيرُ الرجلُ [بيدِه] في صلاتِه عَشْرُ حَسَنات ٍ؛ كلَّ إِصبعٍ حسنةٌ) .

أخرجه أبو عثمان البَحِيري في «الفوائد» (ق٣٩/٢) ، والديلمي (٣٤٤/٤) من طريق ابن لهيعة عن عبدالله بن هُبيرة : أخبرني أبو مصعب المعافري : سمعت عقبة بن عامر . . . مرفوعاً .

ومن هذا الوجه أخرجه المؤمل بن إهاب في «جزئه» (٢٦/٩٨) ، وابن أبي الحديد السلمي في «حديث أبي الفضل السلمي» (٢/٤) ، إلا أنهما قالا : «عن أبي عُشَّانة» مكان : «أبي مصعب» ، وباختصار شديد :

«في كل إشارة في الصلاة عشر حسنات» .

ويرجح الأولَ سنداً ومتناً : روايةُ الطبراني في «المعجم الكبير» من طريق أبي عبد الرحمن المقرئ عن ابن لهيعة : حدثني ابن هبيرة : أن أبا المصعب مِشْرح بن هاعان المعافري حدثه : أنه سمع عقبة بن عامر الجهني به ؛ والزيادة منه ، إلا أنه في حكم المرفوع كما هو ظاهر ؛ لأنه لا يقال بمجرد الرأي .

وإسناده صحيح ؛ فإن أبا عبدالرحمن المقرئ - وهو عبدالله بن يزيد المصري - من جملة العبادلة الذين سمعوا من ابن لهيعة قبل تغير حفظه ، ومنهم عبدالله بن المبارك ، ورواية الديلمي من طريقه ، لكن فيه من لم أعرفه ، وقد رواه معلقاً على الحاكم ، وإليه عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» ؛ لكن قيده بقوله : « . . في (تاريخه)» ، وعزاه فيه وفي «الجامع الصغير» أيضاً للمؤمَّل بن إهاب في «جزئه» ! وفاته أن يعزوه للطبراني ؛ مع أنه في «مجمع الزوائد» ، وقال (١٠٣/٢) :

«رواه الطبراني ، وإسناده حسن» .

وكذا قال المناوي في «التيسير» ، دون أن يعزوه لأحد . وأما في أصله «الفيض» ؛ فقال :

«قال البيهقي : وسنده حسن» .

ويغلب على ظني أن (البيهقي) محرف من (الهيثمي) .

(تنبيه) : لقد توهم بعض الفضلاء أن الحديث يعني : الإشارة بإصبعه السبابة وتحريكها في تشهد الصلاة ، وأن له بكل تحريك عشر حسنات ! وهذا وهم محض ، ويؤكده زيادة : (بيده) ، ولم يقل : (بإصبعه) ، ولذلك أورده الهيثمي في «باب رفع اليدين في الصلاة» .

أقول هذا مع العلم ؛ بل والانتصار لثبوت التحريك في حديث وائل بن حجر ، وقد صححه جمع من الأئمة دون أي مخالف ، وعمل به الإمام أحمد وإسحاق وغيرهما ، ولا عبرة بمن ضعفه من المعاصرين بحجة الشذوذ والمخالفة ؛ فإنها حجة داحضة ؛ لجهلهم وظنهم أن التحريك ينافي الإشارة ، وليس كذلك ؛ كما حققته في «تمام المنة» (٢١٨ ـ ٢٢٢) تحقيقاً قد لا تراه في غيره ، ولله الفضل والمنة .

٣٢٨٧ ـ (مَنْ طَلَبَ الدُّنيا أضرَّ بالآخرةِ ، ومَنْ طَلَبَ الآخرةَ أضرَّ بالدُّنيا ؛ فأضِرّوا بالفاني للباقي) .

أخرجه ابن أبي عاصم في «الزهد» (١٦١/٧٨) : أخبرنا هَدِيَّة بن عبد الوهاب : أخبرنا الفضل بن موسى : أخبرنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد حسن ، رجاله كلهم ثقات من رجال «التهذيب» ؛ على

الخلاف المعروف في محمد بن عمرو ـ وهو ابن علقمة بن وقاص المدني ـ ، قال الذهبي في «الميزان» :

«شيخ مشهور ، حسن الحديث ، مكثر عن أبي سلمة بن عبدالرحمن ، قد أخرج له الشيخان متابعة» .

وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق له أوهام» .

وله شاهد موقوف من حديث عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ .

أخرجه وكيع في «الزهد» (١/٢٩٧ ـ ٢٩٨) ، ومن طريقه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/٢٨٧ ـ ٢٨٨) بسندٍ صحيحٍ عنه .

وهناد في «الزهد» أيضاً (٢/٣٥٣ ـ ٣٥٤) بإسناد آخر رجاله ثقات .

وله شاهد آخر مرفوع من حديث أبي موسى الأشعري بنحوه ، كنت خرجته في الكتاب الآخر (٥٦٥٠) لانقطاعه مع ثقة رجاله ، ثم وقفت على هذا الشاهد العزيز القوي ، فسارعت إلى تخريجه هنا ، ثم أشرت إليه هناك ؛ ليكون القراء على بصيرة وعلم بما يَجِدُّ من العِلْمِ ؛ فإنه في تَقَدُّمٍ لا يَقْبَلُ الجُمودَ ، وبالله تعالى التوفيق .

٣٢٨٨ ـ (ما مِنْ مُسْلم يَبيتُ على ذِكْر [اللهِ] طاهراً ، فيتَعارُّ مِنَ الليلِ ، فيسألُ اللهَ خيراً مِنْ [أمرِ] الدُّنيا والآخرةِ ؛ إلاَّ أعطاهُ إياه) .

أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٧٧/٥٦٣) : حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن شهر بن حوشب قال : ثنا رجل عن معاذ : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره نحوه . قال ثابت :

فقدم علينا الذي حدثنا شهر بن حوشب عنه ، فحدثنا بهذا الحديث .

قلت : هكذا وقع في «المسند» : (رجل) لم يسم ، وقد رواه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٨٠٥/٤٦٩) من طريق الطيالسي ؛ فقال : «عن أبي ظبية» . وقال :

قال : ثابت : فقدم علينا أبو ظبية ، فحدثنا بهذا الحديث عن معاذ .

وهكذا أخرجه أبو داود في «سننه» (٥٠٤٢) ، وأحمد في «مسنده» (٢٣٤/٥ و٢٤١) ، والطبراني في «معجمه» (٢٣٥/١١٨/٢٠) من طرق عن حماد بن سلمة به .

ورواه ابن ماجه (٣٨٨١) دون قول ثابت .

قلت : وأبو ظَبْية : هو السّلَفِيُّ الحمصي ، روى عنه جمع من الثقات غير ثابت البناني ، فاقتصار الحافظ على قوله فيه : «مقبول» ؛ غير مقبول ! لا سيما وقد وثقه ابن معين وغيره ، كما كنت ذكرت ذلك تحت الحديث (٥٩٥) ، وأزيد هنا فأقول : قال المنذري في «الترغيب» (٢٠٧/١) :

«شامي ثقة» .

فحديث الترجمة ـ بالإسناد الثاني ـ عن حماد عن ثابت عن أبي ظبية ـ صحيح ، وأما إسناده الأول ـ عن ثابت عن شهر عن أبي ظبية ـ ؛ فضعيف ، لكن يستشهد به لحال شهر المعروف .

ومن هذه الطريق الصحيحة فقط : أخرجه ابن ماجه (٣٨٨١) ، والأصبهاني في «الترغيب» (١٣٣٠/٥٥٧/٢) ، وهو رواية لأحمد (٢٤٤/٥) .

(تنبيـه) : لقد شتَّ نظر المعلق على الحديث في «موارد الظمآن» (٢٨٧/١ ـ طبع دمشق) عن حقيقتين اثنتين :

الأولى : أنه حسن إسناده من طريق (شهر بن حوشب) ! وفاته أن إسناده من طريق (ثابت) صحيح ثابت .

والأخرى : أنه جعله شاهداً لحديث ابن عمر الذي عند ابن حبان (١٦٧ ـ موارد) بلفظ : «من بات على طهارة بات في شِعاره ملك . . .» الحديث ! وليس فيه مما في هذا إلا فضل من بات طاهراً ؛ فهو شاهد قاصر كما بينته عند تخريج الحديث رقم (٢٥٣٩) .

والحقيقة الأولى قد فاتت المنذريَّ أيضاً ؛ فإنه لم يذكره إلا من طريق شهر ، مع أنه عزاه لأبي داود والنسائي ، وابن ماجه . فظن أن رواية الأولين كرواية ابن ماجه عن شهر فقط ، ومع ذلك فإنه أشار إلى تقوية الحديث بتصديره إياه بقوله : (عن) ، وكذلك قواه الحافظ بسكوته عنه في «الفتح» (١١/١٠٩) ، وعزاه للثلاثة المذكورين دون أن يتعرض لبيان حال إسناده .

٣٢٨٩ ـ (كان بينَ آدمَ ونوحٍ عشَرةُ قرونٍ ، وبينَ نوحٍ وإبراهيمَ عشَرةُ قرونٍ) .

أخرجه الحاكم (٢/٢٦٢) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/١٣٩ ـ ١٤٠) ، وفي «المعجم الأوسط» (١/٢٤/٢/٣٩٨ ـ بترقيمي) من طريق أبي توبة الربيع بن نافع الحلبي : ثنا معاوية بن سلام : حدثني زيد بن سلام أنه سمع أبا سلام يقول : حدثني أبو أمامة رضي الله عنه :

أن رجلاً قال : يا رسول الله ! أنبي كان آدم؟ قال :

«نعم ، مُعَلَّمٌ مُكَلَّمٌ» .

قال : كم بينه وبين نوح؟ قال :

«عشرة قرون» .

قال : كم كان بين نوح وإبراهيم؟ قال :

«عشرة قرون» .

قالوا : يا رسول الله ! كم كانت الرسل؟ قال :

«ثلاث مئة وخمسة عشر ، جمّاً غفيراً» .

وقال الحاكم ـ والسياق له ـ :

«صحيح على شرط مسلم» . ووافقه الذهبي .

وقال الطبراني :

«تفرد به معاوية بن سلام» .

قلت : وهو ثقة من رجال مسلم ؛ كما أشار إلى ذلك الحاكم . وقال الهيثمي (٨/٢١٠) :

«رواه الطبراني ، ورجاله رجال الصحيح ؛ غير أحمد بن خليد الحلبي ، وهو ثقة» .

قلت : هو ممن أكثر عنهم الطبراني في «المعجم الأوسط» ، فروى له فيه ثمانين حديثاً (٣٨٨ ـ ٤٦٨) ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/٥٣) ، وقال فيه الحافظ الذهبي في «السير» (١٣/٤٨٩) :

«ما علمت به بأساً» .

قلت : ومع هذا ؛ فهو متابع عند الحاكم من الحافظ عثمان بن سعيد الدارمي .

وقد وجدت للشطر الثاني من حديث الترجمة شاهداً موقوفاً قويّاً من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال :

«كان بين نوح وآدم عشرة قرون ، كلهم على شريعة من الحق ؛ فاختلفوا ؛ فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين ، قال : وكذلك هي في قراءة عبدالله : (**كان الناس أمة واحدة فاختلفوا**)» .

أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢/١٩٤) ، والحاكم (٢/٥٤٦ - ٥٤٧) وقال : «صحيح على شرط البخاري» . ووافقه الذهبي .

قلت : كنت خرجت هذا الحديث من مصدر مخطوط فيما تقدم برقم (٢٦٦٨) ، ومن مصادر أخرى مطبوعة ، لم يقع في بعضها الشطر الثاني من حديث الترجمة ، فرأيت أن أبرزه هنا وأفرده بالتخريج ، وأن أقويه بهذا الشاهد الصحيح عن ابن عباس ؛ فإنه وإن كان موقوفاً رواية ؛ فهو مرفوع دراية ؛ فإنه في تفسير قوله تعالى : ﴿**كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين**﴾ [البقرة : ٢١٣] ، وبخاصة أنه من رواية ترجمان القرآن عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما - ، وفيه ما يؤكد رفعه ، وهو قوله : «وكذلك هي في قراءة عبدالله . .» يعني : عبدالله بن مسعود رضي الله عنه .

وفيه فائدة هامة ؛ وهي أن الناس كانوا في أول عهدهم أمة واحدة على التوحيد الخالص ، ثم طرأ عليهم الشرك ، خلافاً لقول بعض الفلاسفة والملاحدة ؛ أن الأصل فيهم الشرك ثم طرأ عليهم التوحيد ! ويبطل قولَهم هذا الحديثُ وغيرُه مما هو نصٌّ في نبوة أبيهم آدم عليه السلام ، إلى أدلة أخرى كنت ذكرت بعضها في

كتابي «تحذير الساجد» (ص١٤٧ ـ ١٥٠) ، فراجعه فإنه مهم .

٣٢٩٠ ـ (يا جابرُ ! أمَا علمْتَ أنَّ اللهَ عزّ وجلّ أحْيا أَباكَ ، فقال له : تمنَّ عليَّ ، فقال : أُرَدُّ إلى الدُّنيا فأُقتلُ مرةً أُخرى ! فقال : إنِّي قضيْتُ الحُكْمَ : أنَّهُم إليها لا يُرْجَعُون؟!) .

أخرجه أحمد في «المسند» (٣/٣٦١) من طريق محمد بن علي بن رُبَيِّعَةَ السُّلمي عن عبدالله بن محمد بن عَقيل عن جابر قال : قال لي رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد حسن على الخلاف المعروف في (ابن عقيل) ، والذي استقر عليه رأي الحفاظ المتأخرين أنه وسط حسن الحديث ، وبخاصة إذا توبع ، كما يأتي .

ومحمد بن علي بن ربيعة السلمي ؛ وثقه ابن معين ، وابن حبان (٧/٤٣٥) ، وقال أبو حاتم (٢٧٨ ـ ٢٨/١٢٠) :

«صدوق ، لا بأس به ، صالح الحديث» .

قلت : وقد تابعه أبو حماد الحنفي عن ابن عقيل قال : سمعت جابر بن عبدالله به .

أخرجه الحاكم (٢/١١٩ ـ ١٢٠) ، وقال :

«صحيح الإسناد» .

ورده الذهبي بقوله :

«قلت : أبو حماد هو المفضل بن صدقة ، قال النسائي : متروك» .

قلت : فيه خلاف ، ولم يجرحه غير النسائي ، وقول ابن معين فيه : «ليس بشيء» ؛ إنما يعني أن أحاديثه قليلة جداً ، كما قال ابن القطان الفاسي ، فيما نقله الحافظ في «المقدمة» (ص٤٢١) ، وأقره ! وعندي في ذلك وقفة ، لما ذكرته في بعض التعليقات على «الرفع والتكميل» ، (ص١٠٠) ، وعلى كل حال ، فليس هو بجرح قوي ، وقريب منه قول أبي حاتم (٨/٣١٥ - ٣١٦/١٤٥٦) :

«ليس بقوي ، يكتب حديثه» .

وقال أبو زرعة :

«ضعيف الحديث» .

ويقابل هؤلاء قول ابن عدي (٦/٤١٠) :

«روى عنه الكوفيون وغيرهم [من] الثقات ، وما أرى بحديثه بأساً ، وكان أحمد بن محمد بن سعيد[1] يثني عليه ثناءً تامّاً» .

وزاد في «الميزان» و«اللسان» :

«وقال الأهوازي : كان عطاء بن مسلم يوثقه ، وقال البغوي في «معجم الصحابة» : كوفي صالح الحديث» .

قلت : فمثله يستشهد به على الأقل ، إن لم يكن وسطاً حسن الحديث ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وتابع ابنَ عقيل طلحةُ بنُ خِراش قال : سمعت جابر بن عبدالله يقول : . . . فذكره نحوه ، وفيه :

---

(١) هو الحافظ ابن عقدة ، ووقع في «الميزان» و«اللسان» : (ابن شعيب) ! وهو تحريف .

«قال الرب تبارك وتعالى : إنه قد سبق مني أنهم إليها لا يرجعون ، قال : وأنزلت هذه الآية : ﴿**ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً**﴾ الآية [آل عمران : ١٦٩]» .

إسناده حسن ؛ كما قال المنذري (١٩١/٢) ، وحسنه الترمذي (٣٠١٠) والمزي ، وصححه الحاكم (٢٠٣/٣ ـ ٢٠٤) ، وهو مخرج في «ظلال الجنة» (٢٦٧/١ ـ ٢٦٨) .

وللحديث شاهد ضعيف جداً ، يرويه فَيْضُ بن وَثِيق : ثنا أبو عُبَادة الأنصاري : أخبرني ابن شهاب عن عروة عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت : قال رسول الله ﷺ لجابر : . . . فذكره دون الآية .

أخرجه الحاكم (٢٠٣/٣) ، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢٩٨/٣) ، والبزار في «مسنده» (٢٥٩/٣) ، وقال :

«لا يروى عن عائشة إلا من هذا الوجه ، وأبو عباد (كذا) حدث عنه أبو داود ، والقاسم بن الحكم[1] ، والفضل» .

قلت : كذا وقع فيه (أبو عباد) ، وكذا في «الجرح والتعديل» (١٥٥٩/٢٨١/٦) .

وفي «كنى البخاري» (٤٦٨/٥٤) كما في الإسناد : «أبو عبادة» ، وكذا في «التهذيب» وفروعه ، لكن البخاري لما ساق له حديثاً من طريق أبي داود الطيالسي وقع فيه : (أبو عباد) فالظاهر أنه خلاف قديم ، واسمه : (عيسى بن عبدالرحمن بن فروة الزُّرَقي) ، وهو متروك . وأما الحاكم فقال :

«صحيح الإسناد» !

وتعقبه الذهبي بقوله :

«قلت : فيض كذاب» !

---

(١) الأصل : «أبو داود القاسم ، والحكم ، والفضل» ! ولعل الصواب ما أثبته .

كذا قال ! وهو في ذلك تابعٌ لابن معين ، وغفل عن تعقُّبه إياه في «الميزان» بقوله :

«قلت : قد روى عنه أبو زرعة وأبو حاتم ، وهو مقارب الحال إن شاء الله تعالى» .

وأقره الحافظ في «اللسان» ، وقال :

«وقد ذكره ابن أبي حاتم ولم يجرحه ، وأخرج له الحاكم في «المستدرك» محتجّاً به ، وذكره ابن حبان في (الثقات) [١٢/٩]» .

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣١٧/٩) :

«رواه الطبراني ، والبزار من طريق الفيض بن وثيق عن أبي عبادة الزرقي ، وكلاهما ضعيف» .

ووقع في «المستدرك» و«التلخيص» : (أبو عمارة) ! فلعله لذلك لم يعله الذهبي به ؛ لأنه لم يعرفه ؛ فإنه محرف ، والله أعلم .

ومن التحريفات : أن (الفيض) وقع في «كشف الأستار» : (الفضل) ! ولم يعرفه الشيخ الأعظمي ، فقال في تعليقه عليه :

«كذا الأصل ، وفي الزوائد : (الفيض)» ! ذلك مبلغه من العلم !

وبالجملة ؛ فالحديث صحيح بهذه المتابعات والشواهد ، ومع ذلك لم ينج من جناية ذلك الهدام عليه المسمى بـ (حسان) ، فقد أنكره في تعليقه على «إغاثة اللهفان» ، وقد رددت عليه في كتابي الذي أنا في صدد تعقبي فيه لما ضعفه من الأحاديث الصحيحة ، وبينت أن له شواهد أخرى ، تجاهلها كلها ! عامله الله بما يستحق .

٣٢٩١ - (جُعلَتْ قُرَّةُ عَيْني في الصَّلاةِ) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/٤٢٠/١٠١٢) : حدثنا حفص بن عمر الرَّقِّي ومحمد بن الحسن بن كَيسان المِصِّيصيُّ قالا : ثنا أبو حذيفة : ثنا سفيان عن زياد بن عِلاقة عن المغيرة بن شعبة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد جيد ؛ أبو حذيفة اسمه : (موسى بن مسعود) ؛ قال الحافظ :

«صدوق سيئ الحفظ ، وكان يصحف ، وحديثه عند البخاري في المتابعات» .

وقال الذهبي في «الميزان» :

«صدوق إن شاء الله ، يهم ، تكلم فيه أحمد ، وضعفه الترمذي ، وقال ابن خزيمة : لا أحتج به . . .» .

قلت : لكن له شاهد قوي يرويه يحيى بن عثمان الحربي : ثنا هِقْل بن زياد عن الأوزاعي عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

أخرجه العقيلي (٤/٤٢٠) ، والطبراني «المعجم الأوسط» (٥٧٧٢) ، وفي «المعجم الصغير» (ص١٥٣ ـ هند) ومن طريقه : الخطيب في «التاريخ» (١٢/٣٧١ و١٤/١٩٠) .

وهذا إسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات ، وقد أعل بما لا يقدح ، كما تقدم تحقيقه رقم (١١٠٧ ، ١٨٠٩) . وإنما أعدته هنا شاهداً لحديث أبي حذيفة هذا .

وقد جاء الحديث من طريق أخرى عن أنس بأتم مما هنا ، وهو مخرج في «المشكاة» (٥٢٦١) ، و«الروض النضير» رقم (٥٣) .

ومن جور المسمى بـ (حسان) على السنة : استنكاره هذا الحديث ! وقد رددت عليه فيما أنا في صدده رقم (١٤١) ، وذكرت ثمة من صححه من الأئمة ، ومنهم الحافظ ابن حجر العسقلاني .

٣٢٩٢- (نَعَمْ ، وإنْ كنتَ على نَهْرٍ جَارٍ) .

أخرجه الإمام أحمد (٢/٢٢١) : ثنا قتيبة بن سعيد : ثنا ابن لهيعة عن حُيَي بن عبدالله عن أبي عبدالرحمن الحُبُلِيِّ عن عبدالله بن عمرو بن العاص : أن النبي ﷺ مر بسعد وهو يتوضأ ، فقال :

«ما هذا السرف يا سعد؟ !»

قال : أفي الوضوء سرف؟! قال : . . . فذكره .

وأخرجه ابن ماجه (٤٢٥) : حدثنا محمد بن يحيى : ثنا قتيبة به .

قلت : وهذا إسناد حسن ؛ حيي بن عبدالله مختلف فيه ، وهو عندي أنه وسط حسن الحديث ، وقد حَسَّن له الترمذي ، وصحح له ابن حبان والحاكم والذهبي وغيرهم ، وحسنت أنا - بدوري - فيما مضى عدة أحاديث ، فانظر مثلاً «المشكاة» (١٥٩٣) ، و«الصحيحة» (١٠٠٣ و١٣٠٤) وغيرهما ، وقال فيه ابن عدي (٢/٢٥١) :

«وأرجو أنه لا بأس به إذا روى عنه ثقة» .

قلت : وهذا الشرط بدهي ، ويبدو - لأول وهلة - أنه هنا غير متوفر ، لسوء حفظ ابن لهيعة الذي عرف به ، وإن كان صدوقاً في نفسه ، وهذا هو الذي كان حملني - تبعاً لغيري - على تضعيف الحديث من أجله في «إرواء الغليل» (١/١٧١/١٤٠) قديماً ، وفي غيره إحالة عليه .

ثم بدا لي ما غيَّر وجهة نظري في رواية قتيبة بن سعيد عن ابن لهيعة ، وأن روايته عنه ملحقة في الصحة برواية العبادلة عنه ، استفدت ذلك من ترجمة الحافظ الذهبي لقتيبة في «سير أعلام النبلاء» ، وقد نقلت ذلك تحت الحديث المتقدم (٢٨٤٣) ، فلا داعي لتكراره .

وبناءً على أن هذا الحديث من رواية قتيبة عن ابن لهيعة ، فقد رجعت عن تضعيف الحديث به إلى تحسينه ، راجياً من الله أن يغفر لي خطئي وعمدي ، وكل ذلك عندي ، وأن يزيدني علماً وهدى .

وهناك أثر ذكره البيهقي (١٩٧/١) عن هلال بن يِساف قال : «كان يقال : في كل شيء إسراف ، حتى الطهور ؛ وإن كان على شاطئ النهر» .

وهلال هذا ثقة تابعي ، فكأنه يشير إلى هذا الحديث ، وإلى أنه كان مشهوراً بين السلف ، والله أعلم .

٣٢٩٣ - (أمَا إنَّهم لم يكونُوا يعبُدُونَهم ، ولكنَّهم كانُوا إذا أحلُّوا لهم شيئاً استحلُّوه ، وإذا حرَّمُوا عليهم شيئاً حرَّموه ، [فتلك عِبادَتُهُم]) .

أخرجه البخاري في «التاريخ» (١٠٦/١/٤) والترمذي في «السنن» (٣٠٩) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢١٨/٩٢/١٧ و٢١٩) ، وابن جرير في «التفسير» (٨٠/١٠ - ١٨) ، والبيهقي في «السنن» (١١٦/١٠) من طريق عبدالسلام بن حرب عن **غُطَيْفِ بن أَعْيَن** عن مصعب بن سعد عن عدي بن حاتم قال :

أتيتُ النبيَّ ﷺ وفي عنقي صليب من ذهب ، فقال :

«يا عدي ! اطرحْ هذا الوثن» .

وسمعته يقرأ في سورة (براءة) : ﴿**اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله**﴾ ، [فقلت : إنا لسنا نعبدهم]؟! قال : . . . فذكره .

والزيادتان للبخاري وغيره ، والسياق للترمذي ، وقال :

«حديث [حسن] غريب ، لا نعرفه إلا من حديث عبدالسلام بن حرب ، وغطيف بن أعين ؛ ليس بمعروف في الحديث» .

قلت : فهو علة الحديث ، وهي جهالة (غطيف بن أعين) ، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/٣١١) برواية عبدالسلام هذا فقط ، وكذلك ذكره البخاري وابن أبي حاتم ، وذكرا له في «التهذيب» راوياً آخر ، وهو (إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة) ، ولكنه متروك . وأما قول الحافظ فيه :

«قلت : وضعفه الدارقطني» .

فأقول : ظن الدارقطني أنه هو (رَوح بن غطيف) ، بيَّنه الذهبي بقوله في «الميزان» :

«ضعفه الدارقطني وقال : روى عنه القاسم بن مالك المزني فقال : روح بن غطيف» .

فتعقبه الذهبي بقوله :

«قلت : أظن ذا آخر» .

فأقول : وعلى التفريق جرى البخاري وابن أبي حاتم ومن جاء بعدهما ؛ فقد ترجما للأول (غطيف بن أعين) برواية عبدالسلام عنه كما تقدم ، ثم ترجما لروح ترجمة أخرى ؛ فقال البخاري (٢/١/٣٠٨/١٠٤٧) :

«روح بن غطيف الثقفي عن عمر بن مصعب ، روى عنه محمد بن ربيعة ؛ منكر الحديث . .» .

ثم ساق له حديث (الدرهم) من طريق القاسم بن مالك عنه عن الزهري بسنده المتقدم في «الضعيفة» (١٤٨) ، ووقع فيه عند البخاري : (روح بن غطيف ابن أبي سفيان الثقفي) ، وهكذا وقعت ترجمته في كتاب «الضعفاء» لابن حبان (٢٩٨/١) . وأما ابن أبي حاتم ؛ فقال :

«روح بن غطيف بن أعين الجزري ، روى عن الزهري وعمرو - كذا - بن مصعب بن الزبير ، روى عنه عبدالسلام بن حرب والقاسم بن مالك المزني ومحمد ابن ربيعة ، سمعت أبي يقول ذلك ، ويقول : ليس بالقوي ؛ منكر الحديث جداً» .

هكذا سمّى جده (أعين الجزري) ، فلا أدري هل هو محفوظ ؛ فإني لم أره عند غيره ، وكذلك قوله : «روى عنه عبدالسلام بن حرب . . .»؟ والباقي موافق لما عند البخاري وغيره .

ثم رأيت حديث (الدرهم) في «علل الدارقطني» (٤٣/٨ - ٤٤) من طريق القاسم بن مالك المشار إليها آنفاً عن (روح بن غطيف) به . ثم ذكر أنه خالفه أسد ابن عمرو البجلي فقال : «عن غطيف» ، وقال الدارقطني :

«وهو روح بن غطيف كما قال القاسم بن مالك ، وروح ضعيف» .

قلت : ففيه إشارة قوية إلى أن صاحب حديث (الدرهم) إنما هو (روح بن غطيف) ، وليس (غطيف بن أعين) ، وأن روحاً في نفسه ضعيف ، وأن (أسد بن عمرو) أخطأ في قوله فيه : (غطيف) مكان (روح) . وقد صرح بذلك في كتاب «السنن» (٤٠١/١) ، فقال عقب رواية القاسم بن مالك المذكورة :

«خالفه (أسد بن عمرو) في اسم (روح بن غطيف)، فسماه (غطيفاً)؛ ووهم فيه».

قلت: ومن هذا التحقيق يتبين:

أولاً: أن (غطيف بن أعين) هو غير (روح بن غطيف).

ثانياً: وأن (روحاً) هذا هو الذي ضعفه الدارقطني، خلافاً لما نسبه إليه الحافظ كما تقدم نقله عنه، وأشار إليه الذهبي بقوله في «الكاشف»: «ليَّنه بعضهم»؛ يشير إلى الدارقطني، وإنما ليَّن (روحاً) كما عرفت.

ثالثاً: وأن ما نسبه الذهبي في «الميزان» إلى الدارقطني أنه قال في (روح): «روى عنه القاسم...»؛ وهمٌ على الدارقطني، وأن الذي روى ذلك عن القاسم إنما هو (أسد بن عمرو) كما صرح الدارقطني، فاغتنم هذا التحقيق؛ فقد لا تجده في مكان آخر.

ويتبين مما سبق أن علة هذا الإسناد جهالة غطيف بن أعين التي أشار إليها الترمذي بقوله فيه: «ليس بالمعروف».

وحينئذٍ يرد السؤال التالي: كيف يلتقي تجهيله إياه مع تحسينه للحديث؟

وجوابي من وجهين:

الأول: أن التحسين المذكور لم يرد في النسخة التي ننقل عنها، وإنما هي زيادة استفدتها من «تخريج الكشاف» للحافظ العسقلاني (١٠٨/٧٥)، و«الدر المنثور» للسيوطي (٢٣٠/٣).

والآخر: لعله من أجل الشاهد الذي يرويه أبو البختري قال:

«سئل حذيفة ـ رضي الله عنه ـ عن هذه الآية ﴿**اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله**﴾ ؛ أكانوا يصلون لهم؟ قال : لا ، ولكنهم كانوا يحلون لهم ما حرم الله عليهم فيستحلونه ، ويحرمون عليهم ما أحل الله لهم فيحرمونه ، فصاروا بذلك (أرباباً)» .

أخرجه عبدالرزاق في «التفسير» (٢٧٢/١) ، والطبري والبيهقي في «السنن» ـ والسياق له ـ وفي «الشعب» (٤٥/٧) ، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١٠٩/٢) من طرق عنه .

وهذا إسناد صحيح مرسل ؛ فقد ذكروا أن (أبا البختري) ـ واسمه سعيد بن فيروز ـ عن حذيفة : مرسل .

على أن الحافظ ذكر أنه أخرجه ابن مردويه من وجه آخر عن عطاء بن يسار عن عدي بن حاتم ؛ فهو بمجموع طرقه حسن إن شاء الله تعالى ، وقد أشار ابن كثير في «تفسيره» (٣٤٨/٢) إلى تقويته ، ولكنه عزاه لأحمد أيضاً ، ولعله يعني في غير «مسنده» ؛ فإني لم أره فيه ، ولا عزاه إليه غيره . وقد عزاه السيوطي إلى ابن سعد أيضاً وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ . وعزاه الحافظ لابن أبي شيبة وأبي يعلى والبيهقي في « المدخل » من هذا الوجه ـ يعني : الذي عند الترمذي ـ . وقال العلامة الآلوسي في «روح المعاني» عقب الحديث وأثر حذيفة :

«ونظير ذلك قولهم : فلان يعبد فلاناً ؛ إذا أفرط في طاعته ، فهو استعارة بتشبيه الإطاعة بالعبادة ، أو مجاز مرسل بإطلاق العبادة ، وهي طاعة مخصوصة على مطلقها ، والأول أبلغ ، وقيل : اتخاذهم أرباباً بالسجود لهم ، ونحوه مما لا يصلح

إلا للرب عز وجل ، وحينئذٍ فلا مجاز ، إلا أنه لا مقال لأحد بعد صحة الخبر عن رسول الله ﷺ . والآية ناعية على كثير من الفرق الضالة الذين تركوا كتاب الله تعالى وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام لكلام علمائهم ورؤسائهم ، والحق أحق بالاتباع ، فمتى ظهر وجب على المسلم اتباعه ، وإن أخطأه اجتهاد مقلِّده» .

(تنبيه) : لقد اطلعت على موقفين متعارضين من مُعَلِّقَيْن على هذا الحديث ، غفلا كلاهما عن خطأ نسبة تضعيف الدارقطني لـ (غطيف بن أعين) ، فجاءا بالعجب :

أما أحدهما ـ وهو الأخ أبو الأشبال الزهيري ـ ؛ فإنه بناءً على التضعيف المزعوم طلع علينا بشيء جديد ، وهو أن (غطيفاً) مجهول الحال ! لأنه روى عنه أسد بن عمرو والقاسم بن مالك ! وهما إنما رويا عن (روح) ! وعليه قال :

«فقد وثقه ابن حبان وضعفه الدارقطني ، فلا أقل من أن يقال فيه : «لا بأس به» مثلاً» !

وهذه تركيبة عجيبة ، ظاهرة البطلان ، لا حاجة لإطالة الرد عليها !

وأما الآخر ؛ فهو المدعو بـ(حسان عبدالمنان) ؛ فإنه قال في تعليقه على «إغاثة اللهفان» (٢/٣٧٥) :

«وهذا إسناد ضعيف ، غطيف بن أعين ضعيف ، وفيه جهالة» !

فقوله : «ضعيف» يشير إلى تضعيف الدارقطني ، ولا أصل له كما سبق ، على أن جمعه بين وصفه بالضعف ووصفه بالجهالة جمع بين متناقضين ، كما بينته في ردي عليه رقم (١٥٢) ! فلا داعي للإعادة .

٣٢٩٤ - (لو أنَّ رجُلينِ دخَلا في الإِسلامِ فاهتجرا ؛ لَكَانَ أحدُهما خارجاً من الإِسلامِ حتَّى يرجعَ . يعني : الظالم) .

أخرجه البزار في «مسنده» (ص٢٤٥ - زوائده) : حدثنا عبدالوارث بن عبدالصمد : حدثني أبي : ثنا شبيب عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبدالله ابن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

«صحيح» .

ولا أدري جزماً مَنِ القائلُ : «صحيح»؟ أهو البزار ، أم الهيثمي صاحب «الزوائد»؟ ولعله أرجح ؛ فقد قال في «مجمع الزوائد» (٨/٦٦) :

«رواه البزار ، ورجاله رجال الصحيح» .

لكن وقع فيه موقوفاً لم يذكر فيه النبي ﷺ ، بخلاف «الترغيب» ؛ فإنه وقع فيه (٣/٢٨٢) مرفوعاً كما في «الزوائد» ، وقال :

«ورواته رواة الصحيح» .

وهو كما قالا ، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ غير شيخ عبدالصمد وهو ابن عبدالوارث - ؛ فلم أعرفه ؛ لأنه لم يتبين لي من النسخة - وهي سيئة - أهو (شبيب) بالباء الموحدة بعد الشين أم (شعيب) بالعين المهملة ، وسواء كان هذا أو ذاك ؛ فلم يظهر لي من هو ؛ لكن من المحتمل أن يكون محرفاً من : «شعبة» ؛ وهو شعبة بن الحجاج الثقة المشهور ؛ فإنه من شيوخ عبدالصمد ، ويروي عن الأعمش ، فإن كان كذلك ؛ فالسند من فوق البزار صحيح .

لكن في النفس من تفرد البزار برفعه شيء ؛ فإنه - مع حفظه - قد تكلموا

فيه ، وقد أورده الذهبي في «المغني» ؛ وقال :

«صدوق ؛ قال أبو أحمد الحاكم : يخطئ في الإسناد والمتن» .

ولعل أصل الحديث موقوف على ابن مسعود ، أخطأ فيه البزار أو غيره فرفعه ؛ فقد أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢/١٧/٣) من طريق عصمة بن سليمان الخزاز الكوفي : نا محمد بن طلحة بن مُصَرِّف عن أبيه عن زيد بن وهب قال : قال عبدالله بن مسعود فذكره نحوه .

ورجاله ثقات معروفون كلهم ؛ غير عصمة بن سليمان ؛ قال ابن أبي حاتم (٢١/٢/٣) :

«روى عنه أبي ، وسألته عنه؟ فقال : ما كان به بأس ، كان أحمد بن حنبل في حانوته» . وقال الهيثمي :

«رواه الطبراني ، ورجاله رجال الصحيح ؛ غير عصمة بن سليمان ، وهو ثقة» .

وقال المنذري :

«رواه الطبراني موقوفاً بإسناد جيد» .

قلت : وهو كما قال لولا انقطاع فيه ؛ قال في «التقريب» :

«محمد بن طلحة بن مصرف كوفي صدوق له أوهام ، وأنكروا سماعه من أبيه لصغره» .

ثم ترجح عندي أن الراوي هو شعبة ، وأن الحديث مرفوع ؛ لأني وجدت ذلك في بعض المصادر الأخرى .

وقد وجدت للبزار متابعاً ، فرواه الحاكم (٢١/١ ـ ٢٢) من طريق علي بن

العباس البَجَلي قال : ذكر عبدالوارث بن عبدالصمد قال :حدثني أبي : ثنا شعبة به .

وأخرجه هو ، وأبو نعيم في «الحلية» (١٧٣/٤) من طريق جماعة عن ابن خزيمة قال : ثنا علي بن مسلم الطُّوسي قال : ثنا عبدالصمد بن عبدالوارث قال : ثنا شعبة به . وقال أبو نعيم :

«غريب من حديث الأعمش وشعبة ،لم يرفعه إلا عبدالصمد» .

قلت : هو صدوق ثبت في شعبة ؛ كما قال الحافظ في «التقريب» ، ولذلك قال الحاكم عقبه :

«صحيح على شرط الشيخين ، وعبدالصمد بن عبدالوارث بن سعيد ثقة مأمون ، وقد خرجا له جميعاً غير حديث تفرد به عن أبيه وشعبة وغيرهما» .

ووافقه الذهبي .

ولذا ؛ فقد قررت نقله هنا إلى «الصحيحة» ، والحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

٣٢٩٥ - (ألا أدُلُّكم على مَنْ هو أشدُّ منه؟ (يعني : الصَّريعَ) رجلٌ ظلمَه رجلٌ ، فَكَظَمَ غيظَه ؛ فغلبَه ، وغلبَ شيطانَه ، وغلبَ شيطانَ صاحبِه ، (وفي رواية) : الذي يملكُ نفْسَه عند الغضَبِ) .

أخرجه البزار في «مسنده» (٢/٤٣٨ - ٢٠٥٣/٤٣٩ و٢٠٥٤) - بالروايتين بإسناد واحد - من طريق **شعيب بن بيان** : ثنا **عمران** عن قتادة عن أنس :

أن النبي ﷺ مر بقوم يرفعون حجراً ، فقال :

«ما يصنع هؤلاء؟» .

فقالوا : يرفعون حجراً يريدون الشِّدة ، فقال النبي ﷺ :

«أفلا أدلكم على ما هو أشد منه؟ ـ أو كلمة نحوها ـ : الذي يملك نفسه عند الغضب» .

ثم ساق الرواية الأولى بلفظ :

أن النبي ﷺ مرّ بقوم يصطرعون ، فقال :

«ما هذا؟» .

قالوا : يا رسول الله ! هذا فلان الصريع ؛ ما يصارع أحداً إلا صرعه ، فقال رسول الله ﷺ : فذكره .

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦٨/٨) :

«رواهما البزار بإسناد واحد ، وفيه شعيب بن بيان وعمران القطان ، ووثقهما ابن حبان ، وضعفهما غيره ، وبقية رجالهما رجال الصحيح» .

قلت : فالسند حسن ، وكذا قال الحافظ في «الفتح» (٥١٩/١٠) .

ويشهد له حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«ليس الشديد بالصُّرَعة ، إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب» . أخرجه الشيخان وغيرهما ، وابن حبان ؛ ولفظه :

«ليس الشديد من غلب الناس ، وإنما الشديد من غلب نفسه» .

وهو مخرج في التعليق على «صحيح الأدب المفرد» (٩٨٩/٥٠٠) .

٣٢٩٦ - (لو فَعَلَ (يعني : أبا جهْلٍ) ؛ لأَخذتْه الملائكةُ عِيَاناً ، ولو أنَّ اليهودَ تمنَّوُا الموتَ ؛ لماتُوا) .

رواه البزار (٢١٨٩/٤٠/٣) - والسياق له - وابن جرير (٣٣٦/١ و١٦٥/٣٠) من طريق زكريا بن عدي : ثنا عبيدالله بن عمرو عن عبدالكريم عن عكرمة عن ابن عباس :

قال أبو جهل : لئن رأيت محمداً ﷺ لأطأن على عنقه ، فقيل : هو ذاك ، قال : ما أراه ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وزكريا بن عدي ثقة من رجال مسلم ، ومن فوقه ثقات من رجال الشيخين ، فالإسناد صحيح .

وتابعه أحمد بن عبدالملك : ثنا عبيدالله به .

أخرجه أحمد (٢٤٨/١) ولكنه لم يسق لفظه ، وإنما أحال على لفظ قبله ، وهو من رواية (فرات بن سلمان) الآتي . وكأنه - لذلك - خفي على الهيثمي فلم يعزه لأحمد ، وقال (٣١٤/٦) :

«رواه البزار ، ورجاله رجال الصحيح» .

وعزاه الحافظ في «الفتح» (٧٢٤/٨) لابن مردويه مثل سياق البزار ، وزاد بعد قوله : «لماتوا» :

«ورأوا مقاعدهم من النار» .

وأما متابعة فرات ؛ فقال لأحمد : ثنا إسماعيل بن يزيد الرقي أبو يزيد : ثنا فرات عن (الأصل : بن) عبدالكريم به ، ولفظه :

قال : قال أبو جهل : لئن رأيت رسول الله ﷺ يصلي عند الكعبة ؛ لآتينَّه حتى أطأ على عنقه ! قال : فقال :

«لو فعل ؛ لأخذته الملائكة عياناً ، ولو أن اليهود تمنوا الموت ؛ لماتوا ورأوا مقاعدهم في النار» .

ولو خرج الذين يباهِلُون رسولَ الله ﷺ ؛ لرجعوا لا يجدون مالاً ولا أهلاً» .

وفرات : هو ابن سلمان ، وهو ثقة .

والراوي عنه إسماعيل بن يزيد الرقي ؛ لم أعرفه ، وادعى الحافظ في «التعجيل» أنه (إسماعيل بن عبدالله بن خالد الرقي) الذي في «التهذيب» ! وخطأه في ذلك الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ ، لأمور ذكرها ، وهي قوية ، وانتهى إلى أنه غيره ، وقال :

«وأحمد يتحرى شيوخه ، فلا يروي إلا عن ثقة ، وعند ذاك صححنا حديثه» .

كذا قال . والله أعلم .

نعم ؛ حديثه صحيح ؛ فقد وجدت له متابعاً قويّاً ، فقال أبو يعلى في «مسنده» (٢٦٠٤/٤٧١/٤) : حدثنا زهير : حدثنا عبدالله بن جعفر : حدثنا عبيدالله بتمامه مثل رواية (فرات) .

وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين .

وتابعه معمر عن عبيدالله به مختصراً جدّاً ؛ ليس عنده إلا قوله :

«لو فعل ؛ لأخذته الملائكة عياناً» .

أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (٥٢/١ و٣٣٤/٢) ومن طريقه البخاري (٤٩٥٨)

والترمذي (٣٣٤٨) - وصححه -، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/٥١٨/ ١١٦٨٥)، والطبري (١/٣٣٦)، والبيهقي في «الدلائل» (٢/١٩٢)، وأحمد (١/٣٦٨)، كلهم عن عبدالرزاق به . وزعم المعلق على «الترمذي» أنه تفرد به ؛ يعني دون البخاري وسائر الستة ! وقال الحافظ عقب الحديث :

«وزاد الإسماعيلي في آخره من طريق معمر عن عبدالكريم الجزري : قال ابن عباس : لو تمنى اليهود الموت ؛ لماتوا ، ولو خرج الذين يباهلون رسول الله ﷺ ؛ لرجعوا لا يجدون أهلاً ولا مالاً» .

ولحديث الترجمة شاهد من حديث أبي هريرة قال :

قال أبو جهل : هل يعفِّر محمد وجهه بين أظهركم؟ قال : فقيل : نعم . فقال : واللات والعزى ! لئن رأيته يفعل ذلك لأطأن على رقبته ، أو لأعفِّرن وجهه في التراب ! قال :

فأتى رسولَ الله ﷺ وهو يصلي - زعم ليطأ على رقبته - ! قال : فما فجأهم منه إلا وهو ينكص على عقبيه ويتقي بيديه ، قال : فقيل له : ما لك؟ فقال : إن بيني وبينه لخندقاً من نار وهَولاً وأجنحة ! فقال رسول الله ﷺ :

«لو دنا مني ؛ لاختطفته الملائكة عضواً عضواً» .

قال : فأنزل الله عز وجل - لا ندري في حديث أبي هريرة ، أو شيء بلغه - : ﴿**كلا إن الإنسان ليطغى . أن رآه استغنى . إن إلى ربك الرُّجعى . أرأيت الذي ينهى . عبداً إذا صلى . أرأيت إن كان على الهدى . أو أمر بالتقوى . أرأيت إن كذب وتولى (يعني : أبا جهل) . ألم يعلم بأن الله يرى**﴾ إلى آخر السورة .

أخرجه مسلم (٨/١٣٠) ، والنسائي - ببعضه - في «الكبرى» (٦/٥١٨/١١٦٨٣) ، والطبري (٣٠/١٦٥) ، والبيهقي (٢/١٨٩) ، وأحمد (٢/٣٧٠) .

٣٢٩٧ - (مرَّ الملأُ من قريشٍ على رسولِ اللهِ ﷺ ؛ وعندَه صهيب ، وبلالٌ ، وعمارٌ ، وخبّابٌ ، ونحوُهم من ضعفاءِ المسلمينَ ، فقالوا : يا محمَّدُ ! اطردْهم ، أَرضيتَ هؤلاء من قومك ، أفنحنُ نكونُ تَبَعاً لهؤلاءِ؟ ! أهؤلاء منَّ اللهُ عليهم مِنْ بيْننا؟! فَلَعَلَّكَ إنْ طردتَهم أنْ نأتيَك ! قالَ : فنزلت : ﴿ولا تطردِ الذين يدعونَ ربَّهم بالغَداةِ والعَشيِّ يريدونَ وجْهَهُ ما عليكَ من حسابِهم من شيءٍ وما مِنْ حسابِك عليهم من شيءٍ فتطردَهم فتكونَ من الظَّالمين﴾) .

أخرجه أحمد (١/٤٢٠) من طريق أسباط مختصراً نحوه ، والبزار (٣/٤٨/٢٢٠٩) - والسياق له - من طريق ابن جرير في «التفسير» (٧/١٣٧) ، كلاهما من طريق جرير بن عبدالحميد ، وابن جرير أيضاً من طريق أبي زُبَيدٍ (الأصل : أبو زيد) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٢٦٨/١٠٥٢٠) من طريق يزيد بن عبدالعزيز - أربعتهم - عن أشعث - زاد البزار : ابن سَوار - عن كُردوس الثعلبي عن عبدالله بن مسعود قال : فذكره . وقال البزار :

«لا نعلمه يروى عن عبدالله إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو ضعيف ؛ لضعف أشعث بن سوار عند الجمهور ، وجزم بضعفه الحافظ في «التقريب» . وأما قول الهيثمي (٧/٢١) :

«رواه أحمد والطبراني . ورجال أحمد رجال «الصحيح» ؛ غير كردوس ، وهو ثقة» !

فهو من أوهامه ، ويعود السبب في ظني إلى أمرين :

الأول : أنه لم يقف على رواية البزار المصرحة بأن (أشعث) هو (ابن سوار) ، وليس من رجال «الصحيح» على ضعفه .

والآخر : أنه توهم أن (أشعث) هذا هو (ابن أبي الشعثاء) ؛ فقد ذكروه في الرواة عن (كردوس الثعلبي) ، لكن الأربعة الذين رووا هذا الحديث عن (أشعث) ليس فيهم أحد روى عن (ابن أبي الشعثاء) ؛ فتعين أنه ليس به ، وأنه (ابن سوار) .

وللحديث شاهد يتقوى به ؛ يرويه **أسباط بن نصر** عن السُّدِّي عن أبي سعد الأزدي ـ وكان قارئ الأزد ـ عن **أبي الكَنود** عن خباب في قوله تعالى : ﴿**ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي**﴾ إلى قوله : ﴿**فتكون من الظالمين**﴾ قال :

جاء الأقرع بن حابس التميمي ، وعُيَيْنَةُ بن حِصْنِ الفَزَاري ، فوجدوا رسول الله ﷺ مع صهيب وبلال وعمار وخباب قاعداً في ناس من الضعفاء من المؤمنين ، فلما رأوهم حول النبي ﷺ حقروهم ، فأتوه فَخَلَوْا به وقالوا : . . . الحديث نحوه بزيادة فيه .

أخرجه ابن ماجه (٤١٢٧) ، وابن جرير (١٢٧/٧) ، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٠٧/١٢ ـ ٢٠٨) .

ومن هذا الوجه رواه ابن أبي حاتم أيضاً ؛ كما في «تفسير الحافظ ابن كثير» ، وقال (١٣٥/٢) :

«وهذا حديث غريب ؛ فإن هذه الآية مكية ، والأقرع بن حابس وعُيَيْنَةُ إنما أسلما بعد الهجرة بدهر» .

قلت : والظاهر أن الوهم من أسباط بن نصر ؛ فإنه وإن كان صدوقاً ومن رجال مسلم ، فقد كان كثير الخطأ يغرب ؛ كما قال الحافظ في «التقريب» .

وأبو سعد الأزدي وأبو الكنود ؛ لم يوثقهما غير ابن حبان ، ووثق الأخير منهما ابن سعد في «طبقاته» ، وقال الحافظ في كل منهما :

«مقبول» .

ولم أجد لهما متابعاً في ذكر الأقرع وعُيَيْنَةَ ، فهو غير محفوظ . وقد جرى البوصيري في «الزوائد» على ظاهر ما قيل في رجال الإسناد ، فقال :

«إسناده صحيح ، ورجاله ثقات ، وقد روى مسلم والنسائي والمصنف بعضه من حديث سعد بن أبي وقاص» !

قلت : قول ابن كثير عندي أرجح وأقوى ؛ فإن سياق القصة يدل على أنها كانت في مكة والمسلمون ضعفاء ، وحديث سعد الذي أشار إليه البوصيري يؤيد ذلك ، فقال سعد :

كنا مع النبي ﷺ ستة نفر ، فقال المشركون للنبي ﷺ : اطرد هؤلاء ، لا يجترئون علينا . قال : وكنت أنا ، وابن مسعود ، ورجل من هذيل ، وبلال ، ورجلان لست أسميهما ، فوقع في نفس رسول الله ﷺ ما شاء الله أن يقع ، فحدَّث نفسَهُ ، فأنزل الله عز وجل : ﴿**ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه**﴾ .

أخرجه مسلم (١٢٧/٧) - والسياق له - ، والنسائي في «الكبرى» (٣٤٠/٦/ ١١١٦٣) ، وابن ماجه (٤١٢٨) ، وابن جرير (١٢٨/٧) ، والحاكم (٣١٩/٣) ، والبزار في «البحر الزخار» (٦١/٤ - ٦٢) ، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/ ١٤١/ ٨٢٦) ، وعبد بن حميد في «المنتخب» (١٣١/١٧٣/١) ، وابن حبان (٦٥٧٣/٥٣٥/١٤ - المؤسسة) من طرق عن المقدام بن شريح عن أبيه عنه . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ! ووافقه الذهبي !

قلت : وهو وهم من ناحيتين :

إحداهما : استدراكه على مسلم ؛ وقد أخرجه .

والأخرى : تصحيحه على شرط البخاري ؛ والمقدام وأبوه لم يحتج بهما البخاري .

كفارةُ وَأْدِ البنات

٣٢٩٨ ـ (أعتِقْ عنْ كلٍّ واحدةٍ منهنَّ رقبةً ، قال : إني صاحبُ إبلٍ؟ قال : فانحرْ (وفي رواية : فاهْدِ إنْ شئتَ) عن كلٍّ واحدةٍ بدَنَةً) .

أخرجه البزار (٣/٧٨/٢٢٨٠ ـ كشف الأستار) ، والطبراني (١٨/٣٣٣/ ٨٦٣) ، والبيهقي (٨/١١٦) ، وكذا ابن أبي حاتم كما في «تفسير ابن كثير» (٤/٤٧٨) ، وابن منده ـ كما في «الإصابة» ـ كلهم من طريق عبدالرزاق : أنا إسرائيل عن سماك بن حرب عن النعمان بن بشير عن عمر بن الخطاب في قوله تعالى : ﴿**وإذا الموؤدة سئلت**﴾ ، قال :

جاء قيس بن عاصم إلى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! إني وأدت [ثماني] بنات لي في الجاهلية؟ فقال : . . . فذكره ، وقال البزار :

«لا نعلمه يروى عن عمر إلا من هذا الوجه ، ولم يسنده عنه إلا عبدالرزاق عن إسرائيل ، ولم نسمعه إلا من (الحسين) ، وقد خولف عبدالرزاق في إسناده عن إسرائيل» .

قلت : ورجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير (الحسين) شيخ البزار ، وهو (ابن مهدي الأُبُلِّي) ؛ وهو ثقة عند ابن حبان (٨/١٨٨) ، صدوق عند أبي حاتم (٣/٦٥/٢٩٤) ، وأخرج له ابن خزيمة وابن حبان في «صحيحيهما» .

وقد توبع خلافاً لما وصل إليه علم البزار ، فقال ابن أبي حاتم : أخبرنا أبو عبدالله الطهراني ـ فيما كتب إلي ـ قال : حدثنا عبدالرزاق : فذكره ، كذا وقع عند ابن كثير ، ليس فيه بيان من هو الذي كتب ، وهو عند ابن منده من طريق محمد ابن عماد الظهراني : حدثنا عبدالرزاق . .

قلت : هو محمد بن حماد (بالحاء المهملة) الطِّهراني (بكسر الطاء المهملة) من رجال ابن ماجه ، ثقة ، لم يصب من ضعَّفه ؛ كما قال ابن حجر في «التقريب» ، وهو نفسه أبو عبدالله المتقدم عند ابن أبي حاتم .

وتابعهم (محمد بن مهدي الأبلي) عند البيهقي ، وهو أخو (الحسين بن مهدي) المتقدم ، وثقه ابن حبان أيضاً (٩٩/٩ و١٢٢) ، وروى عنه أبو زرعة .

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٣٤/٧) :

«رواه البزار والطبراني ، ورجال البزار رجال «الصحيح» ؛ غير حسين بن مهدي الأيلي (!) ، وهو ثقة» .

قلت : وعليه ملاحظتان :

الأولى : أن الطبراني رواه من طريق الحسين أيضاً ، فقال : حدثنا عَبْدان بن أحمد : ثنا الحسين بن مهدي الأبلي . . . فلا وجه لتخصيص (البزار) بالذكر كما هو ظاهر ، و(عبدان بن أحمد) من الحفاظ المشهورين ، ولعله أحفظ من (البزار) .

والأخرى : أن الصواب في نسبة (الأبلي) : أنه بالموحَّدة المضمومة . كما وقع في «الطبراني» ، وليس (الأيلي) بالمثناة التحتية كما وقع عند الهيثمي ، وسكت عنه الأعظمي على عادته من قلة الانتباه والتحقيق !

وبالموحدة قيده الحافظ في «التقريب» ، تبعاً للحافظ عبدالغني في «مشتبه النسبة» وغيره ، وانظر «تيسير الانتفاع» .

وعلى ما تقدم ؛ فإسناد الحديث جيد .

وله طريق أخرى ؛ يرويها قيس عن الأغر بن الصَّبَّاح عن خليفة بن حُصَيْن عن قيس بن عاصم . . . نحوه .

أخرجه الطبراني (رقم٨٦٨) ، والبيهقي ، وابن أبي حاتم أيضاً .

ورجاله ثقات ؛ إلا قيساً ـ وهو ابن الربيع ـ ، وهو ممن يستشهد به .

وله شاهد مرسل قوي ؛ يرويه معمر عن قتادة قال :

جاء قيس بن عاصم التميمي . . . الحديث .

أخرجه عبدالرزاق في «التفسير» (٣٥١/٢) ، وابن جرير (٤٦/٣٠) مختصراً .

وأما قول البزار : «وقد خولف عبدالرزاق في إسناده عن إسرائيل» !

فلم أعرف المخالِف الذي يشير إليه ، فالله أعلم .

٣٢٩٩ ـ (يتْبعُ الميِّتَ إلى قبْرِه ثلاثةٌ : أهلُه ، ومالُه ، وعملُه ، فيرجعُ اثنانِ ويبقَى واحدٌ ، يرجعُ أهلُه ومالُه ، ويبقَى عملُه) .

أخرجه أحمد (١١٠/٣) وابن المبارك في «الزهد» (٦٣٦/٢٢٤) والحميدي في «مسنده» (١١٨٦/٥٠٠) ـ والسياق له ـ قالوا : ثنا سفيان : قال : ثنا عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم : أنه سمع أنس بن مالك يقول : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح غاية متصل بالتحديث ، وهو على شرط الشيخين ، وقد أخرجاه كما يأتي :

فقد أخرجه البخاري (٦٥١٤/٣٦٢/١١) من طريق الحميدي ، وكذا أبو نعيم في «الحلية» (٤/١٠) ، والبغوي في «شرح السنة» (٤٠٥٦/٢٥٩/١٤) من طريق البخاري ، وكذا في «تفسيره» (٥١٨/٨) ، وقال :

«متفق على صحته» .

وأخرجه من طريق أحمد : أبو نعيم أيضاً (٣١٠/٧) ، وقال :

«صحيح ثابت» .

وأخرجه من طريق ابن المبارك : الترمذيُّ (٢٣٨٠) ، وقال :

«حديث حسن صحيح» .

وأخرجه مسلم (٢١١/٨ ـ ٢١٢) ، والنسائي (٢٧٤/١) ، وابن حبان في «صحيحه» (٣٠٩٧/٤٢/٥) ، والحاكم (٧٤/١) ، وأبو نعيم أيضاً (٤/١٠) ، والبيهقي في «الزهد» (٦٩٥/٢٦٨) . وقال أبو نعيم أيضاً عقبه :

«ثابت صحيح» .

وتابعه قتادة عن أنس به مرفوعاً نحوه أتم منه ، وقال في الأهل والمال :

«فذلك أهله وحشمه» .

رواه ابن حبان ، والحاكم ، وصححه على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي ، وجود إسناده الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢٣٣/٣) ، وتقدم تخريجه برقم (٢٤٨١) تحت حديث النعمان بن بشير بنحوه ، وجود إسناده العراقي

أيضاً ، وفيه أنه قال في الأهل والمال :

«فذلك خدمه وأهله» .

كما في «جامع المسانيد» (١٢/١٦٥/٩٥٠٣) ، و«مجمع الزوائد» (١٠/٢٥١) ، و«الترغيب» (٤/١٠٠) ، وقال :

«رواه الطبراني في «الكبير» بأسانيد أحدها صحيح» .

و(الحشم) بمعنى : (الخدم) ، ففي «النهاية» :

«الحشم ـ بالتحريك ـ : جماعة الإنسان ، اللائذون به لخدمته» .

قلت : فقوله في الحديث : «وماله» هو من إطلاق الكل وإرادة الجزء ، وهو أسلوب معروف في القرآن والسنة واللغة ، فمن الواضح أن المراد هنا عبيد الميت الذين كانوا يخدمونه ، بل هو منصوص عليه في حديث النعمان وغيره ، وقد قال ابن الأثير في «النهاية» :

«المال في الأصل : ما يملك من الذهب والفضة ، ثم أطلق على كل ما يقتنى ويملك من الأعيان ، وأكثر ما يطلق المال عند العرب على الإبل ؛ لأنها كانت أكثر أموالهم» . قال :

«وقد تكرر ذكر «المال» على اختلاف مسمَّياته في الحديث ، ويفرق فيها بالقرائن» .

قلت : والشواهد على ما ذكر من الكتاب والسنة ـ فضلاً عن اللغة ـ كثيرة جدّاً ، كمثل قوله ﷺ :

«إنما يكفيك من جمع المال خادم ، ومركب في سبيل الله» .

«المشكاة» (٥١٨٥) .

وقوله ﷺ لأبي طلحة الأنصاري ـ لما عزم على أن يتصدق بأحب أمواله إليه (بَيْرُحاء) ـ :

«ذلك مال رابح» (مرتين) . البخاري (١٤٦١) .

وحديث والد أبي الأحوص لما سأله ﷺ : «هل عندك من مال؟» . قال :

من كل المال آتاني الله ؛ من الإبل والغنم والخيل والرقيق . «غاية المرام» (٧٥/٦٣) .

ومن هنا فسر العلماء قوله ﷺ في حديث الترجمة : «ماله» :

«أي : عبيده» ؛ جزم به العلامة أبو الحسن السندي في حاشيته على «النسائي» .

وقال علي القارئ في «المرقاة» (٥/٢٣ ـ ٢٤) :

«كالعبيد والإماء والدابة والخيمة ونحوها» .

وقال الحافظ في «الفتح» (١١/٣٦٥) :

«قوله : «يتبعه أهله وماله» هذا يقع في الأغلب ، ورُبَّ ميت لا يتبعه إلا عمله فقط ، والمراد مَن يتبع جنازته من أهله ورفقته ودوابه على ما جرت به عادة العرب» .

قلت : ونحوه اليوم خروج أقارب الميت ؛ وفيهم أولاده في سياراتهم لتشييعه ودفنه .

لقد تعامى عن هذه الحقائق العلمية والتاريخية والواقعية : ذاك الطبيب البيطري (إسماعيل منصور المصري) ، وفسر ـ بجهله البالغ ، وعناده المعادي للسنة ـ المال في الحديث بمعناه العام ! ورَتب عليه جهلاً أكبر ؛ وهو تكذيبه بالحديث وسخريته بالقائلين به ، والمؤمنين بصحته ، فقال :

«وأبسط اختبار لكشف الكذب في هذا الحديث : أن نسأل الذين يؤمنون به قائلين : هل وجدتم حالة واحدة في العالم يتبع الميت فيها ماله؟؟ (!) نريد إجابة علمية واقعية ، فنحن لم نر ولم نسمع عن ميت واحد ـ في تاريخ البشرية ـ تبعه ماله وهو متجه إلى القبر . . .» إلى آخر هرائه في تمام صفحتين ، وختمه بقوله :

«إنها الخرافة التي صاغتها الحكايات ، وقصص الليل ، وتصورات العجائز ، وأمنيات السُّذَّج ، وخيالات العوام» !!

وأقول : لقد كنت ـ ولا أزال ـ أشكو من انحراف السقاف وحسان وأمثالهما عن السنة ، وتضعيفهما للأحاديث الصحيحة ، فلما وقفت على كلام هذا الدكتور البيطري كدت أن أنسى جنايتهما على السنة ! ولست أشك أن مثله لا يعدو أن يكون أحد رجلين ؛ إما عميلاً لجهة تعادي الإسلام ، وتسخِّر لذلك بعض ضعفاء الإيمان لمحاربة الإسلام باسم الإسلام ، وإما رجل أخْرَقُ جاهل يظن أنه على شيء من العلم والفهم ، وهو في الحقيقة من الذين ﴿**يحسبون أنهم يحسنون صنعاً**﴾ ، أو من الذين قال الله فيهم : ﴿**لهم قلوب لا يفقهون بها . .**﴾ ، وهذه الآية وإن كان المقصود بها الكفار والمشركين ؛ فلمن سار مسيرتهم من المسلمين في نقد الأحاديث نصيب كبير منها ، مثل المعتزلة قديماً ، وأذنابهم حديثاً ، كهذا الطبيب البيطري مثلاً ، كيف لا ، وهو يأتي إلى أحاديث صحيحة اتفق علماء المسلمين قاطبة على ثبوتها وتلقيها بالقبول ؛ فيبطلها بجهله المركب ، فيقع في وعيد قوله تعالى : ﴿**ومن**

يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غَيْرَ سبيل المؤمنين نولِّه ما تولى ونُصْلِهِ جهنم وساءت مصيراً﴾ [النساء : ١١٥] .

وليس يشك كل ذي عقل ولب حقّاً ، أن من خالف سبيل المؤمنين في أمر ما : أنه يكون أحد الرجلين المشار إليهما آنفاً ، وأحلاهما مر ؛ إذ ليس من المعقول يقيناً أن يكون هو محقّاً فيما يبطل ، وهم مبطلون فيما يقولون ويعتقدون ، والله عز وجل يقول : **﴿فماذا بعد الحق إلا الضلال﴾** [يونس : ٣٢] ، وهنا يأتي قوله ﷺ :

«من قال : هلك الناس ؛ فهو أهلكهم» . رواه مسلم في «صحيحه» .

ولا مجال الآن للإشارة إلى الأحاديث الأخرى التي أبطلها بعقله الكاسد ، وجهله البالغ تحت عنوان : «أحاديث صحيحة السند فيها مخالفة صريحة للكتاب» ! وحسب القارئ الكريم أن يعلم أن ذلك مما أودعه في مقدمة كتابه الذي أسماه «شفاء الصدر بنفي عذاب القبر» الثابت كتاباً وسنة وبإجماع أهل السنة والجماعة والسلف الصالح ، ويكفيك من المكتوب عنوانه ! ومثله كتابه الآخر : «تذكير الأصحاب بتحريم النقاب» الذي أشار به في المقدمة المذكورة (ص٨) ، وهو فيها ـ كغيرها ـ مهذار ، كثير الكلام والثناء على نفسه ، وتفصيل القول في جهوده في دراساته التي حصَّل بها كثيراً من الشهادات منها «شهادة الدكتوراه في الطب البيطري» ! ولعل هذا هو مجال اختصاصه ، فحمله حب الظهور إلى أن يكتب فيما لا يحسنه ، مما لا يستطيع الخوض فيها إلا كبار العلماء والذين يخشون الله ، والكتابان المذكوران يؤكدان أنه ليس منهم بسبيل ، وهو مع ذلك (كالهر يحكي انتفاخاً صولة الأسد) ! فاستمع إليه كيف يتفاخر في تأليفه للكتابين بقوله ـ مما نظن أنه ليس صادقاً فيه ـ :

«وقد علم تبارك اسمه أني لم أخط فيهما حرفاً أو كتبت كلمة ؛ إلا وتوضأت قبلها ، وصليت ركعتين» !!

ومن تجرأ على الله فنسب إليه ما لا يعلم ـ لأنه غير واقع ـ أحرى به أن ينسب إلى غيره من خلقه تعالى ما يخالف الواقع ، فها هو (ص٢٠) ينسب إلى شيخ الإسلام ابن تيمية أن الانتقاب للمرأة المحرمة غير جائز ؛ لأنه يحدد معالم عظام وجه المرأة ، وبالتالي يؤدي إلى الفتنة ! وهذا كذب على الشيخ بقصد أو سوء فهم ، وقد يجتمعان ، وأقل ما يدل عليه أنه جاهل لا يفهم كلام العلماء ؛ وليس الآن مجال بيان ذلك ، والله المستعان !

٣٣٠٠ ـ (إنِّي اتَّخذْتُ خَاتماً مِن وَرِقٍ ، ونقشْتُ فيه : «محمَّدٌ رسولُ اللهِ» ، فلا ينقُشنّ أحدٌ على نقْشِه) .

رواه البخاري (٥٨٧٧) ، ومسلم (٦/١٥١) ، وابن ماجه (٣٦٤٠) ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/١٢٨) ، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (ص١١٥) ، وأحمد (٣/١٨٦ ـ ١٨٧ و٢٩٠) ، وأبو يعلى (٣٨٩٦ و٣٩٣٦ و٣٩٤٣) ، وابن سعد في «الطبقات الكُبرى» (١/٤٧٥) من طرق عن عبدالعزيز بن صهيب عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ :

أن رسول الله ﷺ اتَّخذ خاتماً من فضة ، ونقش فيه : «محمد رسول الله» وقال : . . . فذكره .

وله طريق آخر عن أنس :

فقد روى عبدالرزاق في «المصنف» (١٩٤٦٥) ـ وعنه أحمد (٣/١٦١) ، ومن طريقه : الترمذي (١٧٤٥) ، والبغوي (٣١٣٧) ، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (١١٥ ـ ١١٦) ، والبيهقي (١٠/١٨٢) ـ عن معمر عن ثابت عنه رضي الله عنه ـ :

أنَّ النبي ﷺ صنع خاتماً من وَرِق ؛ فنقش فيه : «محمد رسول الله» ، ثم قال :

«لا تنقشوا عليه» .

قلتُ : وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم .

ولم أقل : «على شرط الشيخين» ؛ لأن البخاري لم يخرج لمعمر عن ثابت في «صحيحه» إلا تعليقاً ؛ كما قال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص٤٤٤ - ٤٤٥) ، بينما مسلم أخرج له هكذا .

وفي «تحفة الأشراف» (١/١٥٠ - ١٥٤) - للحافظ المزي - سوق أسانيد معمر على نسق ما أشار ابن حجر .

ولحديث الترجمة شاهد عن ابن عمر ؛ خرجته في «الإرواء» (٨١٨) .

٣٣٠١ - (إنِّي لأَعرفُ أصواتَ رُفْقةِ الأَشعَريّينَ بالقُرآنِ حين يدخلُون بالليلِ ، وأعرفُ منازلَهم مِنْ أصواتِهم بالقرآنِ بالليل ؛ وإنْ كنتُ لمْ أرَ منازلَهم حين نزلُوا بالنَّهارِ ؛ ومنهم حكيمٌ : إذا لَقيَ الخيلَ - أو قالَ : العدوَّ - ، قال لهُم : إنَّ أصحابِي يأْمُرونكم أن تَنْظُروهم) .

رواه البخاري (٤٢٣٢) ، ومسلم (٧/١٧١) ، وأبو يعلى في «مسنده» (٧٣١٨) من طريق أبي أسامة : حدثنا بُريد بن عبدالله عن أبي بُردة عن أبي موسى قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

«تنظروهم» ؛ قال الحافظ في «الفتح» (٧/٤٨٧) :

«أي : تنتظروهم» .

قلت : وهو لفظ رواية أبي يعلى .

٣٣٠٢ - (إنّي لأعرفُ غَضَبَكِ ورِضَاكِ ، قال : إنّكِ إذا كُنتِ راضيةً ؛ قلتِ : بلى ، وربِّ محمدٍ ! وإذا كُنتِ ساخِطَةً ؛ قلتِ : لا ، وربِّ إبراهيمَ !) .

رواه البخاري (٥٢٢٨ و٦٠٧٨) ، ومسلم (١٣٥/٧) من طريقين عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكر القطعة الأولى منه .

قالت : قلتُ : وكيف تعرفُ ذلك يا رسول الله؟!

قال : . . . فذكره القطعة الثانية منه .

قالت : قلتُ : أجل ، لا أهجر إلا اسمك .

ورواه البخاري - أيضاً - في «الأدب المفرد» (٤٠٣) ، وابن حبان (٢١١٧) ، والبغوي (٢٣٣٨) ، والبيهقي (٢٧/١٠) ، وأحمد (٦١/٦ و٢١٣) ، وأبو يعلى (٤٨٩٣ و٤٨٩٤) ، والطبراني في «الكبير» (٢٣/رقم : ١١٩ و١٢٠ و١٢١ و١٢٢) ، والخطيب في «تاريخه» (٦١/٣) ، من طرق عن هشام به .

قلت : وخالف جميعَ الرواة عن هشام : عبَّادُ بنُ عبّاد :

فرواه أحمد (٣٠/٦) - ومن طريقه : أبو نعيم في «الحلية» (٢٢٧/٩) - عن عبّاد هذا عن هشام به . . لكنّه وهم في ضبط لفظه ؛ فجعل القطعة الثانية منه بلفظ :

«إذا غضبتِ ؛ قلتِ : يا محمد ! وإذا رضيتِ ؛ قلتِ : يا رسول الله!» .

وعبّاد : هو الأزدي العَتكيُّ ، وهو - على ثقته - يغلط ؛ كما قال ابن سعد ،

وابن جرير ، فيما نقله المزي في «تهذيب الكمال» (١٤/١٣١) ، وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب» :

«ثقة ، رُبما وهم» . وهذا غلط ظاهر منه ، والله تعالى أعلم .

٣٣٠٣ - (إنّي لأَعلمُ كلمةً لو قالَها ؛ لذَهبَ عنْه ما يجدُ ، لو قالَ : أعوذُ باللهِ منَ الشيطانِ الرجيمِ) .

جاءَ من حديث **سليمان بن صُرَدٍ** ، ومعاذ ، وابن مسعود ، وأُبَيّ بن كَعب :

أما حديث سليمان بن صُرَد :

فرواه البخاري في «صحيحه» (٣٢٨٢ و٦٠٤٨ و٦١١٥) ، وفي «الأدب المفرد» (٤٣٤) ، ومسلم في «صحيحه» (٨/٣١) ، وابن أبي شيبة (٨/٥٣٣ و١٠/٣٤٩ - ٣٥٠) ، وأحمد (٦/٣٩٤) ، وأبو داود (٤٧٨١) ، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٣٩٢ و٣٩٣) ، وابن حبان (٥٦٩٢) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٤٨٨ و٦٤٨٩) ، والبغوي في «شرح السنة» (١٣٣٣) ، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٣٤٩ و٢٣٥٠) من طرق عن الأعمش قال : سمعتُ عدي بن ثابت يقول : حدثنا سليمان بن صُرَد قال :

استبَّ رجلان عند النبي ﷺ ، فجعل أحدهما يغضب ، ويحمرُّ وجهه ؛ فنظر إليه النبي ﷺ ، فقال : . . . فذكره .

قال : فقام إلى الرجل رجل ممن سمع النبي ﷺ ، فقال : أتدري ما قال رسول الله ﷺ آنفاً؟ قال : . . . فذكره .

فقال له الرجل : أمجنوناً تراني؟!

تنبيهان :

الأول : روى الحاكم الحديث في «مستدركه» (٢/٤٤١) ، وفيه عنده زيادة[1] :

فتلا رسول الله ﷺ : ﴿وإما ينزغنك من الشيطان نزغٌ فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾

وصححه ، ووافقه الذهبي !

وهو كما قالا ؛ لولا تفرد شيخ الحاكم - عبدالله بن محمد بن شاكر - بالزيادة عن سائر من رواه عن الأعمش ؛ فهي شاذة .

الثاني : روى ابن أبي عاصم الحديث في «الآحاد والمثاني» (٢٣٥١) ؛ فجعل بين (عدي بن ثابت) و(سليمان بن صُرَد) : زِرّ بن حُبيش !!

ولا أراه إلا من أوهام شيخ شيخ ابن أبي عاصم - مهدي بن جعفر - ؛ حيث رواه عن أبي معاوية عن الأعمش هكذا !! وهو «صدوق له أوهام» ؛ كما قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» .

وأما حديث معاذ :

فرواه أبو داود (٤٧٨٠) ، والترمذي (٣٤٤٨) ، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٣٨٩ و٣٩٠) ، وابن السني (٤٥٤) ، وابن أبي شيبة (٨/٥٣٤ و١٠/٣٥٠) ، وعبد بن حميد في «مسنده» (١١١ - «المنتخب» منه) ، والطيالسي (٥٧٠) ، وأحمد (٥/٢٤٠) من طرق عن عبدالملك بن عُمَير عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن معاذ عن النبي ﷺ . . . بنحوه .

---

(١) أجمل السيوطيُّ في «الدُّرّ المنثور» (٥/٣٦٥) بعزوه - بالزيادة - لجميع مصادر التخريج !

وقال الترمذي :

«وهذا حديث مرسل ؛ وعبدالرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ بن جبل ، مات معاذ في خلافة عمر بن الخطاب ، وقُتل عمر بن الخطاب وعبدالرحمن بن أبي ليلى غُلام ابن ست سنين .

هكذا روى شعبة عن الحكم عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ؛ وقد روى عبدالرحمن بن أبي ليلى عن عمر بن الخطاب ، ورآه .

وعبدالرحمن بن أبي ليلى يُكنى أبا عيسى ، وأبو ليلى اسمه يسار .

وروي عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، قال : أدركت عشرين ومئة من الأنصار ، من أصحاب النبي ﷺ » .

قلت : وهذا مرويٌّ في كتاب «العلم» (رقم : ٢١ ـ بتحقيقي) لأبي خيثمة ؛ فانظره .

أما حديث ابن مسعود :

فرواه الطبراني في «الصغير» (٢/٩١) و«الأوسط» (٧٠٢٢) ، ومن طريقه الخطيب في «تاريخه» (٣/٣٩٩) ؛ وفي إسناده ضعف ونكارة ؛ من قبل أبي طَيْبَةَ ـ وهو عيسى بن سليمان ـ ؛ إذ جعله عن ابن مسعود ! وهو حديث معاذ .

وهو مخرج عندي في «الروض النضير» (٦٣٥) .

أما حديث أُبيٍّ بن كعب :

فقد رواه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٣٩١) من طريق الفضل بن موسى عن يزيد بن زياد عن عبد الملك بن عمير عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن أبي بن كعب . . . نحوه .

قلت : وهذا شاذٌ أو منكر ، فالفضل بن موسى - على ثقته - قال الحافظ : «ربما أغرب» ؛ فالحديث حديث معاذ من هذا الطريق .

وقد أشار إلى هذا الإمامُ ابنُ كثير في «جامع المسانيد» (١/١٣١) .

(تنبيه) : اكتفى محقق «عمل اليوم والليلة» الدكتور فاروق حمادة بقوله في الحاشية :

«هذا إسناد متصل» ! !

٣٣٠٤ - (أَهْرِيقُوا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قِرَبٍ لم تُحْلَلْ أَوكِيتُهنَّ ؛ لعلِّي أعهدُ إلى النّاسِ) .

جاء من حديث عائشة ، ومعاوية - رضي الله عنهما - :

أما حديث **عائشة** ؛ فله عنها طريقان :

الأول : عبيدالله بن عبدالله بن عتبة :

رواه البخاري (١٩٨ و٤٤٤٢ و٥٧١٤) ، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧١٨٣) ، والبغوي في «شرح السنة» (٣٨٢٥) ، والبيهقي في «سننه» (١/٣١) ، وفي «الدلائل» (٧/١٧٣) ، وأبو يعلى في «مسنده» (٤٥٧٩) ، وابن سعد في «الطبقات» (٢/٢٣٢) من طرق عن الزُّهري قال : أخبرني عبيدالله بن عبدالله بن عتبة أن عائشة قالت :

لما ثَقُلَ النبي ﷺ ، واشتد به وجعه ؛ استأذن أزواجَه في أن يُمَرَّض في بيتي ، فأذِنَّ له ، فخرج النبي ﷺ بين رجلين ، تَخُطُّ رجلاه في الأرض : بين عباس ورجل آخر - قال عبيدالله : فأخبرت عبدالله بن عباس ، فقال : أتدري من

الرجل الآخر؟! قلت: لا، قال: هو علي ـ، وكانت عائشة ـ رضي الله عنها ـ تحدث أن النبي ﷺ قال ـ بعدما دخل بيته، واشتد وجعه ـ: . . . فذكره[1].

وأُجلس في مخضب لحفصة زوج النبي ﷺ، ثم طَفِقْنا نصبُّ عليه تلك؛ حتى طفق يشير إلينا أن: «قد فعلتن» ثم خرج إلى الناس.

ورواه مسلم (٢/٢٠ ـ ٢١)، وكذا البخاري (٦٨٧) ـ مختصراً ـ من طريق موسى بن أبي عائشة عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة عن عائشة . . . ضمن القصة نفسها بنحوه، ولكنه اقتصر على قوله ﷺ:

«ضعوا لي ماءً في المخضب».

الطريق الثاني: عن عروة:

رواه ابن حبان (٦٥٩٩)، والحاكم (١/١٤٥)، وابن خزيمة (٢٥٨)، والنسائي في «الكبرى» (٧٠٨٢)، والدارمي (١/٣٨)، وعبدالرزاق (١٧٩)، وأبو يعلى (٤٧٧٠)، والطبراني في «الأوسط» (٦٧١٤)، وابن عدي في «الكامل» (٦/٢٤٣٨) من ثلاثة طرق عن عروة عن عائشة مرفوعاً، بلفظ:

«صُبُّوا . . .».

ورواه ابن خزيمة (٢٥٨)، وابن حبان (٦٥٩٦ و٦٦٠٠)، وأحمد (٦/١٥١ و٢٢٨)، والبيهقي (١/٣١) من طرق عن معمر عن الزهري عن عروة ـ أو عن عمرة ـ عن عائشة مرفوعاً بالشك.

---

(١) ولفظه عند البخاري: «هريقوا» بغير همز؛ وهي رواية الأكثر، ووقع عند الأصيلي: «أهريقوا» بالهمز. أفاده الحافظ في «الفتح» (١/٣٠٣).

وهو اختلاف لا يضر ؛ فعروة وعمرةُ ثقتان معروفان بالرواية عن عائشة رضي الله عنها .

وشذت رواية الحاكم (١/١٤٤ ـ ١٤٥) ـ وعنه البيهقي (١/٣١) ـ ؛ إذ جعله من طريق عروة عن عمرة عن عائشة مرفوعاً !!

وأما **حديث معاوية** :

فرواه الطبراني في «الأوسط» (٧٠١٧) من طريق محمد بن إسحاق عن الزهري عن أيوب بن بشير قال : سمعت معاوية بن أبي سفيان به مرفوعاً ؛ فذكره بلفظ :

«صبُّوا . .» .

وعزاه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/٤٢) للطبراني في «الأوسط» و«الكبير» ، ثم قال :

«وإسناده حسن» !

قلت : وعليه ملاحظتان :

الأولى : أن رواية «المعجم الكبير» (١٩/رقم : ٧٩٢) مختصرة ؛ ليس فيها حديث الترجمة .

الثانية : أن في إسناده محمد بن إسحاق ـ وهو مدلس ـ وقد عنعنه .

ثم تبين لي أنه مضطرب ، وأن الصواب فيه حديث عائشة .

فرواه الطبراني في «الأوسط» (٥٥٢٨) من طريق محمد بن إسحاق عن الزهري وأيوب بن بشير الأنصاري عن عروة بن الزبير عن عائشة عن النبي ﷺ .

ورواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤٠٨/١/١) من طريق الزُّبيدي عن الزهري عن أيوب بن بشير الأنصاري عن عَبَّاد بن عبدالله بن الزبير عن عائشة عن النبي ﷺ .

والله تعالى أعلم .

٣٣٠٥- (أوّلُ الآياتِ : طُلُوعُ الشّمسِ من مغرِبها) .

رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨٠٢٢) ، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٥٦/٢ و ٢٤/٥) ، وابن حبان في «المجروحين» (٢٠٤/٢) ، وابن عدي في «الكامل» (٢٠٤٧/٦) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٦٥/٥) من طريق طالوت ابن عبّاد عن فضّال بن جُبَيْرٍ عن أبي أمامة عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

وهذا إسناد ضعيف ؛ فضّال بن جبير ؛ ضعفه أبو حاتم الرازي ؛ كما في «الميزان» .

وقال ابن حبان : «لا يحل الاحتجاج به بحالٍ» .

وقال الهيثمي في «المجمع» (٩/٨) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه فضالة بن جبير ، وأنكر هذا الحديث» !

قلت : أما أنه في «الأوسط» ؛ فلا ؛ فلعلَّ ما عند الهيثمي وهم ، أو تصحيف !

وفضالة : تصحيف من فضّال المذكور !

وقوله : «وأُنكر هذا الحديث» ؛ لعله إشارة إلى صنيع ابن عدي في سياقه هذا الحديث من مناكير فضّال هذا .

ولكن الحديث صحيح بشاهده :

فقد رواه مسلم عن عبدالله بن عمرو ، وهو مخرج في تعليقي على «الطحاوية» (٥٠٤) .

٣٣٠٦ ـ (أوّل شَيْءٍ يأكلُهُ أهلُ الجنّة : زيادةُ كبدِ الحوتِ) .

رواه الطيالسي (٢٠٥١) ، ومن طريقه : أبو نعيم في «الحلية» (٦/٢٥٢) قال : حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عن النبي ﷺ : . . . فذكره .

وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم .

وورد من طريق حُميد عن أَنَس ـ ضمن قصّة إسلام عبدالله بن سلام ـ رضي الله عنه ـ ، وفيه قوله ﷺ :

« . . وأما أول طعامٍ يأكُلُه أهلُ الجنّةِ ؛ فزيادة كبدِ الحوتِ . . .» .

رواه البخاري (٣٣٢٩ و٣٩٣٨ و٤٤٨٠) ، وابن حبان (٧١٦١) ، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٠٧٤) ، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/١٢٥) ، وأبو نعيم في «صفة الجنة» (٣٣٦) ، وأحمد (٣/١٠٨ و١٨٩) ، والبغوي في «شرح السنة» (٣٧٦٩) ، والبيهقي في «الدلائل» (٢/٥٢٨ ـ ٥٢٩) ، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٨٥٦) من طرق عن حميد : حدثنا أنس أنّ عبدالله بن سلام بلغه مَقْدَمُ النبي ﷺ المدينة ، فأتاه يسأله عن أشياء . . . فذكر الحديث بطوله .

ويظهر لي أن حديث أنس الأول هو نفسه حديث عبدالله بن سلام هذا ، لكنه لم يذكر ابن سلام فيه ـ قَبْلُ ـ على ما هو معلوم من ائتمان الصحابة بعضهم بعضاً في الرواية .

ويُؤَيد هذا رواية عند أحمد (٣/٢٧١) عن عفّان : حدثنا حميد : أخبرنا ثابت وحميد عن أنس بن مالك . . . فذكر قصة عبدالله بن سلام نفسها .

فجمع هذا الإسناد رواية ثابت ـ الأولى ـ ، ورواية حميد ـ الثانية ـ في سياق واحد .

ورواه ابن حبان (٧٤٢٣) ، وأبو يعلى (٣٤١٤) ، وأبو نعيم في « الدلائل» (ص٣٠٠) من طريق حماد ، بهذا الإسناد .

وله شاهد عن ثوبان :

رواه مسلمٌ (١/١٧٣) ـ ضمن قصة ـ بلفظ :

. . قال اليهودي : فما تُحْفَتُهم حين يدخلون الجنة؟ قال :

«زيادة كبد النون» .

(تنبيه) :

علق البخاري في «صحيحه» (١١/٤١٥) لفظ حديث الترجمة قائلاً :

«وقال أبو سعيد : قال النبي ﷺ :

«أول طعام يأكله أهل الجنة : زيادة كبد حوتٍ» .

فقال الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٥/١٨٤) :

«هذا طرف من حديث الشفاعة ، وقد أسنده المؤلف ـ بطوله ـ في (التوحيد) ، وفي صفة الجنة أيضاً في (بدء الخلق)» !

قلت : وليس هو في شيء من هذه المواضع !

ولكنه ذكر عزوه - رحمه الله - على الصواب - في «الفتح» (١١/٤١٩) في (باب : يقبض الله الأرض يوم القيامة) ، ثم قال :

«وهو مذكور هنا بالمعنى» .

يشير - رحمه الله - إلى حديث أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال :

«تكون الأرض يوم القيامة خبزةً واحدةً . .» ، وفيه :

«ألا أخبرك بإدامهم - أي : أهل الجنة -؟» ؛ قال :

«إدامهم بالامٌ ونون» . قالوا : وما هذا؟ قال :

«ثورٌ ونونٌ ؛ يأكل من زائدة كبدهما سبعون ألفاً» .

وهو في «الصحيح» برقم (٦٥٢٠) .

ورواه - أيضاً - مسلم (٨/١٢٨) .

٣٣٠٧ -(أوّلُ مَنْ يُدعَى يومَ القيامةِ : آدمُ ، فتراءى ذرِّيتُهُ ، فيقال : هذا أبوكُم آدمُ ، فيقول : لبَّيكَ وسعديكَ ! فيقولُ : أَخرجْ بعْثَ جهنَّمَ من ذُريتك ، فيقول : يا ربِّ ! كم أُخرجُ؟ فيقول : أَخرج من كلِّ مئة تسعةً وتسعين ، فقالوا : يا رسول الله ! إذا أُخذَ منّا من كلِّ مئة تسعةٌ وتسعون ؛ فماذا يبقى منّا؟! قال : إنَّ أُمَّتي في الأمِم كالشَّعرةِ البيضاءَ في الثَّورِ الأسودِ) .

رواه البخاري (٦٥٢٩) ، وأحمد (٢/٣٧٨) من طريق ثور عن أبي الغيث عن أبي هريرة أنَّ النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

وثورٌ : هو ابن زيد الدِّيلي .

واسم أبي الغيث : سالم ؛ وهما ثقتان .

وله شاهدٌ عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ :

«يقول الله : يا آدم ! فيقول : لبَّيك وسعديك ، والخير في يديك ! قال : يقول : أخرج بعث النار ، قال : وما بعث النار؟ قال : من كل ألف تسع مئة وتسعة وتسعين ، فذاك حين يشيب الصغير ، ﴿**وتضع كل ذات حمل حملها وترى الناس سُكَارى وما هم بسكارى ولكن عذاب الله شديد**﴾» ، فاشتد ذلك عليهم ، فقالوا : يا رسول الله ! أيُّنا ذلك الرجل؟ قال : «أبشروا ؛ فإن من يأجوج ومأجوج ألفاً ومنكم رجل» ، ثم قال : «والذي نفسي بيده ؛ إني لأطمع أن تكونوا ثلث أهل الجنة» ، قال : فحمدنا الله وكبرنا ، ثم قال : «والذي نفسي بيده ! إني لأطمع أن تكونوا شطر أهل الجنة ، إن مثلكم في الأمم ؛ كمثل الشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود ، أو كالرَّقْمَةِ في ذراع الحمار» .

رواه البخاري (٦٥٣٠) ، ومسلم (١/١٣٩ - ١٤٠) من طريق جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

وهو في «صحيح الجامع» (٧٩٩٨) ، وقد تقدم تخريجه في هذه «السلسلة» (برقم ٣٢٥٠) .

٣٣٠٨- (ألا أحدّثكُم بأمرٍ إنْ أخذْتم به أدركْتُم من سبَقَكم ، ولم يدركْكم أحدٌ بعدَكم ، وكنتُم خَيْرَ مَنْ أنتم بين ظهرانَيْه - إلا مَنْ عَمِلَ مِثْلَه -؟! تسبِّحون وتَحْمَدون وتكبّرون خلفَ كلّ صلاةٍ ثلاثةً وثلاثينَ) .

جاء من حديث أبي هريرة ، وأبي ذر ، وأبي الدرداء ، وابن عباس ، وابن عمر :

أما حديث أبي هريرة ؛ فرواه عنه جماعة :

الأول : أبو صالح :

رواه البخاري (٨٤٣) ، ومسلم (٢/٩٧) ، وابن خزيمة (٧٤٩) ، وابن حبان (٢٠١٤) ، وأبو عوانة (٢/٢٧١ ـ ٢٧٢) ، والطبراني في «الدعاء» (٧٢٠ و٧٢٢) ، والبيهقي (٢/١٨٦) من طرق عن سُمَيٍّ عن أبي صالح عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال :

جاء الفقراء إلى النبي ﷺ ، فقالوا : ذهب أهل الدُّثور من الأموال بالدرجات العُلى ، والنَّعيم المقيم ؛ يصلُّون كما نصلي ، ويصومون كما نصوم ، ولهم فضل من أموالهم يحجُّون بها ويعتمرون ، ويجاهدون ويتصدقون؟! قال : . . . فذكره .

فاختلفنا بيننا ؛ فقال بعضنا : نسبِّح ثلاثاً وثلاثين ، ونحمَد ثلاثاً وثلاثين ، ونكبِّر أربعاً وثلاثين ، فرجعت إليه ، فقال :

تقول : سبحان الله ، والحمد لله ، والله أكبر ؛ حتى يكون منهنّ كلِّهنّ ثلاث وثلاثون .

قلت : وهذا لفظ البخاري .

وقد خالف جميعَ الرواة عن سُمَيٍّ : ورقاءُ ؛ فرواه البخاري (٦٣٢٩) ، والبغوي في «شرح السنة» (٧٢٠) و«التفسير» (٧/٣٦٦) ، والبيهقي (٢/١٨٦) . . . فذكره ، وفيه :

« . . فتسبحون في دُبر كل صلاة عشراً ، وتحمدون عشراً ، وتكبرون عشراً» .

وقال الإمام البخاري ـ عَقِبَهُ ـ :

«تابعه عبيدالله بن عمر عن سمي .

ورواه ابن عجلان عن سمي ورجاء بن حيوة .

ورواه جرير عن عبدالعزيز بن رفيع عن أبي صالح عن أبي الدرداء .

ورواه سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ » .

قلت :

أما الأول : فقد تقدم تخريجه ضمن الرواة عن سمي في الإسناد الأول ، وهو في «صحيح البخاري» نفسه .

أما الثاني : فقد رواه مسلم (٩٧/٢) ، والبيهقي (١٨٦/٢) من طريق ليث عن ابن عجلان به .

ورواه الطبراني في «الأوسط» (٥٣١٠) و«الصغير» (١٠٩٤ - بترتيبي وتخريجي) من طريق حيوة بن شريح عن محمد بن عجلان به ، ولكنه جعل لفظه :

« . . تسبّحون الله دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين ، وتحمدونه ثلاثاً وثلاثين ، وتكبرونه ثلاثاً وثلاثين» .

وهو مخرج في «الروض النضير» (١٠٩٤) ، ونقلت فيه كلام الإمام النووي في قبول الزيادات الواردة في هذه الروايات ، وخلاصة ذلك : أن يأتي بثلاث وثلاثين تسبيحة ، ومثلها تحميدات ، وأربع وثلاثين تكبيرة ، ويقول معها : (لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له . . .) إلى آخرها .

ورواه - هكذا - أيضاً أبو عوانة (٢٧١/٢ - ٢٧٢) ، والطبراني في «الدعاء» (٧٢١) - ولم يسق لفظه - من طريقين عن محمد بن عجلان عن رجاء بن حيوة - وحده - عن أبي صالح به .

أما الثالث - وهو حديث أبي الدرداء - ؛ فسيأتي تخريجه مستقلاً - بعدُ - .

أما رواية سهيل :

فقد أخرجها مسلم (٢/٩٧ ـ ٩٨) ـ مختصراً متنه ـ من طريق رَوح عن سهيل به .

ورواه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٤٥) ، والبغوي في «شرح السنة» (٧١٧) من طريقين عن ابن عجلان عن سهيل به .

الثاني من الرواة عن أبي هريرة : سعيد[1] :

رواه أبو يعلى (٦٥٨٧) من طريق أبي معشر عن سعيد به .

وأبو معشر : ضعيف ؛ أسنَّ واختلط ؛ كما قال الحافظ في «التقريب» .

الثالث من الرواة عن أبي هريرة : محمد بن أبي عائشة .

رواه أبو داود (١٥٠٤) ، والدارمي (١/٣١٢) ، وابن حبان (٢٠١٥) ، وأحمد (٢/٢٣٨) من طريق الأوزاعي عن حسان بن عطية عن محمد بن أبي عائشة عن أبي هريرة قال :

قال أبو ذر : يا رسول الله ! ذهب أصحاب الدثور بالأجر . . . فذكره بطوله .

وإسناده صحيح ، محمد بن أبي عائشة من رجال مسلم ، ووثقه ابن معين ، وقال ابن أبي حاتم :

«ليس به بأس» .

ثم رأيته مخرجاً في هذه «السلسلة» (رقم١٠٠) ؛ فلينظر .

---

(١) ويُحتمل أن يكون ابن أبي سعيد المَقْبُري ، أو ابن المسيَّب ، فكلاهما من شيوخ أبي مَعْشَر ، ومن الرواة عن أبي هريرة ؛ وإن كان الأول أرجح عندي ، والله أعلم .

أما حديث أبي الدرداء :

فقد رواه عنه ثلاثة :

الأول : أبو عمر الصِّيني ، ورواه عنه جماعة :

رواه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٤٩) ، وعبدالرزاق (٣١٨٧) ، وابن أبي شيبة (١٠/٢٣٥) ، والطبراني في «الدعاء» (٧٠٨) من طريق الثوري عن عبدالعزيز بن رُفيع عنه .

ورواه النسائي (١٥٠ و١٥١) ، وابن أبي شيبة (١٠/٢٣٥) ، وأحمد (٦/٤٤٦) ، وابن الجعد في «مسنده» (١٦٠) ، ومن طريقه : المزي في «التهذيب» (٣٤/١١١) ، والطبراني في «الدعاء» (٧١٠ و٧١١) من طريق شعبة ومالك بن مِغْوَل عن الحكم عنه .

ورواه الطبراني (٧١٢) من طريق ميمون بن أبي شبيب عنه .

ورواه ـ أيضاً ـ الطبراني (٧١٣) من طريق يونس بن خَبَّاب عنه .

الثاني : أبو صالح :

رواه النسائي (١٤٧) ، وابن أبي شيبة (١٣/٤٥٣) ، والطبراني في «الدعاء» (٧٠٩) ، من طريق أبي الأحوص عن عبدالعزيز بن رفيع عنه .

ورواه الطيالسي (١٢٣٥ ـ ترتيبه) من طريق سلاّم عن عبدالعزيز عنه .

ورواه ابن أبي شيبة (١٣/٤٥٣) ، والإسماعيلي ـ ومن طريقه : الحافظ ابن حجر في «التغليق» (٥/١٤٣) ـ من طريق جرير عن عبدالعزيز عنه .

الثالث : عبدالرحمن بن أبي ليلى :

رواه المروزي في «زوائد الزهد» (١١٥٩) ، والطبراني (٧١٤) ، والبزار (٣٠٩٥ - زوائده) من طريق ليث بن أبي سليم عن الحكم بن عُتَيبة عنه .

ولقد روى الحديثَ : شريكٌ عن عبدالعزيز بن رفيع عن أبي عمر عن أم الدرداء قالت :

نزل بأبي الدرداء . . . فذكرت الحديث ضمن قصة .

رواه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٤٨) ، والطبراني في «الدعاء» (٧٠٧) .

وشريك ؛ سيِّئ الحفظ .

وأما أبو عمر - الراوي عن أبي الدرداء - ؛ فقد روى عنه جماعة ، ولم يوثق ، وقال الحافظ ابن حجر :

«مقبول ، وروايته عن أبي الدرداء مرسلة» .

قلتُ : لعلّ اعتماد الحافظ في هذا على رواية شريك ؛ وفيه ما ذكرت !

أما حديث أبي ذر :

فقد تقدم تخريجه في هذه «السلسلة» (١١٢٥) ، ولْيُزَد على مصادره :

ابن خزيمة (٧٤٨) ، والحميدي (١٣٣) ، والمروزي في «زوائد الزهد» (١١٥٧) ؛ وزاد الأولان : «وعند منامك مثل ذلك» .

وإسنادها صحيح .

(تنبيـه) : عزا الحديثَ حسين أسد الداراني في تعليقه على «مسند الحميدي» لمسلم في «صحيحه» !

فأقول : نعم ؛ لكن من غير هذه الطريق .

وقد تقدم ذكر رواية مسلم من طريق أبي هريرة ، وفيها قصة عن أبي ذر .

أما حديث ابن عباس :

فقد رواه الترمذي (٢/٢٦٤ ـ ٢٦٥) ، والنسائي (١/١٩٩) ، وغيرهما ؛ وهو مخرج في «التعليق الرغيب» (٢/٢٦٠) ؛ حيث بينت ضعف سنده ، وأن في متنه ما ينكر !

أما حديث ابن عمر :

فقد رواه البزار (٣٠٩٤) من طريق موسى بن عُبَيْدَةَ عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر . . . فذكره بطوله ، ثم قال البزار ـ عقبه ـ :

«وعلته موسى بن عبيدة» .

وبه أعله الهيثمي في «المجمع» (١٠/١٠١) .

ثم رأيت للحديث طريقين مرسلين في «مصنف عبدالرزاق» (٣١٨١ و٣١٨٥) عن عطاء ، وعن قتادة .

وخلاصة القول ؛ أن الحديث صحيح جداً ، وأن اختلاف بعض ألفاظه مما لا يؤثر فيه شيئاً .

والحمد لله على توفيقه ؛ وأسأله سبحانه المزيد من فضله .

٣٣٠٩ - (بئْسما جزَيتيها ! ليس هذا نذْراً ، إنما النَّذْرُ ما ابتُغيَ به وجهُ اللهِ . قاله في امرأة أبي ذر التي نذرت : إنْ نجتْ من الكفَّار على راحلته ﷺ أن تنحرها !) .

أخرجه البيهقي في «سننه» (١٠/٧٥) من طريق عبدالرحمن بن الحارث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده :

أن امرأة أبي ذر جاءت على (القصواء) راحلة رسول الله ﷺ ، حتى أناخت عند المسجد ، فقالت :

يا رسول الله ! نذرت لئن نجاني الله عليها لآكلن من كبدها وسنامها ! قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد حسن ؛ عبد الرحمن بن الحارث : هو المخزومي أبو الحارث المدني ، قال الحافظ :

«صدوق له أوهام» .

وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : إسناده حسن ، احتج به أحمد والبخاري والترمذي وغيرهم ، وعلى ذلك جرى العلماء بعدهم في تخاريجهم ، ولا عبرة ببعض الأحداث المتعلقين بهذا العلم الذين - لجهلهم بعلم الجرح والتعديل أولاً ، ولعدم ثقتهم بعلم العلماء السابقين ثانياً - يضعفون الراوي لجرح قيل فيه ، ولو كان مرجوحاً .

وقد جاءت هذه القصة في «صحيح مسلم» وغيره من حديث عمران بن حصين بأتم مما هنا ، كما رويت من حديث النواس بن سمعان عند الطبراني بإسناد

واهٍ ، فيها بعض الزيادات المنكرة ، ولذلك خرجته في «الضعيفة» (٦٥٤٩) ، وخرجت حديث عمران المشار إليه تحته ، وليس فيه أن المرأة هي امرأة أبي ذر ، وقد تقدم تخريج الحديث في هذه «السلسلة» (٢٨٥٩) ، ولكن ههنا فائدة زائدة .

٣٣١٠ - (قومٌ يأْتونَ من بعدِكم ، يأْتيهم كتابٌ بينَ لَوْحينِ ؛ يؤمنونَ به ويعملون بما فيه ، أولئكَ أعظمُ منكُم أجْراً) .

أخرجه البخاري في «أفعال العباد» (١٢٤/٣٩٠ - السلفية) ، والرُّوياني في «مسنده» (٣٣/٢٧٠/ ١ - ٢) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٧٤/١) ، ومن طريقه : المزي في «تهذيب الكمال» ، والهروي في «ذم الكلام» (ق١٤٨/١) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨/٩٥/١) من طريق عبدالله بن صالح : حدثني معاوية بن صالح عن صالح بن جبير أنه قال :

قدم علينا أبو جمعة الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ بيت المقدس ليصلي فيه ، ومعنا رجاء بن حيوة يومئذٍ ، فلما انصرف خرجنا معه لنشيِّعه ، فلما أردنا الانصراف قال :

إن لكم علي جائزة وحقّاً ؛ أحدثكم بحديث سمعته من رسول الله ﷺ . قال : فقلنا : هاته يرحمك الله ! قال :

كنا مع رسول الله ﷺ ، معنا معاذ بن جبل عاشر عشرة ، قال : فقلنا : يا رسول الله ! هل من قوم هم أعظم منا أجراً ؛ آمنا بك واتبعناك؟ قال :

«ما يمنعكم من ذلك ؛ ورسول الله ﷺ بين أظهركم ، يأتيكم بالوحي من السماء؟! بل قوم . . .» الحديث ، والسياق للروياني .

قلت : وهذا إسناد جيد ؛ على ضعف في عبدالله بن صالح كاتب الليث ، إلا أن الحافظ قد استظهر من أقوال الأئمة فيه : أن ما يجيء عنه من رواية أهل الحذق كيحيى بن معين والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم ؛ فهو من صحيح حديثه ؛ فإن هذا من حديث البخاري عنه .

وقد توبع ؛ فقال أحمد (٤/١٠٦) : ثنا أبو المغيرة قال : ثنا الأوزاعي قال : حدثني أَسِيد بن عبدالرحمن قال : حدثني صالح بن محمد قال : حدثني أبو جمعة قال :

تغدَّينا مع رسول الله ﷺ ، ومعنا أبو عبيدة بن الجراح قال : فقال : يا رسول الله ! أحد خير منا؟ أسلمنا معك وجاهدنا معك؟ قال : . . . فذكره مختصراً بلفظ :

«قوم يكونون من بعدكم يؤمنون بي ولم يروني» .

ومن هذا الوجه أخرجه الحاكم (٤/٨٥) ، والطبراني .

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٣/١٢٨) ، وابن عساكر من طرق أخرى عن الأوزاعي به . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي ، وهو كما قالا . وقال الحافظ (٧/٦) :

«إسناده حسن» .

ولأسيد بن عبدالرحمن شيخ آخر ، فقال أسيد : عن خالد بن دُرَيك عن أبي محيريز قال : قلت : لأبي جمعة ـ رجل من الصحابة ـ : حدِّثنا حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال : نعم ، أحدثكم حديثاً جيداً . . . فذكره .

أخرجه أحمد ، وكذا الدارمي في «سننه» (٢/٣٠٨) ، قالا : ثنا أبو المغيرة :

ثنا الأوزاعي به . وأخرجه الطبراني ، وابن منده في «الإيمان» (٢/٣٧٢) .

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٧/٥٠٨ ـ ٥٠٩) ، وابن منده ، وابن عساكر من طرق أخرى عن الأوزاعي به .

وله طريق ثالث عن صالح بن جبير ؛ رواه ضمرة بن حبيب عن مرزوق بن نافع عنه مختصراً .

أخرجه الطبراني ، والهروي ، وابن قانع في ترجمة أبي جمعة من «معجم الصحابة» ، وابن عساكر أيضاً .

ورجاله ثقات ؛ إلا مرزوق بن نافع ، فلا يعرف إلا بهذه الرواية ، وبها ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/١٨٩) .

وقال ابن منده عقب رواية (أسيد) :

«وروى هذا الحديث عن صالح بن جبير : معاويةُ بن صالح ومرزوق بن نافع وغيرهما ، وهذا إسناد صحيح مشهور» .

(تنبيه) : اختلفت روايات الحديث ـ كما مر ـ في سؤال الصحابة ؛ هل كان بلفظ :

«أعظم أجراً» ؛ كما في رواية عبدالله بن صالح عن معاوية بن صالح عن صالح بن جبير؟

أم بلفظ :

«خير منا» ؛ كما في رواية أسيد بن عبدالرحمن ومرزوق بن نافع عن صالح؟

فذكر الحافظ في «الفتح» (٧/٧) أن اللفظ الأول أقوى ، والظاهر أنه يعني من

حيث المعنى ، وإلا ؛ فاللفظ الآخر هو الأقوى ؛ لاتفاق اثنين عليه كما رأيت ، ولا سيما ويؤيده قوله ﷺ :

«مثل أمتي كالمطر ، لا يُدرى أوله خير أم آخره؟» .

وهو حديث صحيح ، كما تقدم بيانه مفصلاً برقم (٢٢٨٦) .

٣٣١١ - (ما مِنْ شَيءٍ إلا يعلمُ أنِّي رسولُ اللهِ ؛ إلا كفرةَ أو فسقةَ الجنِّ والإنسِ) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٧٢/٢٦١/٢٢ و٥٤/٣٠٦/٢٥) ، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢٢/٦) من طريق **شَرِيك** عن **عمر بن عبدالله** بن يعلى بن مرة عن أبيه عن جده قال :

رأيت من النبي ﷺ ثلاثة أشياء ما رآها أحد قبلي :

أ - كنت معه في طريق مكة ، فمر على امرأة معها ابن لها به لمم ، ما رأيت لمماً أشد منه ، فقالت : يا رسول الله ! ابني هذا كما ترى؟ قال : «إن شئت دعوت له» ، فدعا له ، ثم مضى .

ب - فمر عليه بعير مادّ جِرَانه يرغو ، فقال :

«علي بصاحب هذا» ، فقال :

«هذا يقول : نُتِجْتُ عندهم واستعملوني ؛ حتى إذا كبرت أرادوا أن ينحروني» ، ثم مضى .

ج - فرأى شجرتين متفرقتين ، فقال لي :

«اذهب فمرهما ؛ فلتجتمعا» .

فاجتمعتا فقضى حاجته ، وقال :

«اذهب فقل لهما يتفرقا» ، ثم مضى .

فلما انصرف مر على الصبي وهو يلعب مع الصبيان ، وقد هيأت له أمه ستة أَكْبُشٍ ، فأهدت له كبشين ، وقالت : ما عاد إليه شيء من اللمم ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ شريك ـ وهو ابن عبدالله النخعي ـ ؛ ليس بالقوي لسوء حفظه .

وعمر بن عبدالله بن يعلى ؛ ضعيف ؛ كما في «التقريب» .

قلت : ومثله أبوه عبدالله ؛ قال ابن حبان في «الضعفاء» (٢/٢٥) :

«لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد ؛ لكثرة المناكير في روايته ، على أن ابنه واهٍ أيضاً ، فلست أدري : البلية فيها منه أو من أبيه؟!» .

وقال العقيلي في «الضعفاء» (٢/٣١٩) :

«فيه نظر» .

ثم ذكر الحديث من طريق عبدالرحمن بن إسحاق عن عبدالله بن يعلى قال : حدثني أبي . . .

قلت : فساق القصة الأولى ببعضها نحوه ، وقال :

«وذكر الحديث ، ويروى من طريق أصلح من هذا» .

قلت : أخرجه أحمد (٤/١٧٠ ـ ١٧٣) ، والطبراني رقم (٦٨٠) ، والبيهقي (٦/٢٠ ـ ٢٤) من طرق أخرى عن يعلى ؛ أحدها عند الحاكم (٢/٦١٧ ـ ٦١٨) من

طريق الأعمش عن المنهال بن عمرو عن يعلى به ، دون حديث الترجمة . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ، ووافقه الذهبي ! وفيه انقطاع كما يأتي .

والحديث أعله المناوي بـ(علي بن عبدالعزيز) أيضاً قائلاً :

«فإن كان البغوي ؛ فقد كان يطلب على التحديث ، أو ابن الحاجب ؛ فلم يكن في دينه بذاك ، أو الجناب ؛ فغير ثقة» !

قلت : هذه جعجعة لا طِحن فيها ، فهو الحافظ البغوي دون ريب ؛ فإنه شيخ الطبراني فيه ، وطلبه على التحديث عيب لا يجرح به ، ولذلك كان حجة عند جميع المحدِّثين ، كما لا يخفى على أهل العلم ، على أنه قد توبع عند البيهقي والحاكم .

وأما إنكاره على السيوطي تصحيحه للحديث ؛ فغير وارد إلا على إسناده ، ثم هو على ما ذكره من رمز السيوطي لصحته ، ورموزه مشكوك في صحة نسبتها إلى السيوطي ، كما كنت حققته في مقدمة «صحيح الجامع» و«ضعيف الجامع» ، فارجع إلى أحدهما إن شئت .

لكن الحديث صحيح بطرقه وشاهده الآتي الإشارة إليه ، وقد ألمح إلى تقويته العقيليُّ كما تقدم .

وقد أخرجه الطبراني (٦٧٩) من طريق يحيى بن عيسى عن الأعمش عن المنهال بن عمرو قال : حدثني ابن يعلى بن مرة عن أبيه قال :

كنت مع النبي ﷺ ، فرأيت منه ثلاثة أشياء عجيبة ، قال . . .

قلت : فذكرها دون حديث الترجمة ، وقد ساقه الحافظ ابن كثير في «شمائل

البداية» (٤/١٤٠) مع طرق أخرى عن يعلى ليس فيها حديث الترجمة ، وقال عقبه :

«فهذه طرق جيدة متعددة ، تفيد غلبة الظن أو القطع - عند المتبحرين - أن يعلى بن مرة حدث بهذه القصة في الجملة» .

وقال الحافظ ابن عبدالبر في «التمهيد» (١/٢٢١) :

«والأحاديث في أعلام نبوته أكثر من أن تحصى ، وقد جمع قوم كثيرٌ كثيراً منها ، والحمد لله ، ومن أحسنها - وكلها حسن - ما حدثنا . . .» ثم ساق طريق الأعمش عن المنهال عن يعلى المتقدم .

وقد خرج طرقه إليه أخونا الفاضل حمدي السلفي في تعليقه على «المعجم» (٢٢/٢٦٤ - ٢٦٦) ، وتكلم على رواتها ، وإن كان لم يتعرض لبيان الفرق بين متونها ، وما فيها من الزيادات كحديث الترجمة هذا ؛ لأن مجال التعليق ضيق كما هو ظاهر .

وشاهده الذي تقدمت الإشارة إليه كنت خرجته قديماً في المجلد الرابع من هذه السلسلة (١٧١٨) بسند حسن من حديث جابر - رضي الله عنه - ، من طريقين عن الأجلح عن الذّيّال بن حرملة عنه ، رواه أحمد وغيره .

ثم رأيته من رواية أبي بكر بن عياش عن الأجلح به ؛ إلا أنه قال :

«عن ابن عباس . .» : مكان «جابر بن عبدالله» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/١٥٥/١٢٧٤٤) ، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/٣٠) . وقال الهيثمي (٩/٤) :

«رواه الطبراني ، ورجاله ثقات ، وفي بعضهم ضعف» .

كأنه يشير إلى (الأجلح) ، وهو صدوق كما قال الحافظ ، وفيه كلام يسير ، وقال ابن كثير في «البداية» (٤/١٣٦) :

«وهذا من هذا الوجه عن ابن عباس غريب جداً ، والأشبه رواية الإمام أحمد عن جابر ؛ اللهم إلا أن يكون الأجلح قد رواه عن الذَّيَّال عن جابر ، وعن ابن عباس ، والله أعلم» .

قلت : وأنا أرى أنه إذا كان هناك خطأ ؛ فهو من أبي بكر بن عياش ؛ فإن فيه ضعفاً من قبل حفظه ، مع كونه من رجال البخاري .

٣٣١٢ - (لَيَحْمِلَنَّ شرارُ هذه الأمَّةِ على سَنَنِ الذينَ خَلَوا من قبلهِم - أهلِ الكتابِ - حذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّة) .

أخرجه أحمد (٤/١٢٥) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧/٣٣٨/ ٧١٤٠) ، وابن عدي (٤/٤٠) من طريق عبدالحميد بن بَهرام قال : ثنا **شهر بن حوشب** : حدثني ابن غَنْمٍ أن شداد بن أوس حدثه عن رسول الله ﷺ مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد حسن في الشواهد ؛ فإن شهراً مختلف فيه ، وبعضهم يحسن حديثه ، وبخاصة من رواية عبدالحميد بن بهرام عنه . وقال الهيثمي في «المجمع» (٧/٢٦١) :

«رواه أحمد والطبراني ، ورجاله مختلف فيهم» .

وله شواهد كثيرة ، أذكر المتيسر منها :

الأول : عن ابن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ :

«أنتم أشبه الأمم ببني إسرائيل ، لتركبن طريقتهم حذو القُذة بالقذة ، حتى لا

يكون فيهم شيء إلا كان فيكم مثله ، حتى إن القوم لتمر عليهم المرأة ، فيقوم إليها بعضهم فيجامعها ، ثم يرجع إلى أصحابه ؛ يضحك إليهم ويضحكون إليه» .

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠/٤٧/٩٨٨٢) : حدثنا إبراهيم بن نائلة الأصبهاني : ثنا عُبَيْدُ بن عَبِيدَةَ التَّمَّارُ : ثنا معتمر بن سليمان عن أبيه - أراه - عن ليث عن عبدالرحمن بن ثَرْوان عن هُزيل عن عبدالله به . وقال الهيثمي :

«رواه الطبراني ، وفيه من لم أعرفه» !

كذا قال ! وذلك ما أحاط به علمه ، وكلهم معروفون :

١ - إبراهيم بن نائلة الأصبهاني ، ترجمه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/١٨٨ - ١٨٩) ، وساق له أحاديث ، وأرخ وفاته سنة (٢٩١) . وروى له الطبراني في «الأوسط» (١/٣٠٨١ - ٣٠٨٤) أربعة أحاديث أخرى ، وآخر في «الصغير» (٢٧٥ - الروض النضير) .

٢ - عُبَيْدُ بن عَبِيدَةَ التَّمَّارُ ، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/٤٣١) ، وقال : «يُغْرِب» .

ووثقه غيره ، وروى عنه جمع ، انظر «اللسان» ، وقد توبع كما يأتي .

٣ - ومن فوقه ، ثقات من رجال «الصحيح» ؛ غير ليث - وهو ابن أبي سليم - ، وهو صدوق ، ولكنه كان اختلط .

ومن طريقه : أخرجه البزار (٣/٣٢١/٢٨٤٦) من رواية عمرو بن عاصم : ثنا المعتمر بن سليمان . . . بطرَفه الأول ، ولفظه :

«أنتم أشبه الأمم ببني إسرائيل ؛ سمتاً ، وسِمَةً ، وهدياً» .

وقال الهيثمي (١٠/٧٠) :

«رواه البزار ، وفيه ليث بن أبي سليم ، وهو مدلس ، وبقية رجاله رجال الصحيح» !

وهذا من أوهامه المتكررة ، يرمي ليثاً بالتدليس ! وإنما علته الاختلاط ، وقد سبق التنبيه على ذلك مراراً ، والغريب في كل ذلك أن الشيخ الأعظمي يُقِرُّهُ !

وقد خالف سفيانُ الثوري ليثاً ، فرواه عن ابن مسعود موقوفاً ، فقال ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/١٠٢/١٩٢٢٥) : حدثنا وكيع عن سفيان عن أبي قيس عن هُزيل قال : قال عبدالله :

أنتم أشبه الناس سمتاً وهدياً ببني إسرائيل ، لتسلكن طريقهم حذو القُذة بالقذة ، والنعل بالنعل ، قال عبدالله : إن من البيان سحراً .

قلت : وهذا إسناد صحيح موقوف ، ولكنه في حكم المرفوع ؛ فإنه من الغيبيات التي لا تقال بالاجتهاد والرأي ، ويؤيده أن قوله : «إن من البيان سحراً» قد صح مرفوعاً عن جمع من الصحابة ؛ كابن عمر وغيره ، وسبق تخريجه برقم (١٧٣١ و٢٨٥١) .

ثم روى ابن أبي شيبة عن أبي البختري قال : قال حذيفة :

لا يكون في بني إسرائيل شيء إلا كان فيكم مثله . فقال رجل : فينا قوم لوط؟ ! قال : نعم ، وما ترى بلغ ذلك لا أم لك؟ !

وإسناده حسن ؛ لولا أنه منقطع بين أبي البختري ـ واسمه سعيد بن فيروز ـ وحذيفة .

ثم رواه بسند صحيح عن أبي البختري به نحوه ، وفيه :

فقال رجل : تكون فينا قردة وخنازير؟ ! قال : وما يبريك من ذلك لا أم لك؟!

وأخرج عبدالرزاق في «مصنفه» (١١/٣٦٩/٢٠٧٦٥) من طريق قتادة أن حذيفة قال :

لتركبن سنن بني إسرائيل حذو القذة بالقذة ، وحذو الشراك بالشراك ، حتى لو فعل رجل من بني إسرائيل كذا وكذا ؛ فعله رجل من هذه الأمة ، فقال له رجل : قد كان في بني إسرائيل قردة وخنازير؟! قال : وهذه الأمة سيكون فيها قردة وخنازير .

ورجاله ثقات ؛ لكنه منقطع .

الثاني : عن سهل بن سعد قال : قال رسول الله ﷺ :

«والذي نفسي بيده ! لتركبن سَنَن الذين من قبلكم حذو النعل بالنعل» .

أخرجه الطبراني (٦/٢٥١/٦٠١٧) من طريق **ابن لهيعة** : حدثني بكر بن سوادة عنه .

ورجاله ثقات ورواه عن ابن لهيعة يحيي بن إسحاقَ السَّيْلَيحني وهو من قُدماء أصحابه .

وقد جزم بنسبته إلى النبي ﷺ ابن عبدالبر في «التمهيد» (٥/٤٥) ، وكأنه لشواهده .

ومن طريقه : أخرجه أحمد (٥/٣٤٠) بلفظ :

«والذي نفسي بيده ! لتركبن سنن من قبلكم مثلاً بمثل» .

وله طريق أخرى ؛ يرويه النضر بن محمد الجُرَشي : ثنا عكرمة بن عمار عن يحيى بن عثمان عن أبي حازم عن سهل بن سعد مرفوعاً بلفظ :

«لتتبعن سنن من كان قبلكم ؛ شبراً بشبر ، وذراعاً بذراع ، حتى لو دخلوا جحر ضب لاتبعتموهم» .

قلنا : يا رسول الله ! اليهود والنصارى؟ قال :

«فمن إلا اليهود والنصارى؟!» .

أخرجه الطبراني (٥٩٤٣/٢٢٩/٦) ، والرُّوياني في «مسنده» (ق١٨٢/٢) . وقال الهيثمي ـ بعد لفظ أحمد المختصر ـ :

«رواه أحمد والطبراني بنحوه ، وزاد . . . ، وفي إسناد أحمد ابن لهيعة ؛ وفيه ضعف ، وفي إسناد الطبراني يحيى بن عثمان عن أبي حازم ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» !

قلت : وعليه ملاحظتان :

الأولى : فاته رواية ابن لهيعة عند الطبراني باللفظ الأول .

والأخرى : أن يحيى بن عثمان مترجم في الكتب الثلاثة : «تاريخ البخاري» ، و«الجرح والتعديل» ، و«ثقات ابن حبان» وغيرها ؛ مثل «الضعفاء» للعقيلي ، وساق له هذا الحديث ، وقال (٤١٩/٤) :

«هذا يروى بغير هذا الإسناد من طريق أصلح من هذه» .

وقال البخاري :

«حديثه ليس بالقائم» .

وقال أبو حاتم :

«ليس بالقوي ، وهو مجهول» .

يعني : مجهول العين ؛ لأنهم لم يذكروا له راوياً غير عكرمة بن عمار . وأما قول الذهبي في «الميزان» :

«وعنه : النضر بن محمد وغيره» !

فهو سبق بصر أو قلم منه ، ولم ينبه عليه الحافظ في «اللسان» ؛ فإن النضر هذا إنما روى عن عكرمة بن عمار ؛ كما رأيت في الإسناد .

قلت : فالعجب من الهيثمي كيف لم يعرفه؟! وهو مترجم في هذه المصادر ، وأعجب من ذلك أنه في كتابه «ترتيب ثقات ابن حبان» ! ! فتعالى الله ، **﴿لا يضل ربي ولا ينسى﴾** .

والطريق الأصلح التي أشار إليها العقيلي في قوله المتقدم ؛ لا أدري بالضبط ما يعني بها ؛ فإنه قد صح من حديث أبي سعيد الخدري عند الشيخين ، وأبي هريرة عند مسلم ، وابن عمرو عند ابن أبي عاصم في «السنة» ، وهي مخرجة في «ظلال الجنة» (١/٣٦ - ٣٧/٧٢ - ٧٥) ، ومن حديث ابن عباس عند الحاكم وغيره ، وقد مضى تخريجه برقم (١٣٤٨) بنحو حديث يحيى بن عثمان ، وانظر لفظه في «صحيح الجامع الصغير» (٤٩٣٩) .

(فائدة) : قوله : «حذو القذة بالقذة» ، وفي حديث سهل : «حذو النعل بالنعل» . قال في «النهاية» :

«أي : تعملون مثل أعمالهم ، كما تقطع إحدى النعلين على قدر النعل الأخرى ، و(الحذو) : التقدير والقطع» .

و(القُذَّة) بالضم : ريش السهم .

(تنبيـه) أَلَّفَ أحدُ المعاصرين ـ المتعالمين المغرورين المتعالين على أئمة السنة والجاهلين بها ، والمعادين لها ، ومع ذلك كنى نفسه بـ (أبي عبد الرحمن الأثري) ! ـ ألف كتاباً أسماه : «استحالة دخول الجان بدن الإنسان» ! يكفيك هذا العنوان عن مضمونه ، فقد حشاه أنواعاً من الجهل بالكتاب والسنة ، وبالتدليس وقلب الحقائق ، والذي يهمني هنا التنبيه عليه : أنه حرف هذا الحديث وأفسد معناه ، فذكره (ص٢٧) بلفظ : «حذاء القذة بالقذة» ؛ كذا (حذاء) ! وقد يتبادر إلى من لم يعرف شيئاً من جهله أنه خطأ مطبعي ، وهو ما أتمناه ، ولكنه سرعان ما أعاده (ص٣٤) مقروناً بخطأ آخر : «حذاء القَذة بالقذة» ! فضبط القاف بالفتح ! ومن أراد أن يقف على شيء من التفصيل لجهله المشار إليه ؛ فليرجع إلى الحديث المتقدم برقم (٢٩١٨) وما كتبته تحته في الرد عليه مما يقضي على ما زعم استحالته قضاءً مبرماً ، وهو في آخر المجلد السادس ، وهو تحت الطبع ، وسيكون تحت أيدي محبي السنة قريباً إن شاء الله تعالى[1] .

٣٣١٣ ـ (إيَّاك والذنوبَ التي لا تُغفرُ ، (وفي رواية : وما لا كفَّارة من الذنوبِ) ، فمنْ غَلَّ شيئاً أُتيَ به يوم القيامةِ ، وآكِل الربا ؛ فمنْ أكلَ الرِّبا بُعِثَ يومَ القيامةِ مجْنوناً يتخبطُ ، ثم قرأ : ﴿الذينَ يأكلونَ الرِّبا لا يقومونَ إلا كمَا يقومُ الّذِي يتخبّطُه الشيطانُ من المسِّ﴾ [البقرة : ٢٧٥]) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٠/٦٠/١٨) ، والخطيب في «التاريخ» (١٧٨/٨ ـ ١٧٩) من طرق عن **الحسين بن عبد الأول** : ثنا أبو خالد

---

(١) وقد طبع بحمد الله ومنه وكرمه .

الأحمر : ثنا شعبة عن يزيد بن خُمَيْرٍ عن حبيب بن عبيد عن عوف بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وقال الهيثمي ـ وسقط من المطبوعة (١١٩/٤) عزوه للطبراني ـ :

«وفيه الحسين بن عبدالأول ، وهو ضعيف» .

قلت : هو مختلف فيه ، قال في «الميزان» و«اللسان» :

«قال أبو زرعة : «لا أحدث عنه» . وقال أبو حاتم : «تكلم فيه الناس» . وكذبه ابن معين . وقال أبو زرعة أيضاً : «روى أحاديث ؛ لا أدري ما هي؟» . وذكره ابن حبان في (الثقات)» . (١٨٧/٨) .

ثم ذكر له الحافظ حديثاً منكراً من روايته عن أبي معاوية عن **عثمان بن واقد** عن موسى بن يسار عن أبي هريرة رفعه :

«إن السماوات السبع والأَرَضين السبع لتلعن العجوز الزانية والشيخ الزاني»[١] .

قلت : وتعصيب جناية هذا الحديث بالحسين بن عبدالأول ليس بأولى من تعصيبها بعثمان بن واقد ؛ فإن فيه ضعفاً ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«وُثِّقَ ، وضعفه أبو داود» .

ثم على فرض أن حسيناً هو العلة ؛ فذلك لا يستلزم تضعيفه مطلقاً ؛ لأن أحداً لا يخلو من الوهم ، كما لا يخفى على أهل العلم ، ولعل هذا الحديث هو السبب في رمي ابن معين إياه بالكذب ، ويكون ذلك من تشدده الذي عرف به ، أقول هذا لأنني رأيت من التوثيق لهذا الرجل ـ مما لم يذكره الحافظ ـ ما جعلني لا

---

(١) وقد روي من حديث بريدة ، وهو مخرج في «الضعيفة» (٣٠١١) .

أعتد بما قيل فيه مما تقدم ؛ لأنه ظاهر في أنهم لم يدروا حديثه ولم يسبروه ، ألا وهو قول الإمام العجلي في «تاريخ الثقات» (١١٩/٢٩٠) :

«كوفي ، ثقة ، عالم» . وسكت عنه البخاري في «التاريخ» (١/٢/٣٩٣) .

ولذلك ؛ فإني أرى أن الحديث حسن على الأقل ؛ فإن من فوقه ثقات من رجال مسلم ، لا سيما وقد جاء من طريق أبي بكر بن أبي مريم عن حبيب بن عبيد أن حبيب بن مسلمة أتي برجل قد غلَّ ، فربطه إلى جانب المسجد ، وأمر بمتاعه فأحرق ، فلما صلى قام في الناس ، فحمد الله وأثنى عليه ، وذكر الغلول وما أنزل الله فيه ، فقام عوف بن مالك فقال :

يا أيها الناس ! إياكم وما لا كفارة من الذنوب ؛ فإن الرجل يُربي ثم يتوب ، فيتوب الله عليه ، وإن الله تعالى يقول : ﴿**وما كان لنبي أن يَغُلَّ ومَنْ يَغْلُلْ يأتِ بما غَلَّ يوم القيامة**﴾ ، وإن الله يبعث آكل الربا يوم القيامة مجنوناً مخنقاً» .

أخرجه الطبراني أيضاً (رقم ١٠٩) بسندٍ صحيح عن أبي بكر بن أبي مريم ، وهو ضعيف مختلط ، ولا يمنع ذلك من الاستشهاد به ؛ فقد كان من العُبَّاد وأحد أوعية العلم ، وقال ابن عدي :

«أحاديثه صالحة ، ولا يحتج به» .

وأما ما رواه **حُصَيْنُ بن مُخَارِق** عن حمزة الزيات عن أَبَانَ عن أنس مرفوعاً بلفظ :

«يأتي آكل الربا يوم القيامة مُخَبَّلاً يَجُرُّ شِقَّهُ ، ثم قرأ : ﴿**لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس**﴾» .

أخرجه الأصبهاني في «الترغيب» (٢/٥٧٤/١٣٧٤) ، وأشار المنذري في

«ترغيبه» (٥٢/٣) إلى تضعيفه مع حديث الترجمة ! وشتان ما بينهما ؛ فهذا موضوع ؛ آفته حصين هذا ؛ قال الدارقطني :

«يضع الحديث» .

وأبان : هو ابن أبي عياش ، وهو متروك .

وأما الأول ؛ فقد عرفت أنه حسن .

وأما السيوطي ؛ فسكت عن الاثنين ـ كعادته ـ في «الدر المنثور» (٣٦٤/١) ، وكذلك سكت عن الأول في «الجامع الكبير» .

٣٣١٤ ـ (وُزِنْتُ بألْفٍ مِنْ أُمَّتي فرجَحْتُهم ، فجعلُوا يتناثرونَ عليَّ منْ كِفَّةِ الميزانِ) .

أخرجه البزار في «مسنده» (٢٣٧٢/١١٦/٣ ـ كشف الأستار) : حدثنا العباس بن عبدالعظيم العنبري : ثنا النضر بن محمد الجُرَشي : ثنا عكرمة بن عمار عن أبي زُمَيل عن مالك بن مَرْثَدٍ عن أبيه عن أبي ذر قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قال البزار : وبإسناده قال : قال رسول الله ﷺ :

«يا أبا ذر ! رأيت كأني وُزِنْتُ بأربعين أنت فيهم ؛ فوزنتهم» .

وقال البزار :

«وأحاديث النضر لا نعلم أحداً شاركه فيها» !

قلت : هذا غير معقول ! أو لعل في العبارة شيئاً ؛ فقد قال العجلي في «تاريخ الثقات» (١٦٩٢/٤٤٩) :

«ثقة ، وهو من أروى الناس عن عكرمة بن عمار اليمامي ؛ سمع من عكرمة ابن عمار ألف حديث» .

قلت : فمن يحفظ هذا العدد عن شيخ واحد ـ فضلاً عما يحفظه عن شيوخه الآخرين ـ أن لا يتابع على شيء منها ؛ وإلا كان ضعيفاً[1] ؛ لأن أئمة الجرح يجرحون الراوي بمثل قولهم : «لا يتابع على حديثه» ؛ كما هو معلوم .

وإن مما يؤكد بطلان عموم قول البزار المذكور ؛ أننا وجدنا له متابعين في بعض أحاديثه ، فانظر مثلاً حديثاً في «الأدب المفرد» (٨٩١) ؛ فإنه من رواية عبدالله بن رجاء قال : أخبرنا عكرمة بن عمار . . . وهو مخرج في «الصحيحة» (٥٧٢) من رواية جمع من الحفاظ منهم الترمذي وابن حبان ، أخرجاه من طريق النضر بن محمد : حدثنا عكرمة به .

وآخر في «صحيح مسلم» (٢٧/٨) من طريق عمر بن يونس عن عكرمة بن عمار بإسناد له عن أنس ، وهو في «صحيح ابن حبان» (٥٧٦١) من طريق النضر ابن محمد عن عكرمة به ، وقد سقته من رواية مسلم في «الصحيحة» تحت الحديث (٨٢) .

وإنما علة الحديث جهالة (مرثد) وهو (الزِّمّاني) ـ بكسر الزاي ـ والد (مالك) ، قال الذهبي :

«لا يعرف» . وقال الحافظ :

«مقبول» .

---

(١) كذا الأصل ، ولعله سقطت «لا يضره» قبل «أن لا يتابع» . (الناشر) .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» (٥/٤٤٠) !

لكن الحديث حسن ؛ فقد وجدت له بعض الشواهد :

١ ـ عن **ابن عباس** مرفوعاً بلفظ :

«وُزنتُ بالخَلْقِ كلهم ، فرجحت بهم ، ثم وزن أبو بكر . . .»

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/٣٢٥ ـ ٣٢٦) من طريق **معروف بن أبي معروف البَلْخي** : ثنا جرير : ثنا **ليث** عن مجاهد عنه .

وهذا إسناد ضعيف ؛ ليث : هو ابن أبي سليم ؛ كان اختلط .

ومعروف هذا ؛ مجهول ، ليس بمعروف ؛ كما قال ابن عدي .

٢ ـ عن **أبي أمامة** مرفوعاً بلفظ :

«أُتيتُ بكِفَّةٍ فوضعت فيها ، ووضعت أمتي في كفة ، فرجحت بها ، ثم أُتي بأبي بكر . . .» الحديث .

أخرجه أحمد في «المسند» (٥/٢٥٩) وفي «الفضائل» (١/١٩٤ ـ ١٩٦) ، وعنه الخطيب في «التاريخ» (١٤/٧٨) من طريق **مُطَّرِح بن يزيد** عن **عبيد الله بن زَحْر** عن **علي بن يزيد** عن القاسم عنه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالضعفاء : علي بن يزيد ـ وهو الألهاني ـ واللذان دونه ، وضعفه العراقي في «المغني» (٤/٣٥٩) .

ورواه الطبراني (٨/٢٥٤ ـ ٢٥٥) من طريق **محمد بن عبيد الله العرزمي** عن عبيدالله بن زحر به . والعرزمي متروك .

ثم رواه (٨/٢٨١/٧٩٢٣) من طريق **صدقة بن عبدالله** عن الوليد بن جميل قال : سمعت القاسم بن عبدالرحمن به .

قلت : وصدقة هذا ضعيف ، وشيخه الوليد خير منه .

وحديث (المطرح) قد خرجته في «الضعيفة» (٥٣٤٦) ؛ لنكارة فيه .

٣ ـ عن **ابن عمر** مرفوعاً نحوه .

أخرجه أحمد أيضاً وغيره بإسناد فيه عبيدالله بن مروان ، وهو مجهول كما بينته في «الضعيفة» (٦٤٨٦) ، وقد صحح إسناده بعض إخواننا المحققين ؛ فوهم ؛ كما ذكرت هناك .

٤ ـ عن **معاذ بن جبل** مرفوعاً بلفظ :

«أُرِيتُ أني وضعت في كفة ؛ وأمتي في كفة ؛ فعدلتها ، ثم وضع أبو بكر . . .» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/٨٦ ـ ٨٧) ، وابن عساكر في «التاريخ» (١١/٢٠٤) من طريق عمرو بن واقد : نا يونس بن ميسرة عن أبي إدريس عنه .

قلت : وعمرو هذا متروك ؛ كما في «التقريب» . وقال الهيثمي (٩/٥٩) :

«رواه الطبراني ، وفيه عمرو بن واقد ، وهو متروك ؛ ضعفه الجمهور ، وقال محمد بن المبارك الصوري : كان صدوقاً ، وبقية رجاله ثقات» .

والخلاصة ؛ أن حديث الترجمة بهذه الشواهد لا ينزل إن شاء الله عن مرتبة الحسن ؛ فإن أكثرها خالية عن الضعف الشديد . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وقد جاء حديث أبي ذر من طريق أخرى عنه بنحوه مطولاً ، فيه ضعف وانقطاع ونكارة ، وهو عند البزار أيضاً (٢٢٧١) ، فانظر تعليقي عليه في «ضعيف زوائد البزار» .

ولعل البعض يتساءل فيقول : إن الشواهد المذكورة أعم من حديث الترجمة؟ فأقول : لا بأس من ذلك ؛ لأن الأعم يصلح شاهداً للأقل ، ولا عكس كما لا يخفى على أهل العلم ، لا سيما وقد جاء في طريق أبي ذر المشار إليها آنفاً من التفصيل ما يؤكد ذلك ويبين أن الوزن تعدد ؛ ففيه :

«أتاني ملكان . . فقال أحدهما : زنه برجل ، فوزنت برجل فرجحته . .» الحديث ، وفيه : «ثم قال : زنه بألف ، فوزنني بألف فرجحتهم ، فقال أحدهما للآخر : لو وزنته بأمته رجحها . . .» الحديث .

من معجزاته ﷺ

٣٣١٥ ـ (هلْ لكَ أنْ أُرِيَكَ آيةً؟ وعندَه نخْلٌ وشجرةٌ ، فدعا رسولُ الله ﷺ عِذْقاً منها ، فأقبلَ إليه ؛ وهو يسجدُ ويرفعُ رأسَهُ ، حتّى انتهَى إليه ، فقامَ بينَ يديْه ، فقالَ له رسولُ الله ﷺ : «ارجعْ إلى مكانِك» ، فرجعَ إلى مكانِه) .

أخرجه أبو إسحاق الحربي في «غريب الحديث» (١/٨٤/٥) ، وأبو يعلى في «مسنده» (٤/٢٣٦ ـ ٢٣٧) ، وابن حبان (٢١١١ ـ موارد) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/١٠٠/١٢٥٩٥) ـ والسياق له ـ ، وأبو نعيم في «الدلائل» (٣٣٥) ، وكذا البيهقي (٦/١٦ ـ ١٧) من طرق عن عبدالواحد بن زياد : ثنا الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن ابن عباس قال :

جاء رجل من بني عامر إلى رسول الله ﷺ ـ وكان يداوي ويعالج ـ ، فقال : يا محمد ! إنك تقول أشياء ، فهل لك أن أداويك؟ قال : فدعاه رسول الله ﷺ إلى الله عز وجل ، ثم قال : . . . فذكر الحديث . قال العامري : والله ! لا أكذبك بقول أبداً . ثم قال : يا آل بني صعصعة ! والله ! لا أكذبه بشيء يقوله أبداً .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات رجال الشيخين .

وللأعمش فيه شيخ آخر ، فقال : عن أبي ظبيان عن ابن عباس به نحوه ، لكنه قال في آخره :

فقال العامري : يا آل بني عامر ! ما رأيت كاليوم رجلاً أسحر !

أخرجه الدارمي (١/١٣) ، وأحمد (١/٢٢٣) ، والبيهقي أيضاً (٦/١٥ ـ ١٦) .

قلت : وإسناده صحيح أيضاً .

وتابعه سماك عن أبي ظبيان به إلا أنه قال : فأسلم الأعرابي .

أخرجه البخاري في «التاريخ» (٣/١/٢) ، وعنه الترمذي (٣٦٣٢) ، وابن سعد (١/١٨٢) ، والحاكم (٢/٦٢٠) ، ومن طريقه : البيهقي أيضاً (٦/١٥) ، والطبراني في «الكبير» (١٢/١١٠/١٢٦٢٢) من رواية شريك عنه . وقال الترمذي :

«حديث حسن صحيح» !

وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم» ! ووافقه الذهبي !

كذا قالا ! وشريك ـ وهو ابن عبدالله القاضي ـ لم يخرج له مسلم إلا متابعة ؛ على ضعف فيه . وقد تنبه لهذا المعلق على «مسند أبي يعلى» ؛ ولكنه غفل عن

شيء آخر ، فقال عقبه :

«نقول : نعم ، شريك ضعيف ، لكن تابعه عليه الأعمش ؛ كما تقدم» .

قلت : تلك متابعة قاصرة ؛ إذ ليس في حديث الأعمش عن شيخه الأول أن الأعرابي أسلم ، بل في روايته عن شيخه الثاني ما ينافيه ، وهو اتهامه للنبي ﷺ بالسحر ! ولا يعارضه قول شيخه الأول : والله ! لا أكذبه في شيء أبداً ؛ لأن هذا لا يستلزم الإسلام ، بل هو على حد قوله تعالى في اليهود : ﴿**يعرفونه كما يعرفون أبناءهم**﴾ ، ومع ذلك فقد عاندوا ولم يسلموا . ولذلك قال ابن كثير في «التاريخ» (١٢٤/٦) عقب هذا القول :

«وهذا يقتضي أنه سالم الأمر ، ولم يجب من كل وجه» .

وخالف البيهقي ؛ فقال (١٧/٦) :

«في هذه الرواية تصديق الرجل إياه ؛ كما هو في رواية سماك - يعني : برواية شريك عنه - ، ويحتمل أنه توهمه سحراً ، ثم علم أنه ليس بساحر ، فآمن وصدق . والله أعلم» .

فأقول : لا شك في تَوَهُّمِهِ المعجزَةَ سِحْراً ، وإنما الشك في إيمانه بعد ذلك ، وهذا ما تفرد به شريك ، وهو ضعيف عند التفرد ، فكيف إذا خالف؟!

نعم ؛ قد روي إسلام الرجل في قصة تشبه هذه ، لكنها لا تصح ؛ لأنها من رواية حِبَّان بن علي : ثنا صالح بن حَيَّان عن عبدالله بن بُرَيدة عن أبيه قال :

جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : أَرِنِي آيةً ، قال : «اذهب إلى تلك الشجرة ، فادعها» . . الحديث نحوه وفيه :

فقام الرجل ، فقبَّل رأسه ويديه ورجليه ، وأسلم .

أخرجه البزار في «مسنده» (٣/١٣٢ ـ ١٣٣ ـ كشف الأستار) ، وكذا ابن الأعرابي في «كتاب القُبَلِ» (ص٦) ، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (ص٣٣٢ ـ ٣٣٣) . وقال البزار :

«لا نعلم من رواه عن صالح إلا حبان ، ولا نعلم يروى في تقبيل الرأس إلا هذا» .

قلت : وإسناده ضعيف ؛ لأن كلاً من صالح وحبان ضعيف ؛ كما في «التقريب» وغيره .

وفي الباب قصة أخرى نحو حديث الترجمة من رواية ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ بسندٍ صحيح عند البزار وغيره ، صححه ابن حبان وغيره ، وهو مخرج في «المشكاة» برقم (٥٩٢٥) .

وقد خلط الشيخ حبيب الأعظمي ـ عفا الله عنا وعنه ـ في تعليقه عليه في «كشف الأستار» (٣/١٣٣) بينه وبين حديث عمر ـ رضي الله عنه ـ ؛ يرويه من طريق علي بن زيد عن أبي رافع عنه ، فقال في التعليق عليه :

«قال الهيثمي : رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح ، ورواه أبو يعلى أيضاً ، والبزار (٨/٢٩٢) . قلت (الأعظمي) : وفي إسناده علي بن زيد ، وهو حسن الحديث عند الهيثمي والبزار» !

قلت : ومحل الخلط أنه زعم أن في حديث ابن عمر عند البزار علي بن زيد ـ وهو ابن جدعان ـ ! وهو وهم محض ، وإنما هو في إسناد حديث عمر كما رأيت . وقد ذكره الهيثمي في مكان آخر ، وقال فيه (٩/١٠) :

«رواه البزار وأبو يعلى ، وإسناد أبي يعلى حسن» !

قلت : وتخصيصه أبا يعلى بالذكر خطأ ، وكذلك تحسينه لإسناده ؛ فإنه عنده - كالبزار - من طريق علي بن زيد ، وهو ضعيف .

وكذلك تخصيصه الطبراني بالذكر دون البزار ، ولو أنه عكس لأصاب ؛ لأن الطبراني رواه من طريق شيخه (الفضل بن أبي روح البصري) ، ولم يوثقه أحد ، بل إن الشيخ حماد الأنصاري - رحمه الله - لم يعرفه ، فلم يذكره في كتابه الفريد : «بلغة القاصي والداني في تراجم شيوخ الطبراني» ، وقد روى له في «معاجمه» الثلاثة نحو خمسة أحاديث هذا أحدها ، ولكني أيضاً لم أجد له ترجمة ، بينما البزار - مع كونه أعلى طبقة منه - قد رواه عن شيخه (علي بن المنذر) ، وهو ثقة كما قال الذهبي ، ومن رجال «التهذيب» ؛ فكان الواجب ذكره دون الطبراني ، كما لا يخفى على أهل العلم .

وجوب التطهر من الغائط

٣٣١٦- (إذا تغوَّطَ أحدُكم ؛ فليمْسحْ ثلاثَ مرّاتٍ ، (وفي رواية) : فلْيتمسَّحْ بثلاثةِ أَحجارٍ) .

ورد من حديث جابر ، والسائب بن خلاد ، وأبي أيوب الأنصاري :

أ - أما حديث جابر ؛ فله عنه طريقان :

الأولى : قال ابن لهيعة : ثنا أبو الزبير عنه أنه قال : سمعت رسول الله ﷺ : . . . فذكره بالرواية الأولى .

أخرجه أحمد (٣/٣٣٦) .

وابن لهيعة سيّئ الحفظ يستشهد به ، وأبو الزبير ثقة ، إلا أنه مدلس ، لكنه قد توبع ، وهي الطريق :

الأخرى : قال عيسى بن يونس : نا الأعمش عن أبي سفيان عنه مرفوعاً بلفظ :

«إذا استجمر أحدكم ؛ فليستجمر ثلاثاً» .

أخرجه ابن خزيمة (٧٦/٤٢/١) ، ومن طريقه : البيهقي (١٠٣/١ ـ ١٠٤) ، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥٥/١) ، وأحمد (٤٠٠/٣) . وقال الهيثمي (٢١١/١) :

«ورجال أحمد ثقات» .

قلت : بل رجاله ثقات رجال مسلم ، فهو إسناد جيد . وقد عزاه الدكتور الأعظمي في تعليقه على «صحيح ابن خزيمة» .

لـ : «م الطهارة ٢٤ من طريق أبي الزبير عن جابر» !

وعليه مؤاخذتان :

إحداهما : أنه ليس عند مسلم (١٤٧/١ ـ استانبول) : «ثلاثاً» ، وإنما عنده مكانها : «فليوتر» ، وكذلك أحمد (٢٩٤/٣) .

والأخرى : أنه عندهما طريق ابن جريج : أخبرني أبو الزبير : أنه سمع جابر ابن عبدالله . . .

فقد صرح أبو الزبير بالتحديث ، وهي فائدة مهمة ، فلا يليق إهمالها ؛ لما هو معروف عن أبي الزبير من التدليس كما تقدم . ولعل في هذه الرواية قوة لرواية ابن لهيعة المذكورة ، ولو في الجملة .

٢ ـ وأما **حديث السائب** ؛ فيرويه عنه ابنه خلاد بن السائب الجُهَنِيُّ ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/٢٠١) ، وروى عنه جمع من الثقات ، وقال الحافظ : «صدوق» ، وله عنه طرق ثلاث :

أحدها : يرويه **حماد بن الجعد** عن قتادة : حدثني خلاد الجهني عن أبيه السائب مرفوعاً بالرواية الثانية .

أخرجه البخاري في «التاريخ» (٢/٢/ ١٥١) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧/١٦٧/٦٦٢٣) .

قلت : ورجاله ثقات ؛ غير حماد بن الجعد ؛ فهو ضعيف ؛ كما في «التقريب» ، وبه أعله الهيثمي ؛ إلا أنه قال :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، و«الأوسط» ، وفيه حماد بن الجعد ، وقد أجمعوا على ضعفه» !

كذا قال ! ولا إجماع عليه ، كيف وأبو حاتم الرازي ـ مع تشدده في الجرح ـ قال فيه :

«ما بحديثه بأس» .

قلت : فيمكن أن يستشهد به ، والله أعلم .

ثم إن عزوه لـ«الأوسط» من هذا الوجه وهمٌ فيما نرى ؛ فإنه لم يذكره في كتابه الآخر «مجمع البحرين» (١/٢٩٦ ـ ٢٩٧ ـ الرشد) إلا من الطريق الثالثة الآتية .

والطريق الثانية : عن **محمد بن يزيد** بن سنان الرهاوي : ثنا **أبي** عن يحيى ابن أبي كثير قال : أخبرني خلاد به أتم منه بلفظ :

«وليتمسح ثلاث مرات» .

أخرجه الطبراني أيضاً في «الكبير» (رقم٦٦٢٤) ، والدَّولابي في «الكنى» (٢٦/١ ـ ٢٧) ـ والسياق له ؛ فإن الطبراني لم يسقه ـ ، وفيه :

« . . وإذا خرج الرجلان جميعاً ؛ فليتفرقا ، ولا يجلس أحدهما قريباً من صاحبه ، ولا يتحدثان ، فإن الله يمقت على ذلك» .

وهو بهذه الزيادة صحيح ؛ فإن لها شاهداً قويّاً من حديث جابر ـ رضي الله عنه ـ ، مضى الكلام عليه برقم (٣١٢٠) .

وإسناده هنا ضعيف ؛ من أجل يزيد بن سنان الرهاوي وابنه .

والطريق الثالثة : يرويه أبو غسان محمد بن يحيى الكناني (الأصل : الكسائي !) قال : حدثني أبــي عن ابن أخي ابن شهاب عن ابن شهاب قال : أخبرني خلاد (الأصل : ابن خلاد) أن أباه سمع النبي ﷺ يقول : . . . فذكره مثل الرواية الأولى .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤١٦/٢ ـ ١٧١٧/٤١٧ ـ ط) ، وقال :

«لم يروه عن الزهري إلا ابن أخيه ، ولا عن ابن أخي الزهري إلا أبو غسان (!) ، تفرد به محمد بن يحيى النيسابوري» .

قلت : كذا الأصل : «إلا أبو غسان» ! وكذا في أصله المصور (٢/٩٢/١) ، وكذا في «مجمع البحرين» (٢٩٧/١) ، وهو خطأ ظاهر لم يتنبه له المعلقان على الأصل ، و«المجمع» ! فإن ظاهره أن (أبا غسان) هو الذي رواه عن ابن أخي الزهري ، والذي في الإسناد أن بينهما (أبا أبي غسان) ، وهو علة الإسناد ، واسمه (يحيى

ابن علي بن عبدالحميد الكناني) ، ترجمه ابن أبي حاتم (١٧٥/٢/٤) برواية ابنه (أبي غسان) فقط عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ولم يتكلم الهيثمي على هذا الإسناد ؛ توهماً منه أن فيه (حماد بن الجعد) المذكور في الطريق الأولى ؛ كما تقدم التنبيه عليه فيها .

٣ ـ وأما **حديث أبي أيوب** ؛ فيرويه عمرو بن هاشم البيروتي : ثنا **الهِقْل بن زياد** عن الأوزاعي عن عثمان بن أبي سودة عن **أبي شعيب الحضرمي** عنه مرفوعاً بالرواية الثانية ، وزاد :

«فإن ذلك يكفيه» .

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٤٠٥٥/٢٠٨/٤) ، و«الأوسط» (١١٢/٤ ـ ٣١٧٠/١١٣) ، وقال :

«لم يروه عن الأوزاعي إلا الهقل ، تفرد به عمرو» .

قلت : هو صدوق يخطئ ، كما قال الحافظ ، فإن لم يُحَسَّنْ حديثه ؛ فلا أقل من أن يستشهد به ، على أنه قد توبع في «التمهيد» (٣١١/٢٢) ، وحسنه .

ومن فوقه ؛ ثقات من رجال «التهذيب» ؛ غير أبي شعيب الحضرمي ، أورده ابن أبي حاتم برواية الأوزاعي هذه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مجهول . وقال الهيثمي :

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ، ورجاله موثقون ؛ إلا أن أبا شعيب صاحب أبي أيوب لم أر فيه تعديلاً ولا تجريحاً» !

قلت : قد فاته أنه ذكره ابن حبان في «ثقات التابعين» (٥٧٢/٥) ، وليس هو

في كتابه «ترتيب الثقات» ، فإما أن يكون سقط منه أثناء ترتيبه إياه ، أو أنه لم يكن في نسخته من «الثقات» . والله أعلم .

هذا ؛ وللحديث في معناه أحاديث كثيرة صحيحة ، أقربها إليه ما رواه ابن عجلان عن القعقاع عن أبي صالح عن أبي هريرة قال :

كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا أتى أحدنا الغائط بثلاثة أحجار .

أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (١/٧٣) وغيره ، وإسناده جيد . وصححه البغوي في «شرح السنة» (١/٣٥٦) ، وهو في «صحيح أبي داود» (٦) .

وله شواهد أخرى مخرجة في «الإرواء» (١/٨٤/٤٤) ، و«صحيح أبي داود» (رقم ٣١ و٣٢) .

(فائدة) : قال في «النهاية» :

«وقد تكرر ذكر (الغائط) في الحديث بمعنى الحدث والمكان» .

وقال البغوي في «شرح السنة» (١/٣٥٧) :

«وأصل الغائط : المطمئن من الأرض ، كانوا ينتابونه للحاجة ، فكنَوا به عن نفس الحدث ؛ كراهية ذكره بخاص اسمه» .

(تنبيه) : كنت خرجت قديماً حديث الترجمة في «الضعيفة» برقم (٢٤٦١) من طريق أبي الزبير المعنعنة ، وحديث السائب عند الطبراني ، وقبل أن يطبع «أوسط الطبراني» ، فلما وقفت عليه ، وعلى الطرق الأخرى والشواهد ؛ بادرت إلى تخريجه هنا ، ونقله من «ضعيف الجامع الصغير» إلى «صحيحه» ، أداءً للأمانة العلمية ، وتبرئةً للذمة ، ولا علي بعد ذلك ما قد يتقوله المتقولون ، ويأفكه

الأفاكون ، الذين لا يعتبرون بقوله ﷺ الحكيم : «يبصر أحدكم القذاة في عين أخيه ، ولا يرى الجذع في عينه» ، وقد سبق تخريجه برقم (٣٣) مرفوعاً وموقوفاً ، والمعصوم من عصمه الله .

٣٣١٧ - (اللهمّ ! سُقْ إلى هذا الطعامِ عبْداً تحبُّه ويحبُّك ، فطلعَ سعدُ [بنُ أبي وقّاص]) .

أخرجه البزار في «البحر الزخار» (٤/٤٦/١٢١٠) من طريق مَعْن بن عيسى ، قال : حدثتني عُبَيْدَةُ بنت نابِل عن عائشة بنت سعد عن أبيها :

أن النبي ﷺ كان بين يديه طعام ، فقال : . . . فذكره . وقال :

«لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن سعد بهذا الإسناد» .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله ثقات ؛ غير عبيدة بنت نابل ، وقد ذكرها ابن حبان في «الثقات» (٧/٣٠٧) برواية (الخَصِيب بن ناصح) عنها ، وقد روى عنها جمع آخر منهم (معن بن عيسى) ؛ كما ترى في هذا الإسناد ، وإسحاق بن محمد الفروي ؛ كما في «التهذيب» ، وعثمان بن عبدالرحمن الحراني ؛ كما قال البزار في «البحر الزخار» (٤/٤٤) ، ورواية الفروي عنها عنده برقم (١٢٠٥ - ١٢٠٨) ، ورواية الحراني عنها برقم (١٢٠٩) ، فهي صدوقة ، خلافاً لقول الحافظ فيها : «مقبولة» ! ولذلك لم يذكرها الذهبي في (فصل النساء المجهولات) في آخر «الميزان» ، بل صحح حديثها كما يأتي .

وأما رواية (الخصيب) عنها ؛ فأخرجها الحاكم في «المستدرك» (٣/٤٩٩) من طريق الربيع بن سليمان : ثنا الخصيب بن ناصح : ثنا عبيدة بنت (الأصل : بن) نابل (الأصل : نائل) عن عائشة بنت سعد به ، وقال :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي .

وعلقه ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٣٧١ ـ ٣٧٢) من رواية سعيد بن أسد قال : حدثني الخصيب بن ناصح به . وذكر أنه سأل أبا زرعة عنه؟ فقال أبو زرعة :

«خالف (معن) فقال : عن عبيدة بنت نابل (الأصل : نائل !) أنها سمعت أم عمرو بنت سعد تحدث عن أبيها أن النبي ﷺ كان بين يديه . . . فسمعت أبا زرعة يقول : حديث (معن) أصح من حديث الخصيب بن ناصح» .

فأقول : لا أرى خلافاً جوهريّاً بين حديثه وحديث معن الذي ذكره أبو زرعة ، فقد اتفقا على أن الراوي عن سعد ـ رضي الله عنه ـ هي ابنته ، كل ما في الأمر أن الأول ذكرها باسمها (عائشة) ، والآخر بكنيتها (أم عمرو) ، والجمع بين الروايات هو الأصل ما أمكن ، وهو هنا ممكن بكل يسر ، فهي (أم عمرو عائشة بنت سعد) ، ويؤيد ذلك رواية معن عند البزار ؛ فقد ذكرها باسمها كما رأيت ، فهل يقال : خالف معن معناً؟ ! غاية ما في الأمر أن بعض الرواة عنه ذكرها باسمها ، والبعض الآخر بكنيتها .

فلا اختلاف بين رواية من سماها ، وبين رواية من كناها ، أقول هذا على التسليم برواية الكنية ؛ فإني لم أرها إلا عند أبي زرعة ولا وقفت على إسنادها ، لنقابله بإسناد البزار الصحيح إلى (معن بن عيسى) ، وإن كان الظن بأبي زرعة أنه لا يذكر إلا ما صح إسناده ؛ لما عرف عنه من الحفظ والنقد للرواة والأسانيد .

وإن مما يؤكد الجمع المذكور ؛ أن من المعلوم أن سعداً ـ رضي الله عنه ـ قد خلَّف جمعاً من الذكور ، ولم يخلف إلا بنتاً واحدة ، وهي عائشة هذه ، فإذا قال بعض الرواة : (أم عمرو بنت سعد) ، فهي (عائشة) يقيناً ؛ كما هو ظاهر جلي ؛ والحمد لله .

ولقد رأيت أخانا الفاضل (أبا إسحاق الحويني) قد دندن حول هذا الجمع في تعليقه على «مسند سعد بن أبي وقاص» ، فقال (٢١٦) - بعد أن ساق ما في «العلل» - :

«قلت : رواية معن هنا توافق رواة الخصيب بن ناصح ، ولعل «أم عمرو» كنية «عائشة بنت سعد» ، فتلتقي الروايتان ، والله أعلم» .

ولكنه جزم بضعف إسناده كما ضعفه في أحاديث ثلاثة قبله ، بدعوى أن (عبيدة بنت نابل) مجهولة الحال ، تابعاً في ذلك قول ابن حجر المتقدم : «مقبولة» ! أو مستأنساً به ؛ فإنه بمعناه ، والصواب ما تقدم بيانه أنها صدوقة . وإن مما يؤيد ذلك ؛ أن الحافظ قال في «الفتح» (١٠٠/٤) - في حديث آخر من طريقها - :

«رجاله ثقات» .

ونقله الأخ الفاضل عنه (ص٢١٤) . فهذا - مع ما قدمته من البيان - يلقي في النفس الاطمئنان لصحة حديثها . والله أعلم .

(تنبيه) : هذا الحديث مما سقط من كتاب الهيثمي «مجمع الزوائد» ، ولذلك لم يعلق عليه الشيخ الأعظمي المقلِّد للهيثمي في كتابه الآخر «كشف الأستار» (٢٥٨١/٢٠٧/٣) ؛ لأنه لم يجد ما ينقله ! ذلك مبلغ علمه وتحقيقه الذي أشاد به الطابع لتعليقاته !

هذا ؛ وقد روى عاصم بن أبي النَّجود عن مصعب بن سعد عن أبيه :

أن رسول الله ﷺ أتي بقصعة فأكل منها ، ففضل منها فضلة ، فقال :

«يجيء (وفي رواية : يطلع) رجل من هذا الفج من أهل الجنة ؛ فيأكل هذه» .

قال سعد : وكنت تركت (عُميراً) أخي يتوضأ ، فقلت : هو عمير ، فجاء عبدالله بن سلام ، فأكلها» .

أخرجه ابن حبان (٩/١٤٨/٧١٢٠) ، والحاكم (٣/٤١٦) ، وأحمد (١/١٦٩) ، والبزار في «البحر» (٣/٣٥٥/١١٥٦) ، وأبو يعلى (٢/٧٥/٧٢١ و٩٨/٧٥٤) من طريق حماد بن سلمة وغيره عنه . وقال البزار :

«لا نعلم رواه عن مصعب بن سعد إلا عاصم ، ورواه عن عاصم غير واحد» .

قلت : وعاصم متكلَّم في حفظه ، والذي استقر عليه رأي العلماء : أنه حسن الحديث إذا لم يخالف ، فإن كان حفظه فالحديث حسن ، وتكون القصة تكررت ، فروى مصعب عن أبيه هذه ، وروت أخته عائشة عن أبيها نحوها . وصحح إسناد أخيها الحاكمُ والذهبي . والله أعلم .

٣٣١٨ـ (لا يَعْطِفُ عليكُنَّ بعْدِي إلاّ الصّادقُونَ الصَّابرُونَ) .

أخرجه البزار في «مسنده» (٣/٢١٠/٢٥٩٠ـ كشف) : حدثنا عبدالله بن شبيب : ثنا محمد بن عبدالله بن يزيد : ثنا محمد بن طلحة الطويل عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة قال : . . . قال عبدالرحمن بن عوف : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قال عبد الرحمن : فبعت من عبدالله بن سعد بن أبي سَرْح شيئاً ـ قد سماه ـ بأربعين ألفاً ، فقسمته بينهن ـ يعني : بين أزواج النبي ﷺ ورحمهن الله ـ . وقال البزار :

«روي عن عبد الرحمن من وجه آخر ، ولا نعلمه يروى من وجه عنه أحسن من هذا» .

قلت : وهو منقطع ؛ أبو سلمة : هو ابن عبدالرحمن بن عوف ، لم يسمع من أبيه .

ورجاله موثقون ؛ غير عبدالله بن شبيب ؛ وهو أخباري واهٍ ؛ لكن تابعه يعقوب ابن محمد الزهري : نا عمر بن طلحة الليثي عن محمد بن عمرو الليثي به .

أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (١٠/١٣٢) .

والزهري هذا صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء ؛ كما في «التقريب» .

وشيخه عمر بن طلحة الليثي ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«فيه جهالة ، وقال أبو حاتم : محله الصدق» .

وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق» .

قلت : والوجه الآخر عن عبدالرحمن الذي أشار إليه البزار ، الظاهر أنه يعني ما رواه عبدالله بن جعفر عن أم بكر أن عبدالرحمن بن عوف باع أرضاً له من عثمان بن عفان بأربعين ألف دينار ، فقسمه في فقراء بني زهرة ، وفي ذوي الحاجة من الناس ، وفي أمهات المؤمنين . قال المِسْوَر : فدخلت على عائشة بنصيبها من ذلك ، فقالت : من أرسل بهذا؟ قلت : عبدالرحمن بن عوف ، فقالت : إن رسول الله ﷺ قال :

«لا يَحِنُّ عليكم بعدي إلا الصابرون» .

سقى اللهُ ابنَ عوف من سلسبيل الجنة !

أخرجه الحاكم (٣/٣١٠ - ٣١١) ، وأحمد (٦/١٣٥) وفي «الفضائل» (٢/٧٢٩/١٢٤٩) ، وابن سعد في «الطبقات» (٣/١٣٢ - ١٣٣) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١٠/٥٢ - ٥٣/٩١١١ - ط) ، وابن عساكر في «التاريخ» (١٠/١٣١ - ١٣٢ و١٣٢)

من طرق عن عبدالله بن جعفر المخرمي به . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» .

وتعقبه الذهبي بقوله :

«قلت : ليس بمتصل» .

وأقول : صورته صورة المرسل ؛ لقول (أم بكر) - وهي بنت (المسور بن مخرمة) - : «إن عبدالرحمن بن عوف باع . . . ؛ فإنها لم تدركه ، لكن الظاهر من سياق القصة أنها تلقته عن أبيها ؛ لقولها فيه : قال المسور : فدخلت على عائشة . . . ؛ فاتصل السند ، وإليه مال الشيخ البنا الساعاتي في «الفتح الرباني» ؛ كما نقله الأخ الفاضل وصي الله في تعليقه على «الفضائل» .

قلت : ويؤيد ذلك رواية الطبراني وابن عساكر من طرق عن المخرمي عن أم بكر عن المسور بن مخرمة أن عبدالرحمن . . .

وإنما علة الحديث (أم بكر) هذه ؛ فإنها لا تعرف إلا بهذه الرواية ، ولذلك قال الذهبي في (فصل النساء المجهولات) من «الميزان» :

«تفرد عنها ابن ابن أخيها عبدالله بن جعفر» .

وقال الحافظ في «التقريب» :

«مقبولة» .

لكن للمرفوع من حديث عائشة طريق أخرى عنها ، وفيه التصريح بأن قوله في آخره : سقى الله ابن عوف . . . أنه من قول عائشة ، فهو مدرج في حديث (أم بكر) ، ولذلك فصلته عن المرفوع ، وجعلته وراء الهلالين (») ، وهو مخرج في

«المشكاة» (٦١٣١) محسناً ، وقد صححه الترمذي ، وابن حبان (٢٢١٦) .

وله شاهد من حديث أم سلمة ، وفيه علتان ، انظر «المشكاة» (٦١٣٢/ التحقيق الثاني) .

٣٣١٩ - (إنِّي ، وإيّاكِ ، وهذين ، وهذا الرَّاقد - يعني : عليَّاً - يومَ القيامة في مكانٍ واحدٍ ، يعني : فاطمةَ وولديْها : الحسن والحسين رضي الله عنهم) .

أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١٩٠/٢٦) : حدثنا عمرو بن ثابت عن أبيه عن أبي فاختة قال : قال علي :

زارنا رسول الله ﷺ ، فبات عندنا ؛ والحسن والحسين نائمان ، فاستسقى الحسن ، فقام رسول الله ﷺ إلى قربة لنا ، فجعل يعصرها في القدح ، ثم يسقيه ، فتناوله الحسين ليشرب فمنعه ، وبدأ بالحسن ، فقالت فاطمة :

يا رسول الله ! كأنه أحب إليك؟ فقال :

«لا ، ولكنه استسقى أول مرة» . ثم قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

ومن طريق الطيالسي أبي داود : أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٣١ - ٢٦٢٢/٣٢) ، وابن عساكر في «التاريخ» (٥/٣٩ - ٤٠) .

وأخرجه البزار في «مسنده» (٣/٢٢٣/٢٦١٦) - بتمامه - ، وأبو يعلى (١/٣٩٣/٥١٠) - مختصراً - من طريقين آخرين عن عمرو بن ثابت به . وقال البزار :

«لا نعلمه يروى عن علي إلا بهذا الإسناد» !

كذا قال ! وفيه نظر ؛ لأنه عند أحمد وغيره من طريق أخرى كما يأتي .

وعمرو بن ثابت : هو ابن هرمز الكوفي ، ويكنى ثابت بأبي المقدام .

وعمرو ضعيف ، وأبوه ثابت بن هرمز صدوق يهم .

وأبو فاختة اسمه : سعيد بن عِلاقة ، وهو ثقة .

قلت : وقد تابعه عبدالرحمن الأزرق ـ وهو ابن بشر بن مسعود الأنصاري أبو بشر المدني ، ثقة من رجال مسلم ـ ، رواه قيس بن الربيع عن أبي المقدام عنه عن علي قال : . . . فذكره نحوه ، وفيه : أنه حلب شاة ، فَدَرَّتْ .

أخرجه أحمد في «المسند» (١/١٠١) وفي «الفضائل» (٢/٦٩٢/١١٨٣) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/٥٩٨/١٣٢٢) ، وابن عساكر أيضاً .

قلت : وقيس بن الربيع ؛ صدوق سيّئ الحفظ .

وأبو المقدام : هو ثابت بن هرمز ، وهو صدوق يهم كما تقدم ، فالإسناد يستشهد به .

والحديث قال الهيثمي في «المجمع» (٩/١٧٠) :

«رواه أحمد والبزار والطبراني ، وأبو يعلى باختصار ، وفي إسناد أحمد قيس ابن الربيع ، وهو مختلف فيه ، وبقية رجال أحمد ثقات» .

قلت : وخالف بعضهم في إسناده ، فقال الطبراني في «معجمه» (٢٢/٤٠٥/١٠١٦) : حدثنا **محمد بن حُبَّان** المازني : ثنا كثير بن يحيى : ثنا سعيد بن عبدالكريم بن سَلِيط وأبو عوانة عن داود بن أبي عوف أبي الجَحَّافِ عن عبدالرحمن ابن أبي زياد أنه سمع عبدالله بن الحارث بن نوفل يقول : ثنا أبو سعيد الخدري :

أن رسول الله ﷺ دخل على فاطمة ذات يوم ؛ وعليٌّ نائم ، وهي مضطجعة ، وأبناؤها إلى جنبها ، فاستسقى الحسن ، فقام رسول الله ﷺ إلى لِقحة ، فحلب لهم ، فأتى به ، فاستيقظ الحسين ، فجعل يعالج أن يشرب قبله ، حتى بكى ، فقال رسول الله ﷺ :

«إن أخاك استسقى قبلك» .

فقالت فاطمة : إن الحسن آثرُ عندك؟ فقال :

«ما هو بآثَرَ عندي منه ، وإنما هما عندي بمنزلة واحدة ، وإني وإياك . . .» الحديث .

ثم ساقه الطبراني (١٠١٧) بهذا الإسناد عن سعيد بن عبدالكريم بن سليط الحنفي عن عمرو بن أبي المقدام . . . بإسناده المتقدم عند الطيالسي بنحوه .

قلت : وهذا إسناد منكر عندي ؛ علته : محمد بن حُبّان المازني[١] شيخ الطبراني ؛ فقد ضعفوه ؛ قال محمد بن علي الصوري :

«ضعيف» ، وقال عبدالغني بن سعيد الحافظ :

«يحدث بمناكير» .

كذا في «تاريخ الخطيب» (٥/٢٣١ ـ ٢٣٢) ، لكنه روى عن أبي القاسم عبدالله ابن إبراهيم الآبندوني[٢] أنه قال :

---

(١) كذا وقع في «المعجم» في الموضعين ! وأظنه محرفاً من (الباهلي) ، فبها ترجموه .

(٢) نسبته إلى (آبندون) قرية من أعمال جرجان كما قال في «السير» (١٦/٢٦١) . وله ترجمة مبسطة في «أنساب السمعاني» .

«لا بأس به إن شاء الله تعالى» .

قلت : واعتمد الذهبي تضعيف الصوري المذكور في «الميزان» ، و«المغني» ، وزاد فقال :

«وقال ابن منده : ليس بذاك» .

قلت : وأما الهيثمي ؛ فأعله بشيخ (ابن حُبان) هذا ، فقال في «المجمع» (١٧١/٩) ـ بعد أن ساقه من حديث أبي سعيد الخدري فقط ـ :

«رواه الطبراني ، وفيه كثير بن يحيى ، وهو ضعيف ، ووثقه ابن حبان» .

قلت : وتضعيفه المذكور ، تبع فيه الذهبي في «الميزان» ، وهو مردود ؛ لأنه جرح غير ثابت ، والمعتمد توثيق ابن حبان ؛ لأنه مدعم بغيره كما بينته في ترجمته من «تيسير الانتفاع» ، ويكفي في ذلك أنه من شيوخ أبي زرعة الرازي ، وهو لا يروي إلا عن ثقة ، وكذلك هو من شيوخ أبي حاتم الرازي في هذا الحديث وغيره .

وقد أخرجه الحاكم (١٣٧/٣) من طريقه : ثنا يحيى بن كثير : ثنا أبو عوانة به ، مع اختصار للقصة . وقال :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي .

وله طريق آخر ؛ يرويه علي بن عابس عن أبي الجحاف به .

أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٤٠/٥) .

لكن علي بن عابس ضعيف ، فالعمدة على رواية أبي عوانة ـ واسمه وضاح اليشكري ـ ، وهو ثقة ثبت من رجال الشيخين .

ويبقى النظر فيمن فوقه ، فأقول :

١ ـ داود بن أبي عوف أبو الجحاف ، قال الحافظ :

«صدوق شيعي ، ربما أخطأ» .

٢ ـ عبدالرحمن بن أبي زياد ـ ويقال : ابن زياد ـ روى عنه الأعمش أيضاً ، ووثقه ابن معين والعجلي ، وقال البخاري :

«فيه نظر» .

قلت : فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى . وقال الحافظ :

«مقبول» !

٣ ـ وأما (عبدالله بن الحارث بن نوفل) ؛ فهو ثقة بالاتفاق ، ومن رجال الشيخين .

فالإسناد حسن ، فإذا ضم إليه إسناد حديث علي ؛ أخذ الحديث قوة ، وارتقى إلى مرتبة الصحة . ولعله لذلك سكت عنه الذهبي في «السير» (٢٥٨/٣) بعد أن ساقه من رواية الطيالسي . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٣٣٢٠ ـ (عليكَ بتقوَى اللهِ ما استطعتَ ، واذكرِ اللهَ عزّ وجلّ عندَ كلّ حجرٍ وشجرٍ .

وإذا عملتَ سيئةً فأحْدِثْ عندَها توبةً ؛ السرُّ بالسرِّ ، والعلانيةُ بالعلانيةِ) .

أخرجه أحمد في «الزهد» (ص٢٦) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٣١/١٥٩/٢٠) من طرق عن شريك بن عبدالله عن عطاء بن يسار :

أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن ، فقال : يا رسول الله ! أوصني ، قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ على ضعف في حفظ شريك بن عبدالله - وهو ابن أبي نَمر المدني - ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«صدوق» . وزاد الحافظ :

«يخطئ» .

قلت : لكنه مرسل ؛ فإن عطاء لم يلق معاذاً ، ولذلك قال المنذري في «الترغيب» (٤/٧٥/١٤) :

«رواه الطبراني بإسناد حسن ؛ إلا أن عطاء لم يدرك معاذاً ، ورواه البيهقي ، فأدخل بينهما رجلاً لم يسم» .

واختصر كلامه الهيثميُّ ، فقال في «مجمع الزوائد» (١٠/٧٤) :

«رواه الطبراني ، وإسناده حسن» !

قلت : فما أحسن ؛ كما هو ظاهر .

وأما رواية البيهقي التي أشار إليها المنذري ؛ فلم أقف عليها الآن ، وقد وقفت على طريقين آخرين عنده عن معاذ ، أخرجهما في «كتاب الزهد» (٣٤٧ - ٣٤٨) ، أحدهما رقم (٩٥٧) من طريق عبدالرحمن بن الحويرث عن محمد بن جبير رضي الله عنه قال :

بعث رسول الله ﷺ معاذاً إلى اليمن ، فلما حضر رحيله أتاه النبي ﷺ يسلم عليه ، فقال : يا رسول الله ! إني منطلق فعظني ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا مرسل أيضاً ، محمد بن جبير - وهو ابن مطعم - تابعي ثقة ؛ خلافاً لما تشعر به جملة الترضي عنه ، والصحبة لأبيه (جبير بن مطعم) .

والراوي عنه عبدالرحمن : هو ابن معاذ بن الحويرث ؛ نسب إلى جده ، وهو ضعيف كما في «الكاشف» . وقال الحافظ :

«صدوق يخطىء» .

قلت : فمثله يستشهد به إن شاء الله تعالى .

والطريق الأخرى ؛ عند البيهقي (٩٥٦) من طريق إسماعيل بن رافع المدني عن ثعلبة بن صالح عن سليمان بن موسى عن معاذ بن جبل به مطولاً نحوه .

ومن طريق البيهقي : أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٦١٧/١٠) .

ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٢٤٠/١) ، ومن طريقه : الديلمي في «مسنده» (٢٨٢/٣) من الوجه المذكور ؛ إلا أنه قال : «رجل من أهل الشام» مكان «سليمان ابن موسى» .

قلت : وسليمان بن موسى ؛ روى له مسلم في «المقدمة» ، ولم يلق معاذ بن جبل ، فهو مرسل أيضاً .

وثعلبة بن صالح ؛ لم أجد له ترجمة .

والرواي عنه إسماعيل بن رافع ؛ ضعيف .

وله طريق رابعة ؛ عن معاذ تقدم تخريجها برقم (١٤٧٥) ، ولكن ليس فيها الجملة الأولى ، لكنها مع الطرق المتقدمة لها شواهد كثيرة ، سبق تخريج بعضها برقم (٥٥٥ و١٧٣٠) ، وفي قوله تعالى : ﴿**فاتقوا الله ما استطعتم**﴾ أكبر شاهد لها .

٣٣٢١ ـ (كان لا يصلِّي في لُحُفِنا) .

أخرجه أصحاب «السنن» وغيرهم ، وإسناده عند أبي داود (٦٤٥) هكذا : حدثنا عبيدالله بن معاذ : حدثنا أبي : حدثنا الأشعث عن محمد بن سيرين عن عبدالله بن شقيق عن عائشة .

ومن هذا الوجه أخرجه الحاكم (٢٥٢/١) ، وقال :

«صحيح على شرط الشيخين» . ووافقه الذهبي !

فأقول : إنما هو صحيح فقط ؛ لأن الأشعث ـ وهو ابن عبدالملك الحراني ـ لم يخرج له مسلم ، والبخاري إنما أخرج له تعليقاً .

ورواه الآخرون من طرق أخرى عنه ، وفي بعضها التصريح بأنه الحراني ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٣٩٣) .

وممن صحح الحديث ابن حبان ، فأخرجه في «صحيحه» (٢٣٣٠/٣٨/٤ ـ الإحسان) بسنده الصحيح عن عبيدالله بن عمر القواريري : حدثنا معاذ بن معاذ به .

وهذه متابعة قوية من عبيدالله القواريري لعبيدالله بن معاذ العنبري ، إلى متابعات أخرى يأتي ذكرها إن شاء الله تعالى .

وخالفهم إسناداً ومتناً : الحباب بن محمد والد الفضل أبي خليفة ، فقال ابن حبان (٢٣٢٤/٣٦/٤ ـ الإحسان) ، و(٣٥٠/١٠٦ ـ الموارد) : أخبرنا أبو خليفة قال : حدثنا أبي : حدثنا معاذ بن معاذ قال : حدثنا أشعث بن سَوَّار عن ابن سيرين . . . بلفظ :

«كان النبي ﷺ يصلي في لحفنا» .

أما مخالفته في اللفظ ؛ فهو أنه أسقط حرف (لا) ، فأثبت ما نفاه الثقتان في روايتيهما عن معاذ بن معاذ .

وأما مخالفته في الإسناد ؛ فهو أنه قال : (أشعث بن سوار) ، مكان : (أشعث ابن عبدالملك) !

فلو أن الحباب هذا كان ثقة ؛ لكان قوله هذا شاذاً ، ولكني أراه منكراً ؛ لأنه غير معروف بالرواية ، وليس له في «الإحسان» غير هذا الحديث ، وآخر متابع عليه ، كما بينته في «التيسير» .

وابن سوار ضعيف .

ولا بد لي بهذه المناسبة من التنبيه هنا على أمرين مهمين :

أحدهما : أن الهيثمي في «الموارد» خلط بين اللفظ الأول الصحيح ، وبين هذا الآخر المنكر ، ولم يميز فيه بينهما كما هو الواجب ؛ فإنه لما ساق هذا بإسناده ـ كما تقدمت الإشارة إليه ـ أتبعه بإسناد القواريري الذي سقته آنفاً ، ولكنه لم يسق لفظه الصحيح ، وإنما قال :

«فذكر نحوه» !

فأوهم أنه مثله في المعنى ؛ لأنه هو المعروف في علم المصطلح ، بل وفي اللغة أيضاً ؛ فإن أحداً لا يفهم من قوله : «نحوه» ؛ أي : ضده في المعنى كما هو ظاهر ، فهو خطأ فاحش لا أدري كيف وقع؟!

وأوهم شيئاً آخر ، وهو أن في رواية (القواريري) : (الأشعث بن سوار) ؛ وإنما فيه (الأشعث) غير منسوب ، وهو في رواية بعض الثقات (ابن عبدالملك) كما سبق ويأتي .

وغفل عن هذه الحقيقة المعلق على «موارد المؤسسة» فنبه على الوهم الأول دون هذا ! من أجل ذلك أوردت هذا اللفظ في كتابي «ضعيف موارد الظمآن» (٣٥١/٢٧) ، والأول في «صحيح موارد الظمآن» (٣٥٢/٣٠١) ، وهما تحت الطبع .

والآخر : أن المعلق على «الإحسان» تصرف بإسناده تصرفاً سيئاً جداً فجعله هكذا (٢٣٣٠/١٠٠/٦) : أخبرنا أبو خليفة قال : حدثنا **عبيدالله بن معاذ** ، قال : حدثني **أبي معاذ بن معاذ** قال : حدثنا أشعث بن سوار . . . إلخ .

فانظر كيف وضع (عبيدالله بن معاذ) مكان : (أبي) ، والد أبي خليفة ، وحذف قول الأب : «حدثنا» ! وبذلك صار (عبيدالله) شيخ أبي خليفة[1] ، و(معاذ ابن معاذ) شيخ ابنه عبيدالله !! وبذلك ظهر الإسناد إلى (أشعث بن سوار) صحيحاً ! وهذا نوع من التدليس لا عهد لنا به من أحد لا قديماً ولا حديثاً ، وهو أشبه ما يكون بما يعرف عند المحدثين بتدليس الشيوخ ! وذلك من شؤم توسيد الأمر إلى غير أهله ؛ إلى أولاد لا يحسنون صنعة التخريج والتعليق فضلاً عن فن التصحيح والتضعيف !!

لم يقف أمر المشار إليه عند هذا ، بل بنى عليه نوعاً آخر من الجهل والبهت على الحافظ ابن حبان ، فعلق على متن الحديث بقوله :

«هكذا رواه ابن حبان ، فأثبت أنه ﷺ كان يصلي في لحف نسائه ، وخالفه أصحاب «السنن» وغيرهم ؛ فذكروا في روايتهم أنه كان لا يصلي في اللحف . . .» !

---

(١) وهذا مما لم يذكره أحد في ترجمة (أبي خليفة) ، ولا رأيناه في شيوخه ، بعد أن تتبعنا رواياته في «الإحسان» ، وقد بلغت نحو (٧٠٠) رواية ، ليس في شيوخه فيها - وما أكثرهم - (عبيدالله) هذا !

قلت : فنسب الخلاف المذكور إلى ابن حبان ، وغمزه في حفظه ، وهو منه بريء ، وإنما هو من (الحباب بن محمد) والد (أبي خليفة) كما تقدم بيانه . وما أوقعه في هذه الفرية إلا تغييره لإسناده دون أي مستند من نسخة أو رواية ، ودون أن يشير إلى ذلك في تعليقه أدنى إشارة ! ! هداه الله .

وقد انتقل هذا التغيير والتبديل في الإسناد إلى كتاب آخر ، ألا وهو «الموارد» (١٦٨/١ - ١٦٩ - طبعة المؤسسة) أيضاً ، وأظن أن الفاعل واحد ، أو أنه أعمى مقلد ! فهو هنا قد بين ما كان في أصل «الموارد» ، ومع أنه جزم بأنه خطأ - وعليه صحح إسناد «الموارد» طبق تصحيحه المزعوم إياه في «الإحسان» ! - مع ذلك كله ، فقد ذكر مستنده في التصحيح المذكور ، فقال عقب ذكره لإسناد الأصل :

«وهو خطأ ، والتصحيح من «سنن أبي داود» ، انظر تخريج الحديث والتعليق عليه في (الإحسان)» !

كذا قال ! ولم يبين وجه التصحيح الذي زعمه ؛ لأنه لو فعل لانفضح وانكشف جهله بهذا العلم ، وذلك لأنه استلزم من مجرد رواية أبي داود الحديث عن شيخه (عبيد الله بن معاذ) ، أن يكون شيخ (أبي خليفة) أيضاً ، وهذا غير لازم بداهة ، وهذا نقوله على فرض أن يكون من شيوخه ، لأنه يحتمل أن يكون غيره ممن رواه فعلاً عن معاذ بن معاذ ، مثل (عبيدالله القواريري) ، وهو في السند الثاني من «الموارد» كما تقدم ، أو (القاسم بن سلاّم) ، وهو الراوي لهذا الحديث عن معاذ عند البغوي في «شرح السنة» (٥٢٠/٤٢٩/٢) ، وفيه قوله : «عن أشعث بن عبدالملك» . وهذه فائدة مهمة ، وهي عند الترمذي أيضاً (٦٠٠) من طريق آخر عنه ، وهذا مما يؤكد وهم الهيثمي الآخر كما سبقت الإشارة إليه ، ويدين المعلق المشار إليه بالجهل والغباوة والغفلة عن النتائج التي ترتبت من وراء تصحيحه

المزعوم من رمي ابن حبان بالمخالفة ، وإيهام أن رواية (عبيدالله بن معاذ) هي عن (الأشعث بن سوار) !! ظلمات بعضها فوق بعض ، وكذب على كذب .

وأنا لا أعتقد أن المعلق المشار إليه هو الشيخ شعيب ، وإنما هو أحد الذين يعملون تحت يده ، ويتّكِل عليهم دون أن يطلع على خبطاتهم العشوائية ، ثم تنشر باسمه وتحقيقه ، فهو من هذه الحيثية مؤاخذ ، ولو أنه أحياناً يقرن مع اسمه غيره ، وبذلك (تضيع الطاسة) كما يقولون في سوريا ! فقد رأيت في التعليقات على «الإحسان» وغيره خبطات كثيرة من نحو ما تقدم ، ومنها ما تقدم تحت الحديث (٣٠٩٣) ، فإنه وقع عند ابن حبان مختصراً جدّاً ، وبسند منقطع بلفظ :

«من سمَّع يهوديّاً أو نصرانيّاً دخل النار» !

وهذا باطل لا أصل له في شيء من مصادر التخريج ، وإنما هو مجرد وهم من بعض رواته في «الإحسان» ، وبإسناد منقطع ، ومع ذلك فالمعلق عليه صحح إسناده ! وضغثاً على إبالة ؛ فسره تفسيراً مخالفاً للشرع لجهله بفقهه ، وعلى خلاف تفسير ابن حبان إياه أيضاً ، مع أن فيه نظراً بينته هناك ؛ فراجعه إن شئت .

ثم بدا لي شيء يؤكد ما أشرت إليه من اختلاف المعلقين على «الإحسان» : أن الذي حمل المحرف على تغيير الإسناد إنما هو ظنه أن قول أبي خليفة في الإسناد : «حدثنا أبي» خطأ من الناسخ ؛لأنه لم يعرف أبا أبي خليفة ، ولا غرابة في جهله هذا ؛ لأن ترجمته عزيزة جدّاً ، ولذلك قال الأخ الداراني في تعليقهِ على طبعته من «الموارد» (٢/٤٣) :

«أبو خليفة الفضل بن الحباب ؛ ليس له رواية عن أبيه فيما نعلم» .

قلت : ولا بأس عليه من ذلك ؛ لأنه انتهى إلى ما علم ، ولم يقفُ ما ليس

له به علم كما فعل ذلك المحرف ، وإن كان الحباب مترجماً عند ابن حبان كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ، وترجمه ابن ماكولا في «الإكمال» أيضاً (٢/١٤١ ـ ١٤٢) كما في «التيسير» ، والذي أريد بيانه هنا إنما هو أن الحديث الآخر[1] الذي سبقت الإشارة إليه من رواية أبي خليفة عن أبيه ؛ أخرجه ابن حبان في موضعين من «صحيحه» (٥٤٩٦ و٦٣٩٣ ـ الإحسان طبعة المؤسسة) ، فقال المعلق عليه في الموضعين :

«والد أبي خليفة اسمه الحباب بن محمد . . ذكره المؤلف في «ثقاته» (٨/٢١٧)» .

فيغلب على ظني أن هذا المعلق ـ هنا ـ هو غير ذاك المعلق المحرِّف ـ هناك ـ ؛ ولعله (شعيب) . أقول : ما أقول إلا هذا لما وقع منه ذلك التحريف الذي لا وجود له في عالم التحقيق ، والله المستعان .

ثم إن الحديث يدل على شرعية التنزه عن الصلاة في ثياب النساء التي تباشر أجسادهن ، لكن لا يدل على عدم الجواز ؛ لأنه خلاف الأصل ، ولأحاديث أخرى تدل على الجواز ، كحديث ميمونة رضي الله عنها :

أن النبي ﷺ صلى في مرطٍ لبعض نسائه ، وعليها بعضه ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٣٩٥) . وروى أحمد (٦/٢١٧) بسند صحيح عن عائشة رضي الله عنها قالت :

كان يصلي في الثوب الذي يجامع فيه .

---

(١) هو في نقش خاتم النبي ﷺ ، وقد أخرجه الشيخان وغيرهما من طريق أخرى ، وهو مخرج في «مختصر الشمائل» .

٣٣٢٢ ـ (الصلواتُ الخمسُ ، والجمعةُ إلى الجمعةِ ، ورمضانُ إلى رمضانَ : مكفِّراتٌ ما بينهنَّ ؛ إذا اجتُنبتِ الكبائرُ) .

أخرجه أحمد (٢/٤٠٠) : ثنا هارون : ثنا عبدالله بن وهب قال : حدثني أبو صخر حميد بن زياد : أن عمر بن إسحاق مولى زائدة حدثه عن أبيه عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ كان يقول : فذكره .

قلت : وهذا إسناد على شرط مسلم على جهالة في عمر بن إسحاق كما يأتي .

وهارون : هو ابن معروف وهو من أقران الإمام أحمد كما في «سير الذهبي» (١٨١/١١) ، وقد توبع من هارون آخر وغيره .

فقال مسلم في «صحيحه» (١٤٤/١) : حدثني أبو الطاهر وهارون بن سعيد الأيلي قالا : أخبرنا ابن وهب به .

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٣٦١٩/٣٠٨/٣) ، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٧٣/٢١ ـ ٢٧٤) بإسناده عن هارون بن سعيد بن الهيثم به .

وأخرجه البخاري في «التاريخ» (١٤٠/٢/٣ ـ ١٤١) من طريق آخر عن ابن وهب .

قلت : وعمر بن إسحاق لم يوثقه غير ابن حبان والعجلي . وقال الحافظ : «مقبول» .

وقد توبع كما يأتي ، وأرى ـ والله أعلم ـ أن لا يطلق في ترجمته أنه أخرج له مسلم إلا مقروناً ببيان أنه أخرج له متابعة ؛ فقد جاء في «التهذيب» أنه لم يرو له مسلم إلا هذا الحديث الواحد ، وهو إنما أخرجه عقب الطريق التي ساقها من رواية

العلاء بن عبدالرحمن التي يأتي الإشارة إليها قريباً إن شاء الله تعالى .

أما المتابعة المشار إليها ؛ فهي في «مسند أحمد» ، قال (٢/٢٢٩) : ثنا هشيم : أنا العوام بن حوشب عن عبدالله بن السائب عن أبي هريرة مرفوعاً به .

وهذا إسناد ظاهره الصحة ، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم ، لكن له علة ، فقال أحمد أيضاً (٢/٥٠٦) : ثنا يزيد : أنا العوام : حدثني عبدالله بن السائب عن رجل من الأنصار عن أبي هريرة . . .

قلت : فاختلف هشيم ويزيد ـ وهو ابن هارون ـ ، وكلاهما ثقة متقن من رجال الشيخين ، فزاد يزيد الرجل الأنصاري بين عبدالله بن السائب ـ وهو الكندي ـ وأبي هريرة ، ولذلك جاء في ترجمة الكندي من «التهذيب» :

«روى عن أبي هريرة ، أو عن رجل عنه» .

هكذا على الشك ، وإذا نحن تذكرنا قاعدة : (زيادة الثقة مقبولة) كان الراجح رواية يزيد ، والله أعلم .

لكن الأنصاري هذا تابعي ، فيمكن عدُّه شاهداً ومتابعاً لرواية إسحاق مولى زائدة المتقدمة عند مسلم وغيره .

بيد أنه قد يعكر على هذا أنه قد رواه جماعة من الثقات عن أبي هريرة دون جملة : «ورمضان إلى رمضان» ، ومن المفيد تخريجها ؛ فأقول :

١ ـ عبدالرحمن بن يعقوب مولى الحُرَقة عن أبي هريرة به .

أخرجه مسلم وأبو عوانة (٢/٢٢) والترمذي (٢١٤) ـ وصححه ـ ، وابن خزيمة (١/١٦٢/٣١٤ و٣/١٥٨/١٨١٤) وابن حبان (٤/٦٥/٢٤٠٩) والبغوي في «شرح

السنة» (٣٤٥/١٧٧/٢) ـ وصححه أيضاً ـ ، وأحمد (٤٨٤/٢) كلهم من طريق العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه .

٢ ـ محمد بن سيرين عن أبي هريرة .

أخرجه مسلم ، وأحمد (٣٥٩/٢) .

٣ ـ الحسن ـ وهو البصري ـ عن أبي هريرة .

أخرجه أحمد أيضاً (٤١٤/٢) .

قلت : فاجتماع هذه الطرق لا تلقي في النفس الاطمئنان لثبوت جملة رمضان في حديث أبي هريرة .

إلا أنني قد وقفت لها على بعض الطرق والشواهد ، فلنسقها لننظر فيها ، هل نجد بينها ما يمكن أن نقويها بها؟!

أولاً : قال ابن أبي الدنيا في «فضائل رمضان» (٣٦/٦٤) :

حدثنا أبو سعيد المدني قال : ثنا إسحاق بن محمد الفَرْوِي قال : حدثنا يزيد ابن عبدالملك عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«شهر رمضان يكفر ما بين يديه إلى شهر رمضان المقبل» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ، أبو سعيد المدني : هو عبدالله بن شبيب الربعي ، قال الذهبي :

«أخباري علامة ، لكنه واهٍ ، قال أبو أحمد الحاكم : ذاهب الحديث» .

وإسحاق بن محمد الفروي : من شيوخ البخاري ، ضعفوه لسوء حفظه .

ويزيد بن عبدالملك : هو النوفلي ، قال الذهبي في «المغني» :

«مجمع على ضعفه» .

ثانيــاً : قال أبو بلال الأشعري : ثنا المُفَضَّل بن صدقة أبو حماد الحنفي عن أبان بن أبي عياش عن أبي مَعْشَر التميمي عن قَزَعة مولى زياد عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً مثل حديث الترجمة ، وزاد :

«والحج يكفر ما قبله إلى الحج» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨٠١٦/٣١٣/٨) . وقال الهيثمي في «المجمع» (٣٠٠/٢) :

«وفيه المفضل بن صدقة ، وهو متروك الحديث» .

قلت : ومثله أبان بن أبي عياش ؛ كما قال أحمد وغيره .

وأبو بلال الأشعري ؛ ضعفه الدارقطني .

ثالثاً : قال يحيى بن أيوب : عن عبدالله بن قُرَيطٍ عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري يحدث : أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : فذكر الجملة فقط بلفظ :

«صيام رمضان إلى رمضان كفارة ما بينهما» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٤٦/٦ ـ ٤٧) . وقال الهيثمي (١٤٢/٣) :

«وفيه عبدالله بن قريط ، ذكره ابن أبي حاتم ، وقال : يروي عنه يحيى بن أيوب ، وبقية رجاله رجال الصحيح» .

قلت : وثقه ابن حبان ، وصحح له حديثاً بإخراجه إياه في «صحيحه» ، لكنه لا يعرف إلا برواية يحيى هذا ، كما هو مبين في «تيسير الانتفاع» .

وبالجملة ؛ فلا أجد في هذه الأحاديث الثلاثة ما يصلح أن يستشهد به إلا هذا الحديث الأخير ، وبه يمكن ـ مع متابعة الأنصاري المتقدمة عن أبي هريرة ـ أن نطمئن لثبوت جملة رمضان في حديث أبي هريرة . ولعله لذلك سكت عنه الحافظ في «الفتح» (٤/١١١) ، فقال :

«ثبت عند مسلم من حديث أبي هريرة . . .» .

فذكره بالزيادة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٣٣٢٣ ـ (تعادُ الصّلاةُ من ممرِّ الحمارِ ، والمرأةِ ، والكلْبِ الأسودِ ، وقالَ : الكلبُ الأسودُ شيطانٌ) .

أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٢/٢١/٨٣١) ، ومن طريقه ابن حبان (٤/٥٤ ـ ٥٥/٢٣٨٤) : نا محمد بن الوليد : نا عبدالأعلى بن عبدالأعلى الشامي : نا هشام عن حميد بن هلال عن عبدالله بن الصامت عن أبي ذر عن النبي ﷺ به . وفيه :

قلت : ما بال الأسود من الكلب الأصفر من الكلب الأحمر؟! فقال : سألت رسول الله ﷺ كما سألتني؟ فقال : «الكلب الأسود شيطان» .

قلت : هذا إسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم ، وهشام هو ابن حسان ؛ كما في رواية ابن حبان .

وقد أخرجه مسلم وغيره من طرق عن حميد بلفظ : «يقطع الصلاة . . .» ، وهو مخرج في «الروض النضير» (٩٥٦) ، و«صحيح أبي داود» (٦٩٩) وغيرهما .

وإنما خرجت حديث الترجمة ؛ لتصريحه بالإعادة المفسر للفظ : «يقطع» ، وقد

قال به طائفة من السلف كما في «معالم السنن» للخطابي ، وانتصر له ابن القيم في «زاد المعاد» .

وخالف الطبري في «تهذيب الآثار» (ص٣٢١ ـ الجزء المفقود ، تحقيق علي رضا) فزعم أن معنى : «يقطع» في هذا نظير قوله ﷺ : «إذا صلى أحدكم إلى سترة ؛ فليدن منها ؛ لا يقطع الشيطان عليه صلاته» ؛ وهو حديث صحيح مخرج في «صحيح أبي داود» (٦٩٢ و٦٩٥) ! فقال الطبري :

«ومعلوم أن قطع الشيطان صلاة المصلي ليس بمروره بين يديه وحده دون إحداثه له من أسباب الوسوسة والشك ، وشغل القلب بغير صلاته ما يفسد به صلاته ويقطعها عليه» !

فأقول : هذا كلام عجيب غريب من مثل هذا الإمام الحافظ ؛ فإنه يشبه كلام المعطلة لنصوص الصفات بالتأويل المبطل لدلالتها ، وإليك البيان :

لقد سلم الإمام بأن الشيطان يقطع الصلاة ليس بالمرور وحده ، وإنما بالوسوسة أيضاً ، فكيف يصح جعل القطع بمرور الأجناس الثلاثة نظير قطع الشيطان ، وليس في شيء منها الوسوسة التي هي من طبيعة الشيطان بنص القرآن : ﴿**الذي يوسوس في صدور الناس**﴾؟! وإنما فيها المرور فقط ، أليس في هذا التنظير تعطيلاً واضحاً لعلة المرور المذكور في حديث الأجناس دون الحديث الآخر؟! وذلك أن الشيطان يوسوس ولو لم يمر كما في حديث : «إن أحدكم إذا قام يصلي ؛ جاء الشيطان فلبَّس عليه صلاته حتى لا يدري كم صلى . . .» الحديث متفق عليه ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٩٤٣) ، ولذلك لم يذكر في الحديث الآخر المرور ؛ بخلاف الحديث الأول حديث الأجناس الثلاثة ، فاختلفا ، ولم يجز التنظير والمساواة بينهما في معنى «القطع» .

وأيضاً ؛ فالشيطان لا يُرى بحكم قوله تعالى : ﴿**إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم**﴾ ، فناسب أن لا يذكر مروره في الحديث ، وعدم الأمر بإعادة الصلاة ، بخلاف الحديث الأول ؛ فإنها أجناس مرئية فناسب الأمر بالإعادة ، فاختلفا من هذه الناحية أيضاً .

فإن قيل : إذا كان الأمر كما ذكرت ؛ فما فائدة الأمر باتخاذ السترة؟! فأقول :

الأمر تعبدي محض ، وسبب شرعي غير معقول المعنى للمحافظة على صحة الصلاة في الحديث الأول ، وسلامتها من وسوسة الشيطان وتعريضه إياها للفساد ، أو على الأقل لنقص الخشوع فيها في الحديث الآخر .

وأيضاً ؛ فإن مما يؤكد بطلان ذلك التنظير وفساده : أنه لا يجعل لذكر الأنواع الثلاثة معنى ، بل يجعله لغواً ، وهذا مما يتنزه عنه كلام من هو أفصح من نطق بالضاد ، إذ لا فرق ـ من حيث شَغْلُ البال عن الخشوع ـ بين أن يكون المار رجلاً أو امرأة ، وبين أن تكون امرأة حائضاً (أي : بالغة) وبين أن تكون غير بالغة ، كما لا فرق بين أن يكون حماراً أو بغلاً ، كلباً أو هرّاً ، كلباً أسود أو غيره ؛ إذ كل ذلك يشغل ! وسواء كان المرور بين المصلي والسترة أو من ورائها بعيداً عنها أو محتكّاً بها ! بل لا فرق في ذلك كله بين اتخاذ السترة وتركها ؛ إذ الفساد المدعى أو انشغال البال حاصل في كل هذه الأحوال .

وإن مما لا شك فيه أن ما لزم منه باطل فهو باطل ، فكيف بما لزم منه بواطيل من التسوية بين ما يرى وما لا يرى في الحكم ، وإلغاء الفرق بين الأجناس المذكورة في الحديث وما لم يذكر فيه ، وإلغاء الأمر بالسترة من أصله؟! ولذلك قلت في مطلع الرد على كلام الإمام :

«إنه يشبه كلام المعطلة . . » .

قلت هذا ؛ وأنا أعرف علمه وفضله وقدره ، ولكن قدر كلام رسول الله ﷺ أعظم عندي من أي شخص بعده ، فكن رجلاً يعرف الرجال بالحق ، وليس يعرف الحق بالرجال . والله المستعان .

٣٣٢٤ ـ (غيِّروا سِيما اليهود ، ولا تغيِّروا بسوادٍ) .

أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (٩٢٦/٤٩٣ ـ الجزء المفقود) : حدثني يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة أنه سمع أنس بن مالك يخبر قال :

دخلت يهود على رسول الله ﷺ ، فسأل عنهم؟ فقالوا : يهود يا رسول الله ! وهم لا يصبغون الشعر ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير ابن لهيعة وسعد ابن إسحاق ، وهما ثقتان ، وابن لهيعة ـ واسمه عبدالله ـ إنما يتقى من حديثه ما كان من غير رواية العبادلة عنه ـ على الغالب ـ ؛ فإنهم رووا عنه قبل احتراق كتبه كما تقدم التنبيه على ذلك مراراً ، وابن وهب ـ وهو عبدالله المصري ـ منهم ، وهذه فائدة هامة من فوائد كتاب الطبري رحمه الله ، ولذلك بادرت إلى تخريجه .

فقد أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٤٢/١٢٧/١ ـ ط) من طريق يحيى بن بكير قال : حدثني عبدالله بن لهيعة به نحوه .

وقد كنت عزوته إليه نقلاً عن النسخة المصورة في كتابي «جلباب المرأة المسلمة» (ص١٩١) شاهداً لحديث عائشة في التغيير . والآن فبهذه المتابعة القوية من ابن وهب ليحيى بن بكير قد صح الحديث ، والحمد لله .

وله طريق أخرى عن أنس ؛ سبق تخريجها برقم (٤٩٦) ، وتحته بعض الشواهد .

٣٣٢٥ - (كنّا نصلِّي مع رسولِ الله ﷺ العِشاء ، فإذا سجدَ وثبَ الحسنُ والحسينُ على ظهْرِه ، وإذا رفعَ رأسَه أخذَهما [بيدِه من خلْفه أخْذاً رفيقاً] ، فوضَعَهما وضْعاً رفيقاً ، فإذا عادَ ؛ عادا ، فلمَّا صلَّى [وضَعَهما على فخذَيه] واحداً ههنا ، وواحداً ههنا ، قالَ أبو هريرة رضي الله عنه :

فجئته ، فقلتُ : يا رسولَ اللهِ ! ألا أذهبُ بهما إلى أمِّهما؟! قال : لا ، فبرقتْ برقة ، فقالَ :

الحقا بأمِّكما .

فما زالا يمشيانِ في ضَوئها ؛ حتَّى دخلا [إلى أمِّهما]) .

أخرجه الحاكم (٣/١٦٧) - والسياق له - ، ومن طريقه البيهقي في «الدلائل» (٦/٧٦) ، وأحمد في «المسند» (٢/٥١٣) - والزيادة الأولى له - ، وابنه عبدالله في زوائده على «فضائل الصحابة» لأبيه (٢/٧٨٥/١٤٠١) - والزيادة الأخيرة له - ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٤٥/٢٦٥٩) - والزيادة الثانية له - ، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/٩) ، وابن عدي في «الكامل» (٦/٨١) ؛ كلهم من طريق كامل بن العلاء عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي !

قلت : وإنما هو حسن فقط ؛ للخلاف المعروف في كامل بن العلاء ، ولذلك قال فيه الحافظ :

«صدوق يخطئ» .

فهو وسط ، وقد أشار إلى هذا الذهبي بقوله في «الكاشف» :

«وثقه ابن معين ، وقال (س) : ليس بالقوي» .

فمثل هذا يمشى حديثه إلا إذا تبين خطؤه .

وقد توبع بما لا يفيد ، فرواه **موسى بن عثمان** الحضرمي عن الأعمش عن أبي صالح به مختصراً .

أخرجه البزار في «مسنده» (٣/٢٢٧/٢٦٢٩ ـ كشف الأستار) ، وقال :

«لا نعلم رواه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة إلا موسى ؛ وإنما يعرف من حديث كامل عن أبي صالح» .

ثم ساق إسناده إليه . وموسى هذا ؛ قال أبو حاتم :

«متروك» .

ولذلك قال الهيثمي في «المجمع» (٩/١٨١) :

«رواه أحمد ، والبزار باختصار ، وقال : «في ليلة مظلمة» ، ورجال أحمد ثقات» .

ومن طريق موسى بن عثمان هذا : أخرجه أبو نعيم في «الدلائل» (ص٤٩٤) ، لكن سقط من إسناده : «عن أبي صالح» ، ولا أدري أهو من الناسخ أو الطابع ، أم الرواية هكذا وقعت له؟! والأقرب الأول ، فقد رأيت الحديث في «العلل المتناهية» لابن الجوزي (١/٢٥٦/٤١٥) رواه من طريق الدارقطني عن موسى هذا عن أبي صالح به ، وأعله بموسى .

وهنا تنبيهات :

أولاً : لقد اقتصر ابن الجوزي على ذكر هذه الطريق الواهية ، وفاتته طريق كامل بن العلاء الجيدة !

ثانياً : لم يتنبه الأخ الفاضل وصي الله في تعليقه على كتاب «الفضائل» لسقوط (أبي صالح) من إسناد أبي نعيم ، مع أنه عزاه إلى «علل الدارقطني» وابن الجوزي ، وهو ثابت فيه !

ثالثاً : لم يفصح عن ضعف الحضرمي الشديد ، واكتفى بقوله أنهما ضعفاه بموسى !

رابعاً : وهو أهم من كل ما تقدم ـ : أنه قال بعدما حسن إسناد «الفضائل» من طريق كامل بن العلاء :

«وأخرجه أحمد (٥١٣/٢) بإسنادين صحيحين ، والحاكم . . والطبراني . . كلاهما من طريق كامل» !

فتراه قد غاير بين إسناد أحمد وإسناد من ذكر بعده ، وهو واحد ! مداره على كامل .

وأسوأ منه : أنه زعم أن لأحمد فيه إسنادين ـ وصحيحين !! ـ وهذا وهم فاحش من مثله ؛ فإنه عند أحمد من طريق كامل فقط ، وفي الموضع الذي أشار إليه كما تقدم ، وإليك البيان :

قال أحمد : «ثنا أسود بن عامر : ثنا كامل وأبو المنذر : ثنا كامل أبو كامل قال : أنا ـ المعنى ـ عن أبي صالح عن أبي هريرة . . . ثنا أبو أحمد ـ بإسناده ـ عن أبي صالح : ثنا أبو هريرة . . .» .

فأنت ترى أن الإمام أحمد رحمه الله رواه أولاً عن شيخيه : أسود بن عامر وأبي المنذر ـ واسمه إسماعيل بن عمر الواسطي ـ ، كلاهما قالا : ثنا كامل ؛ إلا أن أبا المنذر زاد على الأول فقال : «أبو كامل» فكنى كاملاً بأبي كامل ، وهذه الكنية لم يذكروها في ترجمته ، وإنما كنوه بـ (أبي العلاء) ويقال : (أبو عبدالله) ، فإن كانت محفوظة فهي كنية ثالثة له ، ولكنه على كل حال هو لهما شيخ واحد .

ثم قال أحمد : ثنا أبو أحمد . . . وهذا شيخ ثالث لأحمد ـ واسمه محمد بن عبدالله الزبيري ـ ، وهذا رواه أيضاً عن كامل ، وهو المراد بقول أحمد : «بإسناده» ، وهو الذي لا يمكن أن يفهم من عانى هذا الأمر غيره ، وإن كانت العبارة لا تخلو من شيء ، وأظن أنها من النساخ .

وعلى كل حال ؛ فلو فرض أن إسناد أبي أحمد الزبيري إسناد آخر ؛ فالواسطة بينه وبين أبي صالح مجهولة لم تسم ، فمن أين له الصحة؟ ! والإسناد الأول حسن كما قال الأخ وصي الله نفسه ؛ فمن أين له الصحة أيضاً؟!

ثم رأيت الحافظ ابن حجر قد أشار في «أطراف المسند» (٩٢٨٢/٢١٥/٧) إلى وحدة الإسناد ، فقال :

«عن الأسود بن عامر ، وأبي المنذر ، وأبي أحمد ، ثلاثتهم عن كامل أبي العلاء عن أبي صالح عن أبي هريرة» .

ثم إن هذه القصة قد وردت بألفاظ أخرى مطولاً ومختصراً ، وقد ذكرتها في «صفة الصلاة» (ص١٤٨) .

٣٣٢٦ ـ (هذا العَبَّاسُ بنُ عبدِ المطّلب ، أجودُ قريشٍ كفّاً ، وأوصلُها) .

أخرجه أحمد في «المسند» (١٨٥/١) و«الفضائل» (١٧٦٨/٩٢٤/٢) وعبدالله

في زوائد «الفضائل» (٢/٩٣٨/١٨٠٤) والبزار في «مسنده» (٣/٢٤٧/٢٦٧٣ - كشف الأستار) وأبو يعلى (٢/١٣٩/٨٢٠) والنسائي أيضاً في «الفضائل» (٩٣/٧١) والفسوي في «المعرفة» (١/٥٠٢) والحاكم (٣/٣٢٨ و٣٢٩) وابن عساكر في «التاريخ» (٨/٩٣٠ - ٩٣١) من طرق عن محمد بن طلحة التيمي : حدثني أبو سهيل نافع بن مالك عن سعيد بن المسيَّب عن سعد بن أبي وقاص قال : قال رسول الله ﷺ للعباس : . . . فذكره . وقال البزار :

«لا نعلمه مرفوعاً إلا من هذا الوجه ، ولا له إلا هذا الإسناد ، ومحمد بن طلحة مدني مشهور» .

وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . وأقره الذهبي !

قلت : وفيه نظر ؛ لأن محمد بن طلحة هذا فيه كلام من قبل حفظه ، ولذلك قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يخطئ» .

وقال الذهبي في «الميزان» :

«معروف صدوق ، وثِّق . وقال أبو حاتم : لا يحتج به» .

قلت : فمثله حسن الحديث إذا لم يخالف .

وقد رواه بعض الضعفاء عنه عن ابن المنكدر عن سعيد بن المسيب به .

أخرجه ابن عساكر (٨/٩٢٩) من طريق محمد بن يونس البصري : نا يعقوب بن محمد الزهري : نا محمد بن طلحة التيمي به . وقال ابن عساكر :

«غريب من حديث محمد بن المنكدر عن سعيد ، والمحفوظ حديث أبي سهيل عنه» .

قلت : وعلته ؛ إما يعقوب بن محمد الزهري ؛ فإنه كثير الوهم كما في «التقريب» .

وإما محمد بن يونس البصري ، وهو به أولى فإنه متهم ـ وهو الكديمي ـ ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«هالك ، قال ابن حبان وغيره : كان يضع الحديث على الثقات» .

وأوجد بعض الضعفاء لمحمد بن طلحة متابعاً ، فرواه أحمد بن محمد بن السَرِيِّ التميمي : نا أحمد بن موسى بن إسحاق الحَمَّار الكوفي : نا عبدالله بن عبدالوهاب النمري البصري : نا مُطَرِّف بن عبدالله عن مالك بن أنس عن عمه أبي سهيل بن مالك به .

أخرجه ابن عساكر أيضاً . وقال :

«هذا حديث غريب من حديث مالك عن عمه أبي سهيل ، والمحفوظ حديث محمد بن طلحة بن الطويل عن أبي سهيل» .

ثم ساقه من الطرق المشار إليها في أول التخريج عن محمد بن طلحة .

وآفة هذه الطريق : أحمد بن محمد بن السري التميمي ؛ فإنه رافضي كذاب كما في «الميزان» و«اللسان» ، هذا إن سلم من عبدالله بن عبدالوهاب النمري البصري ؛ فإنه غير معروف ، وبه أعله الدارقطني ، فقد أخرجه في «غرائب مالك» من طريق أحمد بن موسى بن إسحاق عنه ، وقال :

«الراوي عن مطرف ليس بالمشهور، والمعروف في هذا رواية محمد بن طلحة الطويل عن أبي سهيل».

ذكره الحافظ في ترجمة (.. النمري البصري) هذا في «اللسان».

ثم أتبعه بترجمة أخرى، فقال:

«عبدالله بن عبدالوهاب الخوارزمي ..».

ثم ذكر بعض شيوخه، وبعض الرواة عنه، ثم ذكر ما قاله أبو نعيم في ترجمته من «أخبار أصبهان» (٢/٥٢):

«قدم أصبهان، وحدث بها، في حديثه نكارة».

وعقب عليه الحافظ بقوله:

«قلت: ويحتمل أن يكون هو [النمري البصري] الذي قبله؛ فإنهما في طبقة واحدة».

قلت: وهو احتمال قوي، وقد فاته أن ابن حبان ذكر (الخوارزمي) هذا في «الثقات» (٨/٣٦٧)، وقال:

«يروي عن أبي نعيم، روى عنه أهل خراسان، مات سنة سبع وستين ومائتين، ربما أغرب».

قلت: وإذا عرفت وهاء هذه الطريق بالمتابعة، وطريق ابن المنكدر التي قبلها؛ يتبين لك خطأ قول الشيخ عبدالقادر بدران رحمه الله في «تهذيب تاريخ ابن عساكر» (٧/٢٤٠ - ٢٤١) عقب الحديث، مشيراً إلى طريق مالك وغيره:

«رواه بطرق متعددة يقوي بعضها بعضاً»!

ونقله عنه الأخ الفاضل وصي الله في تعليقه على «الفضائل» (٢/٩٢٤) ! وأقره ؛ لأنه لم يقف على الطريقين الواهيين .

٣٣٢٧ - (مَنْ قرأ حرْفاً من كتابِ الله ؛ فله به حَسَنة ، والحسنةُ بعشْرِ أمْثالها ، لا أقولُ : ﴿الم﴾ حرف ، ولكن ألفٌ حرْف ، ولامٌ حرْفٌ ، وميمٌ حرفٌ) .

أخرجه البخاري في «التاريخ» (١/٢١٦/٦٧٩) ، والترمذي (٨/١١٥/٢٩١٠) كلاهما بإسناد واحد قالا - والسياق للترمذي - : حدثنا محمد بن بشار : حدثنا أبو بكر الحنفي : حدثنا الضحاك بن عثمان عن أيوب بن موسى قال : سمعت محمد ابن كعب القُرَظي قال : سمعت عبدالله بن مسعود يقول : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الترمذي :

«ويروى هذا الحديث من غير هذا الوجه عن ابن مسعود ، ورواه أبو الأحوص عن ابن مسعود ؛ رفعه بعضهم ، ووقفه بعضهم عن ابن مسعود . قال أبو عيسى :

هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه» .

قلت : وإسناده جيد ، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ غير الضحاك بن عثمان ، احتج به مسلم ، وهو مختلف فيه ، قال الذهبي في «الميزان» :

«صدوق» .

وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يهم» .

وكأن البخاري أشار إلى هذا بقوله عقب الحديث في ترجمة القرظي :

«لا أدري حفظه أم لا؟!» .

قلت : لكن الأصل في مثل هذا المتكلم فيه تمشية حديثه ؛ إذا لم يتبين وهمه فيه كما هنا ؛ وإلا لزم التوقف عن قبول حديث كثير من رواة البخاري الذين يتكلم فيه بعض الحفاظ كأبي بكر بن عياش ونحوه ، ولذلك رأينا تلميذه الترمذي قد قوّى هذا الحديث ، وأقره جماعة من الحفاظ ، منهم المنذري في «الترغيب» (٢/٢٠٥) ، وابن تيمية في «الفتاوى» (١٢/١٣ و٢٣/٢٨٢) وغيرهم ـ لو تتبع ـ كثير ، مثل الضياء المقدسي كما كنت نقلته من جزء له في «الصحيحة» .

وخالفه موسى بن عُبَيدة فقال : حدثنا محمد بن كعب عن عوف بن مالك الأشجعي مرفوعاً به نحوه .

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/٤٦١/٩٩٨٢) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/٢١٣ ـ ٢١٤) . وموسى هذا : هو الربذي ؛ ضعيف .

وله طريق أخرى من رواية عطاء بن السائب عن أبي الأحوص عن ابن مسعود به مرفوعاً .

أخرجه ابن منده في جزء «الرد على من يقول : ﴿الم﴾ حرف» (رقم ٤ و٥ و٦) من طريق حماد بن زيد وسفيان الثوري وغيرهما عنه ؛ وهما رويا عنه قبل الاختلاط ، فهو إسناد صحيح ، وقد كنت خرجت قديماً رواية سفيان في «الصحيحة» (٦٦٠) من رواية الخطيب ، والآن وجدتها من رواية ابن منده أيضاً عنه وعن حماد في كتابه المذكور تحقيق الأخ الباحث المحقق عبدالله الجديع .

لكني رأيته قد ذهب إلى إعلال هذين الطريقين الصحيحين وغيرهما مما رواه ابن منده وغيره ـ بالوقف ـ بحجة أن أكثر الطرق الصحيحة عن ابن مسعود هي

موقوفة ، ولست أشك في أصحية كثير من الطرق الموقوفة ، وقد ساق بعضها الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/١٣٩ ـ ١٤٠) ، ولكني رأيته متكلفاً في نصب التعارض بينها وبين الطرق المرفوعة من جهة ، ومغالياً في ادعاء الانقطاع بين محمد بن كعب القرظي وعبدالله بن مسعود من جهة أخرى .

أما التكلف ؛ فإني لا أرى أي تعارض بين المرفوعات والموقوفات حتى يصار إلى ترجيح هذه على تلك ؛ ذلك لأن الموقوف هنا في حكم المرفوع ؛ لأنه لا يقال بمجرد الرأي كما هو ظاهر ، وهذا هو ملحظ الترمذي ومن وافقه حين صححوه ، وهم على علم بالطرق الموقوفة دون ريب ، وكذلك الحافظ ابن منده الذي أقام جزءه على الطرق المرفوعة ، وساق الطرق الكثيرة الموقوفة ، فلم يعل تلك بهذه لما ذكرت .

وأما المغالاة ؛ فقد تشبث في إثبات الانقطاع المزعوم بقول البخاري المتقدم :

«لا أدري حفظه أم لا؟» ! فقال :

«أراد قوله : سمعت عبدالله» .

وأقول : إن كان أراد ذلك ؛ فليس إلا شكّاً في السماع ، وليس نفياً له ، ولو صرح بالنفي ؛ فغيره قد أثبته ، وأعني به الترمذي ، فإن تصحيحه للحديث يستلزم صحة اتصال إسناده كما هو ظاهر ، بل قد صرح أبو داود بسماعه منه فقال :

«سمع من علي ، ومعاوية ، وابن مسعود» .

ومعلوم من علم الأصول أن المثبت مقدم على النافي ، وهذا أمر لا يخفى عليه إن شاء الله . ولكن لننظر كيف رد الإثبات بطرق ملتوية هزيلة :

لقد نقل عن الترمذي قوله عقب تصحيحه المذكور :

«سمعت قتيبة يقول : بلغني أن محمد بن كعب القرظي ولد في حياة النبي ﷺ» .

قلت : ومع أن الترمذي لم يصحح هذا ـ كيف وهو قد ذكره بلاغاً وهو نقل عن مجهول ـ ؛ فهو شاذ غير مقبول كما قال (الجديع) نفسه ؛ ومع ذلك فهو يقول في قول الترمذي :

«ولعل هذا القول هو عمدته في تصحيح الحديث ، ولذا ذكره ، ووافق الترمذيَّ أبو داود في نقله عن قتيبة ، لكن في رواية أبي داود :

سمعت قتيبة يقول : «بلغني أنه رأى النبي ﷺ» . قلت : واعتمد هذا القول أبو داود فقال في محمد بن كعب : سمع من علي ، ومعاوية ، وابن مسعود» .

فأقول : أما قوله : «ولعل . . .» إلخ فيقال له : اجعل (لعل) عند ذاك الكوكب ، وكذلك قوله : «واعتمد هذا القول أبو داود . . .» فهو مثله أو أسوأ ؛ لأنه مجرد دعوى لا دليل عليها ، فسبيلها أن يضرب بها عُرض الحائط ، لا سيما وهي في صدد ردٍّ حقيقة ثابتة ، وهي تصريح الراوي الثقة بالسماع ، بل واتهام لحافظين من حفاظ الأمة أنهما يصححان الأحاديث بناءً على بلاغ منقطع لا يخفى على المبتدئ في هذا العلم ضعفه . وإني ـ والله ـ لأعجب من جرأة هذا الباحث على مثل هذه الدعوى الهدامة التي لم يسبق إليها ، وليس هذا فقط ، بل ولا يقيم وزناً لبعض الأقوال التي تؤيد الاتصال من بعض الحفاظ من أئمة الجرح والتعديل المطلعين على أقوال الحفاظ السابقين من الناقدين ، كالحافظ العسقلاني الذي رد البلاغ الذي تقدم عن قتيبة بقوله :

«لا حقيقة له» .

ومع ذلك ؛ فإنه لم يرد قول أبي داود الصريح بسماع القرظي من ابن مسعود والآخرين معه ، بل إنه أشار إشارة قوية إلى تمريض القول المخالف له ؛ فإنه لما ذكر في مطلع ترجمته جماعة من الصحابة الذين روى عنهم ، وفيهم هؤلاء الثلاثة ؛ عقب على ذلك بقوله :

«يقال : إن الجميع مرسل» .

وهو قول الحافظ المزي في «تهذيبه» ، ولذلك رأيت الحافظ العلائي في «جامع التحصيل» (ص٣٢٩) يعقب على قول أبي داود الصريح بالسماع بقوله :

«وهذا هو الصحيح . . .»

ثم احتج له بهذا الحديث ، مشيراً إلى صحته ، ومبطلاً لقول من قد يقول بانقطاع إسناده !

ويخطر في البال أن المخالف شعر أن ما تشبث به لا يكفي لإثبات الانقطاع ، فلجأ إلى شيء بديع لم يتنبه له أولئك الحفاظ ! ألا وهو الاحتجاج بما ذكروه من تاريخ ولادة (محمد بن كعب القرظي) ، وهو سنة (٤٠) على أكثر ما قيل ، وما ذكروه في وفاة ابن مسعود ، وهي سنة (٣٣) على أكثر الأقوال ؛ وعليه قال (ص٩٩) :

«وأي ذلك كان الصواب ؛ فإنه ولد قطعاً بعد موت ابن مسعود» !

فأقول : أثبت العرش ثم انقش ؛ فإن الأقوال التي قيلت في تاريخ ولادته هي أقوال معلقة لا زمام لها ولا خطام ، فالاعتماد عليها فاسد الاعتبار في مثل هذا المجال ، وأتعجب منه ! لقد رد قول قتيبة : بلغني . . المتقدم بأنه عن مجهول فهو شاذ غير مقبول ، رده لأنه يثبت اتصال سند الحديث الذي رفضه ، والآن تشبث بالتاريخ الذي لا سند له ؛ لأنه يؤيد الانقطاع الذي زعمه !! وأعل به رواية الثقة

الذي قال عن محمد بن كعب : سمعت عبدالله بن مسعود . . . فاعتبروا يا أولي الأبصار !

لقد ذكرني صنيع هذا الباحث بما فعله بعض الحنفية بحديث أبي هريرة الصحيح : صلى بنا رسول الله ﷺ الظهر أو العصر ، فسلم في ركعتين . . . . ـ الحديث ـ وفيه قصة ذي اليدين وإتمامه ﷺ الصلاة بعد قوله : «أصدق ذو اليدين؟» . متفق عليه ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٩٢٣) . فأعله بعض الحنفية انتصاراً لمذهبه بقول الزهري : إن صاحب القصة ـ يعني : ذا اليدين ـ استشهد ببدر ، وأبو هريرة أسلم عام خيبر . فأعل الصحيح بقول الزهري المعضل ، فهذا كذاك ! انظر «فتح الباري» (٣/٩٦ ـ ٩٧) .

٣٣٢٨ ـ (كان يقرأُ في ركعتَي الفجْرِ ، [والركعتينِ بعْدَ المغْربِ] ﴿قلْ يا أيُّها الكافرونَ﴾ و﴿قلْ هو اللهُ أحدٌ﴾) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/٤٢٤/١٣٥٦٤) : حدثنا عبدان بن أحمد : ثنا الفضل بن سهل الأعرج : ثنا أبو الجوّاب الأحوص بن جوّاب عن عمار ابن رزيق عن أبي إسحاق عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عمر : أن النبي ﷺ كان . . . الحديث دون الزيادة .

قلت : وعبدان بن أحمد ـ وهو الأهوازي ـ ثقة حافظ .

وقد تابعه الإمام النسائي فقال في «سننه» (١/١٥٤) : أخبرنا الفضل بن سهل به أتم منه ، ولفظه :

رمقت رسول الله ﷺ عشرين مرة يقرأ في الركعتين بعد المغرب ، وفي الركعتين قبل الفجر . . . فذكر السورتين .

قلت : ورجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير أن ابن جَوَّاب قد تُكُلِّمَ فيه ، فقال ابن معين :

«ثقة» ، وقال مرة :

«ليس بذاك القوي» .

وشيخه عمار أقوى منه ، وقد قال فيه النسائي والبزار :

«ليس به بأس» .

وقد خولف في إسناده من ثلاثة من ثقات أصحاب أبي إسحاق - وهو السبيعي - :

الأول : سفيان الثوري . فقال عبدالرزاق في «المصنف» (٣/٥٩/٤٧٩٠) : أخبرنا الثوري عن أبي إسحاق عن مجاهد به دون الزيادة ، نحو رواية النسائي دون الزيادة .

ومن طريق عبدالرزاق : أخرجه أحمد (٢/٣٥) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/٤١٤/١٣٥٢٧) .

ثم قال أحمد (٢/٩٤) : حدثنا أبو أحمد الزبيري : حدثنا سفيان به .

وأخرجه الترمذي (٢/٨٤/٤١٧) ، وابن ماجه (١١٤٩) من طرق أخرى عن أبي أحمد الزبيري . وقال الترمذي :

«حديث حسن ، ولا نعرفه من حديث الثوري عن أبي إسحاق إلا من حديث أبي أحمد ، والمعروف عند الناس حديث إسرائيل عن أبي إسحاق ، وقد روي عن أبي أحمد عن إسرائيل هذا الحديث أيضاً» .

قال المحقق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على «الترمذي» (٢/٢٧٧) :

«كأن الترمذي يشير إلى تعليل إسناد الحديث بأن الرواة رووه عن إسرائيل عن أبي إسحاق ، وأنه لم يروه عن الثوري إلا أبو أحمد ؛ وليست هذه علة إذا كان الراوي ثقة ، فلا بأس أن يكون الحديث عن الثوري وإسرائيل معاً عن أبي إسحاق ، وأبو أحمد ثقة ، فروايته عن الثوري تقوي رواية غيره عن إسرائيل ، ثم هو قد رواه عن إسرائيل أيضاً كغيره ، فقد حفظ ما حفظ غيره ، وزاد عليهم ما لم يعرفوه ، أو لم يرو لنا عنهم» .

قلت : وهذا هو التحقيق الذي تقتضيه الصناعة الحديثية .

على أنه يستدرك عليه وعلى الترمذي رواية عبدالرزاق المتقدمة عن سفيان الثوري ، وهذا مما يؤيد تحقيق أحمد شاكر رحمه الله .

وفاته تخريج حديث إسرائيل عن أبي إسحاق ـ وهو الثاني من أصحابه الثلاثة الذين سبقت الإشارة إليهم ـ ، فأقول :

الثاني : إسرائيل ـ وهو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ـ قال : عن أبي إسحاق به ؛ وفيه الزيادة .

أخرجه أحمد (٢/٢٤ و٥٨ و٧٧و ٩٩) ، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/١٧٦) من طرق عنه ـ أحدها عند أحمد في الموضع الثالث ـ : حدثنا محمد ابن عبدالله بن الزبير ، وهو أبو أحمد الزبيري .

الثالث : أبو الأحوص سلام بن سُليم قال : عن أبي إسحاق به ، وفيه الزيادة بلفظ :

سمعت النبي ﷺ أكثر من عشرين مرة يقرأ . . . الحديث .

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٢٤٢) ، والطيالسي في «مسنده» (١٨٩٣/٢٥٧) قالا : حدثنا أبو الأحوص به .

وخالفهما في المتن موسى بن داود قال : ثنا أبو الأحوص به دون الزيادة .

أخرجه الطبراني (١٣٥٢٨/٤١٥/١٢) .

وموسى بن داود : هو الضبي ، قال الحافظ :

«صدوق فقيه زاهد له أوهام» .

فلا تضر مخالفته ؛ لأن زيادة الثقة مقبولة ، ولا سيما إذا كانت من ثقتين حافظين كما هو ظاهر .

وللحديث طريقان آخران عن ابن عمر ، ولكنهما ضعيفان :

أحدهما : عن ليث عن نافع عن ابن عمر قال :

رمقت النبي ﷺ عشرين ليلة أو خمساً وعشرين ليلة أو شهراً . . . الحديث بالزيادة .

أخرجه ابن نصر المروزي في «قيام الليل» (ص٣١ ـ هندية رفاه) .

قلت : ورجاله ثقات رجال البخاري ؛ غير ليث ـ وهو ابن أبي سُليم ـ ، قال الذهبي في «الكاشف» :

«فيه ضعف يسير من سوء حفظه» .

قلت : وذلك لاختلاطه ، فمثله يستشهد به .

والطريق الأخرى : يرويها إسماعيل بن عمرو البَجَلي : نا إسرائيل عن ثُوَير بن أبي فاختة عن ابن عمر به .

أخرجه الطبراني في « الكبير» ؛ كذا في أصل «صفة الصلاة» دون ذكر الجزء والصفحة ، فلا أدري من أين نقلته يومئذٍ؟!

وإسماعيل البجلي ، وثوير بن أبي فاختة ؛ كلاهما ضعيف .

وللحديث شاهد من حديث ابن مسعود ؛ يرويه عبدالملك بن الوليد بن مَعْدان عن عاصم ابن بهدلة عن أبي وائل عنه قال :

ما أحصي ما سمعت رسول الله ﷺ يقرأ . . . الحديث بالزيادة .

أخرجه الترمذي (٤٣١) ، وابن ماجه (١١٦٦) ، وابن نصر أيضاً ، والطحاوي (١٧٥/١ ـ ١٧٦) . وقال الترمذي :

«حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث عبدالملك بن معدان» .

قلت : وهو ضعيف كما في «التقريب» . وقال الذهبي في كتابه «المغني» : «ضعفوه» .

وهناك شاهد آخر ؛ لكن في إسناده أصرم بن حوشب بسنده عن عبدالله بن جعفر مثله .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٧٣/٨) في جملة أحاديث بهذا الإسناد تحت رقم (٧٧٥٧) ، وأفاد أنه لا يروى إلا بهذا الإسناد .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ أصرم هذا متروك متهم ، فهو ممن لا يستشهد به .

والذي يمكن أن أستخلصه من هذا التخريج والتحقيق : هو أن الحديث صحيح لذاته ، أو لغيره بمجموع طرقه عن ابن عمر ، وبشاهده عن ابن مسعود ، والأول أرجح عندي ، وذلك لاتفاق الثقات الثلاثة على روايته عن أبي إسحاق السبيعي عن مجاهد عن ابن عمر .

وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين ، ولا يحول بيني وبين الجزم بصحته إلا أمران معروفان في ترجمة السبيعي :

أحدهما : اختلاطه ، لكنا قد أمنَّا هذا منه برواية الثوري عنه ، فإن من المشهور أنه روى عنه قبل الاختلاط ، وروايته عنه في «الصحيحين» . وقد تابعه سلام بن سليم كما تقدم ، وقد أخرجا له عنه في «الصحيحين» أيضاً .

والآخر : عنعنته ، فقد رمي بالتدليس ، وهذا في نقدي غير وارد هنا ، وذلك لما يأتي :

أولاً : أنهم قد ذكروا في ترجمة السبيعي أنه روى عن ابن عمر ، وممن ذكر ذلك ابن أبي حاتم عن أبيه ، فلو أن السبيعي أراد التدليس لأسقط مجاهداً من البَيْن ، ولرواه عن ابن عمر مباشرة ؛ ولو أنه فعل لصدق عليه وصف التدليس هنا ، وقد أشار إلى هذا ابن أبي حاتم في روايته عن أبيه في «المراسيل» (ص٩٤) أنه قال :

«لم يسمع أبو إسحاق من ابن عمر ، إنما رآه رؤية» .

ثانياً : روى في «الجرح» بسندٍ صحيح عن الطيالسي قال :

«قال رجل لشعبة : سمع أبو إسحاق من مجاهد؟ قال : ما كان يصنع بمجاهد؟! كان هو أحسن حديثاً من مجاهد ، ومن الحسن ، وابن سيرين» .

قلت : فهذا شعبة يكبره أن يروي عن مجاهد ؛ لأنه أجلّ منه عنده ، ومع ذلك فإنه لما احتاج إلى حديثه ؛ رواه عنه وأثبته ولم يدلسه ، فهذا مما يدفع عنه شبهة التدليس هنا .

ثالثاً : لو كانت عنعنته هنا علة ؛ لتمسك بها أبو حاتم نفسه حينما أورد هذا الحديث في كتابه «العلل» ، والواقع أنه أعله بعلة أخرى ، وهي غير قادحة إن شاء الله كما سأبينه قريباً بإذن الله تعالى ، فثبت أن الإسناد صحيح جزماً ، والحمد لله .

وكأنه لذلك أورده الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» ، كما كنت ذكرت في «صفة الصلاة» ، وإلى ذلك يجنح كلام الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه المتقدم على «الترمذي» .

ولا يشكل على هذا التصحيح اقتصار الترمذي على التحسين ؛ لأنه لم يكن - فيما أرى - إلا بسبب خوفه أن يكون أبو أحمد الزبيري وهم في رواية الحديث عن سفيان ، أما وقد تابعه عبدالرزاق ؛ كما أسلفت ؛ فقد زال الإشكال . والحمد لله .

وأما ما أعله به أبو حاتم ؛ فهو ما في كتاب ابنه «العلل» ؛ قال (١/١٠٥) :

«سألت أبي عن حديث رواه أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن مجاهد عن ابن عمر . . . (فذكر الحديث)؟ قال أبي :

ليس هذا الحديث بصحيح ، وهو عن أبي إسحاق مضطرب ، وإنما روى هذا الحديث نفيع الأعمى عن ابن عمر عن النبي ﷺ » !

فأقول : هذا الإعلال غريب جداً ، وبخاصة من مثل هذا الإمام النقاد ! فإنه لو صب كلامه على إسناد الحديث فقط ؛ لكان أهون من نفيه صحة الحديث ، فإنه لا يخفى على أهل العلم أن الحديث قد لا يصح بإسناد ، ويصح بإسناد آخر ، أو بشواهد ، أو بمجموع طرقه ، ولذلك نصوا على أن من وقف على حديث بإسناد ضعيف ؛ لا يقول : «حديث ضعيف» ، وإنما : «إسناده ضعيف» ؛ إلا إن كان من الحفاظ الجامعين للطرق والأسانيد ، فله ذلك .

إذا عرفت هذا ؛ فمن الميسور أن تتبين خطأ الإمام من وجوه :

الأول : أنه خطّأ (أبا الأحوص) الثقة في إسناده ـ عن أبي إسحاق عن مجاهد عن ابن عمر ـ برواية مجهولة عن نفيع الأعمى ، لم يسق إسنادها لننظر فيه هل يصح أن يعارض لمثله إسناد هذا الثقة ، أم هو مثل إسناد ذاك المخالف المتقدم : عمار ابن رزيق؟

الثاني : لو فرض أن الإسناد الذي لم يسقه هو صحيح إلى نفيع ، وكان مداره على أبي إسحاق ؛ فلا ينهض لمعارضة رواية أبي الأحوص لمتابعة سفيان وإسرائيل إياه .

الثالث : هب أن رواية نفيع هي الأرجح من رواية الثلاثة ؛ فهناك الطريقان الآخران عن ابن عمر ، والشاهد عن ابن مسعود ، وكل ذلك مما يدفع الترجيح المذكور .

الرابع : لو سلمنا جدلاً بهذا الترجيح ؛ فذلك لا يستلزم تضعيف الحديث لما ذكرته من الأسباب بين يدي الوجه الأول ، وهي كلها متوفرة في هذا الحديث كما تقدم بيانه ، وبخاصة بالنسبة لركعتي الفجر ؛ فقد ذكر الحافظ في «الفتح» (٤٧/٣) لحديث ابن عمر هذا شواهد من حديث عائشة ، وابن مسعود (الماضي) ، وأنس ، وجابر ، وأبي هريرة ؛ وقد عزاها إلى مصادرها من كتب السنة ، وأصحها حديث أبي هريرة ؛ فإنه في «صحيح مسلم» ، و«أبي عوانة» ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» برقم (١١٥٠) .

وهناك إعلال آخر للحديث يشبه ما تقدم في الغرابة ، ويشترك معه في الغفلة عن الطريق الصحيحة ، ويزيد عليه أنه نقد الطريق الضعيفة المتقدمة من رواية ليث ابن أبي سليم ، فقال ابن نصر عقبها :

«وهذا غير محفوظ عندي ؛ لأن المعروف عن ابن عمر رضي الله عنه : أنه روى عن حفصة رضي الله عنها : أن النبي ﷺ كان يصلي الركعتين قبل الفجر ، وقال : تلك ساعة لم أكن أدخل على النبي ﷺ فيها» !

قلت : إنما يستقيم على قوله في الحديث : إنه غير محفوظ ! وهذا مردود بما تقدم من الطريق الصحيح عن مجاهد عن ابن عمر ، ومن الظاهر أن ابن نصر لم يقف عليها ؛ وإلا لساقها ولم يعقب عليها بما تقدم منه .

ثم إنه ليس في حديث الليث الذي ساقه ـ فضلاً عن غيره مما لم يحط به علمه ـ أن ابن عمر رآه تلك المرات الكثيرة في حالة الإقامة حتى يرد عليه حديث أخته حفصة ، فيمكن أن يكون ذلك والنبي ﷺ خارج بيته في بعض المناسبات كغزوة الخندق ، وهذا بالنسبة لركعتي المغرب ، وأما بالنسبة لركعتي الفجر ؛ فمن الثابت أنه ﷺ كان لا يدعهما سفراً ولا حضراً ، ولا بد أن ابن عمر سافر معه ﷺ كثيراً كحجة الوداع ، فرآه في بعض أسفاره يصليها ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وإن من جنف بعض الطلبة المغرورين الذين لم يعرفوا بعدُ قدر العلم والعلماء ـ على السنة الصحيحة ـ أن أحدهم ألف رسالة بعنوان : «نظرات في صفة صلاة النبي ﷺ » ؛ ضعف فيها عشرات الأحاديث الصحيحة ، مقدماً فيها ما قيل في بعضها من الجرح والعلة ، دون أن يدرس هل هي علة قادحة أم لا؟! ودون التفات إلى قاعدة تقوية الحديث بكثرة الطرق ، ودون اعتداد بموقوفات الصحابة التي هي في حكم المرفوع ، حتى وصل به الأمر إلى تضعيف حديث الاستفتاح بـ : «سبحانك اللهم وبحمدك . . .» مع وروده عن خمسة من الصحابة وغيرهم ، وتعليم عمر رضي الله عنه الناس وهو يصلي بهم ويرفع صوته به يعلمهم ، وهو صحيح الإسناد عنه كما اعترف هو به ؛ ومع ذلك انتقده عليّ ! وهذا مثال آخر بين

يديك ؛ فإنه نقل إعلال أبي حاتم وابن نصر لحديث ابن عمر ، دون أن يتنبه أنه محصور في بعض الطرق ، وأنه لا يلزم من الضعف المذكور ـ لو سُلِّمَ به ـ ضعف الحديث لطرقه الأخرى ، والشواهد التي منها حديث أبي هريرة في «صحيح مسلم» ؛ فاعتبروا يا أولي الأبصار !

٣٣٢٩ ـ (إنكِ لسْتِ مثْلي ، إنّما جُعلَ قُرَّةُ عيْني في الصَّلاةِ) .

أخرجه ابن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (ق٢/٦٨) : حدثنا يحيى بن عثمان : ثنا هِقْل عن الأوزاعي عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عن أنس :

أن رسول الله ﷺ قام من الليل ؛ وامرأة تصلي بصلاته ، فلما أحس التفت إليها ، فقال لها :

«اضطجعي إن شئت» .

قالت : إني أجد نشاطاً؟! قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم ؛ غير يحيى بن عثمان ـ وهو أبو زكريا الحربي البغدادي ـ ؛ قال أبو زرعة :

«ثقة» . وقال ابن معين :

«ليس به بأس» ، كما في «الميزان» و«التعجيل» ، و«تاريخ الإسلام» (٤٠٣/١٧) . وفاتهما قول صالح بن محمد جزرة :

«صدوق ، وكان من العباد» ؛ رواه عنه الخطيب (١٩١/١٤) . وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال (٢٦٣/٩) :

«ربما وهم» .

والحديث أخرجه العقيلي (٤/٤٢٠) ـ مختصراً ـ ، والخطيب (١٤/١٩٠) ـ أتم منه ـ من طريقين آخرين عن يحيى بن عثمان به . وقال العقيلي :

«لا يتابع على حديثه» .

وقال الخطيب :

«تفرد بروايته هكذا موصولاً : هِقل بن زياد عن الأوزاعي ، ولم أره إلا من رواية يحيى بن عثمان عن هقل ، وخالفه الوليد بن مسلم فرواه عن الأوزاعي عن إسحاق عن النبي ﷺ مرسلاً ؛ لم يذكر فيه أنساً» .

ثم ساق إسناده إلى الوليد ، وفيه أن المرأة : من أزواجه .

وأقول : هقل ثقة متقن من رجال مسلم ، وبخاصة في روايته عن الأوزاعي ، فقد كان كاتبه ، حتى قال أحمد :

«لا يُكتب حديث الأوزاعي عن أوثق من هقل» .

ونحوه قول أبي مسهر :

«ما كان ههنا أحد أثبت في الأوزاعي من هقل» .

ولذلك ؛ فروايته أرجح من رواية الوليد بن مسلم ، ولا سيما ومعه زيادة في الإسناد ، فيجب قبولها حسب القاعدة المعروفة ، وبخاصة أن رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي متكلم فيها .

ولجملة (القُرة) منه طريق آخر عن أنس ، وهو مخرج في «المشكاة» (٥٢٦١) ، و«الروض النضير» (رقم ٥٣) ، و«الرد على الهدام» (رقم : ١٤١) .

وقد مضى قريباً من حديث المغيرة (٣٢٩١) ، وقد سبق في (١١٠٧ و١٨٠٩) مكرراً .

٣٣٣٠ - (إذا أرادَ اللهُ جلّ ذِكْره أنْ يخلُقَ النَّسَمَةَ ، فجامعَ الرجلُ المرأةَ ؛ طارَ ماؤه في كلِّ عِرْق وعَصبٍ منها ، فإذا كانَ يومُ السّابع ؛ أحضرَ اللهُ له كلّ عرقٍ بينه وبين آدمَ ، ثم قرأ : ﴿في أيِّ صُورةٍ ما شاءَ ركَّبكَ﴾) .

أخرجه الحافظ يعقوب الفسوي في «المعرفة» (٣٤٢/١) ، ومن طريقه البيهقي في «الأسماء» (ص٣٨٧) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٤٤/٢٩٠/١٩) ، و«الأوسط» (١٦٣٦/٣٦٥/٢) ، و«الصغير» (ص٢١ - هند ، الروض ٨٥٠) ، وأبو نعيم في «الطب النبوي» (ق١/١٩) ، وابن منده في «التوحيد» (٨٩/٢٣٢ - ٢٣١/١ و٢٢٠/٨٠/٢) من طريقين عن أُنَيْس بن سَوَّار الجَرْمي : ثنا أبي : ثنا مالك بن الحويرث قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الطبراني :

«لا يروى عن مالك بن الحويرث إلا بهذا الإسناد ، تفرد به ابن سوار» .

وقال ابن منده :

«هذا إسناد متصل مشهور على رسم أبي عيسى والنسائي وغيرهما» .

قلت : يشير إلى أنه حسن على شرط أبي عيسى الترمذي وسائر أصحاب «السنن» ؛ وهو كما قال إن شاء الله تعالى ؛ فإن أنيس بن سوار وأباه ترجمهما البخاري وابن أبي حاتم ، ولم يذكرا فيهما جرحاً ولا تعديلاً ، وذكرهما ابن حبان في «الثقات» ، فقال في (سوار) (٣٣٧/٤) :

«سوار الجرمي ، بصري ، يروي عن مالك بن الحويرث ، روى عنه ابنه قتادة ابن سوار ، وأنيس بن سوار الجرميان ، وأبو قلابة» .

كذا قال في «طبقة التابعين» . ثم أورده في «طبقة أتباع التابعين» ، فقال (٤٢٢/٦) :

«سوار الجرمي ، من أهل البصرة ، يروي عن أبي قلابة . روى عنه ابنه قتادة ابن سوار» .

ويلاحظ أنه ذكر أبا قلابة في الموضع الأول في الرواة عنه ، وفي الموضع الآخر أنه روى هو عنه ، وهذا هو الصواب لموافقته لما في كتابي البخاري وابن أبي حاتم : أنه روى عن مالك بن الحويرث ، وأبي قلابة .

ولزيادة الفائدة أذكر أن ابن أبي حاتم أفاد أنه روى عنه ابنه (واهب) أيضاً ، فقد روى عنه أبناؤه الثلاثة ، أوثقهم أنيس ؛ فقد قال فيه ابن حبان (٨٢/٦ و١٣٤/٨) :

«أنيس بن سوار الجرمي ، يروي عن أبيه عن مالك بن الحويرث ، روى عنه أبو بكر عبدالله بن أبي الأسود» .

ذكره في الطبقة الثالثة ، ثم في (الرابعة) ؛ ولا وجه له !

ولم يذكر فيه البخاري جرحاً ولا تعديلاً ، وكذلك ابن أبي حاتم ، لكنه أفاد أنه روى عنه أيضاً ابن مُقَدَّمٍ ، وخليفة بن خياط ، وحُمَيْد بن مَسْعَدة ، وكل هؤلاء ثقات .

ولذلك قال الهيثمي في «المجمع» (١٣٤/٧) :

«رواه الطبراني في (الثلاثة) ، ورجاله ثقات» .

وقال السيوطي في «الدر المنثور» (٣٢٣/٦) :

«أخرجه الحكيم الترمذي ، والطبراني ، وابن مردويه بسندٍ جيد ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» عن مالك بن الحويرث . .» .

وذكر له شاهداً فقال :

«وأخرج البخاري في «تاريخه» ، وابن جرير ، وابن المنذر ، وابن شاهين ، وابن قانع ، والطبراني ، وابن مردويه من طريق موسى بن عُلَيّ بن رباح عن أبيه عن جده : أن النبي ﷺ قال له :

«ما ولدك؟» .

قال : يا رسول الله ! ما عسى أن يولد لي؟! إما غلام ، وإما جارية . قال :

«فمن يشبه؟» .

قال : يا رسول الله ! ما عسى أن يشبه؟! إما أباه ، وإما أمه . فقال النبي ﷺ عندها :

«مه ! لا تقولن هذا ، إن النطفة إذا استقرت في الرحم ؛ أحضرها الله كل نسب بينها وبين آدم ، فركب خلقه في صورة من تلك الصور ، أما قرأت هذه الآية في كتاب الله : ﴿في أي صورة ما شاء ركبك﴾ ؛ من نسلك ما بينك وبين آدم؟!» .

قلت : وسكت عنه فما أحسن ؛ لأنه من رواية مُطَهَّرِ بن الهيثم الطائي : ثنا موسى بن عُلَي بن رباح به .

هكذا هو عند ابن جرير في «تفسيره» (٥٦/٣٠) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤٦٢٤/٧٢/٥) . وقال الهيثمي (١٣٥/٧) :

«رواه الطبراني ، وفيه مطهر بن الهيثم ، وهو متروك» .

وكذا قال الحافظ في «التقريب» .

وذكر في «التهذيب» عن أبي سعيد بن يونس أنه قال :

«متروك الحديث ، روى عن موسى بن علي عن أبيه عن جده حديثاً منكراً» .

قلت : يشير إلى هذا ، وله حديث آخر بهذا الإسناد ؛ لكن ذكر مكان (جده) : (أبا هريرة) بحديث لعن من يلعب بالشطرنج .

ذكره ابن حبان في ترجمته من «الضعفاء» . وقال (٣/٢٦)

«يأتي عن موسى بن علي بما لا يتابع عليه ، وعن غيره من الثقات ما لا يشبه حديث الإثبات» .

وقال ابن كثير عقبه ـ وبعد أن قال : «إسناده ليس بالثابت» ـ :

«ولكن في «الصحيحين» عن أبي هريرة : أن رجلاً قال : يا رسول الله ! إن امرأتي ولدت غلاماً أسود ! قال : «هل لك من إبل؟» ، قال : نعم . قال : «فما لونها؟» ، قال : حُمْر . قال : «فهل فيها من أورق؟» ، قال : نعم . قال : «فأنى أتاها ذلك؟» ، قال : عسى أن يكون نزعة عرق ! قال : «وهذا عسى أن يكون نزعة عرق !» . . .» .

قلت : وهو مخرج في «صحيح أبي داود» رقم (٢٠٥٦) . ويشير الحافظ ابن كثير به إلى أن فيه شاهداً قوياً لقوله في حديث الترجمة : «أحضر الله له كل عرق . . .» إلخ . والله أعلم .

٣٣٣١ ـ(كان إذا ركعَ ؛ لو صُبَّ على ظهرِه ماءٌ لاستقرَّ) .

ذكره ابن أبي حاتم في «كتاب العلل» (١٤٢/١) من رواية أبي يحيى الحِمَّاني عن الثوري عن مسلم أبي (الأصل : ابن) فروة الجُهَني عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب مرفوعاً . وقال :

«سمعت أبي يقول : ليس ذكره : «عن البراء» بمحفوظ» . وقال ابن أبي حاتم عقبه :

«روى هذا الحديث حسين بن حفص عن سفيان في «جامعه الكبير» : عن مسلم الجهني عن عبدالرحمن بن أبي ليلى قال : كان رسول الله ﷺ . . . مرسل ، وروى عبدالرحمن بن مهدي عن الثوري عن مسلم الجهني عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن رسول الله ﷺ» .

قلت : وهذا إسناد مرسل صحيح ؛ لاتفاق الثقتين على روايته عن الثوري عن مسلم الجهني عن عبدالرحمن بن أبي ليلى .

ومسلم : هو ابن سالم النهدي أبو فروة الأصغر الكوفي الجهني ، ثقة من رجال الشيخين .

وقد توبع سفيان ؛ فقال أبو داود في «المراسيل» (٤٣/٩٥) : حدثنا حفص بن عمر : حدثنا شعبة ، عن أبي فروة به .

وقد ظن المعلق على «المراسيل» أن أبا فروة هذا هو عروة بن الحارث الهمداني ، وهو أبو فروة الأكبر ، وهو ثقة أيضاً من رجال الشيخين ، وهو في هذا الظن معذور ؛ لأنه قد شارك أبا فروة الأصغر في الرواية عن ابن أبي ليلى ، وفي رواية الثوري عنه ، لكن رواية ابن أبي حاتم التي فيها (مسلم الجهني) هي التي كشفت عن هوية (أبي فروة) هذا .

ثم إن أبا يحيى الحماني الذي أسنده عن البراء ؛ متكلم فيه من قبل حفظه ، مع أنه من رجال الشيخين ، ووثقه ابن معين وغيره ، وضعفه آخرون ، فقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يخطئ» .

ولذلك رجح أبو حاتم المرسل على إسناده إياه عن البراء . لكن يبدو أنه لم

يتفرد به ، فقال عبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» (١٢٣/١) : وجدت في كتاب أبي قال : أُخبرت عن سنان بن هارون : ثنا بيان عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال :

كان رسول الله ﷺ إذا ركع ؛ لو وضع قدح من ماء على ظهره لم يهراق .

وقد ذكره الدارقطني في «العلل» (٣/٢٧٥ ـ ٢٧٦) من رواية أحمد هذه ، ثم قال :

«وخالفهم سلم بن سلام أبو المسيب الواسطي ، فرواه عن سنان بن هارون عن بيان عن ابن أبي ليلى عن البراء . وهو أشبه بالصواب» .

ثم ساق إسناده من طريقين عن مصعب بن عبدالله الواسطي ـ شيخان لقبه ـ : ثنا سلم بن سلام : ثنا سنان بن هارون عن بيان عن ابن أبي ليلى عن البراء بذلك .

وأخرجه بحشل في «تاريخ واسط» (٢٤٧) قال : ثنا مصعب بن عبدالله بن مصعب به .

قلت : وهذا إسناد حسن ، مصعب هذا وثقه ابن حبان (١٧٥/٩) ؛ وهو من شيوخه ، وروى عنه جماعة آخرون من الثقات ، كما أثبتُّه في «تيسير الانتفاع» .

وسَلْم بن سلام يكنى بأبي المسيب الواسطي ، روى عنه جمع غفير سماهم الحافظ المزي في «التهذيب» ، فيهم جماعة من الثقات ، فهو على شرط ابن حبان ؛ فلا أدري لم لم يورده في «الثقات»؟! وقال فيه الحافظ : «مقبول» !

وحقه عندي أن يقول : «صدوق» ، كما فهمنا من تخريجاتهم وكثير من ممارساتنا لأقوالهم في بعض التراجم .

على أن للحديث شواهد أحدها في «ابن ماجه» ، وسائرها عند الطبراني وغيره ؛ كنت قويته بها في أصل «صفة الصلاة» اعتماداً على تخريج الهيثمي والحافظ إياها ، وأشرت إلى ذلك في «صفة الصلاة» ، أخرجه الهيثمي عن ابن عباس ووثق رجاله ، وضعف الحافظ إسناده ، ومن حديث أبي برزة ، ووثق رجاله ، وحسن إسناده الحافظ ! ومن حديث علي ـ وقد عرفت حاله ـ ، ومن حديث أنس ، وضعفا إسناده .

ولما يسر الله لبعضهم طبع المصادر التي عزوا الحديث إليها ؛ لم يعد يناسب أصول التخريج الاعتماد فيه على العازين إليها ، دون الرجوع مباشرة إليها ، وبخاصة أن هناك تناقضاً بين الشيخ وتلميذه في الحكم ـ كما رأيت ـ على بعضها ، ولذا فقد صار لزاماً علي أن أستقي مباشرة منها ، وأصدر الحكم على أسانيدها ، تجاوباً مع الحكمة القائلة : (ومن ورد البحر استقل السواقيا) .

فأقول ؛ وبالله التوفيق :

أولاً : حديث ابن عباس ؛ قال الهيثمي (٢/٢٤١) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وأبو يعلى ، ورجاله موثقون» !

كذا قال ! وإسناده عند أبي يعلى (٤/٣٣٥/٢٤٤٧) : حدثنا أبو الربيع : حدثنا سلام بن سليم عن زيد العَمِّيِّ عن أبي نضرة عن ابن عباس . . .

ومن هذا الوجه رواه الطبراني (١٢/١٦٧/١٢٧٨١) : حدثنا الحسين بن إسحاق التُّسْتَري : ثنا أبوالربيع الزهراني : ثنا سلام الطويل به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، سلام الطويل متروك ؛ كما قال الذهبي في «المغني» ، والحافظ في «التقريب» ، وهو قول الهيثمي في أكثر تخريجاته ؛ (انظر

فهارس «المجمع») (ص٣٠٥/٣) . وعليه فقول الحافظ في «التلخيص» (٢٤١/٢) : «إسناده ضعيف» ! تساهل لا وجه له .

وزيد العمي ضعيف ، وقد توبع لكن السند إليه واهٍ ؛ لأنه من رواية عُلَيْلَةَ بن بدر : ثنا سَيَّار بن سلامة عن أبي العالية عن ابن عباس . . .

أخرجه الطبراني أيضاً (١٢٧٥٥/١٥٩/١٢) .

وعليلة لقب ، واسمه : الربيع ، وهو متروك أيضاً ، ولم يشر الهيثمي ولا الحافظ إلى هذه الطريق .

ثانياً : حديث أبي برزة الأسلمي ؛ قال الهيثمي :

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ، ورجاله ثقات» .

وقال الحافظ بعدما عزاه للطبراني :

«وإسناده حسن» .

قلت : قد وقفت على إسناد «الأوسط» (٥٦٧٢/٣١٦/٦ ط) فوجدته إسناداً ضعيفاً ، أخرجه من طريق يحيى بن سعيد العطار عن حماد بن سلمة عن سعيد بن جمهان عنه ، وقال :

«لم يروه عن حماد إلا يحيى العطار الحمصي» .

ويحيى هذا ؛ قال الذهبي في «الميزان» :

«كان صاحب حديث ، وله رحلات إلى مصر ، والعراق ، والحرمين . . قال ابن مصفى : ثقة . وقال ابن معين : ضعيف . وقال أبو داود : جائز الحديث . وقال ابن خزيمة : لا يحتج به . وقال ابن عدي : بيِّن الضعف» .

ولهذا قال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» .

قلت : ولهذا ؛ فتحسين إسناده بعيد ، لكن يمكن أن يقال : إنه صالح للاستشهاد به ، أو إن حديثه حسن بغيره ، والله أعلم .

وما أظن أن إسناده في «كبير الطبراني» إلا من هذا الوجه ، أقول هذا ؛ لأن الجزء الذي فيه مسند (أبي برزة) واسمه (نضلة) لم يطبع بعد .

ثالثاً : حديث علي سبق تخريجه ، وعرفت أنه حسن الإسناد من رواية الدارقطني ، ويزداد قوة بالذي قبله ، وبالآتي بعده .

رابعاً : حديث أنس بن مالك ؛ يرويه محمد بن ثابت عن أبيه عنه .

أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» ، وقد خرجته في «الروض النضير» (رقم٧٨) ، فلا أطيل الكلام عليه .

ومحمد بن ثابت ضعيف ؛ كما قال الهيثمي والعسقلاني .

خامساً : حديث أبي مسعود عقبة بن عمرو ؛ وهذا ذكره الحافظ دون شيخه الهيثمي من رواية الطبراني ، وقال :

«إسناد حسن» !

كذا قال ! وفيه نظر ؛ فإنه في «المعجم الكبير» للطبراني (١٧/٢٤٢/٦٧٤) من طريق علي بن الجعد : ثنا عبدالملك بن الحسين عن عبدالملك بن عمير عن أبي عبدالله البراد عن عقبة بن عمرو .

قلت : عبدالملك بن الحسين إن كان أبا مالك النخعي الواسطي ؛ فهو متروك ؛

كما قال الحافظ نفسه في «التقريب» ، ولم يوثقه أحد ، فكيف يحسن الحافظ إسناده؟! لا وجه لهذا إلا غلبة الطبيعة البشرية ، أو أن يكون قد وقع في اسمه شيء من التحريف في طبعة «المعجم» ؛ وهذا ما أستبعده . والله أعلم .

ثم وجدت ما استبعدته ، فقد رأيت الحديث في «المعجم الأوسط» للطبراني من الوجه المذكور في «المعجم الكبير» ، وفيه (٥٢٠١/٩٦/٦) التصريح في الإسناد بأنه (عبدالملك بن حسين أبو مالك النخعي) ، وقال الطبراني :

«لم يروه عن عبدالملك بن عمير إلا عبدالملك بن حسين» .

ثم قال الحافظ - وأجاد - :

«وعزاه القاضي حسين في «تعليقه» لرواية عائشة ، ولم أره من حديثها . قلت : معناه عند مسلم من حديثها : كان إذا ركع لم يشخص رأسه ولم يصوبه ، ولكن بين ذلك . وقد تقدم معنى هذا من حديث أبي حميد» .

قلت : يشير إلى حديث البخاري (رقم٨٢٨) عنه : أنه كان جالساً مع نفر من أصحاب النبي ﷺ ، فقال أبو حميد :

أنا كنت أحفظكم لصلاة رسول الله ﷺ ، رأيته إذا . . ركع أمكن يديه من ركبتيه ، ثم هَصَرَ ظهره . . .» الحديث . وهو مخرج في «الإرواء» (٢/١٣ - ١٤) ، و«صحيح أبي داود» (٧٢٢) .

وفسر الحافظ قوله : (هصر) فقال في «الفتح» (٢/٣٠٨) :

«أي : ثناه في استواء من غير تقويس ؛ ذكره الخطابي» .

وهو في معنى حديث الترجمة لمن تأمله ، وقد أشار إلى ذلك الحافظ آنفاً ،

ومثله حديث عائشة الذي ذكره . وهو مخرج في «الإرواء» (٢/ ٢٠ ـ ٢٣) ، و«صحيح أبي داود» (٧٥٢) .

والخلاصة : أن حديث الترجمة صحيح بلا ريب ؛ لحسن إسناد الدارقطني وبحشل ، كما سبق بيانه ، ولا يعل برواية مسلم الفروي ؛ لأنه من طريق بيان ـ وهو ابن بشر الأحمسي ، وهو ثقة ثبت ـ ، ثم هو يرتقي إلى درجة الصحة ببعض الشواهد الخمسة التي تقدم ما يصلح للشهادة منها مما لا يصلح ، وأخيراً شهادة حديث أبي حميد وعائشة من حيث المعنى ، مع ملاحظة أن ألفاظهم فيها من إنشائهم وتعابيرهم ، وهي وإن اختلفت لفظاً ؛ فهي متحدة معنى ، كما أشار إلى ذلك الحافظ رحمه الله . فاغتنمه تحقيقاً قد لا تراه في مكان آخر . والله الموفق .

٣٣٣٢ ـ (كان يحبُّ عليّاً) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦/ ٣٨٩/ ٥٨٢٨) ، و«المعجم الصغير» (١٩٩ ـ هندية) : حدثنا محمد بن الحسين أبو حُصين القاضي : قال : حدثنا عون ابن سلام قال : حدثنا عيسى بن عبدالرحمن السُّلَمي عن السُّدِّي عن أبي عبدالله الجَدَلي قال :

قالت لي أم سلمة : أيُسب رسول الله ﷺ بينكم على المنابر؟! قلت : سبحان الله ! وأنى يسب رسول الله ﷺ ؟! قالت :

أليس يُسَبُّ علي بن أبي طالب ومن يحبه؟ وأشهد أن رسول الله ﷺ كان يحبه ! وقال الطبراني :

«لم يروه عن السدي إلا عيسى» .

قلت : ومن طريقه أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٢/٤٤٤ ـ ٤٤٥) ، والطبراني أيضاً في «المعجم الكبير» (٢٣/٣٢٣/٧٣٨) من طرق أخرى عن عيسى به .

قلت : وهذا إسناد جيد ، ورجاله كلهم ثقات ، وفي السدي ـ واسمه إسماعيل بن عبدالرحمن ـ كلام يسير لا يضر ، وهو من رجال مسلم . وأما إعلال المعلق على «المسند» بقوله :

«رجاله ثقات إلا أنه ـ عندي ـ منقطع ، ما علمت رواية لإسماعيل بن عبدالرحمن السدي عن أبي عبدالله الجدلي فيما اطلعت عليه . والله أعلم» !

قلت : وهذا من أسمج ما رأيت من كلامه ؛ فإن السدي تابعي روى عن أنس في «صحيح مسلم» ، ورأى جماعة من الصحابة مثل الحسن بن علي ، وعبدالله بن عمر ، وأبي سعيد ، وأبي هريرة كما في «تهذيب المزي» ، يضاف إلى ذلك أن السدي لم يرم بتدليس ، فيُكتَفى في مثله المعاصرة ، كما هو مذهب جمهور الحفاظ الأئمة ، فلعله جنح به القلم إلى مذهب الإمام البخاري في «صحيحه» الذي يشترط اللقاء وعدم الاكتفاء بالمعاصرة ، وما أظنه يتبناه ؛ وإلا انهار مئات التصحيحات والتحسينات التي قررها ، ويغلب عليه التساهل في الكثير منها ، وبخاصة ما كان فيها من الرواة ممن لم يوثقهم أحد غير ابن حبان ، وهو لا يشترط اللقاء !

ومحمد بن الحسين شيخ الطبراني ؛ مما فات على صاحبنا الشيخ الأنصاري رحمه الله أن يترجم له في كتابه النافع : «بلغة القاصي والداني» ، وقد ترجم له الخطيب (٢/١٢٩) ترجمة حسنة ، وأنه روى عنه جماعة من الحفاظ ، وفاته الطبرانيُّ ، ثم قال :

«وكان فهماً ، صنف «المسند» . وقال الدارقطني : كان ثقة . وقال إبراهيم بن إسحاق الصواف : أبو حصين صدوق ، معروف بالطلب ، ثقة . مات سنة (٢٩٦)» .

هذا ، وقد تابع السديَّ : أبو إسحاق وهو السبيعي ؛ رواه فطر بن خليفة عنه عن أبي عبدالله الجدلي قال :

قالت أم سلمة : يا أبا عبدالله ! أيسب رسول الله ﷺ فيكم؟ قلت : ومن يسب رسول الله ﷺ ؟ قالت : . . . فذكره .

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧٣٧/٣٢٢/٢٣) .

قلت : ورجاله ثقات ؛ على الكلام المعروف في أبي إسحاق ، وقد اختلف عليه في إسناده ومتنه ، فرواه بعضه عنه بلفظ :

«من سب علياً فقد سبني ، ومن سبني سبه الله» .

وهو بهذا اللفظ منكر ، ولذلك أوردته في «الضعيفة» (٢٣١٠) ، وخرجته هناك ، وتعقبت من صححه ، فليراجع في المجلد الخامس منه ، وهو تحت الطبع ، وسيكون بين أيدي القراء قريباً إن شاء الله تعالى ، وقد طبع بحمد الله ومنته .

والأحاديث في حب النبي ﷺ لعلي رضي الله عنه كثيرة جداً ، أصحُّها حديث إعطائه الراية يوم خيبر ، وقوله ﷺ :

«لأعطين هذه الراية رجلاً يحب الله ورسوله ، ويحبه الله ورسولُه . . .» .

رواه جمع من الصحابة في «الصحيحين» وغيرهما ، وقد خرجت بعضها فيما تقدم (٣٢٤٤) ، وفي «تخريج الطحاوية» (٧١٣/٤٨٤) .

٣٣٣٣ ـ (خيرُ النّاسِ منزلةً : رجلٌ على متْنِ فرسِه ، يُخيفُ العدوَّ ويُخيفونَه) .

أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤٢٩١/٤٢/٤) : أخبرنا أبو محمد

عبدالله بن يوسف الأصبهاني : أنا أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد البصري : نا عبدالله بن أيوب المُخَرِّمي : نا سفيان بن عيينة عن عبدالله بن أبي نَجِيح عن مجاهد عن أم مُبَشِّرٍ تبلغ به النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد جيد ، سفيان فمن فوقه ثقات معروفون من رجال الشيخين ، ليسوا بحاجة إلى التعريف بهم ، وإنما من دونهم ، فأقول :

١ ـ عبدالله بن أيوب المخرمي ؛ قال ابن أبي حاتم (٢/٢/١١) :

«روى عن سفيان بن عيينة ، و . . . سمعت منه مع أبي ، وهو صدوق» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/٣٦٢) ، وذكر أنه مات بعد سنة (٢٥٠) ، ونسبه (البغدادي) أيضاً ، ولم يورده الخطيب في «تاريخه» .

٢ ـ أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد البصري : هو الحافظ الثقة المعروف بـ (ابن الأعرابي) ، مترجم في «تذكرة الحفاظ» ، و«سير أعلام النبلاء» وغيرهما ، وله في المكتبة الظاهرية بعض الأجزاء والكتب ؛ أهمها «المعجم» .

٣ ـ أبو محمد عبدالله بن يوسف الأصبهاني ، شيخ البيهقي ؛ ترجم له الذهبي في «السير» (١٧/٢٣٩) ، ووصفه بـ :

«الإمام المحدث الصالح» ؛ وقال :

«أكثر عنه البيهقي» .

وقال في ترجمته من «تاريخ الإسلام» (٢٨/١٨٧) :

«صحب أبا سعيد بن الأعرابي ، وأكثر عنه . . انتخب عليه الحفاظ ، ورحلوا إليه» .

ووصفه في «تذكرة الحفاظ» (١٠٤٩/٣) بـ :

«مسند خراسان» . مات سنة (٤٠٩) .

والحديث عزاه المنذري في «الترغيب» (١٨/١٥٣/٢) للبيهقي ، وسكت عنه .
وأما المعلقون الثلاثة عليه في طبعتهم التجارية الجديدة (!) فجزموا (٢٠٦/٢) بأنه : «ضعيف» ؛ مع أنهم عزوه للمكان المتقدم الإشارة إليه من «شعب الإيمان» ! وهذا من الأدلة الكثيرة على أنهم جهلة بهذا العلم ، يخبطون فيه خبط عشواء في الليلة الظلماء ، فهلا ذكروا ـ على الأقل ـ علة ضعفه ، وهكذا تراهم يصححون ويضعفون بغير حجة ، ولا كتاب منير ، هداهم الله ، وألهمنا الله وإياهم الإخلاص في القول والعمل . آمين !

ومع هذا الإجحاف والاعتداء ؛ فإن للحديث طريقاً أخرى ، وشاهداً !

أما الطريق ؛ فيرويه محمد بن إسحاق عن ابن أبي نجيح به نحوه أتم منه .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٧١/١٠٤/٢٥) . وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٠٤/١٠) :

«رواه الطبراني ، ورجاله ثقات ؛ إلا أن ابن إسحاق مدلس» .

وسكت عنه الحافظ في ترجمة (أم مبشر الأنصارية) من «الإصابة» ؛ وكأن ذلك لطرقه أو شواهده .

وأما الشاهد ؛ فهو من حديث ابن عباس عند الحاكم وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي ، وهو كما قالا ، وقد سبق تخريجه برقم (٦٩٨) ، فلا داعي للإعادة .

٣٣٣٤ ـ (لا تتَّهِم الله تباركَ وتعالَى في شيءٍ قضَى لكَ به) .

أخرجه أحمد (٥/٣١٨ ـ ٣١٩) : ثنا حسن : ثنا ابن لهيعة : ثنا الحارث بن يزيد عن عُلَيّ بن رباح : أنه سمع جنادة بن أبي أمية يقول : سمعت عبادة بن الصامت يقول :

إن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : يا نبي الله ! أي العمل أفضل؟ قال :

«الإيمان بالله ، وتصديق به ، وجهاد في سبيله» .

قال : أريد أهون من ذلك يا رسول الله ! قال :

«السماحة والصبر» .

قال : أريد أهون من ذلك يا رسول الله ! قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد في المتابعات جيد ، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم ـ والحسن : هو ابن موسى الأشيب ـ ؛ غير ابن لهيعة ؛ فهو سيِّئ الحفظ إلا فيما رواه العبادلة عنه ، فهو صحيح الحديث ، أو توبع ، وكل ذلك متحقق هنا كما سأبينه .

أما الأول ؛ فقد أخرجه ابن أبي الدنيا في «الرضا عن الله» (ص ٨٢ ـ ٨٣) من طريق يعقوب بن محمد الزهري : حدثنا عبدالله بن وهب عن الحارث بن يزيد دون جملة : «السماحة والصبر» .

كذا وقع فيه : «عبدالله بن وهب عن الحارث . . .» ، وكذا في مخطوطة «الرضا» (ق ١/٧ ـ ظاهرية) ! فالظاهر أنه سقط من السند (ابن لهيعة) ، وظني أنه من يعقوب الزهري ؛ فإنه كثير الوهم كما في «التقريب» . ولم يذكروا لابن وهب رواية عن الحارث بن يزيد ، ولا يمكنه أن يسمع منه ، فإنه مات سنة (١٣٠) ؛ ولابن وهب خمس سنوات .

ومما يدل على السقط المذكور : أنه رواه غير واحد عن ابن لهيعة ، منهم الوليد ابن مسلم في «تاريخ ابن عساكر» (٩/٨١٠) ، ومنهم محمد بن معاوية ـ وهو النيسابوري المتروك ـ عند البيهقي في «شعب الإيمان» (٧/١٢٣/٩٧١٤) .

فالظاهر أن عبدالله بن وهب رواه أيضاً عن ابن لهيعة ، فإن ثبت ذلك فالسند صحيح . والله أعلم .

وأما المتابعة ؛ فقد رواه ابن أبي الدنيا أيضاً (٥/٤٢) من طريق يحيى بن سُليم عن محمد بن مسلم قال : بلغني أن رجلاً . . . الحديث مقتصراً على حديث الترجمة .

وهذا إسناد صالح للاستشهاد به على إعضاله ؛ فإن يحيى ومحمداً ـ وهما طائفيان ـ لا صلة بينهما وبين ابن لهيعة المصري ، وهما صدوقان في حفظهما ضعف ، ومحمد بن مسلم من طبقة ابن لهيعة ، فهو متابع له ـ إن شاء الله ـ في الجملة .

على أنه يبدو أن له متابعاً آخر ، فقد أورد الهيثمي الحديث في «المجمع» (٥/٢٧٨ ـ ٢٧٩) بسياق أتم من سياق أحمد ، وعن عبادة بن الصامت ، وقال :

«رواه الطبراني بإسنادين ، في أحدهما ابن لهيعة ، وحديثه حسن ، وفيه ضعف ، وفي الآخر سويد بن إبراهيم ، وثقه ابن معين في روايتين ، وضعفه النسائي ، وبقية رجالهما ثقات» .

وإن مما يؤسف له أن الجزء الذي فيه مسند عبادة بن الصامت من «معجم الطبراني الكبير» لم يطبع بعد ، لنعلم هل هناك فرق بين الإسنادين؟! وننظر في إسناد (سويد بن إبراهيم) هل هو متابع لابن لهيعة متابعة تامة ، أم أن متابعته إياه

بإسناد آخر عن عبادة؟! وإنما قلت مع ذلك : إنه متابع له ؛ لأنه في طبقة ابن لهيعة ، وأقدم وفاة منه ، فإنه توفي قبله بنحو عشر سنين ؛ ثم هو مختلف فيه كما تقدم عن الهيثمي . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق سيئ الحفظ ، له أغلاط» .

فمثله يستشهد به أيضاً .

والحديث أورده المنذري أيضاً في «الترغيب» بسياق أتم أيضاً مثل سياق «المجمع» ؛ وقال (١٧٦/٢) :

«رواه أحمد والطبراني بإسنادين ، أحدهما حسن ؛ واللفظ له» .

ولست أدري أي الإسنادين حسن؟! ولكن مما لا شك أنه حسن على الأقل بمجموعهما ، فضلاً عما إذا أضيف إليهما ما قدمنا .

وأما المعلقون على طبعة «الترغيب» الجديدة ؛ فلم يعبأوا بتصريح المنذري بالتحسين ، ولا بمجموع الطريقين ، ولا بكلام الهيثمي أيضاً ؛ وقد نقلوه عنه كما هي عادتهم ، وصدروا ذلك بقولهم :

«ضعيف» !!

٣٣٣٥ - (غنيمةُ مجالسِ الذِّكر ؛ الجنّةُ) .

أخرجه أحمد (١٧٧/٢ و١٩٠) من طريقين عن ابن لهيعة : ثنا راشد بن يحيى المَعَافري : أنه سمع أبا عبدالرحمن الحُبُلي يحدث عن عبدالله بن عمرو قال :

قلت : يا رسول الله ! ما غنيمة مجالس الذِّكْرِ؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، راشد بن يحيى ـ ويقال : ابن عبدالله ـ أبو يحيى مجهول ، كما قال الحسيني ، ولم يرو عنه إلا ضعيفان : أحدهما : ابن لهيعة ، والآخر : عبدالرحمن بن زياد الإفريقي ، انظر «تيسير الانتفاع» ، وقد سبق تخريج حديث الإفريقي عنه برقم (٢٦٣٩) لشاهدٍ له ، ولهذا أخرجت أيضاً حديثه هنا كما يأتي . وقد قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٧٨) :

«رواه أحمد والطبراني ، وإسناد أحمد حسن» !

وكذا قال المنذري في «الترغيب» (٢/٢٣٤) ! إلا أنه لم يذكر الطبراني ، وقلدهما المعلقون على الطبعة الجديدة من «الترغيب» (٢/٣٨١/٢٢٣٤) دون أي بيان كما هي عادتهم ، وقد عرفت أن ما حسنوه مداره على ضعيف عن مجهول ! ومن أجل ذلك كنت ذكرته في «ضعيف الجامع الصغير» ، قبل أن يطبع القطعة التي فيها هذا الحديث من الجزء (١٣) من «معجم الطبراني الكبير» ، فرأيته فيه (٢١/٣٦) من طريق رشدين بن سعد ، وخالد بن حميد المهراني (الأصل : الهمداني) عن زهرة بن معبد عن أبي عبدالرحمن الحبلي به .

وخالد بن حميد ثقة من رجال التهذيب ، ورشدين بن سعد ؛ وإن كان ضعيفاً ؛ فهو متابع ، ولولا أن في الطريق إليهما ضعفاً ـ لا أرى فائدة تذكر ببيانه ـ لقلت : إن الحديث صحيح ، لكن حسبي أن أقف عند القول بحسنه بمجموع الطريقين عن الحبلي . وأما الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ؛ فقد صرح بتصحيح إسناد أحمد (١٠/١٧٩) بناءً على اعتداده بتوثيق ابن حبان ، ولو للمجهولين ، وعدم اعتداده بأقوال الحفاظ المضعفين لابن لهيعة ، حتى الذين فصلوا بين ما رواه العبادلة عنه فهي صحيحة ، وبين ما رواه غيرهم ! والله الموفق .

٣٣٣٦ - (قلْ : سبحانَ الله ، والحمدُ لله ، ولا إله إلاّ اللهُ ، واللهُ أكبرُ . فعقدَ الأعرابيُّ على يدِه ، ومَضى وتفكَّر ثمّ رجعَ ، فتبسّم النبيُّ ﷺ ؛ قال : تفكّر البائسُ .

فجاء فقال : يا رسولَ الله ! سبحانَ الله ، والحمدُ لله ، ولا إله إلاّ الله ، واللهُ أكبر ؛ هذا لله ، فما لي؟ فقالَ له النبي ﷺ :

يا أعرابيُّ ! إذا قلتَ : سبحانَ الله ؛ قالَ اللهُ : صدقْتَ ، وإذا قلتَ : الحمدُلله ؛ قال اللهُ : صدقْتَ ، وإذا قلتَ : لا إله إلا اللهُ ؛ قال اللهُ : صدقْتَ ، وإذا قلتَ : اللهُ أكبرُ ؛ قال اللهُ : صدقْتَ .

وإذا قلتَ : اللهمّ ! اغفرْ لي ؛ قالَ الله : قد فعلْتُ ، وإذا قلتَ : اللهمّ ! ارحمْنِي ؛ قال الله : [قدْ] فعلْتُ ، وإذا قلتَ : اللهمّ ! ارزقْني ؛ قالَ الله : قد فعلْتُ . فعقَدَ الأعرابيُّ على سبْع في يدِه ، ثم ولّى) .

أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١/٤٣١ - ٤٣٢/٦١٩) من طريق الحسن ابن ثواب أبي علي : حدثني عمار بن عثمان الحلبي أبو عثمان - وكان أحمد بن حنبل يوثقه ، وتأسف على أنه لم يكتب عنه شيئاً - : حدثني جعفر بن سليمان الضُّبَعي عن ثابت عن أنس قال :

جاء أعرابي إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! علمني خيراً ، فأخذ النبي ﷺ بيده فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله ثقات ، أما من دون الحسن بن ثواب ؛ فثقات حفاظ معروفون ، ولذلك لم أذكرهم .

وأما الحسن بن ثواب ؛ فقد أضناني البحث عنه حتى وجدته ، فسجدت لله

شكراً على توفيقه ، فأسأله المزيد من فضله ، فترجمه الخطيب البغدادي في «التاريخ» (١٠/٢٩١ ـ ٢٩٢) برواية جمع من الحفاظ عنه ، وروى عن الدارقطني أنه قال :

«بغدادي ثقة» .

مات سنة (٢٦٨) .

ومن جملة من روى عنه أبو بكر الخلال ، وقال :

«كان شيخاً جليل القدر ، وكان له بأبي عبدالله أُنس شديد ، قال لي : كنت إذا دخلت إلى أبي عبدالله يقول لي : إني أفشي إليك ما لا أفشيه إلى ولدي ، ولا إلى غيره . فأقول له : لك عندي ما قال العباس لابنه عبدالله : إن عمر بن الخطاب يكرمك ويقدمك ، فلا تفشين له سرّاً ، فإن أمت فقد ذهب ، وإن أعش فلن أحدث بها عنك يا أبا عبدالله ! فيفشي إليه أشياء كثيرة . وكان عنده عن أبي عبدالله جزء كبير ، فيه مسائل كبار لم يجئ بها غيره مشبعة» .

ثم ساق عنه بعض المسائل .

وأما عمار بن عثمان الحلبي ؛ فهو بصري روى عنه أيضاً «حميد بن الربيع وأهل العراق» كما في «ثقات ابن حبان» (٨/٥١٨) ؛ ووثقه الإمام أحمد أيضاً كما ترى في إسناد الحديث ، والظاهر أنها من الفوائد التي تلقاها الحسن بن ثواب عن الإمام أحمد ، ولعلها في الجزء الذي أشار إليه أبو بكر الخلال رحمه الله .

وبالجملة ؛ فهذا الإسناد صحيح كما يتبين من هذا التحقيق ، وهو من نفائس هذا الكتاب بفضل الله ؛ فإن المنذري في «الترغيب» أشار إلى تضعيفه بتصديره إياه بقوله «وروي عن أنس . .» ، وقال :

«رواه ابن أبي الدنيا والبيهقي ، وهو في «المسند» ، و«سنن النسائي» من حديث أبي هريرة بمعناه» !

وأما المعلقون الثلاثة على «الترغيب» في طبعتهم الجديدة الحسناء ! فقد اهتبلوا الإشارة المذكورة ليتظاهروا أنهم على معرفة بهذا العلم ، فكشفوا عن جهلهم به حيث قالوا :

«وفيه جعفر بن سليمان الضُّبَعي : ينفرد بأحاديث عُدت مما ينكر : «ميزان الاعتدال» (١/٤٠٨)» .

هكذا نقلوا من «الميزان» ! وهو نقل مبتور ، لعله غير مقصود ! متوهمين أنهم نقلوا ما يؤيد تضعيفهم للحديث ، وذلك من الأدلة الكثيرة على جهلهم بهذا العلم ، وتطفلهم عليه ؛ فإن العبرة بكون الراوي ثقة أو صدوقاً ، ولا يضره بعد ذلك أن يكون له أحاديث أنكرت عليه ، فإن الجرح لا يثبت بهذا ، وإنما إذا كثرت مناكيره ، وحينئذ يقال في مثله : منكر الحديث ؛ وجعفر هذا ليس كذلك ، والعجيب أن كلام الذهبي يدل على ذلك ويؤكده ! فإنه قال ـ بعد أن ذكر كلام الأئمة فيه كالمخلص لها ـ :

«وهو صدوق في نفسه ، وينفرد بأحاديث عُدت مما ينكر ، واختلف في الاحتجاج بها ، منها . . .» ثم ساق ستة أحاديث ، وعقب عليها بقوله :

«وغالب ذلك في «صحيح مسلم» . . .» .

قلت : وبعضها عنده من روايته عن جعفر عن ثابت عن أنس ، وهو حديث : «إنه حديث عهد بربه» ؛ وهو مخرج في «الإرواء» (٣/١٤٣/٦٧٨)[1] ، و«مختصر

---

(١) **تنبيه** : وقع تخريج هذا الحديث في الصفحة الأخرى تحت حديث آخر ، وهو ضعيف . ووقع تخريج الثاني تحت الحديث الأول ! وهو حديث صحيح ، وهو من أفحش الأخطاء المطبعية التي وقعت في «الإرواء» ، بسبب عدم إشرافي على تصحيح تجاربه ، وجهل المشرف عليها !

وقد استغل هذا الخطأ ـ الذي لا إرادة لي فيه ـ بعض الحاقدين من المبتدعة ، فنسب إلي أني ضعفت الحديث ! عامله الله بما يستحق .

العلو» (٢٥/٩٣) ، و«ظلال الجنة» (٦٢٢/٢٧٦/١) ، وهذا الحديث واحد من ستة أحاديث عند مسلم بهذه الرواية ، ولقد كان هذا وحده يكفي رادعاً لهؤلاء الجهلة عن تضعيفهم لحديث الترجمة بجعفر هذا ، لو كانوا يعلمون ! فكيف وهناك عشرات الأحاديث من رواية جعفر هذا اتفق الحفاظ على تصحيحها قديماً وحديثاً ، كالترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والذهبي والعسقلاني وغيرهم؟! وهي معروفة مبثوثة في مختلف أبواب كتب السنة . ولذلك قال الذهبي في ترجمة جعفر من «المغني» :

«صدوق ، صالح ، ثقة ، ضعفه يحيى القطان وغيره ، فيه تشيع ، وله ما ينكر» .

وقال في «الكاشف» :

«ثقة ، فيه شيء ، مع كثرة علومه» .

ولذلك أورده في كتابه «معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد» (ص ٨١ ـ ٨٢) ، وذكر فيه نحو ما تقدم .

وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق زاهد ، لكنه كان يتشيع» .

والخلاصة : أن الرجل صدوق حجة ما لم يظهر خطؤه ؛ كسائر الثقات الذين فيهم شيء من الضعف ، فتضعيفهم للحديث به مما يشعر أنهم يظنون ـ لبالغ جهلهم ـ أن كل كلام في الراوي هو جرح مقبول ، وهذا ما لا يقبله حتى من كان مبتدئاً في هذا العلم . والله المستعان .

٣٣٣٧ ـ (قُولي (وفي رواية : تقولينَ) : اللهمَّ ! إنّك عفوٌّ تحبُّ العفْوَ ؛ فاعْفُ عنِّي) .

أخرجه الترمذي (٢٥٠٨) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٨٧٢ ـ ٨٧٥) ،

ومن طريقه ابن السني (٧٦٣/٢٤٦) ، وابن ماجه (٣٨٥٠) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٣٨/٣ ـ ٣٣٩) ، و«الأسماء والصفات» (ص ٥٥) ، والأصبهاني في «الترغيب» (١٧٧٢/٧٢٨/٢) ، وأحمد (١٧٠/٦ و١٨٢ و١٨٣ و٢٠٨) من طرق عن ابن بريدة ـ وقال بعضهم : عبدالله بن بريدة ـ عن عائشة قالت :

قلت : يا رسول الله ! أرأيت إن علمت أي ليلة ليلة القدر ؛ ما أقول فيها؟ قال : . . . فذكره .

والسياق للنسائي والترمذي ، وقال :

«حديث حسن صحيح» .

وأقره المنذري في «الترغيب» (١٤٤/٤) ، والنووي في «الأذكار» ، و«المجموع» (٤٤٧/٦) ، وهو حري بذلك ؛ فإن عبدالله بن بريدة ثقة من رجال الشيخين .

وقد أعل بما لا يقدح ، فقال الدارقطني في «سننه» (٢٣٣/٣) ـ وتبعه البيهقي (١١٨/٧) ـ في حديث آخر لعبدالله بن بريدة[1] :

«لم يسمع من عائشة شيئاً» !

كذا قالا ! وقد كنت تبعتهما برهة من الدهر في إعلال الحديث المشار بالانقطاع ، في رسالتي «نقد نصوص حديثية» (ص ٤٥) ، والآن ؛ فقد رجعت عنه ؛ لأني تبينت أن النفي المذكور لا يوجد ما يؤيده ، بل هو مخالف لما استقر عليه الأمر في علم المصطلح أن المعاصرة كافية لإثبات الاتصال بشرط السلامة من

---

(١) أخرجه أحمدُ وغيره بلفظ : جاءت فتاة إلى النبي ﷺ فقالت : إن أبي زوجني ابن أخيه ليرفع بي خسيسته ، قال : فجعل الأمر إليها ، فقالت : قد أجزت ما صنع بي ، ولكن أردت أن تعلم النساء أن ليس إلى الآباء من الأمر شيء .

التدليس ، كما حققته مبسطاً في تخريج بعض الأحاديث ، وعبدالله بن بريدة لم يرم بشيء من التدليس ، وقد صح سماعه من أبيه كما حققته في الحديث المتقدم (٢٩٠٤) وغيره ، وتوفي أبوه سنة (٦٣) ، بل ثبت أنه دخل مع أبيه على معاوية في «مسند أحمد» (٣٤٧/٥) ، ومعاوية مات سنة (٦٠) ، وعائشة ماتت سنة (٥٧) ، فقد عاصرها يقيناً ، ولذلك أخرج له الشيخان روايته عن بعض الصحابة ممن شاركها في سنة وفاتها أو قاربها ، مثل عبدالله بن مغفل ، وقريب منه سمرة بن جندب مات سنة (٥٨) . بل وذكروه فيمن روى عن عبدالله بن مسعود المتوفى سنة (٣٢) ، ولم يعلوها بالانقطاع ، ولعله - لما ذكرت - لم يعرج الحافظ المزي على ذكر القول المذكور ، إشارة إلى توهينه ، وكذلك الحافظ الذهبي في «تاريخه» ، ونحا نحوهما الحافظ العلائي في «جامع التحصيل» (٣٣٨/٢٥٢) ، فلم يذكره بالإرسال إلا بروايته عن عمر ، وهذا ظاهر جدّاً ؛ لأنه ولد لثلاث خلون من خلافة عمر .

وما تقدم من التحقيق ونفي الانقطاع يقال ، لو لم يكن هناك ما يمكن دعم الحديث به ؛ فكيف وثمة أمران :

أحدهما : أن بعض الرواة سمى (ابن بريدة) : (سليمان) كما وقع في «النسائي» (٨٧٧/٥٠٠) ، و«المستدرك» (٥٣٠/١) من طريق علقمة بن مرثد عنه ، وقال :

«صحيح على شرط الشيخين» ، ووافقه الذهبي ، وأقره المنذري .

لكن تعقبه الحافظ في «تخريج الأذكار» - كما قال ابن علان في «الفتوحات» (٣٤٦/٤) - بقوله :

«وفي ذلك نظر ؛ فإن البيهقي جزم في كتاب الطلاق من «السنن» أن عبدالله بن بريدة لم يسمع من عائشة» !

وأقول : سبق الجواب عن هذا ، وكان الأولى أن يكون النظر من جهة أن سليمان بن بريدة ليس من رجال البخاري ، وأن الأشهر ـ كما نقله ابن علان أيضاً من قبل عن الحافظ ـ أنه عن أخيه (عبدالله) .

ثم إن قوله : «كتاب الطلاق» سبق قلم ، وإنما هو «كتاب النكاح» ، وقد تقدمت الإشارة إلى موضعه منه جزءً وصفحة .

على أن الإمام أحمد أخرج الحديث (٢٥٨/٦) من الطريق المذكورة دون تسمية ابن بريدة ، وكذلك رواه الطبراني في «الدعاء» (٩١٦/١٢٢٨/٢) . فيبدو لي أن الحديث حديث عبدالله ، وأن ذكر (سليمان) شاذ . والله أعلم .

وكان الغرض من ذكر الحديث من روايته دفع الإعلال بالانقطاع ؛ لأن (سليمان) لم يقل فيه أحد ما قالوا في أخيه ، ولكن ما دام أنه لم يصح ذكره ؛ فلم يتحقق الغرض ؛ فحسبنا ما تقدم ويأتي .

والأمر الآخر : أنه ثبت عن عائشة أنها قالت :

لو علمت أي ليلة ليلة القدر ؛ لكان أكثر دعائي فيها أن أسأل الله العفو والعافية .

رواه النسائي (٨٧٨) ، والبيهقي في «الشعب» (٣٧٠٢) من طريقين عنها ، ومن الظاهر أنها لا تقول ذلك إلا بتوقيف . والله أعلم .

(تنبيه) : وقع في «سنن الترمذي» بعد قوله : «عفو» زيادة : «كريم» ! ولا أصل لها في شيء من المصادر المتقدمة ، ولا في غيرها ممن نقل عنها ، فالظاهر أنها مدرجة من بعض الناسخين أو الطابعين ؛ فإنها لم ترد في الطبعة الهندية من «سنن الترمذي» التي عليها شرح «تحفة الأحوذي» للمباركفوري (٢٦٤/٤) ، ولا

في غيرها . وإن مما يؤكد ذلك : أن النسائي في بعض رواياته أخرجه من الطريق التي أخرجها الترمذي ، كلاهما عن شيخهما (قتيبة بن سعيد) بإسناده دون الزيادة .

وكذلك وقعت هذه الزيادة في رسالة أخينا الفاضل علي الحلبي : «مهذب عمل اليوم والليلة لابن السني» (٢٠٢/٩٥) ، وليست عند ابن السني ؛ لأنه رواه عن شيخه النسائي - كما تقدم - عن قتيبة ، ثم عزاه للترمذي وغيره ! ولقد كان اللائق بفن التخريج أن توضع الزيادة بين معكوفتين كما هو المعروف اليوم [ ] ، وينبه أنها من أفراد الترمذي . وأما التحقيق فيقتضي عدم ذكرها مطلقاً ؛ إلا لبيان أنه لا أصل لها ، فاقتضى التنبيه .

٣٣٣٨- (يا أمَّ رافع ! إذا قمْتِ إلى الصّلاةِ ؛ فسبِّحي الله عشْراً ، وهلِّليه عشْراً ، واحمديه عشْراً ، وكبّريه عشْراً ، واستغْفِريه عشْراً ؛ فإنّك إذا سبّحتِ عشْراً قال : هذا لي ، وإذا هلَّلتِ قال : هذا لي ، وإذا حمدتِ قال : هذا لي ، وإذا كبَّرتِ قال : هذا لي ، وإذا استغفرتِ قال : قد غفرتُ لكِ) .

أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٧ - ١٠٥/٣٨) ، ومن طريقه الديلمي (٣١١/٣) ، والحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٣٨٩/١ - ٣٩٠) من طريق ابن منده من طريقين عن عَطَّاف بن خالد : حدثني زيد بن أسلم عن أم رافع رضي الله عنها أنها قالت :

يا رسول الله ! دُلني على عمل يأجرني الله عز وجل عليه؟ قال : . . . فذكره ، وقال الحافظ :

«هذا حديث حسن ، ورجاله موثقون ، لكن في (عطاف) مقال يتعلق

بضبطه ، وقد تابعه بُكير بن مسمار عن زيد بن أسلم ، وسمَّى (أم رافع) ؛ فقال : عن سلمى أم بني رافع . . . فذكر الحديث نحوه ، لكن أطلق موضع القول ، والشيخ (يعني : عطافاً) حمله على الإرادة ، ووقع لنا من وجه آخر ما قد يدل على أنه داخل الصلاة» .

قلت : ثم ساقه من طريق ابن منده أيضاً بسنده الصحيح عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عبدالله بن وهب عن أم رافع أنها قالت :

يا رسول الله ! أخبرني بعمل أفتتح به صلاتي . . . فذكر الحديث نحوه . قال :

«وأخرج الترمذي وصححه عن أنس أن أم سليم قالت :

يا رسول الله ! علمني كلمات أقولهن في صلاتي . . . فذكر نحوه .

وأخرجه أبو يعلى من وجه آخر عن أنس بلفظ :

«إذا صليت المكتوبة . .» .

وأفادت رواية هشام بن سعد زيادة راوٍ بين زيد بن أسلم وأم رافع . والله أعلم» .

قلت : يشير إلى (عبدالله بن وهب) ، ولم يتكلم الحافظ عنه بشيء ، ولا أستبعد أنه (عبدالله بن وهب بن زمعة بن الأسود بن المطلب الأسدي الأصغر) ؛ فإنه مدني من هذه الطبقة ، وروى عن أم سلمة ، وروى عنه جمع ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/٤٨) ، وحسن له الترمذي (٣٨٧٣) . وقال الحافظ في «التقريب» :

«ثقة» .

وأما متابعة بكير بن مسمار التي ذكرها الحافظ ؛ فقد أخرجها الطبراني في

«المعجم الكبير» - بإسناد رجاله ثقات غير شيخ الطبراني - نحوه ، كما قال الحافظ ولكنه مختصر عن هذا ، ولذلك خرجته في الكتاب الآخر (٦٦٢٠) ، ولكنه شاهد جيد لهذا في الجملة . ومثله حديث أنس عند الترمذي وغيره ، وفيه مكان الجملة الأخيرة من حديث الترجمة :

«ثم سليه حاجتكِ ، يقول : نعم ، نعم» .

وقد خرجته من أجلها هناك أيضاً (٣٦٨٨) .

وللحديث شاهد من رواية محمد بن عمرو بن عطاء قال : قال النبي ﷺ لسودة :

«سبحي الله كل غداةٍ عشراً ، وكبري عشراً ، واحمدي عشراً ، وقولي : اغفر لي (عشراً) ؛ فإنه يقول : قد فعلت ، قد فعلت» .

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/٢٩٤/٩٤٨٠) من طريق شبيب بن غرقدة عنه .

قلت : وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين ، لكنه مرسل ؛ محمد ابن عمرو بن عطاء : هو القرشي العامري ، تابعي مات في حدود العشرين بعد المائة .

وقد صح من فعله ﷺ ما يؤكد أن الذكر الوارد في الحديث أنه في الصلاة ، وهو ما جاء من طرق عن عائشة قالت :

كان ﷺ إذا قام من الليل يفتتح صلاته : كان يكبر عشراً ، ويحمد عشراً ، ويسبح عشراً ، ويهلل عشراً ، ويستغفر عشراً . . . الحديث ، رواه أبو داود وغيره ، وهو مخرج في «صحيح أبو داود» (٧٤٢) ، و«صفة الصلاة» .

٣٣٣٩ ـ (كانتْ تأخذُ رسولَ اللهِ ﷺ الخاصرةُ، فاشتدّتْ به جدّاً؛ وأخذتْه يوماً، فأُغمي على رسولِ اللهِ ﷺ، حتّى ظننّا أنه قد هلكَ على الفراشِ، فلددْناه، فلمّا أفاقَ عرفَ أنّا قد لددْناه، فقال: كنتُم ترونَ أنّ اللهَ كان يسلِّطُ عليّ ذات الجنْب؟ ما كانَ اللهُ ليجعلَ لها عليّ سُلْطاناً، واللهِ لا يبقَى في البيتِ أحدٌ إلا لددْتموه إلاّ عمِّي العباس.

قالت: فما بقي في البيت أحد إلاّ لُدّ، فإذا أمرأةٌ من بعض نسائه تقول: أنا صائمة! قالوا: ترين أنّا ندعك وقد قال رسول الله ﷺ: لا يبقى أحد في البيت إلاّ لُدَّ؟! فلددناها وهي صائمة).

أخرجه أحمد (٦/١١٨): ثنا سليمان بن داود، وابن سعد (٢/٢٣٥): أخبرنا محمد بن الصباح، وأبو يعلى (٨/٣٥٣ ـ ٣٥٤): حدثنا محمد بن بكار؛ قالوا ـ والسياق لابن سعد ـ: أخبرنا عبدالرحمن بن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: . . . فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ إلا أن ابن أبي الزناد إنما أخرج له البخاري تعليقاً[1]، ومسلم في المقدمة، وذلك لأن في حفظه ضعفاً، لكن الذي رجحه الذهبي أنه حسن الحديث، وبخاصة في رواية المدنيين عنه. وإلى ذلك أشار الحافظ بقوله في «التقريب»:

«صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد».

---

(١) ومن ذلك هذا الحديث، لكنه لم يسق لفظه (٨/١٤٨ - فتح)، وقد وصله أيضاً الطحاوي في «المشكل» (٢/٣٨٢).

وقد استثنى من البغداديين الذين رووا عنه سليمانَ بن داود الهاشمي ؛ فقال :

«أحاديثه عنه مقاربة» .

وقال ابن معين :

«هو أثبت الناس في هشام بن عروة» .

قلت : وهذا الحديث من روايته عنه كما ترى ، وقد رواه عنه ـ عند أحمد ـ سليمان بن داود الهاشمي ، فهو من صحيح حديثه إن شاء الله تعالى ، وكأنه لذلك سكت عنه الحافظ في «الفتح» (١٤٨/٨) ، ولم يعزه إلا لابن سعد .

وله طريق أخرى ، وشاهد .

أما **الطريق** ؛ فأخرجه الحاكم (٤٠٥/٤) ، وأحمد (٢٧٤/٦) من حديث محمد بن إسحاق : حدثني محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة : أنها حدثته :

أن رسول الله ﷺ قال ـ حين قالوا : خشينا أن الذي برسول الله ذات الجنب ـ :

«إنها من الشيطان ، وما كان الله ليسلطه عليّ» .

قلت : وهذا إسناد حسن ؛ صرح فيه ابن إسحاق بالتحديث . وقال الحاكم :

«هذا حديث على شرط مسلم» ؛ ووافقه الذهبي !

وابن إسحاق إنما أخرج له مسلم متابعة ، لكن قد توبع في الطريق الأولى ، فهو بهذا الاعتبار على شرط مسلم ، والله أعلم .

وأما **الشاهد** ؛ فيرويه أحمد (٤٣٨/٦) : حدثنا عبدالرزاق : ثنا معمر عن

الزهري قال : أخبرني أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام عن أسماء بنت عُمَيْس قالت :

أولَ ما اشتكى رسول الله ﷺ في بيت ميمونة ، فاشتد مرضه حتى أغمي عليه ، فتشاور نساؤه في لدّه ، فلدّوه ، فلما أفاق قال :

«ما هذا؟!» .

فقلنا[1] : هذا فعل نساء جئن من ههنا ، وأشار إلى أرض الحبشة ، وكانت أسماء بنت عميس فيهن ، قالوا : كنا نتهم فيك ذات الجنب يا رسول الله ! قال :

«إن ذلك لداء ما كان الله عز وجل ليُقْرِفني به ، لا يبقين في هذا البيت أحد إلا التدَّ ؛ إلا عمَّ رسول الله ﷺ» يعني : العباس . قال :

فلقد التدَّت ميمونة يومئذٍ ؛ وإنها لصائمة ؛ لعزمة رسول الله ﷺ .

وإسناده صحيح ؛ كما قال الحافظ في «الفتح» . وقال الهيثمي (٩/٣٣) :

«ورجاله رجال الصحيح» .

وأقول هو على شرط الشيخين . ورواه الطحاوي أيضاً عن عبدالرزاق .

وقد أخرجه البخاري (٤٤٥٨) ، ومسلم (٧/٢٤) من طريق أخرى عن عائشة مختصراً بلفظ :

---

(١) كذا الأصل ، وكذلك هو في «جامع المسانيد» (١٥/٢٥٧) ! وسقط من «الفتح» قوله : «ما هذا؟ فقلنا» ، ومن «المجمع» قوله : «فقلنا» ، فصار قوله : «هذا فعل نساء جئن من ههنا» من قوله ﷺ ! وهو بعيد . والله أعلم

لددنا رسول الله ﷺ في مرضه ، فأشار أن لا تلُدّوني ، فقلنا : كراهية المريض للدواء ، فلما أفاق قال :

«لا يبقى أحد منكم إلا لُد ؛ غير العباس ؛ فإنه لم يشهدكم» .

واللفظ لمسلم . وزاد البخاري ـ بعد قوله : فلما أفاق قال ـ :

«ألم أنهكم أن تلدوني؟!» ، [قال :] قلنا : كراهية المريض للدواء ! فقال . . .» .

وكذا أخرجه برقم (٥٧١٢ و٦٨٩٧) .

(تنبيه) : من أوهام المعلق على «مسند أبي يعلى» : أنه أخرج تحت حديث الترجمة هذا المختصر من رواية الشيخين دون أن يسوق لفظه ، أو أن يبين أنه ليس فيه ما في حديث الترجمة ، أو على الأقل أن يقول :

« . . مختصراً» كما قلنا !!!

ونحوه قول الحافظ في حديث الترجمة :

«ثبت في «الصحيح» . . .» ! فإنه يوهم أنه في أحد «الصحيحين» ؛ كما نبهت عليه في «الضعيفة» تحت الحديث (٦٦٢٦) ، وقد ذكرت فيه حديث ابن لهيعة المنكر المخالف لهذا الحديث بلفظ :

مات رسول الله ﷺ من ذات الجنب .

إلا أن قول الحافظ يمكن تأويله بأنه أراد : «الحديث الصحيح» ، وليس المعنى المتبادر منه ؛ أي : أحد «الصحيحين» اصطلاحاً .

غريب الحديث

١ ـ (الخاصرة) ؛ أي : وجع الخاصرة ، قيل : إنه وجع الكُليتين . كذا في «النهاية» .

وأقول : لا مسوغ لتمريض القول الثاني ، فقد جاء في رواية أحمد وأبي يعلى لحديث الترجمة ما يدل على أن (الخاصرة) هي وجع الكلية ، ولفظه :

كانت تأخذه (الخاصرة) ، فيشتد به جداً ، فكنا نقول : أخذ رسول الله ﷺ عرق الكلية ، لا نهتدي أن نقول : (الخاصرة) .

٢ ـ (فلددناه) ؛ أي : جعلنا في جانب فمه دواءً بغير اختياره ، وهذا هو اللدود . «فتح» .

٣٣٤٠ ـ (لما سارَ رسولُ الله ﷺ إلى بدْرٍ ؛ خرجَ فاستشارَ النّاسَ ، فأشارَ عليه أبو بكرٍ رضي الله عنه ، ثم استشارهم فأشارَ عليه عمرُ رضي الله عنه ، فسكتَ ، فقال رجلٌ من الأنصارِ : إنما يريدُكم ، فقالوا : [تستشيرُنا] يا رسولَ الله؟! والله لا نقولُ كما قالتْ بنو إسرائيلَ لموسى عليه السلام : ﴿اذهبْ أنتَ وربُّك فقاتلا إنا ههنا قاعدُون﴾ ! ولكنْ والله لو ضربْتَ أكبادَ الإبلِ حتّى تبلغَ بَرك الغِمادِ ؛ لكنّا معكَ) .

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥/١٧٠/٨٥٨٠ و٦/٣٣٤/١١١٤١) ، وأحمد (٦/١٠٥ و١٨٨) ـ والسياق والزيادة له ـ ، وأبو يعلى (٦/٤٠٧/٣٧٦٦ و٤٣٠/٣٨٠٣) ، ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه» (١١/٢٣/٤٧٢١ ـ المؤسسة) من طريقين عن حميد عن أنس قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ، على ما هو معروف عند العلماء من تسليك الحفاظ لعنعنة حميد عن أنس ، نظراً لكون الواسطة بينهما ثابتاً البناني ؛ كما في «جامع التحصيل» للعلائي (٢٠١ ـ ٢٠٢) . وقال ابن حبان في «الثقات» (٤/١٤٨) :

«كان يدلس ما سمعه من ثابت عن أنس ، فيرويه هو عن أنس» .

ولذلك أكثر في «صحيحه» من الرواية عنه عن أنس ، فانظر «فهرس المؤسسة» (ص ١٢٣) .

وله شاهد من مرسل علقمة بن وقاص به أتم منه .

أخرجه ابن أبي شيبة (١٤/٣٥٥ ـ ٣٥٦) ، وابن مردويه ـ كما في «الفتح» (٧/٢٨٨) ـ من طريق محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص [عن أبيه][1] عن جده نحوه ، وفيه أن القائل : لا نقول كما قال . . . هو سعد بن معاذ .

سكت عنه الحافظ ، وسنده حسن .

وأما ما رواه الطبراني في «الكبير» (٤/٢٠٩) من حديث أبي أيوب الأنصاري بهذه القصة نحوه مطولاً ، وفيه أن القائل هو (المقداد بن عمرو) ؛ فلا يثبت إسناده ، وإن حسنه الهيثمي (٦/٧٣ ـ ٧٤) ؛ لأن فيه ابن لهيعة ، وهو ضعيف ، هذا إن سلم من شيخ الطبراني (بكر بن سهل) ؛ فقد ضعفه النسائي . ثم إن فيه جملة منكرة جداً عندي ، وهو جواب الأنصار بعد استشارته ﷺ إياهم ، فقالوا :

لا والله ما لنا طاقة بقتال العدو ، لكن أردنا العير ! ثم قال : «ما ترون في قتال القوم؟» ، فقلنا مثل ذلك ، فقال المقداد بن عمرو . . .» .

ثم استدركت فقلت : ليس فيه قول الأنصاري أو سعد بن معاذ جملة : برك الغماد . . . وإنما فيه ما قبلها ، وهذا القدر قد صح من قول المقداد في غزوة بدر ، فقد روى طارق بن شهاب قال : سمعت ابن مسعود يقول :

---

(١) زيادة عزاها الحافظ لابن مردويه .

شهدت من المقداد بن الأسود مشهداً [يوم بدر] [وهو على فرس له] ، لأن أكون صاحبه أحب إلي مما عُدل به ؛ أتى النبي ﷺ وهو يدعو على المشركين ، فقال : [إنا] لا نقول [لك] كما قال قوم موسى [لموسى] : ﴿**اذهب أنت وربك فقاتلا [إنا ههنا قاعدون]**﴾ ، ولكنا نقاتل عن يمينك وعن شمالك ، وبين يديك وخلفك ! فرأيت النبي ﷺ أشرق وجهه وسره - يعني : قوله - .

وفي رواية : ولكن امض ونحن معك .

أخرجه البخاري (٧/٢٨٧ و٨/٢٧٣) - والسياق له ، وكذا الزيادات إلا الأولى والرواية الأخرى - ، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/٣٣٣/١١١٤٠) - وله الزيادة الأولى وما بعدها ، وله الرواية الأخرى فقط - ، وابن سعد في «الطبقات» (٣/١٦٢) - بالرواية الأولى - ، وكذا الحاكم (٣/٣٤٩) - وصححه - ، وأحمد (١/٣٩٠ و٤٢٨) ، ورواه ابن جرير (٦/١١٥) باختصار .

وقد روي أن المقداد رضي الله عنه قال ذلك في مناسبة أخرى ، فقال سعيد عن قتادة قال : ذُكر لنا :

أن رسول الله ﷺ قال لأصحابه يوم الحديبية حين صد المشركون الهدي ، وحيل بينهم وبين مناسكهم :

«إني ذاهب بالهدي ، فناحره عند البيت» .

فقال له المقداد بن الأسود : أما والله لا نكون كالملأ من بني إسرائيل إذ قالوا لنبيهم : ﴿**اذهب أنت وربك فقاتلا إنا ههنا قاعدون**﴾ ، ولكن اذهب أنت وربك فقاتلا ، إنا معكم مقاتلون ، فلما سمعها أصحاب نبي الله ﷺ تتابعوا على ذلك .

أخرجه الطبري : حدثنا بشر ، قال : ثنا يزيد ، قال : ثنا سعيد .

قلت : وهذا إسناد مرسل صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير بشر ـ وهو ابن معاذ العَقَدي البصري ـ ؛ فقد ذكره الحافظ المزي في الرواة عن (يزيد بن زريع) ، وهو صدوق كما قال أبو حاتم ، وتبعه الحافظ العسقلاني ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (١٤٤/٨) ، وروى عنه جمع من الحفاظ كأصحاب «السنن» غير أبي داود ، وابن خزيمة وابن جرير الطبري وغيرهم ، وأخرج له ابن حبان في «صحيحه» أحاديث كثيرة ، فانظر أرقامها إن شئت في «فهارس الرجال» (ص ١٠٧ طبع المؤسسة) .

ويزيد بن زُريع ثقة ثبت ، وبخاصة في روايته عن سعيد بن أبي عَروبة ؛ حتى قال أحمد :

«كل شيء رواه يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة ؛ فلا تبالي أن لا تسمعه من أحد ، سماعه من سعيد قديم» .

يشير الإمام إلى أن سعيداً هذا كان قد اختلط ، وكان من أثبت الناس في روايته عن قتادة . بل قال أبو حاتم :

«كان أعلم الناس بحديث قتادة» .

قلت : وقد خالفه في إسناده عبدالله بن رجاء ؛ فقال : عن قتادة عن أنس به . . . فأسنده عن أنس .

أخرجه البزار (٢٦٩٢/٢٥٤/٣) : حدثنا محمد بن المثنى : ثنا عبدالله بن رجاء به . وقال :

«لا نعلمه يروى عن قتادة عن أنس إلا من هذا الوجه» .

قلت : ويبدو لي أنه شاذ ؛ لأن عبدالله بن رجاء ـ وهو الغُدَاني ؛ كما ذكر

المزي في ترجمة محمد بن المثنى ـ وهو وإن كان صدوقاً ومن شيوخ البخاري ؛ فقد كان يهم قليلاً كما قال العسقلاني في «التقريب» ، فمثله لا يعارض به رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة . وقد ذكر هذه الحافظ ابن كثير عقب رواية ابن مسعود المتقدمة ، وقال في «تفسيره» (٣٩/٢) :

«وهذا إن كان محفوظاً يوم الحديبية ؛ فيحتمل أنه كرر هذه المقالة يومئذٍ كما قال يوم بدر» .

وأما الحافظ ؛ فقال في «الفتح» (٢٨٨/٧) :

«ووقع عند الطبراني أن سعد بن عبادة قال ذلك بالحديبية» .

قلت : لم أقف على هذا ، والله أعلم .

قصة فتح مكة الرائعة وإسلام أبي سفيان في أكمل رواية صحيحة

٣٣٤١ ـ (مضَى رسولُ اللهِ ﷺ ، واستخلفَ على المدينةِ أبا رُهْمٍ كلثومَ بنَ حُصينٍ الغِفاري .

وخرجَ لعشْرِ مضَين من رمضانَ ، فصامَ رسولُ اللهِ ﷺ ، وصامَ الناسُ معه ؛ حتّى إذا كان بـ (الكَديد)[1] ما بين (عُسْفانَ) و(أَمَجَ) أفطر .

ثم مضَى حتّى نزلَ (مرَّ الظَّهران)[2] في عشَرةِ آلافٍ من المسلمينَ ؛

---

(١) قلت : وفي «البخاري» (٤٢٧٥) : حتى إذا بلغ (الكديد) : الماء الذي بين (قُديد) و(عسفان) أفطر . و(أمج) : بلد من أعراض المدينة على يومين أو ثلاثة منها ؛ كما في «معجم البلدان» . وعليه ففي ذكره هنا نظر . والله أعلم .

(٢) (الظهران) : وادٍ قرب مكة ، وعنده قرية يقال لها : (مَرّ) تضاف إليه . «معجم» .

من مُزَيْنة وسُليم ، وفي كلِّ القبائل عددٌ وإسلامٌ ، وأوعبَ[1] مع رسول الله ﷺ المهاجرون والأنصار ، فلم يتخلف منهم أحد ، فلما نزل رسول الله ﷺ بـ (مَرِّ الظَّهران) ، وقد عميَتِ الأخبارُ عن قريشٍ ؛ فلم يأتهم عن رسولِ الله ﷺ خبرٌ ، ولا يدرون ما هو فاعلٌ؟!

خرجَ في تلكَ الليلةِ أبو سفيانَ بنُ حربٍ ، وحكيمُ بنُ حِزام ، وبُديلُ ابنُ وَرقاء ، يتحسّسون وينظرونَ ؛ هل يجدونَ خبَراً ، أو يسمعون به؟!

وقد كان العبّاسُ بنُ عبد المطلب أتى رسولَ الله ﷺ ببعض الطريق .

وقد كانَ أبو سفيانَ بنُ الحارث بنِ عبد المطلب ، وعبد الله بنُ أبي أميّة بنِ المغيرةِ قد لقيا رسولَ الله ﷺ [أيضاً] فيما بين مكّةَ والمدينة ، فالتمسا الدُّخول عليه ، فكلّمتْه أمُّ سلمة فيهما ، فقالتْ : يا رسولَ الله ! ابنُ عمِّك ، وابنُ عمَّتك وصهرُك ، قال :

لا حاجةَ لي بهما ، أمّا ابنُ عمِّي ؛ فهتَك عِرْضي[2] ، وأمَّا ابنُ عمّتي وصهْري ؛ فهو الذي قال لي بمكةَ ما قالَ[3] .

فلمّا أُخرجَ إليهما بذلكَ ـ ومعَ أبي سفيانَ بُنيٌّ له ـ فقالَ : واللهِ

(١) أي : خرج جميعهم معه ﷺ .

(٢) العِرض : موضع المدح والذم من الإنسان ، سواءً كان في نفسه أو في خَلَفه ، أو من يلزمه أمره . «نهاية» ، ويشير إلى (عبدالله بن أبي أمية) أخي أم سلمة أم المؤمنين .

(٣) يشير - والله أعلم - إلى قوله مع جماعة من المشركين كما في القرآن الكريم : ﴿وقالوا لن نؤمن لك حتى تَفْجُرَ لنا من الأرض ينبوعاً . . .﴾ الآيات (٩٠ - ٩٣/الإسراء) . انظر «تفسير ابن كثير» (٣/٦٢ - ٦٣) .

ليأذنَنَّ لي أو لآخذنَّ بيدِ ابْني هذا ، ثم لنذهبنَّ في الأرض حتّى نموتَ عَطَشاً وجُوعاً ، فلمّا بلغَ ذلك رسولُ الله ﷺ رقَّ لهما ، ثم أذنَ لهما ، فدخلا وأسلما .[1]

فلمّا نزلَ رسولُ الله ﷺ بـ (مَرِّ الظهران) ؛ قال العباسُ : واصباح قُريش ! واللهِ لئن دخلَ رسولُ الله ﷺ عَنوةً قبْلَ أن يستأمنوه ؛ إنه لهلاكُ قريش إلى آخرِ الدّهرِ . قال : فجلستُ على بغلةِ رسولِ الله ﷺ البيضاء ؛ فخرجتُ عليها حتى جئتُ الأراك ، فقلتُ : لعلّي ألقَى بعضَ الحطّابة ، أو صاحبَ لبن ، أو ذا حاجة يأتي مكةَ ليخبرهم بمكان رسول الله ﷺ ليخرجُوا إليه ، فيستأْمنونَه قبلَ أنْ يدخلَها عليهم عَنوةً . قال : فواللهِ إني لأسيرُ عليها وألتمسُ ما خرجتُ له ؛ إذ سمعتُ كلامَ أبي سفيانَ وبُديلِ بنِ وَرقاء ؛ وهما يتراجَعان ، وأبو سفيانَ يقول : ما رأيتُ كاليوم قطُّ نيراناً ولا عسْكراً . قال : يقول بديلٌ : هذه ـ والله ـ نيرانُ خُزاعة ؛ حمشتها الحرب[2] . قال : يقولُ أبو سفيانَ : خزاعةُ ـ والله ـ أذلُّ وألأمُ من أن تكونَ هذه نيرانَها وعسكرَها . قال : فعرفتُ صوتَه ، فقلت : يا أبا حنظلةَ ! فعرفَ صَوتي فقالَ : أبو الفضْل؟ فقلتُ : نعمْ ، قالَ : ما لك فداكَ أبي وأمِّي؟! فقلتُ : ويْحكَ يا أبا سفيان ! هذا رسولُ اللهِ ﷺ في النّاس ، واصباح قريشٍ واللهِ ! قال : فما الحيلةُ فداك أبي وأمي؟! قال : قلتُ : واللهِ لئنْ ظَفِر بكَ ليضربنَّ عنقَك ، فاركبْ

---

(١) هكذا وقعت هذه الفقرة والتي قبلها في القصة متقدمة على إسلامهما الآتي ذكره .

(٢) أي : أحرقتها الحرب .

معِي هذه البغلةَ حتّى آتي بكَ رسولَ الله ﷺ أستأْمنه لكَ . قال : فركبَ خلفِي ، ورجعَ صاحِباه ، فحركّتُ به[1] ، كلّما مررتُ بنارٍ من نيران المسلمين قالوا : مَنْ هذا؟ فإذا رأَوا بغلةَ رسولِ الله ﷺ قالُوا : عمُّ رسول الله ﷺ على بغلتِه ، حتى مررتُ بنارِ عمرَ بنِ الخطاب رضي الله عنه ، فقال : مَنْ هذا؟ وقامَ إليَّ ، فلمَّا رأى أبا سفيان على عَجُزِ الناقةِ قال : أبو سفيانَ عدوُّ الله ! الحمدُ لله الذي أمْكنَ منكَ بغيرِ عقْدٍ ولا عهْدٍ ، ثمَّ خرجَ يشتدُّ نحوَ رسولِ الله ﷺ ، وركضَتِ البغلةُ ، فسبقتْه بما تسبقُ الدابَّة البطيئةُ[2] الرجلَ البَطِيءَ ، فاقتحمتُ عن البغلة ، فدخلتُ على رسول الله ﷺ ، ودخلَ عمرُ ، فقال : يا رسولَ الله ! هذا أبو سفيان ، قد أمْكَن اللهُ منه بغير عقْدٍ ولا عهْدٍ ، فدعني فَلأضربْ عنقَه ، قال : قلتُ : يا رسولَ الله ! إنِّي [قد] أجرتُه ، ثم جلستُ إلى رسولِ الله ﷺ ، فأخذتُ برأسه فقلت : لا والله ؛ لا يناجيه الليلةَ رجلٌ دوني ، فلما أكثرَ عمرُ في شأْنه ، قلتُ : مهْلاً يا عمرُ ! والله لو كان من رجالِ بني عديِّ بنِ كعْبٍ ما قلتَ هذا ، ولكنَّك عرفتَ أنه رجلٌ من رجال بني عبدِ منافٍ ! فقال : مهْلاً يا عبّاس ! فوالله لإسلامُك يومَ أسلمْتَ كان أحبَّ إليّ من إسلام الخطّاب لو أسلمَ ، وما بي إلا أنّي قد عرفتُ أنّ إسلامَك كانَ أحبّ إلى رسولَ الله ﷺ من إسلامِ الخطّاب [لو أسلمَ] ، فقال رسول الله ﷺ :

---

(١) كذا الأصل ، و«المجمع» ! وفي «السيرة» : (فجئت به) ، ولكل وجه .

(٢) الأصل و«المجمع» : (البطيء) ! والمثبت من «السيرة» ، و«تاريخ ابن كثير» .

اذهب به إلى رحْلكَ يا عبّاس ! فإذا أصبحَ فأْتني به .

فذهبتُ به إلى رحْلي فباتَ عنْدي ، فلمّا أصبحَ غدوتُ به إلى رسول الله ﷺ فلمّا رآه رسول الله ﷺ قال :

ويْحكَ يا أبا سفيان ! ألمْ يأْنِ لك أن تعلمَ أن لا إله إلا الله؟! .

قال : بأبي أنت وأمي ؛ ما أكرمكَ [وأحلمكَ] وأوصلكَ ! والله لقد ظننتُ أنْ لو كانَ معَ الله غيرُه ؛ لقدْ أغنَى عنِّي شيئاً [بعدُ] ، قال :

ويْحك يا أبا سفيان ! ألمْ يأْنِ لك أن تعلمَ أنِّي رسولُ الله؟! .

قال : بأَبي أنت وأمي ؛ ما أحلمكَ وأكرمكَ وأوصلكَ ! هذه ـ والله ـ كان في نفسي منها شيءٌ حتى الآن(1) ، قال العبّاس : ويحكَ يا أبا سفيان ! أسلمْ واشهدْ أن لا إله إلا الله ، وأنْ محمّداً رسولُ الله قبل أن يَضربَ عنقكَ ، قال : فشهدَ بشهادةِ الحقِّ وأسلمَ(2) .

قلتُ : يا رسولَ الله ! إنّ أبا سفيان رجلٌ يحبُّ هذا الفخرَ ، فاجعلْ له شَيئاً . قال :

نعمْ ، مَنْ دخلَ دار أبي سفيان ؛ فهو آمنٌ ، ومن أغلق بابهَ ؛ فهو آمنٌ ، ومن دخل المسجد ؛ فهو آمنٌ .

---

(1) كذا الأصل ، و«المجمع» ! وفي «السيرة» : أما هذه ـ والله ـ فإن في النفس منها حتى الآن شيئاً . . . والزيادات منه .

(2) انظر التعليق المتقدم رقم (1) صفحة (1025) .

فلمّا ذهبَ لِينصرفَ ؛ قال رسولُ الله ﷺ :

يا عبّاس ! احبِسْه بمضيقِ الوادي عند خَطْم الجبل ، حتى تمرّ به جنودُ الله فيرَاها .

قال : فخرجتُ به حتّى حبستُه حيثُ أمرَني رسولُ الله ﷺ أنْ أحبسَه . قال : ومرّتْ به القبائلُ على راياتها ، كلمّا مرتْ قبيلةٌ قال : مَن هؤلاء؟ فأقول : (سُلَيم) ، فيقولُ : ما لي ولـ (سليم)؟ قال : ثم تمرّ القبيلةُ ، قال : مَن هؤلاء؟ فأقولُ : (مُزَيْنة) ، فيقولُ : ما لي ولـ(مُزَيْنة)؟ حتى نَفَذَتِ[1] القبائل ؛ لا تمرّ قبيلة إلا قالَ : مَن هؤلاء؟ فأقول : بنُو فلانٍ ، فيقولُ : ما لي ولبني فلان؟ حتّى مرّ رسولُ اللهِ في كتيبتِه الخضراء[2] فيها المهاجرونَ والأنصارُ ، لا يُرى منهم إلا الحَدَق [من الحديدِ] ، قال : سبحانَ الله ! من هؤلاءِ يا عبّاس؟! قلتُ : هذا رسولُ الله ﷺ في المهاجرين والأنصار ، قال : ما لأحدٍ بهؤلاءِ قِبَلٌ ولا طاقَة ، والله يا أبا الفضْل ! لقدْ أصبحَ ملكُ ابن أخيك الغَداةَ عظيماً ! قلتُ : يا أبا سفيان ! إنّها النّبوةُ ، قال : فنعمْ إذاً ، قلتُ : النّجاءَ إلى قومِك .

قال : فخرجَ حتّى إذا جاءهم ؛ صرخَ بأعْلى صوتِه : يا معشرَ قريش ! هذا محمّدٌ قد جاءكم بما لا قِبَلَ لكم به ، فمَن دخل دار أبي سفيان ؛ فهو آمن ، فقامت إليه امرأته هِندُ بنت عتبةَ ، فأخذت بشاربه فقالت :

---

(١) الأصل : (تعدت) ! والتصحيح من «السيرة» ، و«البداية» .

(٢) الأصل : (في الخضراء كتيبة) ! والمثبت من المصدرين المذكورين .

اقتلوا الدَّسِمَ الأحمش[1] قُبحَ من طليعةِ قوم ! قال : ويْحكم لا تغرنّكم هذه من أَنفسكم ؛ فإنه قد جَاء ما لا قبل لكم به ، من دخَل دارَ أبي سفيان ؛ فهو آمن ، قالوا : ويلك وما تغني دارُك؟! قال : ومن أغلقَ بابَه ؛ فهو آمن ، ومن دخل المسجد ؛ فهو آمن . فتفرقَ الناسُ إلى دورهم ، وإلى المسجدِ) .

أخرجه ابن إسحاق في «السيرة» (١٧/٤ ـ ٢٤ ـ ابن هشام) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/١٠ ـ ١٥) ـ والسياق له ـ ، والطبري في «التاريخ» (١١٤/٣) ـ ببعضه ـ ، وكذا الحاكم (٤٣/٣ ـ ٤٤) ، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣٢/٥) ، وأبو داود (٣٠٢١) ـ فقرة منه[2] ـ من طريق محمد بن إسحاق : حدثني محمد بن مسلم الزهري عن عبيدالله بن عتبة بن عبدالله بن مسعود عن ابن عباس به . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم» ، ووافقه الذهبي !

ونحوه قول الهيثمي في «المجمع» (١٦٧/٦) :

«رواه الطبراني ، ورجاله رجال الصحيح» .

فأقول : محمد بن إسحاق إنما أخرج له مسلم متابعة ، وهو حسن الحديث ـ بعامة ـ بشرط التصريح بالتحديث كما هنا ، وهو حجة في السيرة النبوية كما هو معروف عند العلماء ، ولذلك نقله الحافظ ابن كثير في تاريخه «البداية» (٢٨٨/٤ ـ ٢٩١) عن «السيرة» ساكتاً عنه ، وكذلك الحافظ في «الفتح» (٧/٨ ـ ١٢) قطعاً

---

(١) (الدسم) : الأسود . و(الأحمش) : القليل اللحم . أي : الأسود الدنيء ؛ قالته له في معرض الذم . كذا في «النهاية» (د س م ، ح م ش) .

(٢) انظر «صحيح أبي داود» (٢٦٧٢ ـ ٢٦٧٣) .

منه في شرحه لحديث عروة بن الزبير الذي أخرجه البخاري (٤٢٨٠) من طريق هشام بن عروة عن أبيه مرسلاً . وفيه جمل كثيرة مما في حديث ابن إسحاق ؛ فهو شاهد قوي .

وأخرجه الطبري (٣ / ١١٧ ـ ١١٨) ، والبيهقي (٥ / ٣٦ ـ ٣٨ ، ٣٨ ـ ٣٩) ـ ببعضه ـ ، والطبراني (٧٢٦٣) من طريق أخرى عن هشام به مطولاً ، وفيه ابن لهيعة .

ولابن إسحاق إسناد آخر ، قال : ثنا الحسين بن عبدالله بن عبيدالله بن عباس عن عكرمة عن ابن عباس نحوه .

أخرجه الطبري (٣/١١٥ ـ ١١٧) ، والبيهقي (٥/٣٢ ـ ٣٥) .

والحسين هذا ضعيف .

وقد خالفه أيوب فرواه عن عكرمة مرسلاً ؛ لم يذكر ابن عباس .

رواه البيهقي أيضاً ، ولكنه لم يسق متنه ، وقال عقبه :

«وقد رواه عبدالله بن إدريس عن ابن إسحاق عن الزهري عن عبيدالله بن عتبة عن ابن عباس بمعناه» .

ثم رواه (٥/٣٩ ـ ٤٦) عن موسى بن عقبة ، زاد في رواية : عن ابن شهاب مرسلاً نحوه مطولاً .

وبالجملة ؛ فالحديث صحيح بهذه الطرق والشواهد ، وهو أصح وأتم ما وقفت عليه مسنداً في قصة فتح مكة حرسها الله . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٣٣٤٢ ـ (هذا سالمُ مولى أبي حذيفةَ ، الحمدُ لله الذِي جعل في أمَّتي مثلَ هذا) .

أخرجه ابن ماجه (١٣٣٨) ـ والسياق له ـ ، وابن نصر في «قيام الليل» (ص٥٥) ، وأحمد (١٦٥/٦) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٧١/١) ، والحاكم (٣٢٥/٣) من طريقين عن حنظلة بن أبي سفيان : أنه سمع عبدالرحمن بن سابط الجُمَحِي يحدث عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت :

أبطأتُ على عهد رسول الله ﷺ ليلةً بعد العشاء ، ثم جئت فقال :

«أين كنتِ؟» .

قلت : كنت أستمع قراءة رجل من أصحابك ، لم أسمع مثل قراءته وصوته من أحد ، قالت : فقام وقمت معه حتى استمع له ، ثم التفت إلي فقال : . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط الشيخين» ! ووافقه الذهبي !

كذا قالا ! وفيه أمران :

الأول : أن عبدالرحمن بن سابط لم يخرج له البخاري شيئاً .

والآخر : أن ابن سابط لم أجد من صرح أنه سمع من عائشة رضي الله عنها ، وقد أرسل عن كثير من الصحابة ، وروى له مسلم عن عائشة فردَ حديثٍ بواسطة ـ كما قال الخزرجي في «الخلاصة» ـ ؛ ففيه شبهة الانقطاع . وكأنه لذلك قال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» ـ بعدما عزاه لابن ماجه[1] ـ :

---

(١) الأصل : «أبو داود» ! وهو خطأ من الناسخ أو الطابع ، فلم يروه أبو داود .

«ورجال إسناده ثقات» .

قلت : فلم يصححه . وقد بين ذلك الحافظ في «تخريج الأذكار» ، فقال ـ كما في «شرح ابن علان» (٣/٢٦٦) ـ :

«تفرد به ابن ماجه ، ورجاله رجال «الصحيح» ؛ إلا أن عبدالرحمن بن سابط كثير الإرسال ، وهو تابعي ثقة ، وقد (أخرجه) ابن المبارك في «كتاب الجهاد» مرسلاً ، فقال : عن ابن سابط : أن عائشة سمعت سالماً . . . وابن المبارك أتقن من الوليد الذي روى الحديث موصولاً ؛ لكن للحديث طريق آخر ذكر فيه الحديث دون القصة ، وإذا انضم إلى السند [الذي] قبله ؛ تقوى به ، وعرف أن له أصلاً» .

قلت : وقوله : «وابن المبارك أتقن من الوليد» مما لا شك فيه ، ولكنه يشعر[1] أن الوليد تفرد به ، وليس كذلك ؛ كما أشرت إليه في قولي المتقدم :

«من طريقين عن حنظلة» .

وأعني بالأولى : طريق الجماعة عن (الوليد) ، وبالأخرى : طريق أحمد قال : «ثنا ابن نمير قال : ثنا حنظلة عن ابن سابط عن عائشة . . .» ، رواه في جملة أحاديث لابن نمير ـ واسمه عبدالله أيضاً ـ ، وهو ثقة من رجال الشيخين ، فهذه متابعة قوية منه للوليد بن مسلم ، فالعلة شبهة الانقطاع ، وليست المخالفة ، والله أعلم .

ثم رأيت الحافظ قد ذكر رواية أحمد هذه في «الإصابة» ، ومع ذلك نصب الخلاف بين ابن المبارك والوليد فقط ، فقال :

«وابن المبارك أحفظ من الوليد» !

---

(١) الأصل : «يشعر ٧ عن» !! والتصحيح من «شرح الإحياء» (٤/٤٩٨) .

ثم قواه بطريق البزار ؛ وقال :

«ورجاله ثقات» .

وهو كما قال ، لكن فيه عنعنة ابن جريج ، فإنه قال : عن ابن أبي مُليكة عن عائشة : أن النبي ﷺ سمع سالماً مولى أبي حذيفة يقرأ من الليل فقال : . . . فذكره مختصراً .

أخرجه البزار (٣/٢٥٤/٢٦٩٤) بسندٍ صحيح عنه . وقال الهيثمي (٩/٣٣٠) :

«رواه البزار ، ورجاله رجال الصحيح» .

قلت : فهو صحيح الإسناد لولا العنعنة . لكنه شاهد قوي لحديث عائشة ؛ فأحدهما يقوي الآخر . وقد قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/ ١٥٨) في حديث عائشة :

«هذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات ، رواه الحاكم . . .» .

استدراك :

ثم تبينت أن رواية ابن المبارك التي اعتمدها الحافظ في إعلال رواية الثقتين : الوليد بن مسلم ، وعبدالله بن نمير : مما لا يجوز الثقة بها ـ بله معارضة رواية الثقات بها ـ ، وكان مفتاح ذلك أنني رأيت ابن الأثير ـ جزاه الله خيراً ـ قد ساق إسناده إلى ابن المبارك بها ، في ترجمة سالم رضي الله عنه في «أسد الغابة» ، فإذا هي من طريق (سعيد بن رحمة بن نعيم) قال : سمعت ابن المبارك . . .

وسعيد هذا لم يوثقه أحد ، بل قال ابن حبان في «الضعفاء» (١/٣٢٨) :

«روى عنه أهل الشام ، لا يجوز الاحتجاج به ؛ لمخالفته الأثبات في الروايات» .

ونقله عنه الذهبي في «الميزان» ، والعسقلاني في «اللسان» ، وأقراه ، وذكرا أنه هو راوي «كتاب الجهاد» عن ابن المبارك . فلا أدري كيف غاب هذا عن الحافظ ، واعتمد على الكتاب المذكور فيما تقدم؟!

٣٣٤٣ - (كان يقومُ فيصلِّي من اللّيلِ [على خُمرَته] ، (قالتْ ميمونةُ رضي الله عنها) وأنا نائمةٌ إلى جنْبِه ، [مفترشَةٌ بحِذاءِ مسجدِ رسولِ الله ﷺ] ، فإذا سجدَ أَصابَني [طرفُ] ثَوْبِه وأنا حائضٌ) .

أخرجه أحمد (٦/٣٣٠ - ٣٣١) من طرق عن عبدالواحد وغيره ، عن سليمان الشيباني قال : ثنا عبدالله بن شداد قال : سمعت ميمونة زوج النبي ﷺ تقول : . . . فذكره .

والسياق لعبدالواحد - وهو ابن زياد العبدي - ، وهو ثقة من رجال الشيخين ، والزيادات لغيره ، وكلها صحيحة .

والحديث في «الصحيحين» وأصحاب «السنن» وغيرهم بألفاظ نحوه ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٣٩٥/٦٦٣) ، لكن وقع في «مسلم» مختصراً جداً بلفظ :

كان يصلي وأنا حذاءه ، وربما أصابني ثوبه إذا سجد ، وكان يصلي على الخمرة .

ولذلك أشكل على بعض إخواننا ، وتساءل في خطاب له أرسله إلي من الرياض بتاريخ (١٤١٦/٦/٢هـ) تساءل فيه :

«هل يفهم منه أن تقف المرأة مع الإمام الرجل في صف واحد في صلاة الجماعة في النافلة ، كما - ربما - أفاد عنوان الحديث وما قبله في «صحيح مسلم»؟! أم يفهم أنها كانت جالسة لا تصلي . . .؟!» .

قلت : وإن مما لا شك فيه أن الأمر الأول بعيد جداً عن الحديث ـ على اختصاره ـ ؛ لأنه ليس فيه : وأنا أصلي حذاءه ؛ وهو خلاف المعروف من الأحاديث الصحيحة الأخرى أن المرأة تقف خلف الإمام ولو كانت وحدها ، خلافاً للرجل .

ومن أبواب البخاري في «صحيحه» :

«باب المرأة وحدها تكون صفّاً» .

ثم ساق تحته (٧٢٧) حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال :

صليتُ أنا ويتيم في بيتنا خلف النبي ﷺ ، وأمي ـ أم سُليم ـ خلفنا .

ورواه مسلم أيضاً ، وأصحاب «السنن» وغيرهم ، وهو مخرج في «الإرواء» (٣٢٩/٢ ـ ٣٣٠) .

وأما حديث : «المرأة وحدها صف» ؛ فموضوع ، كما قال ابن عبدالبر ، وقد عزاه إليه الحافظ (٢١٢/٢) دون أن يحكي عنه الموضع ! وساكتاً عنه أيضاً ! انظر «الضعيفة» (٦٦٢٨) .

أقول : فدفعاً لذاك الإشكال وجواباً عن ذاك المتسائل ؛ جمعت أطراف الحديث وزوائده ، وسقته سياقاً واحداً سمحاً سهلاً ؛ للإطاحة بالإشكال ، ولبيان أنها لم تكن جالسة ، وإنما نائمة ، ولا بمصلية بل وهي حائض ! وإنما كان فراشها بحذاء مسجده ﷺ ؛ أي : مصلاه . وبالله التوفيق .

٣٣٤٤ ـ (ذاكَ إبراهيمُ عليه السّلام . يعني : أنّه خيرُ البَريّة) .

أخرجه مسلم (٩٧/٧) ، وأبو داود (٤٦٧٢) ، والترمذي (٣٣٤٩) ، والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٦٩٢/٥٢٠/٦) ، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١١٨٦٥/٥١٨/١١) ، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤٨/٣ ـ ٤٩ ـ المؤسسة) ،

وأحمد (٣/١٧٨ و١٨٤) ، وأبو يعلى (٧/٣٩ ـ ٤٠/٣٩٤٨ ـ ٣٩٥٠) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/١٢٨ و٢/١٥٦ ـ ١٥٧) ، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥/٤٩٧) من طرق عن المختار بن فلفل عن أنس بن مالك قال :

جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا خير البرية ! فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الترمذي :

«حديث حسن صحيح» .

قلت : وظاهر الحديث يدل على أمرين :

أحدهما : أن إبراهيم عليه السلام خير الخلق مطلقاً بما فيهم الملائكة .

والآخر : أنه أفضل من نبينا محمد ﷺ .

وأجاب العلماء عن هذا بأن النبي ﷺ قال ذلك تواضعاً وهضماً لنفسه ، أو أنه قال ذلك قبل أن يوحى إليه بأن الله تعالى اتخذه خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً ، وأنه سيد الناس يوم القيامة ، آدم فمن دونه تحت لوائه ﷺ ، كما جاء في الأحاديث الصحيحة ، وبهذا أجاب الطحاوي ، فراجعه فإنه هام مفيد .

وأما الأمر الأول ؛ فلم يتعرض له الطحاوي ، فأرى ـ والله أعلم ـ أن قوله ﷺ : «خير البرية» من حيث إنه لا يشمل الملائكة ، كقوله تعالى في سورة (البينة) : ﴿**إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية**﴾ بعد قوله : ﴿**إن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين في نار جهنم خالدين فيها أولئك هم شر البرية**﴾ ، وأن المراد بـ (خير البرية) و(شر البرية) ؛ إنما هم غير الملائكة ـ كما يشعر بذلك السياق ـ ؛ فإن الملائكة ﴿**لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون**﴾ . وقد ذكر القرطبي أنه قد استدل بقوله تعالى : ﴿**خير البرية**﴾ مَن فضّل

بني آدم على الملائكة ، ثم أحال في بيان الخلاف في ذلك على سورة البقرة (٢٨٩/١) ، وهناك ذكر الخلاف في المسألة بشيء من التفصيل ، وذكر دليل من قال بذلك ، والقائل بأن الملائكة أفضل ، ومن ذلك قوله :

«وفي البخاري : «يقول الله تعالى : من ذكرني في ملأ ، ذكرته في ملأ خير منهم» ، وهذا نص»[1] .

ثم قال :

«وقال بعض العلماء : ولا طريق إلى القطع بأن الأنبياء أفضل من الملائكة ، ولا القطع بأن الملائكة خير منهم ؛ لأن طريق ذلك خبر الله تعالى ، وخبر رسوله ، أو إجماع الأمة ، وليس ههنا شيء من ذلك» .

ثم رأيت العلامة ابن أبي العز الحنفي قد توسع جداً في ذكر أدلة الفريقين ومناقشتها ، وبيان ما لها وما عليها في «شرح العقيدة الطحاوية» (٣٠١ - ٣١١) - وتبعه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٣٨٤/١٣ - ٣٨٨) - ؛ وذكر عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لم يقطع فيها بجواب ، وقال :

«وهذا هو الحق ؛ فإن الواجب علينا الإيمان بالملائكة والنبيين ، وليس علينا أن نعتقد أي الفريقين أفضل؟ فإن هذا لو كان من الواجب لبين لنا نصّاً . . وحملني على بسط الكلام هنا : أن بعض الجاهلين يسيئون الأدب بقولهم : كان الملَك خادماً للنبي ﷺ ! أو أن بعض الملائكة خدام بني آدم !! يعنون : الملائكة الموكلين بالبشر ، ونحو ذلك من الألفاظ المخالفة للشرع المجانبة للأدب . .» .

---

(١) الحديث أخرجه مسلم أيضاً ، وهو من حديث أبي هريرة ، وله شواهد من حديث ابن عباس ، وأنس بن مالك ، وهي مخرجة في «الصحيحة» (٢٠١١ و٢٢٨٧ و٢٩٤٢) .

ثم شرع في البسط المذكور، وختمه بقوله :

«وحاصل الكلام : أن هذه المسألة من فضول المسائل، ولهذا لم يتعرض لها كثير من أهل الأصول، وتوقف أبو حنيفة في الجواب عنها كما تقدم. والله أعلم بالصواب».

قلت : ولقد كان التوقف المذكور هو الذي يقتضيه النظر والتأمل في أدلة الفريقين، وجواب كل منهما عن أدلة الآخر، لولا حديث البخاري الذي قال فيه القرطبي : إنه نص في المسألة كما تقدم، وقد حكاه الحافظ العسقلاني عن ابن بطال أيضاً، وإن كان الحافظ تكلف في رد دلالته وتأويله :

«بأن الخيرية إنما حصلت بالذاكر والملأ معاً ؛ فالجانب الذي فيه رب العزة خير من الجانب الذي ليس هو فيه بلا ارتياب، فالخيرية حصلت بالنسبة للمجموع على المجموع».

وقد كنت وقفت منذ القديم في «الترغيب والترهيب» على حديث من رواية البزار وابن حبان في «صحيحه» هو نص في الموضوع وأقوى ؛ لأنه يبطل التأويل المذكور، ونصه :

«أول من يدخل الجنة من خلق الله : الفقراء المهاجرون الذين تسد بهم الثغور، وتتقى بهم المكاره، ويموت أحدهم وحاجته في صدره لا يستطيع لها قضاءً، فيقول الله لملائكته : ائتوهم فحيوهم، فتقول الملائكة :

ربَّنا ! نحن سكان سماواتك، وخيرتك من خلقك، أفتأمرنا أن نأتي هؤلاء فنسلم عليهم؟! قال : إن هؤلاء كانوا عباداً لي يعبدوني لا يشركون بي شيئاً، وتسد بهم الثغور.. ، قال : فتأتيهم الملائكة عند ذلك ؛ فيدخلون عليهم من كل باب : ﴿**سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار**﴾».

وقال المنذري (٨٦/٤) ، والهيثمي (٢٥٩/١٠) :

«ورجاله ثقات» .

وهو في «موارد الظمآن» (٢٥٦٥) ـ والسياق له ـ ، ومخرج في المجلد السادس من «الصحيحة» برقم (٢٥٥٩) . وإني لأستغرب جداً كيف فات على أولئك العلماء من الفريقين إيراده احتجاجاً ودفعاً؟! وبخاصة الحافظ ابن حجر العسقلاني ، لنعلم رأيه في شهادة الملائكة أمام ربهم : أنهم خيرة خلقه ، وما أظن أنه يجد له تأويلاً إلا التسليم لدلالته !

ونحوه حديث الترجمة ، فما تعرض أحد منهم لذكره ، ولعل ذلك لأنهم يرون أيضاً أنه خاص بالناس دون الملائكة ؛ كما تقدم بيانه في طليعة هذا التخريج ، وهو الذي استظهره الإمام الآلوسي في تفسيره «روح المعاني» (٢٦٤/٣) ! والله ولي التوفيق .

وأما حديث : «علي خير البرية» ؛ فمن موضوعات الشيعة ، وقد روي من حديث أبي سعيد الخدري ، وهو مخرج في «الضعيفة» (٥٥٩٣) ، ومن حديث جابر بن جابر برقم (٤٩٢٥) ، وذكره الآلوسي من حديث أبي هريرة عند ابن أبي حاتم ، وحديث عائشة وعلي وابن عباس عند ابن مردويه ، ولم أقف على أسانيدها . ومن الظاهر أنها من عمل الشيعة أو غيرهم من الضعفاء والكذابين ، ولذلك عقب الآلوسي عليها بقوله :

«وإن دون إثبات صحة تلك الأخبار خَرْطَ القَتاد . والله تعالى أعلم» .

ولا بد من التنبيه أنه وقع فيه حديث أبي هريرة : «مرفوعاً» ، وأنا أظن أنه محرف : «موقوفاً» ؛ فإن من المعروف أن مرجع المتأخرين في تخريج أحاديث التفسير إنما هو «الدر المنثور» على الغالب ، والحديث فيه (٣٧٩/٦) غير مرفوع !

٣٣٤٥ ـ (لقدْ نزلَ لموتِ سعدِ بن معاذٍ سبعون ألفَ مَلَكٍ ، ما وطِئوا الأرض قبلها ، وقال حينَ دُفنَ :

سبحان الله ! لو انفلَتَ أحدٌ من ضغْطةِ القبْرِ ؛ لانفلتَ منها سعدٌ ، [ولقد ضُمَّ ضمةً ، ثم أُفرجَ عنه]) .

أخرجه البزار (٣/٢٥٦/٢٦٩٨ ـ كشف الأستار) من طريق أبي عَتَّاب : ثنا مسكين بن عبدالله بن عبدالرحمن بن الخطاب : أخبرني نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله ثقات معروفون ؛ غير مسكين هذا ؛ فقد ذكره البخاري في «التاريخ» بروايته عن برد بن سنان ، وقال :

«يعد في البصريين ، روى عنه محمد بن رومي وبشر بن الحكم» .

وسكت عنه . وترجمه ابن أبي حاتم (٤/١/٣٢٩) برواية خمسة آخرين من الثقات ، وقال :

«سألت أبي عنه؟ فقال : وُهن أمر مسكين أبي فاطمة بهذا الحديث ؛ حديث أبي أمامة في الغسل يوم الجمعة» .

قلت : وهذا تضعيف لين ؛ فإن الحديث الذي أشار إليه قد رواه أبو فاطمة عن حوشب عن الحسن قال : كان أبو أمامة يروي عن رسول الله ﷺ . . . فذكره ؛ وهو مخرج في «الضعيفة» (١٨٠٢) ، وتضعيفه بهذا الحديث فيه نظر عندي ؛ لأنه لا ذنب له فيه ؛ إنما هو راوٍ ، والعلة فيه من الحسن ـ وهو البصري ـ ؛ فإنه لم يصرح بسماعه ، بل قال أبو حاتم :

«الحسن عن أبي أمامة لا يجيء» .

ثم إن بين أبي فاطمة والحسن : حوشبَ ـ وهو ابن مسلم الثقفي ـ ، وهو دون (أبي فاطمة) في الشهرة ؛ فإن ابن أبي حاتم لم يذكر عنه من الرواة مع أبي فاطمة غير ثلاثة ، بينما هذا روى عنه ستة من الثقات ، إذا ضم إلى الخمسة الذين ذكرهم ابن أبي حاتم (بشر بن الحكم) الذي ذكره البخاري ، وفي إسناد هذا الحديث راوٍ سابع عنه ، وهو أبو عتاب ـ وهو سهل بن حماد ـ ، ويمكن أن يضاف إليهم ثامن ، وهو عبدالله بن عون ، فقد قال ابن حبان في ترجمة (مسكين) هذا (٤٤٩/٥) :

«روى عن رجل من الصحابة ، روى عن الحسن (!) ، وأحسبه : الذي روى عن علي ، روى عنه عبدالله بن عون» .

وفرق البخاري ، وابن أبي حاتم بين المترجم وبين هذا الذي روي عن علي ، وأفرداه بالترجمة ؛ إلا أنهما اختلفا ، فقال البخاري :

«سمع عليّاً ، روى عنه عبدالله بن عون» .

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه :

«روى عن علي رضي الله عنه ؛ مرسل ، روى عنه . . .» .

بل ، ويمكن أن يلحق بهم ثقة تاسع ، وهو العباس بن الوليد النرسي ، كما يأتي نقلاً عن «لسان الحافظ» .

من أجل ذلك أستبعد جدّاً تعصيب علة حديث (غسل الجمعة) بأبي فاطمة هذا ، وعلته من الانقطاع بين الحسن وأبي أمامة ، فإن كان ولا بد من النزول عنه إلى غيره ؛ فهو حوشب بن مسلم ؛ لما ذكرت آنفاً أنه دون أبي فاطمة في الشهرة ، وإن كان قد قال الحافظ فيه :

«صدوق» .

وله وجه . وقد خالفه الذهبي فقال في «الميزان» :

«لا يدرى من هو؟» .

وإذا كان الحافظ قد صدَّقه ، وقد روى عنه أربعة ؛ فإن مما لا شك فيه أن من روى عنه ثمانية بل تسعة من الثقات ؛ أنه لا يجوز في النظر السليم أن تُعصَّب به العلة ، وفوقه من هو أولى بها .

ومن الغريب أن الحافظ قد فاته أن أبا فاطمة مترجم في المصادر الثلاثة المتقدمة : «التاريخ» ، «الجرح» ، «الثقات» ، وأنه ذكره في كتابه : «اللسان» مختصراً جداً ، فقال (٦/٢٨ ـ ٢٩) :

«مسكين أبو فاطمة ، عن التمار بن يزيد ، وعنه العباس بن الوليد النرسي . قال الدراقطني : ضعيف الحديث» .

فأقول : هذا تضعيف غير مفسَّر ، فأخشى أن يكون نحو تضعيف أبي حاتم الذي بينت وهاءه . والله أعلم .

على أنه لم يتفرد به (مسكين أبو فاطمة) ، بل تابعه عبيدالله بن عمر عن نافع به ، وفيه الزيادة ، ولفظه :

«لَهَذَا العبد الصالح الذي تحرك له العرش ، وفتحت له أبواب السماوات ، وشهده سبعون ألفاً من الملائكة ، لم ينزلوا الأرض قبل ذلك ، ولقد ضم . . .» إلخ .

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣/٤٣٠) : أخبرنا إسماعيل بن أبي مسعود قال : أخبرنا عبدالله بن إدريس قال : أخبرنا عبيدالله بن عمر به .

ومن هذا الوجه أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٦/٢٥٠) في ترجمة إسماعيل

ابن أبي مسعود ، وذكر أن كنيته أبو إسحاق كاتب الواقدي ، وقال :

«حدث عن عباد بن العوام وعبدالله بن إدريس وخلف بن خليفة الأشجعي ، روى عنه إبراهيم بن عبدالرزاق ، وعباس الدوري ، وعبدالكريم بن الهيثم العاقولي» .

وعبدالكريم هذا ثقة ثبت ، كما في «التاريخ» (٧٨/٦) .

ثم روى بسنده عن ابن السكن : «حدثنا إسماعيل بن أبي مسعود ، بغدادي ثقة» .

قلت : وهذه فائدة تستدرك على «اللسان» ؛ فإنه لم يذكر توثيقه إلا عن ابن حبان ، وقد ذكره في الطبقة الرابعة من «الثقات» (٩٥/٨) ، وقال :

«روى عنه أبو شيبة بن أبي بكر بن أبي شيبة ، وعثمان بن خُرَّزَاذَ الأنطاكي ، يغرب» .

قلت : وروى عنه أربعة آخرون ، ثلاثة منهم ثقات ، ذكر منهم الخطيب اثنين ، والثالث ابن سعد كما ترى ، فهو ثقة إن شاء الله ؛ كما قال ابن حبان وابن السكن .

على أنه قد توبع من عمرو بن محمد العَنْقَزِيِّ في «سنن النسائي» ، وعنه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/١٢) ، وفي «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (١/٢٧٠/١) ، ومن داود بن عبدالرحمن عند البزار أيضاً (رقم ٢٦٩٩) ؛ ولم يسق الهيثمي لفظه ، ولكنه ساقه عقب حديث الترجمة ، ثم قال :

«قلت : فذكر نحوه» .

قلت : وإسناده صحيح على شرط الشيخين .

وقد ساق لفظه الحافظ ابن كثير في تاريخه «البداية» (١٢٨/٤) ، وزاد في آخره :

«ثم بكى نافع». وقال ابن كثير:

«وهذا إسناد جيد، لكن قال البزار: رواه غيره عن عبيدالله عن نافع مرسلاً».

قلت: لم يذكر من هو هذا (الغير)؟ ولا ذكر إسناده إليه، ولا عرفته، فإن صح فلا يضر بعد أن أسنده العنقزي متابعاً لداود بن عبدالرحمن كلاهما عن عبيدالله ابن عمر، متابعين لعبدالله بن إدريس عنه، فهؤلاء ثلاثة من الثقات قد أسندوه، فلا يضرهم مخالفة من أرسله مهما كان شأنه؛ فكيف وقد توبع عبيدالله بن عمر على إسناده من مسكين أبي فاطمة عن نافع عن ابن عمر، كما في حديث الترجمة؟!

وله شاهدان مختصران من حديث عائشة وابن عباس، تقدم تخريجهما برقم (١٦٩٥).

(تنبيه): كنت اعتمدت في تخريج حديث (غسل الجمعة) المتقدم في أول هذا التخريج تضعيف أبي حاتم والدارقطني لـ(مسكين بن عبدالله)، وبعد هذا التحقيق الذي وفقني الله تبارك وتعالى حوله، وتتبع من روى عنه من الثقات، فقد رجعت عن تضعيفه، وأسأل الله تعالى المزيد من فضله وتوفيقه، وصدق الله ﴿**وما بكم من نعمة فمن الله**﴾.

ثم وجدت له طريقاً أخرى عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ:

«إن سعداً ضغط في قبره ضغطة، فسألت أن يخفف الله عنه».

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/٢٠٥/٣) عن عبدالسلام بن حرب عن عطاء بن السائب عن مجاهد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال:

اهتز العرش لحب لقاء الله سعداً، وكان آخرهم خَرَجَ مِنْ قبره النبيُّ ﷺ، وقال: ... فذكره.

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عطاء بن السائب كان اختلط .

وعبدالسلام بن حرب ؛ قال الحافظ :

«ثقة حافظ ، له مناكير» .

قلت : وقد توبع ، فأخرجه الحاكم (٣/٢٠٦) ، والبزار (٣/٢٥٦/٢٦٩٧) ، وابن أبي شيبة (١٢/١٤٢ ـ ١٤٣) ، وابن سعد (٣/٤٣٣) من طريق ابن فضيل عن عطاء بن السائب به ؛ ولفظه :

«ضُمَّ سعد في القبر ضمة ، فدعوت الله أن يكشف عنه» . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي !

وهذا من أوهامهما ؛ فإن اختلاط عطاء بن السائب ثابت عند أهل العلم ، وقد ذكر ذلك الذهبي نفسه في ترجمته من «الميزان» ، وأن من روى عنه قديماً ؛ فهو صحيح الحديث ، وليس عبدالسلام بن حرب ومحمد بن فضيل منهم ، ولذلك فالحديث ضعيف لاختلاطه ؛ لا سيما والأحاديث في ضمة القبر على سعد كثيرة ؛ ذكر السيوطي طائفة منها في «شرح الصدور» (ص ٤٤ ـ ٤٥) ، وليس في شيء منها : «فسألت الله أن يخفف عنه» أو : «فدعوت الله أن يكشف عنه» ؛ مع ملاحظة الفرق أيضاً بين «يخفف» و«يكشف» .

٣٣٤٦ ـ (أَتعْجبونَ مِنْ هذهِ؟ فوالذِي نفْسِي بيدِه ؛ لَمناديلُ سعدِ ابنِ معاذٍ في الجنَّةِ خيرٌ منها) .

أخرجه البزار في «مسنده» (٣/٢٥٧ ـ ٢٥٨) : حدثنا محمد بن المثنى : ثنا سالم بن نوح : ثنا عمر بن عامر عن قتادة عن أنس :

أن أُكَيْدِر الدّومة بعث إلى رسول الله ﷺ جبة سندس ، فلبسها رسول الله ﷺ ، فتعجب الناس منها ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

ثم أهداها إلى عمر ، فقال : يا رسول الله ! تكرهها وألبسها؟! قال :

«يا عمر ! إنما أرسلت بها إليك لتبعث بها وجهاً ، فتصيب بها مالاً» ؛ وذلك قبل أن ينهى عن الحرير .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله كلهم ثقات على شرط مسلم .

وقد أخرجه في «صحيحه» (٧/١٥١) عقب حديث شيبان عن قتادة الآتي ، فقال : حدثناه محمد بن بشار : حدثنا سالم بن نوح به ؛ إلا أنه لم يسق لفظه ، وإنما قال :

فذكر نحوه ، ولم يذكر فيه : وكان ينهى عن الحرير .

وقد جاء الحديث من طرق أخرى عن قتادة مفرقاً .

الأولى : عن شيبان عنه بالشطر الأول منه دون جملة الإهداء ، ودون ذكر (أكيدر دومة) ، وزاد :

وكان ينهى عن الحرير .

أخرجه البخاري (٢٦١٥ و٣٢٤٨) ، ومسلم (٧/١٥١) ، وأبو يعلى (٥/٤٢٣/٣١١٢) ، وعبد بن حميد في «المنتخب» (٣/١٠١/١١٩٨) .

الثانية : سعيد بن أبي عروبة عنه بالشطر الأول .

أخرجه أحمد (٣/٢٠٦ ـ ٢٠٧ و٢٣٤) ، وابن حبان (٩/٩١/٦٩٩٩) ، والطحاوي (٢/٣٤٣) .

وإسناد أحمد في الموضع الأول صحيح على شرط الشيخين ، وعلقه البخاري (٢٦١٦ و٣٨٠٢) ، وفي الموضع الآخر صحيح على شرط مسلم .

الثالثة : شعبة عنه به مختصراً .

أخرجه الطيالسي (١٩٩٠/٢٦٧) ، ومن طريقه أحمد (٢٠٩/٣) .

وإسناده صحيح على شرط الشيخين أيضاً .

ووجدت لقتادة ثلاثة متابعين :

الأول : واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ قال :

دخلت على أنس بن مالك ، فقال لي : من أنت؟ قال : أنا واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ ، قال : إنك بسعد لشبيه ، ثم بكى فأكثر البكاء ، قال : رحمة الله على سعد ، كان من أعظم الناس وأطولهم ، ثم قال :

بعث رسول الله ﷺ جيشاً إلى (أكيدر دُومة) ، فأرسل إلى رسول الله ﷺ جبة ديباج منسوج فيها الذهب ، فلبسها رسول الله ﷺ ، فقام على المنبر ، أو جلس ، فلم يتكلم ، ثم نزل ، فجعل الناس يلمسون الجبة وينظرون إليها ، فقال : . . . فذكر حديث الترجمة ؛ دون جملة الإهداء .

أخرجه الترمذي (١٧٢٣) ، والنسائي (٢٩٧/٢) ، وابن حبان في «صحيحه» (٦٩٩٨ ـ الإحسان) ـ والسياق له ـ ، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤١/١٤ ـ ١٨٦٤٤/٤١٣) من طريق محمد بن عمرو : حدثنا واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ . . . وقال الترمذي :

«حديث حسن صحيح» .

قلت : وإسناده حسن للخلاف المعروف في محمد بن عمرو - وهو ابن علقمة الليثي المدني - .

وواقد ثقة من رجال مسلم .

الثاني : عاصم بن عمر بن قتادة عن أنس قال :

رأيت قَباء (أكيدر) حين قدم به على رسول الله ﷺ ، فجعل المسلمون يلمسونه بأيديهم ويتعجبون منه ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكر الحديث ؛ دون الجملة .

أخرجه أحمد (٢٣٨/٣) من طريق ابن إسحاق قال : حدثني عاصم . . . إلخ .

قلت : وهذا إسناد حسن أيضاً ، صرح فيه محمد بن إسحاق بالتحديث .

الثالث : علي بن زيد بن جدعان عنه قال :

أهدى (أكيدر دومة) . . . الحديث دون الهدية ، وزاد في رواية :

ثم بعث بها إلى جعفر بن أبي طالب ، فلبسها ، فقال النبي ﷺ :

«إني لم أعطكها لتلبسها» .

قال : فما أصنع بها؟ قال :

«أرسل بها إلى أخيك النجاشي» .

أخرجه أحمد (١١١/٣ و٢٢٩ و٢٥١) ، والحميدي (١٢٠٣) - مختصراً - .

وابن جدعان ضعيف ، والجملة الأخيرة منه منكرة عندي ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وثمة متابع رابع ؛ وهو الزهري عن أنس قال :

أُهدي للنبي ﷺ حلة من إستبرق . . . الحديث دون الجملة .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥٣٤٧/١٥/٦) من طريق إسحاق بن إبراهيم بن زِبْرِيق : ثنا عمرو بن الحارث : ثنا عبدالله بن سالم عن الزُّبَيْدِي عنه .

وعلَّقه البخاري عقب حديث البراء الآتي الإشارة إليه ، فقال (٣٨٠٢) :

«رواه قتادة والزهري سمعا أنساً عن النبي ﷺ » .

فقال الحافظ (١٢٣/٧) ـ وتبعه العيني في «العمدة» (٢٦٧/١٦) ـ :

«أما رواية قتادة ؛ فوصلها المؤلف في (الهبة) ، وأما رواية الزهري ؛ فوصلها في (اللباس)» .

قلت : أما رواية قتادة ؛ فهي المتقدمة من رواية شيبان عنه .

وأما رواية الزهري ؛ فلم يَصِلْهَا البخاري ، وإنما علقها أيضاً في (اللباس) ، فقال تحت (٢٦ ـ باب مس الحرير من غير لُبْسٍ) :

«ويروى فيه عن الزُّبيدي عن الزهري عن أنس عن النبي ﷺ » .

فقول الحافظ : «فوصلها في (اللباس)» وهم[1] ، لعله سبق قلم ، صوابه : «فيأتي وصلها في (اللباس)» ؛ فقد وصله هو هناك من رواية الطبراني المذكورة ، وعقب عليها بقوله (٢٩١/١٠) :

«قال الدارقطني في «الأفراد» : لم يروه عن الزبيدي إلا عبدالله بن سالم» .

قلت : وهو أبو يوسف الحمصي ، ثقة من رجال البخاري ، لكن السند إليه

(١) قلت : قلده فيه الشيخ الأعظمي في تعليقه على الحديث ؛ فقال : «أخرجه البخاري من طريق قتادة والزهري عن أنس ، أما رواية قتادة ففي (ج٥ ص١٤٥)» !!

ضعيف ؛ إلا أن قول الدارقطني المذكور يشعر بأن الضعيف متابع ، وكذلك قول البخاري المتقدم ، فقد جزم بأن قتادة والزهري سمعاه من أنس ، لكن رواية الطبراني معنعنة ، وكذلك رواية تمام التي قرنها الحافظ بها ، بيد أنني رجعت إلى «فوائد تمام» بواسطة «الروض البسام» (٤/٣٢٥ - ٣٢٦/١٥٠٠ و١٥٠١) ؛ فرأيته قد أخرجه من وجه آخر أيضاً ، وفي كل منهما صرح الزهري بالتحديث ، لكنهما ضعيفان ؛ كما بينه مرتبه الفاضل أبو سليمان الدوسري جزاه الله خيراً . وكأن البخاري عاد أخيراً إلى الإشارة إلى تضعيفه في الباب المشار إليه آنفاً بقوله في صدره :

«ويروى فيه عن الزبيدي عن الزهري عن أنس عن النبي ﷺ» ؛ وإليه مال الحافظ في «تغليق التعليق» (٥/٦٢) . وفي الطرق المتقدمة عن أنس ما يكفي ويغني عن هذه الطريق . والله أعلم .

على أن لحديث الترجمة شاهداً من حديث البراء بن عازب قال :

أُهديت للنبي ﷺ حلة حرير ، فجعل أصحابه يمسونها ويعجبون من لينها ، فقال : . . . فذكره .

أخرجه البخاري (٣٢٤٩ و٣٨٠٢ و٥٨٣٦ و٦٦٤٠) ، ومسلم (٧/١٥٠ - ١٥١) ، والترمذي (٣٨٤٦) ، وابن ماجه (١٥٧) ، وابن حبان (٩/٩٠/٦٩٩٦ و٦٩٩٧ - الإحسان) ، وأحمد (٤/٣٠١ و٣٠٢) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/١٥/٥٣٤٨) من طريق سفيان وشعبة وغيرهما عن أبي إسحاق عنه . وقال الترمذي :

«حديث حسن صحيح» .

وجملة الإهداء ؛ يرويها أبو صالح الحنفي عن علي :

أن (أكيدر دومة) أهدى إلى النبي ﷺ ثوب حرير ، فأعطاه علياً ، فقال :

«شققه خُمُراً بين الفواطم» .

أخرجه مسلم (١٤٢/٦) .

٣٣٤٧ - (إنّما كانتْ تحملُه الملائكةُ معَهم . يعني : جنازةَ سعدِ بنِ معاذٍ رضي الله عنه) .

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٦٩٩٣/٨٩/٩ - الإحسان) قال : أخبرنا الحسن بن سفيان : حدثنا محمد بن عبدالرحمن العلاف : حدثنا محمد بن سَوَاءٍ : حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس :

أن النبي ﷺ قال - وجنازة سعد موضوعة - :

«اهتز لها عرش الرحمن» .

فطفق المنافقون في جنازته ، وقالوا : ما أخفها ! فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد حسن ، رجاله كلهم ثقات مشهورون ؛ غير محمد بن عبدالرحمن العلاف ، ذكره ابن حبان في «الثقات» بروايته عن محمد بن سواء وأبي عاصم ، وقال (٩٨/٩) :

«حدثنا عنه الحسن بن سفيان» .

قلت : وحدث عنه ابن أبي عاصم كما يأتي ، وابن أبي داود أيضاً الحافظ ابن الحافظ ، كما في «شرح معاني الآثار» (٣٤٣/٢) ، فمثله صدوق يحسن حديثه ؛ لا سيما في الشواهد ، وقد أخرج له ابن حبان بهذا الإسناد عن أنس حديثاً آخر في : (مناديل سعد في الجنة) ، وتقدم تخريجه في الحديث الذي قبل هذا ، لكن وقع فيه : (سعيد) مكان : (شعبة) ، وهو الصواب كما يأتي ، وكذلك أخرج له (٥٧٢٠)

بالإسناد نفسه إلى قتادة عن عكرمة عن ابن عباس بحديث : لعن المخنثين من الرجال ، وهو مخرج في «جلباب المرأة المسلمة» (٣/١٥٤ ـ الإسلامية) من رواية البخاري وغيره .

وسعيد : هو ابن أبي عَروبة . وقد تابعه معمر عن قتادة به .

أخرجه الترمذي (٣٨٤٩) من طريق عبد بن حميد ، وهذا في «المنتخب من المسند» (١١٩٢/٩٩/٣) : أخبرنا عبدالرزاق : أخبرنا معمر به . وقال الترمذي :

«حديث حسن صحيح» .

وضعفه المعلق على «المنتخب» بعنعنة قتادة ! غير مبالٍ بجريان العمل على الاحتجاج به عند الأئمة الستة وغيرهم ، ومنهم الشيخان ، فقد مشيا عنعنته في أحاديث كثيرة ، وهذا منها على ما سأبينه ، وذلك لقلة تدليسه في جملة أحاديثه الكثيرة ، فقد كان من الحفاظ الأثبات . وقد أشار إلى ذلك الحافظ في «مقدمة الفتح» بقوله (ص٤٣٦) :

«التابعي الجليل ، أحد الأثبات المشهورين ، كان يضرب به المثل في الحفظ ؛ إلا أنه ربما دلس ، احتج به الجماعة» .

ولذلك اقتصر في «التقريب» على قوله فيه :

«ثقة ثبت» .

قلت : فمثله يغتفر تدليسه ـ والله أعلم ـ وبخاصة إذا عنعن عمن سمع منه كثيراً كأنس ، فلا يعل حديثه عنه إلا إذا ضاق الأمر ، وكان هناك ما يؤكد تدليسه .

ثم رأيت الحديث في «المستدرك» (٢٠٧/٣) من طريق آخر عن عبدالرزاق به . وقال :

«صحيح على شرط الشيخين» . ووافقه الذهبي .

هذا ، وقد توبع محمد بن سواء على بعض حديثه من عبدالوهاب بن عطاء الخفاف عن سعيد عن قتادة : حدثنا أنس بن مالك به ؛ دون قوله : فطفق المنافقون . . . إلخ .

أخرجه مسلم (٧/ ١٥٠) ، وأحمد (٣/ ٢٣٤) ، وأبو يعلى (٥/ ٣٢٩/ ٢٩٥٣) .

كما توبع الحسن بن سفيان ؛ فقال ابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٢٤٧/ ٥٦١) : ثنا محمد بن عبدالرحمن العلاف . . . بجملة :

«اهتز لها عرش الرحمن» .

وتوبع العلاف نفسه من محمد بن ثعلبة بن سواء : ثنا عمي محمد بن سواء : ثنا سعيد به مثل رواية عبدالوهاب الخفاف .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ١٤/ ٥٣٤٢) من طريقين عنه .

وهو صدوق ؛ كما في «التقريب» .

قلت : وفي كل هذه الطرق والمتابعات ؛ وقع فيها : (سعيد) خلافاً لرواية ابن حبان التي فيها : (شعبة) مما يؤكد خطأها ، كما تقدم التنبيه عليه .

وغفل عن ذلك المعلق على «الإحسان» ، فمر عليها دون أي تعليق ، رغم أنه نقل رواية أحمد ومسلم عن الخفاف ، ورواية الطبراني عن ابن ثعلبة ، وفاتته رواية ابن أبي عاصم ، وفيها كلها : (سعيد) ، فلم يتنبه لخطأ رواية ابن حبان ، والمعصوم من عصمه الله .

ثم إن جملة (اهتزاز العرش) لها شواهد كثيرة عن جمع من الصحابة ، قال الحافظ (٧/ ١٢٤) :

«عشرة أو أكثر ، وثبت في «الصحيحين» ، فلا معنى لإنكاره» .

وقال الذهبي في «العلو» (١٠٩ ـ مختصره) بعد أن ساقه عن جمع منهم :

«فهذا متواتر ، أشهد بأن رسول الله ﷺ قاله» .

قلت : هو عندهما من حديث جابر ، وقد أخرجته عنه في «الظلال» (٢٤٧/١ ـ ٢٤٨) ، ومن حديث أنس هذا ، وأسيد بن حضير ، وأبي سعيد ، وابن عمر ، وأسماء بنت يزيد بن السكن ، ورميثة .

ولحديث الترجمة شاهد من مرسل الحسن البصري قال :

لما مات سعد بن معاذ ـ وكان رجلاً جسيماً جَزِلاً ـ جعل المنافقون وهم يمشون خلف سريره يقولون : لم نر كاليوم رجلاً أخف ! وقالوا : أتدرون لم ذاك؟ لحكمه في بني قريظة ، فذُكر ذلك للنبي ﷺ ، فقال :

«والذي نفسي بيده ؛ لقد كانت الملائكة تحمل سريره» .

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٤٣٠/٣) : أخبرنا وهب بن جرير قال : أخبرنا أبي قال : سمعت الحسن قال : . . . فذكره .

وهذا إسناد مرسل صحيح ، رجاله رجال الشيخين ، فهو شاهد قوي ، فالحديث حسن .

٣٣٤٨ ـ (هذا الرجلُ الصّالحُ الذي فُتِحتْ له أبوابُ السّماءِ ، شُدِّد عليه ، ثم فُرِّج عنه . يعني : سعدَ بنَ معاذٍ) .

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٦٩٩٤/٨٩/٩ ـ الإحسان) ، وأحمد (٣٢٧/٣) ، وفي «فضائل الصحابة» (١٤٩٦/٨٢٣/٢ و١٤٩٧) ، والحاكم (٢٠٦/٣) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥٣٤٠/١٣/٦) من طريق محمد بن عمرو : حدثني

يزيد بن عبدالله بن أسامة بن زيد الليثي ويحيى بن سعيد عن معاذ بن رفاعة الزرقي عن جابر بن عبدالله قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الحاكم :

«وقد صح سنده عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما» . ووافقه الذهبي .

قلت : وهو حسن للخلاف المعروف في محمد بن عمرو ـ وهو الليثي ـ .

وله شاهد من حديث ابن عمر أتم منه ، تقدم تخريجه قريباً تحت الحديث (٣٣٤٥) .

٣٣٤٩ ـ (آذانِي ريحُها فقمتُ . يعني : جنازةَ يهوديّ) .

أخرجه ابن عدي (١/٣٢٠) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٧/٣٧٤ ـ ٣٧٥) من طريق أبي الأسباط الحارثي عن إسماعيل بن شَرُوس الصنعاني عن عكرمة عن ابن عباس :

أن الجنازة التي قام لها النبي ﷺ كانت جنازة يهودي ، وأن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . وقال الطبراني :

«لم يروه عن إسماعيل بن شروس إلا أبو الأسباط» .

قلت : واسم هذا : بشر بن رافع ؛ وهو ضعيف ، لكن الآفة من شيخه إسماعيل ابن شروس ؛ فإنه متهم بالوضع ، وفي ترجمته ساقه ابن عدي مع حديث آخر له ، وقد خرجته في «الضعيفة» برقم (٦٦٣١) لتفرده به .

وأما هذا ؛ فقد أخرجه العقيلي أيضاً (١/٨٤/٩٤) دون حديث الترجمة ، وكأنه ظن أنه تفرد به ، وليس كذلك ؛ فقد قال الإمام أحمد (١/٢٠١) : ثنا عبدالرزاق : أنبأنا ابن جريج قال : سمعت محمد بن علي يزعم عن حسين وابن عباس ـ أو عن أحدهما ـ أنه قال :

إنما قام رسول الله ﷺ من أجل جنازة يهودي مُرَّ بها عليه ، فقال : «آذاني ريحها» .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ، وحسين : هو ابن علي بن أبي طالب ، جد محمد بن علي الراوي عنه ؛ المعروف بأبي جعفر الباقر . والحديث قال الهيثمي (٣/٢٨) :

«رواه أحمد ـ والطبراني في «الأوسط» بنحوه ـ ؛ ورجاله رجال الصحيح» .

قلت : وقد عرفت أن إسناد «الأوسط» لا شيء ، فالعمدة على إسناد أحمد .

وله شاهد من حديث عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة قال :

ما قام رسول الله ﷺ لتلك الجنازة إلا أنها كانت يهودية ، فإذا هي ريح بخورها ، فقام حتى جاوزته .

كذا ذكره الهيثمي ، وقال :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه أبو عمرو السدوسي ، ولم يرو عنه غير أبي عامر العَقَدي ، وبقية رجاله ثقات» .

قلت : قال الحافظ في أبي عمرو السدوسي :

«هو سعيد بن سلمة بن أبي الحسام ؛ وإلا فهو مجهول» .

قلت : سعيد هذا من رجال مسلم ، وفيه ضعف ، وحتى يتبين أنه هو ؛ فهو على الجهالة ، وكلام الهيثمي المذكور يشعر بذلك ، والله أعلم .

ومسند عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة من «المعجم الكبير» هو من القسم الذي لم يطبع حتى اليوم في علمي ، ولذلك فإني لم أقف على إسناده فيه لأنظر

في بقية رجال إسناده ؛ فإني أخشى أن يكون فيهم من لم يوثقه غير ابن حبان ، فقد رأيت الحافظ في «الإصابة» قد ذكر الحديث من رواية ابن منده من طريق عبدالله بن الحارث المخزومي عن عبدالله بن عياش به .

فإن كان عند الطبراني من هذا الوجه ؛ فقد صح ما خشيته ؛ لأن عبدالله بن الحارث هذا لم يوثقه غير ابن حبان (٣٢/٧) ، ولم يذكر له ـ هو والبخاري وابن أبي حاتم ـ راوياً غير أخيه : عبدالرحمن بن الحارث ، فيكون مجهولاً .

ثم إنه ذكره في (أتباع التابعين) ، وقد أشار إلى ذلك البخاري بقوله في «التاريخ» :

«رأى ابن عباس وابن عمر» .

وعليه يكون الحديث منقطعاً بينه وبين عبدالله بن عياش إن ثبتت صحبته ؛ وإلا فيكون مرسلاً . والله أعلم .

٣٣٥٠ ـ (سألَ موسى ربَّه عن ستِّ خصالٍ ؛ كان يظنُّ أنَّها له خالصةً ، والسابعة لمْ يكنْ موسى يحبُّها :

١ ـ قال : يا ربِّ ! أي عبادكِ أتقَى؟ قال : الذي يَذْكُر ولا يَنْسى .

٢ ـ قال : فأيُّ عبادكَ أهدَى؟ قال : الذي يتّبع الهُدى .

٣ ـ قال : فأيُّ عبادِك أحكمُ؟ قال : الذي يحكمُ للنّاسِ كما يحكمُ لنفسه .

٤ ـ قال : فأيُّ عبادِك أعلمُ؟ قال : الذي لا يشْبعُ من العِلْم ؛ يجمعُ عِلْم النّاس إلى عِلْمه .

٥ ـ قال : فأيُّ عبادِك أعزُّ؟ قال : الذِي إذا قَدرَ غَفَرَ .

٦ ـ قال : فأيُّ عبادِك أغْنَى؟ قال : الذِي يرضَى بما يُؤتَى .

٧ ـ قال : فأيُّ عبادِك أفْقرُ؟ قال : صاحبٌ منقوص"[1] .

قال رسول الله ﷺ :

ليس الغِنَى عن ظَهْر ؛ إنّما الغِنَى غِنَى النّفس ، وإذا أرادَ اللهُ بعبد خيْراً ؛ جَعَلَ غِناه في نَفْسه ، وتُقاهُ في قَلْبه ، وإذا أرادَ اللهُ بعبدٍ شرّاً جَعَلَ فقْره بينَ عيْنيه) .

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٥٠/٨٦ ـ موارد) ، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٣٦٩/٢٧٤/١) ، والديلمي (٩٢/١/١ و٢/١٠٢/٢) ، وابن عساكر في «التاريخ» (٣٦٧/١٧ ـ ٣٦٨) من طريق عمرو بن الحارث وغيره أن أبا السمح حدثه عن ابن حُجَيرة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد حسن رجاله ثقات ؛ غير أبي السمح ـ واسمه أو لقبه : دراج ـ ؛ فهو مختلف فيه ، وثقه ابن معين وغيره ، وضعفه أحمد وغيره ، وفصل فيه بعضهم ، فقال الذهبي في «الكاشف» :

« وقال أبو داود وغيره : حديثه مستقيم ؛ إلا ما كان عن أبي الهيثم» .

---

(١) الأصل : «مبغوض» ! والمثبت من «تاريخ ابن كثير» (٢٩١/١) ، و«الإحسان» . وفسره بقوله : «يريد به منقوص حالته ، يستقل ما أوتي ، ويطلب الفضل» . وكأنه يعني : أنه فقير النفس ، ويؤيده قوله ﷺ الآتي عقبه . ووقع في «التاريخ» و«الديلمي» : «سقر» بالقاف أو بالفاء ، وكذا في مصورة «الجامع الكبير» التي عندي !

وإلى هذا التفصيل ذهب الحافظ ابن حجر ، فقال في «التقريب» :

«صدوق ، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف» .

قلت : وهذا هو الذي تبين لي أخيراً ؛ فإني وجدت الأحاديث المناكير التي أنكرها العلماء مدارها على روايته لها عن أبي الهيثم ، وقد ساق ابن عدي في «الكامل» (١١٢/٣ ـ ١١٥) طائفة كبيرة منها ، ليس فيها ما رواه عن غيره ؛ سوى حديث ، لكنه من رواية ابن لهيعة عنه عن ابن حجيرة الأكبر مرسلاً . وهذا مما لا يحمل به عليه كما هو ظاهر ، ثم قال ابن عدي ما ملخصه :

«وله غير ما ذكرت يتابعه الناس عليها ، وأرجو ـ بعد أن خرجت له هذه الأحاديث التي أنكرت عليه ـ أن سائر أحاديثه لا بأس بها ، ويقرب صورته ما قال يحيى بن معين» .

وقد صحح له ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والذهبي أحاديث كثيرة عن أبي الهيثم وغيره ، والصواب إن شاء الله ما تقدم ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وإن مما يقوي الشطر الأخير من الحديث : أنه جاء مفرقاً في أحاديث ، فجملة غنى النفس جاءت في «الصحيحين» وغيرهما من حديث أبي هريرة ، وهو مخرج في «تخريج أحاديث مشكلة الفقر» (رقم ١٦) ، ومن حديث أبي ذر ، وهو مخرج في «التعليق الرغيب» (٩٢/٤ ـ ٩٣) ، وكلاهما في «موارد الظمآن» (٢٥٢٠ و٢٥٢١) ، مع أن الأول ليس على شرطه ، كما نبهت عليه في «صحيح الموارد» (٤٠ ـ كتاب الزهد/٢٠ ـ باب) .

وقوله : «إذا أراد الله بعبد خيراً . . .» إلخ ؛ وجدت له شاهداً من مرسل الحسن البصري ، أخرجه الإمام أحمد في «كتاب الزهد» (ص ٢٨٦) بسند صحيح عنه .

(تنبيه) : وقع للدكتورة (سعاد) في تعليقها على «مكارم الأخلاق» وهمان في هذا الحديث ، فقد قالت ـ بعد أن ترجمت لكل رجاله فرداً فرداً ـ :

«إسناده ضعيف ، فيه ابن لهيعة ودراج بن سمعان ؛ وكلاهما ضعيف» !

ففاتها متابعة (عمرو بن الحارث) عند ابن حبان وغيره ! وذلك مما يؤكد قصر باعها في تخريج أحاديث الكتاب وتحقيق الكلام عليها .

كما فاتها التحقيق المتقدم في (دراج) ، وأنه مستقيم الحديث في غير روايته عن أبي الهيثم . والغريب أنها نقلت عبارة الحافظ ابن حجر المؤيدة لذلك ، ولكنها وقعت عندها هكذا :

«صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ، ضعيف» !

وهذا قلب لمقصود الحافظ ولعباراته كما هو ظاهر ، فلا أدري أهو خطأ مطبعي أو قلمي؟! أو هو سوء فهم؟! ولعله يؤيد هذا جزمها بضعف (دراج) ؛ لأني لا أعتقد أن عندها من الشجاعة الأدبية ، والاعتداد بعلمها في هذا المجال ، حتى تتجرأ على مخالفة الحافظ . والله أعلم .

٣٣٥١ ـ (نَعَمْ ـ والذِي نفْسي بيدِه ـ دَحْماً دَحْماً ؛ فإذا قام عنها رجعت مطهرة بكراً) .

أخرجه ابن حبان (٢٦٣٣ ـ ٢٦٣٤) ، وأبو نعيم في «صفة الجنة» (٢/٢٣٢/ ٣٩٣) ، والضياء المقدسي أيضاً في «صفة الجنة» (ق ٨٣/ ١ ـ مخطوطة الظاهرية) عن عمرو بن الحارث عن درّاج عن ابن حُجَيْرة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ :

أنه قيل له : أَنَطَأُ في الجنة؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد حسن على ما تقدم بيانه من التفصيل في (دراج) في الحديث الذي قبله .

بل هو حديث صحيح ؛ فإن له طريقاً أخرى ، وشاهداً يزداد بهما قوة على قوة .

أما الطريق ؛ فيرويه عبدالرحمن بن زياد عن عمارة بن راشد عن أبي هريرة قال :

سئل رسول الله ﷺ : هل يمس أهل الجنة أزواجهم؟ قال : فقال :

«نعم ، بذَكَر لا يَملّ ، وفرج لا يحفى ، وشهوة لا تنقطع» .

أخرجه البزار (٤/١٩٧/٣٥٢٤ ـ كشف) ، وأبو نعيم أيضاً رقم (٣٦٦) ، وابن عساكر في «التاريخ» (١٢/٥٨٢ ـ ٥٨٣ ـ المصورة) . وقال البزار :

«عمارة ؛ لا نعلم حدث عنه إلا عبدالرحمن بن زياد ، وعبدالرحمن كان حسن العقل ، ولكنه وقع على شيوخ مجاهيل ، فحدث عنهم بأحاديث مناكير ، فضعف حديثه ، وهذا مما أنكر عليه ولم يشاركه فيه غيره» .

قلت : وهذا يعني شيئين :

أحدهما : أن عبدالرحمن بن زياد ـ وهو الإفريقي ـ صدوق في نفسه ، وأن ضعف أحاديثه من شيوخه المجهولين ، وقد ذكر الحافظ نحوه عن أبي حاتم وأبي زرعة ، فانظر «التهذيب» ، وروى فيه توثيقه عن جمع ، وعن آخرين تضعيفه ، والذي يظهر من مجموع كلامهم أنه صدوق في نفسه ؛ كما أشار البزار ، لكنه ضعيف في حفظه مع صلاحه ، وقد لخص الحافظ ـ أحسن التلخيص ـ اختلافهم فيه ، فقال في «التقريب» :

«ضعيف في حفظه ، وكان رجلاً صالحاً» .

والآخر : أن (عمارة بن راشد) مجهول ، لم يرو عنه غير الإفريقي .

فأقول : هذا ما أحاط به علم البزار ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، لكن قد روى عنه آخران ؛ كما ذكر ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ، وابن عساكر في «التاريخ» . وقال ابن حبان في «الثقات» (٥/٢٤٤) :

«روى عنه أهل الشام ومصر» .

ومع ذلك قال أبو حاتم :

«مجهول» !

فتعقبه الذهبي في «المغني» بقوله :

«بل معروف» .

وقوله في «الميزان» :

«قلت : قد روى عنه جماعة ، ومحله الصدق» .

وأقره الحافظ في «اللسان» ، بل وأيده بتوثيق ابن حبان .

قلت : فهذه الطريق تصلح للاستشهاد إن شاء الله تعالى .

وأما الشاهد ؛ فيرويه سُليم بن عامر عن أبي أمامة قال :

سئل رسول الله ﷺ : هل يتناكح أهل الجنة؟ فقال : . . . فذكر مثل حديث الطريق الآخر ؛ إلا أنه قال :

«دحماً دحماً» مكان : «وفرج لا يحفى» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/١٨٧ ـ ١٨٨/٧٦٧٤) ، وأبو نعيم أيضاً (٣٦٨) من طريق هاشم بن زيد وغيره عنه .

قلت : وهاشم بن زيد ضعيف الحديث ؛ كما قال ابن أبي حاتم (١٠٣/٢/٤) عن أبيه ، وتبعه الذهبي والعسقلاني .

وبقية رجاله ثقات .

وقد تابع هاشماً صفوانُ بن عمرو ، وهو الذي عنيته بقولي : «وغيره» ، وهو في رواية الطبراني ، لكن في الطريق إليه سليمان بن سلمة الخبائري ؛ وهو متروك .

وللجملة الأخيرة من الحديث شاهد آخر من حديث أبي سعيد مرفوعاً بلفظ :

«إن أهل الجنة إذا جامعوا نساءهم ؛ عادوا أبكاراً» .

أخرجه البزار أيضاً (٣٥٢٧) ، ومن طريقه أبو الشيخ في كتابه «العظمة» (٥٨٣/١٠٨١/٣) ، والطبراني في «المعجم الصغير» (ص ٤٩ ـ هندية) ، ومن طريقه أبو نعيم برقم (٣٦٥) ، وكذا الخطيب في «التاريخ» (٥٣/٦) ، والضياء المقدسي في «صفة الجنة» (ق ١/٨٣) من طريق مُعَلَّى بن عبدالرحمن : ثنا شَريك عن عاصم الأحول عن أبي المتوكل عنه . وقال الطبراني :

«لم يروه عن عاصم إلا شريك ، تفرد به معلى بن عبدالرحمن» .

قلت : هو متهم بالوضع ؛ كما في «التقريب» ، وقال الهيثمي (٤١٧/١٠) :

«رواه البزار ، والطبراني في «الصغير» ، وفيه معلى بن عبدالرحمن الواسطي ، وهو كذاب» .

فهو ممن لا يصلح الاستشهاد به ، وفيما تقدم ما يغني عنه .

وقد كنت أوردت حديث (المعلى) هذا في «ضعيف الجامع الصغير» ، مقتصراً على قولي فيه : «ضعيف» ، وكان ذلك بناءً على تضعيفي قديماً لحديث (دراج)

مخرجاً لهما في «الضعيفة» (برقم ٣١٧٠) ، وعزوت إليه تضعيفي المذكور ، فلما تبين لي حسن إسناده ، وصحة الاستشهاد بالطريق الأخرى والشاهد ؛ قررت نقله إلى «صحيح الجامع» . والله الموفق .

وقد أشكل اقتصاري المذكور على الأخ الفاضل علي رضا ، مخرج ومحقق «صفة الجنة» لشدة ضعف (معلى) ، فقال (٢/٢٠٨) :

« . . فلم يتبين لي وجه اكتفاء الألباني بتضعيفه فقط» !

فأقول : حُقَّ له ذلك ؛ لأنه وقف عند رواية (المعلى) هذه ، وظنه أنه تفرد به ، أما أنه لو تذكر أنه يشهد له حديث الترجمة ، والذي خرجه هو فيما بعد (٢/٢٣٢ ـ ٢٣٣) ؛ لتبين له وجه ذلك إن شاء الله تعالى ، وهو وإن كان مال إلى تضعيف (دراج) مطلقاً ـ كما كنت أنا عليه سابقاً ، ولعله يعيد النظر كما صنعت لاحقاً ، فيبدو له كما بدا لي أنه حسن الحديث إلا عن أبي الهيثم ؛ كما حققته في الحديث الذي قبله ـ أقول : فإن تضعيفه إياه يُعَدُّ شاهداً ضعيفاً لحديث (المعلى) ، بخلافي أنا الذي حسنته ؛ فإنه يُعَدُّ شاهداً حسناً لحديث (المعلى) ؛ لقوله ﷺ : «صدقك وهو كذوب» ، فكما لا يجوز رد حديث الكذاب إذا تبين صدقه ؛ فكذلك لا يجوز هدر حديث الراوي الضعيف غير المتهم لرواية المتهم إياه .

وبيان ذلك : أن الحديث الذي رواه الضعيف يصير بالشرط المعروف حسناً لغيره ، فكذلك الحديث الذي رواه الكذاب ـ بله الشديد الضعف ـ يصير ضعيفاً لغيره ، بل وقد يصير حسناً أو صحيحاً حسب طرقه قلة وكثرة ، ونوعية ضعفها خفة وشدة ، وهذه نكتة يعرفها ـ أو على الأقل ينتبه لها ـ من مارس فن التخريج ، وتفقه دهراً طويلاً في فقه أصول الحديث ، والله ولي التوفيق .

٣٣٥٢ - (سافِروا تصحّوا ، واغزُوا تستغْنوا) .

جاء من حديث أبي هريرة ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبي سعيد ، وزيد بن أسلم مرسلاً .

١ - أما حديث أبي هريرة ؛ فله طريقان :

الأولى : عن دراج عن ابن حجيرة عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

أخرجه الإمام أحمد (٢/٣٨٠) : حدثنا قتيبة : حدثنا ابن لهيعة .

قلت : وهذا إسناد حسن ، رجاله كلهم ثقات على ما عرفت من استقامة حديث دراج عن ابن حجيرة في الحديث المتقدم (٣٣٥٠) ، وابن لهيعة وإن كان سيئ الحفظ ؛ فإنه صحيح الحديث في رواية العبادلة عنه ، وألحق بهم قتيبة هذا - وهو ابن سعيد - ؛ فقد قال :

«قال لي أحمد : أحاديثك عن ابن لهيعة صحاح ! فقلت : لأنا كنا نكتب من كتاب ابن وهب ، ثم نسمعه من ابن لهيعة» .

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٨/١٥) ، وهذه فائدة هامة يجب الانتباه لها .

والطريق الأخرى : عن زهير بن محمد أبي المنذر عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عنه به ، وزاد :

«وصوموا تصحوا» .

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢/٩٢) ، وغيره بسند ضعيف كنت بينت

ذلك في «الضعيفة» (٢٥٣) ، ثم زدته بياناً وتحقيقاً والرد على من حسنه من جهلة المعاصرين برقم (٥١٨٨) .

٢ ـ وأما حديث ابن عمر ؛ فقد كنت خرجته في «الضعيفة» برقم (٢٥٥) قبل أن يتبين لي حسن إسناد ابن حجيرة المخرج هناك أيضاً (٢٥٤) ، فلا داعي للإعادة ، لا سيما وفي تخريجه طول ، فإنه من رواية ستة من الحفاظ ، ثم وقفت على سابع ، وهو البيهقي في «السنن» (١٠٢/٧) .

٣ ـ وأما حديث ابن عباس ؛ فله طريقان :

الأولى : عن بِسطام بن حبيب : ثنا القاسم بن عبدالرحمن عن أبي حازم عنه بحديث الترجمة .

أخرجه البيهقي أيضاً وسكت عنه !

وبسطام هذا لم أجد له ترجمة .

والقاسم بن عبدالرحمن : هو الأنصاري ، ضعفه أبو حاتم ، وقال أبو زرعة : «منكر الحديث» .

والأخرى : عن محمد بن معاوية النيسابوري : ثنا نَهْشَل بن سعيد عن الضحاك عنه مرفوعاً بلفظ :

«سافروا تصحوا ، وصوموا تصحوا ، واغزوا تغنموا» .

أخرجه ابن عدي في « الكامل» (٥٧/٧) .

قلت : وهذا إسناد هالك ، نهشل بن سعيد متروك ، وكذبه إسحاق بن راهويه .

ونحوه محمد بن معاوية النيسابوري ، قال الحافظ :

«متروك مع معرفته ؛ لأنه كان يتلقن ، وقد أطلق عليه ابن معين الكذب» .

٤ ـ وأما حديث أبي سعيد ؛ فيرويه سَوَّار الضرير عن عطية عنه مرفوعاً بالفقرة الأولى فقط .

أخرجه ابن عدي أيضاً (٤٥٤/٣) .

وسوار : هو ابن مصعب ، قال أحمد والدارقطني :

«متروك الحديث» ؛ كما في «المغني» .

٥ ـ وأما مرسل زيد ؛ فيرويه إسماعيل بن رافع عنه مرفوعاً بلفظ :

«اغزوا تصحوا وتغنموا» .

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٤٩/٥) .

قلت : ورجاله ثقات ؛ غير ابن رافع ، فهو ضعيف .

وجملة القول ؛ أن حديث أبي هريرة ـ بطريقيه وبهذا الشاهد المرسل ـ يرتقي إلى رتبة الصحيح إن شاء الله تعالى ، ولعله لذلك جزم البيهقي بنسبته إلى النبي ﷺ ، وهو تابع فيه للإمام الشافعي في كتابه «الأم» (١٢٧/٥) ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

٣٣٥٣ ـ (ما مِنْ قَومٍ يُعْملُ فيهم بالمعاصِي ؛ هُم أكثرُ وأعزُّ ممن يَعْملُ بها ، ثم لا يغيِّرونه ؛ إلا يوشك أنْ يَعُمَّهم اللهُ بعقابٍ) .

أخرجه أبو داود (٤٣٣٩) ، وابن ماجه (٤٠٠٩) ، وابن حبان (١٨٣٩ و١٨٤٠ ـ موارد) ، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١١٧٤/٢١٤/٣) ، والبيهقي في «السنن» (٩١/١٠) ، وعبدالرزاق في «المصنف» (٢٠٧٢٣/٣٤٨/١١) ، ومن طريقه أحمد

(٣٦٦/٤) ، وأبو يعلى (٧٥٠٨/٤٩٧/١٣) ، والطبـراني في «المعـجم الكبـيـر» (٢٣٨٠/٣٧٧/٢) ثلاثتهم عن عبدالرزاق ، وأحمد أيضاً (٣٦٤/٤ و٣٦٦) ، والطبراني (٢٣٨١ ـ ٢٣٨٥) ، والأصبـهـاني في «الترغيب والترهيب» (٢٩٠/١٥٤/١) من طرق منها شعبة ـ واللفظ له عند البيهقي ـ عن أبي إسحاق عن عبيدالله بن جرير عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد حسن رجاله ثقات معروفون ؛ غير عبيدالله بن جرير ؛ فلم يوثقه غير ابن حبان (٦٥/٥) ، لكن قد روى عنه ثقتان آخران ، فهو ـ مع تابعيته ـ حسن الحديث إن شاء الله تعالى . وقد أشار المنذري في «الترغيب» (١٧٠/٣) إلى تحسين حديثه هذا .

وقد صرح أبو إسحاق بالسماع في رواية شعبة عنه عند الأصبهاني .

وخالف شعبةَ ـ ومن معه في إسناده ـ شريكٌ ، فقال : عن أبي إسحاق عن المنذر بن جرير عن أبيه مرفوعاً به ! فذكر : (المنذر) مكان : (عبيد الله) ، وهو أشهر من أخيه ، ومن رجال مسلم .

أخرجه أحمد (٣٦١/٤ و٣٦٣ و٣٦٦) ، وأبو عمرو الداني في «الفتن» (ق ٢/٣٦) ، والطبراني (٢٣٧٩) . وشريك : هو ابن عبدالله القاضي ، وهو سيِّئ الحفظ ، فلا يحتج به إذا تفرد ، فكيف إذا خالف الثقات ، فكيف وفيهم شعبة؟!

ومن هذا التحقيق تعلم خطأ المعلق على «مشكل الآثار» (٢١٤/٣) في قوله في راويه (عبيدالله بن جرير) :

«وقد تابعه أخوه المنذر» !

قلت : فقد عرفت أن هذه مخالفة ، وليست متابعة !

ونحـوه المعلق على «مـسند أبي يعلى» ؛ فـإنه سـاق رواية شـريك هذه في تخريجه للحديث في نحو صفحة ، دون أن ينبه أنها شاذة بل منكرة .

نعم ؛ للحديث شاهد صحيح من حديث أبي بكر الصديق بنحوه ، يزداد به قوة ، وهو مخرج فيما تقدم برقم (١٥٦٤) ، وفي «تخريج الأحاديث المختارة» رقم (٥٩ ـ ٦٠) ، وبخاصة أن في رواية للبيهقي بلفظ : «يقدرون على أن يغيروا ، فلا يغيروا» .

ورجاله ثقات .

(تنبيـه) عرفت من التخريج أن أبا داود أخرج الحديث كالجماعة من طريق أبي إسحاق عن عبيدالله بن جرير . . . وقد عزاه إليه ابن كثير في «التفسير» (٧٤/١ ـ التجارية) من هذه الطريق ، لكن وقع فيه : «عن المنذر بن جرير» ! ولعله خطأ مطبعي ، والله أعلم .

٣٣٥٤ ـ (كان يأْخُذ أسامةَ بنَ زيدٍ والحسنَ ، ويقولُ : اللهمّ ! إنِّي أُحبُّهما فأَحبَّهما) .

أخرجه البخاري (٣٧٣٥ و٣٧٤٧) ، وأحمد (٢١٠/٥) ، وكذا ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢٢٣٢/٩٨/١٢) ، وابن سعد في «الطبقات» (٦٢/٤) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٦٤٢/٣٩/٣) من طرق عن المعتمر ـ إلا الطبراني فعن هوذة ابن خليفة ؛ وهو رواية لابن سعد ـ ؛ كلاهما عن سليمان التيمي : حدثنا أبو عثمان عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما عن النبي ﷺ : أنه كان يأخذه والحسن . . . إلخ . ولفظ هوذة :

كان رسول الله ﷺ يأخذني والحسن ، فيقعد أحدنا على فخذه اليمنى ، والآخر على فخذه اليسرى ، ويقول : . . . فذكره .

وهذه الزيادة دون ذكر (اليمنى) و(اليسرى) ؛ قد أخرجها البخاري أيضاً (٦٠٠٣) ، وكذا ابن سعد ، وأحمد (٥/٢٠٥) في رواية من طريق عارم : حدثنا المعتمر به ؛ إلا أنه قال :

«اللهم ! ارحمهما فإني أرحمهما» .

وهو بهذا اللفظ شاذ عندي ؛ لأن (عارماً) كان اختلط أو تغير في آخر عمره ـ واسمه محمد بن الفضل ـ ؛ فمثله لا تقبل مخالفته لمن هو أحفظ منه ، وبخاصة إذا كانوا جمعاً كما هنا .

وقد استشكل بعضهم إقعاده لأسامة مع الحسن ؛ لأن أسامة كان أكبر منه بنحو عشر سنين ، وتوفي النبي ﷺ وعمر الحسن ثمان سنين ، وقد أجاب عنه الحافظ في «الفتح» (١٠/٤٣٤) ؛ فليراجعه من شاء .

ولولا أن (عارماً) قد توبع من (هوذة) على جملة الإقعاد ؛ لكان من الممكن أن يقال بشذوذها أيضاً ، والله أعلم .

والدعاء المذكور أعلاه قد صح أيضاً عن غير واحد من الصحابة ؛ منهم أبو هريرة أنه دعا به للحسن والحسين رضي الله عنهما ؛ وقد سبق تخريجه تحت الحديث (٢٧٨٩) .

من فضائل الحجر الأسود

٣٣٥٥ ـ (لولا ما مسه من أنجاس الجاهلية ؛ ما مسه ذو عاهة إلا شُفِيَ ، وما على الأرض شيء من الجنة غيره) .

أخرجه البيهقي في «السنن» (٥/٧٥) ، و«شعب الإيمان» (٣/٤٤٩/٤٠٣٣) قال : وأخبرنا أبو الحسن علي بن محمد المقرئ : أنبأ الحسن بن محمد بن

إسحاق : ثنا يوسف بن يعقوب : ثنا مسدد : ثنا حماد بن زيد عن ابن جريج عن عطاء عن عبدالله بن عمرو يرفعه قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله كلهم ثقات معروفون ، والحسن بن محمد بن إسحاق هو الأزهري الإسفرائيني .

وأما الرواي عنه : أبو الحسن علي بن محمد المقرئ ؛ فهو من شيوخ الخطيب أيضاً ، وترجم له في «التاريخ» ترجمة حسنة ، وقال (١٢/٩٨) :

«كتبنا عنه ، وكان صدوقاً فاضلاً ، عالماً بالقراءات ، مات سنة (٤١٥)» .

وأما يوسف بن يعقوب ؛ فهو أبو محمد البصري ، حافظ ثقة ، مترجم في «التذكرة» (١/٦٦٠) للحافظ الذهبي .

ومن فوقه ثقات من رجال الشيخين ؛ غير مسدد ـ وهو ابن مسرهد ـ من شيوخ البخاري ، وقد أخرجه مسدد في «مسنده» بإسناده المذكور أعلاه ، كما في «المطالب العالية المسندة» للحافظ ابن حجر (١/٤٢/٢) .

وقد ذكر له في المقدمة إسنادين عن مسدد غير إسناد البيهقي عنه ، فرجاله متابعون عن (مسدد) ، فصح السند ؛ والحمد لله .

وقد أورده المنذري في «الترغيب» (٢/١٢٣/١٥) رواية عن البيهقي ، مشيراً إلى قوتها ، ولذلك أوردته في «صحيح الترغيب» في الجزء الثاني منه (ص ١١٣٤/٢٨) ، وهو تحت الطبع ، يسر الله لنا نشره[1].

وأما المعلقون الثلاثة على «الترغيب» في طبعتهم الجديدة ؛ فقد ضعفوه (٢/١٧٢٢/١٤٧/٢) اعتداءً ، ودون أن يبينوا السبب في مثله ، ولو بأوجز عبارة ، وذلك لجهلهم وعجزهم عن البحث عن تراجم الرجال ، ولا سيما إذا كانوا من غير

---

(١) ثم طبع بحمد الله . (الناشر) .

رجال الستة ، كما هو الشأن هنا ، ولقد كان يسعهم السكوت وأن لا يتكلموا بغير علم ، وبخاصة في تضعيف أحاديث رسول الله ﷺ الصحيحة .

ولو أنهم كانوا على شيء من المعرفة بفن التصحيح والتضعيف ؛ لأمكنهم أن يصححوه بشواهده ، ولا سيما أن بعضها مما قووه هم ! فالشطر الأول منه قد حسنوه (٢/١٤٦/١٧٢٠/١) تقليداً منهم للمنذري ! وفيه لفظة : (المها) ، وهي منكرة عندي مع ضعف إسنادها ، عند الطبراني عن ابن عباس ، ولذلك أوردته في «ضعيف الترغيب» ، ولكنه شاهد لا بأس به لهذا الشطر .

وله شاهد من طريق أخرى عن ابن عمرو عند البيهقي أيضاً ، أخرجه قبيل حديث الترجمة ، وإسناده حسن على الأقل ؛ إلا أن المعلقين الثلاثة جنوا عليه أيضاً (٢/١٤٧/١٧٢٢/١) فضعفوه ! للسبب الذي ذكرته آنفاً .

وأما الشطر الآخر في أن الحجر الأسود من الجنة ؛ فيشهد له حديث ابن عباس ، وقد حسنوه أيضاً (٢/١٤٦/١٧٢٠) ، وحديث ابن عمرو الذي حسنوه بشواهده (١٧٢٢) ، وله شاهد ثالث من حديث أنس وهو مخرج في «الصحيحة» المجلد السادس ، برقم (٢٦١٨) ، وهو تحت الطبع ، وسيكون بين أيدي القراء قريباً إن شاء الله تعالى[1] .

ولقد كنا خرجنا حديث الترجمة فيما سبق برقم (٢٦١٩) ، ولكن بدا لنا زيادة في التحقيق والفائدة ؛ فخرجته مجدداً . فاقتضى التنبيه .

بقي النظر في أن ظاهر قوله : «ما على الأرض شيء من الجنة غيره» . مخالف لما ثبت في بعض الأحاديث أنه ذكر مع الحجر : «غرس العجوة ، وأواق تنزل في الفرات كل يوم من بركة الجنة» ؛ كما سبق برقم (٣١١١) ، فكيف التوفيق بينهما ؟

---

(١) ثم طبع بحمد الله . (الناشر) .

فأقول : لعل المراد بقوله : «غيره» ؛ يعني : من الحجارة ، وحينئذٍ فلا منافاة . والله أعلم .

٣٣٥٦ - (منْ جهَّز غازياً في سبيلِ اللهِ ؛ فله مثلُ أجْرِه ، ومن خَلَفَ غازياً في سبيل الله في أهلهِ بخيرٍ ؛ وأنْفق [على أهلهِ] ؛ فله مثلُ أجْرِه) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥/٢٨٣/٥٢٣٤) : حدثنا محمود بن محمد الواسطي : ثنا وهب بن بقية : أنا خالد عن عبدالرحمن بن إسحاق عن محمد بن زيد عن بُسْر بن سعيد عن زيد بن خالد الجهني عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد حسن ، رجاله ثقات رجال مسلم ، وفي عبدالرحمن بن إسحاق - وهو القرشي المدني - كلام لا يضر ؛ غير محمود بن محمد الواسطي وهو ابن مَتَّوَيْهِ ؛ حافظ كبير مترجم في «تاريخ بغداد» (١٣/٩٤ - ٩٥) ، و«تاريخ الإسلام» (٢٣/٢٢٣) وغيرهما .

وبهذا الإسناد أخرجه في «المعجم الأوسط» (٨/٤٢٩/٧٨٧٩) لكنه أدخل موسى بن عقبة - بين عبدالرحمن ومحمد بن زيد - وقال : (زيد بن ثابت) مكان : (زيد بن خالد) ، والزيادة له .

وكذلك ذكره المنذري في «الترغيب» (٢/١٥٨) ، وقال :

«ورجاله رجال الصحيح» .

وكذلك قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/٢٨٣) ، ولكنه لم يذكر من

الحديث إلا الشطر الأول فقط ! ولعله سقط من الطابع أو الناسخ .

ولعل ذكر (زيد بن ثابت) من أوهام عبدالرحمن بن إسحاق القرشي ؛ فإن الحديث مشهور عن (زيد بن خالد) من طرق صحيحة عنه ، بألفاظ متقاربة ، يزيد بعضهم على بعض ، بعضها في «الصحيحين» وغيرهما ، وقد خرجت شيئاً منها في «الروض النضير» رقم (٣٢٢) ، و«صحيح أبي داود» (٢٢٦٦) ، و«التعليق الرغيب» (٢/٩٦) ، وتجد بعض الألفاظ المشار إليها في «صحيح الترغيب والترهيب» (٢/٦٩/١٢٢٦) .

وقد وهم الحافظ السيوطي فعزا حديث الترجمة في «الجامع الكبير» (٢/٧٧٠) للدارمي أيضاً وابن حبان ، وليس هو عندهما بهذا التمام ، وتجد لفظهما في المكان المشار إليه من «صحيح الترغيب» معزوّاً لابن حبان وابن ماجه أيضاً ، وقد عزاه السيوطي نفسه لابن ماجه في «الجامعين» ، وهو في «صحيح الجامع الصغير» (٥/٢٨٠/٦٠٧٠) من الطبعة الأولى الشرعية !

كما أن الحافظ الهيثمي غفل ؛ فلم يورده في «مجمع الزوائد» ، مع أنه على شرطه ، وأورد من حديث زيد بن ثابت الشطر الأول منه كما تقدم .

واغتر بقوله : «رجاله رجال الصحيح» المعلقون الثلاثة على طبعتهم الجديدة لكتاب «الترغيب» فصححوه (٢/٢١٥/١٨٦٨) ! وهذا من جهلهم بهذا العلم ؛ فإنه لا تلازم بين الصحة وبين هذا القول ؛ لاحتمال أن يكون فيه علة قادحة في صحته كالانقطاع والتدليس وغير ذلك ، كما هو الشأن هنا ؛ فإن عبدالرحمن بن إسحاق ـ مع كونه من رجال (الصحيح) ؛ أي : «صحيح مسلم» ـ ففيه ضعف كما تقدم ، من أجل ذلك اقتصرت على تحسين إسناده .

من أعلام نبوته ﷺ

٣٣٥٧ - (لَيأْتينّ على النّاس زمانٌ ؛ قلوبُهم قلوبُ الأعاجم ؛ حب الدنيا ، سُنَّتُهم سُنَّةُ الأعراب ، ما أتاهم من رزقٍ جعلُوه في الحَيَوَان ، يَرونَ الجهاد ضَرَراً ، والزَّكاةَ مَغْرماً) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٣/٣٦/٨٢) من طريق هشام بن عمار قال : ثنا بقية بن الوليد قال : ثنا خالد بن حُمَيْدٍ المَهْرِيِّ قال : ثنا حميد بن هانئ الخولاني عن أبي عبدالرحمن عن عبدالله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله ثقات رجال الصحيح ؛ غير خالد بن حميد المهري ، قال أبو حاتم :

«لا بأس به» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/٢٢١) .

وبقية إنما يخشى منه التدليس ؛ وقد صرح بالتحديث كما ترى . وقد خفي هذا على الهيثمي ، فقال في «المجمع» (٣/٦٥) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه بقية بن الوليد وهو ثقة ؛ ولكنه مدلس ، وبقية رجاله موثقون» !

وقد خولف خالد بن حميد في إسناده ، فقال ابن لهيعة : حدثني حميد بن هانئ عن شُفَيٍّ عن عبدالله بن عمرو به مرفوعاً .

فجعل شُفَيّاً مكان : أبي عبدالرحمن - وهو عبدالله بن يزيد المعافري - ، وكلاهما ثقة .

وقد خالفه سعيد بن أبي أيوب في رفعه فقال : حدثني ابن هانئ : حدثني شفي عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما . . . قوله بهذا .

رواه أبو يعلى في «المسند الكبير» ، والحارث كما في «المطالب العالية المسندة» (ق ٢/١٠١) .

وسعيد بن أبي أيوب ثقة ثبت ؛ كما قال الحافظ ، فهو أحفظ من ابن لهيعة ومن خالد بن حميد ، فإن لم يكن هذا حفظ إسناده بذكر أبي عبدالرحمن فيه ؛ فذكر شفي مكانه أصح ؛ لما عرفت من ثقة سعيد بن أبي أيوب ، ولا سيما وقد تابعه ابن لهيعة . وأما إيقاف سعيد إياه ؛ فلا يضر ؛ لأنه في حكم المرفوع ؛ كما لا يخفى ، وهو من أعلام صدقه ونبوته ﷺ ؛ فإن ما فيه من الغيب قد تحقق في هذا الزمان . والله المستعان .

(تنبيه) لقد جاء هذا الحديث في «كنز العمال» (٦٣٢٢) من رواية الطبراني عن ابن عمر . والصواب (ابن عمرو) كما تقدم .

٣٣٥٨ ـ (إنّ مما تذْكُرون من جَلالِ الله : التَّسبيحَ والتَّهليلَ والتَّحميدَ ، ينْعطفْنَ حولَ العرش ، لهُنَّ دويٌّ كدويِّ النَّحلِ ، تُذكِّرُ بصاحبِها ، أمَا يحبُّ أحدُكم أنْ يكونَ له ـ أوْ لا يزالُ له ـ مَنْ يُذكِّرُ به) .

أخرجه ابن ماجه (٣٨٠٩) ، وأحمد (٢٧١/٤) ، والطبراني في «الدعاء» (١٦٩٣/١٥٦٦/٣) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٦٩/٤) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ١٣٧) من طريق يحيى بن سعيد عن موسى بن أبي عيسى الطحان عن عون بن عبدالله عن أبيه ـ أو عن أخيه ـ عن النعمان بن بشير قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، واللفظ لابن ماجه .

وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١٣٢/٤) :

«هذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات ، وأخو عون ؛ اسمه : عبيدالله بن [عبدالله ابن] عتبة» .

قلت : وهو ثقة فقيه ثبت من رجال الشيخين ، وأخوه عون ثقة من رجال مسلم ، ولذلك فالشك فيها لا يضر ؛ لأنه لا يعدو أحد الثقتين .

وموسى بن أبي عيسى الطحان ؛ كذا وقع في «ابن ماجه» ، ووقع في «المسند» و«الدعاء» : (أبي عيسى موسى الصغير) ، وقد ذكر الحافظ في ترجمة الأول من «التهذيب» أن اسم أبي عيسى : ميسرة ، وأنه روى عن عون بن عبدالله بن عتبة ، وعنه يحيى بن سعيد ، وكذلك ذكر الحافظ المزي في ترجمته ، ومثله في ترجمة (موسى الصغير) ، واسم أبيه : مسلم ؛ وكنيته : أبو عيسى الكوفي الطحان . وذكرا في «تهذيبيهما» :

«موسى الصغير الذي يروي عنه أبو معاوية : هو موسى بن مسلم ، وهو موسى الطحان ، وهو موسى الصغير ، ثقة» .

قلت : فالظاهر أن ذكر أداة النسبة : (ابن) في «سنن ابن ماجه» خطأ من الناسخ أو الطابع ، وأن الصواب : (موسى أبي عيسى الطحان) بحذف النسبة ، والله أعلم .

ويؤيد بعض ما تقدم رواية أخرى لأحمد قال (٢٦٨/٤) : ثنا ابن نمير : ثنا موسى ـ يعني : ابن مسلم الطحان ـ عن عون بن عبدالله عن أبيه ـ أو عن أخيه ـ به .

وبهذا الإسناد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٩٤٦٤/٢٨٩/١٠ و١٦٨٨٨/٤٥٥/١٣) ؛ إلا أنه لم يذكر (الطحان) . ومن طريقه رواه الطبراني في «الدعاء» ؛ لكن وقع فيه : (موسى الجهني) !

وهذا وجه آخر من الخلاف ؛ فإن موسى الجهني : هو ابن عبدالله ، ويقال : ابن عبدالرحمن أبو سلمة ، ويقال : أبو عبدالله الكوفي ؛ فهو غير موسى الصغير ، ومع ذلك فقد ذكروا أنه روى عن عون بن عبدالله بن عتبة ، وعنه يحيى بن سعيد !

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٦٩/٤) من طريق ابن أبي شيبة وأحمد وغيرهما عن يحيى بن سعيد وعبدالله بن نمير قالا : عن موسى بن مسلم به . وقال :

«غريب من حديث عون ، تفرد به عنه موسى ، وهو أبو عيسى موسى بن مسلم الطحان ، يعرف بـ(الصغير)» .

قلت : فما في رواية الطبراني أنه (موسى الجهني) ؛ شاذ لمخالفته لما في «المصنف» ولرواية أبي نعيم هذه عنه ، وكذا لرواية أحمد . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وثمة خلاف أشد ؛ ترتب عليه تضعيف الحديث ، فأخرجه الحاكم (٥٠٠/١) : حدثنا علي بن حَمْشَاذ العدل : ثنا محمد بن عيسى بن السكن : ثنا محمد بن عبدالله بن نمير : ثنا أبي : ثنا موسى بن سالم عن عون بن عبدالله بن عتبة عن أبيه به . وقال :

«صحيح الإسناد» !

ورده الذهبي بقوله :

«قلت : موسى بن سالم ؛ قال أبو حاتم : منكر الحديث» ! ونقله ابن الملقن في «مختصره» (٣٨٧/١) وأقره كما هي عادته ! وفيه خطآن في نقدي ، أحدهما من الحاكم ، والآخر من الذهبي :

أما الأول ؛ فهو مخالفته الروايات المتقدمة في تسميته لوالد موسى بـ (سالم) ، وبخاصة منها رواية ابن نمير ؛ فإن الحاكم رواه من طريقه كما رأيت ، وإنما جزمت

بنسبة الخطأ إليه ؛ لأن من فوقه كلهم ثقات ، فشيخه (علي بن حمشاذ العدل) ثقة حافظ مترجم في «سير أعلام النبلاء» (٣٩٨/١٥) . و(محمد بن عيسى بن السكن) ثقة ؛ كما قال الخطيب في «التاريخ» (٤٠١/٢) . و(محمد بن عبدالله بن نمير) ثقة حافظ أيضاً من أحفظ الناس لحديث أبيه (عبدالله) . يضاف إلى ذلك كثرة الأخطاء الواقعة في «مستدركه» كما هو معروف عند العلماء ، فتعصيب الخطأ به هو المتعين .

وأما الآخر ؛ فخطؤه من وجهين :

أحدهما : أنه نسب إلى أبي حاتم ما ليس في كتاب ابنه «الجرح والتعديل» ؛ إلا أن يكون أخذه من كتاب آخر له مثل «العلل» ! لكن هذا بعيد ؛ لأن الحافظ لما حكى عنه في «اللسان» نقلَهُ القولَ المذكورَ عن أبي حاتم ؛ تعقبه بقوله :

«وقد أنكر البِرْزَالي على الذهبي هذا النقل عن أبي حاتم ، وقال : إن الذي في كتاب ابن أبي حاتم عن أبيه : صالح الحديث» .

قلت : هذا ذكره عن أبيه في ترجمة (موسى بن سالم أبو جهضم) ، وزاد ـ بعد قوله : «صالح الحديث» ـ : «صدوق» ، وقد ذكرها الذهبي في «الميزان» عقب الترجمة الأولى ، وذكر فيها قول أبي حاتم : «صدوق» وسمى جماعة وثقوه ؛ فهو يفرق بين الترجمتين ، وكذلك اقتصر في «المغني» على الأولى دون الأخرى فلم يذكرها فيه ، وإنما أوردها في «الكاشف» ، وقال : «صدوق» وتبعه الحافظ في «التقريب» ، وقد وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة وابن حبان .

والوجه الآخر في خطأ الذهبي : أننا لو سلمنا بصحة التفريق الذي نقلته عنه ؛ فلا يصح رد تصحيح الحاكم بـ (موسى بن سالم) الذي ضعفه أبو حاتم ؛

لاحتمال أن يكون سميَّه الذي وثقه أبو حاتم ومن ذكرنا معه من الأئمة ، والدليل إذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال ، فكيف وليس لأحدهما علاقة بهذا الحديث؟! وإنما هو (موسى بن مسلم الطحان) الثقة ؛ كما في كل الطرق المتقدمة ، وَهِمَ الحاكم في اسم أبيه ، ثم وَهِمَ الذهبي على وهمه ، فضعف الحديث وهو صحيح . واغتر به بعض من لا علم عنده ، كالمعلقين الثلاثة على طبعتهم الجديدة لكتاب «الترغيب» للحافظ المنذري ، فزعموا في تعليقهم عليه (٢/٤١٧/٢٣١٢) أنه حسن بشواهده ، وهذا كذب ؛ فإنه لا شاهد ـ بله شواهد ـ بلفظه ، بل هو غريب كما تقدم عن أبي نعيم . ثم نقلوا تعقب الذهبي ورده لتصحيح الحاكم ، وأقروه !!

ومن أوهام محقق «مصنف ابن أبي شيبة» : أنه ـ مع تصريحه بأن أصله كان فيه : (موسى بن مسلم) ـ جعله : (موسى بن سالم) وطبعه هكذا ، وصرح في التعليق بأنه نقله من «المستدرك» ! ظلمات بعضها فوق بعض . والله المستعان .

٣٣٥٩ - (مَن صلّى عليّ مرةً واحدةً ؛ كتبَ اللهُ له بها عشْرَ حَسَنات) .

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٢/١٣٠ - ٩٠٢/١٣١ - الإحسان) ، وإسماعيل القاضي في «فضل الصلاة على النبي ﷺ» (١١/٧) ، وأحمد (٢٦٢/٢) ، وابن عدي في «الكامل» (٢١٨/٥) من طريق عبدالرحمن بن إسحاق عن العلاء ابن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم ، وفي عبدالرحمن ابن إسحاق ـ وهو المدني البصري ـ كلام لا يضر ، وقد توبع ؛ كما يأتي .

ورواه جماعة عن العلاء بن عبدالرحمن . . بلفظ :

« . . صلى الله عليه بها عشراً» .

رواه مسلم وغيره ، وصححه الترمذي ، وابن حبان ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٣٦٩) .

قلت : ورواية الجماعة لا تعل رواية عبدالرحمن بن إسحاق ؛ لأنه قد توبع بطريق أخرى ، وله شواهد : أما الطريق ؛ فقال الإمام أحمد عقبها : ثنا أبو كامل : ثنا حماد عن سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة به .

قلت : وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال مسلم ؛ لولا أنه منقطع بين سهيل بن أبي صالح وأبي هريرة ؛ فإن سهيلاً إنما يروي عن أبيه عنه أحاديث كثيرة جداً في «مسلم» وغيره ؛ فيحتمل أن يكون الأصل : (سهيل عن أبي صالح) ، فتحرف على بعض النساخ حرف (عن) إلى : (بن) ، فكان الانقطاع ، ويؤيد هذا الاحتمال أن الإمام أحمد رحمه الله روى عقبه بهذا الإسناد عينه حديثين على الصواب : (سهيل عن أبي صالح) ، وأحاديث أخرى عن شيخه (أبي كامل) أيضاً : ثنا زهير : ثنا سهيل عن أبيه .

فإذا صح هذا ؛ فالإسناد صحيح على شرط مسلم ، وقد دندن حول هذا الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على «المسند» (٢٨٦/١٣) ، فراجعه إن شئت .

وأما الشواهد ؛ فاثنان منها في «فضل الصلاة على النبي ﷺ» (رقم ١٠ و١٢) ، والثالث في «عمل اليوم» للنسائي (رقم ٦٤ و٦٥) ، و«الترغيب» للأصبهاني (٦٨٣/٢ - ٦٨٤) ، وأحد الشاهدين في «الترغيب» للمنذري (٢٧٨/٢) من حديث عبدالرحمن بن عوف ، وأشار إلى تقويته ، وكذلك أشار إلى تقوية حديث الترجمة ؛ إلا أنه ذكر أنه : «في بعض ألفاظ الترمذي» ! وهذا وهم ؛ فليس عند

الترمذي إلا اللفظ الآخر الذي عند مسلم ، وإنما هو عند ابن حبان ؛ فإنه ممن روى اللفظ الآخر كما قدمت .

(تنبيـه) : غفل المعلق على «الإحسان» (١٨٧/٣) عن عزو الطريق الأولى لأحمد ، فعزاه إليه من الطريق الأخرى فقط ! ونقل عن الهيثمي أنه قال : «رجاله رجال الصحيح» ! وغفل أيضاً عن الانقطاع الذي وقع فيه بين سهيل بن أبي صالح وأبي هريرة ، فلم يتكلم عليه بشيء .

٣٣٦٠ ـ (مَنْ صلّى عليَّ من أمَّتي صلاةً مخلصاً من قلبه ؛ صلّى اللهُ عليه بها عشْرَ صَلَوات ٍ، ورفعَه بها عشْرَ درجَات ٍ، وكتَبَ له بها عشْرَ حَسَنات ٍ، ومحَا عنْه عشْرَ سيِّئات ٍ) .

أخرجه النسائي في «اليوم والليلة» (٦٤/١٦٦) من طريق وكيع عن سعيد ـ وهو ابن سعيد ـ عن سعيد بن عمير الأنصاري عن أبيه ـ وكان بدريّاً ـ قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

«خالفه أبو أسامة حماد بن أسامة ؛ رواه عن سعيد بن سعيد عن سعيد بن عمير ، عن عمه» .

ثم ساقه هو (رقم ٦٥) ، والبخاري في «التاريخ» (٥٠٢/١/٢) ، وابن أبي عاصم في «الصلاة على النبي ﷺ» (٤٢/٣٧) ، والبزار (٣١٦٠/٤٦/٤) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩٥/٢٢ ـ ١٩٦) ، والبيهقي في «الدعوات الكبير» (١٥٦/١١٨/١) كلهم عن أبي أسامة عن سعيد بن سعيد عن سعيد بن عمير بن عقبة بن نيار عن عمه أبي بردة بن نيار قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

وهذه الرواية ؛ قال أبو زرعة الرازي : «أشبه من الرواية الأولى» ، كما نقله الحافظ السخاوي في «القول البديع» (ص ٨١) .

قلت : لعل وجه هذا الترجيح تفضيل أحمد أبا أسامة في الحفظ ؛ فقد قال فيه :

«كان ثبتاً ، ما كان أثبته ! لا يكاد يخطئ» .

وهو وإن كان بالغ في الثناء على وكيع وحفظه ، وفضَّله على كثير من حفاظ زمانه ؛ إلا أنه قد قال فيه :

«أخطأ في خمسِ مئة حديث» .

وهذا وإن كان لا يعد شيئاً في كثرة أحاديثه البالغة ألوفاً مؤلفة ؛ فإنه يدل - بمقابلته بقوله في أبي أسامة : «لا يكاد يخطئ» - أن هذا أرجح عنده في الحفظ من وكيع ، فإذا اختلفا فيكون له الفَلَجُ .

قلت : لعل هذا هو سبب ترجيح أبي زرعة لرواية أبي أسامة ؛ إلا أنني أرى أن الأشبه رواية وكيع ؛ لأنني رأيت أنه قد تابعه محمد بن ربيعة الكلابي عن أبي الصَّبَّاح النميري قال : حدثني سعيد بن عمير عن أبيه به .

أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في «الترغيب» (٢/٦٨٣ - ٣٨٤/١٦٤٦) .

على أنني أقول : وسواء كان الراجح هذا أو عكسه ؛ فهو اختلاف لا يضر ؛ لأن كلاً من عمير أبي سعيد ، وأبي بردة بن نيار من الصحابة ، وكلهم عدول كما هو معلوم ، وإنما يبقى النظر في (سعيد بن عمير) نفسه ، والراوي عنه (سعيد بن سعيد) ، وكلاهما مُوثَّق .

أما سعيد بن عمير ؛ فذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/٢٨٧ و٢٨٨) ، وقال

يعقوب بن سفيان في «المعرفة» (٣/١٠١) :

«لا بأس به» .

وروى عنه جمع من الثقات ، وراجع له «تهذيب المزي» والتعليق عليه (١١/٢٥ - ٢٧) .

وأما سعيد بن سعيد ؛ فهو أبو الصّبّاح التغلبي الكوفي ، فذكره ابن حبان أيضاً في «الثقات» (٦/٣٦٤) ، لكن وقع فيه « . . ابن أبي سعيد الثعلبي» ! وهو خطأ كما بينت في «تيسير الانتفاع» ، وقد تبين من هذا التخريج أنه روى عنه ثلاثة من الثقات ، وهم : وكيع ، وأبو أسامة ، ومحمد بن ربيعة الكلابي ، فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى ، وهذا الثالث منهم لم يذكر في «التهذيبين» ؛ فيستدرك عليهما ، والله الموفق .

وله شاهد مختصر بلفظ :

«من صلى علي من تلقاء نفسه ؛ صلى الله بها عليه عشراً» .

أخرجه البزار (٤/٤٦/٣١٦١) من طريق عاصم بن عبيدالله عن عبدالله بن عامر بن ربيعة عن أبيه مرفوعاً به .

وعاصم ضعيف ؛ كما قال الهيثمي (١٠/١٦١) وغيره . وقال الحافظ في «مختصر الزوائد» (٢/٤٤٠) مستدركاً عليه :

«قلت : لكنه اعتضد» .

ولعله يعني : بالحديث الأول ، وهو صحيح دون قوله : «من تلقاء نفسه» ، وتقدم تخريج بعضها قريباً .

٣٣٦١ - (الحلالُ بيّن ، والحرامُ بيّن ، وبَيْن ذلكَ شُبُهاتٌ ، فمَنْ أَوقعَ بهنَّ ؛ فهو قَمِنٌ أنْ يأثمَ ، ومَنِ اجْتنبهن ؛ فهو أوفَرُ لدينه ، كَمُرْتَع إلى جَنْبِ حِمًى ، أوْشَك يقَع فيه ، لكلِّ مَلِكٍ حمًى ، وحمى اللهِ الحرامُ) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٤٠٤ - ٤٠٥/١٠٢٤) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/٧) من طريقين عن الوليد بن شجاع بن الوليد : حدثني أبي : ثنا سابق الجزري أن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب أخبره عن عبدالرحمن ابن الحارث عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد عزيز صحيح ، رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» ؛ غير سابق الجزري - وهو ابن عبدالله الرقي - ، وثقه ابن حبان (٦/٤٣٣) ، وقال :

«روى عنه الأوزاعي وأهل الجزيرة» .

قلت : وقد سمى ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/٧) طائفة منهم ، وأكثرهم ثقات ، وترجم له ترجمة طويلة في ثمان صفحات كبار ، وذكر أنه قدم على عمر ابن عبدالعزيز ، وأنشده أشعاراً في الزهد ، وأنه كان إمام مسجد الرَّقة ، وقاضي أهلها ؛ وله ترجمة مختصرة في «تاريخ الرقة» (ص ١٢٣ - ١٢٧) . ويبدو أن الحافظ ابن حجر لم يقف على ترجمته في «تاريخ ابن عساكر» ، فلم يذكر في ترجمة الرجل من «اللسان» هذه الفوائد التي استفدناها منه ، وتبين أنه كان معروفاً بالفضل والزهد والإمامة والقضاء ، وبرواية الثقات الفضلاء عنه . كما خفي أصل ترجمته على شيخه الهيثمي ، فقال في تخريجه للحديث (١٠/٢٩٤) .

«رواه الطبراني ، وفيه (سابق الجزري) ، ولم أعرفه» !

وقلده المعلقون الثلاثة النقلة في تعليقهم على «الترغيب» (٢/٥٤٣) ، ولا

يسعهم إلا ذلك ! ولكنهم قالوا : «حسن بشاهده المتقدم» !

يعنون حديث النعمان بن بشير المتفق عليه ، ولفظه يختلف عن هذا في بعض حروفه ، ولولا صحة إسناده لم أستجز تحسينه به ؛ لما ذكرت من الاختلاف ، وهو مخرج في «غاية المرام» (٢٠/٣٠) .

وله شاهد مختصر من حديث عمار بن ياسر نحوه .

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٦٥٣/٢١٣/٣) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١٧٥٦/٤٣٧/٢) ؛ وقال :

«لا يروى عن عمار إلا بهذا الإسناد» .

وكذلك أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٣٦/٩) ، وقال :

«غريب من حديث عمار ، لم يروه إلا موسى» .

قلت : وهو ضعيف ؛ كما قال الهيثمي (٧٣/٤) ـ وعزاه لـ «كبير الطبراني» أيضاً ـ . وقال في موضع آخر (٢٩٣/١٠) :

« . . وهو متروك» .

وعزاه لأبي يعلى .

ووقع في مسنده : «موسى بن عبيدة : أخبرني سعد بن إبراهيم عمن أخبره عن عمار» . فأعله المعلق عليه بجهالة المخبر ! ونقل عن الهيثمي عزوه لـ «المعجمين» ، وقال :

«وفاته أن ينسبه إلى أبي يعلى» !

وقد عرفت أنه نسبه إليه في المكان الآخر ، ولم يتنبه هو أنه فاته أنه جاء

تسمية المخبر في رواية الطبراني وأبي نعيم بـ (عبدالله بن عبيدة) ؛ وهو تابعي ثقة ، فالعلة أخوه (موسى بن عبيدة) ، ولذلك ـ والله أعلم ـ لم يعله الهيثمي إلا به .

وأخرجه الخطيب في «التاريخ» (٩/٧٠) من حديث جابر مختصراً أيضاً ؛ وأعله بـ (سعيد بن زكريا المدائني) ؛ قال فيه يحيى بن معين :

«ليس بشيء» .

قلت : وشيخه الزبير بن سعيد الهاشمي ؛ قال الحافظ :

«لين الحديث» .

وقال الحافظ السيوطي في «الجامع الكبير» (١/٤٠٨) ـ بعد أن عزاه لابن شاهين أيضاً وابن عساكر ـ :

«قال ابن شاهين : حديث غريب ، لا أعلم حدث به إلا سعيد بن زكريا عن الزبير بن سعيد ، والمشهور حديث الشعبي عن النعمان بن بشير» .

٣٣٦٢ ـ (مَنِ احْتكرَ حُكْرةً يريدُ أن يُغْلِي بها على المسلمين ؛ فَهُو خَاطِئ) .

أخرجه أحمد (٢/٣٥٤) ، وابن عدي (٧/٥٤) من طريق أبي معشر عن محمد ابن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت وهذا إسناد حسن في الشواهد .

وأبو معشر ـ واسمه نجيح السندي ـ فيه ضعف لا يمنع من الاستشهاد به ، وهذا معنى قول الهيثمي في «المجمع» (٤/١٠١) :

«رواه أحمد ، وفيه أبو معشر ، وهو ضعيف ، وقد وثق» .

وقد توبع ؛ لكن في الطريق إليه من كان يسرق الحديث ، وهو إبراهيم بن إسحاق الغَسِيلِيُّ : ثنا عبدالأعلى بن حماد النَّرْسِي : ثنا حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو به ، وزاد :

« . . وقد برئ منه ذمَّة الله» .

أخرجه الحاكم (١٢/٢) ، وعنه البيهقي في «السنن» (٣٠/٦) . وأشار الحاكم إلى تضعيفه ؛ فإنه ذكره في جملة أحاديث في النهي عن الاحتكار ، وقال :

«إنها ليس على شرط الكتاب» .

وبيّن علته الذهبي فقال :

«قلت : الغسيلي كان يسرق الحديث» .

وكذلك قال في «الميزان» ، وأقره في «اللسان» ، وذكر عن ابن حبان أنه قال (١١٩/١ ـ ١٢٠) :

«كان يسرق الحديث ، ويقلب الأخبار . . والاحتياط في أمره أن يُحتج به فيما وافق فيه الثقات من الأخبار ، ويُترك ما تفرد به» .

ثم ذكر الحافظ عن الحاكم أنه كان : «من المجهولين» .

وأشار المنذري في «الترغيب» إلى تضعيفه ، فقال ـ بعدما عزاه للحاكم (٢٨/٣) ـ :

« . . وفيه مقال» .

والزيادة التي زادها ؛ لعله سرقها مما رواه أصبغ بن زيد بسنده إلى ابن عمر مرفوعاً بلفظ :

«من احتكر طعاماً أربعين ليلة ؛ فقد برئ من الله ، وبرئ الله منه . . .» .

وهو حديث منكر ؛ كما قال أبو حاتم في «العلل» (١١٧٤/٣٩٢/١) ، وقد أعله كثير من الحفاظ بـ(أصبغ) هذا ، والعلة من شيخه المجهول ، وقد أخطأ بعضهم فقوى الحديث ؛ وكل ذلك وهم بينته في «غاية المرام» (١٩٤ ـ ٣٢٤/١٩٥) ، وخرجته فيه ونقلت أقوال العلماء في إسناده مبيناً الراجح منها من المرجوح بما لا تراه في غيره . والله الموفق .

ثم إن مما يشهد لحديث الترجمة : حديث معمر بن أبي معمر مرفوعاً :

«من احتكر ؛ فهو خاطئ» .

رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في «غاية المرام» (٣٢٥/١٦٥) . وقد وقع في «الترغيب» (٢٦/٣) معزوّاً لمسلم وغيره بزيادة :

« . . طعاماً» !

ولا أصل لها في شيء من روايات حديث معمر هذا ، كما كنت نبهت عليه في «التعليق الرغيب» (٢٦/٣) .

وبهذه المناسبة أقول :

إن مما يحسن التنبيه له : أن نسبة (الغَسيلي) في اسم (إبراهيم بن إسحاق) تحرف في «المستدرك» إلى (العسيلي) بالعين المهملة ، مكان المعجمة كما هو عند البيهقي ، وفي ترجمته من «الميزان» : أنه من ولد (حنظلة الغسيل) . وعلى الصواب ذكره المنذري في «الترغيب» ؛ لكن المعلقون الثلاثة عليه حرفوه (٥٧٠/٣) فجعلوه

بالعين المهملة في المتن والتعليق ؛ جهلاً واغتراراً بما في «المستدرك» ! وهكذا يكون التحقيق في هذا الزمان !

٣٣٦٣ - (اليمينُ الكاذبةُ مَنْفَقَةٌ للسّلعةِ ، مَمْحَقَةٌ للكسْبِ ، (وفي لفظ :) للبركَةِ) .

أخرجه أحمد (٢/٢٣٥ و٢٤٢ و٤١٣) ، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٩/٢٣٣) ، وابن حبان (٧/٢٠٤/٤٨٨٦) ، والبيهقي في «السنن» (٥/٢٦٥) من طرق عن العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . واللفظ الآخر لأحمد في رواية .

وهو عند البخاري من طريق أخرى عن أبي هريرة أصح من هذه ، ولفظه :

«الحلف منفقة للسلعة ، ممحقة للبركة» .

ورواه مسلم ؛ إلا أنه قال :

« . . للربح» .

وهو مخرج في «غاية المرام» (٣٤٢/٢٠٢) .

وإسناد حديث الترجمة صحيح على شرطه ، ولم يخرجه الحاكم - وهو على شرطه - ، ولعله لم يتنبه لزيادة : «الكاذبة» أنها لم ترد في رواية الشيخين ، كما لم يتنبه لها آخرون ، منهم الحافظ العراقي ؛ فإن الغزالي لما أورده في «الإحياء» مثل حديث الترجمة باللفظ الآخر ؛ قال العراقي في تخريجه (٢/٧٥) :

«متفق عليه من حديث أبي هريرة بلفظ : «الحلف» ؛ وهو عند البيهقي بلفظ المصنف» !

ومنهم تلميذه الحافظ الهيثمي ؛ فإنه لم يورده في كتابه «موارد الظمآن» ؛ وهو على شرطه ، ولهذا استدركته عليه في كتابي «صحيح الموارد» ؛ يسر الله تمام طبعه ، بمنه وجوده وكرمه .

(تنبيه) : أورد الديلمي في كتابه «الفردوس» (٥/٥٤٩/٩٠٥٤) حديث الترجمة باللفظ الأول ، فقال المعلق عليه :

«إسناد هذا الحديث في «زهر الفردوس» (٤/٤٣٢) قال : أخبرنا أبي وغيره ـ (قلت [الألباني] : فساق إسناده الطويل في ثلاثة أسطر لا طائل من ذكرها إلى :) حدثنا أبو حنيفة عن ناصح عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً» .

فأقول : الذي في نسختي المصورة من «زهر الفردوس» آخر المجلد (ص ٣٥٦) بهذا الاسناد إلى أبي هريرة بلفظ :

«واليمين الغموس تذهب بالمال ، وتدع الديار بلاقع» .

وناصح هذا : هو ابن عبدالله المحلِّمي ، قال البخاري :

«منكر الحديث» .

لكنه لم يتفرد به ، فانظر الحديث المتقدم في المجلد الثاني برقم (٩٧٨) .

٣٣٦٤ ـ (مَن اقتطعَ مالَ امْرئ مسْلم ؛ بيمينٍ كاذبةٍ ؛ كانتْ نُكْتةً سوداءَ في قَلْبه ، لا يغيِّرها شيءٌ إلى يومِ القيامةِ) .

أخرجه الحاكم (٤/٢٩٤) من طريق محمد بن سنان القزاز : ثنا عبدالرحمن ابن حمران : ثنا عبدالحميد بن جعفر : ثنا عبدالله بن ثعلبة :

أنه أتى عبدالرحمن بن كعب بن مالك ، وهو في إزار جَرْد[1] ، فطاف خلف البيت قد التبب به ، وهو أعمى يقاد ، قال : فسلمت عليه ، فقال : من هذا؟ فقلت : عبدالله بن ثعلبة ، قال : أخو بني حارثة؟ قلت : نعم ، قال : وخَتَنُ جُهَينة؟ قلت : نعم ، قال : هل سمعت أباك يحدث بحديث سمعته يحدث به عن النبي ﷺ ؟ قال : لا أدري ، قال : سمعت أباك يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال :

«صحيح الإسناد» ، ووافقه الذهبي !

قلت : وفيه نظر ؛ فإن القزاز هذا مختلف فيه اختلافاً شديداً ؛ فمن قائل فيه : «كذاب» ، ومن قائل : «ثقة» ! وقال الذهبي في «المغني» :

«مشهور ، رماه بالكذب أبو داود وابن خِراش» .

وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» .

لكنه قد توبع ، فقال الطبراني في «المعجم الكبير» (١/٢٥٠/٨٠١) : حدثنا محمد بن عبدالله الحضرمي : ثنا أحمد بن عنبسة العَبَّاداني : ثنا عبدالله بن حمران به دون القصة .

وأحمد بن عنبسة ؛ كذا وقع في هذه الرواية : (ابن عنبسة) منسوباً إلى جده ؛ فإنه في «التهذيب» وفروعه :

«أحمد بن عاصم بن عنبسة العباداني أبو صالح نزيل بغداد» .

---

(١) بفتح الجيم وتسكين الراء ؛ أي : متجرد خَلِق . قاله الناجي في «العجالة» .

ووقع في «الترغيب» (٣/٤٧) : «إزار خز ذي طاق خلق ؛ قد التبب به» !

وهكذا وقع في حديث آخر عند الطبراني (٧٩١) في حديث آخر منسوباً إلى أبيه وجده (أحمد بن عاصم بن عنبسة العباداني) من طريق الحضرمي نفسه .

وقد روى عنه جماعة ؛ منهم ابن ماجه ، ولم يذكر المزي توثيقه عن أحد ، لكن زاد عليه الحافظ العسقلاني ؛ فقال :

«قلت : ذكره ابن حبان في (الثقات)» .

ولما عزاه المعلق على كتاب «المزي» إلى «الثقات» ؛ لم يقرن معه الجزء والصفحة كما هي العادة المعروفة اليوم ، وذلك لأنه وقع فيه مقلوباً (٨/٣٠) هكذا :

«أحمد بن صالح بن عنبسة أبو عاصم العباداني . . حدثنا عنه عبدالله بن قَحْطَبَة الصالحاني» .

وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق» .

قلت : وعلى هذا ؛ فالمتابعة قوية ، ولكن بقي أن نعرف حال (عبدالله بن ثعلبة) ، فالظن أن ابن أبي حاتم لم يعرفه ، لا هو ولا أبوه ، فقد قال :

«عبدالله بن ثعلبة ، وهو أبو أمامة الحارثي» .

وقال قبل :

«ثعلبة والد عبدالله بن ثعلبة ، قال : سمعت النبي ﷺ يقول : «من حلف على يمين . . .» . روى عبدالحميد . .» فساق إسناده المتقدم ولم يزد !

ويظهر أنه وقع منسوباً إلى جده أيضاً في هذه الرواية ، فقد وقع في رواية أخرى عند الطبراني (٧٩٠) بإسناد آخر من طريق صالح بن كيسان أن عبدالله بن

أبي أمامة بن ثعلبة حدثه عن أبيه . . . وهكذا أورده في «التهذيب» برواية جمع آخر من الثقات عنه غير صالح بن كيسان ، وقال :

«ذكره ابن حبان في (الثقات)» . وعليه قال في «التقريب» :

«صدوق» .

قلت : وهو في «الثقات» (١٨/٧) .

وعلى ما تقدم من التحقيق ؛ يتبين أن الإسناد حسن على الأقل ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم إن الحديث على شرط الهيثمي في «مجمع الزوائد» ، ولم يورده .

وقد رواه هشام بن سعد عن محمد بن زيد بن مهاجر بن قنفذ التيمي عن ابن ثعلبة الأنصاري عن عبدالله بن أُنَيْس الجهني قال : قال رسول الله ﷺ :

«إن من أكبر الكبائر : الشرك بالله ، وعقوق الوالدين ، واليمين الغموس ، وما حلف حالف يمين صبر ، فأدخل فيها مثل جناح بعوضة ؛ إلا جعلت نكتة في قلبه إلى يوم القيامة» .

أخرجه الترمذي (٣٠٢٣) ، والطحاوي في «المشكل» (٣٨٢/١) ، والحاكم (٢٩٦/٤) - وصححه ، ووافقه الذهبي - ، والبيهقي في «الشعب» (٤٨٤٣/٢١٨/٤) ، والطبراني في «الأوسط» (٣٢٦١) ، وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٣٢٧/٧) . وقال الترمذي :

«حديث حسن غريب ، وأبو أمامة الأنصاري : هو ابن ثعلبة ، ولا يعرف اسمه ، وقد روى عن النبي ﷺ أحاديث» .

٣٣٦٥ ـ (مَنْ غَصَبَ رجُلاً أرضَاً ظُلْماً ؛ لقيَ اللهَ وهو علَيْه غضْبانُ) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/١٨/٢٢) : حدثنا طالب بن قُرَّةَ الأَذَني : ثنا محمد بن عيسى الطباع . (ح) وحدثنا الحسين بن إسحاق التُّسْتَرِي : ثنا يحيى الحِمَّاني قالا : ثنا أبو عوانة عن عبدالملك بن عمير عن علقمة بن وائل عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات على شرط مسلم من طريق الحماني ، وهذا وإن كان قد اتهم بسرقة الحديث ؛ فقد تابعه من الوجه الأول : محمد بن عيسى الطباع ، وهو ثقة فقيه ؛ كما قال الحافظ في «التقريب» .

وقد خفيت هذه المتابعة الهامة على الحافظ المنذري في «الترغيب» (٧/٥٤/٣) ، ثم الهيثمي في «المجمع» (١٧٦/٤) فذكر الحديث عن عبدالله رضي الله عنه باللفظ المذكور ؛ وقالا :

«رواه الطبراني من رواية يحيى بن عبدالحميد الحماني» . زاد الهيثمي :

«وهو ضعيف ، وقد وثق ، والكلام فيه كثير» .

ثم إنهما قد وهما في نسبتهما الحديث لـ (عبدالله) ، وتابعهما الحافظ الناجي ، فأخذ يفسر هذه النسبة قائلاً (ق ٢/١٦٧) :

«الظاهر أنه ابن مسعود ؛ فإنه المعني عند الإطلاق» !

وجزم بذلك شيخه الحافظ العسقلاني ، فقال في «مختصره» المنتقى من «الترغيب» (٦٥٨/١٧٧) :

«وعن عبدالله ـ يعني : ابن مسعود ـ . . .» فذكر الحديث !

وكل ذلك ناشئ من التقليد وحسن الظن بالمؤلف المنذري ، مع كثرة أوهامه التي تعجَّب منها الحافظ الناجي ، وكشف النقاب عن الكثير منها ، وفاتته أشياء نبهت على بعضها في تعليقي على «صحيح الترغيب» ، و«ضعيف الترغيب» ؛ وهذا منها .

ثم وقع الناجي - من الأوهام الكثيرة ! - في وهم آخر ، فقال :

«ولفظ : «الغصب» لم يطلع عليه الإمام البلقيني في «تدريبه»[1] ! فقال :

«وليس في الأحاديث : «من غصب» . . .» .

ولا شيخنا ابن حجر ؛ تبعاً لشيخه ابن الملقن في «تخرج أحاديث الرافعي» حيث قالا : «لم يروه أحد منهم بلفظ : «من غصب» . . .» .

قلت : وهذا النفي قد يرد بالنسبة للبلقيني ؛ فإني وإن كنت لم أقف بعد على كلامه في «البدر المنير» ؛ فإن المجلد الذي فيه كتاب «البيوع» منه لما يطبعْ ، ولكني رأيته في «خلاصة البدر المنير» قال (٢/٩٨/١٦٢٠) - بعد أن ذكره من حديث أبي هريرة نحوه - :

«ولا أعلم أنه ورد في رواية : «من غصب» ، مع أني ذكرته في (الأصل) من طرق ليست فيها» .

قلت : فاستدراك الناجي عليه وارد ، بخلاف شيخه ابن حجر ؛ فإنه قال بعد تخريجه لحديث أبي هريرة بألفاظ ، وأحاديث أخرى خرجها دون أن يسوق ألفاظها :

---

(١) كذا الأصل ، ولعل الصواب «بدره» .

«(تنبيه) : لم يروه أحد منهم بلفظ : «من غصب» ، نعم ؛ في «الطبراني» من حديث وائل بن حجر : «من غصب . . .» فذكر حديث الترجمة .

قلت : ففي هذا (التنبيه) فائدتان :

الأولى : الرد على الناجي في استدراكه المذكور على الحافظ .

والأخرى : بيان خطأ نسبة الحديث من الحافظ وغيره لرواية ابن مسعود ، والله ولي التوفيق .

ثم رأيت السيوطي قد عزاه في «الجامع الكبير» (٢/٨٠٤) للطبراني عن وائل ابن حجر ، فالحمد لله على توفيقه ، وأسأله المزيد من فضله .

ولم يتنبه لهذا الخطأ ، ولا لتلك المتابعة القوية المصححة للحديث المعلقون الثلاثة ، فضعفوا الحديث (٢/٢٦٨) مقلدين الهيثمي في تضعيفه للحماني !!

٣٣٦٦ - (لو كنْتُ آمراً أحداً أنْ يسْجدَ لأحد ؛ لأَمرتُ المرأةَ أنْ تسجدَ لِزوْجها ، ولا تؤدِّي المرأةُ حقَّ زوجِها ؛ حتّى لو سأَلها نفْسها على قَتَب لأعْطتهُ) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥/٢٣٦/٥١١٦) : حدثنا موسى بن هارون : ثنا أحمد بن حفص : حدثني أبي : ثنا إبراهيم بن طهمان عن الحجاج بن الحجاج عن قتادة عن القاسم الشيباني عن زيد بن أرقم :

أن معاذاً قال : يا رسول الله ! أرأيت أهل الكتاب يسجدون لأساقفتهم وبطارقتهم ، أفلا نسجد لك؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات رجال البخاري ؛ غير القاسم

الشيباني ، وهو صدوق يغرب ؛ كما قال الحافظ في «التقريب» ، وهو من رجال مسلم ، واسم أبيه : عوف .

وموسى بن هارون ثقة حافظ مشهور ، مترجم في «تاريخ بغداد» ، و«تذكرة الحفاظ» وغيرهما .

ثم رواه الطبراني (٥١١٧) من طريق صدقة عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة به .

وصدقة : هو ابن عبدالله السمين ضعيف .

وله طريق أخرى عن زيد بن أرقم ؛ يرويه المغيرة بن مسلم عن عمرو بن دينار عنه قال : قال رسول الله ﷺ :

«المرأة لا تؤدي حق الله عليها ؛ حتى تؤدي حق زوجها كله ، حتى لو سألها وهي على ظهر قتب ؛ لم تمنعه نفسها» .

أخرجه الطبراني (٥/٢٢٧/٥٠٨٤) .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات . وقال المنذري في «الترغيب» (٣/٧٧/٢٨) :

«رواه الطبراني بإسناد جيد» .

وقال الهيثمي في «المجمع» (٤/٣٠٨) :

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» بنحوه ، ورجاله رجال «الصحيح» ؛ خلا المغيرة بن مسلم ، وهو ثقة» .

قلت : الذي في «مجمع البحرين» (٤/١٩٣/٢٣١٧) يختلف سنده أيضاً عن

هذا ؛ ليس فيه : (المغيرة بن مسلم) ، وهو في «المعجم الأوسط» (٨/٢٠٩/ ٧٤٢٩ - ط) من طريق أبي يزيد الكوفي بشر بن عبدالملك قال : حدثنا محمد بن سواء (الأصل : سواد !) عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن القاسم بن عوف الشيباني عن زيد بن أرقم مرفوعاً مختصراً ؛ بلفظ :

«لا تمنع المرأة زوجها نفسها ؛ وإن كانت على قتب» .

وهذه متابعة قوية من محمد بن سواء ؛ فإنه ثقة من رجال الشيخين .

وأما بشر بن عبدالملك ؛ فقد كنت ذكرت فيما تقدم من هذا الكتاب تحت الحديث (١٢٠٣) المجلد الثالث ، وقد ذكرت هذا الحديث شاهداً له ؛ فقلت : «بشر هذا لم أعرفه ، ويراجع له «الجرح والتعديل» ؛ فإني لا أطوله الآن» .

وفي الطبعة الجديدة لهذا المجلد علقت عليه بما خلاصته أنه ثقة ، فراجعه ، وعليه فالسند جيد قوي . وبالله التوفيق .

٣٣٦٧ - (إنِّي أَجِدُ نَفَس الرّحمن مِن هنا - يشيرُ إلى اليَمنِ) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧/٦٠/٦٣٥٨) : حدثنا أبو زرعة : ثنا أبو اليمان : ثنا إسماعيل بن عياش عن الوليد بن عبدالرحمن . (ح) ثنا بكر بن سهل : ثنا عبدالله بن يوسف : ثنا عبدالله بن صالح الحمصي : حدثني إبراهيم بن سليمان الأفطس عن الوليد بن عبدالرحمن الجُرَشِيِّ عن جُبَيْر بن نُفَيْر : حدثني سَلَمة بن نُفَيل السَّكُوني قال :

دنوت من رسول الله ﷺ ، حتى كادت ركبتاي تمسان فخذه ، فقلت : يارسول الله ! تُركت الخيل ، وألقي السلاح ، وزعم أقوام أن لا قتال ! فقال :

«كذبوا ! الآن جاء القتال ، لا تزال من أمتي أمَّةٌ قائمة على الحق ، ظاهرة على الناس ، يُزيغ الله قلوب قوم قاتلوهم لينالوا منهم» .

وقال وهو مُوَلٍّ ظهره إلى اليمن : . . . فذكر الحديث ، وزاد :

«ولقد أوحي إليّ أني مكفوف[1] غير مُلَبِّث ، وتتبعوني أفناداً ، والخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة ، وأهلها معانون عليها» .

قلت : وإسناده صحيح من الوجه الأول عن الوليد بن عبدالرحمن ، وهو ثقة من رجال مسلم .

وفي الوجه الآخر بكر بن سهل ؛ فيه ضعف .

وشيخ عبدالله بن صالح الحمصي لم أعرفه ! ثم تبين أن اسم أبيه محرف ، صوابه (سالم) ، فقد رأيت البيهقي قد أخرج الحديث في «الأسماء والصفات» (ص ٤٦٢ ـ ٤٦٣) من طريق محمد بن إسحاق الصاغاني : أنا عبدالله بن يوسف : أنا عبدالله بن سالم الحمصي : ثنا إبراهيم بن سليمان الأفطس به .

قلت : فهو إسناد صحيح أيضاً ؛ لأن عبدالله بن سالم الحمصي ـ وهو الأشعري ـ ثقة اتفاقاً ، ومن رجال البخاري .

ومن ضلال الشيخ الكوثري ، ومعاداته للسنة وأحاديث الصفات ، وتضليله للقراء : تعليقه في حاشية «الأسماء» على ابن سالم هذا بقوله :

«كان أبو داود يذمه» !

---

(١) كذا الأصل ! وفي «الجامع الكبير» (٣٠٦/١) برواية الطبراني : «مقبوض» ، وكذلك هو عنده في رواية أخرى .

فتعامى عن أقوال الأئمة المجمعة على توثيقه ، وتشبث بذم أبي داود إياه لمذهبه ، وقد أخرج له في «سننه» ، وهو يعلم أن ذلك لا يضر في عدالته وصحة حديثه عند العلماء تنصيصاً وتفريعاً ، مع أن الحديث ليس له علاقة بالصفات ؛ كما يأتي عن ابن تيمية .

على أنه قد توبع في الوجه الأول كما رأيت ، فلا يضره الذم المذكور لو كان قدحاً في ثقته ، ولكن هذا هو شأن أهل الأهواء ؛ لا يخلصون للبحث العلمي ، وإنما يتبعون منه ما يوافق أهواءهم ! والله المستعان .

واعلم أن هذا الحديث قد جاء في بعض طرقه زيادة أخرى بلفظ :

«عقر دار المؤمنين بالشام» .

وكنت خرجته في المجلد الرابع (١٩٣٥) ، فأعدت تخريجه هنا لحديث الترجمة ، مستدركاً به على تخريجي إياه في «الضعيفة» في المجلد الثالث (١٠٩٧) ، لكن من حديث أبي هريرة ، فهذا شاهد قوي له من حديث سلمة بن نفيل ، أوجب علي تخريجه هنا ، والتنبيه على أن الحديث صار به صحيحاً ، والحمد لله على توفيقه ، وأسأله المزيد من فضله .

هذا ؛ ويبدو أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يذهب إلى ثبوت الحديث ، فقد رأيته سئل عن حديث : «الحجر الأسود يمين الله في الأرض» ، وعن هذا الحديث في «مجموع الفتاوى» (٣٩٧/٦ - ٣٩٨)؟ فضعف الأول ، دون هذا ، وقال مبيناً معناه ، وأنه ظاهر فيه ؛ فقال :

«فقوله في : «اليمن» يبين مقصود الحديث ؛ فإنه ليس لليمن اختصاص بصفات الله تعالى حتى يظن ذلك ، ولكن منها جاء الذين يحبهم ويحبونه ، الذين

قال فيهم : ﴿من يرتَدَّ منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه﴾ ؛ وقد روي أنه لما نزلت هذه الآية ؛ سئل عن هؤلاء؟ فذكر أنهم قوم أبي موسى الأشعري[1] . وجاءت الأحاديث الصحيحة ، مثل قوله : «أتاكم أهل اليمن ، أرق قلوباً ، وألين أفئدة ، الإيمان يمانٍ ، والحكمة يمانية»[2] . وهؤلاء هم الذين قاتلوا أهل الردة ، وفتحوا الأمصار ، فبهم نَفَّس الرحمن عن المؤمنين الكربات ، ومن خصص ذلك بأويس ؛ فقد أبعد» .

قلت : وعلى هذا المعنى فليس الحديث من أحاديث الصفات ، ولذلك لم يورده الحافظ الذهبي في جملة أحاديثها في كتابه «العلو» الذي كنت اختصرته ، وهو مطبوع ، خلافاً للشيخ زاهد الكوثري الذي غمز من صحته كما تقدم مع الرد عليه ، ولذلك كذّب ابن تيمية رحمه الله ما حكاه الغزالي عن بعض الحنابلة أن الإمام أحمد لم يتأول إلا ثلاثة أشياء ؛ منها هذا الحديث ، فقال (٥/٣٩٨) :

«فهذه الحكاية كذب على أحمد ، لم ينقلها أحد عنه بإسناد ، ولا يعرف أحد من أصحابه نقل ذلك عنه ، وهذا الحنبلي مجهول لا يعرف» .

ثم رأيت ابن الأثير قد أورد الحديث في مادة (نفس) من «النهاية» ، وقال :

«قيل : عنى به الأنصار ؛ لأن الله نفس بهم الكرب عن المؤمنين ، وهم يمانون ؛ لأنهم من الأزد ، قال الأزهري : (النَّفَس) في الحديث اسم وضع موضع المصدر الحقيقي من : (نَفَّسَ ينفِّس تنفيساً ونَفَساً) ، كما يقال : (فرَّج يُفَرِّج تفريجاً وفَرَجاً) ؛ كأنه قال : أجد تنفيس ربكم من قبل اليمن» .

---

(١) فيه عدة أحاديث يدل مجموعها على صحة ذلك ؛ انظر الحديث الآتي .

(٢) متفق عليه ، وهو مخرج في «الروض النضير» (١٠٤٥) .

٣٣٦٨ ـ (لما نزلت هذه الآية : ﴿يا أَيُّها الذين آمنوا من يرتَدَّ منكم عن دينه فسوفَ يأْتي اللهُ بقوم يحبُّهم ويحبُّونه﴾ ؛ أوْمأَ رسولُ الله ﷺ إلى أَبي موسَى بشَيءٍ كان معه ، فقال :

«هُمْ قومُ هذا ») .

أخرجه الحاكم (٢/٣١٣) ، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/١٢٥) ، وابن سعد في «الطبقات» (٤/١٠٧) ، وابن جرير في «التفسير» (٦/١٨٣) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/٣٧١/١٠١٦) من طرق عن شعبة عن سماك بن حرب عن عياض الأشعري قال : . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم » . ووافقه الذهبي .

وقال الهيثمي في«المجمع» (٧/١٦) :

«رواه الطبراني ، ورجاله رجال الصحيح» .

وأقول : عياض : هو ابن عمرو الأشعري ، مختلف في صحبته . فقال الحافظ في«التقريب» :

«صحابي ،له حديث ، وجزم أبو حاتم بأن حديثه مرسل ، وأنه رأى أبا عبيدة ابن الجراح ؛ فيكون مخضرماً» .

قلت : وقد جاء موصولاً ؛ فقال ابن جرير : حدثنا ابن المثنى قال : ثنا أبو الوليد قال : ثنا شعبة عن سماك بن حرب ، قال : سمعت عياضاً يحدث عن أبي موسى : أن النبي ﷺ قرأ هذه الآية . . . الحديث نحوه .

قلت : وهذا إسناد صحيح متصل ؛ فإن أبا الوليد هذا ـ واسمه هشام بن

عبدالملك ـ ثقة ثبت من رجال الشيخين ؛ كما في «التقريب» ، فالظاهر أن شعبة كان يرسله تارة ويسنده أخرى ، فقد تابعه على إسناده عبدالصمد بن عبدالوارث : حدثنا شعبة به :

أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/١٣/٣) .

ويشهد لهذا المسند : أنه قد توبع عليه من عبدالله بن إدريس عن أبيه عن سماك بن حرب به .

أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٣٥١/٥) من طريق عبدالله بن أحمد بن حنبل قال : ثنا أبو معمر : حدثنا عبدالله بن إدريس به .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم أيضاً ؛ غير عبدالله بن أحمد ، وهو ثقة ، وكذلك من دونه .

وللحديث شواهد :

أولاً : عن معاوية بن حفص قال : حدثنا أبو زياد ـ يعني : إسماعيل بن زكريا ـ عن محمد بن قيس عن محمد بن المنكدر عن جابر قال :

سئل رسول الله ﷺ عن قوله : ﴿**فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه**﴾؟ قال :

«هؤلاء قوم من اليمن ، ثم من كِنْدة ، ثم من السَّكون ، ثم من تُجِيبَ» .

أخرجه ابن أبي حاتم أيضاً ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١٤١٤/٢٣٢/٢) ، وقال ـ والسياق له ـ :

«لم يروه عن محمد بن قيس الأسدي إلا أبو زياد ، ولا عن أبي زياد إلا معاوية ، تفرد به أبو حميد» .

كذا قال ! ولم يتفرد به ـ وهو ثقة ـ ؛ فقد تابعه محمد بن المصفى عند ابن أبي حاتم ، ولكنه مضعف ، قال الحافظ :

«صدوق ، له أوهام ، وكان يدلس» .

قلت : وقد صرح بالتحديث ، لكنه لم يذكر في إسناده : (محمد بن قيس الأسدي) ، فلعل ذلك من أوهامه ! وعلى كل حال فالإسناد جيد ، رجاله كلهم ثقات ؛ غير معاوية بن حفص ـ وهو الشعبي الحلبي ـ ، قال الحافظ :

«صدوق» .

ولذلك قال الهيثمي :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وإسناده حسن» .

ثانياً : قال ابن أبي حاتم : حدثنا أبو سعيد الأشج : حدثنا عبدالله بن الأجلح عن محمد بن عمرو عن سالم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مثل حديث جابر ؛ لكنه لم يذكر : «ثم من تُجِيبَ» .

وإسناده جيد حسن ؛ ومحمد بن عمرو : هو ابن علقمة المدني ، وسالم هو ابن عبدالله بن عمر . وقد روي عن أبيه شيء من هذا ؛ وهو :

ثالثاً : أخرج البخاري في «تاريخه» عن القاسم بن مُخَيْمِرَة قال :

أتيت ابن عمر ، فرحّب بي ثم تلا : ﴿**من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم**﴾ ، ثم ضرب على منكبي ؛ وقال :

أحلف بالله ؛ إنهم منكم أهل اليمن (ثلاثاً) .

ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢/٢٩٢) .

رابعاً : قال شُرَيْحُ بن عُبَيْدٍ :

لما أنزل الله : **﴿يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه . . .﴾** إلى آخر الآية ؛ قال عمر : أنا وقومي هم يا رسول الله؟! قال :

«لا ، بل هذا وقومه» ؛ يعني : أبا موسى الأشعري .

أخرجه ابن جرير . وإسناده مرسل صحيح رجاله كلهم ثقات ؛ فهو شاهد قوي في الجملة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٣٣٦٩ ـ (لما نزلتْ : ﴿إذا جَاءَ نصْرُ اللهِ والفتْح﴾ ؛ قال : أَتاكُم أهلُ اليمنِ ؛ هُمْ أرقّ قلوباً ، الإيمانُ يمانٍ ، الفقهُ يمانٍ ، الحكمةُ يمانية) .

أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (٢/٤٠٤) ومن طريقه أحمد في «مسنده» (٢/٢٧٧) : أنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين قال : سمعت أبا هريرة يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين .

وقد أخرجه مسلم (١/٥٢) وغيره من طريق أخرى عن ابن سيرين به دون الآية .

وكذلك أخرجه هو ، والبخاري (٤٣٨٨ ـ ٤٣٩٠) ، وابن حبان (٧٢٥٣ و٧٢٥٥ ـ ٧٢٥٦) ، وأبو عوانة (١/٥٩ ـ ٦٠) وغيرهم من طرق أخرى عن أبي هريرة به ، وهو مخرج في «الروض النضير» (١٠٤٥) .

لكن لزيادة الآية شاهد قوي من حديث ابن عباس ، وله عنه طريقان ، بل ثلاثة :

الأولى : الحسين بن عيسى الحنفي : حدثنا معمر عن الزهري عن أبي حازم عنه قال :

بينما النبي ﷺ بالمدينة ؛ إذ قال :

«الله أكبر ، الله أكبر ، جاء نصر الله ، وجاء الفتح ، وجاء أهل اليمن ، قوم نقية قلوبهم ، لينة طاعتهم ، الإيمان يمانٍ ، والفقه يمانٍ ، والحكمة يمانية» .

أخرجه ابن حبان (٢٢٩٩ ـ موارد) ، والطبري في «تفسيره» (٣٠/٢١٥) ، والبزار (٣/٣١٦/٢٨٣٧ ـ كشف الأستار) ـ مختصراً ـ ، ولفظه :

« . . إذ قال : الله أكبر ﴿**إذا جاء نصر الله والفتح**﴾ ، وجاء أهل اليمن . . .» .

وقال البزار :

«لا نعلم أسند الزهري عن أبي حازم غير هذا» .

قلت : ورجاله ثقات ؛ غير الحسين بن عيسى ، وهو ضعيف .

وقد خالفه في إسناده ابن ثور ؛ فقال هذا : عن معمر عن عكرمة :

لما نزلت ﴿**إذا جاء نصر الله والفتح**﴾ ؛ قال النبي ﷺ :

«جاء نصر الله والفتح ، وجاء أهل اليمن . . .» الحديث .

أخرجه ابن جرير ، وإسناده مرسل صحيح ، وقد جاء عنه مسنداً عن عكرمة عن ابن عباس ، وهو التالي :

الثانية : عن هلال بن خباب عن عكرمة عن ابن عباس قال :

لما نزلت ﴿**إذا جاء نصر الله والفتح . . .**﴾ إلى آخر السورة ؛ قال : نُعِيت

لرسول الله ﷺ نفسه حين أنزلت ، فأخذ في أشد ما كان [قط] اجتهاداً في أمر الآخرة ، وقال رسول الله ﷺ بعد ذلك :

«جاء الفتح ، وجاء نصر الله ، وجاء أهل اليمن» .

فقال رجل : يا رسول الله ! وما أهل اليمن؟ قال :

«قوم رقيقة قلوبهم ، لينة قلوبهم ، الإيمان يمانٍ ، والحكمة يمانية ، والفقه يمانٍ» .

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/٥٢٥/١١٧١٢) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/٣٢٨ - ٣٢٩) ، و«الأوسط» (٣/١٥/٢٠١٧) .

وروى أحمد الجملة الأولى منه (١/٢١٧) من طريق عطاء عن سعيد عن ابن عباس . وقال الهيثمي (٧/١٤٤) عقبه :

«رواه أحمد ، والطبراني في حديث طويل . . وفي إسناده هلال بن خباب ، قال يحيى : ثقة مأمون لم يتغير ، ووثقه ابن حبان ، وفيه ضعف ، وبقية رجاله رجال «الصحيح» ، وفي إسناد أحمد عطاء بن السائب ، وقد اختلط» .

أما حديث هلال بن خباب ؛ فحسن الإسناد ، وقد قال الذهبي في «الكاشف» : «ثقة» .

والأقرب قول الحافظ في «التقريب» :

«صدوق تغير بأخرة» . ولذلك سكت في «الفتح» (٨/١٠٠) عن الحديث ، وقد عزاه للبزار .

الثالثة : وهي متابعة لهلال بن خباب من عبدالملك بن أبي بشير عن عكرمة عن ابن عباس قال :

كنا عند النبي ﷺ ، فنزلت ﴿إذا جاء﴾ ، فقال :

«هم أهل اليمن» .

هكذا رواه البخاري في «التاريخ» (٣/٢/١٩٥) ؛ فقال : وقال عبدالعزيز : حدثنا الخضر : حدثنا عمر عن عبدالملك بن أبي بشير . . .

قلت : وهذا إسناد حسن أيضاً ، ومتابعة قوية من عبدالملك هذا ؛ فإنه ثقة ، وكذلك من دونه .

وعمر : هو ابن مجاشع المدائني ، وفي ترجمته ساقه البخاري ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وكذلك فعل ابن أبي حاتم ، لكن ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/١٨٤) من رواية الخضر هذا عنه ـ وهو ابن محمد الحراني ـ ؛ لكن ذكر له في «اللسان» راويين آخرين ، وأن ابن معين قال : «لا بأس به» ، فراجعه إن شئت ، أو «تيسير الانتفاع» .

قلت : له شاهد من حديث مِينَاءَ عن عبدالله بن مسعود به :

أخرجه أحمد (١/٤٤٩) ؛ لكن ميناء هذا متروك . وقد روي بإسناد آخر أسوأ منه عن ابن مسعود مطولاً ، وقد خرجته في «الضعيفة» (٦٤٤٥) .

قلت : إن من فضل الله علي أن وفقني لتخريج هذه الفضائل لأهل اليمن وإحيائها ، وبخاصة حديث الترجمة ، فقد خفي على كثير من الحفاظ والمخرجين فضلاً عن غيرهم ؛ فإنه وإن كان هناك منهم من ذكر شيئاً من طرقه وألفاظه ؛ فما منهم من أحد من أحاط بطرقه وشواهده التي تقويه ، ومن وجد شيئاً منها فبدون تحقيق وتصحيح ، فلنذكر من وقفنا على كلامهم :

أولاً : الحافظ ابن كثير ؛ فإنه مع كثرة استحضاره لأحاديث «المسند» وعزوه إليه كثيراً ، حتى قيل : إنه من أعلم الناس به ، ومع ذلك ؛ فقد فاته حديث الترجمة ، فلم يذكره في تفسير سورة (النصر) (٤/٥٦٢) ، وإنما ذكر حديث ابن عباس من الوجهين عنه من رواية ابن جرير والطبراني ، وحديث عكرمة المرسل ، وفاتته رواية البخاري عنه عن ابن عباس !

ثانياً : الحافظ ابن حجر ؛ فإنه مع توسعه المعروف في تتبع ألفاظ الحديث في «الفتح» وتخريجها ، وتمييز صحيحها من ضعيفها في الغالب ، بحيث إننا لا نعرف له نظيراً في ذلك ، ومع ذلك ؛ فقد فاته حديث الترجمة وما تحته ؛ إلا حديث هلال ابن خباب ، ومن رواية البزار فقط ، مع أنه شرح قوله ﷺ : «أتاكم أهل اليمن . . .» في أكثر من موضع من «الفتح» ، وأورده في «أطراف المسند» (٨/٣٦/١٠٢٢٣) من رواية عبدالرزاق ، لكن دون آية النصر !

ثالثاً : الحافظ السيوطي ؛ فإنه مع ذكره لحديث الترجمة في «الدر المنثور» (٦/٤٠٨) ، ولحديث ابن عباس أيضاً ؛ فإنه قد أبعد النُّجعة في تخريجهما ، فإنه عزا الأول لابن مردويه فقط ! والآخر لابن عساكر فحسب ! وسكت عن إسنادهما على عادته الغالبة .

رابعاً وأخيراً : قول مصحح «تاريخ البخاري» والمعلق عليه تعليقات علمية مفيدة ، وهو الشيخ الفاضل عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ؛ قال في التعليق على قوله في الحديث ﴿**إذا جاء**﴾ :

«كذا في الأصل ، ولعل ما بعد : «إذا جاء» سقط من الأصل ، فالله أعلم أي : «إذا جاء» أراد» .

قلت : قد تبين ـ والحمد لله ـ من هذا التحقيق والتخريج أنه أراد ﴿**إذا جاء**

نصر الله والفتح﴾ ، وعندي أنه لا سقط فيه ، وأنه من اختصار البخاري نفسه ، وهي عادة له ـ لا تخفى على الشيخ الفاضل ـ في كثير من أحاديث الكتاب التي يذكر في بعض التراجم ، وقد يكون الاختصار أحياناً اختصاراً شديداً يشبه اللغز ، مثل قوله في ترجمة (عمر بن مسكين) :

«يروي عن نافع عن ابن عمر في الجنائز» .

لكن الباحث ـ أو الحافظ ـ من السهل عليه أن يهتدي إلى الحديث المشار إليه . وبالله التوفيق .

٣٣٧٠ـ (كُفْرٌ بامْرِئ ادِّعاءُ نَسَبٍ لا يَعْرِفُه ، أوْ جَحْدُهُ وإن دقَّ) .

أخرجه ابن ماجه (٢/٩١٦/٢٧٤٤) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٨/٤٤٦/٧٩١٥) ، و«الصغير» (ص ٢٢٢ هند) من طريقين عن يحيى بن سعيد : حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد حسن . وقول الطبراني فيه :

«لم يروه عن يحيى بن سعيد إلا أبو ضمرة أنس بن عياض» ! فهو بالنسبة لما أحاط به علمه ؛ وإلا فهو عند ابن ماجه من طريق سليمان بن بلال عن يحيى . وهذا ثبت في بعض نسخ «ابن ماجه» دون بعض ؛ كما نبه على ذلك الحافظ في «النكت الظراف» (٦/٣٤١ ـ ٣٤٢) ، ولذلك لم يعزه المنذري في «الترغيب» لابن ماجه ؛ فقال (٣/٨٨) :

«رواه أحمد والطبراني في (الصغير)» !

وفاته عزوه لـ «الأوسط» أيضاً !

وأما أحمد ؛ فرواه من طريق أخرى عن عمرو بن شعيب ؛ فقال (٢/٢١٥) :

ثنا علي بن عاصم عن المثنى بن الصَّبَّاح عن عمرو بن شعيب به مع تقديم وتأخير ، ولفظه :

«كفر ؛ تبرؤ من نسب وإن دق ، أو ادعاء إلى نسب لا يعرف» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف إلى عمرو ؛ لحال المثنى وعلي بن عاصم ، ولكنه لا يضر الطريق الأولى عن عمرو ، ولذلك لم يعله المنذري بهما ، وتبعه الهيثمي ، فقال (٩٧/١) :

«رواه أحمد ، والطبراني في «الصغير» ، و«الأوسط» ؛ وهو من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده» .

يشير بذلك إلى أنها رواية حسنة ، احتج بها الأئمة أحمد وغيره ؛ كما هو مبين في محله .

قلت : ومن جهل المعلقين الثلاثة على «الترغيب» ، وقلة فهمهم فيه : أنهم لم ينتبهوا إلى ما أشرت إليه من صنع المنذري والهيثمي ! ومما دلني على ذلك أنهم لما نقلوا كلام الهيثمي المذكور بتروا منه قوله : «وهو من رواية . . .» إلخ ؛ لأنهم ـ لجهلهم البالغ ـ لم يفهموا له معنى ! ولذلك تطاولوا عليه وعلى المنذري ؛ فتعقبوهما بقولهم ـ وكأنهم اكتشفوا كنزاً !! ـ :

«قلنا (!) : في إسناده المثنى بن الصباح ؛ ضعيف اختلط بأخرة» !

وهذا كذب بالنسبة لرواية الطبراني ؛ لأنها سالمة منه ؛ كما قد رأيت ، ولكذبهم هذا جنوا على الحديث بتصديرهم الكلام عليه بقولهم : «ضعيف» ! ولم يضعفه أحد من قبل فيما علمت ؛ فهذا هو الحافظ ابن حجر الذي من «تقريبه» نقلوا تضعيف المثنى ؛ قد ذكر الحديث في «الفتح» (٤٢/١٢) من رواية أحمد ، ولم

يضعفه ، بل أشار إلى تقويته بسكوته عنه كما هي قاعدته ، وبقوله :

«وله شاهد عن أبي بكر الصديق» .

وعزاه في مكان آخر (ص ٥٥) للطبراني .

وهذا الشاهد قد روي مرفوعاً وموقوفاً : أما المرفوع ؛ فله طريقان :

أحدهما : يرويه السَّرِيُّ بن إسماعيل عن بيان عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر الصديق مرفوعاً .

أخرجه البزار في «البحر الزخار» (١/١٣٩/٧٠) ، وأبو يعلى في «المسند الكبير» (٢/٤/١ ـ المطالب العالية المسندة) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/٣٩٠ ـ ٣٩١) ؛ وقال :

«لم يروه عن بيان إلا السري» .

قلت : وهو متروك ؛ كما قال الهيثمي والعسقلاني .

والطريق الآخر ؛ يرويه عمر بن موسى الحادي : حدثنا حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن الأعمش عن عبدالله بن مرة عن عبدالله بن سخبرة عن أبي بكر الصديق مرفوعاً .

أخرجه ابن عدي (٥/٥٤) ، والطبراني أيضاً في «الأوسط» (٩/٢٦١/ ٨٥٧٠) ، والخطيب في «التاريخ» (٣/١٤٤) ـ واستغربه ـ . وقال الطبراني :

«تفرد به عمر بن موسى الحادي» .

قلت : قال ابن عدي :

«ضعيف ، يسرق الحديث ، ويخالف في الأسانيد» .

والحجاج بن أرطاة مدلس وقد عنعنه . وذهل الهيثمي عن العلة الأولى ، وعن علة الحجاج الحقيقية ، فقال :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه الحجاج بن أرطاة ، وهو ضعيف» !!

قلت : فأطلق الضعف عليه ، وهو خطأ ؛ فإنه ثقة في نفسه ، وإنما علته أنه يدلس ، فإذا صرح بالتحديث ؛ فهو حجة ، وهنا قد عنعنه فهي العلة . وقد خولف ؛ كما يأتي .

وأما الموقوف ؛ فقال ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/٥٣٨/٣١٦٠) : حدثنا ابن نمير عن الأعمش عن عبدالله بن مرة عن أبي معمر قال : قال أبو بكر :

«كفر بالله من ادعى نسباً لا يُعلم ، وتبرأ من نسب وإن دق» .

وتابعه شعبة عن سليمان ـ وهو الأعمش ـ . أخرجه الخطيب .

وأبو معمر : هو عبدالله بن سخبرة .

قلت : وهذا إسناد صحيح موقوف ، وهو ـ في نقدي ـ في حكم المرفوع ؛ لأنه لا يقال بالاجتهاد والرأي . والله أعلم .

٣٣٧١ ـ (مَنْ شابَ شَيْبةً في سبيل اللهِ (وفي رواية : في الإِسلامِ) ؛ كانتْ له نوراً يوم القيامة . فقال رجل عند ذلك : فإنَّ رجالاً ينتفون الشيب؟ فقال :

من شاء ؛ فليَنْتِفْ نُورَهُ) .

أخرجه أحمد (٦/٢٠) : ثنا قتيبة بن سعيد : ثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي

حبيب عن عبدالعزيز بن أبي الصعبة عن حَنَش[1] عن فضالة بن عُبَيْد أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

ومن هذا الوجه : أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/٣٠٤ ـ ٣٠٥) ؛ إلا أنه جمع بين الروايتين فقال :

«في الإسلام في سبيل الله» .

وأخرجه البزار (٣/٣٧١/٢٩٧٣) من طريق أبي الأسود النضر بن عبدالجبار المصري : ثنا ابن لهيعة . . . بالرواية الأخرى .

وابن عدي في «الكامل» (٤/١٥٢) من طريق ثالث عن ابن لهيعة به مختصراً .

وقد تابعه يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب . . . بالرواية الأخرى .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/٣٠٤/٧٨٢) ، وفي «الأوسط» أيضاً (٦/٢٣١/٥٤٨٩) من طريق وهب بن جرير بن حازم : ثنا أبي قال : سمعت يحيى ابن أيوب به .

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٥/٢١٠/٦٣٨٨) ـ من هذين الطريقين عن يزيد بن أبي حبيب ـ وكذا الشجري في «الأمالي» (٢/٢٤٢) من طريق الطبراني من الوجهين .

إذا ثبت هذا ؛ فرجال الإسناد كلهم ثقات معروفون ؛ غير عبدالعزيز بن أبي الصعبة ؛ فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/١١١) ؛ ومع أنه لم يرو عنه غير

---

(١) قلت : وقع فيه : (حسن) مكان : (حنش) ! وهو خطأ قديم من بعض الرواة ، كما بينت في «تيسير الانتفاع» ، وهو ابن عبدالله الصنعاني الدمشقي .

يزيد هذا ، وعمران بن موسى ، ومع ذلك ؛ قال ابن المديني :

«ليس به بأس ، معروف» .

فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى ، وهو الذي كنت جنحت إليه فيما تقدم تحت حديث ابن عدي المشار إليه آنفاً برقم (١٢٤٤) .

وإنما أعدت تخريجه هنا بشيء زائد في الفائدة والتخريج : أنني رأيت المنذري في «الترغيب» ـ وأنا في صدد تهيئة الجزء الثاني والثالث من «صحيح الترغيب» ـ رأيته قد أعل الحديث بابن لهيعة ؛ فقال (٢/١١٣/٣) :

«رواه البزار ، والطبراني في «الكبير» ، و«الأوسط» من رواية ابن لهيعة ، وبقية إسناده ثقات» !

قلت : ونحوه في «مجمع الزوائد» (١٥٨/٥) !

فأقول : في هذا التخريج ـ على إيجازه ـ أمور عجيبة من الخلط ؛ لم ينبه عليها الحافظ الناجي :

أولاً : لم يعزواه لأحمد ، وهو أولى بالعزو لجلالته وعلو طبقته ؛ كما هو معلوم .

ثانياً : غفلا عن متابعة يحيى بن أيوب ـ وهو الغافقي المصري ـ لابن لهيعة في «كبير الطبراني» ؛ فلم يبق وجه لإعلاله بابن لهيعة ، وقد كان من آثارها أن اغتر بهذا الإعلال المعلقون الثلاثة ؛ فضعفوا الحديث !

ثالثاً : أخطأا في نسبة رواية ابن لهيعة للطبراني في «الأوسط» ؛ وإنما عنده المتابعة المذكورة .

رابعـــاً : لا يتوجه الإعلال المذكور بالنسبة لرواية قتيبة بن سعيد عن ابن لهيعة ؛ لأنها صحيحة ملحقة برواية العبادلة عنه ؛ كما في ترجمة ابن لهيعة في «سير أعلام النبلاء» (١٥/٨) ، وقد سبق بيان هذا في غيرما موضع .

٣٣٧٢ - (إنّ أطولَ النّاسِ جُوعاً يومَ القيامةِ ؛ أكثرُهم شِبَعاً في الدُّنيا) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٢٧/١٢٦/٢٢) : حدثنا عبدان بن أحمد : ثنا محمد بن خالد الكوفي : ثنا إسحاق بن منصور : ثنا عبدالسلام بن حرب عن أبي رجاء عن أبي جُحَيْفة قال :

تجشأت عند النبي ﷺ ، فقال :

«ما أكلت يا أبا جحيفة؟!» . فقلت : خبز ولحم ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ غير محمد بن خالد الكوفي ، وأنا أظن أنه الذي في «ثقات ابن حبان» (١٣٣/٩) :

«محمد بن خالد بن صالح التميمي ، أبو عبدالله ، كوفي ، يروي عن أبي نعيم وأهل بلده ، حدثنا عنه محمد بن المنذر بن سعيد وغيره» .

قلت : أظنه هذا ؛ لأنه من هذه الطبقة ؛ فإن عبدان بن أحمد ، الثقة الحافظ من طبقة محمد بن المنذر بن سعيد ، هذا توفي سنة ثلاث وثلاثمائة ، وذاك توفي سنة ست وثلاثمائة .

وخفي حاله على الهيثمي فلم يعرفه ، فقال في «المجمع» (٣١/٥) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، و«الكبير» بأسانيد ، وفي أحد أسانيد «الكبير»

محمد بن خالد الكوفي ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» .

قلت : وهذا النفي منه هو الذي أهاب بي لتخريج الحديث هنا مرة أخرى ، بعد أن كنت خرجته قديماً عن جمع من الصحابة منهم أبو جحيفة هذا ، ومن ثلاثة طرق عنه ، منها طريق أبي رجاء هذه ، في المجلد الأول من هذه السلسلة برقم (٣٤٣) ، وفي الطبعة الجديدة منه نقلت فيه النفي المذكور دون أي تعقيب عليه ؛ لأن المصادر التي ساعدتني الآن على معرفة محمد بن خالد الكوفي هذا لم تكن مطبوعة يومئذٍ ؛ مثل «ثقات ابن حبان» ، و«معجم الطبراني الكبير» .

وقد كنت نقلت عن المنذري أنه قال في أحد إسنادي البزار : «رواته ثقات» .

ولما وقفت على إسناده بواسطة «كشف الأستار» ؛ جودت إسناده في الطبعة الجديدة قائلاً :

«فهو جيد ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير شيخ البزار : العباس بن جعفر ـ وهو البغدادي ـ ؛ ثقة» .

ولم أكن أعلم أنه متابع لمحمد بن خالد لما ذكرت من فقد «المعجم الكبير» ، والآن وبمقابلة إسناده بإسناد البزار ؛ فقد تبينت المتابعة ؛ فإن إسناد البزار هكذا : «حدثنا العباس بن جعفر : ثنا إسحاق بن منصور به» .

فهذه متابعة قوية لمحمد بن خالد تدل على أنه قد حفظ الحديث ، ولذلك فما كان ينبغي للهيثمي أن يعله به ، ولو فرض أنه مجهول لا يعرف ؛ كما هو معلوم عن العارفين بهذا العلم ، ولكن يظهر أنه فاتته رواية البزار هذه فلم يقف على المتابعة ؛ فقال ما قال ! يدل على ذلك عدم عزوه إياه ، بخلاف المنذري رحمه الله تعالى .

فهذا هو السبب في إعادة تخريج الحديث .

ثم رأيت البيهقي أخرجه في «الشعب» (٥/٢٦/٥٦٤٣) من طريق عبيدالله ابن أحمد بن منصور الكسائي الهمداني : ثنا محمد بن خُليد[1] الحنفي : ثنا عبدالواحد بن زياد ، عن مسعر عن علي بن الأقمر عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه به .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير محمد بن خليد الحنفي ؛ ضعفه ابن منده وابن حبان والدارقطني ؛ كما في «اللسان» .

وعبيدالله بن أحمد بن منصور الكسائي ؛ ترجمه الخطيب في «التاريخ» (١٠/٣٣٩ ـ ٣٤٠) ، وروى عن الحافظ أبي الفضل صالح بن أحمد أنه قال : «محله الصدق» .

والمعروف : عن علي بن الأقمر عن أبي جحيفة مباشرة ، وقد كنت خرجته هناك قديماً من وجهين عنه ، أحدهما : من طريق مالك بن مغول عنه به ؛ لكن أعله أحمد ، فلما وقفت على رواية مسعر عنه ؛ بادرت إلى إخراجها والنظر في إسنادها ، فتبين ضعفها ، فالعمدة في تصحيح الحديث على الإسناد الذي صدرت به التخريج ، مع الشواهد المذكورة هناك ، والله ولي التوفيق .

وإن مما يحسن التنبيه عليه هنا : أنني كنت ذكرت هناك في الشواهد حديث ابن عباس ، ونقلت تضعيفه عن الحافظ العراقي ، وتضعيف رواية (يحيى بن سليمان الحُفْري) من أبي نعيم في «الحلية» .

ثم رأيت الهيثمي قد ذكر الحديث في «المجمع» (١٠/٢٥٠ ـ ٢٥١) ، ومال إلى تقوية الراوي بقوله :

---

(١) الأصل : (خالد) ، والتصحيح من «تاريخ بغداد» .

«رواه الطبراني ، وفيه (يحيى بن سليمان الحُفْري) ، وقد تقدم الكلام عليه . . وبقية رجاله ثقات» .

وفي المكان الذي أشار إليه ؛ ساق حديثاً آخر عن ابن مسعود قد خرجته في «الضعيفة» (٦٦٥٠) ، وبينت هناك حال (يحيى الحُفْري) هذا ، وأن قول الذهبي فيه : «ما علمت به بأساً» ! ليس له وجه ، فلا داعي للإعادة .

٣٣٧٣ - (يجيءُ الرَّجُلُ يومَ القيامة مِنَ الحسناتِ ما يظن أنه ينجو بها ، فلا يزالُ يقومُ رجلٌ قد ظَلَمَهُ مَظْلمَة ، فيؤخذ من حسناتِهِ ؛ فيعطى المظلومُ حتى لا تبقى له حسنةٌ ، ثم يجيءُ مَنْ قد ظَلَمَهُ ؛ ولم يَبْقَ من حسناتِهِ شيءٌ ، فيؤخذ من سيئاتِ المظلومِ فتُوضَعُ على سيئاته) .

أخرجه البزار في مسنده «البحر الزخار» (٦/٤٩٠ - ٤٩١/٢٥٢٤) ، وعنه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦/٣١٦ - ٣١٧/٦١٥٣) : حدثنا عبدالله بن إسحاق العطار قال : أخبرنا خالد بن حمزة العطار قال : أخبرنا عثمان بن غِياث قال : أخبرنا أبو عثمان عن سلمان رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات من رجال «التهذيب» ؛ غير خالد بن حمزة العطار ، وذكره المزي في الرواة عن عثمان بن غياث ، ووصفه بـ (الأحمر) ، ولم أجد له ترجمة . وأما الهيثمي ؛ فقال (١٠/٣٥٣) :

«رواه الطبراني ، والبزار عن عبدالله بن إسحاق العطار عن خالد بن حمزة ، ولم أعرفهما ، وبقية رجاله رجال (الصحيح)» .

قلت : الأول مترجم في «التهذيب» ؛ كما تقدمت الإشارة إليه ، وهو عبدالله ابن إسحاق بن محمد الناقد أبو جعفر الواسطي ، ويقال : البغدادي ، وذكره ابن

حبان في «الثقات» (٣٦٢/٨) ، وروى له في «صحيحه» (٨/١٤٢ - ٦٤٥٥/١٤٣) بواسطة شيخ له ، وهو من شيوخ جمع من الحفاظ ، كابن ماجه وابن جرير ، وبحشل الواسطي في «تاريخ واسط» (ص ٢٣٧) ، فالإسناد صحيح ، لولا خفاء حال خالد بن حمزة علينا ، لكنه قد توبع ، فقال خالد الحذاء : سمعت أبا عثمان النهدي يحدث أن النبي ﷺ قال :

«يرفع للرجل الصحيفة يوم القيامة ، فما تزال مظالم بني آدم تتبعه . . .» الحديث نحوه باختصار ، قال :

فقلت له ، أو قال له عاصم : عمن يا أبا عثمان؟! فقال : عن سلمان ، وسعد ، وابن مسعود ، حتى عد ستة أو سبعة من أصحاب رسول الله ﷺ ، قال شعبة : فسألت عاصماً عن هذا الحديث؟ فحدثنيه عن أبي عثمان عن سلمان ، وأخبرني عثمان بن عتاب أنه سمع أبا عثمان يحدث بهذا عن سلمان وأصحاب رسول الله ﷺ .

أخرجه الحاكم (٥٧٤/٤) ، وقال :

«صحيح على شرط الشيخين» . ووافقه الذهبي !

وأقول : إنما هو على شرط مسلم ؛ لأن أبا داود الراوي عن شعبة لم يخرج له البخاري إلا تعليقاً ، وهو الطيالسي .

ورواية الحاكم هذه مما فات المنذري ؛ فإنه ساقها في «الترغيب» (١٣/١٤٥/٣) من طريق أبي عثمان عن سلمان الفارسي وسعد . . إلخ قالوا : إن الرجل لا ترفع له يوم القيامة صحيفته حتى يرى أنه ناج ، فما تزال مظالم بني آدم . . . إلخ ، هكذا ذكره موقوفاً . وقال :

«رواه البيهقي في «البعث» ، وإسناده جيد» .

قلت : كتاب «البعث» هذا لم يطبع منه إلا الجزء الثاني والأخير منه ، ولذلك لم يتيسر لي الوقوف على إسناده ، ويغلب على الظن أنه من طريق الطيالسي . والله أعلم .

وللحديث شواهد كثيرة في «مجمع الزوائد» ؛ من أحسنها حديث أبي أمامة الباهلي قال : قال رسول الله ﷺ :

«يجيء الظالم يوم القيامة ؛ حتى إذا كان على جسر جهنم بين الظلمة والوعرة ؛ لقيه المظلوم ، فعرفه ؛ وعرف ما ظلمه به ، فما يبرح الذين ظلموا يقتصون من الذين ظلموا ؛ حتى ينزعوا ما في أيديهم من الحسنات ، فإن لم يكن لهم حسنات ؛ رُدَّ عليهم من سيئاتهم مثلُ ما ظلموا ، حتى يوردوا الدرك الأسفل من النار» .

أخرجه البخاري في «التاريخ» (٢/١/٢٢٨ - ٢٢٩) - ولم يسق لفظه - ، وحسين المروزي في «زوائد الزهد» (١٤٢٠/٤٩٩) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٩٧٣/٤٥٥/٦) - والسياق له - من طريق حسين المعلم عن أيوب عن الجهم بن فضالة عنه . وقال الطبراني :

«لم يروه عن أيوب إلا حسين المعلم ، تفرد به ابن أبي عدي» .

قلت : تابعه عند البخاري روح - وهو ابن عبادة - ، ورجاله ثقات معروفون من رجال الشيخين ؛ غير الجهم بن فضالة ، لم يوثقه غير ابن حبان (١١٣/٤) ، وذكر أنه روى عنه سويد أبو قزعة .

قلت : وسويد ثقة ، ومثله أيوب هنا ، فقد روى عنه ثقتان ، فهو حسن الحديث أو قريب منه ، فيصلح للاستشهاد به .

ومن تلك الشواهد حديث أنس بن مالك ، وقد تقدم تخريجه برقم (٣٢٦٥) .

٣٣٧٤ - (ثلاثةٌ لا يردُّ اللهُ دُعاءَهم : الذاكرُ اللهَ كثيراً ، ودعوةُ المظلومِ ، والإمامُ المقْسِط) .

أخرجه البزار (٤/٣٩/٣١٤٠ - كشف الأستار) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/٤١٩/٥٨٨ و٦/١١/٧٣٥٨) من طرق عن حميد بن الأسود : نا عبدالله بن سعيد بن أبي هند عن شَريك بن أبي نَمِرٍ عن عطاء بن يسار قال : سمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد حسن ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير حميد بن الأسود ، فروى له البخاري مقروناً ، كما في «مقدمة الفتح» ؛ وفيه كلام يسير لا يضر ، ولا ينزل حديثه عن مرتبة الحسن إن شاء الله تعالى .

(تنبيه) : لم يسق الهيثمي من الحديث إلا طرفه الأول ، ساقه عقب الحديث الذي قبله بلفظ :

«ثلاث حق على الله أن لا يرد لهم دعوة : الصائم حتى يفطر ، والمظلوم حتى ينتصر ، والمسافر حتى يرجع» .

وفي إسناده إبراهيم بن خثيم ، وهو متروك ؛ فساق عقبه حديث الترجمة بلفظ :

«ثلاث لا يرد دعاؤهم : الذاكر لله . . قلت : فذكر نحوه» !

قلت : فأوهم أن تمامه مثله في المعنى ، والفرق كما ترى .

٣٣٧٥ - (لا ينظرُ اللهُ يومَ القِيامة إلى الشّيخِ الزّاني ، ولا إلى العَجوزِ الزانيةِ) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٩/١٨٤/٨٣٩٦) قال : حدثنا موسى

ابن سهل قال : حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري قال : حدثنا محمد بن ربيعة الكلابي عن عثمان بن واقد عن مسلم (!) بن يسار عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله كلهم ثقات من رجال «التهذيب» ، وفي بعضهم كلام لا يضر ؛ إلا شيخ الطبراني ـ وهو أبو عمران الجَوْني كما في أول أحاديثه التي ساقها له الطبراني في «أوسطه» (٨٣٦٧) ـ ، وقد قال فيه الدارقطني :

«ثقة» ؛ كما في ترجمته من «تاريخ بغداد» (١٣/٥٦ ـ ٥٧) ، وخفي هذا على الشيخ الهيثمي ، فقال (٦/٢٥٥) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» عن شيخه موسى بن سهل ؛ ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» !

(تنبيه) : تابعي هذا الحديث (مسلم بن يسار) ؛ هكذا وقع في مطبوعة «الأوسط» ! وأنا أظن أن الصواب (موسى بن يسار) ؛ لأنه هو الذي ذكروه في شيوخ عثمان بن واقد ، وفي الرواة عن أبي هريرة ، دون (مسلم بن يسار) ، وكلاهما تابعي ثقة ، وكذلك وقع في النسخة المصورة التي عندي . وقال الطبراني عقب الحديث :

«لم يروه عن مسلم بن يسار إلا عثمان بن واقد ، تفرد به محمد بن ربيعة» ! فالله سبحانه وتعالى أعلم .

٣٣٧٦ ـ (لا ، ولكنك تَفَلْتَ بينَ يديْكَ ، وأنتَ تؤُمُّ النّاسَ ، فآذيتَ اللهَ وملائكتَه) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٣/٤٣ ـ ٤٤/١٠٤) قال : حدثنا إسماعيل بن الحسن قال : ثنا أحمد بن صالح قال : ثنا ابن وهب قال : حدثني

حُيي عن أبي عبدالرحمن عن عبدالله بن عمرو قال :

أمر رسول الله ﷺ رجلاً يصلي بالناس صلاة الظهر ، فتفل في القبلة وهو يصلي للناس ، فلما كان صلاة العصر ؛ أرسل إلى آخر ، فأشفق الرجل الأول ، فجاء إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ﷺ ! أنزل فيّ؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد حسن ، رجاله ثقات مترجمون في «التهذيب» ؛ على ضعف يسير في حيي ـ وهو ابن عبدالله المعافري المصري ـ ؛ سوى إسماعيل بن الحسن ، ولم أعرفه ، وهو الخفاف المصري ، وقد أكثر عنه الطبراني في «كتاب الدعاء» ، فروى عنه فيه (١٤) حديثاً ، كما في مقدمة محققه للدكتور البخاري (١٨٧/١) ، وروى له في «الأوسط» (٤/٥ ـ ٦) حديثين ، وفي «الصغير» حديثاً واحداً (٧١٥ ـ الروض) ، وجلها عن أحمد بن صالح هذا ـ الحافظ المصري ـ ، ولا بد أنه أكثر عنه جداً في «المعجم الكبير» ، فهو ممن أشار الحافظ الذهبي إلى إجازة حديث مثله في بعض تراجم كتابه «الميزان» ؛ وكأنه لذلك قال المنذري في «الترغيب» (٩/١٢٢/١) :

«رواه الطبراني في «الكبير» بإسناد جيد» .

وقال الهيثمي (٢٠/٢) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، ورجاله ثقات» .

وله شاهد من حديث أبي سهلة السائب بن خلاد نحوه ؛ رواه أبو داود وابن حبان ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» رقم (٥٠١) ، وفي «التعليق الرغيب» (٨/١٢٢/١) ، وسكت عنه الحافظ في «الفتح» (٥٠٨/١) .

(تنبيه) الحديث ـ كما رأيت ـ من رواية (عبدالله بن عمرو) ، ووقع في «الترغيب» :

(. . عمر) بدون واو ، وكذلك هو في طبعة المحققين الثلاثة (١/٢٧٥/٤٣٩) !

٣٣٧٧ ـ (استحيُوا ؛ فإنّ اللهَ لا يستَحِي من الحقّ ، لا تأْتُوا النّساءَ في أدْبارهنّ) .

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥/٣٢٢/٩٠٠٩) ، والبزار في مسنده «البحر الزخار» (١/٤٧٤/٣٣٩) ، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٢٠٩ ـ ٢١٠/ ٤٦٦ ـ ٤٦٧) ، وأبو يعلى في «المسند الكبير» (٢/٣٤٤/٧٧٩ ـ المقصد العلي) عن عثمان بن اليمان عن زمعة بن صالح عن ابن طاوس [عن أبيه] عن عبدالله بن الهاد عن عمر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، والزيادة للخرائطي ، وفيه خلاف آخر يطول ذكره ، منه أن النسائي ذكر مكانها : (عن عمرو ابن دينار) .

وهذا الاختلاف يحتمل أنه من (عثمان بن اليمان) ، فقد قال ابن حبان في «الثقات» (٨/٤٥٠) :

«ربما أخطأ» .

أو هو من (زمعة بن صالح) ؛ فإنه ضعيف كما في «التقريب» وغيره ، فإعلاله به أولى ، وقد اختلف عليه بوجوه أخرى ؛ ذكرها الدارقطني في «العلل» (٢/١٦٦ ـ ١٦٧) ، وقال :

«وقول عثمان بن اليمان أصحُّها . والله أعلم» .

قلت : لكن اختلف عليه فيه أيضاً ، والدارقطني إلا الوجه الثاني الذي فيه زيادة [عن أبيه] !

ومن هذا التخريج والتحقيق ؛ يتبين لك خطأ قول المنذري في «الترغيب» (٣/٢٠٠) :

«رواه أبو يعلى بإسناد جيد» !

وقول الهيثمي في «المجمع» (٤/٢٩٨ - ٢٩٩) :

«رواه أبو يعلى ، والطبراني في «الكبير» ، والبزار ، ورجال أبي يعلي رجال «الصحيح» ؛ خلا عثمان[1] بن اليمان ؛ وهو ثقة» !

كذا قال ! ولم أره في «كبير الطبراني» ، لا في «مسند عمر» ولا في «مسند خزيمة بن ثابت» .

ثم إن زمعة بن صالح - مع ضعفه - لم يحتج به في «الصحيح» لا في «صحيح البخاري» ، ولا في «صحيح مسلم» ، وإنما روى هذا له مقروناً بغيره .

نعم ؛ الحديث صحيح بما له من الشواهد .

منها : عن جابر بن عبدالله الأنصاري مرفوعاً نحوه .

أخرجه الطحاوي (٢/٢٦) ، والدارقطني في «سننه» (٣/٢٨٨/١٦٠) من طريق الحسن بن عرفة : نا إسماعيل بن عياش عن سهيل بن أبي صالح عن محمد بن المنكدر عنه .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ، فهو صحيح ؛ لولا أن ابن عياش ضعيف في رواية غير الشاميين عنه ، وهذه منها .

وقد تابعه الضحاك بن عثمان عن محمد بن المنكدر به مختصراً بلفظ :

---

(١) الأصل : (يعلى) ! وهو خطأ مطبعي .

نهى عن مَحَاشِّ النساء .

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨/٣٥١/٧٧١٨) بسند جيد .

ومنها : عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

أخرجه النسائي في «الكبرى» (٥/٣٢٢/٩٠١٠) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/١٩٠ ـ ١٩١) من طريق عبدالملك بن محمد الصنعاني : نا سعيد بن عبدالعزيز عن الزهري عن أبي سلمة عنه .

وهذا إسناد ضعيف ؛ الصنعاني هذا لين الحديث ؛ كما في «التقريب» ؛ فمثله يستشهد به ، ومن فوقه ثقات .

ومنها : عن خزيمة بن ثابت مرفوعاً بألفاظ متقاربة ، بعضها مثل حديث الترجمة ، ومن طرق عنه ، بعضها صحيح ، وهي مخرجة في «إرواء الغليل» (٧/٦٥ ـ ٦٨) ، فليراجعها من شاء .

٣٣٧٨ ـ (من أَتى النِّساءَ في أعْجازِهنّ ؛ فقدْ كفَرَ) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٩/٨٥/٩١٨٠) : حدثنا مورِّع بن عبدالله قال : حدثنا عمر بن يزيد السَّيَّاري قال : حدثنا عبدالوارث [عن ليث] عن أيوب عن مجاهد عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

«لم يروه عن ليث إلا عبدالوارث ، تفرد به عمر بن يزيد» .

قلت : هو صدوق ، ومن فوقه ثقات ؛ غير ليث ؛ وهو ابن أبي سُليم الحمصي كما يستفاد من ترجمته في «تهذيب الحافظ المزي» ، فقد ذكر في الرواة عنه عبدالوارث هذا ـ وهو ابن سعيد التنوري ـ .

وقد سقط ذكر الليث هذا من الإسناد ، فاستدركته من تعقيب الطبراني المذكور على الحديث ، ولذلك جعلته بين المعكوفتين ، مشيراً بذلك إلى سقوطه من الإسناد ، ولعله سقطٌ قديمٌ حمل الحافظ المنذري على أن يقول في تخريج الحديث (٣/٢٠١) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، ورواته ثقات»

وتبعه الهيثمي فقال (٤/٢٩٩) :

«رواه الطبراني ، **ورجاله ثقات**» !

وإطلاقه العزو للطبراني يوهم أنه في «المعجم الكبير» ، ولم أره فيه .

والليث هذا ضعيف لاختلاطه .

على أن شيخ الطبراني مورع بن عبدالله ـ وهو أبو ذُهْلٍ المِصِّيصي ـ لم أجد له ترجمة ، ويبدو أنه ليس من شيوخه المشهورين ؛ فإن الطبراني لم يرو له في «الأوسط» إلا سبعة أحاديث ، هذا أحدها ، ولم يرو له في «الصغير» شيئاً ، وكذلك في كتابه «الدعاء» .

وإن مما يؤيد نكارة الحديث ، وأنه من رواية ليث وتخاليطه : أنه رواه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/٤٤٣/٢٠٩٥٨) ـ عن معمر ـ ، وابن أبي شيبة (٤/٢٥٢) ـ عن حفص ـ كلاهما عن ليث عن مجاهد عن أبي هريرة أنه قال :

من أتى ذلك فقد كفر .

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٥/٣٢٣/٩٠١٨ و٩٠١٩) من طريق سفيان عن ليث بلفظ :

إتيان النساء والرجال في أدبارهن كفر .

ثم رواه (٩٠٢١) من طريق علي بن بَذِيمة عن مجاهد به .

قلت : وهذه متابعة قويّة من علي بن بذيمة . ولذلك نقل السيوطي في «الدر المنثور» (٢٦٤/١) عن الحافظ ابن كثير أنه قال :

«هذا الموقوف أصح» .

قلت : ذكر ابن كثير هذا في «تفسيره/البقرة» (٢٦٤/١) ، وهو مما لا شك فيه . لكن لحديث الترجمة شاهد قوي من طريق أخرى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال :

«من أتى حائضاً ، أو امرأة في دبرها ، أو كاهناً ؛ فقد كفر بما أنزل على محمد» .

وإسناده جيد ، وهو مخرج في «الإرواء» (٦٨/٧ ـ ٦٩) ، و«آداب الزفاف» (١٠٥ ـ ١٠٦) ، وغيرهما .

واعلم أن كون الأصح في الحديث الوقف ؛ لا ينافي رفعه بعد ثبوته ، بل ذلك مما يدعمه ويقويه ؛ لأنه يبعد جداً أن تتتابع الآثار بكون الشيء كفراً ، وليس له أصل في السنة ، ومثله أن تتتابع الآثار بتحريمه كما لا يخفى على أهل العلم ، وقد جاءت أحاديث كثيرة في تحريم الدبر ، فيها الصحيح والحسن وما يعتضد به ، وقد خرج العلماء الكثير الطيب منها ، كابن كثير في «التفسير» ، وابن حجر في «التلخيص» ، ثم السيوطي في «الدر المنثور» (٢٦٤/١ ـ ٢٦٥) ، وقد استنكرت منه ختمه لتخريجه إياها بقوله :

«قال الحفاظ في جميع الأحاديث المرفوعة في هذا الباب ـ وعدتها نحو عشرين حديثاً ـ : كلها ضعيفة لا يصح منها شيء ، والموقوف منها هو الصحيح» !

فيا سبحان الله ! كيف يستقيم هذا القول؟! ومِن السيوطي المعروف تساهله

في التحسين والتصحيح؟! فلو سلمنا جدلاً بضعفها ـ كما زعم ـ فلم لا يقال : يقوي بعضها بعضاً ؛ كما هي القاعدة المعروفة عند العلماء؟! فأين هذا القول وقائله من قول الحافظ الذهبي وقائله :

«قد تيقنا بطرق لا محيد عنها نهي النبي ﷺ عن أدبار النساء ، وجزمنا بتحريمه ، ولي في ذلك مصنف كبير»؟!

انظر «آداب الزفاف» (ص ١٠٦ ـ طبع المكتبة الإسلامية) .

٣٣٧٩ ـ (مَن استَطاعَ منكم أنْ لا يحولَ بينَه وبينَ الجنة مِلْءُ كفٍّ منْ دمِ امرئ مسلم أن يُهريقَه ؛ كأنّما يذبحُ به دجاجةً ، كلّما تعرّضَ لبابٍ من أبوابِ الجَنةِ ؛ حال اللهُ بينَه وبينَه ، ومن استطاعَ أنْ لا يجعلَ في بطْنِه إلا طيِّباً ؛ فإنَ أوَّلَ ما يُنتِنُ من الإنسان بطنُه) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٦٦٢/١٧١/٢) ـ عن أبي كامل الجحدري ـ ، و«المعجم الأوسط» (٨٤٩٠/٢٢٥/٩) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٣٥٠/٣٤٧/٤) ـ كلاهما عن أبي بكر بن أبي الأسود ـ قالا : ثنا أبو عوانة عن قتادة عن الحسن عن جندب بن عبدالله قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، ـ والسياق للبيهقي ـ ، وقال :

«وكذلك رواه أبو كامل عن أبي عوانة مرفوعاً ، والصحيح موقوف» ! وقال الهيثمي : (٢٩٧/٧) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، و«الكبير» ، ورجاله رجال (الصحيح)» . وهذا أدق من قول المنذري (٢٠٣/٣) :

«رواه الطبراني ، ورواته ثقات» .

قلت : وأبو عوانة ثقة من رجال الشيخين ، وكذلك من فوقه ؛ فهو إسناد صحيح لولا عنعنة الحسن ـ وهو البصري ـ .

لكنه قد صح مرفوعاً من غير طريقه ، فلا وجه لإعلاله بالوقف ؛ لأن الرفع زيادة يجب قبولها ، ولا سيما أن الذي أوقفه كان اختلط ، وهو سعيد بن إياس الجُريري ، فقد قال : عن طريف أبي تميمة قال :

شهدت صفوان وجندباً وأصحابه وهو يوصيهم ، فقالوا : هل سمعت من رسول الله شيئاً؟ قال : سمعته يقول :

«من سمَّع سمَّع الله به يوم القيامة» . قال :

«ومن يُشَاقِقْ يَشْقُقِ الله عليه يوم القيامة» .

قالوا : أوصنا ! قال :

«إن أول ما يُنْتِنُ . .» فذكر الحديث مختَصِراً جملةَ الدجاجة وأبواب الجنة ، مع تقديم وتأخير .

هكذا أخرجه البخاري (٧١٥٢) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/٥٤/٥٧٥٣) . وقال الحافظ في ترجمة الجريري من «التقريب» :

«ثقة ، اختلط قبل موته بثلاث سنين» .

وعندي جواب آخر على افتراض أن الجريري حفظه ـ وهو قولُ الحافظ في «الفتح» (١٣/١٢٩) ـ :

«وهذا لو لم يرد مصرحاً برفعه ؛ لكان في حكم المرفوع ؛ لأنه لا يقال بالرأي» .

قلت : فكيف وقد صح مرفوعاً؟! فقال هشام بن عمار : ثنا علي بن سليمان

الكلبي : حدثني الأعمش عن أبي تميمة عن جندب بن عبدالله الأزدي ـ صاحب النبي ﷺ ـ قال :

انطلقت أنا وهو إلى البصرة ، حتى أتينا مكاناً يقال له : (بيت المسكين) ، وهو من البصرة مثل (الثَّوِيَّة) من الكوفة ، فقال : هل كنت تدارس أحداً القرآن؟ فقلت : نعم ، قال : فإذا أتينا البصرة ؛ فأتني بهم ، فأتيته بصالح بن مُسَرَّح ، وبأبي بلال ، ونجدة ، ونافع بن الأزرق ، وهم في نفسي يومئذٍ من أفاضل أهل البصرة[1] ، فأنشأ يحدثني عن رسول الله ﷺ ، فقال جندب : قال رسول الله ﷺ :

«مثل العالم الذي يعلم الناس الخير وينسى نفسه ؛ كمثل السراج يضيء للناس ويحرق نفسه» .

وقال رسول الله ﷺ :

« لا يحولن بين أحدكم وبين الجنة ـ وهو ينظر إلى أبوابها ـ ملء كف دم مسلم أهراقه ظلماً» .

قال : فتكلم القوم ، فذكروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهو ساكت يستمع منهم ، ثم قال :

لم أر كاليوم قط قوماً أحق بالنجاة إن كانوا صادقين .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٦٨١/١٧٨/٢) .

قلت : وهذا إسناد جيد ـ وحسنه المنذري في «الترغيب» (١٣/٧٧/١) ـ ، رجاله ثقات من رجال البخاري ؛ غير علي بن سليمان الكلبي ، وهو ثقة ، وثقه هشام بن عمار . وقال أبو حاتم :

---

(١) قال الحافظ (١٢٩/١٣) : «قلت : وهؤلاء الأربعة من رؤوس الخوارج» .

«ما أرى بحديثه بأساً ، صالح الحديث ، ليس بمشهور» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال :

«يغرب» .

انظر «تيسير انتفاع الخلان» .

قلت : ومع ذلك كله لم يعرفه الهيثمي ؛ كما يأتي .

وله طريق أخرى ؛ يرويه ليث عن صفوان بن محرز عن جندب بن عبدالله :

أنه مر بقوم يقرأون القرآن ، فقال : لا يغرنك هؤلاء ؛ إنهم يقرأون القرآن اليوم ، ويتجادلون بالسيوف غداً !

ثم قال : ائتني بنفر من قراء القرآن ، وليكونوا شيوخاً ، فأتيته بنافع بن الأزرق ، ومرداس بن أبي بلال ، وبنفرٍ معهما ستة أو ثمانية ، فلما أن دخلنا على جندب ، قال : إني سمعت رسول الله ﷺ . . . (قلت : فذكر مثل من يعلم الناس الخير) ، قال :

«ومن رايا الناس بعلمه ؛ رايا الله به يوم القيامة ، ومن سمّع الناس بعمله ؛ سمّع الله به ؛ فاعلموا أن أول ما ينتن . . .» الحديث مثل رواية البخاري .

أخرجه الطبراني (٢/١٧٩ - ١٨٠/١٦٨٥) ، ورجاله ثقات ؛ غير ليث - وهو ابن أبي سُليم - وهو ضعيف لاختلاطه .

ومن طريقه : روى جملة العلم أبو الشيخ في «الأمثال» (١٨١/٢٧٦) . وذكر الهيثمي رواية صفوان هذه ، وطرفاً من رواية علي بن سليمان الكلبي المتقدمة ، ثم قال :

«رواه الطبراني من طريقين ، في أحدهما ليث بن أبي سُليم ؛ وهو مدلس ،

وفي الأخرى علي بن سليمان الكلبي ، ولم أعرفه ، وبقية رجالهما ثقات» ! وقلده المعلقون الثلاثة !

قلت : أما الليث ؛ فوصفه إياه بالتدليس من أوهامه المتكررة التي خالف فيها الأولين والآخرين ، كما نبهنا عليه مراراً . وأما جهله بالكلبي ؛ فمن غرائبه ؛ فإن الرجل معروف ثقة كما تقدم ، بل هو في كتابه «ترتيب ثقات ابن حبان» فيما أظن ؛ لأنه في أصله كما سبق ، وإنما لم أجزم بذلك ؛ لأن الجزء الثالث الذي فيه حرف (العين) لم أقف عليه ، والله أعلم .

ثم إن الجملة الأولى من الحديث قد رواها أيضاً إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن جندب مرفوعاً .

أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٠/٢٦/١٨٢٥٠) ، والرُّوياني في «مسنده» (٢/١٤٣/٦٦٢) ، والطبراني أيضاً في «المعجم الكبير» (٢/١٧٠/١٦٦٠ و١٧١/١٦٦١) .

وبالجملة ؛ فالحديث بهذه الطرق والمتابعات صحيح مرفوعاً ، ولا يضره وقف من أوقفه ، ولذلك سكت عن هذه الطرق الحافظ في «الفتح» ، بل صرح بأن الموقوف في حكم المرفوع ؛ كما تقدم عنه ، فاتفقت الروايات ، وزال الخلاف من بينها . والحمد لله رب العالمين .

تنبيهان :

١ ـ علّق الشيخ الأعظمي على رواية إسماعيل بن مسلم هذه عند عبدالرزاق بقوله :

«أخرجه الطبراني في «الكبير» ، ورجاله رجال «الصحيح» . قاله الهيثمي ٧ :٢٩٧» !

قلت : وهذا من أوهامه رحمه الله ؛ فإن الهيثمي إنما قال هذا في رواية قتادة عن الحسن ؛ كما تقدم ، وتبعه على هذا الوهم أخونا حمدي السلفي في تعليقه على رواية إسماعيل هذه ، وفي الموضعين المشار إليهما من «الطبراني» ! وإسماعيل ابن مسلم هذا : هو المكي البصري وهو ضعيف ؛ وليس هو العبدي البصري ، وهذا ثقة ؛ وهما ـ وإن كانا من طبقة واحدة ـ يشتركان في الرواية عن الحسن البصري ، فيمكن في كثير من الأحيان تحديد المراد منهما بالنظر إلى الراوي عنه ، كما هو الشأن هنا ؛ فإن الثوري يروي عن المكي دون العبدي كما أفاده الخطيب رحمه الله .

٢ ـ تحرف اسم راوي الحديث : (جندب) في «المعجم الأوسط» في بعض طبعاته إلى (خبيب) ! فاقتضى التنبيه .

ثم إن جملة : «مثل العالم الذي يعلم الناس . . .» قد أخرجه الأصبهاني في «الترغيب» (٢/٨٧٦/٢١٤٤) من طريق هشام بن عمار : ثنا علي بن سليمان الكلبي ـ قال هشام : وهو من أهل دمشق ثقة حدث عنه الوليد ـ . . .

٣٣٨٠ ـ (ألا أخبرُكم برجالِكم في الجنّةِ؟! النبيُّ في الجنة ، والصدّيقُ في الجنّة ، والشّهيدُ في الجنّة ، والمولودُ في الجنّة ، والرجلُ يزورُ أخاهُ في ناحيةِ المِصْر ـ لا يزورهُ إلا لله ـ في الجنّة .

ألا أخبرُكم بنسائكم في الجنّة؟! كلُّ ودودٍ ولودٍ ، إذا غضبتْ أو أُسيءَ إليها [أو غضبَ زوجُها] ؛ قالتْ : هذه يدي في يدكَ ؛ لا أكتحلُ بغمْضٍ حتّى ترضَى) .

روي من حديث أنس ، وابن عباس ، وكعب بن عُجْرة .

١ ـ أما حديث أنس ؛ فيرويه إبراهيم بن زياد القرشي عن أبي حازم عنه .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٧٦٤/٢٤٢/٢) ، و«الصغير» (ص٢٣ ـ هند) ؛ وقال :

«لم يروه عن أبي حازم سلمة بن دينار الزاهد إلا إبراهيم بن زياد ، ولا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد» .

ومن هذا الوجه أخرجه الأصبهاني في «الترغيب» (٦٢٦/٢ ـ ١٤٩٨/٦٢٧) ؛ والزيادة له .

قلت : ورجاله ثقات ؛ غير القرشي هذا ؛ فهو مجهول ، قال المنذري في «الترغيب» (٧٧/٣) :

«رواه الطبراني ، ورواته محتج بهم في «الصحيح» ؛ إلا إبراهيم بن زياد القرشي ؛ فإني لم أقف فيه على جرح ولا تعديل . وقد روي هذا المتن من حديث ابن عباس ، وكعب بن عجرة ، وغيرهما» .

وقال الهيثمي (٣١٢/٤) :

«رواه الطبراني في «الصغير» ؛ و«الأوسط» ، وفيه إبراهيم بن زياد القرشي ، قال البخاري : «لا يصح حديثه» . فإن أراد تضعيفه فلا كلام ، وإن أراد حديثاً مخصوصاً فلم يذكره ، وأما بقية رجاله ؛ فهم رجال (الصحيح)» !

قلت : إنما قال البخاري في إبراهيم هذا :

«لم يصح إسناده» .

رواه عنه العقيلي في «الضعفاء» (٥٣/١) .

وكذلك هو في «التاريخ الكبير» (٢٨٧/١١) .

وعقب عليه الذهبي في «الميزان» بقوله :

«قلت : ولا يعرف من ذا؟» .

وعزاه الدكتور القلعجي للحافظ في «اللسان» ، وهو وهم منه في جملة أوهامه الكثيرة .

٢ ـ وأما حديث ابن عباس ؛ فقد تقدم تخريجه في المجلد الأول برقم (٢٨٧) ، وأزيد هنا فأقول : أخرجه أيضاً الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٦١/٢٦٣/١ ـ ٢) من طريق خلف بن خليفة وغيره بسنده المتقدم عنه ، وروى الأصبهاني (١٥٠٧/٦٣٠/٢) النصف الأول منه ، ورواه البيهقي في «الشعب» (٨٧٣٢/٤١٨/٦ و٩٠٢٨/٢٩٤) بتمامه .

٣ ـ وأما حديث كعب بن عجرة ؛ فيرويه السَّرِيُّ بن إسماعيل عن الشعبي عنه به .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٠٧/١٤/١٩) ، و«الأوسط» (٣٠١/٦) ، وقال :

«لا يروى عن كعب بن عجرة إلا بهذا الإسناد» .

قلت : والسري هذا متروك ؛ كما قال الهيثمي (٣١٢/٤) ، فالعمدة على اللذين قبله .

٣٣٨١ ـ (إنّ الحياءَ ، والعفافَ ، والعِيَّ ـ عِيَّ اللسانِ لا عِيَّ القلبِ ـ والفقهَ[1] : من الإيمانِ ، وإنّهن يزدْنَ في الآخرةِ ويَنْقُصْنَ من الدُّنيا ، وما يزدْنَ في الآخرةِ أكثرُ مما ينقصْنَ من الدُّنيا .

وإنّ الشُّحَّ والفُحْشَ والبَذَاءَ من النّفاق ، وإنّهنّ يَنْقُصْنَ من الآخرةِ ، ويزدْنَ في الدُّنيا ، وما يَنْقُصْنَ من الآخرةِ أكثرُ مّما يَزِدْنَ من الدُّنيا) .

أخرجه يعقوب بن سفيان الفَسَوِيُّ في «المعرفة» قال (٣١١/١) : حدثنا محمد بن أبي السَّرِيِّ : حدثني بكر بن بشر العسقلاني : حدثني عبد الحميد بن سَوَّار : حدثني إياس بن معاوية بن قُرَّة المزني عن أبيه عن جده قرة المزني قال :

كنا عند رسول الله ﷺ ، فذُكِرَ عنده الحياء ، فقالوا : يا رسول الله ! الحياء من الدين؟ فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قال إياس : فحدثت به عمر بن عبدالعزيز ، فأمرني فأمليتها عليه ، ثم كتبه بخطه ، ثم صلى بنا الظهر والعصر ، وإنها لفي كفه ما يضعها .

ومن طريق يعقوب : أخرجه البيهقي في «الآداب» (١٩٩/١٣٢) ، و«الشعب» (١٣٤/٦ ـ ١٣٥) ، وابن عساكر (٦/١٠ ـ ٧) .

ثم أخرجه البيهقي في «الشعب» أيضاً ، وفي «السنن الكبرى» (١٩٤/١٠ ـ ١٩٥) ، وكذا البخاري في «التاريخ» (١٨١/١/٤) ، وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (٨٧/١٩) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٩/١٩ ـ ٣٠) ، وخلف ـ وكيع في «القضاة» (٣١٨/١ ـ ٣١٩) ، وأبو نعيم في «الحلية» (١٢٥/٣) ، كلهم من

---

(١) الأصل : «العقل» ، وهو هنا بمعنى الفقه ، والمثبت من «مكارم ابن أبي الدنيا» . وعند الآخرين : «والعمل» ، ولعله أنسب . وانظر «صحيح الترغيب» .

طرق عن محمد بن أبي السري به . وقال الهيثمي في «المجمع» (٨/٢٦ - ٢٧) :

«رواه الطبراني ، وفيه عبدالحميد بن سوار ، وهو ضعيف» .

وأشار المنذري في «الترغيب» (٣/٣٥٤) إلى تضعيفه ، وقال :

«رواه الطبراني باختصار ، وأبو الشيخ في «الثواب» ؛ واللفظ له» .

قلت : ومثله رواية الفسوي هذه .

وقد اقتصر الهيثمي على إعلاله بـ (عبد الحميد) ، وهو قصور ؛ فإن الراوي عنه بكر بن بشر العسقلاني - ويقال فيه : الترمذي - ؛ قال ابن أبي حاتم (١/١/٣٨٢) وقد ذكره بهذه الرواية :

«سمعت أبي يقول : هو مجهول» .

وكذا قال في «الميزان» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» (٨/١٤٨) برواية ابن أبي السري أيضاً دون غيره !

ومحمد بن أبي السري فيه كلام من قبل حفظه ، قال الحافظ :

«صدوق عارف ، له أوهام كثيرة» .

وبالجملة ؛ فالإسناد ضعيف لا تقوم به حجة .

لكني وجدت له طريقاً أخرى يصح بها الحديث ، وهو من النفائس والحمد لله ، فقال الدارمي رحمه الله في «سننه» (١/١٢٩ - ١٣٠) : أخبرنا الحسين بن منصور : ثنا أبو أسامة : ثنا أبو غِفَار المثنى بن سعيد الطائي : حدثني عون بن

عبدالله قال : قلت لعمر بن عبدالعزيز : حدثني فلان ـ رجل من أصحاب النبي ﷺ ـ ، فعرفه عمر ؛ قلت : حدثني أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكر الحديث بتمامه ، وفيه : «والفقه» .

قلت : هذا إسناد جيد ، رجاله ثقات رجال البخاري ؛ غير المثنى هذا ، وثقه جمع منهم ابن حبان (٧/٥٠٣) ، وسقط ذكره في «التهذيبين» . وقال أبو حاتم :

«صالح الحديث» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«ليس به بأس» .

ثم روى الدارمي بإسناده المذكور عن أبي أسامة : حدثني سليمان بن المغيرة قال : قال أبو قلابة :

خرج علينا عمر بن عبدالعزيز لصلاة الظهر ومعه قرطاس ، ثم خرج علينا لصلاة العصر وهو معه ، فقلت له : يا أمير المؤمنين ! ما هذا الكتاب؟ قال : حديث حدثني به عون بن عبدالله ؛ فأعجبني ؛ فكتبته ؛ فإذا فيه هذا الحديث .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط البخاري .

(تنبيه) : ذكر الحافظ في ترجمة (بكر بن بشر الترمذي) المذكور في الطريق الأولى عن أبي حاتم أنه انقلب ، وأن الصواب :

«بشر بن بكر» .

فلينظر أين ذكر هذا أبو حاتم؟! فقد ذكره ابنه كما وقع في الإسناد ، ونقل عن أبيه أنه : «مجهول» كما تقدم . وكذلك وقع عنده في ترجمة شيخه (عبدالحميد ابن سوار) . والله أعلم .

ورواه عبدالرزاق (١١/١٤٢/٢١٠٤٧) من طريق قرة عن عون بن عبدالله موقوفاً .

ورواه أبو نُعيم في «الحلية» (٤/٢٤٨) من طريق يزيد بن هارون عن المسعودي عن عون . . . . فذكره ـ أيضاً ـ موقوفاً .

٣٣٨٢ ـ (إنّ أولَى النّاس باللهِ ؛ مَنْ بدأَهم بالسّلامِ) .

هو من حديث أبي أمامة رضي الله عنه ، وله عنه طرق :

الأولى : عن أبي خالد وهب عن أبي سفيان الحمصي عن أبي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

أخرجه أبو داود (٥١٩٧) ، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمانِ» (٦/٤٣٣/٨٧٨٧) .

قلت : وإسناده صحيح ، رجاله ثقات رجال البخاري ؛ غير أبي خالد وهب ـ وهو ابن خالد الحمصي ـ ، وهو ثقة بلا خلاف .

وشيخه أبو سفيان الحمصي ؛ اسمه محمد بن زياد الألهاني .

وله عنه طريق آخر مختصر ؛ فقال ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/٤٣٥/٥٧٨٨) : إسماعيل بن عياش عن محمد بن زياد الألهاني عن أبي أمامة قال :

أمرنا نبينا ﷺ أن نفشي السلام .

ومن طريق ابن أبي شيبة : أخرجه ابن ماجه (٣٦٩٣) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/١٣١/٧٥٢٥) ، ورواه من طريقين آخرين عن إسماعيل بن عياش به .

وهذا إسناد شامي صحيح .

وتابعه بقية بن الوليد : حدثني محمد بن زياد به .

أخرجه الطبراني أيضاً (٧٥٢٤) ، وهو صحيح أيضاً .

الثانية : عن أبي فروة الرَّهاوي يزيد بن سنان عن سُلَيم بن عامر عن أبي أمامة قال :

قيل : يا رسول الله ! الرجلان يلتقيان ؛ أيهما يبدأ بالسلام؟ فقال :

«أولاهما بالسلام» .

أخرجه الترمذي (٢٦٩٤) ، وقال :

«هذا حديث حسن» .

قلت : أي : حسن لغيره ؛ لأن أبا فروة هذا متفق على ضعفه . ولذلك قال الحافظ :

«ضعيف» .

الثالثة : عن عبيدالله بن زَحْرٍ عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً بلفظ :

«من بدأ بالسلام ؛ فهو أولى بالله عز وجل ورسوله» .

أخرجه أحمد (٢٥٤/٥ و٢٦١/٢٦٤ و٢٦٩) ، والطبراني في «المعجم» (٢٣٧/٨/ ٧٨١٤ و٧٨١٥) .

وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف علي بن يزيد ـ وهو الألهاني ـ .

ونحوه ـ أو خير منه ـ عبيد الله بن زحر ، وقد توبع ، فقال بقية بن الوليد : عن

إسحاق بن مالك عن يحيى بن الحارث عن القاسم به .

أخرجه الطبراني (٨/٢١٠/٧٧٤٣) .

قلت : بقية مدلس .

وإسحاق بن مالك - وهو الحضرمي - ضعفه الأزدي ، وقال ابن القطان :

«لا يعرف» .

وذكر له الأزدي هذا الحديث بلفظ :

«البادي بالسلام أولى بالله ورسوله» .

(تنبيـه) من أوهام الحافظ أنه عزا في «الفتح» (١١/١٦) حديث الترجمة للترمذي ! وقد عرفت أن لفظه مخالف للفظه ، وأقر تحسينه دون أن يبين وجهه !

ومن تخاليط المعلقين الثلاثة على «الترغيب» قولهم (٣/٤١٦/٣٩٨٩) :

«حسن بشواهده ، رواه أبو داود . . والترمذي . . وابن حبان (٩١١)» !

فجهلوا صحة إسناد أبي داود ، وحسنوه بشواهده دون أن يبينوها ، أو أن يشيروا على الأقل إلى شيء منها كما هي عادتهم .

ثم كذبوا في عزوهم إياه لابن حبان ! فإن الرقم الذي قرنوه به إنما هو عنده لحديث ابن مسعود :

«إن أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم عليَّ صلاة» !

فالتبس عليهم هذا بحديث الترجمة ، والسبب أنهم يستعينون بل يتكئون في التخريج والعزو على الفهارس ، ولا يرجعون إلى الأصول ، ولو رجعوا إليها ؛ لم

يستطيعوا الاستفادة منها لجهلهم بهذا العلم، إنما هم مقلدة نقلة . وهذا هو الدليل بين يديك ، فإسناد أبي داود صحيح كالشمس وضوحاً ، ومع ذلك جهلوه ، ولما توهموا أنه في «صحيح ابن حبان» ؛ توسطوا في الحكم عليه ، فلا هم صححوه ، ولا هم ضعفوه ، فقالوا : «حسن بشواهده» !! أنصاف حلول . وهذا هو الغالب عليهم : التحسين هذا أو التحسين مطلقاً في كثير مما هو صحيح ، وكثير مما هو ضعيف عند التحقيق ؛ ستراً لجهلهم ! والله المستعان .

٣٣٨٣ ـ (ما رأيتُ الذِي هو أَبخلُ منك ؛ إلا الذي يَبْخَلُ بالسلام) .

أخرجه أحمد في «مسنده» (٣/٣٢٨) : ثنا أبو عامر العَقَدِيُّ : ثنا زهير عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن جابر :

أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : إن لفلان في حائطي عِذْقاً ، وإنه قد آذاني وشق علي مكان عذقه ، فأرسل إليه النبي ﷺ ؛ فقال :

«بعني عذقك الذي في حائط فلان» .

قال : لا . قال :

«فهبه لي» . قال :

قال : لا . قال :

«فبعنيه بعذق في الجنة» .

قال : لا . فقال ﷺ : . . . فذكره .

وهكذا أخرجه البزار (٢/٤١٧/٢٠٠٠) عن شيخين له ثقتين قالا : ثنا أبو عامر به . وقال :

«لا نعلم يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد» .

قلت : فقول المنذري في «الترغيب» (٣/٢٦٩) :

«رواه أحمد والبزار ، وإسناد أحمد لا بأس به» !

ففيه نظر من جهة تفريقه بين رواية أحمد والبزار ، وكلاهما روياه من طريق زهير - وهو ابن محمد التميمي الخراساني - ، تكلموا في رواية الشاميين عنه ، وهذه ليست منها ؛ فإن أبا عامر العقدي بصري ثقة ، واسمه عبدالملك بن عمرو . قال الحافظ - في زهير - :

«رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة ، فضعف بسببها ، قال البخاري عن أحمد : كأن زهيراً الذي يروي عنه الشاميون آخر . وقال أبو حاتم : حدث بالشام من حفظه ، فكثر غلطه» .

وقال الذهبي في «الكاشف» :

«ثقة يغرب ، ويأتي بما ينكر» .

قلت : قد صرح غير واحد من الحفاظ بأن ما أنكر عليه هو من رواية الشاميين ، فقال أحمد فيهم :

«يروون عنه أحاديث مناكير . . أما رواية أصحابنا - يعني : العراقيين - عنه فمستقيمة ؛ عبدالرحمن بن مهدي وأبي عامر أحاديث مستقيمة صحاح» .

وقال البخاري :

«ما روى عنه أهل الشام ؛ فإنه مناكير ، وما روى عنه أهل البصرة ؛ فإنه صحيح» .

إذا عرفت هذا ؛ فالصواب قول الهيثمي في «المجمع» (٨/٣٢) :

«رواه أحمد والبزار ، وفيه عبدالله بن محمد بن عقيل ، وحديثه حسن ، وفيه ضعف ، وبقية رجاله رجال (الصحيح)» .

وقد توبع أبو عامر العقدي ، فقال عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١٠٣٥/٢٢/٣) : حدثني موسى بن مسعود : حدثنا زهير بن محمد به .

وموسى بن مسعود : هو أبو حذيفة البصري أيضاً ، أخرج له البخاري في المتابعات ، كما في «التقريب» .

ومن طريقه أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢٠/٢) شاهداً .

وتابعه يحيى بن أبي بكير : ثنا زهير بن محمد به .

أخرجه البيهقي في «السنن» (١٥٧/٦ ـ ١٥٨) .

ويحيى هذا : هو الكَرماني ، كوفي الأصل ، ثقة أيضاً من رجال الشيخين .

٣٣٨٤ ـ (خصالٌ ستٌّ ؛ ما من مُسلمٍ يموتُ في واحدةٍ منْهنَّ ؛ إلا كانت ضامناً على الله أنْ يدْخِلَه الجنَّةَ :

١ ـ رجلٌ خرجَ مجاهِداً ، فإنْ ماتَ في وجْهِهِ ؛ كانَ ضامناً على الله .

٢ ـ ورجلٌ تبِع جنازة ، فإن مات في وجهه ؛ كان ضامناً على الله .

٣ ـ ورجل عاد مريضاً ، فإن مات في وجهه ؛ كان ضامناً على الله .

٤ ـ ورجل توضأ فأحسن الوضوء ، ثم خرج إلى المسجد لصلاته ، فإن مات في وجهه ؛ كان ضامناً على الله .

٥ ـ ورجل أتى إماماً ، لا يأتيه إلا ليعزِّره ويوقره ، فإن مات في وجهه ذلك ؛ كان ضامناً على الله .

٦ ـ ورجل في بيته ؛ لا يغتاب مسلماً ، ولا يجرُّ إليهم سخطاً ولا نقمة ، فإن مات ؛ كان ضامناً على الله) .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط» (٤/٤٩١/٣٨٣٤) من طريق الحكم ابن بشير بن سلمان عن عمرو بن قيس المُلائي عن عيسى بن عبدالرحمن عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة مرفوعاً . وقال :

«لم يروه عن عيسى بن عبدالرحمن بن أبي ليلى (كذا) إلا عمرو بن قيس ، تفرد به الحكم بن بشير بن سلمان» .

قلت : الحكم هذا صدوق .

وشيخه عمرو بن قيس الملائي ثقة متقن من رجال مسلم .

وشيخه عيسى بن عبدالرحمن : هو ابن فروة ـ ويقال : ابن سبرة ـ الأنصاري ، ضعيف جداً ، قال البخاري :

«منكر الحديث» .

وقال النسائي :

«متروك الحديث» .

وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٢/١٢٠) :

«كان ممن يروي المناكير عن المشاهير ، روى عن الزهري ما ليس من حديثه من غير أن يدلس عنه ، فاستحق الترك» .

قلت : وهو الذي ذكروا في ترجمته أنه روى عن الزهري ، وعنه عمرو بن قيس الملائي . فما جاء في تعقيب الطبراني أنه (ابن أبي ليلى) ! وهم ظاهر ، لعله

من الناسخ ، ويؤيده قول الهيثمي في «مجمع الزوئد» (٢٧٨/٧) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه عيسى بن عبدالرحمن بن أبي (كذا) فروة ، وهو متروك» .

كذا وقع فيه بزيادة : (أبي) ، فلعلها من النساخ أيضاً .

ثم وجدت للحديث شواهد تدل على صحته ، وتوجب علينا ضمه إلى «الصحيحة» ، فقال الإمام أحمد (٢٤١/٥) : ثنا قتيبة بن سعيد : ثنا ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد عن عُلَيٍّ بن رَبَاح عن عبدالله بن عمرو بن العاص عن معاذ قال :

عهد إلينا رسول الله ﷺ في :

«خمس من فعل منهن كان ضامناً على الله . . .» فذكر الخصال المتقدمة إلا الرابعة ، وقد جاءت في طريق أخرى سأذكرها قريباً إن شاء الله تعالى .

وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال مسلم ؛ إلا أنه لم بخرج لابن لهيعة إلا مقروناً ؛ لما هو معروف من سوء حفظه ، بيد أن هذا مأمون هنا ؛ لأن رواية قتيبة بن سعيد عنه صحيحة ، كما تقدم بيانه مراراً . وقد أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/٣٧ ـ ٣٨) من طرق أخرى عن ابن لهيعة به .

وتابعه عبدُالرحمن بن جبير بن نفير عن عبدالله بن عمرو بلفظ :

«من جاهد في سبيل الله ؛ كان ضامناً على الله . . .» الحديث فذكر بقية الخصال إلا الثانية : خصلة الجنازة .

أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١٤٩٥) ، ومن طريقه ابن حبان (١٥٩٥) ، والبيهقي في «السنن» (١٦٦/٩ ـ ١٦٧) ، والطبراني أيضاً (٥٤/٣٧/٢٠) ، والحاكم

(٩٠/٢) ببعض فقراته ؛ كلهم عن الليث بن سعد عن الحارث بن يعقوب عن قيس بن رافع القيسي عنه . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي .

وهو كما قالا ، رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير قيس بن رافع القيسي ، وهو تابعي ثقة روى عنه من الثقات سبعة ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٣١٥/٥) ، ووثقه الحاكم أيضاً في جملة من المصريين (٢١٢/١) .

والجملة المسجد ـ الرابعة ـ شاهد من حديث أبي أمامة مرفوعاً بلفظ :

«ثلاثة كلهم ضامن على الله . .» الحديث وفيه :

«ومن خرج إلى المسجد ؛ فهو ضامن على الله . . .» الحديث .

أخرجه أبو داود وغيره ، وصححه ابن حبان ، والحاكم ، والذهبي ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٢٢٥٣) وغيره .

(تنبيه) : إن من عجائب السقط وقلة الانتباه والتحقيق : أن حديث الترجمة رغم كونه مصدراً بلفظ : «خصال ست» ؛ فلم تقع هذه الخصال ستّاً في طبعة حسام الدين المقدسي لـ «مجمع الزوائد» ! فليس فيه الفقرة (٣) و(٥) ! ويبدو أن السقط قديم من الهيثمي نفسه أو بعض نساخ كتابه ؛ فإنه وقع كذلك في «الجامع الصغير» للسيوطي ، وهذا مما يدل على أنه كثير النقل منه والاعتماد عليه ، وأنه لا ينقل من الأصول مباشرة ، ولذلك تتشابه أخطاؤه مع أخطاء غيره ، وكذلك وقع في «كنز العمال» (٤٣٥٣٦/٨٩٤/٥) . ثم جرى عليه المناوي في شرحيه لـ «الجامع الصغير» : «الفيض» و«التيسير» ، فشرحه دون أن ينتبه لمخالفة المعدود للعدد ! بل وأورده كذلك في كتابه الذي أسماه «الجامع الأزهر» (١/٢٥٥/١) ، مقروناً بما يدل

على أنه نقله من «المجمع» ؛ لأنه نقله بالخطأ الذي فيه : (. . أبي فروة) !

ولذا ؛ فقد كان من الطبيعي جداً أن يقع النقص المذكور في كتابي «ضعيف الجامع» (٢٨٢٨) ؛ لأنه لم يكن همي فيه - أعني «الجامع» - إلا فرز «الصحيح» عن «الضعيف» ، وطبع كل منهما على حدة . ولذلك فلست مسؤولاً عما قد يقع فيهما من خطأ في المتن أو العزو تبعاً لأصلهما ، كما هو ظاهر . وكذلك الشأن في كل ما ألفته أو أؤلفه على هذا النمط من الفرز . ومع ذلك فقد تفضل الله علي كثيراً ، فنبهت على كثير من الأوهام التي وقعت فيهما أو في غيرهما تبعاً للأصل ، كما يعلم ذلك العارفون المطلعون على كتبي .

هذا ؛ وبعد أن تبين في هذا التخريج والتحقيق أن الحديث صحيح بطريقه وشاهده ؛ فقد وجب نقله من «ضعيف الجامع» إلى «صحيح الجامع» مع استدراك الفقرتين إليهما ، فمن كان يملكها فليصحح ، وجزاه الله خيراً .

ولقد كان ينبغي أن يكون هذا التحقيق والتنبيه قبل هذا بزمن بعيد ، ولكن الأمر كله بيد الله ، **﴿وما تشاؤون إلا أن يشاء الله﴾** . **﴿ربَّنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾** .

٣٣٨٥ - (إذا قال الرجلُ لأَخيه : يا كافرُ ! فهو كقتله ، ولعْنُ المؤمنِ كقتْلهِ) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/١٩٣ - ١٩٤) : حدثنا عبدان بن أحمد : ثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان : ثنا بشر بن مُبَشِّر الواسطي : ثنا حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلَّب عن عمران ابن حصين عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد جيد ، عبدان بن أحمد ثقة حافظ مشهور ، ومن فوقه ثقات

معروفون من رجال «التهذيب» ؛ غير بشر بن مبشر الواسطي ، وثقه ابن حبان (١٣٨/٨) ، وروى عنه جمع من الثقات ، كما في «تيسير الانتفاع» ؛ فمثله جيد الحديث إن شاء الله تعالى . ولا سيما وقد توبع .

فأخرجه البزار مفرقاً (٤٣١/٢ - ٢٠٣٤/٤٣٢ - ٢٠٣٥) من طريق إسحاق بن إدريس : ثنا حماد بن سلمة به .

لكن إسحاق هذا - وهو الأسواري - متروك ، وقد اضطرب قول الهيثمي فيه في الباب الواحد من «مجمعه» ، فقال في الشطر الثاني منه (٧٣/٨) «لعن المؤمن كقتله» - :

«رواه البزار ، وفيه إسحاق بن إدريس ، وهو متروك» .

وقال في الشطر الأول آخر الباب :

«رواه البزار ، ورجاله ثقات» !

وهو في هذا متابع للمنذري في «الترغيب» (٢٨٥/٣) !

وذلك من أوهامهما التي تقلدها المعلقون الثلاثة على «الترغيب» (٤٠٩١/٤٥٨/٣) !

وسببه أنه وقع (إسحاق) غير منسوب ، فوثقاه ظنّاً منهما أنه من الثقات ، وهو هو ؛ لأنه بإسناد واحد عند البزار من شيخه إلى منتهاه ، غاية ما في الأمر أنه نسب إلى أبيه (إدريس) في شطر ، ولم ينسب في الشطر الآخر !

ثم إن حماد بن سلمة قد خولف في إسناده ، فرواه البخاري (٦١٠٥) عن وهيب ، ومسلم (٧٣/١) عن شعبة وغيره ؛ كلهم عن أيوب عن أبي قلابة عن ثابت ابن الضحاك الأنصاري مرفوعاً به في حديث مخرج في «الإرواء» (٢٠١/٨) ، فجعلوا صحابي الحديث (ثابت بن الضحاك) ، وأسقطوا بينه وبين أبي قلابة (أبا المهلب) ،

وصرح بالتحديث عن ثابت في رواية ، فإن كان حماد بن سلمة حفظ إسناده ؛ فيكون لأيوب إسنادان ؛ وإلا فلا ضير ؛ لأنه انتقال من صحابي إلى آخر ، وكلهم عدول .

وإذا عرفت هذا ؛ فمن الغرائب قول البزار عقب حديث عمران :

«لا نعلمه يروى إلا عن عمران ، وثابت بن الضحاك ؛ وحديث عمران أحسن إسناداً (كذا) ، وعمران أجل ، ولا نعلم روى هذا إلا حماد» !

قلت : حماد إمام وله أوهام عن غير ثابت البناني ، ومع ذلك كيف يقف أمام الجماعة الذين خالفوه في إسناده؟! فالحق أن روايتهم أرجح ، وروايته حسبها أن تكون محفوظة ، أما أنها أحسن ؛ فلا !

٣٣٨٦ - (لا يزالُ النّاسُ بخَيرٍ ؛ ما لمْ يتَحاسدُوا) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/٣٦٩/٨١٥٧) : حدثنا الحسن بن جرير الصُّورِيُّ : ثنا سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي : ثنا إسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شُرَيح بن عُبَيد عن أبي بَحْرِيَّة عن ضمرة بن ثعلبة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله كلهم ثقات من رجال «التهذيب» ، وفي بعضهم خلاف لا يضر ؛ غير شيخ الطبراني الحسن بن جرير الصوري ، وهو من شيوخه المشهورين ، ترجم له الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤/٤١٩) بروايته عن جمع من الثقات ، وعنه نحو عشرين من الشيوخ بعضهم من الحفاظ ، ووصفه الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٣/٤٤٢) بـ : «الإمام المحدث» .

على أنه قد توبع ، فقال أبو الشيخ ابن حَيَّان في «التوبيخ» (١٠٨/٧٨) : حدثنا أبو الجارود : ثنا أبو سَيَّار : ثنا محمد بن إسماعيل بن عياش : ثنا أبي به .

ومحمد بن إسماعيل تكلموا فيه ، ولا يضر ذلك هنا ؛ لأنه متابع .

وأبو سيار هذا ؛ الظاهر أنه الذي في «كنى أبي أحمد الحاكم» (١/) :

«أبو سيار العلاء بن محمد بن سيار ، يروي عن أبي المثنى محمد بن عمرو ابن علقمة الليثي ، حدث عنه إسحاق بن إبراهيم الصواب[1] البصري ، حديثه في البصريين» .

(تنبيه) : تكلم الأخ حسن أبو الأشبال على بعض رجال «التوبيخ» مصرحاً بضعف إسناده ، ثم أتبعه بذكر ما قاله مراجع كتابه الشيخ (محمد عمرو بن عبداللطيف) ، فقال :

«[لكن أخشى أن لا يكون (شريح بن عبيد) قد سمعه من (أبي بحرية) ؛ فإنه كثير الإرسال ، وقال ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص٩٠) : «شريح بن عبيد الحمصي ، لم يدرك أبا أمامة ، ولا الحارث بن الحارث ، ولا المقدام» . قلت : وتوفي أبو أمامة سنة (٨٦) ، وتوفي أبو بحرية سنة (٧٧) ، أي : قبلهما بسنين . فأخشى أن لا يكون أدركه أيضاً . (م)]» !!

فأقول : هذه الخشية غير واردة هنا في نقدي ؛ لأن الإدراك الذي نفاه أبو حاتم لا يعني أنه لم يدركهم ولم يعاصرهم ، وسنة وفاتهم المتقاربة تؤكد ذلك ، وإنما يعني أنه لم يسمع منهم ، وعليه فليس يعني أنه لم يسمع من كل من عاصرهم ، فهذا هو الإمام البخاري يصرح أنه سمع من معاوية ، وقد توفي سنة (٦٠) ، فإمكان سماعه من أبي بحرية ظاهر جداً وأولى . فإذا لم يكن لدينا نص من حافظ

---

(١) كذا أصل الشيخ ، ولعله سبق قلم . والصواب : «الصَّوَّاف» ؛ كما في «تهذيب المزي» ترجمة إسحاق هذا (برقم : ٣٢٥) .

نقاد بأنه لم يسمع منه ؛ فيكفينا في هذه الحالة ثبوت المعاصرة وإمكان اللقاء ؛ كما هو المختار عند جماهير العلماء بشرط السلامة من التدليس ، ولم يُرْمَ (شريح) بشيء من التدليس فيما علمت ، ولا تلازم بينه وبين الإرسال عند أهل العلم ، فكم من راوٍ ثقة وصف بالإرسال ، ومع ذلك فحديثه صحيح عند الشيخين فضلاً عن غيرهم ، ولو كانت روايته معنعنة ! هذا أمر لا يخفى إن شاء الله على من مارس هذا العلم وعرفه حق المعرفة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

والحديث ؛ قال المنذري مشيراً إلى تقويته (٤/١٢/٤) :

«رواه الطبراني ، ورواته ثقات» .

وكذا قال الهيثمي في «المجمع» (٧٨/٨) .

٣٣٨٧ - (منْ أتَى كاهِناً ، فصدَّقه بما يقولُ ؛ فقدْ كَفَرَ بما أُنزلَ على محمّدٍ) .

أخرجه البزار في «مسنده» (٣٠٤٥/٤٠٠/٣) : حدثنا عقبة بن سنان : ثنا غسان بن مضر : ثنا سعيد بن يزيد عن أبي نضرة عن جابر بن عبدالله عن النبي ﷺ : . . . فذكره . وقال :

«لا نعلمه يروى عن جابر إلا من هذا الوجه ، ولم نسمع أحداً يحدث به عن غسان إلا عقبة» .

قلت : قال الحافظ في «مختصر الزوائد» (١١٧١/٦٤٧/١) :

«قال الشيخ - يعني : الهيثمي - : وهو ثقة» .

قلت : وهذا هو الصواب ، خلافاً لقول الهيثمي الآخر في «مجمع الزوائد» (١١٧/٥) :

«رواه البزار ، ورجاله رجال الصحيح ؛ خلا عقبة بن سنان ، وهو **ضعيف**» .

وقد كنت شككت في هذا التضعيف في «غاية المرام» (١٧٤/٢٨٥) ؛ لأسباب كنت ذكرتها هناك ، فمن شاء راجعها ، وخلاصتها أنه لا وجه لهذا التضعيف ؛ لأنه ليس فيمن يسمى بـ (عقبة بن سنان) مضعف ؛ فإنهم ثلاثة ، أحدهم : مجهول الحال ، وهو أعلى من هذا طبقة ، والآخران : ثقتان ، أحدهما : (عقبة بن سنان بن عقبة الهدادي البصري) روى عن غسان بن مضر ؛ فهو هذا ، وقد قال فيه أبو حاتم : «صدوق» .

وبقية رجال الإسناد ثقات رجال الشيخين ؛ غير غسان بن مضر ؛ وهو ثقة من شيوخ النسائي . وقد وهم الهيثمي في عدم استثنائه إياه مع عقبة بن سنان ، في قوله المتقدم . فالإسناد جيد ؛ كما قال المنذري في «الترغيب» (٤/٥٢/٧) ، وتبعه الحافظ في «الفتح» (١٠/٢١٧) .

وللحديث شواهد كثيرة يزداد بها قوة ، خرجت بعضها في «إرواء الغليل» (٧/٦٨ ـ ٧٠) ، و«غاية المرام» (١٧٢ ـ ١٧٣/٢٨٤) ، و«آداب الزفاف» (١٠٥ ـ ١٠٧) .

(فائدة) : قال ابن الأثير في «النهاية» :

«الكاهن : الذي يتعاطى الخبر عن الكائنات في مستقبل الزمان ويدعي معرفة الأسرار ، وقد كان في العرب كهنة كَشِقٍّ وسَطِيحٍ وغيرهما ، فمنهم من كان يزعم أن له تابعاً من الجن ورَئِيّاً يلقي إليه الأخبار ، ومنهم من يزعم أنه يعرف الأمور بمقدمات أسباب يستدل بها على مواقعها من كلام من يسأله ، أو من فعله ، أو حاله ، وهذا يخصُّونه بالعراف ، كالذي يدعي معرفة الشيء المسروق ، ومكان الضالة ونحوهما . والحديث الذي فيه : «من أتى كاهنا . . .» قد يشتمل على إتيان

الكاهن ، والعراف ، والمنجم» .

قلت : فإذا عرفت هذا ؛ فمن (الكهانة) ما كان يعرف بـ (التنويم المغناطيسي) ، ثم بـ (استحضار الأرواح) ، وما عليه اليوم كثير من الناس ـ وفيهم بعض المسلمين الطيبين ـ ممن اتخذوا ذلك مهنة يعتاشون منها ، ألا وهو القراءة على الممسوس من الجني ، ومكالمتهم إياه ، وأنه يحدثهم عن سبب تلبسه بالإنسي ؛ حبّاً به أو بغضاً ! وقد يزعمون أنهم يسألونه عن دينه ، فإذا أخبرهم بأنه مسلم ؛ صدقوه في كل ما ينبئهم به ! وذلك منتهى الغفلة والضلال : أن يصدقه وهو لا يعرفه ولا يراه ، فكن حذراً منهم أيها الأخ المسلم ! ولا تأتهم ولا تصدقهم ؛ وإلا صدق فيك هذا الحديث الصحيح وما في معناه .

٣٣٨٨ ـ (قالتْ قريشٌ للنبيِّ ﷺ : ادْعُ لنا ربَّك أنْ يجْعلَ لنا الصّفا ذَهَباً ونؤمنَ بكَ ! قال :

وتفعلونَ؟ .

قالوا : نعمْ .

فدعا ، فأتاهُ جبريلُ فقالَ : إنَّ ربَّك يقرأُ عليكَ السّلامَ ويقولُ :

إنْ شئتَ أصبحَ لهم (الصّفا) ذَهَباً ، فمَنْ كفَر بعْدَ ذلكَ منهم ؛ عذَّبتُه عذاباً لا أعذِّبه أحَداً من العالمين ، وإنْ شئْتَ فتحتُ لهم بابَ التّوبةِ والرّحمةِ . قال :

بلْ بابَ التوبةِ والرحمةِ) .

أخرجه الحاكم (١/٥٣ و٤/٢٤٠) ، والبيهقي في «الدلائل» (٢/٢٧٢) ،

وأحمد (٢٤٢/١ و٣٤٥) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٧٣٦/١٥٢/١٢) من طرق منها : وكيع عن سفيان عن سلمة بن كُهَيل عن عمران بن الحكم (وفي رواية : أبي الحكم) السلمي عن ابن عباس قال : . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح محفوظ من حديث الثوري عن سلمة بن كهيل» .

وهو كما قال ، ورجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير عمران أبي الحكم السلمي ـ وهو الصواب من الروايتين ـ ؛ فهو من رجال مسلم ، وكأن الحاكم ذهل عن ذلك ؛ فإنه في الموضع الثاني اقتصر على قوله :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

والصواب أنه صحيح على شرط مسلم . وقد أشار إلى هذا المنذري بقوله في «الترغيب» (١٢/٧٥/٤) :

«رواه الطبراني ، ورواته رواة (الصحيح)» .

وكذا قال الهيثمي في «المجمع» (١٩٦/١٠) .

وقد غفلا عن عزوه لأحمد ـ فضلاً عن الحاكم ـ ، وهذا على شرط المنذري دون الهيثمي كما لا يخفى على العارفين بكتابيهما ومنهجيهما فيهما .

والحديث أخرجه البزار في «مسنده» (٢٢٢٤/٥٥/٣ ـ كشف الأستار) قال : حدثنا أبو هشام محمد بن يزيد الرفاعي : ثنا وكيع : ثنا سفيان . . . بإسناده المتقدم ؛ لكن بلفظ :

سأل أهل مكة النبي ﷺ أن يجعل لهم الصفا ذهباً ، وأن يحوِّل الجبال عنهم حتى يزدرعوا ، فقيل : إن شئت أن نؤتيهم الذي سألوه ؛ فإن كفروا أهلكوا كما هلك

من كان قبلهم ، فأنزل الله تبارك وتعالى : ﴿**وما منعنا أن نرسل بالآيات إلا أن كذب بها الأولون وآتينا ثمود الناقة مبصرة**﴾ .

قلت : وفي هذا السياق ما يخالف سياق حديث وكيع ومن معه زيادة ونقصاً ، وهو من أخطاء (محمد بن يزيد الرفاعي) ؛ فإنه قد ضعفه جمع مع أنه من شيوخ مسلم ، لكن الذين سبروا أحاديثه وتتبعوها ؛ نسبوه إلى الخطأ والمخالفة ، وإلى سرقة حديث غيره ، انظر «التهذيب» .

وهذا الحديث مما يؤكد ذلك ؛ فإن حديث وكيع يختلف عن هذا زيادة ونقصاً كما رأيت ، فهو إما أن يكون مما سرقه الرفاعي وألصقه بوكيع ، وإما أن يكون وهم عليه فيه ، وخالف أحمد وغيره في روايته عنه باللفظ المذكور أعلاه .

وأصل حديث الرفاعي ؛ إنما يعرف من رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس قال :

سأل أهل مكة النبي ﷺ أن يجعل لهم الصفا ذهباً ، وأن ينحي الجبال عنهم فيزدرعوا ، فقيل له : إن شئت أن تستأني بهم ، وإن شئت أن تؤتيهم الذي سألوه ؛ فإن كفروا أهلكوا كما أهلكت من كان قبلهم ، [وإن شئت أن أستأني بهم ؛ لعلنا نستحيي منهم] ، قال :

«لا ، بل أستأني بهم» .

فأنزل هذه الآية . . .» فذكرها .

أخرجها النسائي في «السنن الكبرى» (٦/٣٨٠/١١٢٩٠) ، والحاكم (٢/٣٦٢) ، وابن جرير في «التفسير» (١٥/٧٤) ، والبيهقي أيضاً ، وأحمد (١/٢٥٨) - والسياق له ، والزيادة للحاكم وغيره - ، والبزار أيضاً (٢٢٢٥) ، والضياء المقدسي في «المختارة» (١٠/٧٨ - ٧٩ - ط) . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي ! وقال البزار :

«لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ من وجه صحيح إلا من هذا الوجه» .

قلت : ورجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ فهو على شرطهما .

(تنبيه) : لقد ساق الهيثمي في تفسير سورة الإسراء من «المجمع» (٧/٥٠) هذه الرواية أولاً ، ثم أتبعها بقوله :

«وفي رواية : فدعا فأتاه جبريل . . .» فذكرها ، وهي رواية عمران المتقدمة ، ثم قال :

«ورجال الروايتين رجال «الصحيح» ؛ إلا أنه وقع في أحد طرقه : عمران بن الحكم ، وهو وهم ، وفي بعضها : عمران أبو الحكم - وهو ابن الحارث - ، وهو الصحيح ، ورواه البزار» !

والمقصود أنه لم يذكر من أخرج الروايتين ، فالظاهر أنه كان في الأصل : «رواه أحمد» ؛ لأنه هو الذي أخرج الروايتين كما تقدم ، فسقط ذلك من الناسخ أو الطابع . والله أعلم .

٣٣٨٩ - (مَنْ أحْسن فيما بقِيَ ؛ غُفرَ له ما مضَى ، ومن أَساءَ فيما بقيَ ؛ أُخِذَ بما مضَى وما بقيَ) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧/٤١٣/٦٨٠٢) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/٣٧٧) من طريقين عن سليمان بن عبدالرحمن قال : حدثنا يحيى بن حمزة عن الوَضين بن عطاء عن يزيد بن مرثد عن أبي ذر قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الطبراني :

«لم يروه عن الوضين بن عطاء إلا يحيى بن حمزة» .

قلت : وهو ثقة من رجال الشيخين ، وسائر الرجال ثقات ، وفي الوضين ، وسليمان بن عبدالرحمن ـ وهو ابن بنت شرحبيل ـ كلام من جهة حفظهما ، لا ينزل به حديثهما عن درجة الحسن . ولذلك قال المنذري في «الترغيب» (٤/٧٩) ـ وتبعه الهيثمي (١٠/٢٠٢) ـ :

«رواه الطبراني بإسناد حسن» .

ورواه الأصبهاني في «الترغيب» (١/٩٤/١٥١) مقطوعاً من قول الفُضَيْلِ بن عِيَاضٍ ، وفيه :

ثم بكى الفضيل فقال : أسال الله أن يجعلنا وإياكم ممن يحسن فيما بقي .

وقد خفي رفعه على بعض المتأخرين ، فقد أورده الشيخ العجلوني في «كشف الخفاء» ، وقال (٢/٢٢٥) :

«قال النجم : لم أجده في الحديث المرفوع ، وإنما أخرجه الأصبهاني في «الترغيب» عن الفضيل بن عياض من قوله . وفي معناه ما أخرجه الشيخان وابن ماجه عن ابن مسعود . . .» ، ثم ذكر الحديث الآتي بعد هذا !

وروى الدارمي في أول «سننه» (١/٣ ـ ٤) من طريق أخرى عن الوَضين :

أن رجلاً أتى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! إنا كنا أهل جاهلية وعبادة أوثان ، فكنا نقتل الأولاد ، وكانت عندي ابنة لي ، فلما أجابت ، وكانت مسرورة بدعائي إذا دعوتها ، فدعوتها يوماً ، فاتبعتني ، فمررت حتى أتيت بئراً من أهلي غير بعيد ، فأخذت بيدها ؛ فرديت بها في البئر ، وكان آخر عهدي بها أن تقول :

يا أبتاه ! يا أبتاه ! فبكى رسول الله ﷺ حتى وَكَفَ دمع عينيه ، فقال له رجل من جلساء رسول الله ﷺ : أحزنت رسول الله ﷺ ! فقال له :

«كف ؛ فإنه يسأل عما أهمه» .

ثم قال له : «أعد عليَّ حديثك» ، فأعاده ، فبكى حتى وَكَفَ الدمع من عينيه على لحيته ، ثم قال له :

«إن الله قد وضع عن الجاهلية ما عملوا ، فاستأنف العمل» .

ويشهد له حديث ابن مسعود الآتي :

٣٣٩٠ ـ (مَنْ أحْسنَ في الإسلام ؛ لمْ يُؤاخَذْ بما عمِلَ في الجاهليّةِ ، ومَنْ أساءَ في الإسلام ؛ أُخِذَ بالأوّل والآخرِ) .

أخرجه البخاري (٦٩٢١) ، ومسلم (١/٧٧ ـ ٧٨) ، وأبو عوانة (١/٧١) والدارمي (١/٣) ، وابن ماجه (٤٢٤٢) ، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/٢١١) ، والبيهقي في «السنن» (٩/١٢٣) ، و«الشعب» (١/٥٧/٢٣) ، وعبدالرزاق في «المصنف» (١٠/٤٥٤/١٩٦٨٦) ، وأحمد (١/٤٠٩ و٤٣١) من طريق منصور والأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود رضي الله عنه قال :

قال رجل : يا رسول الله ! أنؤاخذ بما عملنا في الجاهلية؟ قال : . . . فذكره .

٣٣٩١ ـ (نَعَمْ ، تفعلُ الخيْرات ، وتتركُ السيئات ، فيجعلُهنَّ اللهُ لكَ خيرات كلِّهنَّ) .

أخرجه البزار في «مسنده» (٤/٧٩ ـ ٨٠/٣٢٤٤ ـ كشف الأستار) ، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٥/١٨٨ ـ ١٨٩/٢٧١٨) ، ومن طريقه ابن الأثير في

«أسد الغابة» (٣٧٢/٢) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٧٥/٧ ـ ٧٢٣٥/٣٧٦) ، ومن طريقه أبو نعيم في («معرفة الصحابة»/ شَطْب) من طريقين عن أبي المغيرة : ثنا صفوان بن عمرو : ثنا عبدالرحمن بن جُبَيْر عن أبي طويل شَطْب الممدود :

أنه أتى رسول الله ﷺ فقال : أرأيت رجلاً عمل الذنوب كلها ؛ فلم يترك منها شيئاً ، وهو في ذلك لم يترك حاجَةً ولا داجَةً إلا أتاها ، فهل له من توبة؟ قال :

«فهل أسلمت؟» .

قال : أما أنا ؛ فأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأنك رسول الله ، قال : . . . فذكره .

قال : وغَدَراتي ، وفجراتي؟ قال :

«نعم» .

قال : الله أكبر ! فما زال يكبر حتى توارى .

وأخرجه ابن عبدالبر في «الاستيعاب» من طريق أبي علي سعيد بن عثمان بن سكن عن محمد بن هارون أبي نشيط ـ أحد الطريقين عن أبي المغيرة ـ . ثم قال :

«قال أبو علي : لم أجد لشطب الممدود أبي طويل غير هذا الحديث» .

قلت : وأما الحافظ ؛ فنقل في «الإصابة» عن ابن السكن أنه قال :

«لم يروه غير أبي نشيط» يعني : عن أبي المغيرة عن صفوان بن عمرو ! فتعقبه الحافظ بقوله :

«قلت : وهو حصر مردود ، فقد أخرجه الطبراني من غير طريقه ، وقال ابن منده : «غريب ، تفرد به أبو المغيرة» . قلت : هو على شرط «الصحيح» ، وقد وجدت

له طريقاً أخرى قال ابن أبي الدنيا في كتاب «حسن الظن»[1] : حدثنا عبيدالله بن جرير : حدثنا مسلم بن إبراهيم : حدثنا نوح بن قيس عن أشعث بن جابر عن مكحول عن عمرو بن عَبَسَةَ قال :

إن شيخاً كبيراً أتى النبي ﷺ ، وهو يدَّعم على عصا ، فقال : يا نبي الله ! إن لي غدرات وفجرات ، فهل تُغْفر لي؟ . . . الحديث . وهذا ليس فيه [غير] انقطاع بين مكحول وعمرو بن عبسة» .

قلت : ولي هنا ملاحظات :

الأُولى : لعل الأَولى أن يقال : وقد وجدت له شاهداً ؛ لأنه أوضح للمراد كما هو ظاهر .

الثانية : أنه قد أبعد النُّجعة في عزوه لابن أبي الدنيا ، فأوهم أنه لم يروه من هو أعلى طبقة وأشهر ! وليس كذلك ، فقد أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٨٥/٤) : ثنا سُرَيْجُ بن النعمان : ثنا نوح بن قيس به .

الثالثة : أنه ليس فيه حديث الترجمة ؛ خلافاً لما يوهمه قوله : « . . الحديث» !

الرابعة : قوله : «ليس فيه غير انقطاع . . .» يشعر أن رجاله ثقات ، وأنه لولا الانقطاع كان صحيح الإسناد ، فهذا يخالف قول شيخه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٢/١) :

«رواه أحمد والطبراني ، ورجاله موثقون ؛ إلا أنه من رواية مكحول عن عمرو ابن عبسة ، فلا أدري أسمع منه أم لا؟» .

---

(١) (ص١١٨/١٤٤) .

قلت : هو معروف بالتدليس والإرسال ، فما لم يصرح بالتحديث فهو منقطع ، ولا سيما أن عمرو بن عبسة لم يذكر في جملة الصحابة الذين سمع منهم ، على قلتهم .

ثم إن قوله : «ورجاله موثقون» فيه نظر ؛ لأنه يشعر بأن في بعضهم كلاماً ، ولا شيء من ذلك ، وبخاصة رجال إسناد أحمد ؛ فإنهم ثقات كلهم ، فعبارة الحافظ أدق وأصح .

وقال الهيثمي في حديث الترجمة :

«رواه الطبراني والبزار بنحوه ، ورجال البزار رجال «الصحيح» ؛ غير محمد بن هارون أبي نشيط ، وهو ثقة» .

وقال المنذري (٤/٨٠ ـ ٨١/٤١) :

«رواه البزار ، والطبراني ـ واللفظ له ـ ، وإسناده جيد قوي ، و(شَطْب) قد ذكره غير واحد في (الصحابة) ؛ إلا أن البغوي ذكر في «معجمه» أن الصواب عن عبدالرحمن بن جبير بن نفير مرسلاً : أن رجلاً أتى النبي ﷺ طويلاً شطباً . . . و(الشطب) في اللغة : الممدود ، فصحَّفه بعض الرواة ، وظنه اسم رجل . والله أعلم» !

قلت : هذا الإعلال مردود ؛ لأنه مجرد دعوى ، وتوهيم للثقة بدون بينة أو حجة . والذي نقله الحافظ عن البغوي أنه قال : «أظن أن الصواب . . .» وهذا أقرب إلى ما ذكرته . والله أعلم .

٣٣٩٢ ـ (واللهِ ! لَلدُّنيا أَهونُ على اللهِ من هذِهِ السَّخلةِ على أهلِها ، فلا أُلفينَّها أهلكتْ أَحداً منكُم) .

أخرجه البزار في «مسنده» (٤/٢٦٨/٣٦٩٠ ـ الكشف) : حدثنا محمد بن

عامر : ثنا الربيع : حدثني محمد بن مهاجر عن يونس بن حَلْبَسَ عن أبي إدريس عن أبي الدرداء قال :

مر النبي ﷺ بِدِمنةِ قوم ، فيها سخلة ميتة ، فقال :

«ما لأهلها فيها حاجة؟» . قالوا : يا رسول الله ! لو كان لأهلها فيها حاجة ما نبذوها ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات من رجال الشيخين ؛ غير محمد ابن عامر - وهو الأنطاكي - ، روى عنه جماعة من الحفاظ منهم النسائي ؛ وقال : «ثقة» . وكذا قال الحافظ .

والحديث ذكره المنذري في «الترغيب» (٣٩/١٠١/٤) من حديث أبي الدرداء ، وقال :

«رواه البزار ، والطبراني في «الكبير» من حديث ابن عمر بنحوه ، ورواتهما ثقات» .

وكذا قال الهيثمي (٢٨٧/١٠) ؛ لكنه عزاه إلى «الأوسط» أيضاً ، وهو عنده (٢٩٣٤/٤٣٣/٣) ، وفيه (سُقير) والد (بكار) ، ولم يوثقه غير ابن حبان (٣٥٠/٤) ، ولم يرو عنه غير ابنه ، وليس فيه قوله : «فلا ألفينها . . » إلخ .

والأحاديث بدون هذه الزيادة كثيرة عن جمع من الصحابة ، خرجت طائفة منها في «الصحيحة» (٢٤٨٢) .

ثم استدركت فقلت : قال البزار عقب الحديث :

«قد روي هذا الحديث من وجوه ، وأعلى من رواه أبو الدرداء ، وإسناده صحيح شاميون ، وفيه زيادة : «فلا ألفينها أهلكت أحداً منكم» . . .» .

٣٣٩٣ - (إنّ اللهَ ليبْتَلي عبدَه بالسَّقمِ ، حتّى يُكفِّر ذلكَ عنه كلَّ ذَنْبٍ) .

أخرجه الحاكم (١/٣٤٧ - ٣٤٨) من طريق عبدالرحمن بن سلمان الحَجَرِيِّ عن عمرو بن أبي عمرو عن المَقْبُرِي عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال :

«صحيح على شرط الشيخين» ! ووافقه الذهبي ! وأقره المنذري في «الترغيب» (٤/١٥٣/٦٣) !

فأقول : عبدالرحمن بن سلمان الحجري لم يخرج له البخاري مطلقاً ، بل قال فيه :

«فيه نظر» .

ووثقه غيره ، وضعفه بعضهم ، وقال أبو حاتم :

«صالح الحديث» .

وفي «التقريب» :

«لا بأس به» .

فالإسناد حسن ، وعلى شرط مسلم .

وخالفه يعقوب بن عبدالرحمن - وهو ثقة من رجال الشيخين - فقال : عن عمرو بن أبي عمرو عن عبدالرحمن بن الحويرث عن محمد بن جبير بن مُطْعِم عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/١٣٣/١٥٤٨) ، و«الأوسط» (٩/٣٤٠/٨٧٤٠) ، وقال :

«لا يروى عن جبير بن مطعم إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو ضعيف ، عبدالرحمن هذا : هو ابن معاوية بن الحويرث ؛ قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق ، سيِّئ الحفظ» .

وقال الهيثمي (٢/٣٠٢) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، و«الأوسط» ، وفيه عبدالرحمن بن معاوية بن الحويرث ، ضعفه ابن معين ، ووثقه ابن حبان» .

ومن طريق يعقوب : أخرجه ابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (١٠٧/٢٢٧) ؛ لكنه لم يقل : عن أبيه . . فأرسله .

وتابعه عنده (١١٣/٢٤٨) عبدالعزيز بن محمد عن عمرو به .

أخرجه من طريق إبراهيم بن حمزة عنه .

وإبراهيم هذا : هو الزبيري المدني ، ثقة من شيوخ البخاري .

وخالفه سليمان بن داود المِنْقَرِيٍّ فقال : عن الدراوردي : أخبرني عمرو بن أبي عمرو عن المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً به .

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥/٦١٥) .

لكن سليمان هذا : هو الشاذكوني ، متروك ، رماه ابن معين بالكذب ، وقال البخاري :

«فيه نظر» .

وروي من حديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ :

«إن الله ليبتلي عبده بالبلاء والهم والغم ، حتى يتركه من ذنبه كالفضة المصفاة» .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/١٦٩ ـ ١٧٠) من طريق أبي سمرة أحمد ابن سالم بن خالد بن جابر بن سمرة . . . بسنده عنه . وقال :

«أحمد بن سالم هذا كوفي ليس بالمعروف ، وله أحاديث مناكير» .

وللحديث طريق آخر بسند حسن عن أبي هريرة سبق تخريجه برقم (٢٢٨٠) .

٣٣٩٤ ـ (يا أيُّها النّاسُ ! إنّ هذه الأمَّةَ تُبتلَى في قبورِها ، فإذا الإنسانُ دُفنَ فتفرَّق عنه أصحابُه ؛ جاءهُ ملكٌ في يدِه مطْراق فأقعدَه ، قال : ما تقولُ في هذا الرجلِ؟ فإنْ كان مؤْمناً ؛ قال : أشهدُ أنْ لا إله إلاَّ اللهُ وأنّ محمّداً عبدُه ورسولُه ، فيقولُ : صدقْتَ ، ثمَّ يُفتحُ له بابٌ إلى النّارِ فيقولُ : هذا كان منزلَكَ لو كفرْتَ بربِّك ؛ فأمّا إذ آمنتَ ؛ فهذَا منزلُكَ ؛ فَيُفتحُ له بابٌ إلى الجنَّةَ ، فيريدُ أن ينهضَ إليه ، فيقولُ له : اسْكنْ ! ويُفسحُ له في قبْرِه .

وإن كان كافِراً أو منافِقاً ؛ يقولُ له : ما تقولُ في هذا الرَّجلِ؟ فيقولُ : لا أدْري ، سمعتُ النّاسَ يقولونَ شَيْئاً ، فيقولُ : لا دريْتَ ولا تليْتَ ولا اهتديْتَ ! ثم يُفتحُ له بابٌ إلى الجنّةَ ، فيقولُ : هذا منزلُك لو آمنْتَ بربِّك ، فأمّا إذْ كفرْتَ به ؛ فإنّ اللهَ عزّ وجلّ أبدَلك به هذا ، ويُفتحُ له بابٌ إلى النّارِ ، ثم يقمعهُ قَمْعة بالمطراقِ ، يسمعُها خَلْقُ اللهِ كلّهم غيرَ الثّقلينِ .

فقالَ بعضُ القومِ : يا رسولَ اللهِ ! ما أحدٌ يقومُ عليهِ مَلَكٌ في يدِهِ مطراقٌ إلا هَبِلَ عندَ ذلكَ؟! فقالَ رسولُ الله ﷺ : ﴿يثبّتُ اللهُ الذين آمنُوا بالقولِ الثابتِ﴾) .

أخرجه الإمام أحمد (٣/٣ ـ ٤) : ثنا أبو عامر : ثنا عَبَّاد بن راشد عن داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال :

شهدت مع رسول الله ﷺ جنازة ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

وكذلك أخرجه ابن جرير في «التفسير» (١٣/١٤٣) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/٤١٧ ـ ٨٦٥/٤١٨) ، والبزار (١/٤١٢ ـ ٤١٣) من طريقين آخرين عن أبي عامر عبدالملك بن عمرو به .

قلت : وهذا إسناد صحيح كما قال المنذري (٤/١٨٣/١٠) ، وعزاه لأحمد . وقال الهيثمي (٣/٣٨) :

«رواه أحمد والبزار ، ورجاله رجال (الصحيح)» .

قلت : وفي عباد بن راشد كلام يسير لا يضر . وقد أشار لذلك ابن كثير بقوله في «تفسيره» عقب رواية أحمد (٢/٥٣٣) :

«وهذا إسناد لا بأس به ؛ فإن عباد بن راشد التميمي روى له البخاري مقروناً ، ولكن ضعفه بعضهم» .

وقال الذهبي في «المغني» :

«صدوق» .

وكذا قال الحافظ في «التقريب» ، وزاد :

«وله أوهام» .

ومن الغريب أنهما لم يشيرا إلى أنه مقرون عند البخاري ، وقد صرح بذلك أصلهما «تهذيب الكمال» للحافظ المزي ، بل صرح به الحافظ نفسه في «مقدمة الفتح» ، بل أفاد أن له حديثاً واحداً في «الصحيح» ؛ فقال بعد ذكر أقوال الأئمة فيه (ص٤١٢) :

«قلت : له في «الصحيح» حديث واحد في «تفسير سورة البقرة» بمتابعة يونس له عن الحسن البصري عن معقل بن يسار» .

قلت : وقوله في آخر الحديث : فقال بعض القوم . . . لعلها عائشة ، فقد روى البزار (٨٦٨/٤١٠/١) عنها قالت :

قلت : يا رسول الله ! أتبتلى هذه الأمة في قبورها ، فكيف وأنا امرأة ضعيفة؟! قال :

﴿ يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة﴾ .

٣٣٩٥ - (يُحشرُ النّاسُ على ثلاثِ طرائقَ : راغبينَ وراهبينَ ، واثنانِ على بعيرٍ ، وثلاثةٌ على بعيرٍ ، وأربعةٌ على بعيرٍ ، وعشَرةٌ على بعيرٍ ، ويَحْشرُ بقيتَهم النّارُ ؛ تقيلُ معَهم حيثُ قالُوا ، وتبيتُ معهم حيثُ باتُوا ، وتصبحُ معهم حيثُ أَصبحُوا ، وتُمسي معهم حيثُ أمسُوا) .

أخرجه البخاري (٦٥٢٢) ، ومسلم (١٥٧/٨) ، والنسائي (٢٩٥/١) ، وابن حبان في «صحيحه» (٧٢٩٢/٢١٧/٩) ، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٤٨/١٣/ ١٦٢٤٥) ، وابن أبي الدنيا في «الأهوال» (٢٣٥/٢٣٩) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٥٩/٣١٨/١) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥١٠٣/٥٠/٦) ، والبغوي

في «التفسير» (١٧٦/٥) ، و«شرح السنة» (١٢٤/١٥ ـ ١٢٥/٤٣١٤) ـ وصححه ـ من طرق كثيرة عن وُهيب عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . وقال الطبراني :

«لم يروه عن ابن طاوس إلا وهيب وابن جريج ، تفرد به حجاج الأعور عن ابن جريج» .

قلت : ولم أقف على متابعة ابن جريج هذه .

(تنبيه هام) : هكذا ثبت الحديث في المصادر المذكورة ؛ إلا «سنن النسائي» ؛ فإنه ساقه بزيادة : «يحشر الناس يوم القيامة» ، فهي زيادة شاذة بلا شك ، ومفسدة للمعنى أيضاً ؛ فإن الركوب الوارد فيه ليس من أهوال يوم القيامة . ويعود الفضل في التنبيه على زيادة النسائي هذه إلى الحافظ إبراهيم الناجي في كتابه القيم «عجالة الإملاء» (ق٢/٢٢٤ ـ ١/٢٢٥) ، وإن كان لم يصرح بشذوذها ، ولكنه بحث في معنى الحديث ، وحكى أقوال العلماء فيه ، وجمع أطراف بعض الأحاديث التي تخالف الزيادة ؛ وختم بحثه بقوله :

«وهذا كله يدل على أن هذا في الدنيا قبل الآخرة . والله أعلم» .

وهو في ذلك موافق لما انتهى إليه بحث شيخه ابن حجر في «الفتح» (٣٧٩/١١ ـ ٣٨٢) ؛ فإنه أطال النفس جداً في حكاية أقوال العلماء المختلفة في ذلك ومناقشتها وبيان ما لها وما عليها ، ورجح ما تقدم عن تلميذه ؛ فليراجعه من شاء .

بيد أن هذه الزيادة وقع لبعضهم أوهام حولها ، فكان من المفيد بيانها ، فأقول :

أولاً : لقد ذكر الحديث الحافظ المنذري في «الترغيب» (١٣/١٦٤/٤) بهذه الزيادة معزواً للشيخين ! ولم يتنبه لذلك المعلقون الثلاثة ـ كعادتهم ـ فتابعوه في

الوهم ، وزادوا في الإيهام بأنهم عزوا الحديث إليهما بالأرقام ! (انظر طبعتهم المنمقة ٤/٢٩٠) !

ثانياً : صرح بعض المحدثين بنسبة الزيادة إلى البخاري ؛ حكاه الحافظ في «الفتح» (١١/٣٨٢) عن الطيبي أنه قال :

«ثم رأيت في «صحيح البخاري» في «باب الحشر» (يعني : الذي فيه الحديث بالرقم المتقدم !) : «يحشر الناس يوم القيامة» . . .» !

ثالثاً : فردَّ عليه الحافظ ، وعارضه ، معقباً عليه بقوله :

«قلت : ولم أقف في شيء من طرق الحديث الذي أخرجه البخاري على لفظ : «يوم القيامة» ؛ لا في «صحيحه» ولا في غيره ، وكذا هو عند مسلم والإسماعيلي وغيرهما ؛ ليس فيه : يوم القيامة» .

قلت : ففاتته رواية النسائي ، فجل من أحاط بكل شيء علماً .

٣٣٩٦ - (لو أنّ ما يُقِلُّ ظفرٌ ممّا في الجنّةِ بدَا ؛ لتزخْرفَتْ له خَوافقُ السماواتِ والأرضِ ، ولو أنَّ رجُلاً من أهْلِ الجنّةِ اطّلع فبدَا أساورُه ؛ لطمسَ ضَوْءَ الشّمسِ كما تطمسُ الشّمسُ ضَوءَ النُّجومِ) .

هو من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ، وله عنه طريقان :

الأولى : عن عامر بن سعد بن أبي وقاص ، وله عنه طريقان :

١ - عن داود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

أخرجه الترمذي (٢٥٤١) ، ونعيم بن حماد في «زوائد الزهد» (٤١٦/١٢٦) ، وأحمد (١٦٩/١ و١٧١) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٨٨٧٥/٤٠٧/٩) ، والبغوي في «شرح السنة» (٤٣٧٧/٢١٤/١٥) من طرق ، أحدها : عبدالله بن المبارك : أخبرنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن داود بن عامر . . . وقال الترمذي ، والبغوي :

«حديث غريب» !

كذا وقع فيهما ! ونقل المنذري في «الترغيب» عن الترمذي (٣/٢٧٧/٤) أنه قال :

«حديث حسن غريب» .

فزاد كلمة «حسن» . وهذا هو اللائق بحال إسناده ؛ فإن رجاله ثقات كلهم رجال مسلم ؛ غير ابن لهيعة ، وحديثه صحيح إذا كان من رواية أحد العبادلة ، وهذا منه كما ترى . ولقد كنت غفلت عن هذه الحقيقة في تعليقي على «المشكاة» (رقم ٥٦٣٧) ؛ لأسباب منها ما هو مذكور في المقدمة ، وكان ذلك قبل نحو أربعين سنة ، ولله عاقبة الأمور . ولقد قلدني في هذه الغفلة المعلقون الثلاثة على «الترغيب» (٤٧٠/٤) ، فضعفوا الحديث ، مع أنهم يرون أنني صححته في «صحيح الجامع الصغير» (رقم ٥١٢٧/ الطبعة الأولى الشرعية) ، وقد ألفته بعد التأريخ المذكور ببضع سنين ، وقد تنبه لهذا كله الأخ علي رضا في تعليقه على «صفة الجنة» (٨١/١) ؛ فأنصفني جزاه الله خيراً ، ولم يستغل الغفلة كما يفعل كثير من المبتدعة ، وبعض الحاسدين الحاقدين الجهلة .

وإن من جهل أولئك الثلاثة وتقليدهم ، وعدم استفادتهم مما ينقلونه بواسطة الفهارس : أنهم عزوه بواسطة «الموسوعة» إلى «البخاري في «التاريخ الكبير»

(٢٠٨/٦)» ، وسكتوا ! مع أنه عنده من غير طريق ابن لهيعة بإسناد جيد ، وبمتابعة قوية لعامر بن سعد كما سيأتي بيانه !

٢ ـ قال البخاري في الموضع المشار إليه آنفاً من «التاريخ» : وقال ابن وهب : أخبرنا عمرو أن سليمان بن حميد حدثه أن عامر بن سعد بن أبي وقاص ـ قال سليمان : لا أعلمه إلا ـ عن أبيه عن النبي ﷺ .

وقد وصله أبو نعيم في «صفة الجنة» (٥٧/٨٠/١) من طريق حرملة بن يحيى : ثنا ابن وهب به .

قلت : وهذا إسناد جيد رجاله ثقات معروفون رجال مسلم ؛ غير سليمان بن حميد ـ وهو المزني ـ ، وثقه ابن حبان (٣٨٥/٦) ، وأخرج له في «صحيحه» ، وروى عنه سبعة من الثقات ، وقد ترجمه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/٢٢٠ ـ ٢٢٢) وذكر أنه مدني سكن دمشق ، وروى له ابن حبان في «صحيحه» ، وانظر «تيسير الانتفاع» . وقد خفيت هذه الحقائق على الأخ (علي رضا) ؛ فجزم بأنه مجهول !

والطريق الأخرى : قال البخاري أيضاً : قال محمد بن المثنى : حدثنا وهب ابن جرير : حدثنا أبي : سمعت يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن عمر عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عن النبي ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد جيد أيضاً ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير عمر ـ وهو ابن سعد بن أبي وقاص ـ ، قال الذهبي في «الميزان» :

«هو في نفسه غير متهم ؛ لكنه باشر قتال الحسين ، وفعل الأفاعيل» .

قلت : ومع ذلك وثقه العجلي . وقال الحافظ :

«صدوق» .

٣٣٩٧ - (مرْحباً بطَالبِ العلْمِ ، [إنّ] طالبَ العِلْم لتحفُّه الملائكةُ وتظلُّه بأجنحتِها ، ثمّ يركبُ بعضُهم بعضاً ، حتّى يبْلغُوا السَّماءَ الدُّنيا ؛ مِن حبِّهم لما يَطلُب) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٣٤٧/٦٤/٨) ، وابن عدي في «الكامل» (٦/٣٣١) ، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (٣٢/١) عن الصَّعْق ابن حَزْن : ثنا علي بن الحكم البُناني عن المنهال بن عمرو عن زِرٍّ بن حُبَيْش عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال : حدث صفوان بن عَسَّال المرادي قال :

أتيت رسول الله ﷺ ؛ وهو متكئ في المسجد على برد له [أحمر] ، فقلت له : يا رسول الله ! إني جئت أطلب العلم ، فقال : . . . فذكره .

قال : قال صفوان : يا رسول الله ! لا نزال نسافر بين مكة والمدينة ، فأفتنا عن المسح على الخفين؟! فقال له رسول الله ﷺ :

«ثلاثة أيام للمسافر ، ويوم وليلة للمقيم» .

قلت : وهذا إسناد حسن ، رجاله ثقات رجال «الصحيح» ، وفي بعضهم كلام لا يضر . وقال المنذري في «الترغيب» (٤/٥٤/١) :

«رواه أحمد ، والطبراني بإسناد جيد - واللفظ له - وابن حبان في «صحيحه» ، والحاكم ، وقال : «صحيح الإسناد» . . .» .

قلت : أخرجه الحاكم (١/١٠٠ - ١٠١) من طرق عن زر بن حبيش ، منها طريق الصعق هذه ، ولكنه لم يسق لفظه ، وذكر في إسناده عبدالله بن مسعود ، ولم يذكره في رواية أخرى له من طريق (عارم) ، وهي رواية ابن عبدالبر ، وهي أصح

لموافقتها لرواية أحمد (٢٣٩/٤ و٢٤٠) التي أشار إليها المنذري ، ومثلها رواية ابن حبان (٧٦/٤٨) منَ طريق عاصم عن زر عن صفوان به نحوه .

وتابعه عبدالوهاب بن بَخْت عن زر به نحوه .

أخرجه الحاكم ـ وصححه ـ ، ووافقه الذهبي .

وقصة توقيت المسح على الخفين معروفة في «السنن» من طريق عاصم ، وهي مخرجة في «الإرواء» (١/١٤٠ ـ ١٤١) .

ثم إن الحديث قال الهيثمي في «المجمع» (١/١٣١) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، ورجاله رجال (الصحيح)» .

وفي الوصية بطالب العلم والترحيب به حديث آخر يشبه هذا من حديث أبي سعيد الخدري ، تقدم تخريجه برقم (٢٨٠) .

٣٣٩٨ـ (من توضَّأَ فأحْسنَ وضوءَه ، ثمّ قامَ فصلَّى ركعتينِ ـ أو أربعاً ؛ شكَّ سهلٌ ـ ، يُحسنُ فيها الذِّكرَ والخُشوعَ ، ثمّ استغفرَ اللهَ ؛ غُفِرَ له) .

أخرجه أحمد في «المسند» (٤٥٠/٦) : ثنا أحمد بن عبدالملك : حدثني **سهل بن أبي صدقة** قال : حدثني كثير بن الفضل الطَّفاوي : حدثني يوسف بن عبدالله بن سلام قال :

أتيت أبا الدرداء في مرضه الذي قُبض فيه ، فقال لي : يا ابن أخي ! ما أعمدك إلى هذا البلد ، أو ما جاء بك؟ قال : قلت : لا ؛ إلا صلة ما كان بينك وبين والدي عبدالله بن سلام ، فقال أبو الدرداء : بئس ساعة الكذب هذه ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قال **عبدالله بن أحمد** عقبه :

«وثناه سعيد بن أبي الربيع السمان ، قال : ثنا **صدقة بن أبي سهل الهُنائي** . . .» .

قال عبدالله : «وأحمد بن عبدالملك وهم في اسم الشيخ فقال : (**سهل بن أبي صدقة**) ، وإنما هو (**صدقة بن أبي سهل الهنائي**)» .

قلت : وهذا هو الصواب ؛ لأن سعيد بن أبي الربيع السمان ـ مع كونه ثقة (انظر الحديث المتقدم ٣١٥٤) ـ ؛ فقد تابعه غير واحد ، فقال البخاري في «التاريخ» (٢٨٩١/٢٩٧/٢/٢) تحت ترجمة (صدقة بن أبي سهل البصري) :

«سمع كثيراً أبا الفضل ، روى عنه مسلم بن إبراهيم وقتيبة .

قال أبو كامل : نا صدقة : نا كثير عن يوسف بن عبدالله بن سلام : أتيت أبا الدرداء في مرضه الذي مات فيه» .

وأبو كامل هذا ؛ يغلب على ظني أنه فضيل بن حسين الجَحْدري الثقة ، فقد ذكر المزي في ترجمته أنه :

«روى عنه البخاري تعليقاً ، ومسلم ، و . . و . .» .[1]

وتابعه أيضاً خالد بن خِداش ، وهو ثقة أيضاً من شيوخ مسلم ، فقال الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٠٢٢/١٤/٦) : حدثنا محمد بن النضر الأزدي قال : حدثنا خالد بن خِداش قال : حدثنا صدقة بن أبي سهل **أبو سهل الهُنائي** قال : حدثني كثير أبو الفضل عن يوسف بن عبدالله بن سلام قال :

---

(١) ثم رأيت ما يؤكد ذلك ، فقد ذكر الحافظ في «التعجيل» عن الطبراني ـ يعني : في «الكبير» ـ أنه أخرج عن أبي كامل الجحدري . . .

أتيت أبا الدرداء وهو بالشام ، فقال : ما جاء بك يا بني ! إلى هذه البلدة ، وما عناك إلى ذلك[1]؟ قلت : ما جاء بي إلا صلة ما كان بينك وبين أبي ، فأخذ بيدي فأجلسني ، فساندته ، ثم قال : بئس ساعة الكذب على رسول الله ﷺ ، سمعت النبي ﷺ يقول :

«ما من مسلم يذنب ذنباً ، فيتوضأ ، ثم يصلي ركعتين ، أو أربعاً ، مفروضة أو غير مفروضة ، ثم يستغفر الله ؛ إلا غفر الله له»[2] . وقال :

«لا يروى هذا الحديث عن أبي الدرداء إلا بهذا الإسناد ، تفرد به صدقة ابن أبي سهل» .

قلت : وهو ثقة على ما يأتي بيانه ، وسائر رجاله ثقات ، فهو إسناد صحيح . وقال المنذري في «الترغيب» (١٠٦/١ و١٤٦) :

«رواه أحمد بإسناد حسن» .

وقال الهيثمي (٢٧٨/٢ ـ ٢٧٩) ـ وتبعه الحافظ العسقلاني في «نتائج الأفكار» (٢٩٩/٢) ـ :

«رواه أحمد والطبراني في «الكبير» . . وإسناده حسن» .

ثم نسي الهيثمي هذا في موضعين آخرين ! فقال (٢٠٧/١٠) :

---

(١) الأصل : إليها . . . وعلى الهامش : «هناك كلمة بين : «إليها وقلت» لم أستطع قراءتها» . قلت : وما أثبته هو الذي يمكن أن يقرأ .

(٢) ثم رأيته قد أخرجه في «الدعاء» (١٦٢٦/٣ - ١٦٢٧) من هذا الوجه ، ومن طريق مسلم بن إبراهيم وعبدالله بن أحمد : ثنا سعيد بن أبي الربيع ثلاثتهم عن صدقة بن أبي سهل الهنائي . . .

«رواه أحمد ، وفيه من لم أعرفه» !

وهو يشير إلى (صدقة) ! فقد قال (١/١/٣٠١) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وقال : «تفرد به صدقة بن أبي سهل» . قلت : ولم أجد من ذكره» !

قلت : وهذا من غرائبه ؛ فإنه مترجم عند البخاري ـ وتقدمت عبارته ـ وغيره ممن جاء بعده ، ومنهم ابن حبان في «ثقاته» ، الذي كان الهيثمي نفسه قد رتبه ؛ ثم نسي ! وجل من لا ينسى .

ولكنهم جَرَوْا على التفريق بين صدقة بن أبي سهل البصري ـ راوي هذا الحديث عند البخاري كما تقدم ـ ، وبين الذي قبله عنده ، قال :

«صدقة أبو سهل الهنائي ، سمع عتبة[1] ، وابن سيرين ، وأبا عمرو الجملي ـ قال عبدالصمد : هو القطان ـ . روى عنه موسى ، يعد في البصريين» .

وتبعه على التفريق ابن أبي حاتم (٢/١/٤٣١ و٤٣٤/١٩٠٧) لكنه في كل من الترجمتين وقع عنده (صدقة أبو سهل الهنائي) ! ونظر فيه محققه اليماني رحمه الله ، ومال إلى أن الصواب ما في «التاريخ» : «صدقة بن أبي سهل» يعني : البصري . وكذلك عزاه في «التعجيل» إلى ترجمة البخاري ، وتبعه في التفريق ابن حبان أيضاً ، فأوردهما في طبقة (أتباع التابعين) (٦/٤٦٨) ، وانتصر لهم الحافظ ، وختم كلامه بقوله :

«وصنيع الحسيني يقتضي أنهما واحد ؛ وليس كذلك ؛ فإنه ذكر في ترجمة

---

(١) كذا ، ولم يدر المعلق من هو؟ وفي «التعجيل» (١٨٦) نقلاً عن البخاري : «وسمع عبيداً . يعني : ابن . .» هكذا بياض في الأصل .

(سهل بن أبي صدقة) أنه هُنائي ، وأن ابن معين وثقه . وإنما قال ابن معين : صدقة أبو سهل الهنائي ؛ ثقة» .

قلت : لم أجد فيما ذكر الحافظ ـ فضلاً عمن تقدمه ـ ما يدل على التفريق المذكور ؛ سوى اختلاف شيوخ المترجمين والرواة عنهما ، وهذا لا يكفي في ذلك ، ولا سيما وكلاهما بصري ؛ كما صرح البخاري ، ومن طبقة واحدة ؛ كما عند ابن حبان ، وبخاصة أن ابن أبي حاتم ذكر في كل منهما أنه (أبو سهل الهُنائي) ، فالظاهر أنهما واحد ؛ كما ذهب إليه الحسيني . وإن مما يؤيد ذلك أن أبا أحمد الحاكم في «الكنى» ، والذهبي في «المقتنى» ذكرا في كنية (أبي سهل) : صدقة الهنائي الراوي عن ابن سيرين وعنه موسى بن إسماعيل . وقد مر بك في رواية «الأوسط» التصريح بأن الراوي هنا عن كثير أبي الفضل : هو (صدقة بن أبي سهل أبو سهل الهنائي) ، فهذا يدل على أن (صدقة أبا سهل) يروي أيضاً عن كثير أبي الفضل كما روى عن ابن سيرين .

وعليه ؛ فيكون قد روى عن صدقة جماعة من الثقات ، وهم :

١ـ مسلم بن إبراهيم الفراهيدي .

٢ـ قتيبة بن سعيد .

٣ـ أبو كامل الجَحدري .

٤ـ موسى بن إسماعيل .

٥ـ أحمد بن عبدالملك .

٦ـ سعيد بن أبي الربيع السمان .

٧ـ خالد بن خِداش .

٨ـ ومحمد بن معاذ العنبري .

٩ـ ومعاوية بن الحارث بن شيطا .

١٠ـ وداود بن منصور المِصِّيصِيُّ .

فخذها فائدة محررة لا تجدها في مكان آخر ، ومن تمامها أن توثيق ابن معين إياه ينبئ عن بالغ معرفته بالرجال . والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

(تنبيه) : وقع في كل المصادر المتقدمة : (صدقة بن أبي سهل) ومنها رواية عبدالله بن أحمد عن سعيد بن أبي الربيع ، فخطأها الحافظ ، فقال في «التعجيل» (ص٣٥٠) :

«كذا وقع عنده ! والصواب : عن (صدقة أبي سهل) ، و(أبو سهل) كنيته ، لا كنية أبيه ، واسم أبيه (سهل) ، فهو ممن وافقت كنيته اسم أبيه . وقد أخرج حديثه المذكور في «المسند» ، والطبراني في «الدعاء» . .» ، فذكر أنه فيه : «صدقة بن سهل الهنائي» !

فأقول : هذا مخالف لما في «الدعاء» المطبوع كما تقدم ، ولما في «المسند» معاً ، وكذلك هو مخالف لترجمته المتقدمة عند البخاري ، ولرواية «الأوسط» التي فيها الرد الصريح عليه : «صدقة بن أبي سهل أبو سهل» ؛ فهو ممن وافقت كنيته كنية أبيه لا اسم أبيه . فأتعجب من جزم الحافظ بالخطأ المذكور مع مخالفته لهذه المصادر ، ودون أن يذكر حجته في ذلك ! نعم ، قد وقع في «ثقات ابن حبان» المطبوع : (صدقة بن سهل) ، وأنا أجزم بخطئه لمخالفته لما ذكرت ، فتحرفت أداة الكنية : (أبو) إلى : (ابن) أو سقطت من الناسخ ، فيكون الصواب : (صدقة أبو

سهل) أو (صدقة بن [أبي] سهل) ولعله أقرب ، وهكذا صححته في كتابي الجديد «تيسير الانتفاع» . والله أعلم .

ومن الأوهام ؛ قول الدكتور محمد البخاري في تعليقه على «الدعاء» ؛ فإنه بعد أن عزا الحديث لأحمد ، قال :

«وقال : ثناه سعيد بن الربيع . . .» !

وهذا من رواية ابنه عبدالله ، فالظاهر أنه سقط ذكره من قلمه .

ثم إن الحديث قد روي عن يوسف بن عبدالله بن سلام من طريق أخرى وبلفظ آخر فوجب بيان حاله .

قال الإمام أحمد (٦/٤٤٢ ـ ٤٤٣) : ثنا محمد بن بكر قال : ثنا ميمون ـ يعني : أبا محمد المرائي التميمي ـ قال : ثنا يحيى بن أبي كثير عن يوسف بن عبدالله بن سلام قال :

صحبت أبا الدرداء أتعلم منه ، فلما حضره الموت قال : آذنِ الناس بموتي ، فآذنت الناس بموته ، فجئت وقد ملئ الدار وما سواه ، قال : أخرجوني ، فأخرجناه ، قال : أجلسوني ، قال : فأجلسناه ، قال : يا أيها الناس ! إني سمعت رسول الله ﷺ يقول :

«من توضأ فأسبغ الوضوء ، ثم صلى ركعتين يتمهما ؛ أعطاه الله ما سأل معجَّلاً أو مؤخَّراً» . قال أبو الدرداء :

يا أيها الناس ! إياكم والالتفات في الصلاة ؛ فإنه لا صلاة للملتفت ، فإن غُلبتم في التطوع ؛ فلا تغلبن في الفريضة .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير ميمون أبي محمد المرائي ؛ فإنه مجهول ؛ قال ابن معين عنه :

«لا أعرفه» .

قال ابن عدي في «الكامل» (٤١٦/٦) ـ بعد أن روى هذا عن يحيى بن معين ـ :

«وإذا لم يعرفه يحيى ؛ يكون مجهولاً» .

وقال الهيثمي في «المجمع» (٢٧٨/٢) :

«رواه أحمد ، والطبراني في «الكبير» ، وفيه ميمون أبو محمد ؛ قال الذهبي : لا يعرف» .

ولهذا أشار المنذري في «الترغيب» (١٩١/١) إلى ضعفه ، لكنه عزاه للطبراني وحده في «الكبير» وعقبه بقوله :

«وفي رواية له أيضاً قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من قام في الصلاة فالتفت ؛ رد الله عليه صلاته» . . .» .

وقال الهيثمي في هذه الرواية (٨١/٢) :

«وفيه يوسف بن عطية ، وهو ضعيف» .

قلت : بل هو ضعيف جداً ، قال الحافظ :

«متروك» .

قلت : ومما عرفت من حال (المَرائي) هذا ؛ يتبين لك خطأ السيوطي في تحسينه لإسناده في «اللآلئ» (٤٧/٢) .

٣٣٩٩ـ (مَنْ بنَى مسْجداً لا يريدُ به رِياءً ولا سُمْعةً ؛ بنَى اللهُ له بَيتاً في الجنّةِ) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٠٠١/٥/٨) من طريق محمد بن عيسى بن سُمَيْع عن المثنى بن الصَّبَّاح عن عطاء عن عائشة عن النبي ﷺ : . . . فذكره . وقال :

«لم يروه عن المثنى إلا محمد بن عيسى ، تفرد به هشام بن عمار ، ولم يروه عن عطاء عن عائشة إلا كثير بن عبدالرحمن الكوفي ، والمثنى بن الصباح» .

قلت : قال الذهبي في «الكاشف» في المثنى :

«قال أبو حاتم وغيره : لين الحديث» .

وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف اختلط بأخَرة» .

قلت : فمثله يستشهد به إن شاء الله ، وقد أشار إلى ذلك ابن معين فقال :

«يكتب حديثه ولا يترك» .

ومثله الراوي عنه محمد بن عيسى بن سميع ، فقد قال الذهبي في «المغني» :

«قال أبو حاتم : لا يحتج به . وقال ابن عدي : لا بأس به» .

وأما هشام بن عمار ؛ فثقة من شيوخ البخاري ، وفيه كلام معروف .

وأما كثير بن عبدالرحمن الكوفي الذي ذكره الطبراني متابعاً لابن الصباح ؛ فهو العامري المؤذن ، فقد ساق حديثه الطبراني في «الأوسط» أيضاً (٦٥٨٢/٣٠٤/٧)

من طريق قيس بن الربيع عنه عن عطاء عن عائشة به دون قوله :

« . . لا يريد به رياءً ولا سمعة » .

وقال :

«لم يروه عن عطاء إلا كثير بن عبدالرحمن» .

كذا قال ! وهو مخالف لروايته المتقدمة ، ولما عقب عليها ، من متابعة المثنى لكثير هذا .

وقيس بن الربيع ضعيف ؛ لكنه قد توبع من قبل عبيدالله بن موسى : حدثنا كثير بن عبدالرحمن به وزاد :

قلت : يا رسول الله ! وهذه المساجد التي في طريق مكة؟ قال : «وتلك» .

أخرجه البخاري في «التاريخ» (١/١/٣٣٢) ـ ولم يذكر الزيادة ـ ، والبزار في «مسنده» (١/٢٠٥/٤٠٤) ، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/٣/١٥٥٤) ، والبيهقي في «الشعب» (٣/٨١/٢٩٣٩) ، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/١٣/١٥٥٦) .

وتابعه آخران عند ابن أبي شيبة (١/٣١٠) . وقال العقيلي :

«كثير لا يتابع عليه . وهذا يروى بغير هذا الإسناد بإسناد أصلح من هذا» .

قلت : يعني دون هذه الزيادة ، ودون زيادة (الرياء) أيضاً ، وذلك عن جماعة من الصحابة ، منهم عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وحديثه في «الصحيحين» وغيرهما ، وهو مخرج مع غيره في «الروض النضير» (٨٨٣ و٩٥٣ و٩٥٤) ؛ ولفظه :

«من بنى مسجداً لله ؛ بنى الله له بيتاً في الجنة» .

فقوله : «لله» ؛ أي : مخلصاً له ، فهو شاهد قوي لقوله :

«لا يريد به رياءً ولا سمعة» .

وبمعناه حديث ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

«من بنى مسجداً يراه الله ؛ بنى الله له بيتاً في الجنة . . .» الحديث .

أخرجه الطبراني في «الأوسط» أيضاً (٨٤٧١/٢١٦/٩) من طريق عمران بن عبيدالله ـ مولى عبيد الصِّيد ـ قال : سمعت الحكم بن أبان يحدث عن عكرمة عن ابن عباس . . .

قال الهيثمي (٨/٢) في عمران هذا :

«ذكره البخاري في «تاريخه» ، وقال : «فيه نظر» ، وضعفه ابن معين أيضاً ، وذكره ابن حبان في (الثقات)» .

وقال في تخريج حديث عائشة الذي قبله :

«رواه البزار ، والطبراني في «الأوسط» ـ باختصار ـ وفيه كثير بن عبدالله ، ضعفه العقيلي ، وذكره ابن حبان في (الثقات)» .

وسكت عنه ابن أبي حاتم (٣٠١/١/٣) .

والخلاصة : أن الحديث حسن أو صحيح بهذه الشواهد . والله أعلم .

٣٤٠٠ـ (إنّه ليسَ من مصلٍّ إلا وهو يناجِي ربَّه ؛ فلا يجهرْ بعضُكم على بعْضٍ بالقراءَةِ) .

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٣٣٦٠/٢٦٤/٢) ، وابن عبدالبر في

«التمهيد» (٣١٧/٢٣ و٣١٨) من طرق عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن عطاء بن يسار عن رجل من الأنصار من بني بَياضة : أنه سمع رسول الله ﷺ ـ وهو مجاور في المسجد يوماً ـ ؛ فوعظ الناس وحذرهم ورغبهم ، ثم قال : . . . فذكره .

ثم رواه النسائي من طرق أخرى عن محمد بن إبراهيم مختصراً ومطولاً ، ومرسلاً ومتصلاً .

وهذا إسناد متصل صحيح ؛ كما قال ابن عبدالبر ؛ فإن رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين .

وقد رواه مالك في «الموطأ» (١٠١/١ ـ ١٠٢) ، وعنه أحمد (٣٤٤/٤) عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبي حازم التمار عن البياضي : أن رسول الله ﷺ . . . الحديث .

ورواه عبد ربه بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن أبي حازم به ، وعن محمد ابن إبراهيم عن غير أبي حازم ، على وجوه ذكرتها قديماً في «الصحيحة» (١٥٩٧) ، فأعللته باضطراب (عبد ربّه) ، وبأن البياضي لم يسم ؛ فهو مجهول ، لكني صححت الحديث هناك بشاهده من حديث أبي سعيد الخدري المخرج في «صحيح أبي داود» برقم (١٢٠٣) . ومع ذلك استدرك علي بعض الإخوان ـ جزاه الله خيراً ـ بحديث مالك المذكور هنا عن البياضي ، وأنه يدفع الاضطراب الذي في حديث عبد ربه ، ويرجح روايته عن محمد عن أبي سلمة عن البياضي .

وهذا صحيح ، ولكنه أخطأ في قوله : إن البياضي هذا هو (سلمة بن صخر البياضي) الذي ظاهر من امرأته ! فإنهم ذكروا أنه ليس له من الحديث إلا حديث المظاهرة . وقد قال ابن عبدالبر تحت حديث مالك :

«وأما البياضي ؛ فيقولون : اسمه (فروة بن عمرو بن وَدْقَة) . . فَخِذٌ من الخزرج» .

وجزم بهذا في ترجمة (فروة . .) من «الاستيعاب» ، وقال :

«ولم يختلف في اسم البياضي هذا» .

قلت : وسواء ثبت هذا أم لا ؛ فإن المهم أن نتأكد من كون راوي هذا الحديث عنه ﷺ صحابيّاً ، وليس تابعيّاً مجهولاً ، كما كنت ذكرت هناك . فلما ورد علي الاستدراك المشار إليه ؛ حفزني إلى أن أتتبع الموضوع من جديد ، ولا سيما وقد ساعد على ذلك صدور بعض الأصول الحديثية التي لم تكن مطبوعة من قبل ، فوجدت تصريح البياضي بسماعه الحديث من النبي ﷺ ، فهو صحابي ؛ سواء علينا أعرفنا اسمه أم لم نعرف ؛ لأن أصحاب النبي ﷺ كلهم عدول ، فهم من هذه الحيثية يختلفون عمن بعدهم ، كما هو مقرر عند أهل السنة ، خلافاً للمبتدعة والرافضة ، وهذا هو الوجه لإخراج إمام السنة لحديث البياضي هذا في «مسنده» ولغيره . والله ولي التوفيق .

٣٤٠١ - (إنّ للمساجدِ أوْتاداً ، الملائكةُ جلساؤُهم ، إنْ غابُوا يفتقدُونهم ، وإنْ مرضُوا عادُوهم ، وإنْ كانُوا في حاجةٍ أعانُوهم . وقال : جليسُ المسجدِ على ثلاثِ خصالٍ : أخٍ مستفادٍ ، أو كلمةِ حكمةٍ ، أو رحْمةٍ مُنتَظرةٍ) .

أخرجه الإمام أحمد (٤١٨/٢) : ثنا قتيبة قال : حدثني ابن لهيعة عن دراج عن ابن حُجيرة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد حسن ؛ فإن دراجاً مستقيم الحديث إلا ما كان عن أبي

الهيثم ؛ كما قال أبو داود ، وتبعه الحافظ ؛ وهو الذي اطمأنت إليه النفس وانشرح له الصدر أخيراً ، كما كنت بينته تحت الحديث المتقدم (٣٣٥٠) ، وابن حجيرة هو الأكبر ، واسمه عبدالرحمن ؛ وهو ثقة من رجال مسلم ، وكأنه لما ذكرت أعله المنذري بقوله (١٣٢/١) :

«رواه أحمد من رواية ابن لهيعة» .

مشيراً إلى ما فيه من الضعف . وصرح بذلك الهيثمي فقال (٢٢/٢) :

«رواه أحمد ، وفيه ابن لهيعة ، وفيه كلام» .

فلم يعلاه بـ (دراج) ، وما ذلك إلا لما تقدم . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وأما إعلالهما إياه بـ (ابن لهيعة) ؛ فقد سلكوا فيه الجادة ، ولم يتنبهوا أنه من رواية قتيبة - وهو ابن سعيد المصري - ، وروايته عنه صحيحة كرواية العبادلة عنه ؛ كما تقدم التنبيه على ذلك غير ما مرة .

وله شاهد قوي من حديث عبدالله بن سلام قال : . . . فذكره موقوفاً ؛ ليس فيه رفعه ، ولكنه في حكمه ؛ لأنه لا يقال بالرأي ، وليس فيه :

«جليس المسجد . . .» إلخ .

أخرجه الحاكم (٣٩٨/٢) من طريق الحسن بن مُكْرَم البزاز : أنبأ يزيد بن هارون : أنبأ أبو غسان محمد بن مُطَرِّف الليثي : ثنا أبو حازم عن سعيد بن المسيَّب عنه . وقال :

«صحيح على شرط الشيخين موقوف» . ووافقه الذهبي . وأقره المنذري !

وأقول : إنما هو صحيح فقط ؛ لأن الحسن بن مُكْرَمٍ البزاز ليس من رجال

الشيخين ، ويزيد بن هارون ليس من شيوخهما ، وهذا من شرطه الذي عرفناه بالاستقراء : أن ينتهي إسناده عن شيخه ومن فوقه إلى شيخ من شيوخ الشيخين ، ويكون من فوقه من رجالهما أيضاً ، وإن كان هذا قد أخلَّ به كثيراً كما هو معروف عند الحذاق بهذا الفن . على أن ما ذكرته من الشرط هو اصطلاح خاص به ، اصطلح هو عليه ؛ وإلا فهو لا يستقيم إلا حين يكون رجال الإسناد كلهم على شرط الشيخين ، وهذا لا يمكن إلا إذا كان المسند من طبقتهما كما هو ظاهر عند العلماء ، وكذلك رأيناه - في كثير مما صححه على شرطهما أو أحدهما - لا يصح إسناده إلى شيخهما !!

ثم إن الحديث - دون (جملة الجليس) - أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢٠٥٨٥/٢٩٧/١١) عن معمر عن عطاء الخراساني . . . رفع الحديث فذكره نحوه .

وعطاء هذا تابعي ضعيف ، قال الحافظ :

«صدوق يهم كثيراً ، ويرسل ، ويدلس» .

(تنبيه) : عرفت أن حديث عبدالله بن سلام موقوف عند الحاكم ، وقد عزاه إليه المنذري دون قوله : «موقوف» ؛ فأضفته إليه في كتابي «صحيح الترغيب والترهيب» (٣٢٤/٢٠٣/١) ؛ فإنه قال :

«رواه أحمد من رواية ابن لهيعة ، ورواه الحاكم من حديث عبدالله بن سلام دون قوله : «جليس المسجد . . .» إلى آخره ، وقال : «صحيح على شرطهما» !

ثم جاء المعلقون الثلاثة الذين أفسدوا الكتاب بتعليقاتهم الكثيرة الفجة ! فخلَّطوا فيها تخليطاً عجيباً تدل الباحث على أنهم ما شموا رائحة هذا العلم ؛ فضلاً عن أن يكونوا محققين فيه ، وقد سبق أن ذكرنا نماذج من تخاليطهم ، ومنها

قولهم على ما ذكرنا من تخريج المنذري (١/٢٩٨) :

«موقوف صحيح ، رواه أحمد (٢/٤١٨) ، والحاكم (٢/٢٩٨) ، وهو صحيح ، ولا بد من إضافة لفظة : «موقوف» بعد قول المصنف : «على شرطهما ؛ لأن الحديث موقوف ، وليس مرفوعاً» !!

فخلطوا المرفوع بالموقوف ، وجعلوه كله ـ بجهلهم البالغ ـ موقوفاً ! وقد عرفت أن في المرفوع ما ليس في الموقوف ، وهو قوله : «جليس المسجد . . .» كما صرح المنذري ، فعَمُوا عن ذلك كله ، وأنكروا الحديث المرفوع جملة وتفصيلاً ، فكأنهم لم يروه في الكتاب منسوباً إلى النبي صراحة وبرواية أحمد !! والله المستعان .

٣٤٠٢ـ (إنّ المسلمَ يصلِّي وخَطاياهُ مرفوعةٌ على رأْسِه ، كلّما سجَدَ تحاتَّتْ عنْه ، فيفرُغُ من صلاتِه ؛ وقد تحاتَّتْ خطاياهُ) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦/٣٠٧/٦١٢٥) ، وفي «الصغير» (ص٢٣٧) ، وابن أبي حاتم في «العلل» (١/١٢٤/٣٤٢) ، والأصبهاني في «الترغيب» (٢/٨٠٠/١٩٥٧) من طرق عن بشر بن آدم : ثنا أشعث بن أشعث السعداني : ثنا عمران القطان : ثنا سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : . . . فذكره . وقال الطبراني :

«تفرد به بشر» .

قلت : وهو مختلف فيه ، ولخص أقوالهم الحافظ كعادته في «التقريب» :

«صدوق فيه لين» .

وقال الذهبي في «المغني» :

«بصري ، من شيوخ النُّبَّل ، ثقة ، قال النسائي وأبو حاتم : ليس بقوي» .

وقال في «الكاشف» :

«صدوق» .

وأعله ابن أبي حاتم بقوله :

«هذا خطأ ؛ إنما هو عن سلمان قولَه ، وأشعث مجهول لا يعرف» !

كذا قال ! وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/١٢٨ - ١٢٩) ، وقال :

«يُغْرِب» .

وأقره الحافظ في «اللسان» ، وزاد :

«وقال البزار : ليس به بأس ، حدث عنه أصحابنا ؛ بشر بن آدم ، وأحمد بن عمر بن عبيدة ، وغيرهما» .

قلت : ومع هذا كله مما تقدم من كلام أبي حاتم فيه ، وتوثيق ابن حبان والبزار إياه ؛ لم يعرفه المنذري وغيره ، فقال في «الترغيب» (١/١٣٩/١٣) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، و«الصغير» ، وفيه أشعث بن أشعث السعداني ، لم أقف على ترجمته» !

وتبعه الهيثمي (١/٣٠٠) ، وقلدهما المعلقون الثلاثة على «الترغيب» (١/٣١١ - ٣١٢) ، فصرحوا بتضعيف الحديث ! ولو أن الرجل كان مجهولاً كما ظنوا ؛ فلا يلزم منه ضعف الحديث ؛ لأن له شاهداً من حديث ابن عمر من طرق عنه بعضها صحيح ، وقد مضى بيان ذلك وتخريجه برقم (١٣٩٨) ، ولعله لذلك لم يصرح

المنذري بما صرحوا به ، بل إنه أشار إلى تقويته بتصديره إياه بقوله : «وعن» ، دون قوله : «وروي» ! فهذا مما يدل أنهم لا يحسنون حتى التقليد ، فهم يخبطون خبط عشواء في الليلة الظلماء !

ثم إن الهيثمي زاد في التخريج ، فعطف على «المعجمين» ؛ فقال : «والبزار» !

فأقول : في هذا العزو تسامح وتساهل لا يخفى على من وقف على رواية البزار ، فقد قال في «مسنده» (٤٧/٦ - ٤٧٧ - البحر الزخار) : حدثنا بشر بن آدم . . . فساق إسناده كما تقدم إلى سلمان مرفوعاً ، لكن بلفظ :

«إن المسلم إذا توضأ فأحسن الوضوء ، ثم صلى الصلوات الخمس ؛ تحاتت خطاياه كما يتحات هذا الورق» ؛ ثم تلا رسول الله ﷺ : **﴿أقم الصلاة طرفي النهار وزُلَفاً من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات﴾**[1] .

قلت : وأنا أخشى أن يكون في المطبوعة سقط ؛ فإن هذا اللفظ إنما هو من حديث علي بن زيد عن أبي عثمان النهدي عن سلمان ، كما رواه أحمد (٤٣٧/٥ - ٤٣٩) وغيره مثل ابن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (٨٣/١٥٠/١) ؛ أو هو من أوهام البزار نفسه .

وقد روي حديث الترجمة من طريق أبان بن أبي عياش عن سعيد بن جبير عن مسروق عن سلمان مرفوعاً بلفظ :

«إن العبد المؤمن إذا قام في الصلاة ؛ وضعت ذنوبه على رأسه ؛ فتفرق عنه ، كما تفرق عذوق النخلة يميناً وشمالاً» .

---

(١) سقط هذا الحديث من جملة ما سقط من «كشف الأستار» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦/٢٨٩ - ٢٩٠) .

لكن أبان هذا متروك ؛ وقال الهيثمي (١/٣٠١) :

«ضعفه شعبة وأحمد وغيرهما ، ووثقه سَلْمُ العلوي وغيره» .

(تنبيه) : أشعث بن أشعث ؛ هكذا وقع في كل المصادر المتقدمة ؛ سوى «اللسان» فهو فيه : (أشعث بن أبي أشعث) بزيادة : (أبي) بينها ! وهو خطأ مطبعي ؛ فليصحح .

٣٤٠٣- (مَن صلّى الغَدَاةَ في جماعةٍ ، ثمّ قعَدَ يذْكرُ اللهَ حتّى تطلعَ الشّمسُ ، ثمّ صلّى ركعتينِ ؛ كانتْ له كأَجْرِ حَجّةٍ وعُمْرةٍ ، تامّةٍ تامّةٍ تامّةٍ) .

أخرجه الترمذي (٥٨٦) ، والأصبهاني في «الترغيب» (٢/٧٩٠/١٩٣٠) من طريق أبي ظِلال عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الترمذي :

«حديث حسن غريب ، وسألت محمد بن إسماعيل (يعني : الإمام البخاري) عن أبي ظلال؟ فقال : هو مقارب الحديث ، واسمه هلال» .

قلت : لكن الجمهور على تضعيفه ، ولذلك قال الذهبي في كتابه «المغني» :

«ضعفوه» .

وكذا قال في «الكاشف» ، وزاد :

«سوى ابن حبان» .

وقال الحافظ :

«ضعيف» .

لكن قد تابعه القاسم عن أبي أمامة به .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٧٤١/٢٠٩/٨) من طريق عثمان بن عبدالرحمن عن موسى بن عُلَيّ عن يحيى بن الحارث عنه .

قلت : وهذا إسناد حسن ، رجاله ثقات ؛ على الخلاف المعروف في القاسم صاحب أبي أمامة .

وعثمان بن عبدالرحمن : هو الحراني ، وفيه كلام لا يضر هنا . ولذلك قال المنذري (١٦٥/١) ، والهيثمي (١٠٤/١٠) :

«رواه الطبراني ، وإسناده جيد» .

وله طريق أخرى ؛ يرويه الأحوص بن حكيم عن عبدالله بن غابر عن أبي أمامة مرفوعاً بلفظ :

«من صلى صلاة الصبح في مسجد جماعة ، يثبت فيه حتى يصلي صلاة الضحى ؛ كان كأجر حاج أو معتمر ، تامّاً حجته وعمرته» .

أخرجه الطبراني أيضاً (٧٦٤٩/١٧٤/٨ و١٨٠ - ١٨١) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥٣/٧ - ط) .

والأحوص بن حكيم ضعيف ؛ لسوء حفظه .

وعبدالله بن غابر - بالغين المعجمة - : هو أبو عامر الشامي الحمصي الألهاني ، وهو ثقة .

ثم أخرجه الطبراني (٣١٧/١٢٩/١٧) ، وابن عساكر أيضاً من طريقين آخرين عن الأحوص به ؛ إلا أنه قرن مع أبي أمامة : (عتبة بن عبد السلمي) . وقال المنذري (٨/١٦٥/١) :

«رواه الطبراني ، وبعض رواته مختلف فيه ، وللحديث شواهد كثيرة» .

قلت : يشير إلى الأحوص بن حكيم . وقد بين ذلك الهيثمي فقال :

«رواه الطبراني ، وفيه الأحوص بن حكيم ؛ وثقه العجلي وغيره ، وضعفه جماعة ، وبقية رجاله ثقات ، وفي بعضهم خلاف لا يضر» .

٣٤٠٤ـ (كان يصلِّي قبلَ الظُّهرِ ـ بعْدَ الزّوالِ ـ أرْبعاً ، ويقولُ : إنّ أبْوابَ السّماءِ تُفْتحُ [فيها] ، فأحبُّ أنْ أقدِّم فيها عمَلاً صالحاً) .

أخرجه الإمام أحمد (٤١١/٣) : ثنا أبو داود الطيالسي قال : ثنا [محمد بن] مسلم بن أبي الوضاح عن عبدالكريم عن مجاهد عن عبدالله بن السائب قال : . . . فذكره .

وأخرجه الترمذي (٤٧٨) من طريق الطيالسي به . وقال :

«حديث حسن غريب ، وقد روي عن النبي ﷺ : أنه كان يصلي أربع ركعات بعد الزوال ، لا يسلم إلا في آخرهن» .

قلت : وإسناد الحديث جيد ، وهو على شرط مسلم .

وعبدالكريم : هو ابن مالك الجزري .

وأبو داود الطيالسي : هو الحافظ سليمان بن داود ، صاحب «المسند» المعروف به ، وليس الحديث فيه .

والحديث الذي علقه الترمذي ؛ وصله الطيالسي في «مسنده» (٥٩٧/٨١) بسند ضعيف ، وقد رواه ابن ماجه وغيره أتم منه مثل حديث الترجمة ، وزاد :

لا يفصل بينهن بتسليم . . . وهي زيادة منكرة ، وقد خرجته وتكلمت عليه في «صحيح أبي داود» (١١٦١) . ولهذه الزيادة شاهد ، لكن إسنادها ضعيف جداً ، ولذلك خرجت حديثها في «الضعيفة» (٦٧٢٧) .

٣٤٠٥- (إنّ صاحبَ المَكْسِ في النّارِ) .

أخرجه أحمد (١٠٩/٤) : ثنا قتيبة بن سعيد قال : ثنا ابن لهيعة عن يزيد ابن أبي حبيب عن أبي الخير قال :

عرض مَسْلَمَةُ بن مَخْلَدٍ - وكان أميراً على مصر - على رويفع بن ثابت أن يولِّيه العُشور ، فقال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير ابن لهيعة ، وهو صحيح الحديث إذا روى عنه قتيبة بن سعيد المصري وأمثاله كالعبادلة المصريين كما تقدم تقريره مراراً . ولقد كنت برهة من الدهر أعامل حديث قتيبة غير معاملتي لحديث العبادلة ، حتى وقفت على كلام الحافظ الذهبي الذي بيَّن أن حديثه عن ابن لهيعة صحيح كحديث العبادلة - جزاه الله خيراً - ، فاقتضى هذا العلم الجديد إعادة النظر في كل أحاديث قتيبة عنه ، وتصحيحها بعد تضعيفها إذا سَلِمَ ممن فوقه كهذا ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، ولذلك قررت نقله من «ضعيف الجامع الصغير» إلى «صحيح الجامع» ، وإيداعه في «صحيح الترغيب» بعد أن كان من المقرر إيداعه في «ضعيف الترغيب» ، والحمد لله الذي هدانا لهذا ؛ وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

ثم إن (أبا الخير) في الإسناد ؛ اسمه (مرثد بن عبدالله اليزني المصري) .

وقد أخرج الحديثَ الطبرانيُّ أيضاً في «المعجم الكبير» (٥/١٨/٤٤٩٣) من طريق عبدالله بن صالح : حدثني ابن لهيعة به ؛ وزاد عقب الحديث :

«يعني : العَشَّار» .

وأعله المنذري في «الترغيب» (١/٢٧٩/٣) بابن لهيعة ، وتبعه الهيثمي (٣/٨٨) ، وقلدهما المعلقون الثلاثة على «الترغيب» (١/٦١٧) ، ولم يفرقوا بين رواية أحمد ، ورواية الطبراني ؛ ومع ذلك فالمنذري صدره بقوله :

«وعن أبي الخير . . .» المشعر بأنه حسن أو قريب من الحسن عنده .

وأما المعلقون عليه ؛ فجروا على الجادة في حديث ابن لهيعة ، فقالوا : «ضعيف» !

٣٤٠٦ـ (ما تَعُدُّون الرَّقُوبَ فيكم؟ قال : قلْنا : الذي لا يولدُ له . قالَ : ليسَ ذاكَ بالرَّقُوبِ ، ولكنّه الرّجلُ الذي لم يقدِّمْ من ولده شيئاً . قال :

فما تعدُّون الصُّرَعةَ فيكُم؟ قال : قلْنا : الذي لا يصْرَعُه الرِّجالُ . قال : ليسَ بذلكَ ، ولكِنَّه الذي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عندَ الغَضَبِ) .

أخرجه مسلم (٨/٣٠) ، والبخاري في «الأدب المفرد» (رقم ١٥٣) ، والبيهقي في «السنن» (٤/٦٨) ، و«الشعب» (٦/٣٠٦/٨٢٧٣ و٧/١٣٦/٩٧٥٦) ، وأحمد (١/٣٨٢) ، وأبو يعلى (٩/٩٦ ـ ٩٧/٥١٦٢) ، ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه» (٤/٢٦٤/٢٩٣٩) من طرق عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سُوَيد

عن عبدالله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

وروى منه الشطرَ الثاني ابنُ أبي شيبة في «المصنف» (٨/٣٤٤/٥٤٣٠) ، وعنه أبو داود (٤٧٧٩) ، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/٢٥٣ ـ ٢٥٤) .

وللشطر الأول منه شاهد من حديث أنس بن مالك مرفوعاً : أخرجه البزار (١/٤٠٦/٨٦٠) بإسناد صحيح .

وأخرجه أبو يعلى (٦/١٣٣/٣٤٠٨) من طريق أخرى عنه مع الشطر الآخر . وسنده ضعيف .

وله ـ أعني : الشطر الأول ـ شاهد ثانٍ من حديث أبي هريرة مرفوعاً .

أخرجه أبو يعلى (١٠/٦٠٣٢ و٦٠٤٦) من طريق أبي خالد الأحمر عن هشام عن ابن سيرين عنه .

وإسناده صحيح .

وشاهد ثالث من حديث بريدة مرفوعاً . . . وفيه قصة .

أخرجه البزار (١/٤٠٥/٨٥٧) بإسناد حسن ؛ كما قال الحافظ في «مختصر الزوائد» (١/٣٤٥/٥٥٤) ، وصححه الحاكم ، والذهبي ، وهو مخرج في «أحكام الجنائز» (٢٠٧ ـ ٢٠٨ ـ طبعة المعارف) .

(تنبيه) : زاد البخاري وأبو يعلى في أول حديث ابن مسعود فقرة ثالثة نصها :

«أيكم ماله أحب إليه من مال وارثه؟» ، قالوا : يا رسول الله ! ما منا من أحد إلا ماله أحب إليه من مال وارثه ! قال : «اعلموا ما تقولون !» . قالوا : ما نعلم إلا ذاك يا رسول الله ! قال : «ما منكم رجل إلا مال وارثه أحب إليه من ماله !» ،

قالوا : كيف يا رسول الله؟! قال : «إنما مال أحدكم ما قدم ، ومال وارثه ما أخر» .

واللفظ لأبي يعلى ، وهو أتم .

ثم استدركت فقلت :

هذا إنما ساقه أبو يعلى عقب حديث الترجمة ، وبسند واحد ، وإنما زاده في أوله البخاري كما ذكرت . وهذا القدر منه قد أخرجه في «صحيحه» (٦٤٤٢) مختصراً بإسناد الأعمش المتقدم . فقال الحافظ في «الفتح» (١١/٢٦٠) :

«وقد أخرجه سعيد بن منصور عن أبي معاوية عن الأعمش به سنداً ومتناً ، وزاد في آخره : «ما تعدون الصرعة فيكم؟ . . .» الحديث ، وزاد فيه أيضاً : «ما تعدون الرقوب فيكم؟ . . .» الحديث» .

قلت : فكان الأولى بالحافظ أن يعزوها أيضاً للبخاري أيضاً في «الأدب المفرد» ، بل هو بالعزو أولى كما لا يخفى على أولي العلم والنهى ، ولكن جل من لا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء .

وتقدم تخريج هذه الزيادة في هذا الكتاب (برقم ١٤٨٦) .

٣٤٠٧ـ (دخلَ رجلٌ الجنَّة ، فرأَى على بابها مكتوباً : الصّدقةُ بعَشْرِ أَمثالها ، والقرضُ بثمانية عشر) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/٢٩٧/٧٩٧٦) ، والبيهقي في «الشعب» (٣/٢٨٤/٣٥٦٤) من طريقين عن سليمان بن عبدالرحمن : ثنا إسماعيل ابن عَيَّاش عن عُتْبة بن حميد عن القاسم عن أبي أمامة عن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد حسن ، رجاله ثقات ؛ وفي القاسم - وهو ابن عبدالرحمن الدمشقي صاحب أبي أمامة - كلام معروف ، وهو حسن الحديث .

وعتبة بن حميد ، قال أحمد :

«ضعيف ، ليس بالقوي ، ولم يشتهِ الناس حديثه» .

وقال أبو حاتم :

«صالح الحديث» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٢٧٢/٧) . فمثله لا ينزل حديثه عن مرتبة الحسن ، لا سيما وتضعيف أحمد جرح غير مفسر ، وإن كان يغمز من حديثه ، ولكن ما هو السبب؟ وقد صحح له ابن حبان حديثين ، أحدهما : توبع عليه في «صحيح البخاري» وغيره ، والآخر : سبق تخريجه في المجلد الثاني من هذه السلسلة رقم (٧٨٩) . وقد أشار المنذري في «الترغيب» (٣/٣٤/٢) إلى تقوية الحديث بتصديره إياه بقوله :

«وعن أبي أمامة . . .» .

وبتحسينه لحال عتبة هذا .

وللحديث شاهد من حديث أنس رضي الله عنه ، وفي آخره زيادة ، رواه ابن ماجه وغيره ، لكن إسناده ضعيف جداً ، ولذلك خرجته في «الضعيفة» (٣٦٣٧) .

٣٤٠٨- (عليكُم بغَدَاءِ السَّحور ؛ فإنّه هو الغَدَاءُ المباركُ) .

أخرجه النسائي (٣٠٤/١) ، وفي «الكبرى» (٢٤٧٤/٧٩/٢) ، وأحمد (١٣٢/٤) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٤١/٢٧١/٢٠) ، و«مسند الشاميين»

(٢/١٧١ ـ ١٧٢/١١٣٠) من طريق عبدالله بن المبارك عن بقية بن الوليد قال : أخبرني بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن المقدام بن معديكرب عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات كلهم ، وقد صرح بقية بالتحديث ؛ فأمنَّا تدليسه .

ثم رواه النسائي من طريق ثور عن خالد بن معدان قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره مرسلاً .

وإسناده صحيح أيضاً ، ولا يعل به المسند ؛ لأن الذي أسنده بحير بن سعد ، ثقة ثبت ؛ كما في «التقريب» ، وزيادة الثقة هنا مقبولة اتفاقاً .

وله شاهدان من حديث أبي الدرداء ، والعرباض بن سارية نحوه . أخرجهما ابن حبان في «صحيحه» (٨٨١ و٨٨٢ ـ موارد) بسندين يقوي أحدهما الآخر ، أوردهما المنذري في «الترغيب» (٢/٩٣/٥ و٦) مشيراً إلى تقويتهما ، ساكتاً عن حديث الأول ، ومبيناً علة حديث الآخر ، وفاته حديث الترجمة ، وكان ذلك من الدواعي على إخراجه وبيان صحته ؛ لدعم الأحاديث الأخرى .

وحديث أبي الدرداء ؛ له طريق أخرى عند الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/١٣١/٣٢٢) من طريق جُبَارة بن المُغَلِّس : ثنا بِشْرُ بن عُمَارة عن الأحوص بن حكيم عن راشد بن سعد عن عتبة بن عبد وأبي الدرداء مرفوعاً بلفظ :

«تسحروا من آخر الليل» . وكان يقول :

«هو الغداء المبارك» .

لكنه إسناد ضعيف أيضاً ، مَن دون راشد ثلاثتهم ضعفاء . وأعله الهيثمي بـ (جبارة) فقط ! (٣/١٥١) .

وله شاهد قوي ؛ يرويه محمد بن إبراهيم ـ أخو أبي معمر ـ قال : حدثنا سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس قال :

أرسل إلي عمر بن الخطاب يدعوني إلى السحور ، وقال :

إن رسول الله ﷺ سماه الغداء المبارك .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٣٠٨/٥٠٥) ، ومن طريقه الخطيب في «التاريخ» (١/٣٨٧) . وقال الطبراني :

«لا نعلم رواه عن ابن عيينة إلا محمد بن إبراهيم أخو أبي معمر» .

قلت : روى الخطيب بسنده أن ابن معين سئل عنه؟ فقال :

«مثل أبي معمر لا يسأل عنه ، هو وأخوه من أهل الحديث» .

وعن موسى بن هارون أنه قال فيه :

«صدوق لا بأس به» .

قلت : وبقية رجاله رجال الصحيح ؛ كما قال الهيثمي (٣/١٥١) ؛ إلا شيخ الطبراني (أحمد بن القاسم بن مساور الجوهري) ، وهو ثقة .

وشاهد آخر ؛ من حديث عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ :

«قربي إلينا الغداء المبارك» ؛ يعني : السحور ، وربما لم يكن إلا تمرتين .

قال الزهري : السحور سنة .

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٨/١٣٧ ـ ١٣٨/٤٦٧٩) : حدثنا أبو هشام محمد بن يزيد بن رفاعة : حدثنا إسحاق بن سليمان الرازي : حدثنا معاوية عن الزهري عن عروة عن عائشة . .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف أبي هشام الرفاعي عند الجمهور . وقال البخاري :

«رأيتهم مجمعين على ضعفه» .

ومثله معاوية وهو ابن يحيى الصدفي ، وبه فقط أعله المعلق على «مسند أبي يعلى» !

وأما قول الهيثمي :

«رواه أبو يعلى ورجاله ثقات» .

فهو وهم محض لا أدري كيف صدر منه !

ومن قلة العلم والفقه ، قول المعلق المشار إليه :

«نقول : لكن يشهد له حديث أنس المتقدم . . .» .

يعني : قوله ﷺ :

«تسحروا فإن في السحور بركة» متفق عليه . (الروض ٤٩ و١٠٨٩) .

وذلك ؛ لأنه شاهد قاصر ليس فيه وصف السحور بـ «الغداء المبارك» فتأمل .

٣٤٠٩ ـ (إنّ اللهَ وملائكتَه يصلُّون على المتسحِّرين) .

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٨٨٠ ـ موارد) ، والطبراني في «المعجم

الأوسط» (٦٤٣٠/٢٢٢/٧) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٢٠/٨) ، والأصبهاني في «الترغيب» (١٧٦٦/٧٢٦/٢) عن إدريس بن يحيى الخولاني قال : حدثني عبدالله بن عياش بن عباس القِتباني عن عبدالله بن سليمان الطويل عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الطبراني وأبو نعيم :

«تفرد به إدريس بن يحيى» .

قلت : وهو ثقة ، قال فيه ابن أبي حاتم :

«صدوق ، قال أبو زرعة : رجل صالح من أفاضل المسلمين» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال (١٣٣/٨) :

«مستقيم الحديث» .

وسائر رجاله ثقات معروفون من رجال «التهذيب» ؛ غير عبدالله بن سليمان الطويل ، ترجمه البخاري وابن أبي حاتم برواية جمع من الثقات ـ منهم الليث بن سعد ـ ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤١/٧) ، فالإسناد حسن .

وأما ما نقله ابن أبي حاتم في «العلل» (٢٤٣/١ ـ ٧١٢/٢٤٤) ؛ أنه سأل أباه عن هذا الحديث؟ فقال :

«هذا حديث منكر» !

فلا أدري وجهه ، لا سيما وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ :

«السحور أكلة بركة ، فلا تَدَعوه ، ولو أن يجرع أحدكم جَرعة ماء ؛ فإن الله وملائكته يصلون على المتسحرين» .

أخرجه أحمد (١٢/١٣ و٤٤) من طريقين ؛ في الأول منهما انقطاع بين يحيى بن أبي كثير وأبي رفاعة ، وجهالة أبي رفاعة ، ويقال : رفاعة .

وفي الآخر منهما : عبدالرحمن بن زيد بن أسلم ؛ وهو متروك .

وجملة الجرعة منه لها شواهد كثيرة ، منها : حديث عبدالله بن عمرو عند ابن حبان (٨٨٣) بسند حسن ، وقد خرجتها باختصار في «الضعيفة» تحت الحديث (١٤٠٥) .

فقول المنذري في حديث أبي سعيد (٢/٩٤/١٠) :

«رواه أحمد ، وإسناده قوي» ! مردود ؛ وقد رده الناجي أيضاً كما نقلته عنه في «صحيح الترغيب» ، لكن فاته إعلال الطريق الأول .

٣٤١٠- (لِيَهْنِكَ العلمُ أبا المنذرِ ! والذي نفسي بيدِه ؛ إنّ لها لساناً وشَفَتَيْنِ تُقَدّسان الملِك عند ساقِ العرْش . يعني : آيةَ الكرسيّ) .

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٣/٣٧٠/٦٠٠١) : أخبرنا الثوري عن سعيد الجُرَيري عن أبي السَّليل عن عبدالله بن رباح عن أبي بن كعب أن النبي ﷺ قال :

«أي آية في كتاب الله أعظم؟» .

فقال : الله ورسوله أعلم ! يكررها مراراً ، ثم قال أُبيّ : آية الكرسي ، فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

ومن طريق عبدالرزاق : أخرجه أحمد (٥/١٤١ - ١٤٢) ، وابن الضُّرَيس في «فضائل القرآن» (٩٠/١٨٦) .

وتابعه ابن أبي شيبة : نا عبدالأعلى بن عبدالأعلى عن الجريري به بتمامه .

أخرجه البغوي في «شرح السنة» (٤/٤٥٩/١١٩٥) ، و«التفسير» (١/٣١٠) .

وهو في «صحيح مسلم» (٢/١٩٩) : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة به ؛ دون قوله : «والذي نفسي بيده . . .» إلخ . واستدركه الحاكم (٣/٣٠٤) على مسلم ؛ فوهم !

وقد أخرجه أبو داود (١٤٦٠) من طريق أخرى عن عبدالأعلى .

وتابعه إسماعيل بن إبراهيم عن سعيد بن إياس الجريري به .

أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (١٢٢/١٣ ـ ٣٤) .

تنبيهان :

١ـ قوله في الحديث : «لساناً» هو الثابت في كل مصادر التخريج ؛ إلا «مصنف عبدالرزاق» ، فهو فيه : «للساناً» بزيادة لام التأكيد ، فمن تخاليط الشيخ الأعظمي في تعليقاته عليه : قوله :

«كذا في «مسند أحمد» (!) وفي (ص) و(ز) : للسانين» !

والذي في «المسند» إنما هو : «لساناً» بدون اللام كالمصادر الأخرى كما تقدم .

٢ـ عزا المنذري الحديث لابن أبي شيبة دون أن يقيده بكتاب ، فتفضل المعلقون الثلاثة ؛ فقيدوه (٢/٣٥١) بـ «المصنف» ! وهذا منهم تخرص ورجم بالغيب ، ومن الدليل على ذلك أنهم لما خرجوا الحديث من رواية مسلم وأبي داود ؛ قرنوها بالأرقام ، بخلاف عزوهم لـ «المصنف» ؛ فلم يذكروا له رقماً .

ولعلهم لجهلهم لا يعلمون أن لابن أبي شيبة كتباً أخر ؛ مثل «المسند» و«التفسير» وغيرهما ، فكان بسبب ذلك تقييدهم المذكور !!

٣٤١١ـ (لقـدْ سـألتَ اللهَ باسمِ اللهِ الأعظَم : الذي إذا دُعيَ به أجابَ ، وإذا سُئل به أعطَى) .

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٩٤١٠/٢٧٢/١٠) ، وأحمد (١٢٠/٣) قالا : ثنا وكيع : حدثني أبو خزيمة عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك :

أن النبي ﷺ سمع رجلاً يقول :

اللهم ! لك الحمد ، لا إله إلا أنت ، وحدك لا شريك لك ، المنّان ، بديع السماوات والأرض ، ذا الجلال والإكرام ! فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

ومن طريق وكيع : أخرجه ابن ماجه (٣٨٥٨) .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير أبي خزيمة ، قال أبو حاتم :

«لا بأس به» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤٦٥/٦) ، وسماه : (صالح بن مرداس) وروى عنه جمع من الثقات الحفاظ ، وقال الذهبي ، والحافظ :

«صدوق» .

وله طريقان آخران :

أحدهما : يرويه محمد بن إسحاق : حدثني عبدالعزيز بن مسلم عن إبراهيم بن عبيد بن رفاعة عن أنس به ، دون قوله :

«وحدك لا شريك لك» .

أخرجه أحمد (٣/٢٦٥) ، والبخاري في «التاريخ» (٣/٢/٢٧) ، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/٦٢) .

قلت : وهذا إسناد حسن أو قريب من الحسن ، رجاله ثقات معروفون ؛ غير عبدالعزيز بن مسلم ـ وهو الأنصاري مولى آل رفاعة ـ ، وثقه ابن حبان (٥/١٢٣) ، وروى عنه أيضاً معاوية بن صالح . وقال الحافظ :

«مقبول» .

والآخر : يرويه خلف بن خليفة : ثنا حفص بن عمر عن أنس به نحوه ؛ دون قوله المذكور ، وزاد بعد جملة (الجلال) :

«يا حي يا قيوم !» .

ورجاله ثقات ؛ لكنَّ خلفاً هذا كان اختلط ، وقد خرجت حديثه هذا في «صحيح أبي داود» (١٣٤٢) لطرقه ، وصححه ابن حبان والحاكم ووافقه الذهبي .

(تنبيه) : وقع في الطريق الأولى ـ بين عبدالعزيز بن مسلم وإبراهيم بن عبيد ـ زيادة : (عن عاصم) في «المسند» فقط ، وهي ثابتة في «جامع المسانيد» لابن كثير (٢١/٢٢/٩) ، وكذا في «أطراف المسند» لابن حجر العسقلاني (١/٢٧١) ، والظاهر أنه خطأ قديم مقحم من بعض النساخ ؛ لعدم ورودها عند البخاري والطحاوي أولاً ، ولأنهم لم يذكروا (عاصماً) هذا في شيوخ عبدالعزيز بن مسلم ـ كما تقدم ـ ، ولا في الرواة عن إبراهيم بن عبيد ثانياً ، والله أعلم .

تنبيه آخر : لقد وقع في سياق حديث الترجمة عند المنذري في «الترغيب» (٢/٢٣٤/٤) ـ وقد ساقه بلفظ أحمد ـ زيادة ونقص ، فقال :

«لا إله إلا أنت ، يا حنان يا منان ! يا بديع . . .» فزاد : «يا» النداء في الجمل

الثلاثة ، وزاد اسم : «حنان» ! وأسقط جملة : «وحدك لا شريك لك» . ولا أصل للاسم المذكور إلا في رواية لأحمد في طريق (خلف) (١٥٨/٣) ، وأظنها خطأ أيضاً من بعض النساخ أو الرواة ؛ ففي الرواية الأخرى عنده (٢٤٥/٣) : «المنان» ، وهو الثابت في رواية أبي داود والنسائي والطحاوي وابن حبان والحاكم ، ويشهد له حديث الترجمة .

وأظن أن ما في «الترغيب» بعضه من تلفيق المؤلف نفسه بين الروايات - وهو من عادته فيه ! - وبعضه من النساخ . ولم يتنبه لهذا الخلط المعلقون الثلاثة عليه (٤٨١/٢) ، فلم ينبهوا عليه كما هو واجب التحقيق الذي ادعوه في طبعتهم الجديدة لـ «الترغيب» ! بل زادوا عليه خلطاً من عندهم ! فجعلوا مكان قوله : «سألت الله» - الثابت في «مسند أحمد» وغيره - : قولهم : [دعا الله] ، هكذا بين معكوفتين ، وعلقوا عليه فقالوا : «ليست في (ب)» !

قلت : وهذا تعليق هزيل ، فمع أن الزيادة مخالفة لرواية «المسند» ؛ فإنها تعني أن الأصل الذي طبعوا عليه فيه سقط ، وأنه بلفظ :

«لقد . . باسمه الأعظم . . .» .

وهذا غير معقول ولا مفهوم ! فكان عليهم أن يبينوا ماذا في نسخة (ب) ، ﴿ذلك مبلغهم من العلم﴾ والتحقيق المزعوم !

وزادوا - ضغثاً على إبَّالة - أنهم عزوا الحديث لأحمد (٣٤٩/٥ و٣٦٠) ! وإنما هو في المجلد الثالث منه كما تقدم .

وبعد كتابة ما تقدم رجعت إلى «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» في طبعتيه ، فرأيت في حديث خلف :

«أنت الحنان المنان» ؛ جمع بين الاسمين ، لكن ليس في «زوائد ابن حبان» (٢٣٨٢) للهيثمي إلا :

«أنت المنان» .

وهو المحفوظ ، وزيادة : «الحنان» شاذة باعتبارين :

أحدهما : عدم ورودها مطلقاً في حديث الترجمة وغيره ، كما سبق .

والآخر : مخالفتها لكل الطرق الدائرة على (خلف) ، فليس فيها الجمع المذكور . ومما يؤكده أن راويه في «صحيح ابن حبان» عن (خلف) هو قتيبة بن سعيد ، وعنه رواه النسائي دون الزيادة ، فكان هذا مما يرجح ما في «زوائد ابن حبان» على ما في «الإحسان» .

من أجل ذلك ؛ يبدو جليّاً خطأ المعلقين الثلاثة الذي سكتوا في تعليقهم على «الترغيب» عن هذه الزيادة ، وليس ذلك غريباً عنهم ؛ فإنهم لا يحسنون غيره لجهلهم ، ولكن الغريب أن يلحقها بـ «زوائد ابن حبان» (٢/١٠٧٥ ـ طبع المؤسسة) المعلقان عليه ، ويجعلاها بين معكوفتين : [الحنان] ، وهي لا تصح لشذوذها ومخالفتها للطرق عن (خلف) ، ومنها طريق قتيبة ، ولمباينتها لسائر الطرق على أنس ، وبخاصة طريق حديث الترجمة .

٣٤١٢ ـ (لا صلاةَ بعدَ العصْرِ حتّى تغربَ الشمسُ ، ولا بعْدَ الفجْرِ حتّى تطلعَ الشمسُ ؛ إلا بمكةَ ، إلا بمكةَ ، [إلا بمكةَ]) .

أخرجه أحمد (٥/١٦٥) : ثنا يزيد ، والدارقطني في «سننه» (١/٤٢٤/٦) ، والبيهقي (٢/٤٦١) من طريق محمد بن إدريس الشافعي ، والبيهقي أيضاً ،

والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/٤٦٨/٨٥١) عن سنيد بن سليمان ؛ ثلاثتهم عن عبدالله بن المؤمَّل عن حميد مولى عفراء عن قيس بن سعد عن مجاهد عن أبي ذر :

أنه أخذ بحلقة باب الكعبة ، فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال الطبراني :

«لم يروه عن قيس بن سعد إلا حميد بن قيس الأعرج ، تفرد به عبدالله بن المؤمل المخزومي» !

كذا قال ! وقد توبع كما يأتي ؛ فانتظر .

وخالف هؤلاء الثلاثةَ سعيدُ بنُ سالم القَدَّاح ، فقال : عن عبدالله بن مؤمل عن حميد مولى عفراء عن مجاهد به ؛ لم يذكر : قيس بن سعد .

أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٤/٢٢٦/٢٧٤٨) ، وابن عدي في «الكامل» (٤/١٣٧) . وقال ابن خزيمة :

«أنا أشك في سماع مجاهد من أبي ذر» .

قلت : لعل مستند هذا الشك ما أخرجه ابن عدي (٧/٢٨٩) ، ومن طريقه البيهقي قال : حدثنا محمد بن يونس العُصْفُرِي : حدثنا محمد بن موسى الحَرَشِيُّ : حدثني اليَسَعُ بن طلحة القرشي - من أهل مكة - : سمعت مجاهداً يقول : بلغنا أن أبا ذر قال . . . فذكر الحديث مختصراً جدّاً بلفظ :

«لا صلاة بعد العصر إلا بمكة» .

لكن اليسع بن طلحة هذا ضعيف جدّاً ، قال البخاري وأبو زرعة :

«منكر الحديث» .

وقال البيهقي عقبه :

«اليسع بن طلحة ضعفوه ، والحديث منقطع ؛ مجاهد لم يدرك أبا ذر ، والله أعلم» .

قلت : نفيه الإدراك قد سُبِق إليه من غير ما واحد من الحفاظ . وقد جاء في «نصب الراية» للزيلعي (١/٢٥٤) عقب النفي المذكور :

«قال الشيخ (يعني : ابن دقيق العيد) في «الإمام» : وحديث أبي ذر هذا معلول بأربعة أشياء :

أحدها : انقطاع ما بين مجاهد وأبي ذر . . (ثم ذكر كلام البيهقي) .

والثاني : اختلاف في إسناده ؛ فرواه سعيد بن سالم عن ابن المؤمل عن حميد مولى عفراء عن مجاهد عن أبي ذر ، لم يذكر فيه قيس بن سعد . أخرجه كذلك ابن عدي في «الكامل» . قال البيهقي :

«وكذلك رواه عبدالله بن محمد الشامي عن ابن المؤمل عن حميد الأعرج عن مجاهد» .

والثالث : ضعف ابن المؤمل ، قال النسائي وابن معين : «ضعيف» . وقال أحمد : «أحاديثه مناكير» . وقال ابن عدي : «عامة حديثه الضعف عليه بيِّن» .

الرابع : ضعف حميد مولى عفراء ، قال البيهقي : «ليس بالقوي» . وقال أبو عمر بن عبدالبر : «هو ضعيف» . انتهى» !

قلت : هذه العلل عندي واهية جداً ؛ باستثناء الأولى والثالثة ففيهما نظر يأتي بيانه ، وأوهاها رابعها ؛ فإن حميداً هذا ـ وهو ابن قيس الأعرج المكي القاري ـ

قد وثقه جمهور الأئمة المتقدمين ، ومنهم البخاري ، ولم يضعفه أحد منهم إلا أحمد في رواية ؛ فإنه قال ما قاله البيهقي ، وهذا وإن كان لا يعني أنه «ضعيف» كما أطلق ابن عبدالبر ، لما هو معلوم من الفرق بين هذا وبين ما لو قال : «ليس بقوي» ، ولا سيما وقد قال أحمد في رواية أخرى عنه :

«ثقة» . وقال ابن معين فيه :

«ثبت» .

ولذلك أخرج له الشيخان في «الصحيحين» ؛ فقد جاوز القنطرة يقيناً .

ونحوه في الضعف الوجه الثاني ؛ لأن مثل هذا الاختلاف لا قيمة له ؛ بل لا ينبغي أن يذكر ؛ لأن سعيد بن سالم ـ لو كان ثقة ـ فلا ينبغي أن يلتفت إلى مخالفته للثلاثة الثقات الذين تقدم ذكرهم ، وبخاصة منهم الإمام الشافعي ، فكيف وهو مضعف من قبل حفظه؟!

ومثله يقال ـ ومن باب أولى ـ في متابعة (عبدالله بن محمد الشامي) ـ وفي «سنن البيهقي» : (الشافعي) ـ ؛ فإنه غير معروف في كتب الرجال ، مع احتمال أن يكون الذي في «الميزان» :

«عبدالله بن محمد بن حجر الشامي ، نزيل رأس العين ، ضعفه الأزدي» .

وزاد عليه الحافظ في «اللسان» أنه ذكره ابن حبان في «الثقات» ، وأنه قال :

«يغرب وينفرد» .

وقد ذكره في الطبقة الرابعة منه (٨/٣٤٩) .

ثم إنه لو سلمنا جدلاً أن لمثل هذه المخالفة قيمة تذكر ؛ فيمكن الترجيح من

جهة أخرى ـ غير الأكثر والأوثق ـ بأن يقال : إن هؤلاء معهم زيادة ، وزيادة الثقة مقبولة . وفي الجواب التالي ما يؤكد ذلك .

وأما الجواب عن الوجه الثالث ؛ فهو عند البيهقي نفسه ؛ فإنه بعد أن ساق رواية عبدالله بن المؤمَّل وضعفه ؛ قال معقباً عليه :

«إلا أن إبراهيم بن طهمان قد تابعه في ذلك عن حميد ، وأقام إسناده» .

ثم ساقه عنه : ثنا حميد مولى عفراء عن قيس بن سعد عن مجاهد قال :

جاءنا أبو ذر ، فأخذ بحلقة الباب ، ثم قال : سمعت رسول الله ﷺ بأذني هاتين . . . فذكر حديث الترجمة بالزيادة .

ثم أعله بضعف (حميد) ـ وسبق الجواب عنه ـ ، وبالانقطاع ، وبقوله :

«ومجاهد لا يثبت له سماع من أبي ذر ، وقوله : «جاءنا» يعني : جاء بلدنا . والله أعلم» !

لقد صرح مجاهد بقوله : «جاءنا أبو ذر» ؛ فهذا تصريح منه بلقياه إياه وسماعه منه في مكة ، ومجاهد مكي كما هو معروف ، والسند إليه بذلك صحيح ، والتأويل الذي ذكره البيهقي ؛ إنما يصح المصير إليه ؛ إذا ثبت بإسناد صحيح أيضاً ولا يقبل التأويل ، كما لو ثبت أنه ولد بعد وفاة أبي ذر ، أو كان صغيراً ، أو نحو ذلك من الأمور التي يصلح الاعتماد عليها بعد ثبوتها ؛ ففي هذه الحالة يمكن القول بالتأويل المذكور . والله أعلم .

ومع ذلك ؛ فمن المسلَّم عند العلماء أن مراسيل مجاهد خير من مراسيل غيره من التابعين كعطاء وغيره ، فإن لم يثبت سماعه للحديث من أبي ذر ؛ فهو مرسل صحيح ، يمكن تقويته ببعض الشواهد :

فمنها : ما رواه عبدالله بن باباه عن أبي الدرداء :

أنه طاف بعد العصر عند مغارب الشمس ، فصلى ركعتين قبل غروب الشمس ، فقيل له : يا أبا الدرداء ! أنتم أصحاب رسول الله ﷺ تقولون : لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس؟! فقال :

إن هذه البلدة بلدة ليست كغيرها .

أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٣٩٦/١) ، والبيهقي أيضاً (٤٦٣/٢) ، وإسناده صحيح ، ولذلك لم يسعه إلا أن يقول بصحة الاستثناء المذكور في حديث الترجمة ، فقال :

«وهذا القول من أبي الدرداء يوجب تخصيص المكان بذلك . والله أعلم» .

وهناك آثار أخرى تشهد لصحة الاستثناء ، ولذلك رأيت الحافظ ابن عبد البر - مع تضعيفه لسند الحديث وإعلاله إياه بما تقدم - مع الرد عليه - ؛ قال في «التمهيد» (٤٥/١٣) :

«وهذا حديث وإن لم يكن بالقوي - لضعف حميد مولى عفراء ، ولأن مجاهداً لم يسمع من أبي ذر - ؛ ففي حديث جبير بن مطعم ما يقويه ، مع قول جمهور علماء المسلمين به ، وذلك أن ابن عباس ، وابن عمر ، وابن الزبير ، والحسن ، والحسين ، وعطاءً ، وطاوس ، ومجاهداً ، والقاسم بن محمد ، وعروة بن الزبير ؛ كانوا يطوفون بعد العصر ، وبعضهم بعد الصبح أيضاً ، ويصلون بإثر فراغهم من طوافهم ركعتين في ذلك الوقت ، وبه قال الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وداود بن علي . . .» .

ثم ذكر من خالفهم ، فمن شاء رجع إليه ؛ فإن فيما ذكر من الحجة ما يغني عن حكاية أقوال المخالفين ، ولا سيما وقد قال في بعضها :

«وهذا لا وجـه له في النظر ؛ لأن الفـرق بين ذلك لا دليل عليـه من خـبـر ثابت ، ولا قياس صحيح . والله أعلم» .

وحديث جبير بن مطعم الذي أشار إليه كافٍ في إقامة الحجة على المخالفين إذا وقفوا عليه ، وأنصفوا ولم يقلدوا ، ونصه :

«يا بني عبد مناف ! لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى ؛ أية ساعة شاء ؛ من ليل أو نهار» .

وقد صححه الترمذي ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، والذهبي ، وهو مخرج في «الإرواء» (٢/٢٣٨ - ٢٣٩) .

واعلم أن الباعث على تخريج حديث الترجمة في هذه السلسلة : أنني كنت علقت عليه في «المشكاة» (١/٣٣١) من رواية أحمد بأن : «إسناده ضعيف ، لكن يشهد له الحديث المتقدم (١٠٤١)» ؛ وفاتني أن أعطف على هذا الرقم رقماً آخر وهو (١٠٤٥) ، فردَّ علي بعض المعاصرين بأدب ولطف في رسالة له أسماها : «الإعلام في إيضاح ما خفي على الإمام» ! بأن الحديث المشار إليه (١٠٤١) ليس فيه ما يشهد للاستثناء : «إلا بمكة» ، ولقد صدق ، وقال (ص٣٠) :

«وهو استثناء ضعيف سنداً ومتناً ، والصحيح القول بالعموم ، والله أعلم . وانظر «نصب الراية» (١/٢٥٤) ، و«البيهقي» (٢/٤٦١)» !

فعجبت من غضه نظره عن حديث جبير بن مطعم المؤيد للاستثناء الذي عليه جمهور العلماء كما تقدم ، ومن أمره بالنظر في المصدرين المذكورين ، وفيهما حديث جبير وغيره من الطرق والشواهد .

(تنبيه) : ليس في إسناد حديث الترجمة في «مسند أحمد» ذكر لـ (حميد

مولى غفرة) ، فظننت أنه سقط من الطابع ، فرجعت للتأكد إلى «جامع المسانيد» لابن كثير ؛ في ترجمة (مجاهد عن أبي ذر) (١٣/٧٦٨) ؛ فلم أجده فيه ، فكأنه سقط عنه ، ثم رجعت إلى «أطراف المسند» لابن حجر العسقلاني (٦/١٨٥/٨٠٧١) ، فوجدته كما هو في «المسند» ، فترجح عندي أنه سقط قديم ، فيمكن أن يكون من بعض النساخ ، أو من عبدالله بن المؤمل نفسه ، أثبته تارة ، وأسقطه تارة ، وذلك مما يؤكد ضعفه . والله أعلم .

لكني رأيت الهيثمي قال في «المجمع» (٢/٢٢٨) :

«رواه أحمد ، والطبراني في «الأوسط» ، وفيه عبدالله بن المؤمل المخزومي ؛ ضعفه أحمد وغيره ، ووثقه ابن معين في رواية وابن حبان ، وقال : «يخطئ» ، وبقية رجال أحمد رجال (الصحيح)» !

قلت : فلم يفرق الهيثمي بين رواية أحمد والطبراني ، فإما أن تكون روايتهما واحدة ، في الأولى ما في الأخرى من ثبوت ذكر (حميد) في الإسناد ، فتكون نسخة الهيثمي من «المسند» على خلاف نسخة الحافظ في «الأطراف» ، أو يكون حمل رواية «المسند» على رواية الطبراني ، مع ما فيها من السقط ، فعل ذلك تسامحاً أو سهواً ! وهذا هو الأقرب . والله أعلم .

مِنْ كَرَمِهِ ﷺ وحُسْنِ قَضَائِه

٣٤١٣ - (نِصْفٌ لك قضاءٌ ، ونصْفٌ لك نائلٌ منِّي) .

أخرجه البيهقي في «السنن» (٥/٣٥١) ، و«شعب الإيمان» (٧/٥٣١/١١٢٣٧) من طريقين عن أبي عبدالله البُوشَنْجي محمد بن إبراهيم : ثنا أبو صالح الفراء

محبوب بن موسى : أنا عبدالله بن المبارك عن حمزة الزيات عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي صالح عن أبي هريرة قال :

أتى رجلٌ رسولَ الله ﷺ يسأله ، فاستسلف له رسول الله ﷺ شطر وَسْقٍ ، فأعطاه إياه ، فجاء الرجل يتقاضاه ، فأعطاه وَسْقاً ، وقال : . . . فذكره .

وقد توبع البوشنجي ـ وهو ثقة حافظ ـ بأتم منه ، فقال البزار في «مسنده» (١٠٣/٢ ـ ١٠٤/١٣٠٦ ـ كشف الأستار) : حدثنا محمد بن أبي غالب : ثنا أبو صالح الفراء به ، ولفظه :

أتى النبيَّ ﷺ رجلٌ يتقاضاه ، قد استسلف منه شطر وسق ، فأعطاه وَسْقاً ، فقال :

«نصف وسق لك ، ونصف وسق لك من عندي» .

ثم جاء صاحب الوسق يتقاضاه ، فأعطاه وسقين ، فقال رسول الله ﷺ :

«وسق لك ، ووسق من عندي» .

وقال البزار :

«لا نعلمه رواه عن حبيب هكذا إلا حمزة الزيات ، ولا عنه إلا ابن المبارك» .

قلت : وكلهم ثقات رجال الشيخين ؛ غير حمزة الزيات ؛ فهو من رجال مسلم ، وفيه كلام يسير أشار إليه الحافظ بقوله في «التقريب» :

«صدوق زاهد ، ربما وهم» .

ولذلك قال المنذري في «الترغيب» (١٤/٢٠/٣) :

«رواه البزار ، وإسناده حسن إن شاء الله» .

وأما الهيثمي ؛ فقال في «المجمع» (٤/١٤١) :

«رواه البزار ، وفيه أبو صالح الفراء ، لم أعرفه ، وبقية رجاله رجال (الصحيح)» !

وأقره الشيخ الأعظمي في تعليقه علي «كشف الأستار» ! وقلده المعلقون الثلاثة على «الترغيب» (٢/٥٥٣) ، فضعفوا الحديث ! وفاتهم جميعاً رواية البيهقي المصرحة بأنه (محبوب بن موسى) ، وهو معروف من شيوخ أبي داود ، وقد وثقه الذهبي في «الكاشف» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق» .

قلت : ولذلك لما نقل الحافظ في «مختصر زوائد مختصر البزار» قول شيخه الهيثمي المتقدم في (أبي صالح) : «ولم أعرفه» ؛ قال (١/٥٢٩) متعقباً عليه :

«قلت : هو محبوب بن موسى ؛ ثقة صالح» .

ثم أقول : لقد رمى ابن خزيمة وابن حبان (حبيب بن أبي ثابت) بالتدليس ، وقال الحافظ في «التقريب» :

«ثقة فقيه جليل ، وكان كثير الإرسال والتدليس» .

قلت : ولم يعرج الحافظ الذهبي في كل كتبه التي ترجم له فيها على وصفه بالتدليس ، مثل : «تذكرة الحفاظ» ، «وسير أعلام النبلاء» ، و«تاريخ الإسلام» ، و«الكاشف» ، وغيرها ، ولما أورده في «الميزان» ؛ وصفه بقوله :

«من ثقات التابعين ، وثقه ابن معين وجماعة ، واحتج به كل من أفرد الصحاح بلا تردد» .

ثم اعتذر عن إيراده فيه بقوله :

«ولولا أن الدولابي وغيره ذكروه ؛ لما ذكرته» .

فلعل إعراض الذهبي عن وصفه بالتدليس ؛ لقلته في جملة ما روى من الأحاديث ، فمثله مما يغض النظر عن عنعنته عند العلماء ؛ إلا إذا ظهر أن في حديثه شيئاً يستدعي رده من نكارة أو شذوذ أو مخالفة ، أو على الأقل يقتضي التوقف عن تصحيح حديثه . ولعل هذا هو السبب في أن ابن حبان وشيخه قد أخرجا له في «صحيحيهما» بعض الأحاديث معنعنة ، كالحديث الآتي بعد هذا وغيره ، فانظر «صحيح ابن حبان» (٣٧٥ و٤٢٠) ، و«صحيح ابن خزيمة» (٢٣ و١١٧٢و١٦٨٤) ، وهو السبب أيضاً في تحسين المنذري حديثه هذا كما تقدم . والله أعلم .

٣٤١٤ - (من قالَ حين يأْوي إلى فراشِه :

«لا إلهَ إلا اللهُ ، وحدَه لا شريكَ لهُ ، له المُلْكُ ، وله الحمْد ، وهو على كلِّ شيْءٍ قَديرٌ ، ولا حولَ ولا قوَّة إلا بالله ، سبحانَ اللهِ ، والحمدُ لله ، ولا إله إلا اللهُ ، واللهُ أكبرُ» .

غُفِرتْ له ذنوبُه - أو قالَ : خطاياهُ ، شكّ مِسْعَر - وإنْ كانَت مثْلَ زَبَدِ البحْرِ) .

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٢٣٦٥/٥٨٧) ، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٧١٦/٢٢٩) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢٦٧/١) من طريق مِسْعَر بن كِدام عن حبيب بن أبي ثابت عن عبدالله بن باباه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

وتابعه شعبة وسفيان عن حبيب بن أبي ثابت به نحوه ؛ إلا أنهما لم يرفعاه .

أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٨١١/٤٧١) ، وقال :

«ليس في حديث شعبة : (عند منامه)» .

قلت : سفيان أحفظ من شعبة ، لا سيما وزيادة الثقة مقبولة ، فكيف وقد رفعه مسعر أيضاً؟! ثم رأيت الأعمش قد رواه عن حبيب به موقوفاً ؛ عند ابن أبي شيبة (٧٣/٩ ـ ٧٤و١٠/٢٥٠) ، فالحكم للزيادة ؛ ولا سيما أنه لا يقال بمجرد الرأي كما هو ظاهر ، والسند صحيح رجاله ثقات رجال مسلم ؛ لولا أن حبيب بن أبي ثابت كان يدلس ؛ كما قال ابن حبان نفسه تبعاً لشيخه ابن خزيمة ، لكن سبق مني بيان ما يرجح أن تدليسه قليل ، وأن مثله يمشي العلماء حديثه حتى يتبين أن فيه علة قادحة ، وأنه لذلك أخرج له ابن حبان أحاديث معنعنة في «صحيحه» ، وهذا منها ، فانظره في الحديث الذي قبله .

على أن في هذا ما يؤمننا من تدليسه ، وهو رواية شعبة عنه عند النسائي كما تقدم ؛ فإنه من المعروف عنه حرصه في عدم التحديث عن المعروف بالتدليس إذا لم يصرح بالتحديث ، كما في «تقدمة الجرح والتعديل» (١٦١ و١٦٩) :

«وقال شعبة : كنت أتفقد فم قتادة ، فإذا قال : «سمعت» أو «حدثنا» ؛ حَفِظْتُ ، وإذا قال : «حدث فلان» ؛ تَرَكْتُه» ، وانظر (٣٥/٢) منه ؛ تزدَدْ يقيناً .

(تنبيه) : تناقض في هذا الحديث المعلق على «الإحسان» (٣٣٨/١٢) ، فأعله بعنعنة (حبيب) ، وأما في تحقيقه لكتاب «موارد الظمآن» (١٠٦٦/٢) ، فقال : إنه «حسن» ! ولم يبين وجه ذلك بعد ذلك الإعلال ومع الإحالة عليه !! وقلده المعلقون الثلاثة في التحسين وبدون بيان أيضاً ؛ كما هي عادتهم !

وأما المعلقان على الطبعة السورية لـ «الموارد» ؛ ، فجريا على الجادة ، فضعفا إسناده بعلة العنعنة !

فضل قضاء الدَّين عن الميت

٣٤١٥ ـ (ها هنا أَحدٌ من بني فُلانٍ؟ إنّ صاحبَكم محبُوسٌ ببابِ الجنّةِ بدَينٍ عليه).

أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١٢١/٨٩١) : حدثنا شعبة قال : أخبرني فراس قال : سمعت الشعبي قال : سمعت سمرة بن جندب يقول :

صلى رسول الله ﷺ الصبح فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، مسلسل بالسماع . وقد رواه بعضهم عن الشعبي عن سمعان بن مشنَّج عن سمرة مختصراً ومطولاً ، وهو مخرج في «أحكام الجنائز» (ص٢٦ ـ المعارف) ؛ وقلت هناك :

«وهو على الوجه الأول صحيح على شرط الشيخين ، كما قال الحاكم ووافقه الذهبي ، وعلى الوجه الثاني صحيح فقط» .

وذلك ؛ لأن سمعان هذا قد وثقه جماعة ، مع أنهم لم يذكروا له راوياً غير الشعبي ؛ وما ذاك إلا لإجلالهم وإكبارهم للشعبي ، حتى قال ابن معين :

«إذا حدث الشعبي عن رجل فسماه ؛ فهو ثقة يحتج بحديثه» .

وقال العجلي في «ثقاته» (٢٤٤/٧٥١) :

«مرسل الشعبي صحيح ، لا يرسل إلا صحيحاً صحيحاً» .

ومع ذلك كله ؛ فقد أعله البخاري بالانقطاع ، فقال في ترجمة (سمعان) من «التاريخ الكبير» (٢/٢/٢٠٤) :

«ولا نعلم لسمعان سماعاً من سمرة ، ولا للشعبي من سمعان» !

قلت : وهذا الإعلال منسجم مع مذهب البخاري المعروف في اشتراطه معرفة اللقاء كشرط في الاتصال ، لكن الجمهور على خلافه ، فإنهم يكتفون بإمكان اللقاء لمجرد المعاصرة ، وإن كان شرط البخاري أحوط ، فهو شرط كمال ـ عندنا ـ وليس شرط صحة ، وعلى هذا فإعلال البخاري غير وارد في هذا الحديث .

ونحوه قول أبي حاتم في «المراسيل» (ص١٠٢) :

«لا أدري سمع الشعبي من سمرة أم لا؟ لأنه أدخل بينه وبينه رجلاً» .

قلت : وهذا الشك لا ينفي الاتصال ؛ لأنه ليس علماً ، فلا إشكال ، وإنما الإشكال في جزمه بالنفي في ترجمة الشعبي ؛ كما رواه عنه ابنه في «الجرح والتعديل» (٣/٣٢٣) :

«ولم يسمع من سمرة بن جندب ، وحديث شعبة عن فراس عن الشعبي : سمعت سمرة . . غلط ، بينهما سمعان بن مُشَنَّج» .

قلت : وجود واسطة بينهما في بعض الروايات لا ينفي أنه سمع من سمرة ؛ لاحتمال أنه سمعه منه فيما بعد ، ما دامت المعاصرة متحققة ، وقد ذكر ابن أبي حاتم نفسه في أول ترجمة الشعبي : أنه رأى علي بن أبي طالب . بل قال الحافظ العلائي في «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» (ص٢٤٨/٣٢٢) :

«روى عن علي رضي الله عنه ، وذلك في «صحيح البخاري»[1] ، وهو لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء كما تقدم» .

قلت : وعلي رضي الله عنه توفي سنة (٤٠) ، وسمرة سنة (٥٨) ، فإمكان اللقاء والسماع منه متحقق ، فالجزم بعدم سماعه منه لمجرد وجود الواسطة بينهما

---

(١) انظر «كتاب الحدود» رقم (٦٨١٢ ـ الفتح ١٢/١١٧) .

مردود ؛ لما ذكرته من الاحتمال ، هذا إذا لم يثبت تصريحه بسماعه منه ، فكيف وقد صرح به في رواية الحافظ الطيالسي . وقول أبي حاتم بأنه «غلط» ! مردود أيضاً ؛ لأنه لا يجوز رد رواية الثقة ما دام الجمع بينها وبين الرواية الأخرى التي أثبتت الواسطة ممكناً بما قدمت .

على أن هذه الرواية قد أشار النسائي إلى شذوذها ؛ فقد قال عقب الحديث في «السنن الكبرى» (٤/٥٨) :

«وقد رواه غير واحد عن الشعبي عن سمرة ، وقد روي أيضاً عن الشعبي عن النبي ﷺ مرسلاً . ولا نعلم أحداً قال في هذا الحديث: [عن] (سمعان) ؛ غير سعيد بن مسروق» . وأقره الحافظ المزي .

فإن صح هذا ؛ فبها ، وإلا ؛ ففيما تقدم من الجواب كفاية وبركة .

من أعلام نبوته ﷺ

٢/٣٤١٥ - (بيْنَ يدَيِ السّاعةِ يظْهرُ الرِّبا ، والزِّنى ، والخمْرُ) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨/٣٤٠/٧٦٩١) : حدثنا محمد بن داود بن جابر الأحمسي البغدادي قال : حدثنا محمد بن عَبَّاد المكي قال : حدثنا حاتم بن إسماعيل عن بشير أبي إسماعيل عن سَيَّار عن طارق بن شهاب عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . وقال :

«لم يروه عن بشير أبي إسماعيل إلا حاتم بن إسماعيل» .

قلت : وهو ثقة من رجال الشيخين ، وبشير أبو إسماعيل - وهو ابن سَلْمان - ثقة من رجال مسلم .

وسيار : هو أبو حمزة الكوفي ، وثقه ابن حبان ، وصحح له الحاكم (٤٠٨/١) ، ووافقه الذهبي ؛ فهو حسن الحديث .

ومحمد بن عباد المكي ثقة أيضاً من رجال الشيخين .

وأما محمد بن داود بن جابر الأحمسي ؛ فأورده الخطيب في «التاريخ» (٢٦٣/٥ - ٢٦٤) ، وساق له حديثاً من طريق الطبراني أيضاً غير هذا ، ولم يزد ؛ فهو مجهول . لكنه قد توبع ، فأخرجه الشَّجَري في «الأمالي» (٢٧٣/٢) من طريق أحمد بن عبدالجبار قال : حدثنا محمد بن عباد المكي به .

وأحمد بن عبدالجبار ، قال الذهبي في «المغني» :

«حديثه مستقيم ، وضعفه غير واحد» .

وتابعه أيضاً غيره ، فقال الطبراني في «الأوسط» أيضاً (٨١٥٤/٧٣/٩) : حدثنا موسى بن هارون قال : حدثنا محمد بن عباد المكي به ؛ غير أنه لم يذكر : «الزنى» .

وموسى بن هارون : هو الحمال ، ثقة حافظ .

وبهذا التخريج يتبين أن الحديث رجال إسناده رجال «الصحيح» ؛ غير سيار أبي حمزه الكوفي ، وقد سبق أنه حسن الحديث . وقد أشار المنذري في «الترغيب» (٢٣/٥٢/٣) إلى تقوية الحديث .

وأما قول الهيثمي في «المجمع» (١١٨/٤) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، ورجاله رجال (الصحيح)» !

فهذا التعميم - فيما يبدو لي - يعني أن (سياراً) هذا هو أبو الحكم العنزي الواسطي ؛ فإنه من رجال الشيخين ، لكن الإمام أحمد وغيره جزم بأن (سياراً)

الذي يروي عنه بشير بن سلمان هو أبو حمزة الكوفي ، وليس هو أبا الحكم ، وإن جاء ذلك صريحاً في بعض الروايات عن بشير ؛ انظر الحديث المخرج تحت الحديث (٢٧٦٧) ، فلهذا اقتصرت على التحسين . لكن الحديث صحيح ، ومن دلائل نبوته ﷺ ؛ فقد جاء مفرقاً في أحاديث تقدم بعضها ، فانظر مثلاً حديث ابن عمر المتقدم برقم (١٠٧) ، وحديث ابن عباس المخرج في «غاية المرام» (٢٠٣/٣٤٤) ، وحديث عبادة بن الصامت في «الصحيحة» برقم (١٦٠٤) وغيرها .

ومن ذلك قوله ﷺ :

«إن من أشراط الساعة : أن يُرْفَعَ العِلْمُ ، ويَظْهَرَ الجَهْلُ ، ويَفْشُوَ الزِّنى ، وتُشْرَبَ الخمرُ . . .» الحديث .

أخرجه الشيخان في «العلم» ، وأصحاب «السنن» - غير أبي داود - ، وصححه الترمذي (٢٢٠٥) .

٣٤١٦ - (ما من مسلمَينِ يموتُ لهما ثلاثةُ أطفالٍ لم يبلغُوا الحنْثَ ؛ إلا جِيءَ بهم حتّى يُوقفُوا على باب الجنّة ، فيقالُ لهم : ادخلوا الجنّة ، فيقولون : أندْخلُ ولم يدخلْ أبوانَا؟! فيقالُ لهم - فلا أدْري في الثّانيةِ - : ادخلوا الجنة وآباؤكم ، قال : فذلكَ قولُ الله عزّ وجلّ : ﴿فما تنفعُهم شفاعةُ الشّافِعين﴾ ؛ قالَ : نفعَتِ الآباءَ شفاعةُ أولادِهم) .

أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/٢٣٠/٤) : أخبرنا النضر بن شُمَيْلٍ : نا أبان بن صَمْعة : نا محمد بن سيرين عن حبيبة - أو أم حبيبة - قالت :

كنا في بيت عائشة ، فدخل رسول الله ﷺ ، فقال : . . . فذكره .

وهكذا أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٤٤٦/٨) فقال : أخبرنا محمد بن عبدالله الأنصاري : حدثنا أبان بن صمعة قال : سمعت محمد بن سيرين ـ ودخل علينا في السجن على يزيد بن أبي بكر[ة] ـ فقال : حدثتني حبيبة :

أنها كانت في بيت النبي ﷺ ، فجاء النبي ﷺ . . . الحديث إلى قوله : «ادخلوا أنتم وآباؤكم» دون ما بعده ، وزاد :

فقالت عائشة للمرأة : أسمعت؟ فقالت : نعم .

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥٧٠/٢٢٤/٢٤) ، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/٣٤٢/٢) من طرق أخرى عن أبان بن صمعة مختصراً به .

ثم أخرجه الطبراني من طريقين عن عبدالرزاق قال : سمعت هشام بن حسان يحدث عن محمد بن سيرين عن يزيد بن أبي بكرة قال : حدثتني حبيبة أنها كانت عند عائشة . . الحديث إلى قوله :

«ادخلوا أنتم وآباؤكم الجنة» .

وقال الهيثمي في «المجمع» (٧/٣) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، ورجاله رجال «الصحيح» ؛ خلا يزيد بن أبي بكرة ، ولم أجد له ترجمة ، وأعاده بإسناد آخر ، ورجاله ثقات ، وليس فيه (يزيد بن أبي بكرة) ، والله أعلم» !

قلت : يزيد بن أبي بكرة الثقفي ؛ ذكره ابن سعد في أولاد أبي بكرة الثقفي رضي الله عنه ؛ في كتابه «الطبقات» (١٩١/٧) ، ولم يترجم له . وأورده ابن حبان في «الثقات» (٥٣٤/٥) ، وقال :

«روى عنه أهل البصرة» .

فالعجب من الهيثمي كيف خفي عليه هذا ، ومن كتبه «ترتيب ثقات ابن حبان» ! وأما المنذري ؛ فكأنه كان على علم بهذا التوثيق ؛ فقد رأيته يقول في «الترغيب» (١٠/٩١/٣) ـ وقد ساقه بلفظ عبدالرزاق ـ :

«رواه الطبراني في «الكبير» بإسناد حسن جيد» .

وأنا أخشى أن يكون ذكر (يزيد بن أبي بكرة) بين ابن سيرين وحبيبة خطأً من عبدالرزاق أو غيره ؛ لرواية أبان بن صمعة الخالية منه ، وبخاصة رواية ابن سعد عنه ؛ فإنها صريحة بأن ابن سيرين حدث به يزيد بن أبي بكرة في السجن ، ولذلك قال ابن سعد عقبها :

«هكذا رواه محمد بن سيرين عن (حبيبة) ، ولم ينسبها ، فلا ندري : هي بنت سهل أو غيرها؟!» .

قلت : بل هي (حبيبة بنت أبي سفيان) ؛ كما جاء مصرحاً به في رواية الأنصاري عند الطبراني ، وأورد الحديث تحت اسمها . وذكر أبو نعيم أنها خادمة عائشة ، وجاء في آخر حديثها عنده :

فقالت لي عائشة : أسمعت؟ قلت : نعم ، قالت : فاحفظي إذاً .

وهكذا أخرجه الحسن بن سفيان في «مسنده» ؛ كما في «الإصابة» ، وجزم بأنها (حبيبة بنت أبي سفيان) ، ورد على من ظن خلاف ذلك ؛ فراجعه إن شئت .

وأبان بن صمعة ـ وهو الأنصاري ـ وثقه جمع ، وروى له مسلم حديثاً واحداً ـ متابعةً ـ :

«اعزل الأذى عن طريق المسلمين» ، ومضى تخريجه برقم (٢٣٧٢) ، وغاية ما قيل فيه أنه كان اختلط ، ولذلك قال ابن عدي في «الكامل» (٣٩٢/١) :

«له من الروايات قليل ، وإنما عيب عليه اختلاطه لما كبر ، ولم ينسب إلى الضعف ؛ لأن مقدار ما يرويه مستقيم غير منكر ؛ إلا أن يدخل في حديثه شيء بعدما تغير واختلط» .

قلت : ويدل على استقامة حديثه هذا ـ وأنه قد حفظه ـ أمران :

أحدهما : متابعة هشام بن حسان المتقدمة عند عبدالرزاق .

والآخر : أن له شواهد ، فأذكر بعضها :

١ ـ عن أبي حسان قال : قلت لأبي هريرة : إنه قد مات لي ابنان ، فما أنت محدثي عن رسول الله ﷺ بحديث تطيب به أنفسنا عن موتانا؟ قال : نعم :

«صغارهم دعاميص الجنة ، يتلقى أحدهم أباه ـ أو قال : أبويه ـ فيأخذ بثوبه ـ أو قال : بيده ـ ، كما آخذ أنا بصَنِفة ثوبك هذا ، فلا يتناهى ـ أو قال : فلا ينتهي ـ حتى يدخله الله وأباه الجنة» .

أخرجه مسلم (٨/٤٠) ، وأحمد (٢/٥١٠) . وروى منه البخاري في «الأدب المفرد» (١٤٥/٤٧) إلى قوله : «صغاركم دعاميص الجنة» .

٢ ـ قال ابن سيرين أيضاً :

جاء الزبير بابنه عبدالله إلى النبي ﷺ ، فقال النبي ﷺ :

«ما من مؤمنين يموت لهما ثلاثة إلا أدخلهم الله الجنة ، فيقول لهم : ادخلوا الجنة ، فيقولون : وآباؤنا؟! فيقال لهم في الثالثة : وآباؤكم» .

أخرجه عبدالرزاق (٢٠١٣٨/١٣٩/١١) ، وإسناده ثقات ؛ فهو صحيح مرسل .

٣ ـ عن قرة المزني في قصة وفاة ابن صغير له ، وتعزية النبي ﷺ إياه ، وفيه قوله ﷺ :

«يا فلان ! أيهما كان أحب إليك : أن تمتع به عمرك ، أو لا تأتي غداً إلى باب من أبواب الجنة إلا وجدته قد سبقك يفتحه لك؟!» .

قال : يا نبي الله ! بل يسبقني إلى باب الجنة فيفتحها لي ؛ لهو أحب إلي ! قال :

«فذاك لك» .

فقال رجل من الأنصار : يا رسول الله ! جعلني الله فداك ! أله خاصة أو لكلنا؟ قال :

«بل لِكُلِّكُم» .

صححه الحاكم والذهبي ، وهو مخرج في «أحكام الجنائز» (ص٢٠٥) ، وصححه الحافظ أيضاً في «الفتح» (٣/١٢١) .

٣٤١٧ ـ (إنّ الذي يشربُ في إناءِ الفضّةِ [والذهبِ] ؛ إنما يُجرْجرُ في بطنهِ نارَ جهنّم ؛ إلا أنْ يتوبَ) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/٣٨٨ ـ ٣٨٩/٩٢٨) : حدثنا أحمد ابن زهير التُّسْتَري : ثنا عبيدالله بن سعد : ثنا أبي : حدثنا أبي عن صالح بن كيسان : أنا نافع أن زيد بن عبدالله أخبره أن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي بكر أخبره أن أم سلمة أخبرته أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات رجال البخاري ؛ باستثناء شيخ

الطبراني التستري ـ وهو أحمد بن يحيى بن زهير التستري ـ نسب إلى جده ، وهو ثقة حافظ ، وهو مترجم في «تذكرة الحفاظ» وغيره .

وعبيدالله بن سعد ؛ وهو ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهري ، وهم كلهم من رجال البخاري ، يروي بعضهم عن بعض ؛ إلا أن (سعداً) والد (عبيدالله) روى له البخاري مقروناً . وقوله : «حدثني أبي» كان الأصل : «حدثني عمي» ؛ فغلب على ظني أن قوله : «عمي» ؛ خطأ من الناسخ أو الطابع ؛ لأن أحداً ممن ترجم لـ(سعد) هذا لم يذكر له أنه روى عن عمه ، وإنما ذكروا أنه روى عن أبيه (إبراهيم بن سعد بن إبراهيم) . ومما أكد لي الخطأ المذكور : أن (إبراهيم) هذا هو الذي ذكره الحافظ المزي في الرواة عن (صالح بن كيسان) شيخه في هذا الحديث ، ولم يذكر غيره من آل (الزهري) .

هذا ما أدى إليه اجتهادي وبحثي وتحقيقي ، فإن أصبت فمن الله ، وإن أخطأت فمن نفسي ، وأستغفره من ذنبي ، خطئي وعمدي ، وكل ذلك عندي .

وكان الباعث على تخريج الحديث : أنني كنت خرجته قديماً في «إرواء الغليل» (٦٨/١ ـ ٣٣/٧٠) ، و«غاية المرام» (١١٦/٩٠) من رواية مسلم وغيره بالزيادة التي بين المعكوفتين دون الاستثناء ، مع أن السيوطي كان قد أورد الحديث في «الجامع الصغير» برواية مسلم ، عازياً الاستثناء للطبراني ، ولما ألّفت «صحيح الجامع» ؛ ذكرت تحته المصدرين المذكورين آنفاً ، والآن في صدد إعادة النظر في أحاديث «صحيح الترغيب» لإعادة طبع الجزء الأول منه بتحقيق جديد ، ومفيد جدّاً ، مع طبع سائره ؛ اقتضاني ذلك مراجعة المصدرين المشار إليهما ، فلما لم أجد فيهما تَخْريجاً بل ولا ذكراً لهذا الاستثناء ؛ بادرت إلى تخريجه الآن . وغالب الظن أن عدم تخريجه قديماً ؛ إنما كان بسبب أن المجلد الذي فيه أحاديث أم سلمة لم يكن

مطبوعاً يومئذٍ ، ولا هو مخطوط في دار الكتب الظاهرية بدمشق ؛ والله أعلم ، فاعتمدت آنئذٍ على سكوت السيوطي عنها ، وإن كنت أعلم أن فيما يسكت عنه نظراً كبيراً ، لكن في مثل هذه الحالة لا يسعني ولا غيري من الطلاب المعتدلين إلا الاعتماد على العلماء ما لم يتبين خطؤهم ، على هذا جريت في كل تآليفي ، ولا سيما أن (الاستثناء) هنا شواهده في الكتاب والسنة لا تعد ولا تحصى . والله ولي التوفيق .

(تنبيه) : ذكرت آنفاً أن مسلماً وغيره أخرج الحديث ـ دون الاستثناء ـ عن أم سلمة ، ثم وجدت له شاهداً من حديث ابن عباس ، أورده الهيثمي في «المجمع» (٥/٧٦ ـ ٧٧) ، وقال :

«رواه أبو يعلى ، والطبراني في الثلاثة ، وفيه محمد بن يحيى بن أبي سمينة ، وقد وثقه أبو حاتم وابن حبان وغيرهما ، وفيه كلام لا يضر ، وبقية رجاله ثقات» !

فرابني هذا الحكم منه حين قابلته بإسناد الطبراني في «المعجم الصغير» وتخريجي إياه في «الروض النضير» (٤٢٠) ؛ فإن إسناده ضعيف جدًّا ، وقد شمله بحكمه السابق ، فظننت أن فيه خطأً يقيناً ـ على الأقل ـ من حيث التعميم ، فرأيت أنه لا بد من متابعة البحث عن إسناد أبي يعلى ، والطبراني في «الأوسط» أيضاً ، فتكشفت لي أوهام للهيثمي ، وأخرى لبعض المعاصرين الذي لهم مشاركة ما في هذا العلم .

فرأيت إسناد «الأوسط» هو عين إسناد «الصغير» ، فقال (٤/٢٠٤/٣٣٥٧) : حدثنا جعفر بن محمد الفريابي قال : حدثنا محمد بن بحر التميمي ، قال : حدثنا سليم بن مسلم الخشاب قال : حدثنا النضر بن عربي عن عكرمة عن ابن عباس .

ثم رجعت إلى «مسند أبي يعلى» ، فرأيته لا يختلف إسناده عن الذي قبله إلا في الراوي عن (سليم الخشاب) ، فقال أبو يعلى (٥/١٠١/٢٧١١) : حدثنا محمد بن يحيى : حدثنا سليم بن مسلم المكي : حدثنا نضر بن عربي به .

قلت : فتبين لي أن شكي في توثيق الهيثمي للرجال ـ غير محمد بن يحيى ـ كان في محله ؛ فإن مدار الإسناد عند أبي يعلى على سليم الخشاب أيضاً ، وهو غير ثقة ، قال الذهبي في «الميزان» :

«سليم بن مسلم المكي الخشاب الكاتب . . قال ابن معين : جهمي خبيث . وقال النسائي : متروك الحديث . وقال أحمد : لا يساوي حديثه شيئاً» .

ثم ألقي في النفس شك آخر ، وهو تفسير الهيثمي لشيخ أبي يعلى : (محمد ابن يحيى) بأنه : (ابن أبي سمينة) ، وخشيت أن يكون (يحيى) محرفاً من (بحر) وهو (التميمي الهجيمي) كما تقدم ، وقد حملني على ذلك أمور :

أولاً : قول الطبراني في «المعجمين» عقب الحديث :

«لم يروه عن النضر بن عربي إلا سليم بن مسلم ، تفرد به محمد بن بحر الهجيمي» .

ثانياً : قول ابن حبان في «ضعفائه» في ترجمة (محمد بن بحر البصري) (٢/٣٠٠) :

«شيخ كان ينزل في (بَلهُجَيم) بالبصرة ، أخبرنا عنه أبو يعلى الموصلي ، يروي عن الضعفاء أشياء لم يحدث بها غيره عنهم ، حتى يقع في القلب أنه كان يقلبها عليهم ، فلست أدري البلية في تلك الأحاديث منه أو منهم؟! ومن أيهم كان ؛ فهو ساقط الاحتجاج حتى يتبين عدالته بالاعتبار بروايته عن الثقات» .

قلت : ولذلك جزم الذهبي برواية أبي يعلى عن ابن بحر هذا ، وهو وابن حبان من أعرف الناس بتراجم شيوخ ابن حبان ، فلو أنهما كانا يعلمان أن ابن يحيى بن أبي سمينة يروي أيضاً عن (سليم بن مسلم الخشاب) لذكراه أيضاً . ويؤيده :

ثالثـاً : أن الحافظ المزي لم يذكر (الخشاب) هذا في شيوخ (ابن يحيى) من «تهذيب الكمال» ، ومن عادته أنه يستقصي فيه أسماء شيوخ المترجم استقصاءً واسعاً جدّاً لا نعرفه لغيره .

من أجل ذلك ؛ ظننت أن (ابن يحيى) محرف من (ابن بحر) ، وإن مما يساعد على ذلك قوة التشابه بين الاسمين ، وبخاصة مع إهمال إعجامهما ؛ ولذلك وقع التحريف المذكور في قول الطبراني أيضاً الذي نقلته في (أولاً) مع وقوعه على الصواب في إسناده هذا في «المعجم الأوسط» ، أما في «الصغير» ؛ فهو على الصواب في الموضعين . وكذلك هو في «المعجم الكبير» (١٢/٣٧٣/١٢٠٤٦) في السند فقط ؛ لأن من عادته فيه أنه لا يعقب على الأحاديث بكلام ، خلافاً لـ «المعجمين» الآخرين .

ولتمام البحث والتحقيق ؛ رجعت إلى كتاب الحافظ ابن حجر «المطالب العالية» المسند (١/٢/١) ، فرأيته قد ساق إسناد الحديث برواية أبي يعلى كما هو في «مسنده» ، وفيه (يحيى) ، وكذلك هو في «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي» لشيخه الهيثمي (٢/ ٢٧١ ـ ١٥٢٢/٢٧٢) ، فظننت أنه تحريف قديم . والله سبحانه وتعالى أعلم .

والآن ، أبدأ بالتنبيه على بعض الأوهام التي مرت بي فأقول :

١ ـ جاء حديث الهجيمي هذا في «مجمع البحرين» للهيثمي (٧/١٠٥/٤١٢٥) مرموزاً له بحرف (ص) ، أي : أن الحديث من أفراد «الصغير» ؛ وهو تحريف أيضاً ،

الصواب (ق) ؛ أي : هو في «الأوسط» كما هو اصطلاحه الذي نص عليه في المقدمة .

٢ ـ اقتصر المعلق على «مسند أبي يعلى» على قوله :

«إسناده ضعيف ، سليم بن مسلم المكي ؛ قال أحمد : لا يساوي حديثه شيئاً» !

قلت : استدلاله بقول أحمد هذا ينافي اقتصاره ، فحقه أن يقول : «ضعيف جداً» ، لا سيما وقد قال فيه النسائي : «متروك الحديث» كما تقدم .

وقلّده في هذا الخطأ من الاقتصار : المعلق على «المقصد العلي» !

٣ ـ قال المعلق على «أبي يعلى» بعد اقتصاره على التضعيف :

«ويشهد له حديث أم سلمة عند البخاري في «الأشربة» (٥٦٣٤) . . وعند مسلم في «اللباس» (٢٠٦٥) . .» !

وهذا من غفلته أو حداثته أو تساهله ؛ فإنه ليس عند البخاري لفظة : «الذهب» ، والغريب أن الحافظ ابن حجر سبقه إلى ذلك في تعقيبه على الحديث في «المطالب العالية» ! وتنبه لذلك الحافظ المنذري في «الترغيب» (١/١١٧/٣) ، ففرق بين رواية الشيخين الخالية من اللفظة ، ورواية مسلم التي فيها اللفظة .

(تنبيه) : للهجيمي حديث مخرج برقم (٦٥٤٢ ـ «الضعيفة») .

٣٤١٨ ـ (بايعْنَا رسولَ الله ﷺ على السمْعِ والطّاعةِ في العُسْرِ واليُسْرِ ، والمنشَطِ والمَكْرهِ ، وعلى أثَرةٍ علينا ، وعَلى أنْ لا نُنازِعَ الأمْرَ أهلَه ؛ [إلا أن ترَوا كُفْراً بَواحاً ، عندكم من اللهِ فيه بُرْهانٌ] ، وعلى أنْ نَقولَ بالحقِّ أيْنَما كنَّا ، لا نخافُ في اللهِ لومةَ لائمٍ) .

هو من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه ، وله عنه طريقان :

الأول : يرويه عبادة بن الوليد بن عبادة عن أبيه عن جده قال : . . . فذكره ، دون الزيادة التي بين المعكوفتين .

أخرجه البخاري (٧١٩٩ و٧٢٠٠) ـ باختصار ـ ، ومسلم (١٦/٦) ، وأبو عوانة (٤٥٤/٤) ـ والسياق لهما ـ ، وابن حبان (٣٩/٧ ـ ٤٠/ ٤٥٣٠) ، والنسائي (١٨٠/٢ ـ ١٨١) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٩٤/٢ ـ ٤٩٥/ ١٠٢٩ ـ ١٠٣٢) ، والبيهقي في «السنن» (١٤٥/٨ و١٥٨/١٠) ، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥٧/١٥/ ١٩١٠٤) ، والحميدي في «مسنده» (٣٨٩/١٩٢) ، وأحمد (٣١٤/٥ و٣١٦ و٣١٩) .

ولم يذكر بعضهم (الوليد بن عبادة) في الإسناد ـ ومنهم ابن حبان ـ ، وقال هذا :

«سمع عبادة بن الوليد عبادة بن الصامت» .

والطريق الأخرى : يرويها جُنادة بن أبي أمية عن عبادة بن الصامت به نحوه مختصراً ، وفيه الزيادة .

أخرجه البخاري (٧٠٥٥ و٧٠٥٦) ، ومسلم (١٦/٦ ـ ١٧) ، وأبو عوانة (٤٥٦/٤) ، وابن حبان (٤٥/٧/ ٤٥٤٣) ، وابن أبي عاصم (٤٩٢/٢/ ١٠٢٦ و٤٩٣/ ١٠٢٨ و٤٩٥/ ١٠٣٣ و١٠٣٤) ، وابن أبي شيبة (رقم ١٩١٠٥) ، وأحمد (٣٢١/٥) ، والبيهقي (١٤٥/٨) من طرق عنه .

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (١٤٣/٧ ـ ١٤٤/ ٢٦٩٨ ـ ٢٧٠٠) من الطريقين .

هذا ؛ ولقد كان الباعث على تخريج الحديث وتتبعه في هذه المصادر الكثيرة ـ التي قلما تراها مجموعة في كتاب ـ : أنني رأيت الحافظ المنذري قد ساق الحديث

في «الترغيب» (٢/١٦٧/٣) كما ترى أعلاه معزوّاً للشيخين ، فشككت في ذلك ، فتبين أن فيه تسامحاً ؛ لأنه ليس عندهما بهذا السياق ، ولا سيما البخاري ؛ فإنه عنده مختصر ، والسياق لمسلم دون الزيادة ، وهي عندهما في الطريق الأخرى كما تقدم ، فقد ركب منهما سياقاً لا وجود له في شيء من تلك المصادر الكثيرة إطلاقاً ، وكثيراً ما يفعل مثله ، ويتعقبه الحافظ الناجي في «عجالته» ، أما هنا فلم يتعرض له ؛ لذلك كان هذا التحقيق .

ولقد كان من تمامه : أنني رأيت المعلقين الثلاثة قلدوا المنذري في ذاك التركيب ، وزادوا فعزوا للشيخين بالأرقام ـ كما هي عادتهم ، ولا يحسنون إلا هذا ، بل إنهم لا يحسنون حتى هذا ! ـ فقد قالوا (١٧٦/٣) :

«رواه البخاري (٧٠٥٦) ، ومسلم (١٧٠٩)» !

فإذا رجعت إلى الرقم الأول ؛ وجدته يبتدئ بقوله :

«فقال فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة . . .» الحديث ! فمن بالغ غفلتهم أنهم لم يذكروا مع الرقم المذكور الرقم الذي قبله ـ كما تقدم مني ـ ؛ فهو يبدأ بإسناد البخاري الذي ينتهي إلى جنادة عن عبادة قال : دعانا النبي ﷺ فبايعناه . . .

هكذا طبع الحديث برقم البخاري بشرح «الفتح» برقمين ، وهو حديث واحد ! ليضل به هؤلاء الجهلة المعتدين على السنة ، ولا ينتبهوا بسببه لأول الحديث ؛ لأن هدفهم التظاهر بمظهر الباحثين ، وليس المحققين ، وتسويد السطور بالأرقام !! وقد قدمت أن حديث جنادة هذا مختصر ، فليس فيه الجملة الأخيرة : «وعلى أن نقول الحق . .» إلخ . وإنما هي في حديث عبادة بن الوليد بن عبادة ، الذي لم يشيروا إليه برقمه عند البخاري ولا عند مسلم ، أما البخاري ؛ فواضح من اقتصارهم على الرقم المتقدم ، والذي لا يشير إلى الحديث بكامله !

وأما مسلم ؛ فالرقم الذي سودوه (١٧٠٩) أعجب من سابقه ؛ لأن أوله عند مسلم (١٢٧/٦) :

«تبايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً ، ولا تزنوا . . .» الحديث[1] ، وهذا حديث آخر لعبادة من طريق أخرى عنه ، وليس فيه ولا جملة واحدة مما في حديث الترجمة ! فما عسى أن يقول الناقد الناصح في أمثال هؤلاء الجهلة الذين يتاجرون بجهلهم؟! ولو أنهم كانوا علماء وتاجروا بعلمهم ؛ لنفعوا الناس ، وأضروا بأنفسهم ، أما هم : «فضلوا وأضلوا» ! نعوذ بالله منهم جميعاً .

ثم إن في هذا الحديث فوائد ومسائل فقهية كثيرة ، تكلم عليها العلماء في شروحهم ، وبخاصة منهم الحافظ ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري» .

والذي يهمني منها هنا : أن فيه رداً صريحاً على الخوارج الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ؛ فإنهم يعلمون دون أي شك أو ريب أنه لم يروا منه (كفراً بواحاً) ، ومع ذلك استحلوا قتاله وسفك دمه هو ومن معه من الصحابة والتابعين ، فاضطر رضي الله عنه لقتالهم واستئصال شأفتهم ، فلم يَنْجُ منهم إلا القليل ، ثم غدروا به رضي الله عنه كما هو معروف في التاريخ .

والمقصود أنهم سنوا في الإسلام سنة سيئة ، وجعلوا الخروج على حكام المسلمين ديناً على مر الزمان والأيام ، رغم تحذير النبي ﷺ منهم في أحاديث كثيرة ، منها قوله ﷺ :

«الخوارج كلاب النار»[2] .

---

(١) وهو مخرج في «إرواء الغليل» (٣٦٦/٧ - ٣٦٧) .

(٢) وهو مخرج في «المشكاة» (٣٥٥٤) ، و«الروض النضير» (٩٠٦ و٩٠٨) .

ورغم أنهم لم يروا كفراً بَواحاً منهم ، وإنما ما دون ذلك من ظلم وفجور وفسق .

واليوم ـ والتاريخ يعيد نفسه كما يقولون ـ ؛ فقد نبتت نابتة من الشباب المسلم ، لم يتفقهوا في الدين إلا قليلاً ، ورأوا أن الحكام لا يحكمون بما أنزل الله إلا قليلاً ، فرأوا الخروج عليهم دون أن يستشيروا أهل العلم والفقه والحكمة منهم ، بل ركبوا رؤوسهم ، وأثاروا فتناً عمياء ، وسفكوا الدماء ، في مصر ، وسوريا ، والجزائر ، وقبل ذلك فتنة الحرم المكي ، فخالفوا بذلك هذا الحديث الصحيح الذي جرى عليه عمل المسلمين سلفاً وخلفاً إلا الخوارج .

ولما كان يغلب على الظن أن في أولئك الشباب من هو مخلص يبتغي وجه الله ، ولكنه شُبِّهَ له الأمر أو غرر به ؛ فأنا أريد أن أوجه إليهم نصيحة وتذكرة ، يتعرفون بها خطأهم ، ولعلهم يهتدون .

فأقول : من المعلوم أن ما أمر به المسلم من الأحكام منوط بالاستطاعة ؛ حتى ما كان من أركان الإسلام ، قال تعالى : ﴿**ولله على الناس حِجُّ البيتِ مَنِ استطاع إليه سبيلاً**﴾ [آل عمران : ٩٧] ، وهذا من الوضوح بمكان فلا يحتاج إلى تفصيل .

والذي يحتاج إلى التفصيل ؛ إنما هو التذكير بحقيقتين اثنتين :

الأولى : أن قتال أعداء الله ـ من أي نوع كان ـ يتطلب تربية النفس على الخضوع لأحكام الله واتباعها ؛ كما قال ﷺ :

«المجاهد من جاهد نفسه في طاعة الله»[١] .

والأخرى : أن ذلك يتطلب الإعداد المادي والسلاح الحربي ؛ الذي ينكأُ أعداء الله ؛ فإن الله أمر به أمير المؤمنين فقال : ﴿**وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن**

(١) «الصحيحة» (٥٤٩) .

رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم﴾ [الأنفال : ٦٠] . والإخلال بذلك مع الاستطاعة ؛ إنما هو من صفات المنافقين ، ولذلك قال فيهم رب العالمين : **﴿ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عُدَّةً﴾** [التوبة : ٤٦] .

وأنا اعتقد جازماً أن هذا الإعداد المادي لا يستطيع اليوم القيام به جماعة من المؤمنين دون علم من حكامهم ـ كما هو معلوم ـ ، وعليه ؛ فقتال أعداء الله من جماعة ما سابقٌ لأوانه ، كما كان الأمر في العهد المكي ، ولذلك ؛ لم يؤمروا به إلا في العهد المدني ؛ وهذا هو مقتضى النص الرباني : **﴿لا يكلف الله نفساً إلا وسعها﴾** [البقرة : ٢٨٦] .

وعليه ؛ فإني أنصح الشباب المتحمس للجهاد ، والمخلص حقّاً لرب العباد : أن يلتفتوا لإصلاح الداخل ، وتأجيل الاهتمام بالخارج الذي لا حيلة فيه ، وهذا يتطلب عملاً دؤوباً ، وزمنا طويلاً ؛ لتحقيق ما أسمِّيه بـ (التصفية والتربية) ؛ فإن القيام بهذا لا ينهض به إلا جماعة من العلماء الأصفياء ، والمربين الأتقياء ، فما أقلهم في هذا الزمان ، وبخاصة في الجماعات التي تخرج على الحكام !

وقد ينكر بعضهم ضرورة هذه التصفية ، كما هو واقع بعض الأحزاب الإسلامية ، وقد يزعم بعضهم أنه قد انتهى دورها ، فانحرفوا إلى العمل السياسي أو الجهاد ، وأعرضوا عن الاهتمام بالتصفية والتربية ، وكلهم واهمون في ذلك ، فكم من مخالفات شرعية تقع منهم جميعاً بسبب الإخلال بواجب التصفية ، وركونهم إلى التقليد والتلفيق ، الذي به يستحلون كثيراً مما حرم الله ! وهذا هو المثال : الخروج على الحكام ؛ ولو لم يصدر منهم الكفر البواح .

وختاماً أقول : نحن لا ننكر أن يكون هناك بعض الحكام يجب الخروج عليهم ؛ كذاك الذي كان أنكر شرعية صيام رمضان ، والأضاحي في عيد الأضحى ، وغير

ذلك مما هو معلوم من الدين بالضرورة ، فهؤلاء يجب قتالهم بنص الحديث ، ولكن بشرط الاستطاعة كما تقدم .

لكن مجاهدة اليهود المحتلين للأرض المقدسة ، والسافكين لدماء المسلمين أوجب من قتال مثل ذاك الحاكم من وجوه كثيرة ، لا مجال الآن لبيانها ، من أهمها أن جند ذاك الحاكم من إخواننا المسلمين ، وقد يكون جمهورهم - أو على الأقل الكثير منهم - عنه غير راضين ، فلماذا لا يجاهد هؤلاء الشباب المتحمس اليهود ، بدل مجاهدتهم لبعض حكام المسلمين؟! أظن أنْ سيكون جوابهم عدم الاستطاعة بالمعنى المشروح سابقاً ، والجواب هو جوابنا ، والواقع يؤكد ذلك ؛ بدليل أن خروجهم - مع تعذُّر إمكانه - لم يثمر شيئاً سوى سفك الدماء سُدى ! والمثال - مع الأسف الشديد - لا يزال ماثلاً في الجزائر ، فهل من مدَّكر؟!

٣٤١٩ - (مَنْ تركَ الصّلاةَ سُكراً مرةً واحدةً ؛ فكأنّما كانتْ له الدُّنيا وما عليها فَسُلبها ، ومَنْ تركَ الصّلاةَ سُكراً أربعَ مرّات ؛ كان حقّاً على الله عز وجل أن يُسقِيَه من طِينةِ الخَبَالِ . قيل : وما طينةُ الخَبَالِ يا رسولَ اللهِ؟! قال : عُصارةُ أهْلِ جهنّمَ) .

أخرجه الحاكم (١٤٦/٤) ، وأحمد (١٧٨/٢) - والسياق له - ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٨٩/١) ، و«شعب الإيمان» (٥/٨ - ٥٥٨٢/٩) من طرق عن ابن وهب : حدثني عمرو - يعني : ابن الحارث - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبدالله بن عمرو عن رسول الله ﷺ أنه قال : . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! وقال الذهبي عقبه :

«سمعه ابن وهب عنه ، وهو غريب جدّاً» !

كذا قال ! وهو يعني ـ والله أعلم ـ غرابة المتن ، ومع ذلك ؛ فذلك لا يعني أنه ضعيف ؛ كما لا يخفى على أهل العلم ؛ لأن الغرابة قد تجامع الصحة ، والترمذي يجمع بينهما في كثير من أحاديثه الصحيحة . ويؤيد ما قلت ؛ أن الذهبي قد أورد الحديث في كتابه «الكبائر» (ص٧١ ـ تحقيق الأخ مشهور) ، وقال :

«سنده صحيح» .

وكذا قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على «المسند» (١٨٧/١٠) ! والصواب أنه حسن ؛ للخلاف المعروف في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبدالله بن عمرو .

تنبيهات :

أولاً : روى الطبرانيُّ الحديثَ في «المعجم الأوسط» (٦٣٦٧/١٩٣/٧) من طريق موسى بن أعين عن عمرو بن الحارث به . ثم قال :

«لم يروه عن عمرو بن الحارث إلا موسى بن أعين» !

قلت : هذا حسبما أحاط به علمه ، وإلا ؛ فهو عند أحمد وغيره من غير طريقه ؛ كما سبقت الإشارة إليه في أثناء التخريج .

ثانياً : لم يعزه المنذري في «الترغيب» (٥١/١٨٩/٣) إلا للحاكم ؛ إلا أنه قال :

«وروى أحمد منه : «من ترك الصلاة سكراً مرة واحدة ؛ فكأنما كانت له الدنيا وما عليها ، فسلبها» . ورواته ثقات» !

قلت : وهذا من أوهام المنذري رحمه الله ، فالحديث عند أحمد بتمامه كما رأيت ، ولم يذكره في مكان آخر من «المسند» مختصراً كما عزاه المنذري رحمه الله .

ومن غرائب الهيثمي : أنه قلده في «مجمع الزوائد» (٥/٦٩ ـ ٧٠) ، فقال :

«رواه أحمد ، ورجاله ثقات» !

ولم يذكر منه إلا طرفه الأول ! وقد تعقبه الشيخ أحمد شاكر ، فقال :

«ولا أدري لم ترك باقيه؟! فإني لم أجده فيه في موضع آخر» .

وفاته أنه قلد في ذلك المنذري ! وقد جاء الحديث بتمامه في «جامع المسانيد» لابن كثير (٢٦/١٦٠/٣٠٩٥) ، و«أطراف المسند» لابن حجر (٤/٢٨/٥١٦٠) .

ثالثاً : من جهل المعلقين الثلاثة ؛ قولهم في التعليق على الحديث في طبعتهم لـ«الترغيب والترهيب» (٣/٢٢٧) :

«حسن بشواهده ، رواه الحاكم (٤/١٤٦) وصححه ، وقال الذهبي : سمعه ابن وهب عنه ، وهو غريب جداً ، ورواه أحمد (٢/١٧٨) ، وقال الهيثمي (٥/٦٩ ـ ٧٠) : رواه أحمد ، ورجاله ثقات» !

قلت : وفي هذا التعليق بلايا وجهالات :

الأولى : قولهم : «حسن بشواهده» كذب مخالف للواقع ؛ فليس له شواهد ، بل ولا شاهد واحد ، ولذلك استغربه الذهبي كما تقدم .

الثانية : قولهم : وقال الذهبي : «سمعه ابن وهب عنه ، وهو غريب جداً» من الأدلة الكثيرة على أنهم يهرفون بما لا يعرفون ، وينقلون ما لا يفهمون ، فكأنهم أشد عجمة من الأعاجم ؛ وإلا فمَن من العرب الأقحاح ـ فضلاً عن الأعاجم المستعربين من أمثالي (!) ـ يستطيع أن يفهم مرجع ضمير (عنه)؟! بينما هو مفهوم جداً لو أنهم نقلوا الإسناد كما فعلت فيما تقدم ، وأنه يرجع إلى (عمرو بن الحارث) ، وإذا

كان لا يهمهم الإسناد ولا يروق لهم ، لأنهم لا يفهمونه ؛ فكان بحسبهم أن يستروا جهلهم وعجمتهم بأن يقتصروا على نقل قول الذهبي فقط : «وهو غريب جداً» !

الثالثة : أنه كان بإمكانهم أن لا يقعوا في ذاك الكذب ؛ لو كانوا على علم بهذا الفن الشريف ، وذلك بتحسينهم لإسناد الحديث كما يقتضيه علم الحديث ، أو بتقليدهم لمن صحح الحديث كما تقدم ذكره ، ولكنهم ـ مع الأسف الشديد ـ ، لا يحسنون حتى التقليد ! فكيف لهم بالعلم؟!

الرابعة : لقد وقفت اليوم على كتاب لهم جديد ؛ فهم يتسابقون مع الناشرين والمؤلفين من أمثالهم في إصدار مؤلفات جديدة مزوقة ؛ لعرضها في المعارض التي تقام ما بين آونة وأخرى في بلاد مختلفة . هذا الكتاب كانوا عملوا له دعاية طنانة في أواخر مجلدات طبعتهم لـ «الترغيب والترهيب» الممتلئة بالأوهام والجهل والأكاذيب ـ وهذا الحديث مثال ظاهر في ذلك ـ ؛ سموه «تهذيب الترغيب والترهيب من الأحاديث من الصحاح» ! وهذا الاسم وحده يكفي الباحث المنصف أن يستدل به على جهلهم وعجمتهم ؛ لأنه كما يقال في بعض البلاد : (المكتوب مُبَيَّن من عنوانه) ! ذلك لأنهم يعنون خلاف ما عَنْوَنُوا ! فقد كتبوا تحته : «طبعة محققة متميزة بصحاح الأحاديث . . .» ! فإذن قصدهم يخالف لفظهم ، فهم يعنون : تهذيبه من الأحاديث الضعيفة ، وليس من الصحيحة !!

فلما وقفت اليوم على «تهذيبهم» المزعوم ؛ هالني ما رأيت فيه من إعراضهم عن الأحاديث الثابتة التي كانوا قد صححوها في التعليق على «الترغيب» ، وجزمت بما كان يغلب على ظني أنهم ما قاموا بطبع الكتاب في أربع مجلدات كبار إلا جشعاً وركضاً وراء المال الحرام ، بتظاهرهم بمظهر الباحثين والمصححين والمحققين ، وهم كما يقال : (ليسوا في العير ولا في النفير) ، وقد بينت فيما سلف

من هذه السلسلة وغيرها كثيراً من جهلهم وتعديهم على السنة تصحيحاً وتضعيفاً . والله المستعان .

والآن ؛ لننظر ماذا في «تهذيبهم» مما يؤكد ما سبق من وصفهم دون التوسع في نقدهم لضيق المجال؟! فأقول :

إن مما يلفت نظر القارئ اللبيب والمطلع على «ترغيبهم» البالغ أربع مجلدات كبار : أن تهذيبهم الذي «يحتوي على الأحاديث الصحيحة والحسنة» كما قالوا في المقدمة (ص٦) ؛ إنما هو في مجلد واحد فقط ! ومجموع أحاديثه (١٢٨٤) فقط ، من أصل مجموع أحاديث أصله «الترغيب» (٥٥٨٠) ، أي : أقل من الربع ! فهل هذا يمثل واقع عدد الأحاديث الصحيحة في «الترغيب» أو يقارب ذلك؟ الأمر ليس كذلك ألبتة ، يوضح لك ذلك أن المجموع المذكور يقارب عدد أحاديث تأليفي للمجلد الأول من «صحيح الترغيب والترهيب» ؛ وإنما يزيد عليه بنحو (٢٠٠) حديث ، وهو مجلد من ثلاث مجلدات فيما أقدر ؛ لأن البقية تحت الطبع ، أي : بنسبة ثلث من ثلاثة !

ويؤكد هذه النسبة مثال آخر ؛ وهو أن مجموع الأحاديث التي صححوها أو حسنوها في «الترغيب» بلغ (٧١) حديثاً من كتاب (الإخلاص) ـ وهو أول كتاب فيه ـ ؛ وعددها فيه من «تهذيبهم» (٢١) ! أي : بنسبة الثلث أيضاً ، فقد أطاحوا بنحو ثلاثة أرباع ما صححوا من الأحاديث في هذا الكتاب الواحد ، فكم سيكون مجموع الأحاديث التي أطاحوا بها من الكتب الأخرى؟! لا شك أنها ستكون قريباً من ألفين ! بل وأكثر لولا الأحاديث المكررة في الأصل ، فهي مما أسقطوه . ويؤيد ذلك أن رقم آخر حديث في كتابي «صحيح الترغيب» وفي التجربة التي تحت يدي : هو (٣٦٩١) ، قد تزيد قليلاً ، أو ينقص بعد تصحيح التجربة الأخيرة .

وهنا سؤال يطرح نفسه ـ كما يقال اليوم ـ : ما الذي حمل هؤلاء على طرح أكثر الأحاديث التي صححوها مما سموه بـ «التهذيب»؟!

لا شك أن الجواب واضح لكل ذي بصيرة ، وهو تصغير حجم الكتاب وإيهام الناس أنه جمع أحاديث «الترغيب» الصحيحة في مجلد واحد ، فيقبلون على شرائه ! والله أعلم بما في قلوبهم !

على أننا لو فرضنا فيهم الإخلاص في عملهم هذا وفي «الترغيب» ؛ فذلك مما لا يسوغ لهم عملهم ؛ لأنهم ليسوا من أهل العلم ، وقد قدمنا عشرات الأمثلة ، وبعضها مضحك مُبْكٍ في آن واحد ! وحديث الترجمة من تلك الأمثلة ، فلم يحسّنوا إسناده ، وهو حسن عند العلماء ، بل وعند المبتدئين في هذا العلم ، ثم حسنوه لشواهده ـ ولا شاهد له ولا واحد كما تقدم ـ ، ثم هو من تلك الألوف من تلك الأحاديث التي طرحوها ! هداهم الله .

٣٤٢٠ ـ (مرْحباً بكِ من بيْتٍ ، ما أعظمَكِ ، وأعظمَ حرمَتَكِ ! ولَلْمؤْمنُ أعظمُ حرْمةً عند الله منكِ ، إنّ الله حرّم منكِ واحدةً ، وحرّمَ منَ المؤمنِ ثلاثاً : دمَه ، ومالَه ، وأن يُظَنَّ به ظَنُّ السُّوءِ) .

أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٩٦/٥ ـ ٦٧٠٦/٢٩٧) من طريقين عن حفص بن عبدالرحمن عن شِبْلٍ عن ابن أبي نَجِيحٍ عن مجاهد عن ابن عباس قال :

نظر رسول الله ﷺ إلى الكعبة فقال :

«ما أعظم حرمتك !» .

وفي الطريق الأخرى :

لما نظر رسول الله ﷺ إلى الكعبة قال :

«مرحباً بك . . .» إلخ .

قلت : وهذا إسناد حسن ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير حفص بن عبدالرحمن ـ وهو النيسابوري القاضي ـ ؛ قال الذهبي في «الكاشف» ، والعسقلاني في «التقريب» :

«صدوق» .

وللحديث طريق أخرى ؛ يرويه مجالد عن الشعبي عن ابن عباس :

أنه نظر إلى الكعبة فقال :

ما أعظم حرمتك . . . الحديث .

هكذا قال مجالد ـ وهو ابن سعيد ـ ، وليس بالقوي ، ولكنه في حكم المرفوع ، ولا سيما وقد رفعه من هو أوثق منه من الطريق الأولى .

وهذه أخرجها ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧٨٠٤/٣٦٢/٩) ، ورجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير مجالد ، وقد عرفت حاله ، وأزيد هنا بأنه أخرجه مسلم متابعة ؛ كما في «الميزان» وغيره .

وله شاهد موقوف خير منه من رواية الترمذي (٢٠٣٢) عن ابن عمر في حديث له بإسناد حسن ، حسنه الترمذي ، وصححه ابن حبان ، وهو مخرج في «غاية المرام» (٤٢٠/٢٤٠) ، و«التعليق الرغيب» (١٠/١٧٧/٣) .

ثم وجدت له طريقاً ثالثاً ، من رواية الحسن بن أبي جعفر : ثنا ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس قال :

نظر رسول الله إلى الكعبة ، فقال :

«لا إله إلا الله ، ما أطيبك ، وأطيب ريحك ، وأعظم حرمتك ! والمؤمن أعظم حرمة منك . . .» الحديث نحوه .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/٣٧/١٠٩٦٦) .

وإسناده ضعيف ، لكنه ليس شديد الضعف ، فيستشهد به .

وله شاهد من حديث عبدالله بن عمرو ـ أو ابن عمر ـ مرفوعاً .

أخرجه ابن ماجه (٣٩٣٣) من طريق نصر بن محمد بن سليمان الحمصي : ثنا أبي : ثنا عبدالله بن أبي قيس النصري : ثنا عبدالله بن عمرو قال :

رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالكعبة ويقول : . . . فذكره .

ورجاله ثقات ؛ غير نصر هذا ، ضعفه أبو حاتم ، ووثقه ابن حبان ، وبه أعله العراقي في «تخريج الإحياء» (٤/١٤١) ، وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» .

قلت : لكنه يتقوى بحديث الترجمة على الأقل .

هذا ؛ وقد كنت ضعفت حديث ابن ماجه هذا في بعض تخريجاتي وتعليقاتي قبل أن يطبع «شعب الإيمان» ، فلما وقفت على إسناده فيه ، وتبينت حسنه ؛ بادرت إلى تخريجه هنا تبرئة للذمة ، ونصحاً للأمة داعياً : ﴿**ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا**﴾ ، وبناءً عليه ؛ ينقل الحديث من «ضعيف الجامع الصغير» و«ضعيف سنن ابن ماجه» إلى «صحيحيهما» .

٣٤٢١ ـ (الذِي يطْعُنُ نفْسه ؛ إنّما يطعنها في النّارِ ، والذي يتقحَّم فيها يتقحَّمُ في النّارِ ، والذي يخنقُ نفْسه يخنقها في النّارِ) .

أخرجه أحمد (٢/٤٣٥) : ثنا يحيى عن ابن عجلان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : . . . فذكره .

وتابعه الليث عن ابن عجلان به ، ولفظه :

«من خنق نفسه في الدنيا فقتلها ؛ خنق نفسه في النار . . .» والباقي نحوه .

أخرجه ابن حبان (٥٩٥٥ ـ الإحسان) .

وهذا إسناد جيد ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ إلا أن ابن عجلان أخرج له البخاري تعليقاً ، ومسلم متابعة .

لكن تابعه مالك وغيره عند الطحاوي في «مشكل الآثار» (١/٧٣) بتمامه .

وقد تابعه شعيب عن أبي الزناد به مثل لفظ يحيى دون جملة التقحم ، وبتقديم الجملة الثالثة على الأولى .

أخرجه البخاري (١٣٦٥) ، وإليه عزاه المنذري في «الترغيب» (٣/٢٠٥/٢) لكن بزيادة جملة التقحيم ، وجعلها في آخره ! فتعقبه الناجي في «العجالة» (ق١٨٨/١) بأنها مقحمة فيه بلا شك ولا خفاء عند أهل العلم .

قلت : وخفي عليه ثبوتها في «المسند» ، و«صحيح ابن حبان» ، ومن الظاهر عندي أنها من ملحقات المصنف نفسه ، لكنه أوهم أنها من رواية البخاري ، فكان عليه أن ينبه على أنها زيادة لغيره ؛ كما ينص على مثل ذلك كثيراً ، وأن يعزوها لأحمد ، أو غيره .

ويشهد له عموم قوله ﷺ في حديث ثابت بن الضحاك بلفظ :

«ومن قتل نفسه بشيء ؛ عذب به يوم القيامة» .

رواه الشيخان وغيرهما في رواية ، فالبخاري (٦٠٤٧ و٦١٠٥ و٦٦٥٢) ، ومسلم (٧٣/١) ، وأبو عوانة (٤٥/١) ، والترمذي (٢٦٣٦) ؛ وقال :

«عذبه الله بما قتل به نفسه . . .» . وقال :

«حديث حسن صحيح» .

وللشيخين وغيرهما فيه ألفاظ أخرى ، خرجت بعضها في «الإرواء» (٢٥٧٥/٢٠١/٨) .

(تنبيهان) :

أحدهما : يبدو أن الوهم الذي وقع فيه المنذري في عزو الحديث للبخاري ؛ قد وقع فيه غيره أيضاً ، كالهيثمي مثلاً ؛ فإنه لم يورده في «مجمع الزوائد» ، ولا في «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان» ، وما ذاك إلا لظنه أنه في «البخاري» كما قال المنذري ! وعليه لا يكون على شرط «الزوائد» ! فخفيت عليه الزيادة ، كما خفيت على الشيخ الناجي الذي انتبه لخطأ المنذري ، ولكنه لم يتنبه لثبوت الزيادة في «المسند» ، وإلا ؛ لعزاها إليه ولم يسكت . ولهذا ؛ كان هذا الحديث من جملة ما استدركته من الأحاديث في كتابي «صحيح موارد الظمآن» ؛ يسر الله تعالى طبعه ونشره .

ونحو ذلك ما فعله المعلق على «الإحسان» (٣٢٨/١٣ ـ المؤسسة) ؛ فإنه عزاه للبخاري دون أن يبين أن الزيادة ليست عنده ، وأعاد الخطأ في تعليقه على «مشكل الآثار» (١٩٥/١٨٣/١ ـ المؤسسة) ، فلم يبين أيضاً الفرق بين روايته

ورواية البخاري ! وهناك خطأ آخر لا فائدة تذكر في بيانه .

والآخر : أن الشاهد المتقدم من حديث ثابت بن الضحاك ؛ قد أخرجه البغوي في «شرح السنة» (١٠/١٥٤/٢٥٢٤) جملة مستقلة عما قبلها وما بعدها ، وقال :

«حديث صحيح أخرجه مسلم» !

ففاته أنه في «البخاري» أيضاً ، كما فات المعلق عليه ؛ فعزاه للشافعي ومسلم فقط !

هذا ؛ وقد تحرفت جملة التقحُّم على بعض الضعفاء فرواها بلفظ :

«من تقحم في الدنيا ؛ فهو يتقحم في النار» .

ولذلك كنت خرجتها في «الضعيفة» برقم (٤٥٧٦) .

٣٤٢٢ - (لا تحقِرنَّ شَيئاً منَ المعروفِ أن تأْتيَه ؛ ولو أنْ تَهَبَ صِلَةَ الحبْلِ ، ولو أنْ تُفرِغَ من دلْوِكَ في إناءِ المسْتقِي ، ولو أنْ تلْقَى أخاكَ المسلمَ ووجهُك بسْطٌ إليه ، ولو أنْ تؤْنِس الوَحشانَ بنفسكَ ، ولو أنْ تَهَبَ الشِّسْعَ) .

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥/٤٨٦ - ٤٨٧/٩٦٩٤) من طريق سهم بن المعتمر عن الهُجَيمي :

أنه قدم المدينة ، فلقي النبي ﷺ في بعض أزقَّة المدينة ، فوافقه ؛ فإذا هو مؤتزر بإزار قطن[1] قد انتثرت حاشيته ، وقال : عليك السلام يا رسول الله ! فقال رسول الله ﷺ :

(١) الأصل : (قطر) ! والتصويب من المتابعة الآتية .

«عليك السلام تحية الموتى»

فقال : يا رسول الله ! أوصني؟ فقال : . . . فذكره . وقال النسائي :

«سهم بن المعتمر ليس بمعروف» .

قلت : وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/٤٣٠) على قاعدته في توثيق المجهولين ؛ فإن سهماً هذا لم يرو عنه غير عبدالملك بن الحسن الجاري - راوي هذا الحديث عنه - . ولذلك أشار الذهبي في «الكاشف» إلى تمريض هذا التوثيق بقوله :

«وُثِّقَ» .

وقال الحافظ في «التقريب» :

«مقبول» .

يعني : عند المتابعة . وقد وجدت له متابعاً قوياً ، فقال أحمد (٣/٤٨٢) : ثنا إسماعيل بن إبراهيم قال : ثنا سعيد الجريري عن أبي السَّليل عن أبي تميمة الهجيمي عن رجل من قومه قال :

لقيت رسول الله ﷺ في بعض طرق المدينة ، وعليه إزار من قطن منتشر الحاشية ، فقلت : عليك السلام يا رسول الله ! فقال :

«إن عليك السلام تحية الموتى» ؛ قلت : كررها ثلاثاً ، ثم قال :

«سلام عليكم ، سلام عليكم» - مرتين أو ثلاثاً . قال : سألتُ عن الإزار ؛ فقلت : أين أتزر؟ فأقنع ظهره بعظم ساقه وقال :

«ههنا ائتزر ؛ فإن أبيت فههنا أسفل من ذلك ؛ فإن أبيت فههنا فوق الكعبين ، فإن أبيت ؛ فإن الله لا يحب كل مختال فخور» .

قال : وسألته عن المعروف؟ فقال : . . . فذكر الحديث ، وزاد :

«ولو أن تنحي الشيء من طريق الناس يؤذيهم . . ولو أن تلقى أخاك فتسلم عليه . . وإن سبك رجل بشيء يعلمه فيك وأنت تعلم فيه نحوه ؛ فلا تسبه ؛ فيكون أجره لك ، ووزره عليه ، وما سرَّ أذنك أن تسمعه فاعمل به ، وما ساء أذنك أن تسمعه فاجتنبه» .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات رجال الصحيح ، وقد أخرجه النسائي بروايات وطرق أخرى يزيد بعضهم على بعض في المتن ، وقد كنت خرجت بعضها قديماً فيما تقدم من هذه السلسلة (١١٠٩ و١٣٥٢) من طريق أبي تميمة الهجيمي وغيره عن أبي جُري الهجيمي - وهو صاحب القصة - يزيد بعضهم على بعض ، لكن ليس فيها جملة الحبل والوحشان والشسع .

قوله : (صِلَة الحبل) ؛ أي : ما يوصل بالحبل .

وقوله : (الوحشان) ؛ أي المُغْتَمّ ، من الوحشة ضد الأُنس .

٣٤٢٣ - (ثلاثٌ منْ كنَّ فيه ؛ وجدَ حلاوةَ الإِيمانِ وطعمَه :

أنْ يكونَ اللهُ عزّ وجلّ ورسولهُ أحبَّ إليه ممّا سواهما .

وأنْ يحبَّ في الله ويبغضَ في الله .

وأنْ توقَدَ نارٌ عظيمةٌ فيقعَ فيها ؛ أحبُّ إليه من أنْ يشْركَ بالله شيئاً) .

أخرجه النسائي في «سننه» (٢/٢٦٣ - ٢٦٤) من طريق جرير عن منصور عن طلق بن حبيب عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «الإخوان» (١٦/٦١) من طريق أبي المُحَيَّاةِ عن منصور به .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات رجال مسلم ، وسكت عنه الحافظ في «الفتح» (٦٢/١) ، وقد عزاه للنسائي ، لكن قوله :

«ويبغض في الله» غريب ؛ فقد جاء الحديث من طرق عن أنس نحوه بلفظ :

«وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله» ؛ لم يذكر البغض .

أخرجه البخاري (١٦ و٢١) ، ومسلم (٤٨/١) من طريقين ، وزاد مسلم ثالثاً ، والنسائي وغيره رابعاً ؛ كلهم عن أنس لم يذكروا البغض .

لكني وجدت له طريقين آخرين جاء فيهما هذه الزيادة ، فاطمأننت لها ، وخرج بذلك عن كونه بها شاذّاً :

الأول : عن سعيد بن أبي مريم : ثنا موسى بن يعقوب الزَّمْعِي أن أبا الحويرث عبدالرحمن بن معاوية أخبره أن نُعَيم بن المُجْمِر أخبره أن أنس بن مالك أخبره به .

أخرجه الطبراني في «معاجيمه» الثلاثة : «الكبير» (٧٢٤/٢٢٤/١) ، و«الأوسط» (٤٩٠٢/٤٦٩/٥) ، و«الصغير» (ص١٥٠ ـ هند) ؛ وقال :

«لم يروه عن أبي الحويرث إلا موسى ، تفرد به ابن أبي مريم» .

قلت : هو ثقة ، لكنِ الزمعي وأبو الحويرث فيهما ضعف من قبل الحفظ ؛ كما بينت في «الروض النضير» (رقم ٥٢) ، فيستشهد بهما .

والآخر : يرويه سعيد بن منصور : نا أبو معشر عن محمد بن قيس عن أنس ابن مالك به .

أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩٥١٢/٧٠/٧) .

وأبو معشر اسمه نجيح بن عبدالرحمن ؛ حاله كحال المذكورَيْن .

فهذه ثلاثة طرق جاءت فيها الزيادة ؛ فهي محفوظة إن شاء الله تعالى ، ولعله لذلك سكت عنه الحافظ ، وتقدَّمه إلى ذلك الحافظ المنذري ، ولكنه وقع في وهم نبه عليه الشيخ إبراهيم الناجي في «عجالة الإملاء» (ق٢/٢٠٢) ، وهو أنه ذكره أولاً بلفظ الشيخين دون عزو ، ثم ساقه بلفظ النسائي ، وقال عقبه (١/٤٥/٤) :

«رواه البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، والنسائي» !

فأوهم أن اللفظ الثاني هو عندهم جميعاً ، وليس كذلك كما علمت ، ولذلك قال الناجي :

«وكان ينبغي للمصنف بعد سياق اللفظ الأول أن يعزوه إلى البخاري ومسلم والترمذي والنسائي ، ثم يقول : وفي رواية له ؛ لا بالعكس» .

وقد غفل عن هذا التنبيه المعلقون الثلاثة على «الترغيب» ، كما هي عادتهم ، فلم يعلقوا على هذا الوهم بشيء ؛ هداهم الله ، وعرّفهم بنفوسهم !

وكذلك صنع المعلق على كتاب «الإخوان» المسمى بـ (مصطفى عبدالقادر عطا) ؛ فإنه عزاه لأكثر من عشرة مصادر - منها الشيخان طبعاً - ؛ فأوهم وهم المنذري نفسه ! وزاد وهماً آخر : أنه عزاه لابن حبان في «صحيحه» : «موارد الظمآن» (٢٨٥) ؛ كذا قال ! وليس هو فيه ، لا بهذا الرقم ولا بغيره ، بل هو ليس على شرطه ؛ لأنه في «الصحيحين» ؛ اللهم ! إلا حديث الترجمة ، ولكنه ليس فيه ، ولا في أصله «صحيح ابن حبان» ، وإنما روى فيه حديث الشيخين (١/٤٧٣ - ٢٣٧/٤٧٤ و٢٣٨ - الإحسان/المؤسسة) . وقد خلط المعلق عليه أيضاً ، لكن خلطاً آخر معاكساً لما

تقدم ؛ فإنه لما خرجه من رواية الشيخين وغيرهما ؛ خرج أيضاً طريق طلق بن حبيب ، ونعيم المجمر ، ولم يبين الفرق بين روايتهما ورواية الشيخين التي رواها ابن حبان ! وهذا إن دل على شيء ؛ فإنما يدل على الحداثة ، أو قلة الفقه أو النباهة !

٣٤٢٤ - (يوشكُ أن يؤَمَّرَ عليهمُ الرُّوَيْجل ، فيجتمعُ إليه قومٌ محلّقةٌ أقفيتُهم ، بيضٌ قمُصُهم ، فإذا أمَرهم بشيء حضَرُوا) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» ، ومن طريقه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/٤٠/٢) : حدثنا أحمد بن عبدالوهاب بن نَجْدة : ثنا أبي : ثنا إسماعيل بن عياش عن صفوان بن عمرو عن عبدالرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه قال :

كان عبدالله بن وزاج قديماً له صحبة ، فحدثنا أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . فشاء ربك أن عبدالله بن وزاج ولي على بعض المدن ، فاجتمع إليه قوم من الدهاقين محلقة أقفيتهم ، بيض قمصهم ، فكان إذا أمرهم بشيء حضروا ، فيقول : صدق الله ورسوله !

قلت : وهذا إسناد شامي جيد . وقال الهيثمي (٢١٢/٦) :

«رواه الطبراني ، ورجاله ثقات» .

قلت : وكلهم مترجمون في «التهذيب» . ورواه أبو موسى المديني من طريق الطبراني أيضاً ، كما في «الإصابة» ؛ وقال :

«وقوله : «حضروا» ؛ أي : أسرعوا المشي» .

وقوله : (وزاج) هكذا وقع في «المعرفة» و«أسد الغابة» بالزاي والجيم ! وقيده في «الإصابة» براء ثقيلة ثم حاء مهملة .

قلت : ولم يذكره الذهبي في «المشتبه» ، ولا غيره فيما علمت ، وأنا أخشى أن يكون لقباً لوالد (عبدالله بن حوالة) ؛ فقد جاء الحديث من طريق أخرى عن عبدالرحمن بن جبير أتم منه . فقال يعقوب بن سفيان في «المعرفة» (٢/٢٨٨ - ٢٨٩) ، وعنه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/٣٢٧ - ٣٢٨) : حدثنا عبدالله بن يوسف قال : حدثنا يحيى بن حمزة قال : حدثني أبو علقمة نصر بن علقمة يرد الحديث إلى جبير بن نفير قال : قال عبدالله بن حوالة :

كنا عند رسول الله ﷺ ، فشكونا إليه العُري والفقر وقلة الشيء ، فقال رسول الله ﷺ :

«أبشروا ؛ فوالله ! لأنا من كثرة الشيء أخوف عليكم من قلَّته ، والله ! لا يزال هذا الأمر فيكم حتى يفتح الله عز وجل أرض فارس ، وأرض الروم ، وأرض حِمْير ، وحتى تكونوا أجناداً ثلاثة : جنداً بالشام ، وجنداً بالعراق ، وجنداً باليمن ، وحتى يعطى الرجل المئة فيسخطها» .

قال ابن حوالة : قلت : يا رسول الله ! ومن يستطيع الشام ؛ وبه الروم ذوات القرون؟! قال :

«والله ! ليفتحنَّها الله عز وجل عليكم ، حتى تظل العصابة البيض منهم قُمُصُهم ، الملحمة أقفاؤهم قياماً على الرويجل الأُسَيْوِد المحلوق ، ما أمرهم من شيء فعلوه ، وإن بها اليوم رجالاً لأنتم أحقر في أعينهم من القردان في أعجاز الإبل» .

قال ابن حوالة : فقلت : يا رسول الله ! اخْتَرْ لي إن أدركني ذلك؟ قال :

«إني أختار لك الشام ؛ فإنه صفوة الله عز وجل من بلاده ، وإليه يحشر صفوته من عباده .

يا أهل اليمن ! عليكم بالشام ؛ فإنه صفوة الله عز وجل من أرض الشام ، ألا

فمن أبى ؛ فليسق من غُدُرِ اليمن ؛ فإن الله عز وجل قد تكفل بالشام وأهله» .

قال أبو علقمة : فسمعت عبدالرحمن بن جبير يقول :

يعرف أصحاب رسول الله ﷺ نعت هذا الحديث في جَزْءِ بن سهيل السلمي ، وكان على الأعاجم في ذلك الزمان ، فكان إذا راحوا إلى المسجد نظروا إليه وإليهم قياماً حوله ، فعجبوا لنعت رسول الله ﷺ فيه وفيهم !

وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/٣٥ ـ ٣٦) ، والطبراني في «مسند الشاميين» (٣/٣٩٥/٢٥٤٠) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/٣ ـ ٤) ـ مختصراً ـ ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/٧٣ ـ ٧٥) ـ وزاد هو والطحاوي ـ :

وكان أُوَيْدِماً قصيراً ، فكانوا يمرون وتلك الأعاجم قيام ، لا يأمرهم بالشيء إلا فعلوه ، فيتعجبون من هذا الحديث !

قلت : وإسناده صحيح رجاله كلهم ثقات ؛ ونصر بن علقمة ، وإن كان أبو حاتم قال :

«لم يدرك جبير بن نفير» !

فقد قال في آخر الحديث : إن الواسطة بينه وبين جبير : هو ابنه عبدالرحمن ابن جبير ، وبذلك اتصل الإسناد ، وصح إن شاء الله تعالى .

وأما الهيثمي ؛ فقال (٦/٢١٢) :

«رواه الطبراني بإسنادين ، رجال أحدهما رجال «الصحيح» ؛ غير نصر بن علقمة ، وهو ثقة» !

وأما قول الحافظ في «التقريب» فيه :

«مقبول» !

فمن أوهامه ؛ لأنه قد وثقه ابن حبان (٥٣٧/٧) ، وأخرج له حديثا في «صحيحه» (٥١٠/٢٠٩٠ ـ الموارد) ، لكن في الطريق إليه ضعف ، ولذلك خرجته في «الضعيفة» (٥٧٦٦) ، وكذلك وثقه دُحيم ، وروى عنه جمع من الثقات ؛ كما ذكر ذلك الحافظ نفسه في «التهذيب» . ولذلك قال الذهبي في «الكاشف» : «ثقة» .

(ذوات القرون) ؛ أي : الحصون ، جمع (القَرْن) .

(الملحمة أقفاؤهم) : هي بمعنى الرواية الأخرى :

«المحلَّقة أقفاؤهم» ؛ فظهر لحمها .

(المحلوق) ؛ أي : شعر الرأس كله .

(القِردان) جمع (قُرادة) : دويبة متطفلة ذات أرجل كثيرة ، تعيش على الدواب والطيور ، ومنها أجناس . «المعجم الوسيط» .

بشرى لأهل الشام المؤمنين

٣٤٢٥ ـ (لا تزالُ من أُمَّتي عِصابةٌ قوَّامةٌ على أمْر اللهِ عزّ وجلّ ، لا يضرُّها من خالفَها ؛ تقاتلُ أعداءَها ، كلما ذهبَ حربٌ نشِبَ حربُ قوم آخرين ، يزيغُ اللهُ قلوب قوم ليرزقَهم منْه ، حتّى تأْتيهم السّاعةُ ، كأنّها قطعُ اللّيلِ المظْلم ، فيفزعونَ لذلك ؛ حتّى يلبسُوا له أبْدانَ الدُّروع ، وقال رسول الله ﷺ : همْ أهْلُ الشّامِ ، ونكَتَ رسولُ اللهِ ﷺ بإصبعِه ؛ يومئُ بها إلى الشّامِ حتّى أوْجَعها) .

أخرجه البخاري في «التاريخ» (٢٤٨/٢/٢) ، ويعقوب بن سفيان في

«المعرفة» (٢/٢٩٦ - ٢٩٧) بإسناد واحد قالا - والسياق ليعقوب - ، ومن طريقه : أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (١/٥٢٨) : حدثنا عبدالله بن يوسف قال : حدثنا يحيى بن حمزة قال : حدثني أبو علقمة نصر بن علقمة الحضرمي - من أهل حمص - أن عمير بن الأسود وكثير بن مرة الحضرمي قالا : إن أبا هريرة وابن السمط كانا يقولان :

لا يزال المسلمون في الأرض حتى تقوم الساعة ، وذلك أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات ، ومنهم نصر بن علقمة ، كما بينت في الحديث الذي قبله .

وقد جاء في أهل الشام وأنهم الطائفة المنصورة أحاديث أخرى في أسانيدها ضعف ؛ كنت أشرت إليها في «الضعيفة» تحت الحديث (٦١٠٤) ، ثم وقفت على هذا ، فبادرت لإخراجه هنا لصحة إسناده .

واعلم أن (الشام) هو الإقليم الشمالي من (شبه جزيرة العرب) ، ويشمل سوريا ومنها أنطاكية ، والأردن ، وفلسطين إلى عسقلان ؛ كما في «معجم البلدان» .

٣٤٢٦ - (إنَّ اللهَ لا يحبُّ هذا وضَرْبَهُ[1] ؛ يلوُون ألسنتَهم للنّاس ليَّ البقرةِ لسانَها بالمرعى ! كذلكَ يلوي الله ألسنتَهم ووجوهَهم في النّارِ) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/٧٠/١٧٠) من طريق أبي مسهر وهشام بن عمار قالا : ثنا صدقة بن خالد قال : حدثني زيد بن واقد عن بسر بن عبيد الله عن واثلة بن الأسقع قال :

---

(١) أي : صنفه ونوعه . وفي «الشعب» : «حزبه» ! وفي الأصل : «وصوته» !

كنت في أصحاب الصُّفة ، فلقد رأيتنا وما منا إنسان عليه ثوب تامٌّ ، وأخذ العرق في جلودنا طرقاً[1] من الغبار والوسخ ؛ إذ خرج علينا رسول الله ﷺ ، فقال : «ليبشر فقراء المهاجرين» .

إذ أقبل رجل عليه شارة حسنة ، فجعل النبي ﷺ لا يتكلم بكلام إلا كلفته نفسه [أن] يأتي بكلام يعلو كلام النبي ﷺ ! فلما انصرف قال : . . . فذكره .

وروى منه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢/٢١ ـ ٢٢) الطرف الأول إلى جملة البشارة ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤/٢٥١/٤٩٧٣) ما بعدها .

قلت : والإسناد صحيح ، رجاله ثقات رجال البخاري . وقال المنذري في «الترغيب» (٤/٩٣/٤١) :

«رواه الطبراني بأسانيد ؛ ورجال أحدها رجال (الصحيح)»!

ونحوه قول الهيثمي (١٠/٢٦١) :

«رواه الطبراني بأسانيد ، ورجال أحدهما رجال (الصحيح)»!

وقولهما : «بأسانيد» موهم ، وإنما هما طريقان عن صدقة بن خالد ؛ كما تقدم .

٣٤٢٧ ـ (صلاحُ أوّلِ هذه الأمّةِ بالزّهدِ واليقينِ ، ويَهْلِكُ آخرُها بالبخْلِ والأَملِ) .

أخرجه أحمد في «الزهد» (ص١٠) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٨/٣١٦/٧٦٤٦) ، وابن عدي في «الكامل» (٦/١٢٧) ، والبيهقي في «الشعب»

---

(١) كذا الأصل بالفاء ! «وفي «المجمع» : (طرقاً) بالقاف ! وفي «الحلية» : (طوقاً) بالواو والقاف ، ولعله الأقرب .

(١٠٨٤٥/٤٢٧/٧) ، والخطيب في «التاريخ» (١٨٦/٧) من طرق عن محمد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

وسقط من «الزهد» قوله : «عن أبيه» .

قلت : وهذا إسناد حسن لغيره على الأقل ؛ لأن محمد بن مسلم - وهو الطائفي - فيه كلام من قبل حفظه ، وروى له مسلم متابعة على التحقيق ، وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يخطئ من حفظه» .

قلت : وقد أمنا خطأه بمتابعة ابن لهيعة الآتية . وقد روى الخطيب عن علي ابن محمد بن بشار الجنابي - وهو أجمع من جمع - : أنه ما سمع في الزهد أحسن من هذا الحديث .

ورواه ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب به ؛ ولفظه :

«نجا أول هذه الأمة . . .» الحديث .

أخرجه ابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» (٢٠/٣٦) و«اليقين» (٣/١٧) ، ومن طريقه : الأصبهاني في «الترغيب» (١٦٤/٩٨/١ و٢٥١٥/٢) ، وكذا الديلمي في «مسند الفردوس» (١٠٤/٣) - من طريق مروان بن محمد - ، والبيهقي (١٠٨٤٤) - من طريق المعافى - عن ابن لهيعة به .

وابن لهيعة ثقة ، ولكن قد عرض له سوء الحفظ ؛ فحديثه حسن على الأقل بما قبله . وقد أشار إلى ذلك الحافظ بسكوته عنه في «الفتح» (٢٣٧/١١) . وسبقه

إلى ذلك الحافظ المنذري بتصديره إياه بقوله (٤/١٣١/١٤) :

«وعن عبدالله بن عمرو . . .» . وقوله في تخريجه :

«رواه الطبراني ، وفي إسناده احتمال للتحسين . ورواه ابن أبي الدنيا والأصبهاني كلاهما من طريق ابن لهيعة عن . . .» .

وكذا عزاه لابن أبي الدنيا : الحافظ العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (٤/٤٥٤) ، وسكت عنه .

ومن حداثة المشتغلين بالتعليق على الأحاديث وتخريجها : قول المعلق على هذه الطريق في «قصر الأمل» :

«الحديث مرسل كما يلاحظ ، قال الحافظ العراقي . . .» !!

٣٤٢٨ - (هل تدرُون ما هذا؟ قالوا : اللهُ ورسولُه أعلمُ! قال : هذا الإِنسانُ ، وهذا أجلُه ، وهذا أملُه ، يتعاطَى الأملَ ، يختلجُه [الأجلُ] دون ذلكَ) .

أخرجه الإمام أحمد (٣/١٨) : ثنا عبدالملك بن عمرو : ثنا علي بن علي عن أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري :

أن النبي ﷺ غرز بين يديه عوداً[1] ، ثم غرز إلى جنبه آخر ، ثم غرز الثالث فأبعده ، ثم قال : . . . فذكره .

قلت : وتابعه حَرَمِيُّ بن عُمارة عن علي بن علي الرفاعي به .

---

(١) في الأصل : «غرزاً» ! وما أثبته من مصادر التخريج ؛ ولعله الصواب !

أخرجه ابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» (٣١ ـ ١١/٣٢) .

وأبو نعيم عنه ؛ رواه الرامهرمزي في «الأمثال» (٧٤/١٧٠) .

وأبو غسان مالك بن إسماعيل ؛ عند البيهقي في «الزهد» (٤٥٧/١٩٠) .

وهذا إسناد حسن رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير علي بن علي الرفاعي ، وفيه كلام يسير لا ينزل به حديثه عن مرتبة الحسن ، كما كنت حققته في «إرواء الغليل» (٥١/٢ ـ ٥٢) . ولذلك قال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٤٥٣/٤) :

«أخرجه أحمد ، وابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» ، والرامهرمزي في «الأمثال» . . وإسناده حسن ، ورواه ابن المبارك في «الزهد» ، وابن أبي الدنيا أيضاً من رواية أبي المتوكل مرسلاً» .

وقال تلميذه الهيثمي في «المجمع» (٢٥٥/١٠) :

«رواه أحمد ، ورجاله رجال «الصحيح» ؛ غير علي بن علي الرفاعي ؛ وهو ثقة» .

والمرسل الذي أشار إليه الحافظ العراقي : أخرجه ابن أبي الدنيا (١٠/٣١) ، وابن المبارك في «الزهد» (٢٥٤/٨٦) ، وكذا وكيع في «الزهد» أيضاً (١٨٩/٤٣٦/٢) ـ قال هذان ـ : أخبرنا علي بن علي عن أبي المتوكل قال :

أخذ رسول الله ﷺ ثلاثة أعواد ، فغرز عوداً بين يديه ، والآخر إلى جنبه ، فأما الثالث فأبعده فقال . . . فذكره نحوه ، وقال :

« . . وذلك الأمل ، يتعاطاه ابن آدم ، ويختلجه الأجل دون ذلك» .

واللفظ لابن المبارك . وقال الآخران :

« . . دون أمله» .

قلت : وهذا المرسل صحيح أيضاً ، ولا يعل به الموصول ؛ لأنه من رواية جماعة من الثقات ، ومعهم زيادة ؛ فهي مقبولة اتفاقاً .

وللحديث شواهد منها :

عن أنس قال :

جمع رسول الله ﷺ أنامله ، فنكتهن في الأرض ، فقال :

«هذا ابن آدم» ، وقال بيده خلف ذلك ، وقال : «هذا أجله» ، وأومأ بين يديه ، قال : «وثم أمله» (ثلاث مرات) .

أخرجه أحمد (٣/ ١٢٣ و١٣٥) ـ والسياق له ـ ، والترمذي رقم (٢٣٣٤) ، وابن ماجه (٤٢٣٢) ، وابن حبان (٢٥٥٤) من طريق حماد بن سلمة عن عبيدالله بن أبي بكر بن أنس عن أنس بن مالك . . . وقال الترمذي :

«حديث حسن صحيح» .

وأقول : حماد بن سلمة ـ مع جلالة قدره ـ تكلم بعضهم في روايته عن غير ثابت ، فالإسناد حسن ، وحديثه صحيح . وقد عزاه المنذري في «الترغيب» (٢٢/١٣٢/٤) للنسائي أيضاً ، وتبعه الحافظ المنذري في «تحفة الأشراف» ؛ وقيده بقوله (٢٨٦/١) :

«في الرقائق (في الكبرى)» .

وكتاب «الرقائق» ليس في كتابه «السنن الصغرى» المعروف بـ«المجتبى» ، ولذلك ؛ قيده المحقق الفاضل عبدالصمد شرف الدين بـ (في الكبرى) ، ولا يوجد في النسخة المطبوعة من «السنن الكبرى» هذا الكتاب : (الرقائق) ، وقد مر بي غير

ما حديث عزاه المزي إليه ، فلم أجده فيه ـ وهذا منه ـ ، وبعد المزيد من التفتيش عنه في مظانه ، والاستعانة عليه بفهارسه الموضوعة له .

وبهذه المناسبة أقول :

إن من تخاليط المعلقين الثلاثة على «الترغيب» : أنهم قالوا في تخريج حديث أنس هذا (٤/١٤١ ـ ١٤٢) :

«والنسائي في«الكبرى» ؛ كما في «تحفة الأشراف» (٧/٢٥)» !

والرقم المذكور إنما يشير إلى حديث عبدالله بن مسعود المذكور في «الترغيب» قبل هذا بحديث! وهناك عزوه أيضاً لـ«التحفة» بنفس الرقم المذكور ، إلا أن رقم (٥) تحرف من الطابع إلى (٠) فصار (٢٠) ؛ فما أشد غفلتهم !

ثم إن لحديث أنس هذا طريقاً آخر ؛ يرويه إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عنه نحوه ؛ دون جملة الأنامل والأرض .

أخرجه البخاري (٦٤١٨) ، والبيهقي في «السنن» (٣/٣٦٨) ، وفي «الزهد» (١٨٩/٤٥٣) .

ومن شواهده : حديث عبدالله بن مسعود عن النبي ﷺ :

أنه خط خطّاً مربعاً ، وخط [خطّاً] وسط الخط المربع ، وخطوطاً [صغاراً] إلى جانب الخط الذي وسط الخط المربع ، وخطّاً خارجاً من الخط المربع ، فقال :

«أتدرون ما هذا؟» .

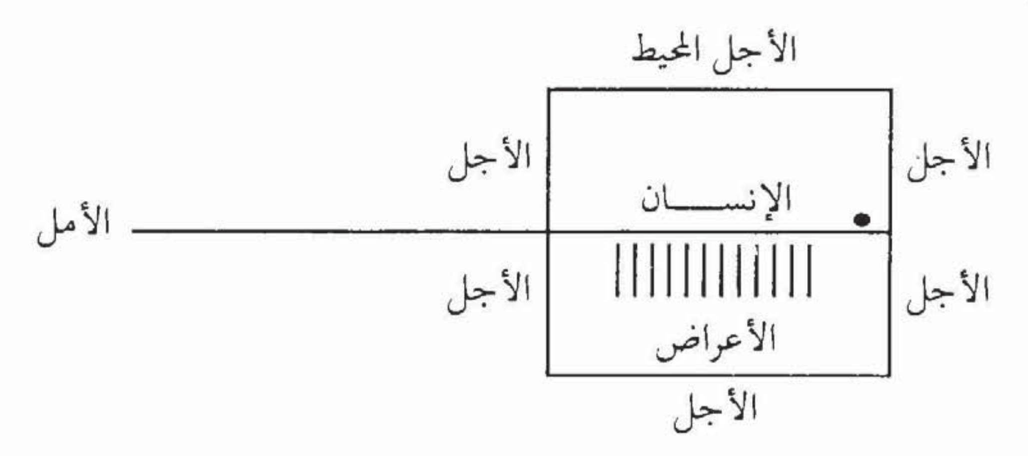
قالوا : الله ورسوله أعلم ! قال :

«هذا الإنسان ؛ الخط الأوسط ، وهذه الخطوط إلى جنبه : الأعراضُ تنهشه

من كل مكان ، فإن أخطأه هذا ؛ أصابه هذا ، والخط المربع : الأجل [المحيط به] ، والخط الخارج : الأمل» .

أخرجه البخاري (٦٤١٧) ، وابن ماجه (٤٢٣١) - والسياق له - ، وأحمد (٣٨٥/١) .

(فائدة) : قد ذكر الحافظ صوراً خمساً لصفة الخط ، وأقْرَبُها عندي إلى الصواب الصفة الآتية :



ورواه الترمذي (٢٨٧٠) ، وابن أبي الدنيا (١٢/٣٢) من حديث بشير بن المهاجر عن عبدالله بن بريدة عن أبيه مختصراً بلفظ :

أخذ رسول الله ﷺ حصاتين فرمى بهما ، وقال :

«هذا الأجل ، وهذاك الأمل» .

وقال الترمذي :

«حديث حسن غريب من هذا الوجه» !

قلت : وبشير هذا لين الحديث ؛ كما قال الحافظ . وأشار المنذري إلى تقويته ، والظاهر أن ذلك لشواهده .

(تنبيه) : ومن الحداثة قول المعلق على «قصر الأمل» :

«لم أره بهذا اللفظ ، لكن عند البخاري من رواية أنس . . .» !

٣٤٢٩ - (إنّ في النّار حيّات أمْثالَ أعْناقِ البُخْت ؛ يلْسعْن اللسعَةَ ؛ فيجدُ حُمُوَّتها أربعينَ خَريفاً .

وإنّ فيها لَعقارب كالبغالِ الموكِفةِ ؛ يلْسَعْنَ اللسعةَ ، فيجدُ حُمُوَّتها أربعينَ خَريفاً) .

أخرجه البيهقي في «البعث والنشور» (٦١٦/٢٩٨) من طريق الحاكم بسنده الصحيح عن أصبغ بن الفرج : ثنا ابن وهب عن عمرو بن الحارث أخبره أن درّاج أبا السمح حدثه أنه سمع عبدالله بن الحارث بن جَزْءِ الزُّبيدي - صاحب النبي ﷺ - يقول عن رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله كلهم ثقات ؛ على الخلاف المعروف في دراج أبي السمح ، والراجح أنه مستقيم الحديث عن غير أبي الهيثم ، وهذا منه ، فقد رواه عن عبدالله بن الحارث بن جزء سماعاً .

وقد أخرجه الحاكم (٥٩٣/٤) - من طريق بَحْر بن نَصْر - ، وابن حبان (٢٦١٣ - الموارد) - من طريق حرملة - قالا : ثنا ابن وهب به ؛ دون الشطر الثاني منه . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي .

وتابعه ابن لهيعة عن دراج به بشطريه .

أخرجه أحمد (١٩١/٤) .

قلت : وهذه متابعة قوية من ابن لهيعة ؛ فإنما يخشى من سوء حفظه إذا تفرد .

وقال المنذري في «الترغيب» (٤/٢٣٣/١) وقد ذكره بشطريه :

«رواه أحمد ، والطبراني من طريق ابن لهيعة عن دراج عنه .

ورواه ابن حبان في «صحيحه» ، والحاكم من طريق عمرو بن الحارث عن دراج عنه ، وقال الحاكم : «صحيح الإسناد» . . .» .

(تنبيه) : لقد خرج حديث ابن حبان : المعلق على «الإحسان» (١٦/٥١٢ - طبع المؤسسة) ، والمعلق على «الموارد» (٨/٣٢٥ - طبعة الثقافة) ، وعزواه لأحمد والبيهقي ، دون أن ينبها على زيادة الشطر الثاني التي عندهما !

وصيته ﷺ بالأنصار في آخر خطبة له

٣٤٣٠ - (أمّا بعدُ ؛ أيّها النّاسُ ! إنّ النّاس يكثرون وتقلُّ الأنصارُ ؛ حتى يكونُوا كالملح في الطعامِ ، فمن وَليَ منكُم أمراً [من أمّةِ محمّدٍ ﷺ ، فاستطاعَ أن] يضرّ فيه أحداً أو ينفعَه ؛ فلْيقبلْ من محسنِهم ، ويتجاوزْ عن مُسيئهم) .

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٩٢٧ و٣٦٢٨ و٣٨٠٠) ، - والسياق والزيادة له - ، والحاكم (٢/٧٨ - ٧٩) - وصححه ؛ ووافقه الذهبي - ، والبزار في «مسنده» (٣/٣٠١/٢٧٩٨) - والزيادة الآتية له - عن ابن عباس رضي الله عنه قال :

[أُتِيَ النبي ﷺ فقيل له : هذه الأنصار ؛ رجالها ونساؤها في المسجد يبكون ! قال :

«وما يبكيها؟!» .

قال : يخافون أن تموت ، قال : فـ]خرج رسول الله ﷺ وعليه ملحفة متعطفاً بها على منكبيه ، وعليه عصابة دسماء ، حتى جلس على المنبر ، [وكان آخر مجلس جلسه] ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : . . . فذكره .

قلت : وإسناد البزار صحيح على شرط البخاري ، وخفي ذلك على الهيثمي .

وإسناده هكذا : حدثنا ابن كرامة : ثنا ابن موسى : ثنا ابن الغسيل ـ واسمه عبدالرحمن ـ عن عكرمة عن ابن عباس . . .

فقال الهيثمي (١٠/٣٧) :

«رواه البزار عن ابن كرامة عن ابن موسى ، ولم أعرف الآن أسماءهما ، وبقية رجاله رجال (الصحيح)» !

فعقب عليه الحافظ في «مختصر الزوائد» بقوله (٢/٣٧١) :

«قلت : ابن كرامة : هو محمد بن عثمان بن كرامة . وابن موسى : هو عبيدالله ، وكلاهما من شيوخ البخاري في «صحيحه» ، والإسناد على شرط البخاري ؛ فإنه أخرجه عن ثلاثة من مشايخه عن ابن الغسيل» .

قلت : وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/٢٥٢) : أخبرنا عبيدالله بن موسى به .

ثم قال البزار :

«قد روي نحوه من وجوه بألفاظ» .

قلت : فأذكر ما تيسر لي منها :

١ـ منها : ما أخرجه البزار نفسه من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة قالت :

فخرج رسول الله ﷺ فصلى بالناس ، ثم أوصى بالناس خيراً ، ثم قال : «أما بعد . . .» الحديث نحوه مختصراً . وقال الهيثمي :

«رواه البزار ، ورجاله رجال (الصحيح)» !

كذا قال ! وفيه تساهل معروف منه ؛ فإن ابن إسحاق إنما أخرج له مسلم متابعة ، يضاف إلى ذلك أنه مدلس ، وقد عنعنه . وأغرقُ منه بالتساهل قول الحافظ في «المختصر» (٢/٣٧٢) :

«قلت : هو إسناد صحيح عندي» !

إلا أن يكون عنى أنه صحيح لغيره! وهذا بعيد . والله أعلم .

٢ ـ ومنها : عن أنس بن مالك قال :

مر أبو بكر بمجلس من مجالس الأنصار وهم يبكون ، فقال : ما يبكيكم؟! قالوا : ذكرنا مجلس رسول الله ﷺ منا ، فدخل على النبي ﷺ ؛ فأخبره بذلك؟! فخرج النبي ﷺ ؛ فصعد المنبر ، ولم يصعده بعد ذلك اليوم ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال :

«أوصيكم بالأنصار ؛ فإنهم كَرِشي وعَيبتي ، وقد قضوا الذي عليهم ، وبقي الذي لهم ، فاقبلوا من محسنهم ، وتجاوزوا عن مسيئهم» .

أخرجه البخاري (٣٧٩٩) ، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥/٩١/٨٣٤٦) .

٣ ـ ومنها : عن أبي قتادة الأنصاري قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر للأنصار :

«ألا إن الناس دثاري، والأنصار شعاري . .» الحديث وفيه :

«فمن ولي من أمرهم شيئاً[1] ؛ فليحسن إلى محسنهم، وليتجاوز عن مسيئهم، ومن أفزعهم ؛ فقد أفزع هذا الذي بين هاتين» ؛ وأشار إلى نفسه ﷺ . ولفظ «الأوسط» : وأشار إلى صدره، يعني : قلبه .

أخرجه أحمد (٣٠٧/٥)، والطبراني في «الأوسط» (٤١٤/٩ ـ ٤١٥/ ٨٨٩٢) ؛ وقال :

«لم يروه عن أبي قتادة إلا يحيى بن النضر، تفرد به أبو صخر» .

قلت : وهو ثقة من رجال مسلم، وكذا من دونه .

وابن النضر ثقة أيضاً، فالسند صحيح، وقد صححه الحاكم (٧٩/٤)، ووافقه الذهبي .

٤ ـ ومنها : عن زيد بن سعد عن أبيه :

أن النبي ﷺ لما نعيت إليه نفسه ؛ خرج متلفعاً في أخلاق ثياب عليه، حتى جلس على المنبر، فسمع الناس به، وأهل السوق، فحضروا المسجد، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال :

«أيها الناس ! احفظوني في هذا الحي من الأنصار ؛ فإنهم كَرِشي التي آكل فيها، وعَيْبتي، اقبلوا من محسنهم، وتجاوزوا عن مسيئهم» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٤٠/٦/٥٤٢٥) من طريق ابن أبي

---

(١) هذا لفظ «الأوسط» . والذي في «المسند» : «فمن ولي من الأنصار» وفي «المجمع» من طريقه : « . . من أمر الأنصار» ؛ وهذا قريب من اللفظ الأول .

فُدَيك عن ابن أبي حبيبة عن زيد بن سعد . . .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ زيد بن سعد ؛ ليس له ذكر في كتب الرجال .

وابن أبي حبيبة ـ واسمه إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ـ ؛ ضعيف ؛ كما في «التقريب» . وأما قول الهيثمي (١٠/٣٦) :

«رواه الطبراني ، وزيد بن سعد بن زيد الأشهلي لم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» !

فالظاهر أنه تبنى قول أحمد في (ابن أبي حبيبة) أنه ثقة ! لكن الاعتماد على قول من ضعفه ـ وهو الجمهور ـ أولى ، ولا سيما وهو المطابق لقاعدة : (الجرح مقدم على التعديل) ، وبخاصة أن بعضهم قد ضعفه جداً ، ومنهم الدارقطني الذي قال فيه :

«متروك» .

وهو الذي تبناه الذهبي في «الكاشف» .

(تنبيه) : ترجم الحافظ في «الإصابة» لصحابي هذا الحديث (سعد بن زيد الأشهلي) ترجمة مختصرة جداً ، وساق له طرف حديث آخر له من طريق آخر عنه ، وذكر عن البغوي أنه قال :

«لا أعلم له غيره» .

وأقره : فيستدرك عليه هذا الحديث .

٥ ـ ومنها : كعب بن مالك قال :

إن آخر خُطبة خطبنا رسول الله ﷺ قال :

«يا معشر المهاجرين ! إنكم قد أصبحتم تزيدون . . .» الحديث نحوه مختصراً .

أخرجه الحاكم (٧٨/٤) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٩/١٩) من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عن عبدالله بن كعب بن مالك عن أبيه . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

قلت : وسفيان بن حسين في روايته عن الزهري ضعف . وقد خالفه معمر ، فقال : عن الزهري قال : أخبرني عبدالله بن عبدالرحمن بن كعب عن أبيه ـ وكان أبوه أحد الثلاثة الذين تيب عليهم ـ عن رجل من أصحاب النبي ﷺ :

أن النبي ﷺ قام خطيباً . . . الحديث .

أخرجه عبدالرزاق (١٩٩١٧/٦٣/١١) ، وعنه الطبراني (١٥٩/٧٩/١٩) ، لكن لم يذكر الرجل الصحابي .

ورواه شعيب عن الزهري بإسناده عن الصحابي الذي لم يسم ، لكنه لم يقل : عن أبيه .

أخرجه أحمد (٥٠٠/٣) ، وفي «فضائل الصحابة» (٧٩٠/٢ ـ ١٤١٢/٧٩١) .

٣٤٣١ ـ (خيرُ النّاسِ قَرْني الذي أنا مِنْهم ، ثمّ الذين يلونَهم ، [ثمّ الذين يلونَهم] ، ثم ينشَأُ أَقوامٌ يفشُو فيهم السِّمَنُ ، يشهدُون ولا يُستشهَدون ، ولهم لَغَطٌ في أسواقِهم) .

أخرجه البزار في «البحر الزخار» (٢٤٨/٣٧٠/١) من طريق أبي داود الطيالسي ، وهذا في «مسنده» (ص٦/٣٢) : ثنا حماد بن يزيد ـ بصري ، روى عنه

جماعة ـ : ثنا معاوية بن قُرَّة عن كَهْمَس الهلالي قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره .

وسقط من «البحر» ، وكذا من «كشف الأستار» (٢٧٦٤/٢٨٩/٣) الزيادة ، واستدركتها من «المسند» ؛ وهي عنده بلفظ :

«ثم الثاني ، ثم الثالث» .

وقال البزار :

«لا نعلم أسند كهمس عن عمر إلا هذا ، وكهمس قد روى عن النبي ﷺ حديثاً واحداً» .

قلت : وهذا إسناد جيد ، ورجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير حماد بن يزيد البصري ، وقد وثقه ابن حبان ، وروى عنه جماعة ؛ كما تقدم في إسناد البزار ، وهو ـ كما يبدو ـ من قوله ، وقد مضى تسمية بعض من روى عنه في تخريج الحديث الواحد الذي أشار إليه البزار ـ برقم (٢٦٢٣) ، ونقلنا هناك عن البزار أنه قال :

«لا بأس به» .

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٩/١٠) :

«رواه البزار ـ واللفظ له ـ ، وله عند الطبراني في «الأوسط» : «خير قرن ؛ القرن الذي أنا فيه ، ثم الثاني ، ثم الثالث ، ثم الرابع لا يعبأ الله بهم شيئاً» .

قلت : عند ابن ماجه طرف منه ، ورجال البزار ثقات ، وفي رجال الطبراني إسحاق بن إبراهيم صاحب الباب (!) ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» .

قلت : هو في «الأوسط» (٣٤٤٩/٢٥٥/٤) من طريق الفيض بن وثيق الثقفي

قال : حدثنا إسحاق بن إبراهيم صاحب الباز (!) قال : حدثنا الأعمش عن زيد ابن وهب عن عمر بن الخطاب مرفوعاً . وقال :

«لا يروى عن الأعمش إلا من هذا الوجه» .

قلت : وهو ضعيف لجهالة إسحاق هذا ، وابن الوثيق قد ضعف ؛ كما تراه في «الميزان» ، و«لسانه» .

ثم إن قوله : «خير قرن . . .» منكر ؛ لأن المحفوظ في الأحاديث الصحيحة : «خير الناس . . .» في «الصحيحين» وغيرهما ، وقد مضى تخريج بعضها برقم (٦٩٩ و٧٠٠) .

(تنبيه) : تحرف اسم والد (حماد بن يزيد) في «مسند الطيالسي» إلى : (زيد) ! ولم يتنبه له مرتبه الشيخ أحمد البنا الساعاتي في «منحة المعبود» في موضعين منه (٧١/٢ و١٩٩) !! رحمه الله تعالى .

وسقط من إسناد «الكشف» اسم (أبي داود) الراوي عن (حماد بن يزيد) ، ولم يتنبه له محققه الشيخ الأعظمي رحمه الله تعالى .

٣٤٣٢ - (طوبَى له ، ثم طوبَى له ، ثم طوبَى له . يعنِي : من آمنَ به ﷺ ولم يَره) .

أخرجه أحمد (١٥٢/٤ - مسند عقبة بن عامر) : ثنا محمد بن عبيد : ثنا محمد - يعني : ابن إسحاق - : حدثني يزيد بن أبي حبيب عن مَرْثَدِ بن عبدالله اليَزَني عن أبي عبدالرحمن الجُهَني قال :

بينا نحن عند رسول الله ﷺ ؛ طلع راكبان ، فلما رآهما قال :

«كنديان مَذْحِجيان» .

حتى أتياه ؛ فإذا رجال من (مَذحِج) ، قال : فدنا إليه أحدهما ليبايعه ، قال : فلما أخذ بيده قال :

يا رسول الله! أرأيت من رآك فآمن بك وصدقك واتبعك ؛ ماذا له؟ قال :

«طوبى له» .

قال : فمسح يده ، فانصرف .

ثم أقبل الآخر حتى أخذ بيده ليبايعه ، قال : يا رسول الله ! أرأيت من آمن بك وصدقك واتبعك ، ولم يرك؟ قال : . . . فذكر الحديث ؛ قال : فمسح على يده فانصرف .

قلت : وهذا إسناد حسن رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ إلا أنهما لم يحتجا بابن إسحاق ، فالبخاري روى له تعليقاً ، ومسلم متابعة ، وهو حسن الحديث إذا صرح بالتحديث ، وقد فعل . وقال الهيثمي (١٠/٦٧) :

«رواه أحمد ، ورجاله رجال «الصحيح» ؛ غير محمد بن إسحاق ، وقد صرح بالسماع» .

قلت : فكان من تمام الفائدة أن يصرح بحسن إسناده ، وقد فعل ذلك في الرواية الآتية فما أحسن ؛ لما يأتي .

والحديث أخرجه البزار (٣/٢٩٠ ـ ٢٩١/٢٧٦٩) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/٣٨٩/٧٤٢) من طريقين آخرين عن محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب به ؛ إلا أنه قال في الرجل مثل ما قال في الرجل الأول سؤالاً وجواباً . وقال الهيثمي (١٠/١٨) :

«رواه البزار والطبراني ، وإسناده حسن» !

وكذا حسنه الحافظ في «مختصر الزوائد» (٣٦٦/٢) ! فغضًا البصر عن عنعنة ابن إسحاق ، وكان عليهما هنا أن يلفتا النظر إلى تصريحه بالتحديث في رواية أحمد المتقدمة ، ولكن هكذا قُدِّرَ .

ولا اختلاف بينهما وبين رواية الآخرين ؛لإمكان الجمع بينهما ، وذلك بضم ما في إحداهما إلى الأخرى ، فيقال : إن الرجل الآخر سأل ما سأل الأول ، وزاد عليه أنه سأل أيضاً عمن آمن به ﷺ و . . . ولم يره ، ويكون حاصل الجواب : طوبى لمن رآني ، وطوبى ، ثم طوبى ، ثم طوبى لمن لم يرني ، ! هذا ما يقتضيه علم (مختلف الحديث) . والله أعلم .

وقد روى ابن لهيعة شيئاً من ذلك مع مخالفته لابن إسحاق في سنده ؛ فقال ابن لهيعة : عن يزيد بن أبي حبيب عن بكير بن عبدالله بن الأشج عن بَيْهَس الثقفي عن عبدالرحمن بن أبي عمرة الأنصاري عن أبيه ـ لا أعلم ذلك إلا ـ عن رسول الله ﷺ :

أنه قيل له : يا رسول الله ! أرأيت من آمن بك ولم يرك ، وصدقك ولم يرك (!) ماذا لهم؟ قال :

«طوبى لهم (مرتين) ، أولئك منا ، أولئك منا» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥٧٦/١٨٢/١) .

وأخرجه في «الأوسط» (٨٦١٩/٢٨٣/٩) من طريق أخرى عن ابن لهيعة قال : حدثني بكير بن عبدالله بن الأشج به ؛ فأسقط منه يزيد بن أبي حبيب ! ولعله من تخاليط ابن لهيعة .

وللزيادة التي في «المسند» شاهد حسن بلفظ :

« . . وطوبى لمن آمن بي ولم يرني سبع مرات» .

وسبق تخريجه تحت الحديث (٢٨٨٨) .

٣٤٣٣ - (مَنْ أَخافَ هذا الحيَّ من الأنصارِ ؛ فقدْ أخافَ ما بينَ هذين ؛ يعني : جَنْبَيْه) .

أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١٧٦٠/٢٤٢) ، ومن طريقه : البزار في «مسنده» (٢٨٠٥/٣٠٤/٣) - والسياق له - : حدثنا طالب بن حبيب عن عبدالرحمن ابن جابر بن عبدالله عن أبيه :

أنه خرج يوم الحَرَة ، فكبت قدمه [بحجر] ، فقال : تعس من أخاف رسول الله ﷺ ! [قلت : ومن أخاف رسول الله ﷺ ؟] قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ؛ والزيادات من الطيالسي .

قلت : وهذا إسناد حسن ، رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير طالب بن حبيب ، وهو صدوق يهم ؛ كما في «التقريب» . وقال البزار عقبه :

«لا نعلم يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد» !

قلت : قد جاء بإسناد آخر يرويه محمد بن كليب - وهو ثقة ؛ كما قال أبو زرعة - عن محمود ومحمد ابني جابر سمعا جابراً قال : سمعت النبي ﷺ يقول :

«من أخاف الأنصار . . .» الحديث .

أخرجه البخاري في «التاريخ» (١١٠/٥٣/١/١ و١٧٦٧/٤٠٤/١/٤) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٢٩٣/١٤٣/٦) بلفظ : قالا :

خرجنا يوم دخل جيش ابن دلجة المدينة بعد الحرة بعام ، فدخل المدينة حتى ظهر المنبر ، ففزع الناس ، فخرجنا بجابر في الحرة ؛ وقد ذهب بصره ، فنكبه الحجر ، فقال : أخافه الله من أخاف رسول الله ﷺ ! فقالها مرتين أو ثلاثاً قبل أن نسأله ، فقلنا : يا أبتاه ! ومن أخاف رسول الله ﷺ ؟! فقال : أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال :

«لا يروى هذا الحديث عن محمد ومحمود ابني جابر إلا بهذا الإسناد ، تفرد به موسى بن شيبة» .

قلت : وهو لين الحديث ؛ كما في «التقريب» ، ولكنه شاهد جيد لحديث طالب بن حبيب .

ومحمد ومحمود ؛ ذكرهما ابن حبان في «الثقات» ؛ كما تقدم تحت الحديث (٢٣٠٤) ، فأحدهما يقوي الآخر .

وقد أخرجه البخاري (١/١/٥٣/١١٠) ، والطبراني في «الأوسط» أيضاً (٢/٥٤ ـ ٥٥/١٠٩٣) ، وكذا أحمد في «فضائل الصحابة» (٢/٧٩٤/١٤٢١) من طريق يحيى بن عبدالله بن يزيد بن عبدالله بن أنس أبي زكريا الأنصاري قال : حدثني محمد بن جابر بن عبدالله بن عمرو الأنصاري عن أبيه جابر مرفوعاً مثل حديث الترجمة . وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٣٨) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، والبزار ، ورجال البزار رجال «الصحيح» ؛ غير طالب بن حبيب ، وهو ثقة ، وأحمد بنحوه إلا أنه قال : «من أخاف أهل المدينة . . .» ، ورجال أحمد رجال (الصحيح)» .

قلت : لفظ أحمد إسناده منقطع كما كنت بينت في المكان المشار إليه آنفاً

من «الصحيحة» ، وهو رواية عن محمد بن جابر بن عبدالله عن أبيه ؛ كما تراه مخرجاً هناك .

(تنبيه) : إنما آثرت أن أسوق حديث الترجمة ـ مع مناسبته ـ من رواية البزار دون رواية الطيالسي ـ مع أنها الأصل ـ ؛ لأنه سقط منها التصريح برفع الحديث إلى النبي ﷺ ، وكذلك وقع في ترتيبه «منحة المعبود» (٢/١٣٨/٢٥١١) .

٣٤٣٤ ـ (ما ضرّ امرأةً نزلتْ بين بَيتينِ من الأَنصار ، أو نزلتْ بين أبويْها) .

أخرجه ابن حبان (٢٢٩٦) ، والحاكم (٤/٨٣) ، وأحمد (٦/٢٥٧) ، وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٩/٢٢٤) ، والبزار في مسنده (٣/٣٠٤ ـ ٣٠٥/٢٨٠٦) من طريق روح بن عبادة : حدثنا هشام بن حسان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره . وقال البزار :

«لا نعلم أحداً رواه هكذا إلا هشام بن حسان ، ولا عنه إلا روح» .

قلت : هو ثقة احتج به الشيخان وغيرهما ، وكذلك من فوقه ، فهو صحيح على شرط الشيخين ؛ كما قال الحاكم . وبيض له الذهبي !

وقال الهيثمي (١٠/٤٠) :

«رواه أحمد والبزار ، ورجالهما رجال (الصحيح)» !

قلت : البزار رواه عن شيخه يحيى بن حبيب : ثنا روح بن عبادة . . . ويحيى ليس من رجال «الصحيح» ، فالصواب أن يقال : «ورجال أحمد رجال (الصحيح)» .

والحديث أعله أبو حاتم بالمخالفة والوقف، فذكر ابنه في «العلل» (٢/٣٥٣ - ٣٥٤) أنه سأل أباه عنه؟ وعما رواه يحيى بن معين عن السكن بن إسماعيل الأصم عن هشام بن حسان عن هشام بن عروة عن يحيى بن سعيد عن عائشة قالت:

ما ضر امرأة كانت بين حيين من الأنصار أن لا تكون بين أبويها؟

فأجاب أبو حاتم بقوله:

«هذا الحديث أفسد حديث روح بن عبادة، وبيّن علته، وهذا الصحيح، ولا يحتمل أن يكون عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ»!

قلت: وهذا - في نقدي - إعلال غريب، يخالف المعروف والمقرر في علم الحديث من ترجيح الأحفظ والأوثق على من دونه، والسكن هذا - وإن كان ثقة -؛ فليس هو مثل روح بن عبادة. ونظرة سريعة في ترجمتيهما تظهر الفرق بينهما، فالأول احتج به الأئمة كما تقدم، والآخر لم يخرجوا له ألبتة، اللهم! إلا أبو داود، فأخرج له في «فضائل الأنصار»، فأين الثريا من الثرى؟!

٣٤٣٥ - (شهدتُ رسولَ الله ﷺ يدعُو لهذا الحيِّ من (النَّخَع)، أو قال: يُثني عليهم؛ حتّى تمنيتُ أنّي رجلٌ منهم).

أخرجه الإمام أحمد (١/٤٠٣): حدثنا طلق بن غَنَّام بن طلق: ثنا زكريا بن عبدالله بن يزيد عن أبيه قال: حدثني شيخ من بني أسد - إما قال: شقيق، وإما قال: زر - عن عبدالله قال: . . . فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات مترجمون في «التهذيب»؛ غير زكريا ابن عبدالله بن يزيد - وهو الصهباني النخعي -؛ ترجمه ابن أبي حاتم (١/٢/٥٩٨)

برواية جمع من الثقات ، ويضم إليهم طلق هذا ، وما يأتي متابعاً له ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وأورده ابن حبان في كتابه «الثقات» (٢٥٢/٨) من رواية أحد الثقات قتيبة بن سعيد .

وتَرَدُّدُ عبدالله بن يزيد في شيخه ؛ هل هو (شقيق) أو (زر)؟! مما لا يؤثر في صحة الحديث ؛ لأنه انتقال من ثقة إلى ثقة ؛ كما قال الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ في تعليقه على «المسند» (٣١٧/٥) .

على أن الراجح عندي أنه (زر بن حبيش) ؛ لأنه قد جاء ذلك من طريقين آخرين عن ابنه زكريا بن عبدالله :

أحدهما : عن يحيى بن أبي زكريا : ثنا زكريا بن عبدالله بن يزيد الصُّهْبَاني به .

أخرجه البزار (١٨٤٨/٢٣٥/٤ ـ البحر الزخار) نحوه . وقال :

«لا يروى بهذا اللفظ إلا عن عبدالله بهذا الإسناد» .

والآخر : عن يحيى الحِمَّاني : ثنا زكريا بن عبدالله الصهباني به .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٢١٢/١٦٣/١٠) .

قلت : والحماني ، ويحيى بن أبي زكريا ـ وأظنه الغساني[1] ـ فيهما ضعف ، لكن أحدهما يقوي الآخر ، فيصلح الترجيح بمجموعهما . والله أعلم .

والحديث قال الهيثمي (٥١/١٠) :

«رواه أحمد ، والبزار ، والطبراني ، ورجال أحمد ثقات» .

قلت : وقد فاتت رواية أحمد هذه جماعةً من المؤلفين في الرجال ، ابتداءً من

---

(١) ولكنني أخشى أن يكون الصواب : (يحيى أبا زكريا) وهذه كنية الحماني .

الأزدي ، وانتهاءً بالعسقلاني ؛ فقد أورد الذهبي في «ميزانه» (زكريا بن عبدالله بن يزيد الصهباني) ، وقال :

«حدث عنه يحيى الحماني ، قال الأزدي : منكر الحديث» .

وأقره العسقلاني في «اللسان» ؛ وزاد عليه ، فقال :

«أورد له [يعني : الأزدي] عن زر بن حبيش . . .» .

قلت : فساق الحديث ! وهذا من الغرابة بمكان أن يخفى عليهم رواية أحمد من طريق طلق بن علي من جهة ، وترجمة ابن أبي حاتم لزكريا هذا برواية جمع عنه ـ كما تقدم ـ من جهة أخرى ، فلا يلتفت إلى قول الأزدي فيه : «منكر الحديث» ؛ لأنه وهم ناشئ من عدم اطلاعه على رواية الثقات والمشار إليهم عن (زكريا) ، وظنه أنه لم يرو عنه إلا (يحيى الحماني) ؛ ولا سيما وهو معروف بأن في جرحه عنتاً وشدة !! والله أعلم .

٣٤٣٦ـ (غِلَظُ القلوبِ والجفاءُ في المشْرقِ ، والإيمانُ في أهْلِ الحِجاز) .

هو من حديث جابر ـ رضي الله عنه ـ ، وله عنه طرق :

الأولى : عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبدالله يقول : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

أخرجه مسلم (٥٣/١) ، وأبو عوانة (٦٠/١) ، وابن حبان (٧٢٥٢/٢٠٤/٩) ، وأحمد في «المسند» (٣٣٥/٣) و«فضائل الصحابة» (١٦١١/٨٦٣/٢) من طريق ابن جريج قال : أخبرني أبو الزبير به .

وتابعه موسى بن عقبة عن أبي الزبير عن جابر به ؛ إلا أنه قال :

«والإيمان يمانٍ ، والسكينة في أهل الحجاز» .

أخرجه البزار (٣/٣١٥ ـ كشف الأستار) من طريق إسماعيل بن أبي أويس : ثنا ابن أبي الزناد عنه . وقال :

«قد روي عن جابر من غير وجه» .

قلت : وهو من هذا الوجه ضعيف ؛ قال الهيثمي (١٠/٥٣) :

«رواه البزار ، وفيه ابن أبي الزناد ، وفيه خلاف ، وبقية رجاله (رجال الصحيح)» !

قلت : نعم ؛ لكن إسماعيل بن أبي أويس ليس أحسن حالاً من ابن أبي الزناد ـ واسمه عبدالرحمن ـ ، قال الحافظ :

«صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد ، وكان فقيهاً» .

وقال في إسماعيل بن أبي أويس :

«صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه» .

وقال في «مقدمة البخاري» ما خلاصته :

«لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في (الصحيح)» .

قلت : فأخشى أن يكون وهم في متن هذا الحديث ؛ فزاد فيه : «والإيمان يمانٍ» ، وهذا قد ثبت في أحاديث ؛ فانظر الحديث المتقدم (١٧٧٠) ، فكأنه دخل عليه حديث في حديث ؛ كما أنه غلط فجعل «السكينة في أهل الحجاز» ، مكان : «الإيمان» .

وتابعه ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر به ؛ إلا أنه قال :

«والإيمان والسكينة في أهل الحجاز» .

وهذا من تخاليط ابن لهيعة .

أخرجه أحمد (٣٤٥/٣) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١٠/٢٨/ ٩٠٦٧) .
وهو مما فات الهيثمي فلم يورده في «مجمع الزوائد» !

الطريق الثانية : عن سليمان عن جابر بلفظ :

«الإيمان في أهل الحجاز ، وغلظ القلوب والجفاء في الفدّادين ؛ في أهل المشرق» .

أخرجه أحمد (٣٣٢/٣) وإسناده صحيح ، رجاله رجال الشيخين ؛ غير سليمان هذا ، وهو ابن قيس اليشكري ، وهو ثقة .

الثالثة : عن أبي سفيان عن جابر مثله ؛ إلا أنه قال :

«وغلظ القلوب قبل المشرق ؛ في ربيعة ومضر» .

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/١٨٣/١٢٤٨٠) .

وإسناده صحيح على شرط مسلم .

٣٤٣٧- (يطلُعُ عليكم أهلُ اليمنِ كأنّهم السّحاب ، همْ خيارُ مَنْ في الأرضِ . فقال رجلٌ من الأنصار : ولا نحنُ يا رسولَ الله؟! فسكتَ ، قال : ولا نحنُ يا رسولَ الله؟! فسكتَ ، قال : ولا نحنُ يا رسولَ الله؟! فقالَ في الثالثة كلمةً ضعيفةً : إلا أنتُم) .

أخرجه أحمد في «المسند» (٨٤/٤) وفي «الفضائل» (٨٦٣/٢ ـ ٨٦٤/ ١٦١٣) قال : ثنا يزيد بن هارون قال : أنا ابن أبي ذئب عن الحارث بن عبدالرحمن عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال :

بينا نحن مع رسول الله ﷺ بطريق مكة ؛ إذ قال : . . . فذكره .

وبهذا الإسناد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/١٨٣ ـ ١٨٤/١٢٤٨٢) بنحوه مختصراً .

وأخرجه أبو يعلى (١٣/٣٩٨/٧٤٠١) ، والبزار (٣/٣١٧/٢٨٣٨) ـ معلقاً ـ والطبراني (٢/١٣٤/١٥٤٩) ، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥/٣٥٣) من طرق عن يزيد بن هارون به .

وقد توبع يزيد ؛ فقال الطيالسي في «مسنده» (٢/١٢٧/٩٤٥) : حدثنا شعبة عن ابن أبي ذئب عن خاله الحارث بن عبدالرحمن به .

ومن طريق الطيالسي : أخرجه البزار (٢٨٣٧) ، وكذا البخاري في «التاريخ» (١/٢/٢٧٢/٢٤٣٤) .

وتابعه الحارث بن يزيد الحضرمي عن الحارث [خال] ابن أبي ذئب :

أن رسول الله ﷺ رفع رأسه إلى السماء ، فقال :

«أتاكم أهل اليمن كقطع الليل المظلم ـ وفي رواية : كقطع السحاب ـ . . .» ؛ والباقي نحوه .

أخرجه الطبراني (١٥٥٠) ، وأحمد (٤/٨٢) ـ والرواية الأخرى له ـ ، كلاهما من طريق ابن لهيعة عنه ؛ إلا أن أحمد قال :

عن الحارث بن يزيد عن الحارث بن أبي ذباب ـ إن شاء الله ـ عن محمد بن جبير . . .

قلت : هكذا وقع في «المسند» : (. . ابن أبي ذباب) ، وكذا هو في «أطراف المسند» (٢/١٨٦ ـ ١٨٧/٢٠٧٣) لابن حجر[1] . وفي «الطبراني» : (. . ابن أبي

---

(١) ولم يذكر هذه الطريق الحافظ ابن كثير في «جامع المسانيد» (٢/٦٢٩) .

ذئب) ، والزيادة بين المعكوفتين ظناً مني ؛ أنه الصواب بناءً على الروايتين المتقدمتين ، ومنعني من الجزم بذلك رواية أحمد هذه ، وأني لم أجد من ذكر (ابن أبي ذباب) في الرواة عن (محمد بن جبير بن مطعم) أو في شيوخ (الحارث بن يزيد الحضرمي) ؛ وهو الحارث بن عبدالرحمن بن عبدالله بن سعد بن أبي ذباب الدوسي ، وهو صدوق يهم ، ومن رجال مسلم ؛ كما في «التقريب» ، فالله أعلم ! فالأمر بحاجة إلى مزيد من التحقيق ، فمن وجد فليُدْلِ به ، وجزاه الله خيراً .

والحديث أورده الهيثمي (١٠/٥٤ ـ ٥٥) ، وقال :

«رواه أحمد ، وأبو يعلى . . . ، والبزار بنحوه ، والطبراني ، وأحد إسنادي أحمد ، وإسناد أبي يعلى والبزار رجاله رجال (الصحيح)» .

(تنبيه) : ذكرت آنفاً أن البخاري أخرج الحديث في «التاريخ» ، وقد سبقني إلى العزو إلى (البخاري) الأخ الفاضل (وصي الله) في تعليقه على «الفضائل» ، ولكنه أطلق العزو إليه ، ولم يقيده بـ «التاريخ» ، فأوهم أنه في «الصحيح» ! فاقتضى التنبيه .

٣٤٣٨ـ (إنّ قوْماً يأتونَ من بعْدِي ، يودُّ أحدُهم أنْ يفتدِيَ برؤيتي أهلَه ومالَه) .

أخرجه البزار في «مسنده» (٣/٣١٩/٢٨٤١) : حدثنا أحمد بن عمرو بن عُبَيْدَة العُصْفُري : ثنا عبيدالله بن عبدالمجيد الحنفي : ثنا عبدالرحمن بن أبي الزناد عن عمرو بن أبي عمرو عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ على خلاف في عبدالرحمن بن أبي الزناد ،

وكلهم من رجال «التهذيب» ؛ غير أحمد بن عمرو بن عبيدة العصفري ؛ فإني لم أجد له ترجمة ولا ذكراً في شيء من كتب التراجم ، ولا ذكروه في الرواة عن عبيدالله الحنفي ، ولا فيمن نسبته (العصفري) . ومع ذلك قال الهيثمي في «المجمع» (١٠/٦٦) :

«رواه البزار ، وفيه عبدالرحمن بن أبي الزناد ، وحديثه حسن ، وفيه ضعف ، وبقية رجاله ثقات»!

فلا أدري هل عنى بهذا التوثيق (العصفري) هذا أم لا؟!

ويبدو لي أن الحافظ ابن حجر يرى الأول ؛ فإنه قال في «مختصر الزوائد» (٢/٣٨٩ - ٢٠٧٢/٣٩٠) :

«قلت : إسناده صحيح» !

نعم ، الحديث صحيح ؛ فقد جاء بإسناد آخر عن سهيل بن أبي صالح ؛ فقال مسلم في «صحيحه» (٨/١٤٥) ، وأحمد في «مسنده» (٢/٤١٧) : حدثنا قتيبة ابن سعيد : حدثنا يعقوب (يعني : ابن عبدالرحمن) عن سهيل به ، ولفظه :

«من أشد أمتي حبّاً لي : ناس يكونون بعدي ، يود أحدهم لو رآني بأهله وماله» .

وله شاهد عند أحمد من حديث أبي ذر مرفوعاً ، سبق تخريجه في المجلد الثالث برقم (١٩١٨) .

وأما ما أخرجه البزار (٢٨٤٢) من طريق عبدالله بن داود الحراني - وهو أخو عبدالغفار - : ثنا عبدالله بن لهيعة عن أبي عُشّانة قال : سمعت أبا اليقظان عمار ابن ياسر يقول :

والله ! لأنتم أشد حبّاً لرسول الله ﷺ ممن رآه - أو من عامة من رآه - .

وقال البزار :

«لا نعلم له إسناداً عن عمار إلا هذا»!

قلت : وهو إسناد ضعيف ؛ لضعف ابن لهيعة ، وجهالة عبدالله بن داود الحراني ؛ فإني لم أجد له ترجمة ، ومتنه - على وقفه - منكر . والله أعلم .

وقال الهيثمي :

«رواه البزار ، والطبراني ، وفيه عبدالله بن داود الحراني - أخو عبدالغفار - ، ولم أعرفه ، وبقية إسناد البزار حديثهم حسن» !

٣٤٣٩- (الحمّامُ حرامٌ على نِساء أمّتي) .

أخرجه الحاكم (٤/٢٨٩) فقال : أخبرنا إسماعيل بن محمد بن الفضل بن محمد الشَّعْراني : ثنا جدي : ثنا سعيد بن أبي مريم : ثنا نافع بن يزيد : حدثني يحيى بن أبي أُسَيْد عن عُبَيْد بن أبي سَوِيَّة أنه سمع سُبَيْعَة الأسلمية تقول :

دخل على عائشة نسوة من أهل الشام ، فقالت عائشة : ممن أنتن؟ فقلن : من أهل حمص . فقالت : صواحب الحمامات؟ فقلن : نعم . قالت عائشة رضي الله عنها : سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكر الحديث .

فقالت امرأة منهن : فلي بنات أمشطهن بهذا الشراب؟ قالت : بأي الشراب؟ فقالت : الخمر ! فقالت عائشة - رضي الله عنها - : أفكنتِ - طيبة النفس أن تمتشطي بدم خنزير؟ قالت : لا ، قالت : فإنه مثله . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ، ووافقه الذهبي ، وأقره الحافظ العراقي في «تخريج

الإحياء» (١/١٤٠) ، ثم الزَّبيدي في «شرح الإحياء» (٤٠٧/١) ، ومن قبلهم الحافظ المنذري في «الترغيب» (١/٨٩/٤) .

فأقول : هذا إسناد جيد متصل إن شاء الله تعالى ، ولتحقيق ذلك لا بد من الكلام على رواته فرداً فرداً :

١ـ عُبَيد بن أبي سَوِيَّة ؛ نسب إلى جده ، فهو : عبيد بن سوية بن أبي سوية الأنصاري أبو سَوِيَّة المصري) . ذكره الحافظ في كتابه «التهذيب» برواية أربعة من الثقات عنه ، وحكى خلافاً في اسمه وكنيته ، وقال :

«والصواب : أبو سوية» .

وهكذا وقع في حديث آخر ، رواه أبو داود ، وابن حبان ، وكذا ابن خزيمة ، وقد تقدم تخريجه برقم (٦٤٢) . ثم قال :

«وروى النسائي في «الكنى» من طريق يحيى بن أبي أسيد عن عبيد بن أبي سوية أنه سمع سبيعة الأسلمية أنها قالت : دخلت على عائشة . . . فذكر الحديث في الحمام . ومن هذا الوجه أخرجه الحاكم في «المستدرك» . وقال الدَّولابي (١/٢٠١) : «أبو سوية سمع سبيعة الأسلمية» . وقال ابن حبان في «الثقات» (١٩٣/٦) : «حميد[1] بن سويد أبو سويد» . قال : «ومن قال : أبو سوية فقد وهم» . وقال ابن يونس : «كان رجلاً صالحاً ، وكان يفسر القرآن» . . .» .

وقال الأمير ابن ماكولا في «الإكمال» (٣٩٤/٤) :

«كان فاضلاً ، روى عنه حيوة بن شريح ، وعمرو بن الحارث وغيرهما» .

---

(١) وقع في «التهذيب» : «عبيد» ! وهو خطأ ، والتصويب من «الثقات» ، و«الإحسان» أيضاً (٣١١/٦ - المؤسسة) ، أقول هذا مع أن الواقع هو الصواب .

قلت : إذا عرفت هذا ؛ فهو معروف ، فلا يضره قول ابن خزيمة في إسناد الحديث المشار إليه آنفاً :

«لا أعرفه بعدالة ولا جرح» !

ولذلك قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق ، من الثالثة» .

وكذلك لا يضره ما جاء في «التهذيب» أن روايته عن سبيعة الأسلمية مرسلة ، بعد أن صرح في الحديث بسماعه منها ؛ وجزم بذلك الحافظ الدّولابي ؛ كما تقدم نقلاً عن «تهذيب الحافظ» ، وهو لازم قوله المذكور آنفاً : «من الثالثة» ؛ فتنبه .

٢- يحيى بن أبي أُسَيد ؛ قال ابن أبي حاتم (١٢٩/٢/٤) :

«مصري ، روى عن أبي فراس . روى عنه عمرو بن الحارث ، وحيوة بن شريح ، وابن لهيعة» .

وكذا في «تاريخ البخاري» (٢٩٢٥/٢٦١/٢/٤) ؛ إلا أنه لم يذكر ابن لهيعة . وأورده ابن حبان في «الثقات» (٢٥١/٩) برواية الليث بن سعد وعمرو بن الحارث ؛ فقد روى عنه أربعة من الثقات ، ويضم إليهم خامس وهو (نافع بن يزيد) راوي هذا الحديث عنه . وله عنه حديث آخر عند الحاكم (٥٤٤/١) ، لكن شيخه فيه ضعيف ، ولذلك كنت خرجته في «الضعيفة» (٣٢٠٠) .

٣ و٤- نافع بن يزيد ، وسعيد بن أبي مريم ؛ ثقتان من رجال مسلم ، مشهوران ، فلا داعي لإطالة الكلام بترجمتيهما .

٥ـ الفضل بن محمد الشعراني ـ جد إسماعيل ـ ؛ فهو من شيوخ ابن خزيمة وغيره من الحفاظ ، قال ابن أبي حاتم[1] في كتابه (٦٩/٢/٣) :

«كتبت عنه بالري ، وتكلموا فيه» .

قلت : وهذا جرح مبهم غير مفسر ، فلا يضر ؛ لأنه يحتمل أنهم تكلموا فيه لمذهب له ، وهذا هو الظاهر ؛ فقد قال الذهبي عقبه في «سير أعلام النبلاء» (٣١٨/١٣) :

«وقال أبو عبدالرحمن بن الأخرم : صدوق غالٍ في التشيع . وقال الحاكم : لم أر خلافاً بين الأئمة الذين سمعوا منه في ثقته وصدقه ، رضوان الله عليه ، وكان أديباً فقيهاً ، عالماً عابداً . . . وقال مسعود السِّجْزي : سألت الحاكم عن الفضل بن محمد؟ فقال : ثقة مأمون ، لم يطعن في حديثه بحجة» .

قلت : على أنه قد توبع كما سأبينه .

٦ـ إسماعيل بن محمد بن الفضل بن محمد الشعراني ؛ ترجمه السمعاني في مادة (الشعراني) ؛ (٤٣٣/٣) وقال :

«قال الحاكم أبو عبدالله : كان كثير السماع من جده وأبيه ، وكان أحد المجتهدين في العبادة ، وكنت أستخير الله في إخراجه في «الصحيح» ، فوقعت الخِيَرة على ذلك ، والكلام فيه يطول» .

وذَكَرَ مُخْتَصَرَ هذا الذهبيُّ في «تاريخ الإسلام» (٣٧٣/٢٥ ـ ٣٧٤) ، وزاد :

«روى عنه الحاكم وقال : لم أرْتَبْ في شيء من أمره إلا روايته عن عمير بن

(١) وقع في «الميزان» و«اللسان» : «قال أبو حاتم» ! وهو خطأ .

مرداس ، فالله أعلم ! وسألته : أين كتبت عن عمير؟ قال : لما رحلت إلى مصر (!) ابن أيوب ؛ فلعله كما قال» .

قلت : وهذا لا يوجد ريبة فيمن لا شك فيمن لقيه من شيوخه ، مثل جده هذا ، ولا يستلزم تضعيفه مطلقاً ، فالأصل فيه تسليك حديثه ولذلك لم يورده الذهبي في «المغني في الضعفاء والمتروكين» ، مع أنه ذكره مختصراً جدّاً في «الميزان» . والله أعلم .

ومع ذلك كله ؛ فقد توبع ، بل ربما توبع جدُّه الفضل ، كما سبقت الإشارة إليه ؛ فقد تقدم أنه أخرجه النسائي في «الكنى» ، وقد توفي سنة (٣٠٣) ، والحفيد توفي سنة (٢٨٢) ، فهما متعاصران ، فأستبعد أن يكون رواه عنه ، وإنما هو أو شيخه متابع له ، فلعل النسائي رواه عن أحد شيوخه المصريين مثل (عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالحكم بن أعين المصري) ، فقد روى هذا عن (سعيد بن الحكم بن أبي مريم) الثقة ، وهو (سعيد بن أبي مريم) شيخ (الفضل بن محمد الشعراني) هنا ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وجملة القول ؛ أننا بهذا التحقيق نخلص إلى أن إسناد الحديث قوي ، وأن من صححه من الحفاظ المتقدمين ما أبعد النُّجعة ، لا سيما وله شواهد تؤيد معناه ؛ منها حديث عائشة من طريق أبي المليح قال :

دخل نسوة من أهل الشام على عائشة رضي الله عنها ، فقالت : ممن أنتن؟ . . . الحديث نحوه ، لكن لفظ المرفوع :

«ما من امرأة تخلع ثيابها في غير بيتها ؛ إلا هتكت ما بينها وبين ربها» .

وهو مخرج في «آداب الزفاف» (ص١٤١) ، وانظر «صحيح الترغيب والترهيب» رقم (١٦٣) من الطبعة الجديدة لمكتبة المعارف .

تنبيه وفائدة :

لقد توقفت برهة مديدة من الزمن عن تصحيح هذا الحديث ؛ من أجل يحيى ابن أبي أُسَيد هذا ، من يوم بدأت بتقسيم كتاب «الترغيب» إلى قسميه : «صحيح» و«ضعيف» ، وذلك قبل نحو أربعين عاماً تقريباً ، ومن ذلك خلت الطبعات الثلاث منه ، ولذلك أسباب كثيرة سأذكر ما يتيسر لي منها في مقدمة الطبعة الرابعة من «صحيح الترغيب» إن شاء الله سبحانه وتعالى .

ولكني سأذكر منها سبباً واحداً يتعلق بحديثنا هذا ؛ فأقول :

لم تكن المراجع والمصادر التي تساعد على التحقيق في معرفة الرجال ، وتمييز «الصحيح» و«الضعيف» يومئذٍ متوفرة ، رغم أنني كنت أعيش في دار الكتب الظاهرية ، وملازماً لها أكثر من موظفيها بعناية الله وفضله ، وهي الدار العامرة بمختلف الكتب المطبوعة والمخطوطة ، رغم ذلك كانت تنقصني كثير من المصادر ، ولا يزال الأمر كذلك ؛ ولو بنسبة أقل ، وها هو المثال بين يدي : ترجمة (يحيى بن أبي أسيد) وحديثه هذا ، فقد مررت بمراحل عدة حتى تيسرت أسباب الحكم عليه بالصحة ، فلا بأس من سردها أمام القراء ؛ للتاريخ والعبرة والفائدة ؛ فأقول :

أولاً : لما جاء دور التعليق إبان ذلك الوقت المديد في «التعليق الرغيب» ؛ كتبت عليه ما نصه ـ بعد سوق إسناده من «الحاكم» ـ :

«ومن هذا الوجه أخرجه النسائي في «الكنى» ؛ كما في «التهذيب» ، وقال الحاكم : «صحيح» . ووافقه الذهبي . قلت : ورجاله ثقات ؛ غير ابن أبي أسيد هذا ، فلم أرَ من ذكره ، وقد أورده في «التهذيب» فيمن روى عن (عبيد بن أبي سوية)» .

ثانياً : ثم بعد زمن ؛ عقبت عليه بقولي :

«ثم رأيته في «الجرح والتعديل» (١٢٩/٢/٤) من رواية ثلاثة ثقات عنه ، فلعله في «ثقات ابن حبان» ، ويشهد له بعض أحاديث الباب» .

ثالثاً : ثم بعد هجرتي إلى (عَمان) سنة (١٤٠٠هـ) واستقراري فيها ؛ امتلكت نسخة مطبوعة في الهند من «ثقات ابن حبان» ، وذلك من نحو عشر سنين ، ثم رتبته على الحروف قبل أن أمتلك فهارسه المطبوعة بعنوان «الجامع . . .» ، ومع الزمن أخذ فهرسي يكتسي ثوباً جديداً من التعليق والتحقيق ، لا يوجد مثله عند محقق «الثقات» ، فضلاً عن مؤلف «الجامع» ، وذلك مثل تأكيد ثقة بعض الرواة ، أو تجريحهم ، أو تجهيلهم ، وغير ذلك من الفوائد ؛ كالإشارة إلى بعض أحاديثهم .

ولما كنت في هذه الأيام في صدد تصحيح تجارب الطبعة الجديدة لكتابي «ضعيف الترغيب» ، والقيام على إعادة النظر في أصله «التعليق الرغيب» ؛ وجدت فيه حديث الترجمة ، بناءً على التعليق القديم الذي سبقت الإشارة إليه في (أولاً) ، فرجعت إلى كتابي «ترتيب الثقات»[(١)] ، فوجدتني قد علقت عليه بنحو ما تقدم آنفاً من رواية الثقات الخمسة عن راويه (يحيى بن أبي أُسَيد) ، وتصحيح الحاكم والذهبي للحديث ، وختمت التعليق بقولي :

« . . فهو صدوق» .

فغلب على ظني أن الحديث قوي ؛ لزوال جهالة (يحيى) ، ولكن من تمام التحقيق والاحتياط في حديث رسول الله ﷺ ، وأن لا ننسب إليه ما لم نتأكد من صحته ؛ أوردت على نفسي سؤالاً ، ألا وهو : لعل فيمن دونه من الرواة من يضعف

---

(١) وقد سميته «تيسير انتفاع الخلان بثقات ابن حبان» .

الحديث بسببه ، وبخاصة من ليس لهم ترجمة في «التهذيب» ؛ لأنهم ليسوا من رجال الستة وغيرهم ممن يترجم لهم ، كشيخ الحاكم وشيخ شيخه؟ فكان الجواب : أن السؤال وارد علمياً ، وكان الجواب عملياً ، وهو :

رابعاً : تتبعت ترجمة الشيخين المشار إليهما ، فوجدت أن حديثهما لا ينزل عن مرتبة الحسن ، ولا سيما وقد توبعا من قبل الإمام النسائي على ما قدمت بيانه ، فثبت الحديث ، والحمد لله ، فحذفته من «ضعيف الترغيب» ؛ ونقلته إلى تجربة «صحيح الترغيب» الذي هو تحت الطبع ؛ والله تعالى ولي التوفيق[1] .

تلك هي قصة هذا الحديث والمراحل التي مررت بها حتى تمكنت من الحكم عليه بالصحة ـ ومثله كثير وكثير جداً ـ ؛ فلا يستغربن أحد من القراء إذا ما عثر على حكمين مختلفين في حديث واحد ، صدرا من شخص واحد ، كالألباني ؛ فإن لذلك أسباباً كثيرة ، منها ما جرى لي في هذا الحديث مما هو فوق طاقة البشر ، ولا يدخل في باب التكليف ، ويأتي بعد ذلك أنني بشر ، أخطئ وأصيب ، كما قال الإمام مالك رحمه الله :

«ما منا من أحد إلا رَدَّ أو رُدَّ عليه ؛ إلا صاحب هذا القبر» ، وأشار إلى قبر النبي ﷺ .

﴿إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد﴾ !!

٣٤٤٠ـ (إن خيارَ عِبادِ الله : الذينَ يراعُونَ الشّمسَ والقمرَ والنُّجومَ والأَظلّة ؛ لذكْرِ الله عزّ وجلّ) .

أخرجه ابن شاهين في «الأفراد» (ق ٥/١) ، والبزار في «مسنده» (١٨٦/١/ ٣٦٦) ، والطبراني في «الدعاء» (١٨٧٦/١٦٣٧/٣) ، والحاكم (٥١/١) ، ومن طريقه :

---

(١) ثم طبع بحمد الله . (الناشر) .

البيهقي في «السنن» (١/٣٧٩) من طريق سفيان بن عيينة عن مِسْعَر عن إبراهيم السَّكْسَكِي عن ابن أبي أوفى قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال البزار :

«لا نعلم رواه عن مسعر إلا سفيان ، والصحيح أنه موقوف على أبي الدرداء» .

وقال ابن شاهين :

«تفرد به سفيان عن مسعر ، ما حدث به عنه غيره ، وهو حديث غريب صحيح حسن» !

وقال الحاكم :

«هذا إسناد صحيح ، وقد احتج مسلم والبخاري بإبراهيم السكسكي ، وإذا صح مثل هذه الاستقامة ؛ لم يضره توهين من أفسد إسناده» .

ثم ساقه من طريق عبدالله عن مسعر عن إبراهيم السكسكي قال حدثني أصحابنا عن أبي الدرداء أنه قال . . . فذكر موقوفاً نحوه . وقال :

«هذا لا يفسد الأول ، ولا يعلله ؛ فإن ابن عيينة حافظ ثقة ، وكذلك عبدالله ابن المبارك» .

قلت : وسكت عن الحديث الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١/٢٠٨) !

ولي هنا ملاحظات لا بد لي من ذكرها :

أولاً : قول البزار : «والصحيح موقوف» !

فأقول : لا وجه لهذا التصحيح ؛ فقد رأيت أن مدار المرفوع والموقوف على (إبراهيم السكسكي) ؛ فإن كان حجة ؛ فالأمر كما قال الحاكم : الموقوف لا يفسد المرفوع ؛ لأن الإسناد إليه بكل منهما صحيح . فتأمل !

ثانيـاً : تصحيح الحاكم والذهبي وابن شاهين لإسناده ؛ فيه نظر قوي ! ذلك ؛ لأن (السكسكي) وإن أخرج له البخاري ؛ ففيه كلام من قبل حفظه ، يمنع من الحكم على إسناده بالصحة . أما الحسن فيمكن ، قال الذهبي نفسه في «الميزان» :

«كوفي صدوق ، ليّنه شعبة والنسائي ، ولم يترك ، قال النسائي : ليس بذاك القوي . وخرج له البخاري . وقال أحمد : ضعيف . وقال ابن عدي : لم أجد له حديثاً منكر المتن» .

وقال في «الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد» (ص٥٥) :

«لينه شعبة ، وضعفه أحمد ، حديثه حسن» .

وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق ، ضعيف الحفظ» ؛ وانظر «إرواء الغليل» (١٢/٢) ؛ فإن له فيه حديثاً صححه ابن خزيمة ، وابن حبان ، وابن الجارود .

ثالثـاً : قول الحاكم : «وقد احتج به مسلم»! خطأ لعله من بعض النساخ ؛ فإن المنقول عن الحاكم خلافه ؛ فقد ذكر الحافظ في ترجمة (السكسكي) هذا من كتابه «مقدمة الفتح» (ص٣٨٨) :

«قال الحاكم : قلت للدارقطني : لم ترك مسلم حديثه؟ قال : تكلم فيه يحيى ابن سعيد . قلت : بحجة؟ قال : هو ضعيف» .

رابعـاً : ومع هذا كله ؛ فإن في سكوت الحافظ عن الحديث ما يشير إلى تقويته ، وذلك في مرتبة الحسن ، كما في عبارة ابن شاهين المتقدمة ، وهذا عند الحافظ : لذاته ، أو لغيره ، وهو الأقرب عندي ؛ فقد ذكر له البيهقي شاهداً من

رواية واصل بن أيوب الأُسواري عن أبي هريرة موقوفاً عليه .

والأسواري هذا لم أجد من ذكره ؛ ولا السمعاني في هذه النسبة .

وكذلك أشار إلى تقويته الحافظ المنذري أيضاً في «الترغيب» (١٤/١٠٩/١) بتصديره إياه بقوله : «وعن . .» ، وسكوته أو إقراره لتصحيح الحاكم وابن شاهين ، وذكر له شاهداً من حديث أنس رضي الله عنه ، وقد خرجته في الكتاب الآخر برقم (٥٠٣٨) ، مع بيان ضعفه ، وإعلال الهيثمي إياه . وأما هذا فقد قال فيه (٣٢٧/١) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، والبزار ، ورجاله موثقون ، لكنه معلول»!

قلت : يشير إلى الخلاف في رفعه ووقفه ، وفي توثيق إبراهيم السكسكي ، وقد حررت القول في ذلك كله ، وتبين ـ إن شاء الله تعالى ـ صوابه من خطئه .

ثم لا بد لي بهذه المناسبة من كلمة حول هذا الحديث وما فيه من الفقه ، فأقول :

ليس يخفى على أهل العلم أن الأذان شعيرة من شعائر الإسلام ، وأنه قد جاء في فضله أحاديث كثيرة معروفة في «الصحاح» و «السنن» وغيرها ، وإنما قصدت هنا تخريج هذا من بينها لسببين اثنين :

أحدهما : تحقيق الكلام في إسناده ، والنظر في الذين صححوه ؛ هل أصابوا أم أخطؤوا؟! ثم الحكم عليه بما تقتضيه القواعد العلمية الحديثية من صحة ، أو حسن ، أو ضعف ، وقد فعلت ، راجياً من الله تعالى أن أكون قد وفقت للصواب الذي يرضيه عز وجل .

والآخر : التذكير بما أصاب هذه الشعيرة الإسلامية من الاستهانة بها ، وإهمالها ، وعدم الاهتمام بها ، وتعطيلها في بعض المساجد التي يجب رفع الأذان فيها من

مؤذنيها ، اكتفاءً بأذان إذاعة الدولة التي يذاع بواسطة الكهرباء من مكبرات الصوت المركبة على المآذن في بعض البلاد الإسلامية ، وبناءً على التوقيت الفلكي ، الذي لا يوافق التوقيت الشرعي في بعض الأوقات ، وفي كثير من البلاد ، فقد علمنا أن الفجر يذاع قبل الفجر الصادق بنحو ربع ساعة أو أكثر ، يختلف ذلك باختلاف البلاد ، والظهر قبل ربع ساعة ، والمغرب بعد نحو عشر دقائق ، والعشاء بعد نصف ساعة ! وهذا كما ترى يجعل بعض الصلوات تصلى قبل الوقت الشرعي مما لا يخفى فساده ، والسبب واضح ، وهو الجهل بالشرع ؛ والاعتماد على علم الفلك وحساباته التي تخالف الشرع ؛ الأمر الذي صَيَّر المؤذنين الذين قد يؤذنون في مساجدهم ، ولا يكتفون بالأذان المعلن من إذاعة الحكومة يجهلون كلَّ الجهل المواقيتَ الشرعية المبنية على الرؤية البصرية ، التي يسهل على كل مكلف أن يعرفها ، لا فرق في ذلك بين أميّ وغيره ، بعد أن يكون قد عرفها من الشرع ، فالفجر عند سطوع النور الأبيض وانتشاره في الأفق ، والظهر عند زوال الشمس عن وسط السماء ، والعصر عند صيرورة ظل الشيء مثله ، بالإضافة إلى ظل الزوال ، والمغرب عند غروب الشمس وسقوطها وراء الأفق ، والعشاء عند غروب الشفق الأحمر .

وإن مما لا شك فيه : أن هذه المواقيت تختلف باختلاف الأقاليم والبلاد ومواقعها في الأرض ؛ من حيث خطوط الطول والعرض من جهة ، ومن حيث انخفاضها وارتفاعها من جهة أخرى ، الأمر الذي يوجب على المؤذنين مراعاتها والانتباه لها ، فمدينة كبيرة كالقاهرة مثلاً ؛ يطلع الفجر في شرقها قبل مغربها ، وهكذا يقال في سائر الأوقات ، بل قد تكون البلدة ليست في اتساعها كالقاهرة ، كدمشق مثلاً ، فمن كان في جبل قاسيون مثلاً تختلف مواقيته عمن كان في وسطها ، أو في مسجدها مسجد بني أمية ، أو في الغوطة منها مثلاً ، ومع ذلك

فأهلها جميعاً من كان في الأعلى أو الأدنى من مناطقها يصلون ويصومون ويفطرون على أذان مسجدها ! وما لنا نذهب بعيداً ؛ فقد شاهدت أنا وغيري في بعض قرى عمان ؛ (الناعور) ـ لما ذهبنا إلى صلاة المغرب في مسجدها ـ الشمسَ لمّا تغرب بعد ، والأذان يعلن من مكبر الصوت الذي على المنارة مذاعاً من إذاعة الدولة من بعض مناطق عمان ! وتتكرر هذه المشاهد المخالفة في كثير من البلاد كما رأينا وسمعنا مثله من غيرنا ؛ وقد بينت هذا في مكان آخر من التعليقات والتوجيهات .

والمقصود : أن الثناء المذكور على المؤذنين في هذا الحديث ؛ صاروا اليوم غير مستحقين له ؛ بسبب أنهم لا يراعون الشمس و . . ولمعرفة أوقات الصلاة التي ائتمنوا عليها ، ودعا لهم رسول الله ﷺ بالمغفرة لو قاموا بها في قوله ﷺ : «الإمام ضامن ، والمؤذن مؤتمن ، اللهم! أرشد الأئمة ، واغفر للمؤذنين»[1] .

فلعل من كان يملك أذانه من المؤذنين ، ومن كان من الحكام الغيورين على أحكام الدين يهتمون بالمؤذنين وتوجيههم أحكام دينهم وأذانهم ، ويمكنونهم من أداء الأمانة التي أنيطت بهم ، وهم يعلمون قوله ﷺ : «كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته» .

﴿إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد﴾!

٣٤٤١ـ (ما منكنّ امْرأةٌ يموتُ لها ثلاثةٌ ؛ إلا أدْخلَها اللهُ عزّ وجلّ الجنّةَ ، فقالتْ أجلُّهن امرأةً : يا رسولَ اللهِ ! وصاحبةُ الاثنينِ في الجنّة؟! قال : وصاحبة الاثنين في الجنة) .

أخرجه أحمد (١/٤٢١) : حدثنا عبدالصمد : حدثنا حماد : حدثنا عاصم عن أبي وائل عن ابن مسعود :

(١) «صحيح أبي داود» (٥٣٠) ، و«الإرواء» (٢١٧) .

أن رسول الله ﷺ خطب النساء فقال لهن : . . . فذكره .

وتابعه زائدة عن عاصم به نحوه .

رواه البزار في «البحر الزخار» (٥/١٣٩/١٧٢٩) ، وأبو يعلى (٥٠٨٥) .

قلت : وهذا إسناد حسن رجاله ثقات رجال مسلم ؛ إلا أن عاصماً ـ وهو ابن بهدلة ـ إنما أخرج له مقروناً .

وحماد : هو ابن سلمة ، وقد توبع . فقال الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧/٤٤/٦٠٧٣) : حدثنا محمد بن عثمان بن أبي سُويد قال : حدثنا عثمان بن الهيثم قال : حدثنا أبي عن عاصم به . وقال :

«لم يروه عن عاصم إلا الهيثم بن جهم ، تفرد به عثمان بن الهيثم» .

قلت : وهذا إسناد حسن أيضاً ؛ غير ابن أبي سويد هذا ، فقد ضعفه ابن عدي ؛ كما بينته تحت حديث آخر له بهذا الإسناد في «الضعيفة» (٦٨١٧) .

لكنه قد توبع ، فقال الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٢٣٢/١٠٤١٤) : حدثنا إبراهيم بن صالح الشيرازي : ثنا عثمان بن الهيثم المؤذن به ؛ إلا أنه قال :

«ليس من أجلهن»! فلعل «ليس» مقحمة .

قلت : وإبراهيم بن صالح الشيرازي لم يترجموه ؛ إلا الذهبي في «تاريخ الإسلام» ترجمةً مختصرةً جدّاً ، ليس فيها سوى أنه حدث بمكة عن حجاج بن نصير الفساطيطي ، وعنه الطبراني . ولم يزد عليه شيئاً الشيخ الأنصاري في «بلغته» (ص١٦) ! مع أن تحديثه المذكور عن حجاج إنما استفاده الذهبي من «المعجم الصغير» للطبراني ، وفيه فائدة أخرى وهي تاريخ سنة التحديث والوفاة ،

فقال (٣٦٢ ـ الروض) : ثنا إبراهيم بن صالح الشيرازي ـ بمكة سنة ثلاث وثمانين ومئتين ، وفيها مات ـ : ثنا حجاج بن نصير . . . إلخ .

ويبدو لي أنه ليس من مشايخه المشهورين ؛ فإنه قليل التحديث عنه ، لم يرو عنه في «المعجم الأوسط» (٣/٤٤٧/٢٩٥٩) إلا حديثاً واحداً ، وفي «الدعاء» حديثين (رقم ١٦٠ و١١٤١) .

لكن يظهر أن الحديث معروف عن (عثمان بن الهيثم) ؛ فقد علقه عليه بعض الحفاظ ، فقال ابن أبي حاتم في «العلل» (١/٣٥٣/١٠٤١) :

«سألت أبي عن حديث رواه عثمان المؤذن عن أبيه . . . فذكره)؟ قال أبي : رواه حماد عن عاصم عن أبي وائل . . أن النبي ﷺ . قلت لأبي : أيهما الصحيح؟ قال : قد توبع الهيثم بن جهم في هذه الرواية موصولاً» .

وكذلك علقه الإمام الدارقطني ، فقال في «العلل» (٥/٥٨) ـ بعد أن ذكره من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل عن حماد عن عاصم عن زر عن عبدالله موقوفاً ـ :

«ورواه زائدة وهيثم بن جهم البصري ـ والد عثمان بن الهيثم المؤذن ؛ ثقة لا بأس به[1] ـ عن عاصم عن أبي وائل عن عبدالله مرفوعاً . ولعل عاصماً حفظ عنهما . والله أعلم» .

والحديث صحح إسناده الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على «المسند» (٦/٤٠) ، وقال :

---

(١) قلت : وهذه فائدة عزيزة ، تستفاد وتنقل إلى ترجمة (الهيثم) في «الجرح والتعديل» ، ولم يتنبه لها المعلق الفاضل على «العلل» ، بل لعله ظن أنه يعني الوالد ، وهو بعيد ؛ فإن الدارقطني قد ضعفه ؛ فراجع «التهذيب» .

«وهذا لم يرو في الكتب الستة ، ولم يذكر في «مجمع الزوائد» ، فيستدرك عليه» .

قلت : وكذلك على كتابه الآخر : «كشف الأستار» ؛ فإنه لم يذكره فيه ، وقد عرفت أنه في «مسند البزار» .

ثم قال الشيخ :

«(أجلهن امرأة) ؛ أي : أكبرهن وأعظمهن . وفي ك : «أجلدهن امرأة» . وفي نسخة بهامشها : (أجملهن)» .

قلت : ويرجح الأولى موافقتها لروايتي الطبراني ؛ فتأمل!

والحديث صحيح ؛ فإن له شواهد كثيرة في «الصحيحين» ، وغيرهما ، تجد بعضها في «أحكام الجنائز» (ص٣٤ ـ المعارف) ، و«صحيح الترغيب» كتاب النكاح رقم (١٩٩٩) .

٣٤٤٢ ـ (ما مِن امْرأةٍ تنزعُ ثيابَها في غيْرِ بيتها ؛ إلا هتكتْ ما بينَها وبينَ اللهِ من سِتْرٍ) .

أخرجه أحمد في «المسند» (٣٦٢/٦) ، والدَّولابي في «الأسماء والكنى» (١٣٤/٢) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٥٢/٢٥٥/٢٤) من طرق عن عبدالله ابن وهب : أخبرني حيوة بن شريح قال : حدثني أبو صخر أن يُحَنَّس أبا موسى حدّثه أن أم الدرداء حدثته :

أن رسول الله ﷺ لقيها يوماً ، فقال :

«من أين جئت يا أم الدرداء؟!» .

قالت : من الحمّام ، فقال لها رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد جيد رجاله ثقات رجال مسلم ، وفي بعضهم كلام لا يضر ؛ ووهو مخرج تخريجاً مختصراً في «آداب الزفاف» (ص١٤٠) ، و«غاية المرام» (ص١٣٦ ـ ١٣٧) ، و«التعليق الرغيب» (٨/٩٠/١) . وقال المنذري فيه :

«رواه أحمد ، والطبراني في «الكبير» بأسانيد ، رجالها رجال (الصحيح)»!

كذا قال ! وفيه سقط بينه قول الهيثمي في «المجمع» (٢٧٧/١) :

« . . ورجال أحدها رجال (الصحيح)» .

على أن قولهما : «بأسانيد» خطأ ، والصواب : «بإسنادين» ؛ لأنه ليس له عندهما إلا إسناد آخر ؛ يرويه عبد الله بن لهيعة عن زَبَّان بن فائد عن سهل بن معاذ عن أبيه أنه سمع أم الدرداء تقول :

خرجت يوماً من الحمام ، فلقيني رسول الله ﷺ ، فقال :

«من أين يا أم الدرداء؟!» .

قالت : من الحمام ، فقال :

«والذي نفسي بيده! ما من امرأة تضع ثيابها في غير بيت أحد من أمهاتها ؛ إلا وهي هاتكة كل ستر بينها وبين الرحمن» .

أخرجه أحمد (٣٦١/٦ ـ ٣٦٢) ، والطبراني (٢٥٢/٢٤ ـ ٦٤٥/٢٥٣) .

وتابعه رِشْدين بن سعد عن زبان بن فائد به .

أخرجه الطبراني (٦٤٦) .

قلت : وهذا إسناد يمكن الاستشهاد به ؛ فإن زبان بن فائد ليس شديد الضعف ؛ فقد قال الذهبي في «الكاشف» :

«فاضل ، خيِّر ، ضعيف» .

وقال في «المغني» :

«ضُعِّف ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث» .

وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته» .

فقوله في آخر ترجمة أم الدرداء ـ واسمها خيرة ـ من «الإصابة» بعدما عزاه للطبراني فقط :

«وسنده ضعيف جدّاً»!

فهو مردود بقوله في «التقريب» ، وبالطريق الأولى ، فهي شاهد قوي له . ويبدو أن الحافظ لم يستحضرها ، وإلا ؛ كان اكتفى بها دون الأخرى التي ضعفها جدّاً ، هذا هو اللائق بحفظه وعلمه ، ولكن جل من أحاط بكل شيء علماً!

وأعجب من ذلك : الخبط والخلط الذي وقع فيه تلميذه الشيخ إبراهيم الناجي ـ على خلاف عادته وتحقيقه ـ ؛ فإنه قال متعقباً لقول المنذري المتقدم (ق٣٧/١) :

«فإن كان ذكر (الأسانيد) يعود إلى الطبراني دون أحمد ، وإلا ؛ فهو غير مُسلّم ، وقد عزاه الشيخ نور الدين الهيثمي في كتابه «مجمع الزوائد» إليهما ؛ لكن لم يذكر (الأسانيد) ، وقال : «رجالهما ثقات» ، وعزاه شيخنا الحافظ ابن حجر في مصنفه في أسماء الصحابة في ترجمة (أم الدرداء الكبرى) إلى أبي يعلى والطبراني ، وذكر

أنهما أخرجاه من طريق زبان ، وسنده ضعيف جداً انتهى . فإن كان الطبراني أخرجه من غير هذه الطريق ـ وما أظن ذلك ـ ولا سيما راواية (كذا) ابن لهيعة له عن زبان عن سهل ، وإلا ؛ فما قاله المصنف والهيثمي مردود ؛ إذْ (زبان) وشيخه (سهل) من الرواة المختلف فيهم الذين أفردهما المصنف في آخر هذا الكتاب ، فقال . .» .

قلت : ثم أطال النفس في نقل أقوال الحفاظ في (زبان) في توثيقه وتضعيفه في غير طائل في نحو نصف صفحة ؛ لأنه على التسليم بضعفه ؛ فقد قدمت الجواب عنه ، فلا نعيده ، ولكن لا بد من بيان ما يتعجب صدوره منه :

أولاً : أنه لم يَعُدْ إلى «مسند أحمد» ، و«معجم الطبراني» ليتبين له أنه لا فرق بين روايته ورواية أحمد !

ثانيـاً : ما نسبه للهيثمي في «المجمع» لم أره ، وهو خلاف ما نقلته آنفاً عنه ، وأخشى أن يكون قد انتقل بصره عند الكتابة إلى حديث آخر ، كما حكى هو مثله مراراً عن المنذري .

ثالثـاً : قوله : «وما أظن ذلك» مما يؤكد ما ذكرته في (أولاً) ، وإلا ؛ لعرف أنه رواه الطبراني وكذا أحمد من غير طريق (زبّان) .

رابعاً : ما نسبه لابن حجر أنه عزاه لأبي يعلى ؛ ليس في النسخة المطبوعة من «الإصابة» ، فإن كان ذلك في بعض النسخ منه ؛ فهو وهم من مؤلفه ، وإلا ؛ فمن أوهام الناجي ؛ فإن المؤلف لم يذكره في «المطالب العالية» المجردة ، ولا في «المسندة» .

خامساً : من آثار عدم رجوعه إلى «المسند» و«الطبراني» : أنه أقر شيخه على قوله : «وسنده ضعيف جداً» ، وذلك يستلزم تضعيفه للحديث ، ولذلك بنى عليه قوله فيما بعد (٣٧/١ ـ ٢) :

«ومقتضى الحديث المذكور : أنه كان في زمنه عليه الصلاة والسلام بالمدينة حمام ، والوارد خلافه ، وأنه أخبر بفتح بلاد الشام من ذوات الحمام بعده ودخولهم (هنا كلمتان لم أستطع قراءتهما أصابتهما الماء) جماعات من الصحابة حينئذٍ ، وهكذا قالت عائشة وأم سلمة لأولئك النسوة دخلن عليها بعد موته ممن يدخلها (!) ، وهذا كله ظاهر غير خافٍ» !

كذا قال ! ومع ما في العبارة من خفاء بعض الألفاظ ؛ فالمقصود منه ظاهر ؛ وهو في ذلك تابع لبعض المتقدمين أقدمهم - فيما علمت - الخطيب ؛ فإنه قال في كتابه «الموضح» (١/٣٦٢) بعد أن ضعف حديث (زبان) :

«مع أن الحديث تبعد صحته ؛ لأن المدينة لم يكن بها حمام على عهد رسول الله ﷺ ، والحمامات إنما كانت في ذلك الوقت ببلاد الشام ، وبلاد فارس» !

ثم احتج لما قال بما رواه من طريق الإفريقي عن عبدالرحمن بن رافع عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً :

«إنها ستفتح لكم أرض الأعاجم ، وستجدون فيها بيوتاً يقال لها : الحمامات . . .» الحديث .

قلت : وهذا من الغرابة بمكان ؛ أن يحتج بمثل هذا الحديث ، والإفريقي ضعيف ، وكذا شيخه ؛ كما كنت نقلته عن الحافظ في «غاية المرام» (١٩٢) ، ثم زدته بياناً في «الضعيفة» (٦٨١٩) .

وأغرب منه : تجاهل الشيخ الناجي هذا الضعف ، وقد أشار إليه المنذري (١/٨٨/٢) ، ولم يتعقبه الناجي بشيء ! تجاهله بجزمه نسبته إلى النبي ﷺ بقوله المتقدم :

«وأنه أخبر بفتح . . .» إلخ .

وكذلك تجاهل الخطيب حديث الترجمة المصرح بصحبة أم الدرداء ، مع كونه في «سنن أبي داود» مما لا يخفى على من هو دونه حفظاً ، وأوهم أنه ليس له طريق إلا طريق (زبان) ، وجزم بأن أم الدرداء هذه لا صحبة لها ، مع أنه ذكر لها حديثاً آخر صرحت فيه بسماعها من النبي ﷺ ؛ وقال فيه (١/٣٦٣) :

«هذا حديث متصل الإسناد صالح الرجال» !

وتعقبه الشيخ المعلمي في تعليقه عليه بأن فيه شهر بن حوشب ، وأنه سماها في رواية أحمد (أسماء بنت يزيد) : أنها سمعت النبي ﷺ . . . ، فراجعه .

ثم حكى الخلاف في صحبتها عن الحفاظ ، فمِن مثبت ، ومن نافٍ ، ولا أشك في أن الإثبات أصح لحديث الترجمة ، ولأن الحفاظ أكثرهم عليه وعلى رأسهم علي بن المديني ، كما في «الإصابة» ، وذكرها في الصحابة ابن حبان في «الثقات» (٣/١١٦ و٣٥٨) ؛ وبذلك جزم الذهبي في «التجريد» (٢/٢٦٦/٣٢٠٢) .

وأما ابن الجوزي ؛ فقد تعنَّت وبالغ ؛ فأورد الحديث في «العلل» (١/٣٤١) من رواية أحمد ، فقال :

«وأما أبو صخر ؛ فاسمه (حميد بن زياد) ، ضعفه يحيى . وهذا الحديث باطل ، لم يكن عندهم حمام في زمن رسول الله ﷺ » !

قلت : هذا تعنت ظاهر ؛ فإن الرجل مختلف فيه ، ولا يجوز الاعتماد على قول المضعف إلا بعد الموازنة بينه وبين قول من وثقه ، وإلا ؛ لم يسلم لنا من الحديث إلا القليل ، ولذلك قال الذهبي في «الكاشف» :

«مختلف فيه ، قال أحمد : ليس به بأس» .

ولذلك ؛ أورده في «الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد» (٩٣/٩٧) .

ونحوه قول الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يهم» .

ثم هو ممن احتج بهم مسلم في «صحيحه» ، فروى له غير ما حديث ، منها حديث أبي هريرة في اتباع الجنازة والصلاة عليها ، وهو مخرج في «أحكام الجنائز» (ص٨٩) ، وصحح له ابن حبان والحاكم وغيرهما .

قلت : فمثله لا ينزل حديثه عن مرتبة الحسن ، فكيف وتشهد له الطريق الأخرى كما تقدم؟! فكيف وله طريق ثالث ؛ يرويه محمد بن حِمْيَر عن أسامة بن سهل عن أبيه أنه سمع أم الدرداء تقول :

خرجت من الحمام ، فلقيني رسول الله ﷺ . . . الحديث .

أخرجه الخطيب في «الموضح» (٣٥٩/١) ، وأعله بقوله (ص٣٦٢) :

«أسامة بن سهل مجهول» .

قلت : وهو مما يستفاد ويستدرك على كتب التراجم المعروفة ؛ فإنها قد خلت منه ، حتى «الجرح والتعديل» ، و«ثقات ابن حبان» ، و«لسان الميزان» وغيرها!

ولا ينافيه حديث عائشة الذي تشبث به الشيخ الناجي وغيره ، على أن ابن الجوزي قد تعنت فيه أيضاً[1] ، ولفظه :

دخل نسوة من أهل الشام على عائشة ـ رضي الله عنها ـ ، فقالت : ممن أنتن؟

---

(١) وذلك لأنه لم يورده إلا من طريق واهية ، غير طريق «السنن» المعروفة الصحيحة ، وهي مخرجة في «آداب الزفاف» (١٤١) .

قلن : من أهل الشام ، قالت : لعلكن من الكورة التي تدخل نساؤها الحمام؟ قلن : نعم ، قالت : أما إني سمعت رسول الله ﷺ يقول :

«ما من امرأة تخلع ثيابها . . .»الحديث .

قلت : هذا لا ينافي حديث الترجمة المثبت لوجود الحمام في المدينة زمن النبي ﷺ ؛ إذ غاية ما فيه أن حمص كانت مشهورة بدخول النساء الحمامات ، بخلاف المدينة ، فقالت السيدة عائشة ما قالت . وقد صح أن جماعة من الصحابة دخلوا الحمام ، مثل عبدالله بن عمر ، وأبي الدرداء ، وبلوه وعرفوا فائدته ، فقال أبو هريرة وابن عمر :

نِعْمَ البيتُ الحمامُ ؛ يذهب الدرن ، ويذكِّر بالنار[1] .

فإن كان هذا بعد فتح دمشق وحمص ؛ فذلك لا ينفي أن يكونوا بدؤوا بإنشائها في المدينة ، ولو في آخر حياته ﷺ ، فالقضية تاريخية ليست فقهية ، فلا يكفي فيها الاستنباط وعدم العلم ، بل لا بد من النص النافي الذي لا يقبل التأويل ، فكيف والنص المثبت ثابت؟! فتأمل!

هذا ما تحرر عندي في هذه القضية ؛ فإن أصبت فمن الله ، وإن أخطأت فمن نفسي ؛ والله تعالى أسأل أن يسدد خطاي لما يحب ويرضى .

(تنبيه) : لقد سقط حديث الترجمة من طبعة الثلاثة المعلقين لكتاب «الترغيب» ، دون أن يشيروا أدنى إشارة إلى ذلك ، وهو مما يدل على أنهم أبعد ما يكونون عن التحقيق الذي زعموه في المقدمة قائلين :

---

(١) وهي مخرجة تحت الحديث (٦٢٥٥ - الضعيفة) .

«مستفيدين من النسخ الخطية المشرقية، ومعتمدين أسلوب الجمع الضوئي الحديث، واضعين نُصب أعيننا تحقيق النصوص وسلامتها أولاً...»!

وما أحسن ما قيل: اقرأ تفرح، جرب تحزن! والله المستعان.

٣٤٤٣ - (كان يقولُ حينَ يريدُ أنْ ينامَ:

اللهمّ! فاطرَ السماواتِ والأرضِ! عالمَ الغيبِ والشهادةِ! ربَّ كلّ شيءٍ! وإله كلِّ شيءٍ! أشهدُ أنْ لا إلهَ إلا أنتَ، وحدَكَ لا شريكَ لكَ، وأنّ محمّداً عبدُك ورسولُك؛ والملائكةُ يشهدون، اللهمّ! إنِّي أعوذُ بك من الشّيطانِ وشِرْكِه، وأعوذُ بك أن أقرِفَ على نفْسي إثْماً، أو أردَّه إلى مسلم).

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٣/٤٠/٩٤) وفي «الدعاء» (٢/٩١٣/٢٦٣) من طريق ابن وهب: حدثني حُيَيٌّ عن أبي عبد الرحمن عن عبدالله بن عمرو قال: ... فذكره.

وتابعه ابن لهيعة: ثنا حُيَيٌّ بن عبدالله أن أبا عبدالرحمن الحبلي حدثه قال:

أخرج لنا عبدالله بن عمرو قرطاساً، وقال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا يقول... فذكر الدعاء مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ؛ وزاد:

قال أبو عبدالرحمن: كان رسول الله ﷺ يعلمه عبدالله بن عمرو أن يقول ذلك حين يريد أن ينام.

أخرجه أحمد (٢/١٧١): حدثنا حسن عن ابن لهيعة به.

وقال المنذري (١/٢١١/١٣) ـ وتبعه الهيثمي (١٠/١٢٢) ، وقلدهما المقلدون الثلاثة (١/٤٧١) ، فقالوا ـ :

«رواه أحمد بإسناد حسن»!

قلت : ابن لهيعة سيئ الحفظ معروف بذلك ، فهو حسن بالمتابع الذي قبله ، وبما يأتي .

وقد توبع حيي بن عبد الله ؛ فقال عبدالرحمن بن زياد بن أنعم عن عبدالله بن يزيد عن عبدالله بن عمرو ، فذكره نحو حديث ابن لهيعة .

أخرجه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١/٣٠١/٣٣٨) ، والطبراني أيضاً (١٣/٢٦/٥٢) ، والبيهقي في «الدعوات الكبير» (٢/١١٢/ ٣٥٣) ؛ وعندهما جملة التعليم لأبي بكر .

وإسناده ضعيف ؛ ابن أنعم ـ وهو الإفريقي ـ ضعيف .

وله طريق أخرى : عن أبي راشد الحُبْرَاني قال :

أتيت عبدالله بن عمرو بن العاص ، فقلت له : حدثنا ما سمعت من رسول الله ﷺ ؟ فألقى بين يدي صحيفة ، فقال : هذا ما كتب لي رسول الله ﷺ ؛ فنظرت فيها ؛ فإذا فيها :

أن أبا بكر الصديق قال : يا رسول الله ! علمني ما أقول إذا أصبحت وإذا أمسيت؟ فقال رسول الله ﷺ :

«يا أبا بكر ! قل . . .» فذكر الدعاء إلى قوله : «وأن أقترف على نفسي سوءاً ، أو أجُرّه إلى مسلم» .

أخرجه أحمد (٢/١٩٦) ، والبيهقي في «الدعوات» (١/رقم ٣٠) .

قلت : وإسناده حسن .

وله شاهد صحيح من حديث أبي هريرة ، وزاد في آخره :

«قله إذا أصبحت ، وإذا أمسيت ، وإذا أخذت مضجعك» .

وقد مضى تخريجه مبسطاً (٢٧٥٣ و٢٧٦٣) .

وبالجملة ؛ فالحديث عن ابن عمرو صحيح بهذه الطرق والشاهد .

٣٤٤٤ - (من قالَ إذا أوَى إلى فِراشِه :

الحمْدُ لله الذي كفَاني وآواني .

الحمدُ لله الذي أطْعمني وسقاني .

الحمدُ لله الذي مَنَّ عليَّ وأفْضلَ ، اللهم! إنِّي أَسألُك بعزَّتك أنْ تُنَجِّيَني من النّار ؛ فقدْ حَمِدَ اللهَ بجميعِ محامدِ الخلقِ كلِّهم) .

أخرجه الحاكم (١/٥٤٥ - ٥٤٦) ، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٧١٤/٢٢٩) ، والبيهقي في «الشعب» (٤٣٨٢/٩٣/٤) من طرق عن موسى بن إسماعيل : ثنا خلف بن المنذر : ثنا بكر بن عبدالله المزني عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي .

قلت : ورجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير خلف بن المنذر ، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/٢٧١) ، وقال :

«روى عنه موسى بن إسماعيل وأهل بلده» .

وقال البخاري في «التاريخ» :

« . . موسى بن إسماعيل ، ومسلم» .

والظاهر أنه يعني : مسلماً الفراهيدي ؛ فإنه من أهل بلده : البصرة .

ولم يعرفه المنذري ؛ فقال في «الترغيب» (١/٢١١/١٥) :

«رواه البيهقي ، ولا يحضرني إسناده الآن»!

٣٤٤٥ ـ (من بنَى للهِ مسْجداً ؛ بنَى اللهُ له بَيْتاً في الجنّةِ أوْسعَ منْه) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/٢٦٧ ـ ٢٦٨/٧٨٨٩) من طريق عثمان بن أبي العاتكة عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ علي بن يزيد ـ وهو الألهاني ـ ؛ ضعيف .

وعثمان بن أبي العاتكة ؛ صدوق ، ضعفوه في روايته عن الألهاني هذا ؛ كما قال الحافظ في «التقريب» .

لكن له شاهدان من حديث عبدالله بن عمرو ، وأسماء بنت يزيد بن السكن .

١ ـ أما حديث ابن عمرو ؛ فيرويه الحجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ به .

أخرجه أحمد (٢/٢٢١) .

ورجاله ثقات ؛ فهو حسن الإسناد ؛ لولا أن الحجاج ـ وهو ابن أرطاة ـ مدلس ؛

وقد عنعنه ، ومع ذلك صحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على «المسند» (١٦/١٢) !

وقد تابعه جرير بن حازم عن عمرو بن شعيب به ؛ إلا أنه خالفه في لفظه فقال :

« . . ولو قدر مفحص قطاة ؛ بنى الله له بيتاً في الجنة » ؛ فلم يذكر : « . . أوسع منه » .

أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/٩٥) .

٢ ـ وأما حديث أسماء بنت يزيد ؛ فيرويه محمود بن عمرو الأنصاري عنها مرفوعاً به .

أخرجه أحمد (٤٦١/٦) ، والعقيلي في «الضعفاء» (١٢٦/٢) ، والطبراني في «الكبير» (٤٦٨/١٦٥/٢٤) و«الأوسط» (٨٤٥٤/٢٠٩/٩) ؛ لكن لم يقع فيهما : «أوسع منه» .

قلت : وهذا إسناد حسن أو قريب من الحسن ؛ فإن رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ غير محمود بن عمرو الأنصاري ، وقد وثقه ابن حبان (٤٣٤/٥) ، وروى عنه اثنان ، مع ملاحظة أنه من التابعين ، وقال الذهبي :

«فيه جهالة» .

وقال الحافظ في «التقريب» :

«مقبول» .

ولذلك ؛ قال الهيثمي (٨/٢) بعدما عزاه للطبراني وأحمد :

«ورجاله موثقون» .

وبالجملة ؛ فالحديث بهذين الشاهدين يرتقي إن شاء الله تعالى إلى مرتبة الحسن ، ولا سيما وفي معناه حديث واثلة بن الأسقع مرفوعاً بلفظ :

« . . بنى الله عز وجل له بيتاً في الجنة أفضل منه » .

أخرجه أحمد ، والبخاري في «التاريخ» وغيرهما ؛ لكن في إسناده ضعف وجهالة ، ولذلك ؛ خرجته في «الضعيفة» (٦٧١٦) .

ولعله لما ذكرته من الشواهد ؛ سكت الحافظ في «الفتح» (١/٥٤٦) عن حديث الترجمة ، وعن حديث واثلة . والله أعلم .

٣٤٤٦ ـ (من خرجَ حتّى أتَى هذا المسجدَ ـ مسجدَ قُباء ـ فصلّى فيه ؛ كان له عِدْل عمْرةٍ) .

أخرجه البخاري في «التاريخ» (١/١/٩٦) ، والنسائي (١/١١٣ ـ ١١٤) ، وابن ماجه (١٤١٢) ، والحاكم (٣/١٢) ، ومن طريقه : البيهقي في «شعب الإيمان» (٣/٤٩٩/٤١٩١) ، وأحمد (٣/٤٨٧) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/٩٠ ـ ٩١/٥٥٥٨ و٥٥٥٩ و٥٥٦١ و٥٥٦٢) من طرق عن محمد بن سليمان الكَرْماني قال : سمعت أبا أمامة بن سهل بن حُنَيْف قال : قال أبي : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقا ل الحاكم :

«صحيح الإسناد» ؛ ووافقه الذهبي ، وأقره المنذري في «الترغيب» (٢/١٣٨ ـ ١٣٩) .

قلت : وهو كما قالوا ؛ فإن الكرماني هذا قد وثقه ابن حبان (٧/٣٧٢) ، وروى عنه جماعة من الثقات ، عددهم في «التهذيب» ستة ، وصحح له الحاكم والذهبي كما رأيت . فقوله في «الكاشف» :

«وثق» ! ليس عندي كما ينبغي ، ومثله قول الحافظ : «مقبول» ، وحقه أن يقولا : «صدوق» كما قالوا فيمن هو أدنى منه شهرة ، وأقل عنه رواية .

وقد خالفه في متنه بعض الضعفاء ، فقال موسى بن عُبَيْدة : أخبرني يوسف ابن طهمان عن أبي أمامة بن سهل به ، ولفظه :

«من توضأ فأحسن وضوءه ، ثم دخل مسجد قباء ، فركع فيه أربع ركعات ؛ كان ذلك عدل رقبة» .

أخرجه الطبراني (٥٥٦٠) ، والعقيلي (٤/٤٥٠) مختصراً بلفظ :

«من توضأ في منزله ، ثم أتى مسجد قباء ، فصلى فيه أربع ركعات ؛ كان كعدل عمرة» .

أورده في ترجمة (يوسف بن طهمان) من طريق البخاري ؛ وقال :

«لا يتابع عليه» .

ثم ساقه من طريق البخاري . وقال الذهبي في ترجمته من «الميزان» ، و«المغني» :

«واهٍ» .

وسبقه إلى ذلك المنذري ؛ كما يأتي .

ثم قال العقيلي :

«وقد روي من غير هذا الوجه بإسناد أصلح من هذا ، خلاف هذا اللفظ» .

قلت : يشير إلى حديث الترجمة . والله أعلم .

وموسى بن عُبيدة : هو الربذي ؛ ضعيف .

وقد تابعه إسماعيل بن المعلى الأنصاري عن يوسف بن طهمان به مختصراً مثل حديث الترجمة ، وزاد :

«ومن خرج على طهر لا يريد إلا مسجدي هذا ـ يريد مسجد المدينة ـ ليصلي فيه ؛ كان بمنزلة حجة» .

وهي زيادة منكرة ، علقها البيهقي على يوسف بن طهمان عقب حديث الترجمة ؛ مشيراً إلى أن الآفة يوسف هذا . وقال المنذري :

«انفرد بهذه الزيادة يوسف بن طمهان ، وهو واهٍ . والله أعلم» .

قلت : وراويها عنه إسماعيل بن المعلى الأنصاري ؛ مجهول ؛ كما قال أبو حاتم ، والذهبي ، ولم يرو عنه غير يعقوب بن محمد الزهري ، وفيه ضعف ، ومع ذلك ذكره ابن حبان في «الثقات» (٣٦/٤٣) ؛ كشاهد من مئات الشواهد على تساهله في التوثيق ، فيمكن أن تكون آفة الزيادة منه ؛ لتفرده بها دون موسى بن عبيدة عن ابن طهمان الواهي . والله أعلم .

(تنبيه) : ساق البخاري عقب حديث إسماعيل هذا ، فقال :

«قال ابن رافع : نا زيد بن حباب : نا محمد بن سليمان الكرماني المدني سمع أبا هريرة عن النبي ﷺ مثله . وذكر زيد قال : أخبرني عبيد بن محصن الأزدي : سمع أبا أمامة بن سهل عن أبيه عن النبي ﷺ . وعن زيد عن موسى ابن عبيدة عن يوسف بن طهمان عن أبي أمامة عن النبي ﷺ مثله» .

أقول : فلا أدري هل أراد الإمام البخاري بقوله : «مثله» : مثل حديث إسماعيل الذي قبله بشطريه؟! أم أراد الشطر الأول منه الخاص بمسجد قباء؟! هذا هو الظاهر لي ـ والله أعلم ـ ؛ لأن حديث الكرماني ، وحديث موسى بن عبيدة

ليس فيها الشطر الثاني عند البخاري ؛ كما تقدم .

ثم لا أدري هل أراد بهذه الروايات الثلاث التي ساقها عن زيد بن حباب الإشارة إلى سعة حفظه الذي شهد له به جمع ، أم أشار إلى وهمه الذي وصفه به أحمد وغيره؟! هذا مما لم يتبين لي! وفوق كل ذي علم عليم .

ثم إن لحديث الترجمة شاهداً مختصراً من حديث أُسَيْد بن ظُهَيْر الأنصاري بلفظ :

«صلاة في مسجد قباء كعمرة» .

صححه الترمذي ، والحاكم ؛ لكن فيه من لا يعرف إلا بروايته لهذا الحديث عن أسيد ؛ كما بينت في «التعليق الرغيب» ، لكنه يصلح شاهداً إن شاء الله تعالى .

٣٤٤٧ ـ (لا تجادلُوا بالقُرْآن ، ولا تكذِّبُوا كتابَ الله بعضَه ببعْض ؛ فوالله ! إنّ المؤْمنَ لَيجادلُ بالقرآنِ فيُغلَبُ ، وإنّ المنافقَ لَيجادلُ بالقرآنَ فيَغلِبُ) .

أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٩٤٢/٧٤/٢) : حدثنا محمد بن الحسين (!) بن قتيبة قال : ثنا محمد بن خلف : ثنا أبو اليمان : ثنا صفوان بن عمرو عن عبدالرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن النَّوَّاس بن سَمْعان عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات من رجال «التهذيب» ؛ غير ابن قتيبة هذا ، وهو (محمد بن الحسن بن قتيبة العسقلاني) ، تحرف اسم (الحسن) إلى (الحسين) في المطبوعة ، والتصحيح من النسخة المصورة (١٨٧/١) وغيرها ، فقد روى له الطبراني في «المعجم الأوسط» عدة أحاديث عن محمد بن خلف هذا ـ وهو أبو

نصر العسقلاني ـ ؛ فانظر إن شئت (ج٧/الأرقام : ٦٦٦٤ و٦٦٦٥ و٦٦٨٠ ـ ٦٦٨٢) .

وإذا صح هذا ؛ فالرجل وثقه الدارقطني والذهبي ، وعليه ؛ فالسند صحيح والحمد لله .

وقد خالف أبا اليمان في إسناده إسماعيل بن عياش ، فقال : عن صفوان بن عمرو عن عبدالرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن جده رفعه . . . فذكره بتمامه ؛ غير أنه قال في المنافق :

«فيطلب»[1] !

أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٣/١٦٠ ـ الغرائب الملتقطة) من طريق أبي محمد الخلال : حدثنا الحسين بن أحمد بن العباس الموصلي : حدثنا خالد بن مرداس : حدثنا إسماعيل بن عياش . . .

وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير الحسن بن أحمد الموصلي هذا ؛ فلم أعرفه ، ولعل المخالفة منه .

والجملة الأولى منه : «لا تجادلوا بالقرآن» ؛ مضى له شاهد برقم (٢٤١٩) بزيادة :

«فإن جدالاً فيه كفر» .

وتحته شاهد للجملة ، وآخر للزيادة بلفظ :

«المراء في القرآن كفر» .

وهو مخرج في «الروض النضير» (١١٢٤ و١١٢٥) ، وصححه ابن عبدالبر في «الجامع» (٢/٩٢٨ ـ ابن الجوزي) ، وزعم أنه لا يصح غيره ! انظر تخريج الأخ أبي

---

(١) وهكذا ذكره السيوطي في «الجامع الكبير» (٢/٨٨١) من رواية الديلمي !

الأشبال الزهيري في تعليقه عليه ، فقد ذكر له عدة شواهد صحح أحدها من حديث أبي جهم ، وهو مخرج في «الروض» من رواية أحمد وغيره .

(فائدة) : قال ابن عبدالبر عقب الحديث :

«والمعنى : أن يتمارى اثنان في آية ؛ يجحدها أحدهما ويدفعها ، أو يصير فيها إلى الشك ، فذلك هو المراء الذي هو الكفر .

وأما التنازع في أحكام القرآن ومعانيه ؛ فقد تنازع أصحاب رسول الله ﷺ في كثير من ذلك ، وهذا يبين لك أن المراء الذي هو الكفر : هو الجحود والشك كما قال عز وجل : ﴿**ولا يزال الذين كفروا في مرية منه**﴾ [الحج : ٥٥] ، والمراء والملاحاة غير جائز شيء منهما ؛ وهما مذمومان بكل لسان ، ونهى السلف رضي الله عنهم عن الجدال في الله جل ثناؤه في صفاته وأسمائه .

وأما الفقه ؛ فأجمعوا على الجدال فيه والتناظر ؛ لأنه علم يحتاج فيه إلى رد الفروع على الأصول للحاجة إلى ذلك ، وليس الاعتقادات كذلك ؛ لأن الله عز وجل لا يوصف إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسول الله ﷺ أو أجمعت عليه الأمة ، وليس كمثله شيء فيدرك بقياس أو بإنعام نظر ، وقد نهينا عن التفكر في الله ، وأمرنا بالتفكر في خلقه الدال عليه[1]» .

٣٤٤٨ - (من علِمَ الرمْيَ ثم تركَه ؛ فليسَ منّا ، أو قدْ عصَى) .

أخرجه مسلم (٦/٥٢) ، وأبو عوانة (٥/١٠٢ - ١٠٣) ، والبيهقي في «السنن» (١٠/١٣) ، والرُّوياني في «مسنده» (١/١٦٣/١٩٥) ، والطبراني في «المعجم

(١) قلت : وهو حديث قوي بمجموع طرقه ، وقد خرجت بعضها في «الصحيحة» (رقم١٧٨٨) ، ثم وجدت له مرسلاً صحيح الإسناد ، فألحقته به .

الكبيـر» (١٧/٣١٨/٨٨٢) من طرق عن الليث عن الحارث بن يعقوب عن عبدالرحمن بن شِماسة :

أن فُقَيْماً اللخمي قال لعقبة بن عامر : تختلف بين هذين الغرَضين ؛ وأنت كبير يشق عليك؟! قال عقبة : لولا كلام سمعته من رسول الله ﷺ لم أعانِ . قال الحارث : فقلت لابن شماسة : وما ذاك؟ قال : إنه قال : . . . فذكر الحديث ، والسياق لمسلم .

وتابعه ابن لهيعة عن الحارث بن يعقوب به .

أخرجه ابن عبدالحكم في «فتوح مصر» (ص٢٩٢) .

وليس في رواية أبي عوانة والطبراني :

« . . . أو قد عصى» .

ولم يذكرها الحافظ في «التلخيص الحبير» (٤/١٦٦) في الحديث ؛ وقد عزاه لمسلم ؛ فلعله أشار بذلك إلى ترجيح اللفظ الأول :

«فليس منا» بدون الشك . والله أعلم .

٣٤٤٩ - (إذا أردتَ أنْ تغزوَ ؛ اشْترِ فَرساً أدْهَمَ ، أغَرَّ ، مُحَجَّلاً ، مُطْلَقَ اليُمنى ؛ فإنّك تَغْنمُ وتسْلَمُ) .

أخرجه الحاكم (٢/٩٢) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/٢٩٣/٨٠٩) من طريق عُبَيْد بن الصَّبَّاح : أنبأ موسى بن عُلَي بن رباح عن أبيه عن عقبة بن عامر رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم» ! ووافقه الذهبي ، وأقره المنذري في «الترغيب» (٢٠/١٦٢/٢) !

قلت : هذه غفلة عجيبة من هؤلاء الحفاظ ؛ فإن عبيد بن الصباح هذا : هو الخزَّاز ؛ كما في «الجرح» ، وقال :

«سألت أبي عنه؟ فقال : ضعيف الحديث» .

ثم هو ليس من رجال مسلم ، ولا من رجال أحد من بقية الستة ! وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤٢٩/٨) . وقال الهيثمي في «المجمع» (٢٦٢/٥) :

«رواه الطبراني ، وفيه عبيد بن الصباح ، وهو ضعيف» .

قلت : لكنه قد توبع ، فقال الوليد : حدثني ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عُلي بن رباح عن أبي قتادة الأنصاري :

أن رجلاً قال : يا رسول الله ! إني أريد أن أشتري فرساً ، فأيها أشتري؟ قال . . . فذكره ؛ إلا أنه قال :

«أرثم» مكان : «أدهم» .

وزاد بعد «اليمنى» :

« . .أو من الكميت على هذه الشِّية ؛ تغنم وتسلم» .

أخرجه الدارمي (٢١٢/٢) .

وابن لهيعة صدوق يستشهد به ، ولا سيما وقد رواه عنه أحد العبادلة مختصراً ، فقال الطيالسي في «مسنده» (٦٠٤/٨٤) : حدثنا عبدالله بن المبارك عن عبدالله بن عقبة الحضرمي عن عُلَي بن رباح به مرفوعاً بلفظ :

«خير الخيل : الأقرح ، الأرثم ، الأدهم ، المحجل ، طلق اليمين ، فإن لم يكن أدهم ؛ فَكُمَيْتٌ على هذه الشِّيَةِ» .

قلت : وهذا إسناد صحيح من رواية ابن المبارك عن ابن لهيعة ، وقد نسب فيه إلى جده (عقبة) . وقد أخرجه الترمذي (١٦٩٦) من طريق الطيالسي ، ووقع فيه : (ابن لهيعة) .

ثم أخرجه الترمذي ، والحاكم ، وابن حبان (١٦٣٣) من طريق يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن عُلَي بن رباح به . وقال الترمذي :

«حسن صحيح» .

وقال الحاكم :

«صحيح على شرط الشيخين» ، ووافقه الذهبي ، وأقره المنذري (١٩/١٦٢/٢) . وهو شاهد قوي لرواية الدارمي المتقدمة عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب .

٣٤٥٠ ـ (والذي نفسي بيدِه! لو طُوِّقْتِيهِ ؛ ما بلغتِ العُشُر من عملِه حتّى يرجعَ . يعني : زوجَها الغازي)

أخرجه الإمام أحمد (٤٣٩/٣) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤٤١/١٩٦/٢٠) من طريق رِشدين عن زَبَّان عن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه عن النبي ﷺ :

أن امرأة أتته ، فقالت : يا رسول الله ! انطلق زوجي غازياً وكنت أقتدي بصلاته إذا صلى ، وبفعله كله ، فأخبرني بعمل يبلغني عمله حتى يرجع؟ فقال لها :

«أتستطيعين أن تقومي ولا تقعدي ، وتصومي ولا تفطري ، وتذكري الله تبارك وتعالى ولا تَفتُري حتى يرجع؟» .

قالت : ما أطيق هذا يا رسول الله! فقال : . . . فذكره . والسياق لأحمد .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لحال رشدين المعروف بالضعف ؛ ومثله زبان وهو ابن فائد . وقال المنذري في «الترغيب» (٣٢/١٧٨/٢) :

«رواه أحمد من رواية رشدين بن سعد ـ وهو ثقة عنده ـ ، ولا بأس بحديثه في المتابعات والرقائق» !

كذا قال ! وذهل عن إعلاله بـ (زبان) . وتبعه على ذلك الهيثمي ؛ فقال (٢٧٤/٥) :

«رواه أحمد ، والطبراني ، وفيه رشدين بن سعد ، وثقه أحمد ، وضعفه جماعة» !

قلت : والتضعيف هو المعتمد ؛ لقاعدة : (الجرح مقدم على التعديل) ؛ ولا سيما وهو قول الجمهور! على أن عزوهما لأحمد أنه وثقه هكذا مطلقاً ؛ يوهم أنه لم يضعفه أيضاً ، وليس كذلك ، فالروايات عنه مختلفة ، وهي :

الأولى : ما ذكرا من التوثيق ، وهي رواية ابن شاهين في كتابه «الثقات» (٣٥٢/١٢٩) عن شيخه البغوي عن أحمد قال :

«أرجو أن يكون ثقة ، أو صالح الحديث» .

لكن رواه ابن عدي في «الكامل» (١٤٩/٣) عن شيخه أيضاً البغوي ، فلم يذكر : «ثقة ، أو» !

الثانية : رواية الميموني قال : سمعت أبا عبدالله ـ يعني : أحمد بن حنبل ـ يقول :

رشدين بن سعد ليس يبالي عمن روى ، لكنه رجل صالح ، فوثقه هيثم بن خارجة ـ وكان في المجلس ـ ؛ فتبسم أبو عبدالله ، ثم قال : ليس به بأس في أحاديث الرقائق .

أخرجه العقيلي (٢/٦٧) .

الثالثة : رواية حرب بن إسماعيل قال :

سألت أحمد بن حنبل عن رشدين بن سعد؟ فضعفه وقدَّم ابن لهيعة عليه .

رواه ابن أبي حاتم (١/٢/٥١٣) .

الرابعة : رواية عبدالله بن أحمد قال : سمعت أبي يقول :

«رشدين بن سعد ؛ كذا وكذا» .

رواه العقيلي (٢/٦٦) وابن عدي أيضاً .

فأقول : مِنْ سَرْدِ هذه الروايات ؛ يتبين لنا أنها كلها متفقة على التضعيف إلا الرواية الأولى ؛ ففيها أنها ليس فيها جزم الإمام بتوثيقه وإنما الرجاء فقط ، وهذا لا يفيد الجزم كما هو ظاهر .

هذا أولاً .

وثانياً : لو فرضنا أنه يفيد الجزم ؛ فالجمع بين هذه الرواية والروايات الأخرى : أن التوثيق كان قبل أن يتبين له ضعفه ، وإذا كان الجرح مقدماً على التعديل في الأقوال المختلفة عن الأئمة ؛ لأن الجارح معه زيادة علم ، ومن علم حجة على من لم يعلم ؛ فهذا هو السبيل أيضاً في التوفيق بين الأقوال المختلفة عن الإمام الواحد ، ومن هذا يتبين خطأ المنذري والهيثمي في إطلاقهما عزو التوثيق لأحمد ؛ الموهم

أنه لم يضعفه أيضاً . وعليه ؛ فلا يعتمد على هذا التوثيق ؛ لمخالفته لأقوال الإمام الأخرى ، وأقوال الأئمة الآخرين .

ثم إن زبان - وهو ابن فائد - لم يوثقه أحد ، ولا خلاف في ضعفه ، فسكوتهما عنه خطأ آخر .

وثمة خطأ هو أهم مما تقدم ، وهو غفلتهما عن متابعة قوية لـ (زبان) عند الطبراني (رقم ٤٤٠) من طريقين عن ابن وهب : حدثني سعيد بن أبي أيوب عن خير بن نعيم عن سهل بن معاذ به .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات رجال مسلم إلى سهل بن معاذ . وسهل قد قال فيه الحافظ في «التقريب» :

«لا بأس به إلا في روايات زبان عنه» .

وقال المنذري في آخر «الترغيب» (٤/٢٨٤) :

«ضُعِّفَ ، وحسن له الترمذي ، وصحح له أيضاً ، واحتج به ابن خزيمة والحاكم وغيرهما ، وذكره ابن حبان في (الثقات)» .

قلت : فهو حسن الحديث على الأقل إذا كان الراوي عنه ثقة ، وقد أخرج له ابن حبان أيضاً حديثاً في النهي عن اتخاذ الدواب كراسي رقم (٥٥٩٠) ، وهو مخرج فيما تقدم برقم (٢١) .

وللحديث شاهد يزداد به قوة من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قيل للنبي ﷺ : ما يعدل الجهاد في سبيل الله عز وجل؟ قال :

«لا تستطيعونه» .

قال : فأعادوا عليه مرتين أو ثلاثاً؟ كلٌّ ذلك يقول :

«لا تستطيعونه» .

وقال في الثالثة :

«مثل المجاهد في سبيل الله ؛ كمثل الصائم القائم القانت بآيات الله ، لا يَفْتُرُ من صيام ولا صلاة ، حتى يرجع المجاهد في سبيل الله» .

رواه مسلم وغيره ، وسبق تخريجه برقم (٢٨٩٦) .

٣٤٥١ - (أبْشِرُوا ، أبْشِرُوا ؛ إنّه مَنْ صلَّى الصّلَواتِ الخَمْسَ ، واجْتنبَ الكبائر ؛ دخلَ من أيِّ أبوابِ الجنّة شاءَ :

عقوقَ الوالدين ، والشركَ بالله ، وقتْلَ النَّفْسِ ، وقَذْفَ المُحْصَنات ، وأكْلَ مالِ اليتيمِ ، والفِرَارَ مِنَ الزَّحْفِ . وأكلَ الربا) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٩ - ٨/١٣) من طرق عن عبدالعزيز ابن محمد عن مسلم بن الوليد بن رَبَاح عن المطلب بن عبدالله بن حنطب عن عبدالله بن عمرو قال :

صعد رسول الله ﷺ المنبر فقال :

«لا أقسم ، لا أقسم ، لا أقسم» .

ثم نزل فقال : . . . فذكره وزاد ؛ بعد جملة الجنة :

قال المطلب : سمعت رجلاً يسأل عبدالله بن عمرو : أسمعت رسول الله ﷺ يذكرهن؟ قال : نعم ؛ عقوق الوالدين . . . إلخ .

قلت : وهذا إسناد حسن إن شاء الله تعالى ، رجاله ثقات من رجال «التهذيب» ؛ غير مسلم بن الوليد بن رباح ، أورده ابن أبي حاتم فقال :

« . . مولى آل أبي ذباب ، روى عن المطلب بن عبدالله بن حنطب . وكان البخاري أخرج هذا الاسم في باب (الوليد بن مسلم بن أبي رباح) ، فقال أبو زرعة : إنما هو (مسلم بن الوليد) . وكذا قاله أبي» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وهو في «تاريخ البخاري» (٢٥٣٤/١٥٣/٢/٤) كما ذكر على القلب ! والصواب ما في «الجرح» كما جزم المحقق اليماني رحمه الله في تعليقه على «التاريخ» ، وكذلك ذكره الحافظ المزي في الرواة عن (المطلب بن عبدالله بن حنطب) من كتابه «تهذيب الكمال» .

وذكره كذلك ابن حبان في «الثقات» مختصراً ؛ فقال (٤٤٦/٧) :

«مسلم بن الوليد ، يروي عن أبيه عن أبي هريرة ، روى عنه ابن الهاد ، والدراوردي» .

وفيه فائدة هامة لم تذكر في (الكتابين) ، وهي رواية هذين الثقتين عنه : الدراوردي ـ وهو عبدالعزيز بن محمد ـ الراوي لهذا الحديث عنه ، وابن الهاد ، وحديثه عنه أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٤١٥٨ ـ الإحسان) ، وكنت أخرجته في «الإرواء» (٦٤/٧) قبل أن أقف على هذه الترجمة في «الثقات» ؛ فلتُسْتفد ، ولتنقل إلى هناك .

ولم يقف عليها المنذري ثم الهيثمي ، وتحرف عليهما اسم الجد (رباح) إلى : (العباس) ، فقال المنذري (٤/١٨٤/٢) :

«رواه الطبراني ، وفي إسناده مسلم بن الوليد بن العباس ، لا يحضرني فيه جرح ولا عدالة» !

وكذا في «مجمع الزوائد» (١/١٠٤) ؛ إلا أنه قال :

«ولم أر من ذكره»!

فأقول : ما كان ينبغي أن تخفى هذه الترجمة على الهيثمي ؛ لأنها في كتابه الذي ألفه في «ترتيب ثقات ابن حبان» (٣/٦٦/٢) ، ولكن جل من لا يخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء!

ولا يعترض على اتصال إسناد الحديث بقول الحافظ في «التقريب» في (المطلب بن عبدالله) :

«صدوق ؛ كثير التدليس والإرسال»!

وذلك ؛ لأنه أسند ولم يرسل ، وسمع ولم يدلس ، لأنه قال ـ كما تقدم ـ :

سمعت رجلاً يسأل عبدالله بن عمرو . . .

فثبت أنه متصل ، والحمد لله .

ثم إن الحديث له شواهد كثيرة ؛ فلا نطيل الكلام بذكرها .

٣٤٥٢ ـ (قال رجلٌ : الحمْدُ لله كثيراً ، فأعظَمَها الملَكُ أنْ يكتُبَها ، وراجعَ فيها ربَّه عزّ وجلّ ، فقيلَ له : اكْتبها كما قالَ عبْدِي : كثيراً) .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/٤٤/٢٠٨٢) قال : حدثنا أحمد ابن زهير ، قال : حدثنا يوسف بن عبدالملك الواسطي الدقيقي ـ أخو محمد بن

عبدالملك ـ قال : حدثنا زكريا بن عدي قال : حدثنا أبو معاوية عن عاصم الأحول عن أبي عثمان عن سلمان قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات ؛ غير يوسف بن عبدالملك الواسطي الدقيقي ، لم يترجم في كتب الجرح والتعديل . وقد أشار إلى ذلك المنذري بقوله في «الترغيب» (٣/٢٥٤/٢) :

«رواه الطبراني بإسناد فيه نظر» .

وبينه الهيثمي فقال (٩٦/١٠) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه يوسف بن عبدالملك الواسطي ؛ ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» .

قلت : وقد روى عنه (بحشل) في «تاريخ واسط» (ص١٠٩ و٢٣٦) ، فيصلح للاستشهاد[1] . وقد دعم حديثه المنذري بقوله :

«وروى أبو الشيخ ابن حيان من طريق عطية عن أبي سعيد مرفوعاً أيضاً :

«إذا قال العبد : الحمد لله كثيراً ؛ قال الله تعالى : اكتبوا لعبدي رحمتي كثيراً» . . .»!

ولقد أبعد النُّجعة! فقد رواه من الوجه المذكور : ابن أبي شيبة في «المصنف» (٩٤٨٤/٢٩٥/١٠) ، والطبراني في «الدعاء» (١٦٨٥/١٥٦٢/٣) .

وعطية : هو العوفي ؛ ضعيف ؛ كما هو معروف .

---

(١) ولم يترجم له السمعاني في مادة (الدقيقي) ، بينما ترجم لأخيه (محمد بن عبدالملك) ترجمة حسنة ، ووثقه .

ويشهد له أيضاً حديث أنس قال :

كنت مع رسول الله ﷺ جالساً ؛ إذ جاء رجل فسلم على النبي ﷺ والقوم ، فقال الرجل : السلام عليكم ورحمة الله ، فرد النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ عليه : «وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته» ، فلما جلس الرجل قال : الحمد لله كثيراً طيباً مباركاً كما يحب ربنا أن يحمد وينبغي له ، فقال له النبي ﷺ :

«كيف قلت؟» .

فرد عليه كما قال ، فقال النبي ﷺ .

«والذي نفسي بيده! لقد ابتدرها عشرة أملاك ؛ كلهم حريص على أن يكتبها ، فما دروا كيف يكتبونها؟! حتى يرفعوها إلى ذي العزة ، فقال : اكتبوها كما قال عبدي» .

أخرجه أحمد (٣/١٥٨) : ثنا خلف عن حفص بن عمر عن أنس . . .

ومن هذا الوجه أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٣٤١/٢٨٩) ، وكذا ابن السني (٤٣٨/١٤٢) .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ لكنْ خلف ـ وهو ابن خليفة ـ كان اختلط في الآخر .

وبالجملة ؛ فالحديث حسن على الأقل بمجموع ما ذكرنا . والله أعلم .

٣٤٥٣ ـ (التّاجرُ الأمينُ الصدوقُ المسلمُ : معَ [النبيِّينَ ، والصّدِّيقين ، و] الشُّهداءِ يومَ القيامةِ) .

أخرجه ابن ماجه (٢١٣٩) ، وابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (٢١٥/٧٣) ،

والمخلِّص في «الفوائد المنتقاة» (١/٤/٨) ، وابن حبان في «الضعفاء» (٢/٢٣٠ - ٢٣١) ، والحاكم (٢/٦) ، والدارقطني في «السنن» (٣/٧/١٧) ، وكذا البيهقي (٥/٢٦٦) ، و«الشعب» أيضاً (٢/٨٦/١٢٣٠ و٤/٢٢١/٤٨٥٠) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٨/١٩٢/٧٣٩٠) من طريق كثير بن هشام : ثنا كلثوم بن جَوْشَن القُشَيْري عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

والزيادة للدارقطني ، وابن حبان ؛ وقال :

«كلثوم بن جوشن يروي عن الثقات المقلوبات ، وعن الثقات الموضوعات» !

كذا قال ! وهو من غُلْوائه ومبالغاته ، فقد ذكره أيضاً في «ثقاته» (٧/٣٥٦) ، وهو أقرب ، فقد قال ابن أبي حاتم (٣/١٦٤) :

«سألت أبي عن كلثوم بن جوشن؟ فقال : ضعيف الحديث» :

وروى عن ابن معين أنه قال :

«ليس به بأس» .

ووثقه البخاري ؛ كما في «تهذيب الحافظ» وغيره ، فهو وسط حسن الحديث إن شاء الله تعالى . والحاكم لما قال عقب الحديث :

«كلثوم هذا بصري قليل الحديث» .

لم يتعقبه الذهبي في «تلخيصه» ؛ إلا بقوله :

«قلت : ضعفه أبو حاتم» .

ولكنه في «الميزان» قواه ، فقال في ترجمته :

«وثقه البخاري ، وقال ابن معين : لا بأس به . وقال أبو حاتم : ضعيف . وقال أبو داود : منكر الحديث ، وقال ابن حبان . . .(فذكر قوله المتقدم) ، والحديث لم يذكر له ابن حبان سواه ؛ هو حديث جيد الإسناد صحيح المعنى ، ولا يلزم من المعية أن يكون في درجتهم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ومن يطع الله والرسول . . .﴾ الآية» .

وهذا هو الذي اطمأنت إليه النفس أخيراً ، وانشرح له الصدر بعد أن كنت ضعفته في بعض التخريجات ، فاللهم غفراً !!

وله شاهد من حديث الحسن عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به .

رواه جمع منهم الترمذي - وحسنه - ، وأقره البغوي في «شرح السنة» (٢٠٢٥/٤/٨) ، والمنذري في «الترغيب» (١/٢٨/٣) ، والحافظ ابن كثير في «التفسير» (٥٢٣/١) . وأعله الحاكم بالانقطاع بين الحسن - وهو البصري - وأبي سعيد الخدري ، فهو شاهد حسن إن شاء الله تعالى .

وأما الثلاثة المقلدة ؛ فقد قلبوا الحكم لجهلهم ، فحسنوا حديث أبي سعيد تقليداً للترمذي ، وضعفوا حديث الترجمة تقليداً لصاحب «الزوائد» !!

٣٤٥٤ - (كفُّوا صِبْيانَكم عندَ فَحْمةِ العشاءِ ، وإيّاكُم والسَّمرَ بعدَ هَدْأةِ الرِّجْلِ ؛ فإنّكُم لا تدْرُون ما يَبُثُّ اللهُ من خَلْقِه؟! فأَغْلِقوا الأَبوابَ ، وأَطفِئُوا المصْباحَ ، وأكفئوا الإناءَ ، وأوكوا السّقاء) .

أخرجه الحميدي في «مسنده» (١٢٧٣/٥٣٥) : ثنا سفيان قال : ثنا أبو الزبير : أنه سمع جابر بن عبدالله يقول : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم ، وقد أخرجه كما سيأتي دون تصريح أبي الزبير بالتحديث ، وهذه فائدة عزيزة حفظها لنا الحميدي رحمه الله ، ولذلك خرجته .

وأخرجه مسلم (٦/١٠٧) من طريق عبدالرحمن : حدثنا سفيان به ؛ إلا أنه لم يسق لفظه ؛ وقال : «بنحو حديث زهير» .

يعني الذي قبله ، وقد ساقه ، وعنه البغوي في «شرح السنة» (١١/٣٩٣) وصححه ـ من طريقين عنه عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً :

«لا ترسلوا **فَواشِيَكم** وصبيانكم إذا غابت الشمس ؛ حتى تذهب فحمة العشاء ؛ فإن الشياطين تنبعث إذا غابت الشمس حتى تذهب فحمة العشاء» .

وهكذا أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٥/٣٣٣) ، وأبو داود في «سننه» (٢٦٠٤) ، والبيهقي (٥/٢٥٦) ، وأحمد (٣/٣١٢ و٣٨٦ و٣٩٥) .

ورواه ابن خزيمة في «صحيحه» (١/٦٨/١٣٢ و٤/١٤٨/٢٥٩٠) ، وعنه ابن حبان (٢/٢٨٥/١٢٧٢) ، وأحمد (٣/٣٠١) من طريق فِطْرِ بن خليفة عن أبي الزبير به نحوه .

وتابعه عطاء بن أبي رباح عن جابر ببعضه .

رواه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في «الإرواء» (١/٧٩ ـ ٨٠) .

وفي رواية لهما بلفظ :

«إذا كان جُنْحُ الليل ؛ فكفوا صبيانكم ؛ فإن الشياطين تنتشر حينئذٍ . . .» الحديث . وتقدم تخريجه برقم (٤٠) .

(فائدة) : (الفواشي) : كل شيء ينتشر من المال ، كالغنم ، والإبل السائمة ، وهي جمع (فاشية) ، يقال : أفشى الرجل : إذا كثر فواشيه . و(فحمة العشاء) : شدة سواد الليل ، وذلك يكون في أول الليل ، حتى إذا سكن فوره ؛ قَلَّت الظُلمة ، شبه سواده بسواد الفحم .

يقول : لا تسيروا في أول الليل حين تفور الظلمة ، ولكن أمهلوا حتى تعتدل الظلمة . قال ابن الأعرابي : يقال للظلمة بين الصلاتين : (الفحمة) ، وللظلمة التي بين العتمة والغداة : (العسعسة) .

كذا في «شرح السنة» (١١/٣٩٤) .

(تنبيه) : لقد تفردت رواية أبي الزبير المعنعنة بذكر : « . . فواشيكم» في الحديث دون رواية سفيان عنه المصرحة بالتحديث ، ودون من تابعه من الثقات كعطاء بن أبي رباح كما تقدم من رواية الشيخين ، وهي من رواية ابن جريج عنه .

وقد تابعه عمرو بن دينار ، فقد قال ابن جريج عقبها :

«وأخبرني عمرو بن دينار سمع جابر بن عبدالله نحو ما أخبرني عطاء» .

أخرجاه أيضاً ؛ البخاري (٣٣٠٤) ، ومسلم (٦/١٠٩) ، وكذلك أخرجه أبو عوانة (٥/٣٣٣) .

وعليه ؛ فإني أخشى أن تكون غير محفوظة ؛ إلا إن وجد لها طريق آخر ، أو شاهد ؛ وإلا فهي منكرة أو شاذة ، وهذا ما أرجحه بعد البحث الشديد . والله تعالى أعلم .

٣٤٥٥ - (رخَّصَ ﷺ للمسافر ثلاثةَ أيّام وليـاليَهنَّ ، وللمُقيمِ يوماً وليلةً - إذا تطهَّر فلبسَ خُفَّيْهِ - أنْ يمسحَ عليهما) .

أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١/٩٦/١٩٢) ، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٥٠) ، والدارقطني في «سننه» (١/١٩٤/١) ، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١١/١٥٥) - والسياق لهم - ، والشافعي في «الأم» (١/٢٩) ، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/١٧٩) ، وابن الجارود في «المنتقى» (٣٩/٨٧) ،وابن حبان (١٨٤/٧٢ - الموارد) ، وابن ماجه (٥٥٦) ، والبيهقي في «سننه» (١/٢٨١) كلهم من طرقٍ عن عبدالوهاب بن عبدالمجيد : نا المهاجر بن مَخْلَدٍ أبو مَخْلَدٍ عن عبدالرحمن بن أبي بكرة عن أبيه عن النبي ﷺ : أنه رخص . . . الحديث .

ورواه بعضهم عنه ؛ إلا أنه جعل مكان : (المهاجر) : (خالداً الحذاء) .

أخرجه البيهقي (١/٢٧٦) ، وقال :

«ورواية الجماعة أولى أن تكون محفوظة» .

ثم روى عن الترمذي أنه سأل البخاري : أي حديث عندك أصح في التوقيت في المسح على الخفين؟ قال :

«حديث صفوان بن عَسَّالٍ ، وحديث ابن أبي بكرة حسن» .

قلت : حديث صفوان صححه الترمذي ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، وهو مخرج في «الإرواء» (١/١٤٠/١٠٤) ، وإسناده حسن ، فالحديث به صحيح ؛ لأن المهاجر بن مخلد مختلف فيه ، وقد صححه الشافعي ، كما رواه البيهقي في «المعرفة» (١/٣٤٢) فقال :

«قال الشافعي في رواية حرملة : وإنما أخذنا في التوقيت ؛ لحديث المهاجر ، وكان إسناداً صحيحاً ، وشد مسح المسافر حديث صفوان بن عسال» .

قال الحافظ في «التلخيص» (١٥٧/١) :

«وصححه الخطابي أيضاً» .

ويزيده قوةً حديثُ أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«إذا أدخل أحدكم رجليه في خفيه وهما طاهرتان ؛ فليمسح عليهما . . .» الحديث مثله .

رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه ، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٢٠١) ، وذكرت تحته طريقاً أخرى لحديث صفوان بإسناد صحيح عنه .

وبهذه المناسبة أقول :

أما ما رواه ابن أبي شيبة (١٨٦/١) من طريق إسماعيل بن سُمَيْعٍ قال : حدثني أبو رزين قال : قال أبو هريرة :

ما أبالي على ظهر خفي مسحت ، أو على ظهر حمار !!

فهو منكر جداً ، وإن كان رجال إسناده ثقاتٍ من رجال مسلم ؛ فإن قول ابن سميع عن أبي رزين : «قال : قال أبو هريرة» صورته صورة تعليق ، فيخشى أن يكون مرسلاً منقطعاً .

وابن سميع قد تكلموا فيه لمذهبه ؛ فإنه كان من الصفرية الخوارج . وروى العقيلي (٧٩/١) بسندٍ جيد عن أبي نعيم الفضل بن دكين : أنه كان جار المسجد أربعين سنة ،لم ير في جمعة ولا جماعة !

ومن المعلوم أن الخوارج لا يرون المسح على الخفين ، فروايته هذه تؤيد مذهبه ، ولعله لذلك أنكرها بعض الحفاظ منهم ابن عبدالبر في «التمهيد» ، فإنه لما عد جماعة من الصحابة ممن مسح على الخفين ابتداءً بعمر وعلي ، وانتهاءً بأبي هريرة قال (١١/١٣٨) :

«ولم يرو عن غيرهم منهم خلاف ؛ إلا شيء لا يثبت عن عائشة ، وابن عباس ، وأبي هريرة» .

وعقب عليه الحافظ في «التلخيص» بقوله (١/١٥٨) :

«قلت : قال أحمد : لا يصح حديث أبي هريرة في إنكار المسح ، وهو باطل» .

وهنا ملاحظتان ، لا بد لي من ذكرهما :

الأولى : ذكر ابن عبدالبر أبا هريرة في جملة من مسح على الخفين ؛ فإني إلى الآن لم أجد عنه ذلك بسند تقوم به الحجة ، اللهم ! إلا ما ذكرته من روايته عن النبي ﷺ : أنه قال مثل حديث الترجمة ، وإلا ؛ ما أخرجه ابن أبي شيبة (١/١٨٤) من طريق أبان بن عبدالله عمن حدث عن أبي هريرة :

أن النبي ﷺ مسح على الخفين .

ومن هذا الوجه أخرجه أحمد (٢/٣٥٨) ، والبيهقي (١/١٠٧) بأتم منه بلفظ : حدثني مولى لأبي هريرة قال : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ :

«وضِّئْني !» ، فأتيته بوَضوء ، فاستنجى ، ثم أدخل يده في التراب فمسحها ، ثم غسلها ، ثم توضأ ومسح على الخفين ، فقلت : يا رسول الله ! رجلاك لم تغسلهما؟! قال :

«إني أدخلتهما وهما طاهرتان» .

وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة مولى أبي هريرة ، والاختلاف في توثيق الراوي عنه أبان بن عبدالله ـ وهو البجلي الكوفي ـ ، قال الحافظ :

«صدوق في حفظه لين» .

فهو حسن الحديث .

وبالأول أعله الهيثمي ، فقال (١/٢٥٤) :

«رواه أحمد ، وفيه رجل لم يسم» .

وله طريق آخر مختصراً ، رواه عبدالحكم بن ميسرة عن قيس بن الربيع عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال :

رأيت رسول الله ﷺ توضأ ، ومسح على عمامته ، ومسح على خفيه .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/٣٢/٢٠٥٤) ، وقال :

«لم يروه عن هشام إلا قيس ، تفرد به عبدالحكم بن ميسرة» .

قلت : وبه أعله الهيثمي ، فقال :

« . . وهو ضعيف» .

قلت : وقيس بن الربيع فيه ضعف .

الملاحظة الثانية : قَرْنُ ابنِ عبدالبر مع أبي هريرة عائشَة ؛ فيه نظر ؛ فقد صح عنها أنها قالت :

لأن أحزهما ، أو أحز أصابعي بالسكين ؛ أحب إلي من أن أمسح عليهما .

أخرجه ابن أبي شيبة (١٨٦/١) : حدثنا يحيى بن أبي بكير قال : حدثنا شعبة عن أبي بكر بن حفص قال : سمعت عروة بن الزبير عن عائشة قالت : . . . فذكره .

وهذا إسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات على شرط الشيخين .

وأخرج قبله : حدثنا ابن إدريس عن فطر قال : قلت لعطاء : إن عكرمة يقول : قال ابن عباس : سبق الكتاب الخفين؟ فقال عطاء : كذب عكرمة! أنا رأيت ابن عباس يمسح عليهما .

وأخرجه البيهقي (٢٧٣/١) من طريق آخر عن فطر بن خليفة به ؛ إلا أنه قال :

كذب عكرمة ! كان ابن عباس يقول : امسح على الخفين ؛ وإن خرجت من الخلاء . قال البيهقي :

«ويحتمل أن يكون ابن عباس قال ما روى عنه عكرمة ، ثم لما جاءه الثبت عن النبي ﷺ أنه مسح بعد نزول المائدة ؛ قال ما قال عطاء» .

قلت : وفيه إشارة منه إلى ثبوت ما رواه عكرمة عن ابن عباس ، وإلا ؛ لما تأوله ، وذلك هو الصواب عندي ؛ لأن إسناد ابن أبي شيبة إلى عطاء وعكرمة جيد على شرط البخاري . وقول عطاء :كذب عكرمة . . . بمعنى : أخطأ ، على حد قوله ﷺ : «كذب أبو السنابل» .

ويشهد له ؛ ما أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً من طريق سعيد بن جبير قال : قال ابن عباس :

ما أبالي مسحت على الخفين أو مسحت على بختي هذا .

وإسناده صحيح أيضاً على شرط مسلم .

ولهذا التحقيق ؛ لا أرى إطلاق القول بعدم الثبوت عن عائشة وابن عباس ، وإنما يقال : إن إنكارهم كان وقوفاً منهم مع علمهم بغسل القدمين ، ثم لما بلغهم الثبت عن غيرهم ؛ رجعوا إلى القول به والعمل ؛ فقد كانوا يأخذ بعضهم عن بعض ، ويثق بعضهم ببعض ، ولهذا كان من العلم (مراسيل الصحابة) ، وكثير من أحاديث أبي هريرة وابن عباس هي من هذا القبيل .

وما لي أذهب بعيداً ؛ فهذا أنس بن مالك - رضي الله عنه - ، يقول عنه عاصم الأحول :

رأيت أنس بن مالك بال ، ثم توضأ ، ومسح على عمامته وخفيه .

أخرجه ابن أبي شيبة (١/١٨٣) ، والبيهقي (١/٢٨٩) ، وسندهما صحيح ، وهو على شرط الشيخين عند الأول .

ومع ذلك ؛ فإن أنساً لما سئل عن المسح على الخفين؟ قال : امسح عليهما ، ولما قيل له : أسمعته من النبي ﷺ؟ قال :

لا ، ولكن سمعته ممن لم يتهم من أصحابنا ؛ يقولون : المسح على الخفين وإن صنع كذا وكذا ؛ لا يكنني .

أخرجه ابن أبي شيبة (١/١٨٢) : حدثنا ابن عُلَيَّة عن يحيى بن أبي إسحاق : أنه سمع أنس بن مالك سئل . . . إلخ .

وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين .

هذا . . و مما ينبغي التنبيه عليه : قول ابن عبدالبر في « التمهيد» (١١/١٣٩) :

«وروى أبو زرعة عن عمرو بن جرير عن أبي هريرة : أنه كان يمسح على خفيه ويقول : قال رسول الله ﷺ : إذا أدخل رجليه في خفيه . . .» إلخ !

ففي هذا خطأ فاحش ؛ لعله من بعض النساخ! فإن صواب العبارة :

« . . أبو زرعة بن عمرو بن جرير قال : رأيت جريراً مسح على خفيه ، قال : وقال أبو زرعة قال : قال أبو هريرة قال رسول الله ﷺ : إذا دخل . . .» إلخ .

هكذا أخرجه ابن أبي شيبة (١٧٩/١ و١٨٣) ، وهو الذي سبقت الإشارة إلى أني خرجته في «الصحيحة» في أول هذا التخريج ، فالمسح المذكور هو لجرير ، وليس لأبي هريرة ، والصواب : وأبو زرعة بن عمرو . . وليس أبو زرعة عن عمرو . . وهو معروف بالرواية عن جده جرير بن عبدالله البجلي ، وليس له رواية عن أبيه عمرو ابن جرير .

دعاء النبي ﷺ على الحكام الذين يضرّون بالأمّة ولا يحكُمون بالسُّنة

٣٤٥٦ - (اللهمّ ! مَن وَلِيَ من أمْر أمّتي - شَيئاً فَشَقّ عليهم ؛ فاشقُقْ عليه ، ومن وَلِيَ من أمْر أمّتي شيئاً فرفَقَ بهم ؛ فارْفُقْ بهِ) .

هو من حديث عائشة - رضي الله عنها - ، وله عنها طرق :

الأولى : عن حرملة بن عمران التُّجِيبي عن عبدالرحمن بن شِماسة قال :

أتيت عائشة أسألها عن شيء؟ فقالت : ممن أنت؟ فقلت : رجل من أهل مصر ، فقالت : كيف كان صاحبكم لكم في غَزاتكم هذه؟ فقال : ما نَقمنا منه شيئاً ؛ إن كان ليموت للرجل منا البعير ؛ فيعطيه البعير ، والعبدُ ؛ فيعطيه العبدَ ، ويحتاج إلى النفقة ؛ فيعطيه النفقة . فقالت : أما إنه لا يمنعني الذي فعل في

محمد بن أبي بكر - أخي - أن أخبرك ما سمعت من رسول الله ﷺ يقول في بيتي هذا : . . . فذكرته .

أخرجه مسلم (٦/٧) ، وأبو عوانة (٤/٤١٢) - والسياق لهما - ، والنسائي في «الكبرى» (٥/٢٧٥/٨٨٧٣) - الشطر الثاني منه - ، وابن حبان (١/٣٨٢/٥٥٤ - الإحسان) ، والبيهقي في «السنن» (٩/٤٣ و١٠/١٣٦) ، وأحمد (٦/٩٣ و٢٥٧ و٢٥٨) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١٠/٢٠٥/ ٩٤٤٥) ، والبغوي في «شرح السنة» (١٠/٦٤ - ٦٥/٢٤٧١) من طريق مسلم ، ثم قال :

«هذا حديث صحيح» . وزاد أبو عوانة في رواية :

قال حرملة : سمعت عياش بن عباس يقول : قال النبي ﷺ : . . . فذكره بلفظ :

«من ولي من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم ؛ فرفق الله به! ومن ولي منهم شيئاً فشق عليهم ؛ فعليه بهلة الله» . قالوا : يا رسول الله ! وما بهلة الله؟ قال : «لعنة الله» .

قلت : وهذا منكر ؛ فإنه مع كونه معضلاً - لأن عياشاً هذا من أتباع التابعين - فإن شيخ أبي عوانة فيه (عيسى بن أحمد العسقلاني) عن ابن وهب عن حرملة . . فإن عيسى هذا قال الحافظ :

«ثقة يغرب» .

قلت : وهذا من غرائبه وأفراده ؛ فقد رواه جمع عن ابن وهب به دون هذه الزيادة واللفظ .

وكذلك رواه متابعون لابن وهب عن حرملة في المصادر المتقدمة .

نعم ؛ قد روي هذا اللفظ :«بهلة الله» من رواية ابن مسعود وغيره مرفوعاً ، وعن أبي بكر الصديق موقوفاً ، وهو الراجح ؛ كما حققته في «الضعيفة» (٦٨٦٧) .

وبهذه المناسبة يحسن بي أن أذكر بأن الحافظ المنذري قد أورد الحديث ـ دون القصة ـ من رواية مسلم والنسائي ، ثم قال (٣/١٤٠/٣٤) :

«ورواه أبو عوانة في «صحيحه» وقال فيه . . .» .

قلت : فذكر الشطر الثاني الذي فيه : «بهلة الله» ، وسكت عنه ! فما أحسن ؛ لأنه أوهم أنه صحيح ، ومن مسند عائشة ، وكل ذلك خطأ ؛ لأنه ضعيف منكر معضل كما تقدم ، فتنبه وكن على بصيرة ، ولا تكن إمَّعَةً كالثلاثة المعلقين الذين يتكلمون بغير علم ، ويصححون بغير فهم ! والله المستعان .

وبهذا ينتهي الكلام على الطريق الأولى .

والطريق الثانية : عن جعفر بن بُرْقَان عن عبدالله البَهِيِّ عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً مختصراً بلفظ :

«اللهم ! من رفق بأمتي فارفق به ، ومن شق عليهم فشُقَّ عليه» .

وهذا إسناد جيد على شرط مسلم ، أخرجه أحمد في «المسند» (٦/٦٢ و٢٦٠) .

الطريق الثالثة : عن محمد بن آدم المِصِّيصِيِّ قال : حدثنا عبدالله بن مبارك عن سفيان الثوري عن جعفر بن برقان عن عبدالله بن دينار عنها به .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧/٤٦٥/٦٩١١) ، والأصبهاني في «الترغيب» (٢/٨٨١/٢١٥٥) . وقال الطبراني :

«لم يروه عن سفيان إلا ابن المبارك» .

قلت : وهما ثقتان إمامان مشهوران لا يسأل عن مثلهما ، وسائر رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير محمد بن آدم المصيصي ، وهو ثقة .

وفي جعفر بن برقان كلام لا يضر ، فالإسناد جيد .

الرابعة : ابن لهيعة عن عمرو بن الحارث عن أبي علي الهَمْداني عن عائشة رضي الله عنها .

أخرجه الطبراني في «الأوسط» أيضاً (١/٢٣٥/٣٦٢) ، وقال :

«لم يروه عن عمرو بن الحارث إلا ابن لهيعة» .

قلت : وهو ضعيف يستشهد به في المتابعات والشواهد .

٣٤٥٧ - (إنّي لأَنقلبُ إلى أَهْلي ، فأجدُ التّمرةَ ساقطةً على فراشِي ، فأرفعُها لآكلَها ، ثمّ أخشَى أنْ تكونَ صدقةً ! فأُلقيها) .

هو من حديث أبي هريرة ، وله عنه طريقان :

الأول : همام بن مُنَبِّه :

رواه البخاري عنه - معلقاً - (عقب حديث ٢٠٥٥) ، ووصله (٢٤٣٢) ، وكذا مسلم (١٠٧٠) ، وعبدالرزاق في «المصنف»[1] (٦٩٤٤) - بلفظ قريب - ، وعنه أحمد (٢/٣١٧ - ضمن سرده صحيفة همام) ، والبيهقي في «السنن» (٥/٣٣٥) ، و«الشعب» (٥٧٤٣) ، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/١٠) ، وأبو نُعيم في «الحلية» (٨/١٨٧) ، والبغوي في «شرح السنة» (١٦٠٦) من طرق عن معمر عنه به .

---

(١) واكتفى محقّقه الشيخ الأعظمي - غفر الله له - بقوله : «صحيح الإسناد» !

وقال البيهقي - عقب روايته - :

«أخرجه البخاري ، فقال : وقال همام» !

قلت : وكأنه فاتته روايته الموصولة !!

ثم رأيت ابن التركماني يستدرك هذا عليه في «الجوهر النقي» (٥/٣٣٥) ؛ فالحمد لله .

الثاني : أبو يونس - مولى أبي هريرة - :

رواه مسلم (٣/١١٧) ، وابن حبان في «صحيحه» (٣٢٩٢ - الإحسان) ، والبيهقي في «سننه» (٧/٢٩) من طرق عن ابن وهب عن عمرو عنه به .

٣٤٥٨ - (أَلا أُخبرُكم بخيرِ الشُّهداءِ؟! الذي يأْتي بشهادتِه قبل أن يُسأَلَها) .

رواه مسلم (٥/١٣٢ - ١٣٣) ، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/١٩) ، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١١/١٨٧) ، وأبو داود (٣٥٩٦) ، والترمذي (٢٢٩٦) ، والنسائي في «الكبرى» (٦٠٢٩) ، ومالك (٢/١٩٨) ، وابن حبان (٥٠٧٩) ، وأحمد (٤/١١٥ و١١٦ و١١٧) (٥/١٩٨ و١٩٣) ، وعبدالرزاق (١٥٥٥٧)[١] ، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/١٥٢) ، والبيهقي (١٠/١٥٩) ، والبغوي (١٠/١٣٨) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/٣٤٧) ، والطبراني في «الكبير» (٥١٨٢ و٥١٨٣ و٥١٨٤) من طرق عن عبدالله بن عمرو بن عثمان عن ابن أبي عمْرة (وفي بعض المصادر : أبي عَمْرة) الأنصاري عن زيد بن خالد الجُهني أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

(١) ورواه عبدالرزاق (١٥٥٥٨) عن إبراهيم بن مَيْسَرة - بلاغاً - !

ورواه البخاري في «تاريخه» ، وابن ماجه (٢٣٦٤) ، والبيهقي (١٠/١٥٩) ، وابن عدي في «الكامل» (١/٤١١) من طريق أُبي بن العباس عن أبي بكر بن عبدالرحمن عن عبدالله بن عمرو بن عثمان : أخبرني خارجة بن زيد قال : أخبرني عبدالرحمن بن أبي عمرة عن زيد . . . به . فزاد أُبي : خارجة بن زيد !!

وهي زيادة شاذة أو منكرة ؛ فأُبيٌّ لا تُحْتَمل هذه الزيادة منه ؛ إذ «فيه ضعف» ؛ كما قال الحافظ في «التقريب» .

فائدتان :

الأولى : في رواية الحديث ؛ فقد قال الترمذي عقب روايته له :

«واختلفوا على مالك في رواية هذا الحديث : فروى بعضهم عن أبي عمرة ، وروى بعضهم عن ابن أبي عَمْرَةَ ؛ وهو عبدالرحمن بن أبي عَمْرَة الأنصاري ؛ وهذا أصح عندنا . . .» .

وهو المذكور عن معظم الرواة عن مالك ؛ كما تراه في «التمهيد» (١٧/٢٩٨) لحافظ المغرب الإمام ابن عبدالبر رحمه الله تعالى .

الفائدة الثانية : في دراية الحديث ؛ فقد قال الإمام البغوي في «شرح السنة» (١٠/١٣٨) مُشيراً إلى الجمع بين حديث الترجمة ، وحديث : «خير الناس قرني . . - وفيه - ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون . . .» - وهو مخرج في هذه السلسلة (٦٩٩ و٧٠٠) بألفاظ وطرق - ؛ بقوله :

«واختلفوا في وجه الجمع بين الحديثين ؛ قيل . .» .

فذكر أقوالاً ؛ أوجهها عندي : أن الحديث الثاني محمول على شهادة الزور ؛ فلا إشكال . والله الموفق .

تم بحمد الله القسم الثاني

ويليه إن شاء الله القسم الثالث